

جلد کتاب الصوم

عند عدم سبق الخرج وان اعادة فغن انه لا يفسد ما ذكرنا وعند ان يفسد الحقة بل الفم لكثرة اصنع
 ومن ابتلع الحصة او الحد يد فطر وجو صورة الفطر لا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع في
 السبيلين ولا فعليه لقضاء استدراك المصلحة الفائتة والكفارة لتكامل الجناية ولا يشترط
 الانزال في المحلين اعتبارا بالاعتقال هذا لان قضاء الشهوة يتحقق دون انقاذك شيع
 وعن جنيته ان لا يجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه اعتبارا بالحد عند الاصل انها تكون
 الجناية متكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع مبدئة او بهيمة فلا كفارة انزل ولم ينزل خلاف المشافه
 لان الجناية تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد عندنا كما تجب الكفارة بالواقع على الرجل مجب على
 امرأة وقال الشافعي في قول لا تجزى عليها لانها متعلقة بالجماع وهو فعله انما هو محل الفعل في قول تجزى
 يتجمل لرجل عنها اعتبارا بالاعتقال لنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه على المظاهر كمن
 تنتظم لذكور الاناث لان السبب جناية افساد نفس الواقع وقد شاركت فيها ولا فخر لانها عبادة
 او عقوبة ولا يجزى فيها الحبل لو اكل وشرب يتغذى او يداوى فعليه لقضاء الكفارة وقال الشافعي
 لا كفارة عليها شئت في الواقع بخلاف القياس لا ارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا
 ان لكفارة تعلق بجناية الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت بايجاب الاعتناق تكفيرا
 عرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجناية ثم قال الكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا في الحديث
 فانه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال اذا صنعت قال افعت امرأتى في نهارة رمضان
 متعذرا فقال صلى الله عليه وسلم اعترى رقبة فقال املك الارقتى هذا فقال هم شهرين بعين
 فقال هل جاءني فاجاءني الا من الصوف قال طعم ستين مسكينا فقال لا اجد فامر رسول الله
 يعني ما وقعت في الهلكة الاسباب الصوم فكيف اطيق التسامح في قيام شهرين ١٢

له قوله لعدم المعنى اي معنى المفطر وهو الصال ما فيه نفع البدن الى الجوف سوار كان ما يتغذى به او لا فقصر الجناية وكل ما لا يتغذى به عادة ولا يتراوى به عادة كالحجر وغيره كذلك
 له قوله استدراك المصلحة الفائتة قلت هذه المصلحة قهر النفس الامارة بالسور وبالجماع يفوت لقضاه فيجب القضاء للاستدراك ١٢ بـ قوله تكامل الجناية
 عليه وهو قول ابي هريرة وابن سيرين ١٢ بـ قوله
 بالواقع وفي الكافي ان طي في الدبر فغن ابى حنيفة لا
 كفارة عليها وعنه ان عليه الكفارة وهو قولنا وهو الصالح
 ان ١٢ بـ قوله تجزى المرأة هذا اذا طاعتها وما اذا
 غلبها على نفسها فعليه القضاء دون الكفارة وقال
 مالك ١٢ بـ قوله وتجزى الرجل عنها الجناحة والمعنى ان
 هذه مؤنة او قبحا الزوج فيها فيتمثل عنها كمن مار
 الاغتسال ١٢ بـ قوله عنها اعتبارا بالحد اذا كان
 الزوج موسرا وان كان معسرا فلا تجزى ١٢ بـ
 قوله من افطر الخ قال الاثراري هذا ما رواه اصحابنا في
 كتبهم وذكره السنغاني ثم تبعه الاكمل مجرد من غير بيان
 في حاله ولا نسبة احد وقال الكافي وفي المبسوط و
 اخرج علماءنا بقول النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسلم من
 افطر في رمضان فعليه ما على المنظار هو رواه ابو هريرة
 وقال خرج احاديثه هذا حديث غريب لم يجرده و
 استدرك ابن الجوزي في التحقيق لم يجرده و
 بما رواه البخاري ومسلم عن ابى هريرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم افطر في رمضان ان يعق
 رقبة او يعطيهم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا
 انتهى قال الكافي وما رواه في المتن رواه الدارقطني بمناه
 قلت روى الدارقطني عن ابى هريرة بسنده ان النبي صلى
 الله عليه وسلم افطر في رمضان ان
 يكفر بكفارة الظهار ١٢ بـ قوله لو اكل العلم ان
 الكفارة تجزى بالتغذي واختلفوا في معناه فقيل هو ان
 يميل الطبع اليه تنقضي به شهوة البطن قيل يجوز دفعه الى
 اصلاص البدن وفائدة تظهر في اذا مضى لفته ثم خرجها
 ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجزى الكفارة وعلى الاول
 لا تجزى هو الاصح كذا في الجوهرة النيرة شرح القدروري
 في التاخر غانية الصائم اذا اكل يتراوى به ما ياكل عادة
 او مقصودا بنفسه او بغيره تلزمه الكفارة اذا علمت
 فنقول فان التسبك لم يوجب في زماننا بعضهم يشربونه
 لغيرهم يشربونه قضاء الحاجة البطن دفعا لشهوة
 النفس فتجب الكفارة بشرب الصوم وقد روي عن النبي صلى
 في مرقا الفلاح وفي شرح الرهبانية ١٢ بـ جابر باب
 الريان عن شيرازي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عبد الحميد ١٢ بـ قوله لا ارتفاع الذنب بالتوبة الجناية
 ان الاعرابي جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله
 وسلم فبين انه واقع وقد جاءه تابا نادا والتوبة رافعة
 للذنب بالنفس مع ذلك اوجب النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم الكفارة فعلم انها على خلاف القياس فلا يقاس عليه
 غيره ١٢ بـ قوله بايجاب الاعتناق الجناية ان
 غير ١٢ بـ قوله بالتوبة بل هو ١٢ بـ قوله عن الجواب
 الخطابي وما رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا افطر في رمضان فقال يا رسول الله افطرت في رمضان متعذرا ارجعها قوله ويروي بقرن بالفاء وهو تصحيح لا يري ان حاسمها قوله ففرقا على
 من خطفي في السبل من حديث سعيد بن المسيب وموسى بن ابي عمير ان رجلا افطر في رمضان فقال يا رسول الله افطرت في رمضان متعذرا ارجعها قوله ويروي بقرن بالفاء وهو تصحيح لا يري ان حاسمها قوله ففرقا على

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

له قوله ما بين لاجي المبرية قال الاممى اللابة الحرة هي الاراضى التى قابليتها حجارة سود جمعة لا بات ولوب ١٢ ب ١٢ قوله فقال كل الخ في رداية لاني داود قال ليرى
 انما كان هذا رخصته رخصته
 قوله غير هذا سبوا في لاني
 يقول بالتخير من يقول ان لاني
 كما هو قولنا وهو منصوص في
 كتبهم الوجيز والخلاصة لاني
 الى الغزالي وكذلك في كتبنا
 بسوطي شيخ الاسلام وفخره
 الاسلام ١٢ ب ١٢ قوله
 وعلى ما لك التمسك على مالك
 هو فان القائل في التسايع
 هو ابن ابي ١٢ ب ١٢
 قوله ومن حقه او استعطا
 استعمل الدوام بالحق والسوط
 وهو الدوام الذي يعصب في
 الالف وهو على بناء الفاعل
 ١٢ ب ١٢ قوله او آمنة
 هي العزلة والتشبه به في الجرح
 التي وصلت الى ام الراس
 ب ١٢ قوله هو الرطب
 اشار به الى ان المراد من
 قوله قيل الدوام الرطب ان
 الخراف فيه واما اذ كان لاني
 لا يفسد صومها بالاجماع كذا
 المبسوط وتحفة الفقهاء وهو ظاهر
 الرواية وقال الشري فسر
 في ظاهر الرواية بين الرطب
 واليابس ان الشري يخالف على العرف
 للوصول ١٢ ب ١٢ قوله
 رطوبة الدوام المحل ان الخراف
 هو بناء على السهل لا يتعد
 الاطراف على الوصول ١٢ ب ١٢
 قوله في حيلة الاطراف في
 اقبال النساقيل على الخراف
 قيل يفسد بالخراف قال في
 المبسوط هو الامم ١٢ ب ١٢
 له قوله فكان وقع الخ
 فيفدان لا خلاف في الفقهاء
 على تخرج هذا العضو ١٢ ب ١٢
 له قوله ويكره ذلك
 وقال بعضهم ان كان الزوج
 سعى الخلق لا باس للمرأة ان
 تزدق المرأة بلباسها ١٢ ب ١٢
 قاضيان ١٢ ب ١٢ قوله ومضغ العلك كبر العين الذي مضغ واما بفتح العين فهو مصدر من علك يعلك علكا اذا كره ١٢ ب ١٢

حيث يث الفطر ما دخل
 ابو يحيى من حديث عائشة
 مرفوعا انما افطار مما
 دخل وليس ما خرج وفيه
 قصة ولعب الزمان عن
 ابن مسعود من قوله
 انما الوضوء ما خرج وليس
 ما دخل والفطر في
 الصوم ما دخل وليس
 ما خرج واخرجه الطبراني
 ولا بن ابي شيبه عن
 ابن عباس من قوله
 الفطر ما دخل وليس
 ما خرج وذكر البخاري
 عنه تعليقا ١٢ ب ١٢

جلد كتاب الصور

صلى الله عليه وسلم ان يوتي بفوق من مزيروى بفوق في خمسة عشر صاعا وقال فرقتها على
 المساكين فقال الله بين لاني المدينة احد اخرج من عيال فقال كل انت عيالك يجزيك
 لا يجزي احد بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله يجزيك مقتضاه الترتيب على مالك في نفي التسايع
 للنص ومن جامع في ما دون الفرج فانزل فعليه لقضاء لوجود الجماع معناه ولا كفارة عليه لاعداء
 صورة وليس افساد صوم غير رمضان كفارة لان لا فطار في رمضان ابلغ في الجناف بلحق
 به غير ومن حقه او استعطا او اقطر في اذنه افطر لقوله صلى الله عليه الفطر ما دخل لوجود
 معنى الفطر وهو وصول فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لاعداء صورة ولو اقطر في اذنيه
 الماء او دخلها لا يفسد صوما لانعدام المعنى والصورة خارج فاذا ادخله الدهن ولو اوى جائفة
 او امة بداء فوصل الجوف او دماغه افطر عندنا بحقيقة والذي يصل هو الرطب قال لا يفسد
 لعدم التيقن بالوصول لانضمام المنفذ مرة واتساع اخرى كما في اليابس من الداء وله ان رطوبة
 الداء تلاقى رطوبة الجراحة فيزداد ميلا الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف اليابس لا ينشف رطوبة
 الجراحة فينسد فيها ولو اقطر في احليل لم يفطر عندنا بحقيقة وقال ابو يوسف يفطر قول محمد
 فيه فكانه وقع عندنا في يوسف ان بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج منه البول وقع عند
 حنيفة ان المثانة بينهما حائل البول يتخرج منه هذا ليس من باب الفقه من فاق شيئا بفهم
 يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره ذلك لما فيه من تعريف الصوغ على الفساد بكرة المرأة ان تمضغ لبيها
 الطعام اذا كان لها منه بد لما بينا ولا باس اذا لم تجد بد صيانة للولد لا ترى ان لها ان تفطر
 اذا اخافت على ولدها ومضغ العلك لا يفطر لصائم لانه لا يصل الى جوف وقيل

قاضيان ١٢ ب ١٢ قوله ومضغ العلك كبر العين الذي مضغ واما بفتح العين فهو مصدر من علك يعلك علكا اذا كره ١٢ ب ١٢

له قوله اذا لم يكن ملتما بفساد كان يصح له ان يفسد ان كان ملتما به
مضغ يلقى الاسنان وليشده الله كما لو كان يفسد في حاله
العين معترضا عليه لا دورى ما فائدة تقييد الكحل بالاسود فان الكحل لا يكون الا اسود انتهى اقول ليس

جلد كتاب الصوم

اذا لم يكن ملتما بفساد كان يصح له ان يفسد ان كان ملتما به
يتفتت الا انه يكره للصائم ما فيه من تعريض لفساد كانه يهرع بالافطار لا يكره للمرأة اذا لم
تكن صائمة لقيام مقام السواك في حقها يكره للرجال عما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب ما فيه
من التشبیه بالنساء لا بأس بالكحل وهو ليس من محظورات الصوم
وقد ندب النبي صلى الله عليه وآله الى الاكتمال يوم عاشوراء الى الصوفية لا بأس بالاكتمال للرجال
اذا قصد بالتداوى دون الزينة ويستحسن هو لشارب اذا لم يكن من قصد الزينة لانه
يعمل عمل الخضا ب لا بفعل لتطويل للحية اذا كانت بقدر المسنون هو القبض ولا بأس بالسواك
الطيب بالغذاء والعشاء للصائم لقوله صلى الله عليه وآله خير خلال الصائم السواك من غير فصل قال
الشافعي يكره العشاء لما فيه من ازالة اثر المحمود وهو الخلو فستأثم الشهيد قلنا هو الاثر العبادي
الا ليق بالخفاء بخلاف دم الشهيد لا اثر للظلم لا فرق بين اكل الخضر وبين اكل الماء وما روينا
فصل من كان مريضا في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه فطر وقضه وقال الشافعي لا
هو يعتبر خوف الهلاك او فوات العضو كما يعتبر في التيمم نحن نقول زياد المرض امتداد قد
الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وان كان مسافرا لا يستضر بالصوم فطروا فضل ان افطر جاز كان
السفر لا يعوى عن المشقة فجعل نفسه عند اخلاف المرض فانه قد يخف بالصوم فطر طوكو
مفضيا الى الحرج وقال الشافعي الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وآله ليس من ابر الصيام في السفر
ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان لاداء فيه اولى وما رواه محمود على حالة الجهد اذا
مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدك اعدا من ايام اخر
م حديث اخرجه ابوداود من طريق عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هود عن ابيه عن جد كان النبي صلى الله عليه وسلم امر بركا عند
النوم وقال ليتقه الصائم قال ابوداود قال لي يحيى بن معين هذا حديث منكرو في الباب عن انس ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكحل
وانا ما نرى قال نعم اخرجه الترمذي وقال ليس بالقوي ولا يهوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الباب شئ انتهى واخرجه ابوداود رقيقه بوجهه

الفن عن اماره او تحريمه او
باخبار طبيب مسلم غير ظاهر
الفسق وقيل عدله شرط
ان قوله ازاد
مرضه الخ فلو برأ من المرض
وفان العود لان الضعف
باق سئل القاضي الامام
فقال لا يحون ليس بشئ و
ذكر الامام الترمذي في الامامة
اذا ضعفت في الطبع و
الخبر والغسل في وقت الفطر
وقضت وكذا الذي في
اليوم وكل السلطان للامامة
فاشده الحوض فكل
لم يكفر كذا في النصاب
ب قوله كما يقدر في
التيمم يعني لا يجوز عنده ترك
استعمال الماء للمرضى لا
اذا خاف على نفسه او على
وضوء منه في سجود التيمم
اب قوله قال
اشافعي الفطر افضل قلت
هذه المسئلة في كتب اصحابنا
على غلات ما وقعت في
كتبهم اعني قوله
ليس من ابر الصيام في السفر
من حديث جابر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
سافر في سفر فآوى رحاما
ورجل تدلل عليه فقال ما
بذا فقالوا صائم فقال ليس
من ابر الصيام في السفر وروى
ليس من ام حجاج في
ام سفر وروى عنه بعض الروايات
رواه عبد الرزاق اعني
قوله من ايام اخر
وشرط الوجوب القضاء
عدة من ايام اخر
لقوله تعالى فمن كان مريضا
مريضا لم يفسد
فعدة من ايام اخر
١٢

قوله وقد ندب النبي صلى
الله عليه وآله الى الاكتمال يوم
عاشوراء الى الصوم فيه
اما الاكتمال فانه خارجا بل يفتي
في الشعب الثالث العشرين
منه عن طريق حوس عن
الضحاك عن ابن عباس ف
من الكحل بالاشد يوم عاشوراء
لم يرد ابراد هو اسناد واه
داورده ابن الجوزي في
الموضوعات عن طريق
ومن حديث ابى هريرة
يسند ابن فيه احمد بن
منصور الشاذلي في كانه
ادخل عليه هو اسناد مختلف
لهذا المتن قطعوا اما الصوم
ففيه احاديث منها ما في
الصحيحين عن عائشة كانت
تريش تصوم عاشوراء في
الجاهلية وكان رسول الله
صلى الله عليه وآله يصومه فلما
ها حوصاه واهو بصيامه
فلما فرض رمضان قال من
شاء منكم شاة تركه وفيها
عن ابن عمر نحوه ومنها لم
عن جابر بن سمرة كان رسول
الله صلى الله عليه وآله يصوم
يوم عاشوراء ويحتمل عليه
ويتأخذ ناعدا فلما فرض
لم يامرنا ولم ينها عنه ولم
يتعاهد ناعدا ولا عن ابى
قناعة مرفوعة ان صوم
يكفر السنة الماضية وفي
الصحيحين عن سلمة بن الأكوع
بعث رسول الله صلى الله عليه وآله
رجلا من اسلم يوم عاشوراء
فامر ان يؤذن في الناس من
كان لم يصم فليصم بقية يوم
ومن لم يكن اكل فليصم فان
اليوم يوم عاشوراء وفيها عن
الربيع بنت معوذات رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن ابي عاصم عن ابي ثوري
الا نصادح ورايت فلما
بعد ذلك نصوه نصوم
صبيانا الصغار الحديث و

م حديث اخرجه ابوداود من طريق عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هود عن ابيه عن جد كان النبي صلى الله عليه وسلم امر بركا عند
النوم وقال ليتقه الصائم قال ابوداود قال لي يحيى بن معين هذا حديث منكرو في الباب عن انس ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكحل
وانا ما نرى قال نعم اخرجه الترمذي وقال ليس بالقوي ولا يهوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الباب شئ انتهى واخرجه ابوداود رقيقه بوجهه

لا يقوله لا يصوم احد ^{المرغوب مرفوعا وروى موقوف عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فحدث ابن عباس رواه النسائي في سننه الكبرى من رواه}
 عطاء بن ابي رباح في الصوم وحديث ابن عمر رواه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الاوصياء يعني ^{قوله} او في صوم التطوع لاحداث بين اصحابنا في وجوب
 القضاء انما اخذت في نفس الانسداد بل يباح بلا عذر ولا ظاهر الرواية لا لا بعذر ولا ظاهر المنعني

جلد كتاب الصوم

ولا يصوم عنه لولي لا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد لا يصلي احد عن احد ^{روى مرفوعا وموقوفا ١٢ سيد شريف}
 وممن خل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاءه خلا فالشائع له انه تبرع باموؤى

فلا يلزمه لم يتبرع به لانه ان الموؤى قربته وعمل فحجب صيانتها بالموؤى عن الابطال اذا وجب ^{وقوله تعالى ما كان ليوافقه لو افسده لعذر لا يلزمه ١٣}

المضى وجب لقضاءه بتركه ثم عندنا ايجاب الافطار فيه بغير عذر في احك الروايتين لما بيناه ^{لانه لو لم يلزم القضاء لم يجز في زمنة ١٤}

يباح بعذر والضيق عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطر واقض يوما مكانه واذا بلغ الصبي ^{اي على الاظهر ١٥}

او اسلم الكافر في رمضان امسك بنية يومه قضاء حتى الوقت بالتشبه وافطر افيك قضاء عليها ^{اختصوا فيه ان هو واجب او مستحب ١٦}

لان الصوم غير واجب فيه صامها بعد تحقق السبب الاهلية ولم يقضها يومها ولا مضى لعدم ^{ان الواجب الامسك ولا قضاء الصوم ١٧}

الخطاب هذا بخلاف الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عند ^{حيث يجب قضاء ما اذا اسلم او بلغ ١٨}

وفي الصوم الجزء الاول الاهلية منع عند وعن يوسف انه اذا زال لكفرا والصبي قبل الزوال ^{سبب الكفر والصبا ١٩}

فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية وجب اظهار الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منع ^{وذكرنا في الزوال ٢٠}

في اوله الا ان للصبي ان ينوي للتطوع في هذه الصدود الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس ^{بيان للفرق بين حكم الصبي وحكم الكافر ٢١}

اهل لتطوع ايضا والصبي هل واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصير قبل الزوال فنوى الصوم ^{اي في غير رمضان بدليل قوله الاتي ٢٢}

اجزاه لان لسفر لا ينافي اهلية الوجوب لاحقة الشرع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم ^{اي المسافر الذي نوى الفطر قدم مرفوعا من الزوال ٢٣}

لزوال امرخص في وقت النية لا ترى لانه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر فلا يباح له الفطر ترجحا ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٤}

لجانب لاقامة فهذا اولي لانه اذا افطر في المسائلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة بالمسألة ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٥}

ومن اغنى عليه رمضان لم يقض اليوم الذي حث فيه الانعلاء لوجوب الصوفية هو مساك المقرو ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٦}

بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضى ما بعد ولا نعام النية وان اغنى عليه اول ليلة قضاء ^{لان الانعلاء يمنع النية ٢٧}

ص فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تصوم يوما مكانه فيه الضحك بن حمزة وهو ضعيف وروى ابن ابي شيبة من طريق السنن ^{ابن ابي شيبة ٢٨}

ابن ابي شيبة قوله على ما قالوا الاشارة الى الخلاف واكثر المشايخ على هذا الفرق وهو ان الصبي كان اهل فتوقف مسأله في اول النهار على وجود النية في وقتها والكافر لما لم يكن ^{ابن ابي شيبة ٢٩}

اهلا فلا يتوقف ويصح فطر ١٢ ^{قوله} فهذا اول وجه الاولية هو ان المرض وهو السفر قائم وقت الافطار في تلك المسألة ومع ذلك لم يجز له الافطار ^{لان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ٣٠}

فلان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ١٢ ^{قوله} في المسائلتين اي في مسألة المسافر الذي اقام ومسألة المقيم الذي سافر ١٢ ^{ابن ابي شيبة ٣١}

من حديث ام سلمة انها صامت يوما متطوعا فافطرت ^{ابن ابي شيبة ٣٢}

ممن خل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاءه خلا فالشائع له انه تبرع باموؤى ^{وقوله تعالى ما كان ليوافقه لو افسده لعذر لا يلزمه ١٣}

المضى وجب لقضاءه بتركه ثم عندنا ايجاب الافطار فيه بغير عذر في احك الروايتين لما بيناه ^{لانه لو لم يلزم القضاء لم يجز في زمنة ١٤}

يباح بعذر والضيق عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطر واقض يوما مكانه واذا بلغ الصبي ^{اي على الاظهر ١٥}

او اسلم الكافر في رمضان امسك بنية يومه قضاء حتى الوقت بالتشبه وافطر افيك قضاء عليها ^{اختصوا فيه ان هو واجب او مستحب ١٦}

لان الصوم غير واجب فيه صامها بعد تحقق السبب الاهلية ولم يقضها يومها ولا مضى لعدم ^{ان الواجب الامسك ولا قضاء الصوم ١٧}

الخطاب هذا بخلاف الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عند ^{حيث يجب قضاء ما اذا اسلم او بلغ ١٨}

وفي الصوم الجزء الاول الاهلية منع عند وعن يوسف انه اذا زال لكفرا والصبي قبل الزوال ^{سبب الكفر والصبا ١٩}

فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية وجب اظهار الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منع ^{وذكرنا في الزوال ٢٠}

في اوله الا ان للصبي ان ينوي للتطوع في هذه الصدود الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس ^{بيان للفرق بين حكم الصبي وحكم الكافر ٢١}

اهل لتطوع ايضا والصبي هل واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصير قبل الزوال فنوى الصوم ^{اي في غير رمضان بدليل قوله الاتي ٢٢}

اجزاه لان لسفر لا ينافي اهلية الوجوب لاحقة الشرع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم ^{اي المسافر الذي نوى الفطر قدم مرفوعا من الزوال ٢٣}

لزوال امرخص في وقت النية لا ترى لانه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر فلا يباح له الفطر ترجحا ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٤}

لجانب لاقامة فهذا اولي لانه اذا افطر في المسائلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة بالمسألة ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٥}

ومن اغنى عليه رمضان لم يقض اليوم الذي حث فيه الانعلاء لوجوب الصوفية هو مساك المقرو ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٦}

بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضى ما بعد ولا نعام النية وان اغنى عليه اول ليلة قضاء ^{لان الانعلاء يمنع النية ٢٧}

ص فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تصوم يوما مكانه فيه الضحك بن حمزة وهو ضعيف وروى ابن ابي شيبة من طريق السنن ^{ابن ابي شيبة ٢٨}

ابن ابي شيبة قوله على ما قالوا الاشارة الى الخلاف واكثر المشايخ على هذا الفرق وهو ان الصبي كان اهل فتوقف مسأله في اول النهار على وجود النية في وقتها والكافر لما لم يكن ^{ابن ابي شيبة ٢٩}

اهلا فلا يتوقف ويصح فطر ١٢ ^{قوله} فهذا اول وجه الاولية هو ان المرض وهو السفر قائم وقت الافطار في تلك المسألة ومع ذلك لم يجز له الافطار ^{لان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ٣٠}

فلان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ١٢ ^{قوله} في المسائلتين اي في مسألة المسافر الذي اقام ومسألة المقيم الذي سافر ١٢ ^{ابن ابي شيبة ٣١}

من حديث ام سلمة انها صامت يوما متطوعا فافطرت ^{ابن ابي شيبة ٣٢}

ممن خل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاءه خلا فالشائع له انه تبرع باموؤى ^{وقوله تعالى ما كان ليوافقه لو افسده لعذر لا يلزمه ١٣}

المضى وجب لقضاءه بتركه ثم عندنا ايجاب الافطار فيه بغير عذر في احك الروايتين لما بيناه ^{لانه لو لم يلزم القضاء لم يجز في زمنة ١٤}

يباح بعذر والضيق عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطر واقض يوما مكانه واذا بلغ الصبي ^{اي على الاظهر ١٥}

او اسلم الكافر في رمضان امسك بنية يومه قضاء حتى الوقت بالتشبه وافطر افيك قضاء عليها ^{اختصوا فيه ان هو واجب او مستحب ١٦}

لان الصوم غير واجب فيه صامها بعد تحقق السبب الاهلية ولم يقضها يومها ولا مضى لعدم ^{ان الواجب الامسك ولا قضاء الصوم ١٧}

الخطاب هذا بخلاف الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عند ^{حيث يجب قضاء ما اذا اسلم او بلغ ١٨}

وفي الصوم الجزء الاول الاهلية منع عند وعن يوسف انه اذا زال لكفرا والصبي قبل الزوال ^{سبب الكفر والصبا ١٩}

فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية وجب اظهار الصوم لا يتجزى وجوبا واهلية الوجوب منع ^{وذكرنا في الزوال ٢٠}

في اوله الا ان للصبي ان ينوي للتطوع في هذه الصدود الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس ^{بيان للفرق بين حكم الصبي وحكم الكافر ٢١}

اهل لتطوع ايضا والصبي هل واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصير قبل الزوال فنوى الصوم ^{اي في غير رمضان بدليل قوله الاتي ٢٢}

اجزاه لان لسفر لا ينافي اهلية الوجوب لاحقة الشرع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم ^{اي المسافر الذي نوى الفطر قدم مرفوعا من الزوال ٢٣}

لزوال امرخص في وقت النية لا ترى لانه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر فلا يباح له الفطر ترجحا ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٤}

لجانب لاقامة فهذا اولي لانه اذا افطر في المسائلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة بالمسألة ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٥}

ومن اغنى عليه رمضان لم يقض اليوم الذي حث فيه الانعلاء لوجوب الصوفية هو مساك المقرو ^{لانه انما يباح له الفطر في وقت النية ٢٦}

بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضى ما بعد ولا نعام النية وان اغنى عليه اول ليلة قضاء ^{لان الانعلاء يمنع النية ٢٧}

ص فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تصوم يوما مكانه فيه الضحك بن حمزة وهو ضعيف وروى ابن ابي شيبة من طريق السنن ^{ابن ابي شيبة ٢٨}

ابن ابي شيبة قوله على ما قالوا الاشارة الى الخلاف واكثر المشايخ على هذا الفرق وهو ان الصبي كان اهل فتوقف مسأله في اول النهار على وجود النية في وقتها والكافر لما لم يكن ^{ابن ابي شيبة ٢٩}

اهلا فلا يتوقف ويصح فطر ١٢ ^{قوله} فهذا اول وجه الاولية هو ان المرض وهو السفر قائم وقت الافطار في تلك المسألة ومع ذلك لم يجز له الافطار ^{لان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ٣٠}

فلان لا يباح له الفطر في هذه المسألة والمرخص ليس بقائم اولي ١٢ ^{قوله} في المسائلتين اي في مسألة المسافر الذي اقام ومسألة المقيم الذي سافر ١٢ ^{ابن ابي شيبة ٣١}

من حديث ام سلمة انها صامت يوما متطوعا فافطرت ^{ابن ابي شيبة ٣٢}

ممن خل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاءه خلا فالشائع له انه تبرع باموؤى ^{وقوله تعالى ما كان ليوافقه لو افسده لعذر لا يلزمه ١٣}

المضى وجب لقضاءه بتركه ثم عندنا ايجاب الافطار فيه بغير عذر في احك الروايتين لما بيناه ^{لانه لو لم يلزم القضاء لم يجز في زمنة ١٤}

يباح بعذر والضيق عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطر واقض يوما مكانه واذا بلغ الصبي ^{اي على الاظهر ١٥}

له قوله يتأدى بنية واحدة لان الشرع تعالى اوجب الصوم بهم الشهر وانه شئ واحد وانما خص له الفطر بالليا ليتمكن من الاداء ١٢ اب
صحة الباقي وان انعدم الاهلية في البعض لا يمنع تقرر الاهلية في الباقي ١٢ ك
منه عنهم ١٢ ك قوله في رمضان كذا قال شمس لا يمتنع
بنيته القضا لان الصوم لا يصح فيه ١٢ اب
استقام الصوم كالاعمار ١٢ ان له قوله ولنا ان
المسقط اتم فاذا قيل عدم وجوب القضا بالجنون و
افاد قيل وجوب القضا بالاعمار بعد اخرج وهو في
الحقيقة تعيل لعدم المنع لان اخرج مانع لكن المراد
ان اتمار الوجوب انما يكون بعدم اخرج ولا يرد
لندرة امتداد الاعمار الى الشهر ١٢ ك قوله
فيتم اخرج اصله ان الاعمار اربعة ايام يمتد يوما
ليلة غالباً كالنوم فلا يسقط شيئاً من العبادات لانه
لا يوجب حرجاً ولا يمتد خلقته كالصبا فيسقط الكل دفعا
للحرج وما يمتد وقت الصلوة لا الصوم غالباً كالاعمار
فاذا امتد في الصلوات جعل عذراً ولم يجعل عذراً في
الصوم وما يمتد وقت الصلوات والصوم وقد لا يمتد
كالجنون فاذا امتد سقطها ١٢ ك قوله ولنا ان
السبب قد وجد قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
والمراد بعض الشهر لان السبب لو كان كله لوقع الصوم
في شوال فكان تقدير الآية فمن شهد منكم بعض الشهر
١٢ ك قوله والاهلية بالذمة جواب عن سؤال مقدر
تقريره انه يجوز ان يمنع في ذلك مانع وهو عدم الاهلية
في ما مضى فاجاب بان الاهلية للوجوب بالذمة وهي كونه
ابن الايجاب وهي موجودة لانها بالذمة والذمة في الاصل
العبرة ثم نقول ان يقول لو كان ما ذكرتم صحيحاً وجب
على المستغرق ايضا فاجاب بقوله وفي الوجوب فائدة ١٢
١٢ ك قوله بين الاصل اي الجنون الاصل وهو ان
يذكر الجنون والعارضي اي الجنون العارضي وهو ان يترك
محققاً ثم يحسن يعني لا فرق بينهما في لزوم القضا ١٢ ب
له قوله فانعدم الخطاب في حقه فاذا افاق بعض
الشهر ليس عليه قضا ما مضى لان الخطاب توجه اليه
لما كان ١٢ ك قوله وهذا مختار لبعض المتأخرين منهم
الامام ابو عبد الله الجرجاني والامام الزاهد الصغار ١٢ ب
له قوله فعليه قضاؤه في وضع المسئلة اشكال لانا
قد ذكرنا فيمن اعني عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة
الاولى من رمضان انه يغنيها تمام ما يعرف منه نية الصوم
والفطر لكن جملته على النية بناء على ظاهر الامر وبهنا لم يحل
امره على الظاهر وتأويلها ان يكون مسافراً او مرضياً لا ينوي
شيئاً مطلقاً لم يمتد على حاله ولا على عزيمة الصوم او على
متمتة بالاعتناء في فطر رمضان كذا في الكافي ١٢ ك
قوله في حق الصائم المقيم انما قيد به لان المريض والمسافر
لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان شعبان في حقهما رمضان
سواء ١٢ ان له قوله كما اذا ذهب كل النصاب الخ

جلد كتاب الصوم

كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال في كذا يقض ما بعد لان صور رمضان عند يتأدى بنية واحدة
اي لوجود الصوم فيه ١٢ ب
بمنزلة الاحتكاك وعندنا من النية لكل يوم الاتباع عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين
حيث لا يحتاج فيه الى نية كل يوم ١٢ ب
ما ليس بزمان لهذا العباد بخلاف الاحتكاك من اعني عليه رمضان كله قضاؤه لانه نوع فرض يضعف
قوله لا يتخلل هناك اذ الليل ايضا وقت اعتكاف ١٢ ب
القوى لا يزال الحجة فصير عن رافة التاخير في الاسقاط ومن جن في رمضان لم يقضه خلاف ما
بمسألة التي راسها في فتح المجيب مقصور او هو العقل ١٢ ب
هو يعتبر بالاعمار ولنا ان مسقط هو الحرج والاعمار لا يستوعب الشهر عداً فلا يخرج والجنون
اي الجنون
يستوعبه فيحقق الحرج وان افاق المجنون في بعض قضاؤه فمض خلافاً للرؤف والشافعية يقولون لم
يجب عليه الاداء لانهم الاهلية القضا يرتب عليه وصار المستوي ولنا ان السبب وجد هو الشهر الاهلية بالذمة
في اسقاط الكل اعتبار البعض ١٢ ب
وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف المستوي لان يخرج الاداء فائدة وقا
اي في الكتب المتعلقة بغير الخلافات ١٢ ب
في الخلافات لا فرق بين اصيل العارضة قيل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد انه فرق بينهما لانه اذا بلغ
اي في المردى عن محمد ١٢ ك قوله هذا مختار لبعض المتأخرين منهم
عجزوا بالحق بالصوم فاندفع الخطاب فاذا ابلغ عاقلاً ثم جن هذا مختار لبعض المتأخرين منهم في رمضان
اي المردى عن محمد ١٢ ك قوله هذا مختار لبعض المتأخرين منهم
كله صوماً ولا فطر افعليه قضاؤه وقال في يتأدى صوم رمضان بنية في حق الصائم المقيم
رواه عنه ابو شجاع ١٢ ب
لان الامساك مستحق عليه اي وجب يديه يقع عنه كما اذا ذهب كل النصاب للفقير ولنا ان
قانه يسقط عنه المذكورة ١٢ ب
المستحق الامساك بجهة العباد والاعباد بالنية وفي جهة النصاب جديته القريبة على ما هو في الزكاة
باعتبار الحال ووجهه في النية القريبة على ما هو في الزكاة
ومن اصبح غير ناول وصوفاً كل كفاً عليه عندا خفيفاً وقال في عليه لكفارة لانه يتأدى بنية
سواء كان قبل الزوال او بعده ١٢ ب
عندنا وقال ابو يوسف ومحمد ذلك قبل الزوال تجب لكفارة لان فوت مكان التحصيل فصار كفاً
الغاصب في حنيفة ان الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع اذ لا صواباً بالنية واذا احضرت
لا افساد لانه يستدعي سابقية الشرع ١٢ ب
المراة وانفسيت افطرت وقضت بخلاف الصلوات انها تخرج في قضاؤها وقد مر في الصلوة واذا
يعلم المتن اي صارت نفساء ١٢ ب
كانه قياس على زعمنا ولا فرق لا يقول بالخرج عن العدة في ما اذا ذهب كل النصاب من الفقير الوارث قبل في تاويله ان يكون الفقير يدان فذكرت كذا بالاتفاق ١٢ ك قوله لانه فوت الحرج لان قبل الزوال حرج كل الامساك
عسى ان يصير صوماً قبل نصف النهار بالنية فصار باكله مفوتاً لا مكان تحصيل الصوم وكذلك بعد الزوال ١٢ ب ك قوله كفاً صعب الغاصب فان الغاصب منه كما يضمن الغاصب الاول تقفوت
الاصل يضمن الغاصب الثاني تقفوتية الامساك والحواب عنه لاني خفيفان ضمان الغصب ضمان عدوان وذلك مما يحتمل طناً اثباته زجرنا عنها الكفارة في معنى العقوبة وهو مما يحتمل طاً
في دره ١٢ ك

جلد کتاب الصوم

هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اوله هو يقول للتشبيب خلاف فلا

معظم بخلافه أيضا النساء والمرضى المسافرون حيث يجب عليهم حال قيام هذه الاعمال التحقق
ولما اوجبت الكفارة على المفطر فيه دون غيره ١٣ باب

او افطرو وهو يرى الشمس قد غربت فاذا هم لم يتوب منك بقيت يومه قضاء الحق الوقت بالقد

لأن الجناية قاصرة على القصد فيه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فإنا نقتل القاصد في الجناية

نقول عليه السلام ثلاث من اخلاق المرسلين بحسن الاقطار تأخير السجود السواك الا انما اذا اشاق في
 اخبره الطريق في بحر صواب
 ١٢

فصوتام لان اصل هو اليل عن بابي حنيفة اذ كان موضوعا ليسبين جبر و كانت للبيده
 رواها الحسن عنه باب
 اي ذات قمر ١٢

[illegible]

اولا، فعلية القضاء عما اذا الاصحاب ان كان كدرا سانه اكل قبل الغروب فعليه القضاء

التي هي في

وابن حبان والطبراني وهو من راية بمعنى شكله والمرتبة الشك والهمة الى ذلك ما يبين
قوله فلما تحقق العمدية بفتح العين وسكون الميم وكسر الدال وتشديد الياء والاصح العمر

قوله المسك بقبية يومه هذه المسألة من صحيح
 خمسة أحد ما أنه يفسد صومه الأعلى قول ابن أبي ليلى فإنه
 يقيسه على الناسي والثاني أن عليه قضاء اليوم لأنه فوت
 الأداة بعد تقرر السبب والثالث أنه لا كفارة عليه لما
 ذكره في الكتاب والرابع أنه يسك بقبية يومه لما ذكره
 وأما من أنه لا ثم عليه لقوله تعالى ليس عليكم جناح
 في ما أخطأتم به كذا في شرح المبسوط **ان** **قوله**
 أو فنيا للتهمة فإنه إذا أكل ولا عذر به اتهمه الناس بالفسق
 والتحرز عن مواضع التهمة واجب **ان** **قوله**
 لأن الجناية قاصرة ليس بذاجنية ولهذا صرحوا بعدم
 اللائم اللهم إلا أن يراوان عدم تشبته إلى أن يشيقن
 جناية **ان** **قوله** وفيه قال عمر الخرواه الجذيفة
 وأخرجه ابن أبي شيبة بطرق أقربها إلى لفظ الكتاب
 ما عن علي بن حنظلة عن أبيه قال شهدت عمر في رمضان
 وقرب إليه شراب فشرب وشرب بعض القوم وهم
 يرون أن الشمس قد غربت ثم ارتفع المؤذن فقال
 يا أمير المؤمنين إن الشمس طالعة لم تغرب فقال عمر من
 كان أظفر فليصم مكان يوم ومن لم يظفر فليصم أعاده من طريق
 آخر فقال لعنه الله داعيا ولم يترك راعيا وقد اجتهدنا
 وقضاه يوم يسير وأما قال لعنه الله الخ لآن خطابه لمن
 أعلى الميمنة سورة الأدب فإنه كان حقه أن ينزل ثم
 يقول **ان** **قوله** ما تجافنا ولا ثم قال الانزاري
 أي ما ملنا اليد وكل ما مل فهو متجاف قال الله تعالى فمن
 خاف من موص جفا **اب** **قوله** فان في السجود
 يركعه وله الجماعة الأباد أو قيل المراد بالركعة حصول التقوى
 به على صوم الغد والمراد كثرة الثواب لاستنانه بسنن المسلمين
 وقول صاحب النهاية على حذف مضاف فقد ربه أكل السجود
 بركعة بنار على غبطة بضم السين جمع سجودا على فتحها وهو
 الاعرف في الرواية فهو اسم للسجود في السجود ولو ضو
 بالفتح ما يوضا به قيل بتعيين الضم لأن البركة إنما يحصل
 بالفعل **ان** **قوله** معناه تسادى الظننين
 قبل فيه مسامحة فإن الظن رجحان الاعتقاد فليكن
 يجتمع عنده الظننان ومراوده بذلك تساوى الأمرين
اب **قوله** وعن أبي خزيمة الخ يفسد للتفاير بين
 هذه بين الرواية السابقة فإن استحباب الترك
 لا يوجب ثبوت الانسارفة أن لم يترك
ان **قوله** **ما**
 يربك إلى ما لا يربك أخرجه
 الترمذي في كتاب الطب النبوي

وابن حبان والطبراني وهومن رايه بمعنى شكك والريبه الشك والتهمة الدعاء بالشك ويحصل فيك الريبه ١٢ ب ١٥
قوله فلما تحقق العمديه بفتح العين وسكون الميم وكسر الدال وتشديد الياء والاصح العمديه بالجاء ١٢ ب ١٥

قولان بلغه الحديث
حديث اتم صومك فاما
اطعم الله وسقاه قد
تقدم قوله ولو بلغه الحديث
يشير الى حديث الحاج
والمجتموع وله طرق منها
ثوبان اخرجه النسائي و
ابن ماجه وابن حبان و
الحاكم قال احمد هو اصح
ما روى في الباب وكذا قال
البخاري فيما نقله الترمذي
ونحوه وشاهد قال كلاهما
عندى صحيح رواه ابو داود
عن ابى اسامه عن ثوبان و
عن ابى الاسود عن ثوبان
وكذا قال ابن المديني تميمي
وحديث شاذل عند ابى
داود والنسائي وابن ماجه
وابن حبان والحاكم وصححه
اسحق ايضا وقد استقيم
النسائي طرقه في الكبرى
وفي الباب عن رافع بن
خديج عند النسائي و
الترمذي وصححه احمد
ابن حبان والحاكم لكن
قال ابن معين وهو
اضعفه وقال البخاري باطل
وقال البخاري غير محفوظ
..... وعن ابى موسى
اخرجه النسائي والحاكم
وصححه ابن المديني وقال
النسائي رفعه خطأ وعن
معقل بن سنان اخرجه
النسائي واحمد ورجح البخاري
انه معقل بن يسار وعن
اسامة بن زيد اخرجه
النسائي وعن علي كذلك
وعن عائشة كذلك وعن
بلال اخرجه النسائي و
البزار وهو منقطع وعن
ابى هريرة اخرجه النسائي
وابن ماجه واختلف في
رفعه ووقفه وعن ابن
عباس اخرجه النسائي و
البهقي وعن سمر اخرجه
الطبراني وعن اسود اخرجه
البزار وعن جابر كذلك
والطبراني في الاوسط
عن ابن عمر رواه ابن
عدي وكذا عن ابى زيد
الا نصارى رقيق بومش

جلد كتاب الصوم

قوله ينبغي ان تجب الكفارة انما قال كذلك لان فيه اختلاف المشايخ وفي الخلاصة يلزمه القضاء بالاتفاق وفي وجوب الكفارة اختلاف في جامع شمس الائمة كيف وعن محمد لا يكفر اب ٢٤
قوله نظر الى ما هو الاصل فان قلت يشك في هذا ما يشك
شاهد ان الشمس قد غابت واخر ان بانها لم تغب
فاطر ثم ظهر انها لم تغب فعليه القضاء دون الكفارة
الاتفاق مع ان تعارض الشهادتين يوجب الشك
قلت تعارضهما لا يوجب الشك لما ان شهادة من شهد
انها لم تغب غير مقبولة لانها شهادة على النفس والشهادة
على النفس لا تقبل بقبول شهادة الاثبات بل معارض
فلهذا لا يجب الكفارة ان ١٢ قوله استند الى
القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما
بالكل عند النسيان ان ١٢ قوله وان بلغه الحديث
وهو قوله عليه السلام من نسي وهو صائم فاكل وشرب
فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه ان ١٢
قوله قيام الشبهة الحكمية وهو ان الشيء لا يبقى بفوات
ركعة ويستوي فيه العالم والجاهل فلا يجب الكفارة
خصوصا اذا تأيدت باختلاف العلماء فان عن
مالك وابن ابي ليلى وربيعة يفسد صومه بالاكل ناسيا
وهو اختيار محمد بن مقاتل الرازي من اصحابنا ان ١٢
قوله كوطي الاب جارية ابنه فان قوله عليه الصلاة
والسلام انت و مالك لا يجب يقتضي ان يكون
مال الاب ملكا للابن وانفق في ذلك بدليل
آخر فثبت الاضافة مورثة الشبهة وهي
شبهة المحل فاستوي فيها حال العلم و
عدمه فلم تجب الشبهة لاستناد الشبهة
الى الاصل ان ١٢ قوله ما استند الى
ليس شرعي لان الفساد انما هو بوصول شيء الى
باطل او بقضاء شهوة ولم يوجب ان ١٢
قوله فقيه اي ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على
فتواه لا نهية ١٢ قوله ولو بلغه الحديث وهو
ما رواه ابو داود واهماكم وابن حبان والترمذي وغيرهم
ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مر على
رجل يتجمل في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم
واخذ بظاهره بعض الجاهلة وبعض اهل الحديث الصواب
خلافه كيف وقد روى البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجتمع وهو صائم وروى النسائي عن ابى سعيد الخدري
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نكس الصائم في
الحجامة ولم يصرح في ان النبي كان في السابق ثم نسخ و
روى البزار بعد ما روى حديث افطر الحاجم والمحجوم عن
ثوبان انه قال انما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله
قيل في تاويله ان معناه قرب ان يفطر خوف عود من الضعف
والثعب بهذا يحصل الجمع بين الاحاديث اذا عرفت هذا
ان العامي اذا بلغه هذا الحديث الناهي فظن انه افطره
فاكل بعد ذلك متعمدا لا تجب الكفارة عند محمد لانه استند على
يقول العامي لا يبتدى الى معرفة الاحاديث والاطلاع عليها كما حقها فليس اقتدار الفقهاء فوجب الكفارة في الصورة المذكورة عنده ١٢ مولوي محمد عبد الحى مدني

رواية واحدة لان النهار هو الاصل لو كان شاك فيه تبين انها لم تغب ينبغي ان تجب الكفارة نظر الى ما هو
في الكفارة روايتان ١٢
الاصول هو النهار ومن اكل في رمضان ناسيا وظن انك يفطره فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء
حالية ١٢ اي الاكل ناسيا ١٢
دون الكفارة لان الاشتباه استند الى القياس فتحقق الشبهة وان بلغه الحديث علمه فكذلك في
ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انها تجب كذا اعلم لان لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام
الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا يفتقر بالعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو اجتمع ظن انك يفطره
ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي لا اذا افتاه فقيه بالفساد
لان الفتوى دليل شرعي في حق ولو بلغه الحديث فاعلمه فكذلك عند محمد لان قول الرسول عليه السلام
لا ينزل عن قول طه وعنه يوسف خلاف ذلك لان على العالي لا يقتداء بالفقهاء لعدالة
في حق الى معرفة الاحاديث وان عرف تاويله تجب الكفارة لا تنقضاء الشبهة وقول لا ورأى لا يورث
الشبهة لمخالفة القياس لو اكل بعد انتاب متعمدا فعليه القضاء الكفارة كيف ما كان لان الفطر
يخالف القياس الحديث وان لا يجمع واذا جمعت النائمة والمجنونة وهي صائمة عليها
القضاء دون الكفارة وقال الفر والشافعي لا قضاء عليها اعتبار بالناسي العذر بل عدم
القصد لئلا للنسيان يغلب جودة وهذا نادرا لا تجب الكفارة لان عدم الجناية
فصل فيما يوجب نفسه اذا قال الله على صوم يوم الخفاف وقضى بهذا النذر عند
خلاف الفر والشافعي كما يقولون انه نذرا بما هو معصية لورود النهي عن صوم هذا اليوم ولنا
انه نذر بصوم مشروع والنهي لغیره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح
نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا
بالصوم ١٢

قوله ولو بلغ الحديث الخليفة به الى حديث افطر الحاجم والحجوم ورواه ابو داود وابن ماجه والنسائي من حديث يحيى بن ابى كثير عن ابى قلابة عن ابى اسما عن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اتى على رجل يحجم في رمضان فقال افطر الحاجم والحجوم ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين وذكر النسائي الاختلاف في طرقة صحيح احمد وابن المديني وغيرهما ونقص عن احمد انه قال هو صحيح ما روى في الباب ورواه البراء في مسنده ثم اسند عن ثوبان انه قال انما قال رسول الله افطر الحاجم والحجوم لانها كانتا يفتان وقال الترمذي في علله الكبير قال البخاري ليس في هذا الباب اصح من حديث ثوبان وشداد بن اوس فذكرت الاضطراب فقال كلاهما عندي صحيح فان ابان قلابة روى الحديثين جميعا عن ابى اسما عن ثوبان ورواه عن ابى الاشعث عن شداد قال الترمذي وكذلك ذكرنا عن ابى المديني انه قال حديث ثوبان وشداد صحيحان وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابى الاشعث عن شداد انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم زمن الفتح على رجل يحجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر الحاجم والحجوم ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وقال هو ظاهر الصحة وصححه احمد وابن المديني واسمعي بن راهويه وروى الترمذي عن ابي بن خديج مرفوعا افطر الحاجم والحجوم وقال حسن صحيح وروى النسائي من حديث قبيصة شاذ قطر عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا نحوه و قال النسائي وقد روى عن ابن عباس انه كان لا يمرى بالحجامة للصائم بأسا وروى العيني في الضعفاء عن عبد الله بن مسعود انه مر بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على رجلين يحجم احدهما الآخر فاغتوا بهما ولم ينكرا الآخر فقال افطر الحاجم والحجوم قال عبد الله اللحيمة ولكن للغبية ومن احاديث الخصوم ما روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم احتجم وهو صائم واحتجم وهو غير صائم ورواه الترمذي مقتصر على احتجم وهو صائم وقال الحاكم في مستدركه سمعت ابا بكر محمد بن جعفر يقول سمعت ابا بكر محمد بن اسمعيل بن خزيمة وهو امام اهل الحديث يقول ثبتت الاخبار عن رسول الله انه قال افطر الحاجم والحجوم واحتجم من خالفنا بانه عليه السلام احتجم وهو صائم محرم وليس فيه حجة لانه انما احتجم وهو صائم محرم ولم يكن قط محرما الا وهو مسافرا والمسافر مباح له الا افطرا انتهى ونقطة البخاري يدفع هذا التاويل لانه فرق بين الخجرين

فقال اجتمع وهو محرم واجتمع وهو حلال ١٢ من نصب الراية في تحريك
احاديث الهداية للزليعي **قوله** وان عرف تاويله حاصله
ان العاظم اذا بلغ الحديث وعرف تاويله ولم يعتمده
فما كل بعد ذلك عند اجتب الكفارة لعدم الشبهة ١٢ اب
قوله وقول الاوزاعي الجواب عن سوال باننا نسلم
ان منشأ الشبهة ذلك وحده بل قول الاوزاعي بذلك
لانه يقول ان المجامعة تقطر الصائم وحاصل الجواب ان
قول الاوزاعي لا يورث الشبهة لمخالفة القياس فان الصوم
انما يفسد ما دخل لا ما خرج ١٢ اب **قوله** كيف
ما كان اى سواء كان فاننا ان الغيبة فطرته او استغنى
فقيتها فانها بفساد صومه او اول الحديث بانها تقطره
فما كل بعد ذلك عند اجتب عليه القضاء والكفارة معا ١٢ اب
قوله والحديث ما دل بالاجماع حكاية الاجماع
بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه
حدث بعد ما مضى السلف على ان معناه ما قلنا ويريد
بالحديث قوله عليه الصلوة والسلام افطر من ظلي ياكل لحوم الناس
رواه ابن ابي شيبة واسحق بن راهويه ورواها اذا اغتتاب
الرجل فطر ١٢ فسح القدير **قوله** والمجنونة قيل كانت
في الاصل المجبورة فصحبها الكتاب الى المجنونة وعن ابى سليمان
المجوز جاني قلت لمحمد المجنونة كيف تكون صائمة قال دعي
هذا فانه قد انتشر في الآفاق وعن عيسى بن ابان قلت
لمحمد هذه المجنونة قال لا بل المجبورة اى المكروهة قلت لا تجلبها
لمجبورة قال بلى ثم قال كيف وقد صارت بها الركب فهذا
يؤيد انه كان في الاصل مجبورة ولما انتشر في البلاد لم يفسد
التغيير والاصلاح في نسخة واحدة فتركها لا مكان توهمها
ايضا بان تكون عاقلة في اول النهار ونوت الصوم ثم حنت
في باقى النهار فان المجنون لا ينأى في الصوم وانما ينأى في شربه
وهو النية وقد وجدت منها ١٢ ف **قوله** والعذر ابلغ
اى العذر في النوم والمجنون ابلغ من العذر في النسيان
لان الناس قاصد للاكل والنائمة والمجنونة لا قصد منها
اصلا ١٢ اب **قوله** فصل لما فرغ عن بيان ما اوجبه الله
على العباد وشرع في بيان ما اوجبه العباد على انفسهم والاهل
في هذا الباب ما ذكره شيخى ان التذرية لا يصح الا بشرط ثلثة
في الاصل الا اذا قام الدليل على خلافه اعد بان يكون الواجب
من جنسه شرعا والثاني ان يكون مقصودا لا وسيلة والثالث
ان لا يكون واجبا عليه في الحال لو في شافى الحال فلذلك لم يصح
التذرية بعبادة المريض لانعدام الشرط الاول ولا بالوضوء

وسجدة التلاوة لا تعد
الشرط الثاني ولا بصلوة
الظهر وغيرهما من المفروضات
لأنه أم الشرط الثالث
والانتهائية **كلمة** قوله لئلا
يؤتى عن صوم هذه الأيام
وفي بعض النسخ عن صوم
يوم النحر وهو الاستنباط
المسألة ١٢ فتح القدير
له قوله والنهي لغيره
وهذا لأنه عليه الصلوة والسلام
نهي عن صوم هذه الأيام و
موجب النهي الانتهاز
والانتهاز عما لا يكون لا يتعمد
وقد نهى عن صوم شرعي
فيستدعي شرعية والنهي
يلعب في غير العدم لكن في
وصفه وهو الاوضاع عن
خصيافته الشرع في فصار
الكف عنها قرينة بما عليه
محبة بوضعه في مشرو
كالصلوة في الارض الموضوعة
١٢ ك

۳۲۱

ص في الثالث والاربعين
 وفيه قصته وعن انس
 قال ما صار من ظل
 يا كل اللحم الناس اخرج
 ابن ابي شيبة واسحق
 وفيه يزيد بن ابيان ١٢

✦

(بقية ص ١٤) وسعد
ابن مالك عن ابن مسعود
عند العقيلي فصل فيما
يعارض ذلك عن ابن
عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم وهو محرم و
احتجم وهو صائم اخرجه
البخاري ورواه الترمذي
من وجه اخر وروى كوهو
محرم وقال منها سالت احمد
عنه فقال ليس فيه صائم
انما هو محرم وروى البخاري
عن حميد عن انس انه قيل
له اكنتم تكمهون الحجاة
على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا الا من اجل
الضعف ورواه الدارقطني
من حديث ابن عباس قال
اول ما كرهت الحجامة
للصائم ان جعفر بن ابى
طالب احتجم وهو صائم
فمر به رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال افطر هذا ان
رخص النبي صلى الله عليه
وسلم بعد في الحجامة للصائم وكان انس
يحتجم وهو صائم وفي الباب
عن ابى سعيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة
للصائم وخرجه النسائي و
رجال له ثقات لكن ذكر الترمذي
في العلل ان الصواب هو قول
ابن مسعود ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجم بعد فقال افطر
الحاجم والحجوم اخرجه الطبراني
في الاوسط وفيه اوسفيان
السعد وهو ضعيف
الغنية تفطر الصائم العقيلي
حديث ابن مسعود قال مر
النبي صلى الله عليه وسلم على رجلين
يحتجم احدهما الاخر فاقتاب
احدهما ولو يترك عليه الاخر
فقال افطر الحاجم والحجوم
قال عبد الله لا للحجامة لكن
للغيبه واسناده ضعيف و
عن سمره قال مر النبي صلى
الله عليه وسلم على رجلين
يحتجم احدهما الاخر فاقتاب
احدهما فقال افطر
الحاجم والحجوم اخرجه
البيهقي وفي الباب عن ابن
عباس في الشعب للبيهقي

وهو ظاهر الرواية ان بنفسه لشروع في الصوم ^{يضمه صائما} تحت بحث به الحالف الصوم
فيصير تركيا للتهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانه وجوب لقضاء ^{فانه لا يلزم} يتنه عليه لا يصير
مركبا للتهي بنفسه لنذر ^{هو الموجب} بنفسه لشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا
لا يبحث به الحالف على الصلوة فتجب صيانه المؤدّي ويكون مضمونا بالقضاء وعن
ابي حنيفة انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا والظاهر هو الاول ^{الله اعلم بالصواب}

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

قال الاعتكاف مستحب الصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه السلام اخطب عليه في العشر والاخر
 اي القدرين ١٢
 من رمضان المواظبة دليل السنة هو اللبث في المسجد مع الصلوة والاعتكاف اما اللبث فانه
 لان يثبت عنه فكان جوده في الصوم من شرطه عندنا خلافا للنشاف والنية شرط في سائر
 العبادات هو يقول ان الصلوة عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرط الغيرة ولنا قول
 عليه السلام الاعتكاف بالصوم والقياس في مقابلة النفل منقول غير مقبول ثم الصوم شرط
 للصحة الواجب من رواية واحدة وصحة الطوع فيما روى الحسن عن ابن خنيفة لظاهر ما روينا هذه الرواية
 قاص من يوم وفي رواية لا صل فهو قول محمد اقله ساعة فيكون غير صواب من النفل على المساهلة
 لا ترى ان يقع صلوة النفل مع القدرة على القيام ولو شرع فيه ثم قطع لا يلزمه القضاء في رواية كمال
 لانه غير مقدّر فلا يمكن القطع ابطالا وفي رواية الحسن يلزمه لانه مقدّر باليوم كالصوم ثم
 الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة عن ابن خنيفة
 انه لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلوة فيختص بمكان يؤدي فيه

في ادب واجب منه فقط مع ان ظاهر الرداية انه ليس شرطا للنفل منه ١٢ ف ١٣ قوله فلا يكون شرطا لغيره اقول هذا منقوض بالايمان فانه اصل بنفسه
محمد عبد الحى دام فيضه ١٤ قوله لصحة الواجب منه وهو رتبة ان يقول لله على ان اعتكف شهر او يوم او اذ يعلقه بشرط بان يقول ان شفى مريضى فعلى
في باب السلم من كتاب البيوع من الامور التي لا يصح تعليقها بالشروط وقد نبه على ذلك ابن نجيم في البحر الرائق في ذلك الموضع ١٢ مولى محمد عبد الحى
مكان فلا يقدر بوقت كوقوف عرفة فاذا لم يقدر بوقت يكون مختلفا بشرط النية وله ثواب العاكفين اذ ام في المسي وعن ابى يوسف انه قد رآه قتل الاله

جلد کتاب الصوم

٢١٠

اما المرأة تعتكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع لصلاتها فيتحقق انتظامها فيه ولو لم

يكن لها في البيت مسجد تجل موضعا فيه فتعتكف فيه لا يخرج من المسجد الحاجة الانسان او

الجمعة اما الحاجة لثبث عائشة كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفة الحاجة الانسان

لان معلوم وقوعها وادب من الخروج في تقصيدها فيصير الخروج لها مستثناة ولا يمكن بعد

فراغ من الطهارة بان ثبت بالضرورة في نقد بقدها واما الجمعة فلا ينهانهم حوائجهم معلوم وقوعها

وقال الشافعي الخروج اليها مفسد لا يمكن الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد

مشروع واذا صدر الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس الخطاب يتوجه

بعده وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه داركها ويصل قبلها ارباعا في رواية ستا

الاربعة سنة وركعتان تحية المسجد بعد ارباعا او ساعا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسنتها

توابع لها فالحقت بها ولو اقام في مسجد الجامع اكثر من ذلك لا يفسد عتكافا لانه موضع اعتكاف

الا انه لا يستحب لانه اداءه في مسجد واحد فلا يتمها في مسجدين من غير ضرورة ولو خرج من

المسجد ساعة غير عن رفسد عتكاف عند اخذ خيفة لو حو المذاق وهو القياس قال لا يفسد حتى

يكون اكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لان القليل ضرورة قال اما الاكل والشرب النوم يكون

في معتكف كل النبي عليه السلام لم يكن له ما ولا المسجد لانه يمكن قضاء هذه الحاجة في

المسجد فلا ضرورة الى الخروج والباس بان يبيع ويتبع في المسجد من غير ان يحضر السلعة

لان قد يحتاج المذلل بان لا يجد من يقوم بحاجة الا انهم قالوا يكره احضار السلعة للبيع

والشراء لان المسجد محرم عن حقوق العباد فيه تشغله بها ويكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه

له قوله تعتكف في مسجد بيتها اي الافضل له ذلك فلو

اعتكف في الجامع او مسجد الجمعة وهو افضل في حقها من الجامع

جاز وكره ذكرنا في حبان ولا يعتكف الا باذن زوجها ١٢

فله قوله من اهم حوائجها لا يحتاجه وينتبه ولا يمكن

من اقامتها الا بالخروج ١٢ ب له قوله في كل مسجد

مشروع هذا على وجه الالتزام فان الشافعي يجوز في كل مسجد

واما على رأينا فلا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات ١٢ ف

له قوله ويصل قبلها ارباعا ينبغي جعل هذه الجملة عطف

على ادراكها من باب قوله تعالى صافات فيقضي وقوله

تعالى فاني الاصبح وجا على الليل ١٢ ف ٥٥ قوله

وكرهتان تحية المسجد صرحوا بانها اذا شرع في الفرض حين دخل

المسجد اجزاه عن التحية لا حاجة اليها فهذه الرواية وهي

رواية الحسن المضعفة او مبنية على ان كون الوقت مما

يسبغ فيه السنة واداء الفرض بعد قطع المسافة مما يعرف

تخيلا لا قطعاً فقد دخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنهم

في شرع في التحية ١٢ ف ٥٥ قوله وسنتها تواليها

يعني تحقق الحاجة كما تحققت لفرض الجمعة

١٢ ف ٥٥ قوله من غير ضرورة قيد

لانه اذا اتم في مسجدنا ضرورة جازنا

اذا اعتكف في مسجدنا نهدم فهذا العذر

يخرج من المسجد لانه مضطرا اليه ١٢ ف ٥٥

قوله لم يكن له ما اي الا في المسجد يعني في

حال كونه معتكفا وهذا معلوم من الاحاديث

حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من معتكفة الا الحاجة الانسان لم اجده هكذا او الذي في الصحيحين وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان وقد اورد البيهقي عن عائشة ولا يخرج الحاجة الا لما لا بد منه لكنه موقوف قوله روى انه صلى الله عليه وسلم لم يكن ماوي الا المسجد يعني في الاعتكاف لم اجده هكذا او كانه مستقرا من الاخبار ١٢ +

الهداد
رحمة الله
تعالى

+++
++
+

جلد کتاب الحج

لقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم الى ان قال بيعكم شراءكم قال لا يتكلم الا بغير
ويكوله الصمت كان صوم الصمت ليس بقرينة في شرب بعثنا لكنه يتجانب يكون غائبا ويحرم على المعتكف
الوطي لقوله تعالى ولا تبشروهن انتم عاكفون المساجد كذا المس قبله لانه دواعي في
عليه اذ هو محظور كما في الاحرام بخلاف الصوم لان كف ركنه كحظوه فلم يتعد الى دواعيه
فان جامع ليلا او نهارا عاكفا او ناسيا بطل عتقها فان لم يكن محل الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة
العاكفين مذكرة فلا يغفل بالنسيان لو جامع في ما دون الفجر فانزل وقبل ولمس فانزل بطل
اعتكافه كانه في معنى الجماع حتى يفسد الصوم ولم ينزل يفسد ان كان محرما لانه ليس في معنى
الجماع وهو المفسد لهذا لا يفسد الصوم من اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها
بلياليها لان كل ايام على سبيل الجمع يتناول ما بازمها من الليالي يقال فليتك هذا
ايام والمراد بلياليها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان مبني الاعتكاف على
التتابع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق كاليوم
غير قابلة للصوم فيجب على التفرق حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة
صححت نيته لانه نوى الحقيقة من اوجب اعتكاف يومين يلزمه بلياليها قال
ابو يوسف لا تدخل الليلة الاولى لان المتن غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال
وجه الظاهر ان المتن معنى الجمع فيلحق به احتياط الامر بالعبادة والله اعلم

كتاب الحج

الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدر واعى الزاد والراحلة فاضل عن
عني قوله على الاحرار انما ذكر الاحرار وما بعده بلفظ الجمع المحلى بالام مع ان الام سئل الجمعية ولم يفردها فذكره في قوله الزكاة واجبة على الحر اخرجوا الكلام مخرج العادة اذ العادة حرت في خروجهم للكنة
نهاية قوله اذا قدر واعى الزاد نفقة وسطا لا اسراف فيها ولا تقيرور اهله اي بطريق الملك والاجارة دون الاعارة والاباحة ولو ذهب به مال الحج به لا يجب عليه قبوله

حدثني جنيوا مساجدكم صبيانكم الى ان قال بيعكم شراءكم قال لا يتكلم الا بغير
صبيانكم الحد يث ابن ابي
من الوقي المسجدا لثافي
عن مكحول عن ائمة رفعه
جنبوا مساجدكم صبيانكم
وجانينكم وشعراكم بغير
وخصوماتكم ورفع اصواتكم
واقامة حدودكم و سل
سيوفكم واتخذوا على
الابواب المطا هو جرمها
في الجمع اخرج الطبراني و
ابن عدي عن طريق العلوي
ابن كثير عن مكحول عن ابى
الرداء عن ائمة و
اخرجه عن طريق وسيل
والطبراني عن طريق عبد
ربه بن عبد الله عن مكحول
عن معاذ فاختلف فيه على
مكحول اساميه كلها ضيقة
وذكره عبد الحق من طريق
البزار عن حديث ابن مسعود
قال ليس اصل في الباب
حدثني ابن عمر رفعه فقال
لا يتبع في المسجد لا يتخذ
طريقا ولا يشهر فيه سلاح
ولا ينفض فيه بقوس و
لا ينشر فيه نبل لئلا يفسد فيه
الحج في ولا يضرب فيه حد
ولا يتخذ سوقا اخرج ابن
ماجة وابن عدي عن ابن عمر
في الضعفاء وهو من رواية
زيد بن جابر ولا أربعة
عن عمر بن شعيب عن ابيه
عن جده ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
الشرا والبيع في مسجد
وان ينشد فيه مائة
وان ينشد فيه شعر منى
عن الثعلبي قبل الصلوة يوم
الجمعة واخرجه احمد قال
عن جده عبد الله بن عمر
للتومذى والنسائي عن
ابى هريرة مرفوعا عن
راثة بن مسعود عن ابي عبد
فقالوا لا يجوز ان يفتقد
ومن رايته ينشد ضالة
في المسجد فقلوا لا والله
عليك وصحة ابن جابر و
الحاكم كلهم من رواية
محمد بن عبد الرحمن بن
عن ابى هريرة ١٢

کتاب الحکم

قبل النبي صلى الله عليه وسلم الحج في كل عام
 امرأة واحدة فقار
 لا امرأة فآزاد فهو
 تقووا أودأود ابن
 ماجه والحاكم فطرق
 يزيد بن أمية عن أبي
 عباس أن الأقرع
 بن ميسرة قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل حج فمات
 قبل أن يخرج من مكة
 هل عليه حج؟ قال لا
 عليه حج. قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام
 لو حججت لعمرك
 لكانت من السالكين
 قال لا. قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام
 لو حججت لعمرك
 لكانت من السالكين
 قال لا. قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام
 لو حججت لعمرك
 لكانت من السالكين
 قال لا.

١٥ قوله وصفه بالوجوب الخ يحتمل ان يكون اعترافه
 فيه بحتم ان يكون تنبيهها على ان يكون المراد بالوجوب
 ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل منه من استطاع ليعلم
 خلافه في ان الامر بالمعقبات التكرار يفيد التكرار
 الحق الاسفرائي الى انه يفيد التكرار لانه لما نزل
 الامر بالتحج سأل الافرع بن حابس عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان كل عام يارسول الله
 يؤمن من اهل اللسان فلهذا قد فهم من الامر التكرار
 ثم لما تسهل عليه ذلك لما فيه من الخروج سأل عنه
 والصحيح الذي عليه الجمهور ان الامر المطلق
 لا يفيد التكرار ادخاها عن حديث سوال الافرع
 اذ ذكره شيخنا في الحديث حمدا لله تعالى في قرأتها
 لنور الاول من ان الافرع لما عرف سائر المعقبات
 فنقل بان الاسباب المتكررة كالصلوة باوقات
 الصوم بالشهر وقد رأى ان الحج يتعلق باوقات
 حيث لا يصح اداؤه الا فيه وهو متكرر يتعلق بالسنين
 وهو غير متكرر فاشبهه عليه حاله وليس هو الفهم
 المتكرر من الامر ١٢ موكو محمد بن عبد الحميد دام فيضه
 قوله واجب على الفور به قال احمد في التحفة والبدائع
 من الكرخي انه على الفور والامام ابو منصور الماتريدي
 على مطلق الامر على الفور ومعنى الوجوب على الفور
 الوجوب عند اجتماع شرائط الوجوب بتعين العام
 الاول عند ابي يوسف حتى ياتم بالتأخير والمراد
 من القول ان يلزم الماموف فعل الماموف في اول
 وقت الامكان مستعرا للسرعة من فوات الفرصة
 رآ اذ اعلنت ١٢ اب ١٥ قوله ما يدل عليه هو انه
 كل عن مال الحج ام تزوج قال في الحج فهذا دليل
 على ان الواجب عنه على الفور كما في الكافي ١٢
 ١٥ قوله سند محمد الحج زعم بعض المتأخرين ان
 خلافه مبني على ان الامر المطلق عند ابي يوسف
 يفور عن محمد التراخي وهذا غير صحيح لان الامر لا يجب
 بفور باتفاق بينهما مسألة الحج مبتدأة فقال
 ابو يوسف بالفور اتراد عن الفوت حتى اذا اتى
 بعالم العام للهل كان اداءه عنده وعند محمد وجوب
 التراخي بشرط ان لا يفوت حتى لو لم يؤد في
 العام الاول فوات قيسون آتيا اتفاقا فمرة
 خلاف انه اذا اداه بعالم العام الاول ياتم بالتأخير
 عند ابي يوسف فالحمد شرح دقايقه ١٥ قوله
 التراخي ولكن بين قوليهما فرق وهو انه يسبق التأخير
 عند بشرط ان لا يفوت بالموت فان اخر حتى آت
 ياتم بالتأخير وعند الشافعي لا ياتم بالتأخير فان
 ت ١٢ نهية ١٥ قوله كالاوقت في الصلوة
 انه اذا اخر الصلوة الى آخر الوقت يجوز كذلك
 الاخر الحج الى اخر العمر بشرط ان لا يفوت بحج ١٢ اب
 للعبد لا يقيد على تلك الزاد والراحلة فلم يكن
 الثاني ان حتى المولى يموت في مدة طويلة وعن العبد
 بيان انحصار الحكم عليها ١٢ اب ١٥ قوله وكذا

جلد کتاب الحج

وما لا بد منه وعن نفقة عيال الى حين عود وكذا الطريق امانا وصفه بالوجوه هو
فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت
والاجب في العمر الا مرة واحدة لانه عليه السلام قبل له الحج في كل عام ووجدت في
الامر ما زاد فهو متطوع وان سببه البينة لا يتعد فلا يتكرر الوجوه هو
على الفور عند أبي يوسف وعن أبي حنيفة ما يدل عليه عند محمد والشاوي على التراخي
لانه وظيفة العمر فكان العرفية كالوقت في الصلوة واجل اوله ان يخلص وقت خاص للموت
سنة واحدة غير نادر في تضيق احتياطا ولهذا كان التجمل افضل بخلاف وقت
لان الموت في مثل نادوا انما شرط الحرية والبلوغ لقوله عليه السلام اما عند عثمان
ثم اعتق فعليه الاسلام واما حج عشرين حج ثم بلغ فعليه الاسلام ولانه عبا واجاه
باسر موضوعي الصبي والعقل ندر لصحة التكليف وكذا صحة الجوارح لا العجز
دونها لزم الامر اذ اوجه من يكفيه مؤنة سفرو زاد او لا لا يجب عليه الحج عند
ابن حنيفة خلافا لما قد مر كتاب الصلوة واما المقعد ابن حنيفة انه يجب له المستطيع
بغير فاشبه المستطيع بالراعي عن محمد انه لا يجب له غير در على الاداء بنفسه بخلاف
الاعم لانه لو هدد بوجهه بنفسه فاشبه الضاعه ولا بد من القدرة على الزاد والراعي
وهو قد ما يكثر به شق حمل اوراس نامة وقد النفقة ذاهبا حائبا لا عليه السلام
سئل عن السبيل اليه فقال الزاد والراعي وان امكن ان يكثرى عقبة فلا عليه
اذا كانا يتعاقبا لم توجد الراحة جميع السفر في شتر طان يكون فاضلا
في قوله وانا شرط الحرية والحج والصلوة والصوم وحين احد ما يكون لا يتاى الا بالمال غالبا بخلافها ولا
لوجوبه فلذا لا يجب عليه عياد بل كذا بخلاف شرط الزاد والراحة في حق الفقير فانه للتيسير لا للمنية فوجب فقره مكة
قدم اذن الشرع ان قوله عشرين حج ليس في رواية الحاكم ذكره في بيان الكثرة لان العشر منتهى الاجازة
في الجوارح حتى لا يجب المقعد الزمان والمفلوج ومقطوع الرجلين حتى لا يجب عليهم الاجحاج اذا ملكوا الزاد وم

أشرف خال يا رسول الله في كل سنة مرة واحدة الحديث درواه

الدين في تحريم الخمر والدمار...
الدين في تحريم الخمر والدمار...
الدين في تحريم الخمر والدمار...

٢١٢ رقيقه صك...
عبد الله بن عمرو بن العاص...
المستأجر صاحباً...
قال البخاري...
٢١٣ ذكره في المغرب...
جلد كتاب الحج

عزل المسكن عما لا بد كما تحاد وأثارت البيت ثيابه لان هذا الاشياء مشغولة
بالحاجة الاصلية ويستترط ان يكون فاضلاً عن نفقة عيالها الى جيرة أو ان النفقة

حق مستحق للمرأة وحقوق العبد مقدرة على حق الشريعة بامره وليس تنزل الزوج على اهل مكة
حوله الرحلة لانه لا تخلفه مشقة زائدة في الاداء فالسبع المحتمل لا بد من ان

الطريق لان الاستطاعة لا تثبت نهتم قبل هو شرط الزوجية لا يجب الا بصاء هو
مرو عن ابى حنيفة وقيل هو شرط الاداء والزوجان النبه عليه السلف استطاع

بالزاد والرحلة لا غرقا لا يعتبر المرأة ان يكون لها محرم بها وزوجها لا يجوز لها ان
تجبرها اذا كان بينها وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي يجوز لها ان يخرج اذا خرجت

رفقة ومعها نساء ثقة لحصول الامن لمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تجن
امراة الا ومعها محرولا نهانها بدن الحرم يحا عليها الفتنة وتزاد بانضامها

اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان معها غير محرمها اذا كان بينها وبين مكة اقل
من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى بلاد السفر غير محرمها اذا وجد محرمها لو يكن

للزوجة منعها وقال الشافعي ان يمنعها لان الخروج تفويت ولنا ان حق الزوج
لا يظهر في الفرائض والحكم منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان الحرم

فاسقا قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان يخرج مع كل محرم
ان يكون محسباً لانه يفقد بالخطأ مناكتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا يتأني

منها الصبا والصبي التي بلغت حد الشهوة من لذة المباحة لا يسألهن من غير محرم
م وقد خص من سفر المهاجرة والمساورة فيخص من سفر الحج ايضا قياسا عليه قلنا لا يمكن اخراج المتنزع فيه لان في عينه نصا

لذكره والا كان باخرا لبيان وقت الحاجة ١٢ فانه قوله ان يكون لها محرم هو من لا يحل له نكاحها على التام سحره او مضاعف لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة
ويستترط ان يكون عاقلاً بالغاً كافراً كان او مسلماً ولو كان فاسقاً او مجنوناً او صبياً او مجنوناً لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفسق والمجنون يفقد باحة كاحا ولا يتأني

من الصبي المجنون لحفظه والصبي التي لا تشتهي مثلها لئلا تسافر بالمحرم لان الامن حاصل فان بلغت عد الشهوة في كمال لذة ١٢ فانه قوله وقال الشافعي ان لا يقول تعالى
والله على الناس حج البيت الاية وقوله عليه الصلاة والسلام حجوا على المهاجرة بجامع انه سفر واجب على المسلمة اذا خلعت قلنا اما العمومات فقد ثبتت ببعض
الشرط لاجلها كالامن الطريق وغيرها بحقيقة ايضا لما ثبت بالاحاديث الصحيحة كما في الصحيحين لا تسافر امرأة تملك الا ومعها ذو محرم فان قيل هذه عامة في كل سفر

٢١٢ رقيقه صك...
عبد الله بن عمرو بن العاص...
المستأجر صاحباً...
قال البخاري...
٢١٣ ذكره في المغرب...
جلد كتاب الحج
عزل المسكن عما لا بد كما تحاد وأثارت البيت ثيابه لان هذا الاشياء مشغولة
بالحاجة الاصلية ويستترط ان يكون فاضلاً عن نفقة عيالها الى جيرة أو ان النفقة
حق مستحق للمرأة وحقوق العبد مقدرة على حق الشريعة بامره وليس تنزل الزوج على اهل مكة
حوله الرحلة لانه لا تخلفه مشقة زائدة في الاداء فالسبع المحتمل لا بد من ان
الطريق لان الاستطاعة لا تثبت نهتم قبل هو شرط الزوجية لا يجب الا بصاء هو
مرو عن ابى حنيفة وقيل هو شرط الاداء والزوجان النبه عليه السلف استطاع
بالزاد والرحلة لا غرقا لا يعتبر المرأة ان يكون لها محرم بها وزوجها لا يجوز لها ان
تجبرها اذا كان بينها وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي يجوز لها ان يخرج اذا خرجت
رفقة ومعها نساء ثقة لحصول الامن لمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تجن
امراة الا ومعها محرولا نهانها بدن الحرم يحا عليها الفتنة وتزاد بانضامها
اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان معها غير محرمها اذا كان بينها وبين مكة اقل
من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى بلاد السفر غير محرمها اذا وجد محرمها لو يكن
للزوجة منعها وقال الشافعي ان يمنعها لان الخروج تفويت ولنا ان حق الزوج
لا يظهر في الفرائض والحكم منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان الحرم
فاسقا قالوا لا يجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان يخرج مع كل محرم
ان يكون محسباً لانه يفقد بالخطأ مناكتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا يتأني
منها الصبا والصبي التي بلغت حد الشهوة من لذة المباحة لا يسألهن من غير محرم
م وقد خص من سفر المهاجرة والمساورة فيخص من سفر الحج ايضا قياسا عليه قلنا لا يمكن اخراج المتنزع فيه لان في عينه نصا
لذكره والا كان باخرا لبيان وقت الحاجة ١٢ فانه قوله ان يكون لها محرم هو من لا يحل له نكاحها على التام سحره او مضاعف لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة
ويستترط ان يكون عاقلاً بالغاً كافراً كان او مسلماً ولو كان فاسقاً او مجنوناً او صبياً او مجنوناً لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفسق والمجنون يفقد باحة كاحا ولا يتأني
من الصبي المجنون لحفظه والصبي التي لا تشتهي مثلها لئلا تسافر بالمحرم لان الامن حاصل فان بلغت عد الشهوة في كمال لذة ١٢ فانه قوله وقال الشافعي ان لا يقول تعالى
والله على الناس حج البيت الاية وقوله عليه الصلاة والسلام حجوا على المهاجرة بجامع انه سفر واجب على المسلمة اذا خلعت قلنا اما العمومات فقد ثبتت ببعض
الشرط لاجلها كالامن الطريق وغيرها بحقيقة ايضا لما ثبت بالاحاديث الصحيحة كما في الصحيحين لا تسافر امرأة تملك الا ومعها ذو محرم فان قيل هذه عامة في كل سفر

الدراية في تخریج احادیث الهدایة

له قوله لانها تتوسل الى اداء الحج فصا كشرار الراحلة وفي قدامه ابى حفص لا يلزمها الحج حتى تجد محرابا يحلها من الارض من الهاء **ك** **له قوله** فلا ينقلب للدار الفرض فان قيل الاحرام شرط عندنا بمنزلة الوضوء للصلاة واليه اذا اوصا قبل البلوغ ثم بلغ بالسنة تجوز به الصلاة فكذا لك ههنا قلنا الاحرام يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الصلاة وهذا مفتاح الحج ويشبه سائر اعمال الحج من حيث انه يفعل في اعمال الحج فيكون من هذا الوجه ركنا لاخذ في العبادات **جلد کتاب الحج** بالاحتياط اصل كذا في جامع شمس الائمة وفي المبسوط لو بلغ بعد الاحرام قبل الوقوف **٢١٣**

ونفقة المحرم عليها لانها تنوّل الى اداء الحج واختلّفوا ان المحرم شرط الوخاؤ
 شر الاداء على حسب فهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي ما احراوا اعتق العبد
 لم يجزها عن حجة الاسلام لان احرامها انعقد داء النفل فلا ينقلب لاداء الغرض ولو
 جرد الصبي الاحراق قبل الوقوف في حجة الاسلام اجابوا والعبد لو فعل ذلك لم يجز لان احرام
 غير لازم بعد الاهلية اما احراا العبد فلا يمكنه الخروج منه بالشرع غير والله اعلم
 وهذا هو الحق لا يلزم القضاة ولا جازر عليه آراء كتاب المحظورات ١٢

فصل الموافقة لاجوان يجازها الانسا الاحرام خمسة لاهل الملة ذوالحليفة
 الواو داو الاستقاع ١٢
 واھل العراق ذات عرق ولاھل الشا حقة ولاھل نجد ولاھل اليمن بللم هكذا
 قال الكرام في ميقاته يبيع اهل المشرق بينها وبين مكة اثمان واربعون ميلا وقال غيره
 وقت سوا الله عليه السلام اهل الموالي هؤلاء وفاد التافيت لمنعه تاخو حرم
 بالهجرة فخر في التوفيت ١٢

[illegible]

لأن حل ملكة بغير الحواك لا يكثر دخول ملكة وفي إيجال الحواك في كل مخرج بين فصاكا
 ملكة حيث يبلغ لهم الخروج منها ثم دخول بغير الحواك جتتم بخلها ما إذا قصداء النسك
 لأنه يتحقق إحيانا فلا يخرج فان قدرا الحواك على هذه المواقيت زلغوتعا وتموا الح

والعمره لله انما هما ان يحرم بهما دورته اهلكذا قال علي وابن مسعود والافضل
التقدم عليها الا انما الحج مفسر به المشقة فيه اكثر والتعظيم اوفر عن ايجيفة
انما يكون افضل اذا كان بمالك ونفسه ان لا تقع محظوظ من كان داخل المقاتلة

ذكر الرافعي بينه وبين
لديته ميل وهو خطار
ابنه الحسن وقال شيخنا الحافظ زين الدين العراقي في شرح جامع الترمذي بين مكة وعشر مر حل وقيل ثلثه عشر مر حل قلت العوام يسمون ذا الحليفة
ابن علي ١٢ **قوله** ولابل العراق الخ قال الانزاري فان قلت كيف وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات عرق لابل العراق
يفتح العراق الابل بعد اجاب انه مثل وقت لابل الشام ولم يفتح الشام الابل وقد كان يعلم بطريق الوحى ان العراق سيكون دار الاسلام كاشا
اب ١٣ **قوله** ذات عرق بالكسر موضع سمى به لان هناك عرقا وهو الجبل الصغير ١٤ **قوله** حجة بضم الحيم المعجزة وسكون الحاء الهمزة
منع مجاز انما الحلف من الحاشا وهو المسمى كان له في سياحة حج

(متعلقہ صفحہ ۲۱۳) بحث لائحہ امرأۃ الا
ومعہا محرم الزمان حد ابن عباس ان رسول
اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال لا تحج امرأة
الا ومعہا محرم فقال رجل یا بنی اللہ انی
اکتبت فی غزوۃ کذا و امرأتی حجة قال
ایم حج معہا واخرجہ الدارقطنی بنحو واسن
صحیح وهو فی الصحیحین من هذا الوجه بلفظ
لا تسافر المرأة الا مع ذی محرم وروی
الطبرانی عن ابی امامۃ رفعہ لایحل لامرأة
مسلمۃ ان تحج الا مع زوج او ذو محرم و فیہ
ایان بن ابی عیاش و هو متروک و اخرجہ
الدارقطنی من وجہ اخر بنحو بلفظ لا
تسافر امرأة ثلاثۃ ایام او حج الا ومعہا
زوجہا و فیہ جابر الجعفی و اصل الحدیث
بالنہی عن السفر بغیر تقيید بالحج مشہور
کما تقدم عن ابن عباس و فی الصحیحین
عن ابن عمر لا تسافر المرأة ثلثا الا ومعہا
ذو محرم و فی لفظ ثلث لیل و فی لفظ فوق
ثلث و لہما عن ابی سعید لا تسافر المرأة یوم
الا ومعہا زوجها او ذو محرم معہا و لہما عن
ابی ہریرۃ لا تحل لامرأة توعد باللہ و
لیومہا لا تسافر مسیرۃ یوم و لیلۃ الا
مع ذی محرم و اخرجہ ابوداؤد و ابن حبان و
الحاکم بلفظ ان تسافر یوم و لیلۃ و للطبرانی
ثلاثۃ امیال ۱۲

(متعلقہ صفحہ ۲۱۴) فصل فی المواقیف
حدیث وقت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
لاہل المدینۃ ذال خلیفۃ و لاہل العراق
ذات عرق و لاہل الشام الحجۃ و لاہل
مکہ قرن و لاہل الیمین یلموا سحی و الدار
قطنی من طریق حجاج عن عمرو بن شعیب
عن ابيه عن جده بهذا و حجاج ہوا بن
رطابۃ لا یحج بہ و قد اضطر فیہ و فی
نارۃ کذا و نارۃ عن عطاء عن جریر
و وجہ سحی ایضا و اخرجہ ایضا ہون
بن ابی شیبۃ و ابو یعلی و الدارقطنی
بن طریق حجاج عن عطاء عن جابر و المستخرج
في هذا الحدیث ذکر ذات عرق و لا الفاحش
یتفق علیہ من حدیث ابن عباس من ذکر
لعراق و ہون روایۃ طاؤس عنہ و قد
روی البزار من طریق عطاء عن ابن عباس
وقت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لا
تشرق ذات عرق و وہم راویہ و وصلہ
ذال اخرجہ الشافعی من هذا الوجه عن
عطاء مرسل قال ابن جریر فقلت لعطاء
انہم یزعمون ان النہی صلی اللہ علیہ وسلم
في وقت ذات عرق ولو یکن اهل مشرق
مبذی فقال کذا نك سمعت انہ وقت
لاہل المشرق ذات عرق و اشار ابن
جریر الی ما اخرجہ الشافعی ایضا مر طریقہ
ابن طاؤس عن اسبقۃ الہد و وقت

الحارث بن قيس بن عوف بن مالك بن عمرو بن كنان بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

در بقیه صفحہ ۲۱۳ سمعت ابی یزید عن ابی جابر
الحارث بن عمرو قال ائمت النبی صلی اللہ علیہ
وسلم وهو یمنی وقد اطاف به الناس فکثر
الحديث قال ووقت ذات عرق لاهل العراق
اخرجه ابوداؤد والنسائی والدارقطنی
و فی اسناده من لا یعرف حاله وعرضه
قالت وقت النبی صلی اللہ علیہ وسلم لاهل
العراق ذات عرق اخرج ابوداؤد و
النسائی وابن عساکر ونقل عن احمد انه کان
یکبره علی الفح بن حمید داویه عن الثاقم
وساق النسائی فی روایة ذکر المواعیت
وهو اقوی ما ورد فی هذا الباب واما
حدیث جابر عند مسلم فانه ذکر فیہ
الموایة و قال فیہ ابوالزبیر عن جابر
سمعت احسبه رفع الحدیث الی النبی
صلی اللہ علیہ وسلم ف ذکر الحدیث وفیہ
ومهل اهل العراق ذات عرق وقد
اخرجه ابن ماجه من وجه اخر عن ابی
الزبیر یغیر تردد لکن من روایة ابراهیم
الحارثی وهو ضعیف وقد تقدم فی
روایة جابر عن عطاء الا انه اضطرب
حدیث لا یجاوز احد المیقات الاحرام
ابن ابی شیبہ والطبرانی من حدیث
ابن عباس مرفوعا وفیہ خصیفة اخرج
الشافعی عن ابن عباس باسناد صحیح
لکن موقوف وکذا اخرج السخی من
وجه اخر عن ابن عباس موقوف فافضا
وکذا لک ابن ابی شیبہ من وجه ثالث
فصل یعارض حدیث النبی ان النبی
صلی اللہ علیہ وسلم دخل مکة وعلی
راسه المفضی اخرجاه وکسمل عن جابر
دخل مکة وعلی راسه عمامة سوداء
بغير احرام حدیث علی وابن مسعود
فی قوله تعالی واتوا الحج والعمرة
لله قالوا اما هما ان یحرمهما من
دائرة اهلها اما حدیث علی فانحصر
الحاکم من طریق عبد الله بن سلمة
قال سئل علی ف ذکره موقفا واخرجه
البیهقی و قال روی عن ابی هريرة
مرفوعا واما حدیث ابن مسعود
فلم أجده ۱۲

لا اله الا الله قال تعالی واتوا الحج والعمرة
بشر اختلافی فی التام فقال بعضهم یوان تبهما بما سکرهما وحدثهما و یقول ابن عباس وعلی و ابراهیم النخعی و جابر و قال سعید بن جبیر
طاوس تمام الحج والعمرة ان تحرم بهما مفردین و سئل عن علی بن ابی طالب عن
دائرة الملک و مثل عن ابن مسعود و قال قادة تمام العمرة ان تعمر فی غیر
یومئذ فقال لک سمعنا ان علیہ السلام وقت لابل المشرق
ذات عرق وروى السخی بن یزید فی مسنده والدارقطنی فی
سننه اخبرنا یزید بن یزید عن یزید عن الجراح عن عمرو بن شعيب
عن امیر عن جده ان رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم
وقت لابل المدينة ذاک الحلیفة ولابل الشام الحلیفة ولابل نجد
قرنا ولابل الیمین یملم ولابل العراق ذات عرق و اسند
البخاری عن نافع عن ابن عمر قال لما فتح هذا المصران
اتوا عمر فقالوا یا امیر المؤمنین ان رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم
قرنا واما اذا قرنا فاشق علینا فقال انظر واحدنا من طریقهم
فحدیث ذات عرق قال البیهقی فی المعرفة ویشبه ان یكون
عمر یملمه توقیت النبی علیہ السلام فوافق تحریده تحریده ۱۲
تخرج زلیحی ۱۲ قوله المنع عن اخیر الاحرام عنها
قد یقال یملم علیہ ان من اتی میقاتا منها لقصد دخول
مكة وجب علیہ الاحرام سواء کان یمر بحد علی میقات اخر
ام لا لکن المسطر خلافه فی غیر موضع و فی الکافی للحاکم
الشهید الذی یروج بوجاهة عن جمع کلام محمد من جاز و وقت
غیر محرم ثم اتی وقتا آخر و احرم منه اجزاء ولو کان حرم
من وقت کان احب اليه والمدنی اذا جازوا الی الحلیفة فاحرم
لاباس عندها والا فضل ان یحرم من ذی الحلیفة و مقصده
کون فائدة التایة المنع ان لا یجوز التأخیر عن ذی الحلیفة
لان المرور علیها سابق و لزارک عن ابی حنیفة ان علیہ
داهن الظاهر هو الاول ۱۲ قوله ثم الا فاتی قبل
الصواب فقی لان الجمع عند النسبة یرد الی الواحد و یکن ان
یقال ان الاتفاق وان کان جمعا للاتفاق لکن جعل جابریا محرک
العلم لما سکره من الجوانب النواحي ونظيره الانصارک
والفرافی غیر ذلک المولوی محمد عبد الحی دام فیضه
۱۲ قوله قصد الحج اولم یقصد هذا عندنا خلافا لما فی
فرضه انما یجب الاحرام عند المیقات اذا دخل مکة بحجة
او عمرة لان الاحرام طریق لاحد ما فاذا فوی ذلک یجب
والا فلا ۱۲ قوله ومن کان داخل المیقات الحج
المتبادر ان یكون بعد المیقات لکن الواقع ان لافرق
بین کونه بعدا او فی نفسها فی نفس الروایة قال لیس
للرجل من اهل المواقیت ومن دونها الی مکة ان یقر
ولا یتبع و هو بمنزلة اهل مکة لا تری ان له ان یدخل مکة
بغير احرام کذا فی کلام محمد و صرح بان ذلک عند عدم
النسک اذا قصد یجب علیہ الاحرام قبل دخول ارض

جلد کتاب الحج

رواشی صفحہ ۲۱۳

یومئذ فقال لک سمعنا ان علیہ السلام وقت لابل المشرق
ذات عرق وروى السخی بن یزید فی مسنده والدارقطنی فی
سننه اخبرنا یزید بن یزید عن یزید عن الجراح عن عمرو بن شعيب
عن امیر عن جده ان رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم
وقت لابل المدينة ذاک الحلیفة ولابل الشام الحلیفة ولابل نجد
قرنا ولابل الیمین یملم ولابل العراق ذات عرق و اسند
البخاری عن نافع عن ابن عمر قال لما فتح هذا المصران
اتوا عمر فقالوا یا امیر المؤمنین ان رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم
قرنا واما اذا قرنا فاشق علینا فقال انظر واحدنا من طریقهم
فحدیث ذات عرق قال البیهقی فی المعرفة ویشبه ان یكون
عمر یملمه توقیت النبی علیہ السلام فوافق تحریده تحریده ۱۲
تخرج زلیحی ۱۲ قوله المنع عن اخیر الاحرام عنها
قد یقال یملم علیہ ان من اتی میقاتا منها لقصد دخول
مكة وجب علیہ الاحرام سواء کان یمر بحد علی میقات اخر
ام لا لکن المسطر خلافه فی غیر موضع و فی الکافی للحاکم
الشهید الذی یروج بوجاهة عن جمع کلام محمد من جاز و وقت
غیر محرم ثم اتی وقتا آخر و احرم منه اجزاء ولو کان حرم
من وقت کان احب اليه والمدنی اذا جازوا الی الحلیفة فاحرم
لاباس عندها والا فضل ان یحرم من ذی الحلیفة و مقصده
کون فائدة التایة المنع ان لا یجوز التأخیر عن ذی الحلیفة
لان المرور علیها سابق و لزارک عن ابی حنیفة ان علیہ
داهن الظاهر هو الاول ۱۲ قوله ثم الا فاتی قبل
الصواب فقی لان الجمع عند النسبة یرد الی الواحد و یکن ان
یقال ان الاتفاق وان کان جمعا للاتفاق لکن جعل جابریا محرک
العلم لما سکره من الجوانب النواحي ونظيره الانصارک
والفرافی غیر ذلک المولوی محمد عبد الحی دام فیضه
۱۲ قوله قصد الحج اولم یقصد هذا عندنا خلافا لما فی
فرضه انما یجب الاحرام عند المیقات اذا دخل مکة بحجة
او عمرة لان الاحرام طریق لاحد ما فاذا فوی ذلک یجب
والا فلا ۱۲ قوله ومن کان داخل المیقات الحج
المتبادر ان یكون بعد المیقات لکن الواقع ان لافرق
بین کونه بعدا او فی نفسها فی نفس الروایة قال لیس
للرجل من اهل المواقیت ومن دونها الی مکة ان یقر
ولا یتبع و هو بمنزلة اهل مکة لا تری ان له ان یدخل مکة
بغير احرام کذا فی کلام محمد و صرح بان ذلک عند عدم
النسک اذا قصد یجب علیہ الاحرام قبل دخول ارض

له قوله ولابل الیمین یملم بفتح المثانة التحية والالین و اسکن
المیم و یقال لها المیم البهرة وهو الاصل و البار تسهیل لها
هو جمل من جبال تهامة مشهور فی زماننا بالسعدیة قال بعض
شرح المناسک علی حلیتین من مکة ۱۲ رد المختار ۱۲
قوله کذا وقت الحج اعلم ان هذه المواقیت ما عدا ذات عرق
آتیة فی الصحیحین فذات عرق فی صحیح مسلم و سنن ابی داؤد و ۱۲
بحر رائق ۱۲ قوله کذا وقت الحج قلت اخرج البخاری و مسلم
عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم
وقت لابل المدينة ذاک الحلیفة ولابل الشام الحلیفة ولابل نجد
قرن المنازل ولابل الیمین یملم بن ابن لمن اتی علیهن من غیر
اهل من لراوا الحج او العمرة و من کان دون ذلک فمن حیث
شارح اهل مکة من مکة و اخرجنا عن سالم عن ابن عمر ان
رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم قال یل اهل المدينة من ذی الحلیفة
واهل الشام من الحلیفة و اهل نجد من قرن قال عبد الله بن
ان قال یل اهل الیمین من یملم و اخرج مسلم فی صحیح عن
ابی الزبیر عن جابر قال سمعت احسبه رفع الحدیث الی
رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم قال یل اهل المدينة
من ذی الحلیفة و یل اهل العراق من ذات عرق و یل اهل نجد
من قرن و یل اهل الیمین من یملم و هذا شک من الراوی
فی رفعه لکن اخرج ابن ابی شیبہ عن ابراهیم بن یزید عن
ابی الزبیر عن جابر قال خطبنا رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم
المدينة من ذی الحلیفة و یل اهل الشام من الحلیفة و یل
اهل الیمین من یملم و یل اهل نجد من قرن و یل اهل المشرق من
ذات عرق ثم اقبل بوجه فقال اللهم اقبل بقلوبهم و بذرقتهم
لیس فیها شک من الراوی الا ان ابراهیم لا یصح به و اخرج
ابوداؤد والنسائی فی سننها عن الفح بن حمید عن الثاقم عن
عائشة ان رسول الله صلی اللہ علیہ وعلی آله وسلم وقت لابل
العراق ذات عرق و اخرج البزار فی مسنده عن مسلم عن خالد
الزنجی عن ابن جریج عن عطاء عن ابن عباس قال وقت
رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم ذات عرق و رواه الشافعی اخبرنا
سعید بن سالم اخبرني ابن جریج اخبرني عطاء ان رسول الله
قال ف ذکره مرسلاتما و فی لابل المشرق ذات عرق قال
ابن جریج فقلت لعطاء انهم یزعمون ان النبی علیہ الصلو
والسلام لم یوقت ذات عرق و انهم لم یکن اهل مشرق

له بلفظ لا یدخل مکة الاحراما
رواه البیهقی من حدیثه و اسناده
جید موقوف و رواه ابن عدی
مرفوعا من وجہین ضعیفین و لابن
ابی شیبہ من طریق طلحة عن ابن
عباس قال لا یدخل احد المکة
بغير الاحرام الا الخطایین و الطالین
و اصحاب مناخها و فیہ طلحة بن عمرو
وفیہ ضعف و رواه الشافعی

عن ابن حنیفة عن عمرو عن ابی الشعثاء انه راى ابن عباس
ذکره البیهقی فی المعرفة ۱۲ تلخیص

هذا ما فرقت اب ١٢ قوله لبيك الحمد ومن
عبادتك قائمة بعد اقامته لان التلبية ههنا
بالمكان والرب اقام به ولزم وكان حقن
له محبة لزوجها فغناه اخلاصك ومنه الطعام
١٢ اب ١٢ قوله بحسب الالف قال في المحيط لان
النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم كسر ما قلت
يعرف من النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ١٢
١٢ قوله ليكون ابتداء الح اى ليكون ابتداء
الكلام غير متعلق بما قبله ولا يكون مبنيا على ما قبله
فيكون المعنى اثنى عليك لان الحمد والنعمة لك فيه
معنى التحميص بخلاف الكسرة لان فيها معنى التعميم
فهو اولى اذا افتحة ال فتحة الالف صفة ال ال
الحكمة الاولى وهى قوله لبيك لم يرد به الصفة
التحوية بل اراد به الصفة الحقيقية وهى المعنى
القائم بالذات وابتداء التثنية اولى اب ١٢
قوله وهو اجابة لدعاء الخليل الحمد اخرج الحاكم عن
جابر عن قابوس عن ابيه عن ابن عباس قال لما فرغ
ابراهيم من بناء البيت قال يارب قد فرغت قال
ذن فى الناس يا حى قال رب ما يبلغ سمعك قال اذن
على البلاغ قال رب كيف اقول قال قل يا ابراهيم
لناس كتب عليكم حج البيت العتيق فسمع من بين
سماوات الارض لا ترى انهم يحسبون من اقصى الاقطار
ليكون قال صحح الاسناد ولم يخرجاه واخرج لانه
قال تاريخ مكة عن عبد الله بن سلام قال لما امر ابراهيم
ان يؤذن فى الناس قام على المقام الحديث فخرج
ابراهيم من مكة قال قام ابراهيم على هذا المقام فقال
يا ايها الناس اجيبوا فقال لبيك اللهم لبيك قال
من حج اليوم فهو من اجاب ابراهيم ١٢ ف ١٢
قوله على ما هو المعروف فى القصة اشار به الى
ان فيه خلافا قال الطبرانى التلبية اجابة الداعى
ما خلاف ولكن الخلاف فى ان الداعى من هو
ما اشار لمصنف الى ان الداعى هو الخليل على
سواء وعلى الصلوة والسلام وقيل الداعى هو الله
تعالى كما قال الله تعالى يدعونكم ليغفر لكم من ذنوبكم
قيل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان
فى دارا ولعت داعيا واراد بالداعى نفسه اب
عليه الصلوة والسلام بمعنى التلبية
هو المعروف فى القصة استحق من طريق
فى الطيف قال لى ابن عباس ان تسمى
بفكانت التلبية ان ابراهيم عليه الصلوة
السلامان يؤذن فى الناس بالحج فو
القوى وحضنت له الحجاب قال يا ايها
الانس اجيبوا ربكم الحديث واخرج الحاكم
ازرقى من طريق ابى سعيد الخدرى عن
الكلمات لانه المنقول بان اتفاق الروا
لله مسلم فذكرها وليس فيها والملك لا
الحديث وليس فيه ايضا ذلك وانما

الزباب وأما البهيرية فلم أره زيادة من قبل نفسه

صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا فقد صرح بتقريره عليه وهو احد الادلالة ١٢ في قوله يعني اذا نوى اعترض ههنا الا نراى ان القدوة ذكره النبي
في ما سبق بقوله ينوي بتبليته الحج وصرح بها فصح المقرح بكيف يقال انه لم يذكر النبي وكيف يحتاج من له تمييز الى تفسير ذلك بقوله يعني اذا نوى و اجابته العيني
بقوله قلت سبحان الله في الكلام من لا طعم له
القدوري من باب الاكثار والذي فعله
المصنف من باب الايضاح والتاكيد انتهى
اقول لا يخفى على الفطن العارف ان ما فعله
صاحب الهداية ههنا مما يستنكر عليه لان القدوة
بفهم صرح بالنية وسياق عبارته هكذا وان كان
مفردا الحج ينوي بتبليته الحج واذا لم يقدح
لكنه ذكر تفسير التبليته في ما بين يدين المجتئين
فمضى قوله واذا لم يقدح بعد النية فلا حاجة الى
تفسير صاحب الهداية والبعده قوله الا انه لم
يذكر بالتقدم الاشارة الى ان المقصود
موجود بعد الاشارة فاي حاجة الى ذكر الاشارة
فانهم ١٢ مولود محمد عبدالحى دام فيضه
قوله خلافا للشافعي في احد قوله ورد عن ابى
يوسف مثل قوله قيا ساعا على الصوم بجامع انها
عبادة كف عن المحظورات فيكفى النية لا الترتيب
وقسنا نحن على الصلوة لانها التزام افعال
لا مجرد كلف فكان بالصلوة اشبه ١٢ ف
قوله هذا هو المشهور عن اصحابنا يعني
انه يصير شارعا بكل ذكر يقصد به التقويم قال
القدوري في شرحه هو المشهور عن ابى يوسف
وفي التحفة وذكر التهليل او التيسيم او التمجيد
ونوى الاحرام يصير محرما سواء كان بحسن التبليته
اولا بحسن وكذلك اذا نوى باى لسان كان
سواء كان بحسن العربية او لا هذا جواب ظاهر
الرواية ورد الحسن عن ابى يوسف ان كان
لا يحسن التبليته جازوا فلا كما في الصلوة
واما البوصيفة فقد مر على اصله وهو ان الذكر
الموضوع في ابتداء العبادة لا يختص عند
بجاءة معينة ١٢ **قوله** على صلها
لله ابو يوسف ومحمد هو ان ابى يوسف خص
الشرع في الصلوة بلفظ التكبير ومحمد قيد
بالعربية ولم يقيد ههنا لان باب الحج واسع ١٢
قوله حتى يقام غير الذكر مقام الذكر
وهذا لان المقصود بالتبليته اظهار الاجابة
للدعوة وتبليده الهدى يحصل الاجابة و
يسجى معنى التقليد كذا في المبسوط ١٢ ان
قوله فهذا هو بصيغة النفي وهو ان
من الهنى كان قبل ولا يحسن رفت ولا فوق
ولا جدار وهذا لانه لو بقى اخبار الطريق
الخلف في كلامه تعالى لصدور ما عن البعض
١٢ **قوله** بحضرة النساء فان لم يكن بحضرتين لايكون رفقا ١٢ ان **قوله** وهو في حال الاحرام الحج دفع دخل مقدرة تقدير الدخول ان المعاصى ممنوعة
مطلقا في حالة الاحرام وغيره قال الله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول فما الفائدة في ذكر الله تعالى الهنى عنها في باب الاحرام خاصة وحاصل
الجواب ان الفائدة فيه التنبية على ان الاحرام اشد حرمة فالمعاصى وان كانت حراما في جميع الاحوال الا لانه يجب المحافظة عنها في هذه الحالة اشد من
المحافظة في غيرهما ١٢ مولود محمد عبدالحى دام فيضه -

جلد کتاب الحج

حواشی صفحه ٢١٤

قوله ما هو المعروف في القصة قلت فيه آثار عن
الصحاب والتابعين فنهيا ما اخرج الحاكم في المستدرک في
فضائل ابراهيم عن جرير بن عطاء بن السائب عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس قال لما بنى ابراهيم البيت اوى
الله اليه ان اذن للناس بالحج فقال ابراهيم الان ركن
قد اتخذ بيتا واحرم ان تحوه فاستجاب ما سمع من حجاج
شجر او مدر وغير ذلك ليكن اللهم ليكن ركني سخي بن ابي
في مسنده اجزا النضر شميل حدثنا حماد عن ابى عامر
عن ابى الطفيل قال قلت لابن عباس ان ترى كيف كان
التبليته ان ابراهيم امر ان يؤذن الناس بالحج فخصعت
الجبال رؤسها فاذا بالناس بالحج وقال يا ايها الناس
اجيبواكم وفيه قصة اخرى رواه ابو الوليد محمد بن عبد الله
الازرق في تاريخ مكة حدثني محمد بن يحيى عن محمد بن عمر الواقدي
عن ابن ابى سبرة عن اسحق بن عبد الله عن عمر بن الحكم
ابى سعيد الخدري قال قال عبد الله بن سلام لما امر ابراهيم
ان يؤذن في الناس قام على المقام فارتفع المقام
حتى اشرق على ما تحته وقال يا ايها الناس اجيبواكم فاجاب
الناس فقالوا اليك اللهم ليكن ركني ايضا حدثني محمد بن
احمد بن محمد بن الوليد الازرق عن مسلمة بن خالد الزنجي
عن ابن ابى شيحة عن مجاهد قال قام ابراهيم على هذا المقام
فقال يا ايها الناس اجيبواكم فقالوا اليك اللهم ليكن
قال فمن حج اليوم فهو من اجاب ابراهيم يومئذ ١٢
قوله ولا ينبغي الحج قال لا ينبغي ان زاد عليها او
نقص اجزاء ولا يضره ١٢ **قوله** بالتفاق الرواة
فيه نظر اذ ليس ما ذكره منقول بالتفاق الرواة فقد روي
حديث التبليته عن عائشة وعبد الله بن مسعود وليس فيه
والملك شريك لك اما حديث عائشة فقد اخرج البخاري
واما حديث ابن مسعود فاخرجه النسائي ولم يتعرض الشراح
لهذا المقام ١٢ يعني **قوله** في رواية الزبيدي عن هو ان
سليمان البصري راوى كتب لاجات عن الشافعي وروي
المرزقي عن الشافعي جواز الزيادة وفي شرح الوجيز لا تجب
الزيادة على تبليته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد
قال ابو حامد ذكر اهل العراق عن الشافعي انه ذكر الزيادة
وليس كذلك **قوله** في رواية الزبيدي هو ابو
محمد الزبيدي بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بن

الى مراد بضم الميم قبيلة كبيرة باليمن المؤذن صا الامام الشافعي
الراوى عنه اكثر كتبه قال الشافعي في حقه الزبيدي روايتي و
قال ما اخذني احد اخذني الزبيدي ويحك عنه انه قال دخلت
على الشافعي عند وفاته وعنده البويطي والمرزقي وابن الحكم
فطر البنا ثم قال اما انت يا ابا يعقوب يعني البويطي فموت
في حديثك واما انت يا مرزقي فموت في مصريته
وهناك ولتذكر ان زمانا يكون فيه اقبس اهل زمانك واما
انت يا محمد يعني ابن عبد الحكم فترجع الى زمانك
اما انت يا زبيدي فانت النعم لي في نشر الكتب فلما مات
الشافعي صار كل واحد منهم الى ما قاله وذكر بعضهم ان
الزبيدي آخر من روى عن الشافعي بمصر وكان آية عظمى
في التوقد والذكر ونشر العلم وتوفي يوم الاثنين بعشر
بقيين من شوال سنة سبعين ومائتين بمصر كذا في تاريخ
ابن خلكان وحسن المحاضرة في اخبار مصر والقباهرة
وغيرهما ١٢ مولود محمد عبدالحى دام فيضه **قوله** ناد
على المأثور اخرج الستة التبليته المشهورة من حديث
ابن عمر وقال وكان ابن عمر يزيد فيها ليكن وسعيد
والخبر بيديك الرغبار ليكن العمل واخرجه مسلم من
قول عمر ايضا وزيادة ابن مسعود اخرجها اسحق بن راويه
في مسنده في حديث طويل في آخره وزاد ابن مسعود في تبليته
فقال ليكن عدد التراب ما سمعته قبل ذلك ولا بعد واما
زيادة ابى هريرة فالتداعى علم به واما اخرج النسائي عنه قال
كان من تبليته رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن ركني ليكن ركني
وصححه ابو سعيد في الطبقات عن مسلم بن ابى سلم قال
سمعت الحسن بن علي يزيد ليكن ذا النعار والفضل بن
١٢ **قوله** ولان المقصود بالحج واما الجواب المشبه
فهو انه روى في التشهيد تأكيد ما قال ابن مسعود ان
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم علمنا التشهيد كما علمنا
سورة القرآن ولان شرعية ليكن على سبيل الشعار والزيادة
عليه لا يفوت معنى الشعار فلا يكره بخلاف التشهيد فانه
يكره الزيادة بعد ما دى حقه اخلا لا بنظم الصلوة كما يكره
تكرار التشهيد حتى اذا كان في آخر الصلوة لا يكره الزيادة
وكذلك في الاذان لانه للاعلام وقد صار معروفا بهذا الحكم
فلا يبقى الاعلام بغيره ١٢ **قوله** فلا يمنع من
الزيادة عليه واخرج ابو داود عن جابر قال اهل رسوله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم فذكر تبليته المشهورة وقال و
الناس يزيدون ليكن ذا المعارج ونحوه والنبى ٣

قوله وهو في حال الاحرام الحج دفع دخل مقدرة تقدير الدخول ان المعاصى ممنوعة
مطلقا في حالة الاحرام وغيره قال الله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول فما الفائدة في ذكر الله تعالى الهنى عنها في باب الاحرام خاصة وحاصل
الجواب ان الفائدة فيه التنبية على ان الاحرام اشد حرمة فالمعاصى وان كانت حراما في جميع الاحوال الا لانه يجب المحافظة عنها في هذه الحالة اشد من
المحافظة في غيرهما ١٢ مولود محمد عبدالحى دام فيضه -

منه قوله كافي غير ان لما تقدم الدعاء والصلوة على الدعاء في غير غيرين الوقتين لا تكفي الدعاء في الصلاة يكون بعد التشهد والصلوة ١٢ عني ٢٥ قوله والرفع سنة الدعاء قال الترمذي
قد ثبت ان عليه الصلاة والسلام رفع يديه في الدعاء ذكرت ذلك من نحو عشرين حديثا في شرح المذهب ١٢ عني ٢٥ قوله بطن الواد قيل لم يبق اليوم اسم بطن الواد الا انه جعل بطن
اخضران احمرهما اخضرهما فانهما اخضر ليعلم ان بطن الواد فيسج الحاح بينهما كذا في البسط
المطرزي الميلان علامتان لموضع المروة من بطن الواد وقال العلامة حافظ الدين
٢٢٣
غير من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد راي صير البيت بمراي من ذلك
الاستقباهو المقصود بالصعود ونحوه الى الصف من اي باب شاء وانما يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من باب عرو وهو الذي يسمى باب الصف لا كان في باب الصف لا انه
سنة قال ترمذي في خطبته وروى في حديثه على هينته فاذا بلغ بطن الواد يسجد بين الميلى
الانصر سعياتم يمشي على هينته ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل الصف
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل من الصف وجعل يمشي نحو المروة وسجد بطن الواد حتى
خرج من بطن الواد مشي حتى صعد المروة وطأ بينهما سبعة اشواط وهذا شوا
فيطو سبعة اشواط ابدا بالصف فيختم بالمروة ويسجد بطن الواد في كل شوطا رينا
واما يبد بالصف فيقف عليه لسلا فيا بدا بامام الله تعالى ثم السجدة الصف المروة
ولجب ليس وقا الشارة انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السجدة
ولنا قوله تعالى لا جناح ان يطوف بها ومثله يستعمل للاجته في ركنية الاجابة
الا اننا نعد عنه الاجابة لان الركنية لا تثبت بدليل مقطوع ولو يؤتم مع ما روي
كتب استحبابا كافي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم المولى ان يقيم بكن حراما
انه من الحج فلا يتخلل قبل الاتيا بافعا ويطوب بالبيت كما بدله لانه يشبه الصلاة
قال عليه السلام الطوبى بالبيت والصلوة خير من الطوبى الا لا يسجد عقيب
الاطو في هذا المذهب لان السجدة في البيت والامرا والتفعل بالسجدة مشروعة يصل لكل اسبوع
ركعتين ركعتا الطو على ما بينا قال فاذا كان قبل يوم التزويع خطا لا ما خطبة
٢٢٤
وقيل ان ابراهيم عليه السلام قال لا يقول ان الشراير كان تذبح ابك اصبح تروان تفكر في ان هذه الروايات من الله تعالى ام من النبي
من ذلك سمي يوم التزويع فلما امسى رأى مثل ذلك عرف ان من الله تعالى فمن سمي يوم عرفة ١٢ عني ٢٥ قوله خطبة الام خطبة وفيه خطبة واحدة بلا جوس وكذا خطبة
الحادي عشر خطبة عرفة فيجلس فيها ويصلي قبل صلاة الظهر والخطبة الاولى والى ان بعده ١٢ عني ٢٥
م كما فعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه البخاري من حديث ابن عمر قال قال الله للرملة انا كذا اينا المشركين وقد

٢٢٣
غير من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد راي صير البيت بمراي من ذلك
الاستقباهو المقصود بالصعود ونحوه الى الصف من اي باب شاء وانما يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من باب عرو وهو الذي يسمى باب الصف لا كان في باب الصف لا انه
سنة قال ترمذي في خطبته وروى في حديثه على هينته فاذا بلغ بطن الواد يسجد بين الميلى
الانصر سعياتم يمشي على هينته ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل الصف
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل من الصف وجعل يمشي نحو المروة وسجد بطن الواد حتى
خرج من بطن الواد مشي حتى صعد المروة وطأ بينهما سبعة اشواط وهذا شوا
فيطو سبعة اشواط ابدا بالصف فيختم بالمروة ويسجد بطن الواد في كل شوطا رينا
واما يبد بالصف فيقف عليه لسلا فيا بدا بامام الله تعالى ثم السجدة الصف المروة
ولجب ليس وقا الشارة انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السجدة
ولنا قوله تعالى لا جناح ان يطوف بها ومثله يستعمل للاجته في ركنية الاجابة
الا اننا نعد عنه الاجابة لان الركنية لا تثبت بدليل مقطوع ولو يؤتم مع ما روي
كتب استحبابا كافي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم المولى ان يقيم بكن حراما
انه من الحج فلا يتخلل قبل الاتيا بافعا ويطوب بالبيت كما بدله لانه يشبه الصلاة
قال عليه السلام الطوبى بالبيت والصلوة خير من الطوبى الا لا يسجد عقيب
الاطو في هذا المذهب لان السجدة في البيت والامرا والتفعل بالسجدة مشروعة يصل لكل اسبوع
ركعتين ركعتا الطو على ما بينا قال فاذا كان قبل يوم التزويع خطا لا ما خطبة
٢٢٤
وقيل ان ابراهيم عليه السلام قال لا يقول ان الشراير كان تذبح ابك اصبح تروان تفكر في ان هذه الروايات من الله تعالى ام من النبي
من ذلك سمي يوم التزويع فلما امسى رأى مثل ذلك عرف ان من الله تعالى فمن سمي يوم عرفة ١٢ عني ٢٥ قوله خطبة الام خطبة وفيه خطبة واحدة بلا جوس وكذا خطبة
الحادي عشر خطبة عرفة فيجلس فيها ويصلي قبل صلاة الظهر والخطبة الاولى والى ان بعده ١٢ عني ٢٥
م كما فعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه البخاري من حديث ابن عمر قال قال الله للرملة انا كذا اينا المشركين وقد

٢٢٣
غير من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد راي صير البيت بمراي من ذلك
الاستقباهو المقصود بالصعود ونحوه الى الصف من اي باب شاء وانما يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من باب عرو وهو الذي يسمى باب الصف لا كان في باب الصف لا انه
سنة قال ترمذي في خطبته وروى في حديثه على هينته فاذا بلغ بطن الواد يسجد بين الميلى
الانصر سعياتم يمشي على هينته ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل الصف
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل من الصف وجعل يمشي نحو المروة وسجد بطن الواد حتى
خرج من بطن الواد مشي حتى صعد المروة وطأ بينهما سبعة اشواط وهذا شوا
فيطو سبعة اشواط ابدا بالصف فيختم بالمروة ويسجد بطن الواد في كل شوطا رينا
واما يبد بالصف فيقف عليه لسلا فيا بدا بامام الله تعالى ثم السجدة الصف المروة
ولجب ليس وقا الشارة انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السجدة
ولنا قوله تعالى لا جناح ان يطوف بها ومثله يستعمل للاجته في ركنية الاجابة
الا اننا نعد عنه الاجابة لان الركنية لا تثبت بدليل مقطوع ولو يؤتم مع ما روي
كتب استحبابا كافي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم المولى ان يقيم بكن حراما
انه من الحج فلا يتخلل قبل الاتيا بافعا ويطوب بالبيت كما بدله لانه يشبه الصلاة
قال عليه السلام الطوبى بالبيت والصلوة خير من الطوبى الا لا يسجد عقيب
الاطو في هذا المذهب لان السجدة في البيت والامرا والتفعل بالسجدة مشروعة يصل لكل اسبوع
ركعتين ركعتا الطو على ما بينا قال فاذا كان قبل يوم التزويع خطا لا ما خطبة
٢٢٤
وقيل ان ابراهيم عليه السلام قال لا يقول ان الشراير كان تذبح ابك اصبح تروان تفكر في ان هذه الروايات من الله تعالى ام من النبي
من ذلك سمي يوم التزويع فلما امسى رأى مثل ذلك عرف ان من الله تعالى فمن سمي يوم عرفة ١٢ عني ٢٥ قوله خطبة الام خطبة وفيه خطبة واحدة بلا جوس وكذا خطبة
الحادي عشر خطبة عرفة فيجلس فيها ويصلي قبل صلاة الظهر والخطبة الاولى والى ان بعده ١٢ عني ٢٥
م كما فعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه البخاري من حديث ابن عمر قال قال الله للرملة انا كذا اينا المشركين وقد

٢٢٣
غير من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد راي صير البيت بمراي من ذلك
الاستقباهو المقصود بالصعود ونحوه الى الصف من اي باب شاء وانما يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من باب عرو وهو الذي يسمى باب الصف لا كان في باب الصف لا انه
سنة قال ترمذي في خطبته وروى في حديثه على هينته فاذا بلغ بطن الواد يسجد بين الميلى
الانصر سعياتم يمشي على هينته ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل الصف
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل من الصف وجعل يمشي نحو المروة وسجد بطن الواد حتى
خرج من بطن الواد مشي حتى صعد المروة وطأ بينهما سبعة اشواط وهذا شوا
فيطو سبعة اشواط ابدا بالصف فيختم بالمروة ويسجد بطن الواد في كل شوطا رينا
واما يبد بالصف فيقف عليه لسلا فيا بدا بامام الله تعالى ثم السجدة الصف المروة
ولجب ليس وقا الشارة انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السجدة
ولنا قوله تعالى لا جناح ان يطوف بها ومثله يستعمل للاجته في ركنية الاجابة
الا اننا نعد عنه الاجابة لان الركنية لا تثبت بدليل مقطوع ولو يؤتم مع ما روي
كتب استحبابا كافي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم المولى ان يقيم بكن حراما
انه من الحج فلا يتخلل قبل الاتيا بافعا ويطوب بالبيت كما بدله لانه يشبه الصلاة
قال عليه السلام الطوبى بالبيت والصلوة خير من الطوبى الا لا يسجد عقيب
الاطو في هذا المذهب لان السجدة في البيت والامرا والتفعل بالسجدة مشروعة يصل لكل اسبوع
ركعتين ركعتا الطو على ما بينا قال فاذا كان قبل يوم التزويع خطا لا ما خطبة
٢٢٤
وقيل ان ابراهيم عليه السلام قال لا يقول ان الشراير كان تذبح ابك اصبح تروان تفكر في ان هذه الروايات من الله تعالى ام من النبي
من ذلك سمي يوم التزويع فلما امسى رأى مثل ذلك عرف ان من الله تعالى فمن سمي يوم عرفة ١٢ عني ٢٥ قوله خطبة الام خطبة وفيه خطبة واحدة بلا جوس وكذا خطبة
الحادي عشر خطبة عرفة فيجلس فيها ويصلي قبل صلاة الظهر والخطبة الاولى والى ان بعده ١٢ عني ٢٥
م كما فعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه البخاري من حديث ابن عمر قال قال الله للرملة انا كذا اينا المشركين وقد

وسلم بعد الصفاحة اذا نظر الى البيت قام مستقبلاً
القبلة يدعوا لله هو في حديث جابر الطويل كما
مضى قريباً ١٢ (متعلقه صفح ٢٢٣) قوله والرفع
سنة الدعاء ابوداود ومن حديث ابن عباس
رفع المسألة ان ترفع يديك حذ ومنكبد
والا ينال ان تد يدك جميعاً والاختلاف في
كثرة افرد البخاري لها باباً وجمع المندى في
جزء وقال النووي ذكرت في شرح المذهب نحو
عشرين حديثاً حديث ان النبي صلى الله عليه
وسلم خرج من باب الصفا وليس بسنة الطبراني
من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
خرج من المسجد الى الصفا من باب بني عمرو
واسناد ضعيف جداً وكه شاهد عن عطاء
مرسل عند ابن ابي شيبة وهو صحيح عن ابن
عمر من وجه اخر عند النسائي واحمد وابن حبان
بلفظ لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة طاف بالبيت سبعاً ثم خرج الى الصفا من
الباب الذي يخرج منه قال ابن عمر وهو سنة و
في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم
خرج من الباب الى الصفا وفي الطبراني الصغير
حديث جابر ثم خرج من باب الصفا حيث انه صلى
الله عليه وسلم نزل من الصفا وحل بمكة نحو المروة
وسمع في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي
مشى حتى سجد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط الارض
من حيث ابهر في قال السنة في الطواف بين الصفا
والمروة ان ينزل من الصفا ثم يمشى حتى ياتي بطن
المسيل فاذا جاءه سبع حتى يظهر منه ثم يمشى حتى
ياتي المروة وفي حديث جابر الطويل ثم نزل الى المروة
حتى اذا انتهت قد عاه في بطن الوادي ثم جازاه
مشى حتى اتي المروة في الصحيحين عن ابن عمر في حديثه
يسعى بطن اذا طاف بين الصفا والمروة في رواية
طاف بين الصفا والمروة سبعاً ولم يمشى
من رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما
ليس لاحد ان يترك الطواف بينهما حديث
بدواً بما بدء الله تعالى النسائي في حديث جابر
طويل في صفة الحج واخرجه الدارقطني و
البيهقي بهذا اللفظ وهو عند مسلم بصيغة
خبر ابدع وكذا في داود والترمذي في
احد حديث ان الله تعالى كتب عليكم
للسعي فاسعوا الطبراني من حديث ابن عباس
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرمل
قال فذكره وروى الشافعي واحمد الطبراني
الحاكم وابن عديم في حديثه بنت ابي
نخلة قالت رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يسعى حتى اري ركبتيه من شدة
السعي وهو يقول اسعوا فان الله كتب عليكم
للسعي وسماها الواقدي في رواية برة بنت
ابي خراة والواقدي معروف برواية الدارقطني
في طرق صفة بنت شيبان عن نسوة من بني
الدارقطني واخرجه الطبراني والبيهقي من ٢

لبرائی من حدیث صفی
اف بالمیت صلوة

ثمة بنت شقيقة لم يدكر فوقها احد اذ كثر الدار قطيع الاختلاء فيه وقال الصواب قول من قال عمر بن حفص
ابن جابر والتمولى والطبراني والحاكم والسيرافي محمد بن اسحاق بن عمار وبقا الخاتم ورواهه وقدموه

يُؤْذَنُ بِعَدْلِ الْخُطْبَةِ وَالصَّحِيحِ مَا ذَكَرْنَا لَأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ اسْتَوْعَلَ
 مِنْهُ يَوْمَئِذٍ عِنْدَ جُلُوسِ الْأَمَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ ^{وَبِهَذَا قَالَ} بِأَعْرَابِ جَدَانَهُ ^{مِنْ أَمْرِ يَوْمَئِذٍ} ۱۲
 نَاقَتَهُ أَذْنُ الْمُؤَذِّنِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَقِيمُ الْمُؤَذِّنُ الْفَرَاعَ مِنَ الْخُطْبَةِ لَا أَوَّانُ
 ۱۳ ^{وَبِهَذَا قَالَ} ۱۴

الشرع في الصلوة فاستحب الجمع فقال ^{ويصلونهم الظهر العصر وقت الظهر بآذان}
 واوامتين ^{يختص الفرائد كسائر الايام} قدر النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمعة ^{بين} الصلوة ^{في يوم} واما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ^{الشيخ} اقامتهما باذان او اقامتين ^{لما رواه الحديث ١٢} بيان انه يؤذن للظهر ويقوم للظهر ^{لأنه}

وَدَى قَبْلَ وَقْتِ الْمَعْرُوفِ بِذِي الْأَقْأَعْلَامِ لِلنَّاسِ وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَ الصَّلَاةِ تَحْمِيلًا
 لَعَلَّ الْأَمَامَ وَكَذَا الْقِسْمُ ١٢
 الْقَصْدُ الْوَقُوفُ هَذَا قَدْ مَرَّ الْعَصْرُ عَلَى وَقْتِ فَلَوْ أَنَّ فَعَلَ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَاعَادَ الْأَذَى
 لَعَصْرٌ ظَاهِرٌ لَوَاقِفًا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدٍ ^ع لِأَنَّ الشَّيْءَ بِالنَّطَوُّعِ أَوْ بِعَمَلِ الْخَوِيَّةِ
 لَعَلَّ الْأَمَامَ وَكَذَا الْقِسْمُ ١٢
 لَعَلَّ الْأَمَامَ وَكَذَا الْقِسْمُ ١٢

فورا اذان الاول فيعيد للصلاة فان كان في غير خطبة اجزاه لان هذا الخطبة

يَسْتَفْرِضُهُ قَالَ وَمِنْ الظَّهِيرِ حُلَّةٌ وَحَدَّثَ صِلَ الْعَصْرِ وَقَدْ عِنْدَ الْيَحْيَى
أَذَى لَيْسَتْ تَخْلُفُ عَنْ رُكْنٍ بخلاف خطبة الجمعة فأمرها خلف عن الركعتين ١٢ اب

قال اجمع بين المنفر لان حوا جمع للمخالى امتداد الوقوف والمنفر عما يليه

البحينة ان المحافظة على الوضوء بالنصوف لا يجوز تركه الا فيما اور الشريعة به هو

لجمع الجمع أو النقد لصيا الجمل العتسرا اجتماعا للغصن ما تفرقوا المو

المذكور اذ انما قام عند الحنفية اما شتر في الصلاة بين جميعا وقال

ففي العصرية لا هو المغير عن قلة على هذا الخلا الا حوام بالبحر الاتي

التقدي على خلا القياس عرفت شرعية فيما اذا كانت العصور مرتبة

لا ظہر ہوئے یا جامع الائمہ فی حوالہ الامام بالحق فقط علیہ

[illegible]

نهم الاقامة بمحل العصر لما يفهمه صيغة الجماعة ان الله اوله والقديم لصيانة الجماعة فيه تحت لما عرفت
جاءوا المحافظة على الوقت فرض تركه لاجل الجماعة وجوابه ان تقديم العصر ثبت بالانذار المستفيض

استخراج لعلہ مفصلیۃ الی التقدیم ۱۲ د **قوله** الاحرام باجھ ہو شرط ہے الصلا میں ہے ان احکام اور
وزاداء العصر وعند زفر بن جریرہ والحاصل ان جواز الجمع مطلق بالاحرام ہے الصلا میں عند ابی یوسف محمد لا غیر وعند

كل سنة قوله باذان واقامتين
فيه ستة مذاهب الاول مذهبا
والثاني باذان واقامة وبه
قال عطار والنظارية والشافعي
في قول احمد واخيار الطحاوي
وزفر والوثور والثالث باذانين
واقامتين روى ذلك عن علي
محمد الباقرين زين العابدين وهو
رواية ابن مسعود والاربع باذان
فقط روى ذلك عن عمرو بن سالم
ابن عبد الله بن سواد قولي الشوري
واحمد والشافعي والخامس باقامة
واحدة فقط وبه قال ابو بكر بن
داود والسادس بغير اذان واقامة
روى ذلك عن ابن عمر اب
قوله ليست بفريضة هذا مشكل
فان عدم كونها فريضة لا ينافي
كونها شرط الجمع كما يجامعة مع الام
الاكثر الا ان يقال انه لم يستدل
بعدم كونها فريضة على عدم كونها
شرطا بل اراد بقوله ليست بفريضة
ليست بشرط لهذه الصلوة ولم
يذكر دليل عدم الاشتراط ١٢ المداد
قوله ولا ياتي حنيقة الحرف
الذي يدور عليه اختلافهم في
الاصل ان التقديم لما اذا قلنا
لاجل امتداد الوقوف بعرة لانه
لا جمع من لا وقوف عليه فقدم العصر
ليقع الوقوف من اوله الى آخره
متصلا وفي حق الوقوف المنفرد
وغيره سواء جمع المنفرد كما يجمع
الامام وقال ابو حنيفة النص
الجمع عليه في التجهيل جار مع
الجماعة فاما المنفرد فبني خلاف
على ما هو المروي عن ابن مسعود
وذلك لان فضيلة الجماعة لا يجوز
تفويتها حتى الوقوف فان الجماعة
تفوت لا الى خلف وحق الوقوف
يتأدى ببليل والناس يتفرقون في
الموقف فهو موضع واسع فلا

على خلاف القياس ما ذكر حكيمته

على الظاهر مع الامام محمد احرى ما يحق فصله
 حقيقه مطلق بالاحرام وبالجماعه وبالامام

10

حديث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 لما خرج واستناب
 على ناقته اذن
 اليهود بن يزيدي
 كواحدة صوحاوا
 مفعلا يوحذ من
 حديث جابر انه
 لما فرغ من خطبة
 اذن حديث
 جابر انه صلى الله
 عليه وسلم صلاها
 باذان واقامته
 هو في حديثه انكسر
 عند مسلم قوله
 ورد النقل المستقيم
 باتفاق الرواة
 بالجمع بين انه يروي
 بعرفة هو كما قال
 قدوري في المتن
 حديث جابر ان
 عمر وابن الزبير
 وغيرهم ما نقلوا

١٢

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

1

1

1

11/11/2011

الأكبر وهو قوله في
لضائغته تشترط

نشر الطبع الفاضل
باعت ۱۲۱۱

100

٢٢٤ فلا شيء عليه ان جاوز قبل الغروب جب الدم لكن ان عاد الى عرفة قبل الغروب جلد كتاب الحج

الصلوة فيأتي بها إلى الخروج من الحوام قال وإذا غربت الشمس فاض الإمام الناس

على هين نه خي يا قومرد لفتان النبي عليه السلام قد بعد غروب الشمس ولا فيه لفتان

المشركين وكان النبي عليه السلام ميتة على راحلته في الطريق هيئته فاخا الزحاف

فَقَالَ لِمَا وَلِيَّ بِجَاوِدٍ وَدَعَا لِحِزَاهُ الْمَلِكُ يُفَضُّ مِنْ عِرْقَةٍ وَالْأَفْضَا يُقَفُّ فِي مَقَابِلِهَا

كَيْلَا يَكُونَ خِذًّا فِي الْأَدَاءِ قَرَأَ قَوْلَهُ مَكَتٌ فَلَمَّا أَعَادَ عَزَّ وَشَمَّهِ وَأَفَاضَ الْأَمَانَةَ

[illegible]

وَأَوْدَاهُ الْيَمُودَ فَمَنْ يَسْتَنْصِئُ مِنْهُ فَلْيَنْصِئْ لِنَفْسِهِ إِنَّ الْجِبَالَ كَالْعِزَّةِ كَمَا قَالُوا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والله اعلم بالصواب

رَوَاهُ الْإِسْلَامُ وَدَاوُدُ وَالتِّرْمِذِيُّ
 لَيْسَ بِأَصْلٍ

فرض ما رآه من غريب أو يساوي شح يحجب يعرفه راء الامام ما بينا او هو يعرفه

يصل الاما بالنار المغرو والعشاء عبادا واقا واحد قاز فر يا ذا واقا متين

جمعته وتلقاهما أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذا واقفا واحداً
رواه ابن أبي شيبة وروى غريب ٢١٢

عشاء وقتہ فلا یفرد بالاقااعلام بخلا العصرۃ لانه مقد علی وقتہ فاول

الزُّيَا الْعِلَا وَلَا يَتَطَوَّعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا نَجَلَ بِالْجَمْعِ وَلَا تَطَوَّعُ أَوْ تَشْتَغِلُ بَشَيْءٍ إِلَّا عَا

اقامة لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يُعبد الاذان كما اجمع الاول الانا

تفتيننا باعاً الاقامة طاروا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب من الغنم ثم تعش

أما إذا قلنا للعشاء ولا تشترط الجمال لهذا الجمع عند أبي حنيفة ^{عنه} لأن المغرب مؤنة

وكانت خطبة السلطان ابن

فثبت ما فوق للقياس لان القضاء مشروع في جميع الصلوات فلا يجب مراعاة مؤخر الصلوات وان ورد في تأخير المؤخر

المطبوعة في سنة ١٢٨٥ هـ في المطبع الكائن في دار الكتب في القاهرة

فخاري عن ابن مسعود وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه وكيف يسوع للمصنف ان يعتبر هذا الحديث حجة عن رسول الله

فمن العشاء ركعتين كذا ذكره موقوفاً وأوردته مرفوعة من وجه آخر من ابن عمر وابن أبي شيبة وأبو

على هيئة الس على عا
 ودرقة قبل الامام
 بعد غروب الشمس اجد او دوا الترمذي وابن
 من جند على قال وقد سوا الله صلى الله عليه
 وسلم فقال هذه عرفة وعرفة كلها موقف
 ثم افاض حين غربت الشمس الحديث وفي
 الحديث جابر الطويل فلم يزلوا فاقا
 حتى غربت الشمس وعن اسامة قال كنت
 رد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما وقعت
 الشمس فمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخرج ابو داود وعنه المسوس بن حنيفة قال
 خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفنا
 ثم قال ما بعد فان اهل الشرك والافان
 كانوا يدعون من هذا الموضع اذا كانت
 الشمس على رؤس الجبال كانوا عامم الربا
 على رؤسها وانما دفع بعد ان تعيبا خرج
 الحاكم وصححه والبيهقي من طريقه ثم من طريق
 ابن جرير عن محمد بن قيس بن حنيفة عن
 هو عند الشافعي ثم عند البيهقي من هذا المسوس
 ليس فيه المسوس وذكره صاحب الميزان عن المسوس
 وخطاه ابن دقوان حنيفة كذا قال وكان
 لم يقف على الرواية الموصولة وروى
 ابن ابى شيبة عن ابن ابى زائدة عن ابن
 جريح اخبر عن محمد بن قيس بن حنيفة عن
 وهذا يقتضيه انقطاع طريق الحاكم جند
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي
 على راحلته في الطريق يعني طريق المزدلفة
 على هيئة تقدم في حديث جابر الطويل
 نحو والمسوس من جند ابن عباس فما زال يمشي
 على هيئة حتى اتى جمعا ولاي داود و
 الترمذي من جند على وجعل يمشي على
 هيئة والناس يمشون يمينا وشمالا
 حديث ان عائشة دعت بشرا بعد اقامته
 الامام فافطرت ثم افاضت ابن ابى شيبة
 من حديث عائشة انها كانت تدعو بشرا
 فنفط ثم تفيض واسناده صحيح حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند هذا
 الجبل يعني جبل قرح وكذا امراما المرفوع
 في حديث على عند الترمذي وغيره فلما اتم
 اصبح اتي قرح فوقف عليه وفي حديث جابر
 عند الحاكم قال حين وقف على قرح هذا
 الموقف وكل المزدلفة موقف قاما
 الموقف فلم اجد حديث جابر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء
 باذان واقامة واحدة يعني بالمزدلفة هو
 ابن ابى شيبة بلفظ صلى المغرب والعشاء
 يجمع باذان واقامة ولو يجمع بينهما والذان
 عند مسلم في هذا الحديث باذان واقامة
 والشيخين عن اسامة فلما جاء المزدلفة
 نزل فتوضاء ثم اقيمت الصلوة فصلى المغرب
 ثم اقيمت فصل العشاء والبخاري عن ابن
 جريح بين المغرب والعشاء كل واحد م

حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا ساقية في طريق المزدلفة الصلوة
 أمامك متفق عليه عن أسامة بن جندب
 حديث ابن مسعود أن النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى الفجر يومئذ بغلس
 متفق عليه نحوه فلفظ البخاري وصلى
 الفجر حين طلع الفجر وقاس يقول لو طلع
 الفجر ولمسلم وصلى الفجر قبل ميقاتها بغلس
 متفق عليه بمعنى بقوله قبل ميقاتها أي
 ميقاتها المعتاد ومقادة أنه غلس بها
 شديد أو قد وقع في رواية بخاري صلى
 الفجر حين بزغ وكما في لفظ آخر وصلى
 الفجر حين طلع الفجر وقاس يقول لو طلع
 الفجر لم يكن روا أن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقف في هذا الموضع يعني المزدلفة
 يدعوه من وع في حديث ابن عباس
 استجيب دعاؤه لأمته حتى الدماء
 المطالة أما الدماء ففي حديث جابر الطبري
 حتى أن المستعرج أراد استقبال القبلة
 فدعا وكبر الحديث وأما ما أشار إليه من
 حديث ابن عباس فوهو قد أنما هو في حق
 عباس بن مرداس المذكور واعتذر بعض
 بان المصنف أراد بقوله ابن عباس كان
 ابن عباس وهو خطاء من أوجه حديث
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل
 أهله ببليل متفق عليه من حديث ابن
 عباس قال أما من قد مر رسول الله
 الله عليه وسلم ليلة المزدلفة فوضع
 أهله من جمع ببليل ولا صح السنن من ط
 أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقدم مضجعة أهل ببليل ويأمرهم لا يرموا
 الحجرة حتى تطلع الشمس وفي الباب عن
 عائشة استأذنت سودة أن تفيض
 جمع ببليل فاذن لها الحديث أخرجه
 داود من وجه آخر عنها أرسل النبي صلى
 الله عليه وسلم بامرئ سلة ليلة الفجر فم
 الحجرة قبل الفجر الحديث وأسانيد صحيح
 أو المشيخين عن ابن عمر أنه كان يقدم
 أهل فيقتفون بالمرزلة ببليل فمنهم
 يقدم منه لصلوة الفجر وكان يقول
 أرخص في أولئك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكما عن أسماء أنها رمى
 الحجرة قلت لها إنما رمينا الحجرة ببليل
 قالت أنا كنا نهنم هذا على عهد
 الله صلى الله عليه وسلم حديث
 من وقف معناه هذا الموقف وكان
 أفاض قبل ذلك من عرفات فقد
 حجه أصحبا السنن وابن جابر والح
 من حديث عروة بن مضر عن
 عن عبد الرحمن بن مهران السباد
 الحواكم أيضا وسيا في إنشاء الله

وصلاة الفجر وسد
ومخاض قبل وقتها
المعتاد لانه صلا قبل
الفجر ١٢ قوله
كتقديم العصر الخ يعني
لما جاز تقديم العصر
على وقتها للماجة الى
الوقوف بعد فلان
لتقديم الفجر على الامساك
وهو في وقتها اول كذا
في المبسوط ١٢ نهاية
١٤ قوله حتى روي
في حديث ابن عباس
الخ هنا قسم من المصنف
فانه ليس حديث ابن
عباس ان الذي هو عهد الله
وقوله هذا لم ينفه عليه احد
من الشراح واعتمد
بعضهم ان مراد كناية
ابن عباس بن مرداس
وهو خطا من وجهين
احدهما ان ابن عباس
اذا اطلق لا يراد به
عبد الله بن عباس فل
اراد كناية ليقول
ان المصنف ليس من
عادة ان يذكر التال
دون الصحابي لما جاء
كناية فقد جاءه
ما جاء عن عبد القاهر
عبد الله بن كنانة
عباس بن مرداس
ابيه كنانة عن ابيه
عباس بن مرداس
الذين صلى الله عليه
عليه وآله وسلم وعي لانه
عشيرة عوفية الخ
١٢ عني كقوله

الخجوابية المقدرة
السنن الاربعة طين

لم تجز عذابني
 أساء وعلى هذا
 طوع الفجر إلا
 أسامة في طريق
 وأما وجب لي
 ليصير معاين
 إلا ما بالنا الفجر
 الغلب دفع جنة
 النبي عليه السلام
 لامة حتى لا
 عذيلهم الله
 وإن تركه
 ثبت الركن
 فعل ذلك
 عليه السلام
 حجة علق به
 ضعه فاعده
 موقف الاو

عنيفة وحجروا عليه أعادتها ما لم يطلع الفجر قال أبو يونس بن ميثون
الخلاء إذا صلى عرفا إلى يوانه إذاها وقها فلا يجب دتيا كما بعد
أن التأخير من السنة فيصير تركه فلهما ماروانه عليه السلام قال
ق للرد لفة الصلوة أما ما معناه وقت الصلوة وهذا أشا إلى أن
كنه الجمع بين الصلاتين بالرد لفة فكان عليه الأعمام بطلع
ما إذا طلع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الأداة قال إذا طلع الفجر
بغسل كثر أو ابن مسعود أن النبي عليه السلام صلا يومئذ بغسل واحد
ففي وقت كثر يوم العصر بعزم وقف وقصصه الناس فدعا
أوقف في هذا الموضع بدعوى روى في خبر ابن عباس فاستجيب له
ما إذا طما لثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغية
سوقا للشهادة أنه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام
نولنا ماروانه عليه السلام قد مضى عفة أهله بالليل ولو كان ركنا
المذكور فما تلا الذكر وهو ليس بركن بالجماع وأما عن الوقوف
من وقف معناه هذا الموقف قد كان فاض قبل ذلك من عرفا فقف
ثم أخرج وهذا يصلي أمانة للوجود غير أنه إذا تركه بعذر بان يكون
أو كانت امرأة تتخاف الزحالة عليه ماروينا قال والمز
أد محسن ماروينا من قبل قال فإذا طلعت الشمس فاض إلا ما
المز لفة كلها موقف وألفوا عن مادي محسن القديري ١٢

جلد کتاب الحج

والناس يا تومني قال العبد الضعيف عهده الله هكذا وقع في نسف المختصر
هذا غلط والصحيح اذا سافر افاض الامام النابغة عليه السلام دفع قبل
الشمس قال فيبتدئ بحجرة العقبة فيرميها من احدى اركانها او من اركانها
عليه السلام اني مني لم يوجع شيء حتى رمي حجرة العقبة ولعليه السلام عليكم
لا يؤذي بعضكم بعضا ولو ركبوا ركبا لم يضرهم ولا يركبوا ركبا
يتأذي به غيره ولو ركبوا ركبا لم يضرهم ولا يركبوا ركبا
الوادع ما ركبوا ركبا مع كل حمار كذا روى ابن مسعود وابن عمر ولو سجد مكا التكب
اجزاءه لخصوا الذكر وهو من ادراك الرمي لا يقف عند هال ان النبي عليه السلام يقف
ويقطع التلبية مع اول حصا لما روى ابن مسعود وروى جابر ان النبي عليه
السلام قطع التلبية عند اول حصا في حجرة العقبة ثم كيفية الرمي يضع الحصى
على ظهره ايا اليمنى ويستعين بالمسبحة ومقدار الرمي يكون بين وضع
خمس اذرع كذا روى الحسن بن حنيفة ان ذلك يكون طحا ولو طحا طحا
اجزاءه لان في مقدمه الا انه مسة لمخالفة السنة ولو وضعها وضعا جازلا
ليس يسمي ولو رماها فوقعت قريبا من الحجرة فكيف لان هذا القدح لا يمكن الاحتراز
ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه لانه لم يفرق بين الرمي في حصى جملته
فريد واحد لان المنصوب عليه تفرق الافعا وبأخذ الحصى من اي موضع شاء الا من
الحجرة فان ذلك بكرة لان ما عند من الحصى مرد وهكذا جاء في التفتيشا مع هذا
م حصىات يكبر مع كل حصار رمي من بطن الوادي ثم انصرف الى المنع في حديث ان النبي صلى

الحج والذوال الحجة
السنة روى الحنفية
وقد في الغرر بان
يضع طرف الابهام
طرف الساتة ان
له قوله كذا روى
الحج ما حديث ابن مسعود
فاخرجه البخاري وسلم
ابن مسعود قوله ولا
يقف عند ما على هذا
تطهر الرواية عن
النبي صلى الله عليه وسلم
الرواية ولم تظهر حكمته
تحصيل الوقوف و
الدعاء بغير ما من الحجرة
الا ان يكون ان الحجرة
العقبة تقع في الطريق
فوجب الوقوف قطع
السجود عن سلكها
بجلاء في باقي الحمار
منه عن الطريق ان
هو قوله لما روى
الحج قال لا تزارى
اراد بقوله سابقا ولما
مارك ان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يزل
يلبي حتى اتي حجرة العقبة
وقال مخرج الاحاديث
كان المصنف ذيل
فان لم يذكر في اعين ابن
مسعود اب ٥
قوله ويستعين بالحز
يحمل وجهين احدهما ان
يضع طرف الابهام اليمنى
على وسط الساتة ويضع
الحصى على طرف الابهام
الاخر ان يحمل ساتة و
يضعها على مفصل يدها
وقيل ياخذها بطنها
وساتة وهو الاصح

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس الحجار
والادوية من طريق عمرو بن ميمون قال شهدت
عمر صلى الله عليه وسلم افاض قبل ان تطلع
الشمس في حديث جابر الطويل ختاني
المشعر الحرام فلم يزل واقفا حتى اسفر
جدا ولا حرم من حديث ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وسلم وقف فجمع فلما
اضاء كل شيء قبل ان تطلع الشمس افاض
وفي السنن من طريق اخر عنه اني لا
ترى الحجرة حتى تطلع الشمس ولا ين
الطريق كان النبي صلى الله عليه وسلم
يقضي من المزدلفة قبل طلوع الشمس
وفي الاوسط من جد اني بكر الصديق
حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجع
على شيء حتى رمي حجرة العقبة فهو مستفاد
من الاحاديث المتقدمة ذكرها من احاديث
جابر الطويل ولما روى جابر ان النبي
عليه وسلم الحذف لا يؤذي بعضكم
بعضا اجد او دوا احمد اسنخ من حديث
سليمان بن عمرو بن الاحوص عن امه قالت
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي
الحجرة ورجل يستتره وازدحم الناس فقال
النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا
يقتل بعضكم بعضا واذ اذ انتم الحجرة فالت
مثل حصى الحذف في ابا عبد الله
النسائي وابن ماجه والحاكم من جد ان
عباس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
غداة جمع القتل فلفظت احصيات
من حصى الحذف فقال يا قتال هو لا
اياك والظوفى الذين الحديث ولا احمد
وجه اخر عن ابن عباس دفعه عليكم حصى
الحذف واسناده صحيح واخر جابر بن عبد
من هذا الوجه فقال عن ابن عباس عن
العباس كذا من رواية اسمعيل بن عمار
عن يحيى بن سعيد وهو ضعيف ومسلم
حديث جابر رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
رمي الحجرة مثل حصى الحذف في الاوسط
للطبراني من جد ابن عمر قال لما اذن النبي
صلى الله عليه وسلم حصى قال عليكم حصى
الحذف في اسناده ابن لهيعة جيد
التكبير مع كل حصاة رواه ابن مسعود
وابن عمر امجد ابن مسعود فاخرجه من
طريق عبد الرحمن بن زيد قال روى ابن
مسعود حجرة العقبة من بطن الوادي
بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة واما
ابن عمر فاخرجه البخاري من طريق الزهري
عن سمعته سألما يحدث عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم لو انه كان اذ رمي
الحجرة رماها بسبع حصيات يكبر مع كل

حديثه رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمي حجرة العقبة باول حصاة قوله وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصاة

حديث لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن
 وذكر منها الجنتين تقدم في بارصفة
 الصلوة وفي حديث ابن عمر عند البخاري
 ويقوم مستقبل القبلة قياما طويلا
 يدعو ويرفع يديه حديث اللهم اغفر
 للحاج ومن استغفر له الحاج الحاكم
 من حديث ابيريرة من وجهين
 اخوجه الزارقي في عدي والطبراني
 في الصغير من طريق شريك عن منصور
 عن ابي حازم عن ابيريرة قال ابن
 عمر عن ابراهيم بن سعيد اظن شريكا
 ذهب وهم في حديث من حج فلم يرفث
 فهو الذي عند منصور بهذا الاسناد
 وقد رواه ابن ابي شيبة عن شريك
 عن جابر عن مجاهد مرسل حديث
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صرح
 رعى الحمار الثلاث في اليوم الرابع هو
 مستفاد من حديث عائشة المتقدم
 انه مكث بها ليالي التثني وهو عند
 ابي داود وابن حبان والحاكم قوله
 ومذهبي ابي حنيفة مروي عن
 ابن عباس اي حجاز تقدم الرمي على
 الزوال في اليوم الرابع التبعي عن ابن
 عباس اذا انفج النهار من يوم النفر
 فقد حل الرمي والصد واسناد ضعيف
 والانتفاج بالحجم الارتفاع حديث
 انه صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة
 ان يرموا بلبا الزرار من حديث ابن عمر
 بلفظ رخصوا عاء الابل ان يرموا
 بالليل وفيه مسلم ابن خالد الزنجي
 مختلف فيه واخوجه الدارقطني من
 طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 جده مثله وزاد وانه ساعة شأوا
 من النهار وفي اسناده ابو عمر وضعيف
 وروى ابن ابي شيبة عن ابن عيينة
 عن ابن جريج عن عطاء مرسل مثله
 ووصله في مسنده بذكر ابن عباس
 لكنه من رواية عبد الرحمن بن اسحق
 عن عطاء ولم يسمعه عبد الرحمن
 من عطاء وانما رواه عن اسحق
 ابن ابي فروة احد المتروكين وهو
 عند مسلم والطبراني في طريقه
 حديث لا ترموا الحجرة الا مصحين
 ويروي حتى تطلع الشمس الطحاوي
 من حديث ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال فذكره باللفظ
 الاول في اخرو حديث واوردته من
 اخوجه اصحاب السنن باللفظ الثاني
 وهو عند ابن حبان ايضا وعند الزارقي
 من حديث الفضل بن عباس ١٢

جلد كتاب الحج

له قوله لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ذكر مجملتها
 يذكره بحرف الاستدراك فان صح فهو الاربعة
 الصلوة قلت ل
 فيها ١٢ عينه قوله
 من نفر بعد رمي الجمار
 التثني في اليوم الثاني
 من ايام التشريق
 فلما اتم عليه هو النفر
 الاول ومن تارخا
 اتم عليه قال الزحشر
 قيل ان اهل الجاهلية
 كانوا فرقتين منهم
 من جعل التجهيل اثما
 ومنهم من جعل التأخير
 اثما فورد القرآن
 في الاثم عنهما ١٢
 له قوله وفيه خلا
 الشافعي فان عنده
 اذا غرست الشمس
 اليوم الثاني ليل
 الا بنفر حتى ينفي قال
 لان المنصوص عليه
 الجمار في اليوم دنا
 يمتد اليوم الى الغروب
 وقتا ليس الليل قال
 للغروب فيكون الجمار
 باقيا فيه ١٢
 قوله في المشهور
 عن ما ذكره الحاكم انه
 كان ابو حنيفة يقول
 الا فضل ان يرمي
 في اليوم الثاني و
 التثني بعد الزوال
 فان رمي قبله جاز ١٢
 له قوله من
 وقت طلوع الفجر قال
 في النهاية نقله عن
 مسو شيخ الاسلام
 ان ما بعد طلوع الفجر
 من يوم النحر وقت
 الجمار مع الاسارة
 وما بعد طلوع الشمس
 الى الزوال وقت

الهداية في تخرج احاديث الهداية
 له قوله لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ذكر مجملتها
 يذكره بحرف الاستدراك فان صح فهو الاربعة
 الصلوة قلت ل
 فيها ١٢ عينه قوله
 من نفر بعد رمي الجمار
 التثني في اليوم الثاني
 من ايام التشريق
 فلما اتم عليه هو النفر
 الاول ومن تارخا
 اتم عليه قال الزحشر
 قيل ان اهل الجاهلية
 كانوا فرقتين منهم
 من جعل التجهيل اثما
 ومنهم من جعل التأخير
 اثما فورد القرآن
 في الاثم عنهما ١٢
 له قوله وفيه خلا
 الشافعي فان عنده
 اذا غرست الشمس
 اليوم الثاني ليل
 الا بنفر حتى ينفي قال
 لان المنصوص عليه
 الجمار في اليوم دنا
 يمتد اليوم الى الغروب
 وقتا ليس الليل قال
 للغروب فيكون الجمار
 باقيا فيه ١٢
 قوله في المشهور
 عن ما ذكره الحاكم انه
 كان ابو حنيفة يقول
 الا فضل ان يرمي
 في اليوم الثاني و
 التثني بعد الزوال
 فان رمي قبله جاز ١٢
 له قوله من
 وقت طلوع الفجر قال
 في النهاية نقله عن
 مسو شيخ الاسلام
 ان ما بعد طلوع الفجر
 من يوم النحر وقت
 الجمار مع الاسارة
 وما بعد طلوع الشمس
 الى الزوال وقت

ويرفع يده لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ذكر مجملتها
 عند الجنتين المراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمؤمنين دعا في هذه
 المواضع لا النبي عليه السلام قال اللهم اغفر للحاج من استغفر له الحاج ثم الاصل
 كل يرمي بعد رمي يقف عدة لا في وسط العبا فياتي بالدعاء فيه كل يرمي ويسجد
 لا يقف في العبادة قد انتبهت لهذا لا يقف بعد العقبة في الخوايض قال واذا كان
 الغد في الحما التثني بعد الزوال الشمس كذا في رواه ان يتجمل النفر في مكة وان
 ان يقيم في الحما التثني اليوم الرابع بعد الزوال الشمس لعله من تجمل في يومين فلا
 عليه من خوف لا ثم عليه من اتقى والافضل ان يقيم لما رواه ان النبي عليه السلام صرح
 رعى الحما التثني اليوم الرابع ولا ان ينفر لم يطعم الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن ان
 ينفر في وقت الرمي وفيه خلا الشافعي وان قد الرمي في هذا اليوم في اليوم الرابع قبل الزوال
 طلوع الفجر عند اخرو هذا استحساوقا لا لا يحج اعتبا ابسا الايا وانما التلوا
 في رخصة النفر اذا يتخرج حتى ياب ومذهبه مروى عن ابن عباس ولا لما ظهر اثر التخفيف
 هذا اليوم في خواتم فلا يطر في جواراة الاوقا كلها او خلا اليوم الاول والثاني حيث
 يجوز الرمي فيما الا بعد الزوال في المشهور من الرمي لا لا يجوز تركه فيها فقه على الاصل المروى
 فاما في الخواف وقت الرمي في وقت طلوع الفجر وقت الشا او بعد نصف الليل لما رواه
 النبي عليه السلام رخص للرعاة ان يرموا بلبا ولنا قوله عليه السلام لا ترموا حجرة العقبة
 الا مصحين ويروي حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والافضل
 ان يرموا بلبا ولنا قوله عليه السلام لا ترموا حجرة العقبة

سنة ١٢٠٠ هـ
 لا يكون رمي الضعفة قبل الشمس ورمي الرعاة بلبا يلزم الاسارة ١٢
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم امر ضعفة بني اشم ان يتركوا من جمع ليل ويقول لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس ورمي الطحاوي
 عن ابن عباس رضي ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يامر نساء وثقله صبيحة جمع ان يفيضوا مع اول الفجر بسواد ولا

ليس التستوي للشيخين عن ابن عباس التخصيب ^{لشيء} أما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسلم
الله عليه وسلم أن أنزل بالابطح ولم يعان ابرهيرة قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن من
طريقنا والحوض بين مكة ومنه وهو مناقر في هو بطحاء مكة وهو الابطح جد نحن نازلون غدا بالخير
له عن ابرهيرة وفي الستة عن اسامة قلت يا رسول الله أين تنزل غدا قال نحن نازلون بخيف

له قوله والجمل نخل بالنية الخ جواب عن سوال مقدّر وهو ان يقال ينبغي ان لا يجوز الوقوف بعرفات اذا اجتاز بها وهو لا يعلم لعدم النية فاجاب بان الجمل نخل بالنية وهي ليست بشرط في كل ركن فلا جمل هذا جاز الوقوف وان كان جالما بالموضع فان قلت يشكّل على هذا ما اذا طاف نحو عمره او خالف من سبع ولا ينوي الطواف للحزبة قلت الوقوف ركن عبادة وليس عبادة

مقصود ٥ وللهنا ليقول اجماع اصحابنا فان

بعر ساعة من ليل ونهار فقد تم حجه و هي كلمة الخبر وقال الله لا تحزبا الا ان

في اليوم جزء من الليل ولكن الحجة عليه ما روينا من اجتاز بعرا نائما او مغصا عليه ولا

يعلم انما عرفنا عن الوقوف ان ما هو الركن وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالانحاء

النوكرن الصوخل الصلوة لا بها لا تنق مع الانحاء والجمل نخل بالنية و

ليست بشرط لكل ركن فمن اعلم عليه فاهل عند فقهاء جاز عندا بحقيقة

وقال لا يجوز ولو امر انسان بان يحرم اذا اعلم عليه فافتراما لموضع صخر لاجما

حتى اذا افاق او استيقظوا بافها الحرجا لما انما يحرم نفسه اذن بهذا

لو يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف

يعرفه هو انما اذا امر غير ذلك فخرولما انما عاهاهم عقد الرقبة فقد استعنا

بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشر نفسه حراما هو المقصود بهذا السفر فكا الاذبة ثابا

دلاو العلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يد اعليها وامرأة في جميع كالرجل انما عاها

كالرجا غير انها لا تكشف راسها لانه عو وتكشف وجهها لقوله عليه السلام امرأ المرأة

في وجهها ولو سدت شيئا على وجهها وجاعه جاز هكذا رو عن ليشة ولا بمنرا

الاستنظال بالمحمل ولا ترفع صوته بالتبينة لما فيه من الفتنة ولا ترمي ولا تسع بين

الميلين لانه على بستر العو والخلق ولكن تقصر لما رو ان النبي عليه السلام نهى

النساء عن الخلق وامرهن بالنقصير لان خلق الشعر حقها مثله كخلق اللحية في

حق الرجال وتلبس المحيط ما بدا لها لان لبس المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم

الرجا وتلبس المحيط ما بدا لها لان لبس المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم

الرجا وتلبس المحيط ما بدا لها لان لبس المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم

الرجا وتلبس المحيط ما بدا لها لان لبس المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم

الرجا وتلبس المحيط ما بدا لها لان لبس المحيط كشف العورة قالوا ولا تستلم

لا يجوز عنه وقال النووي لا يجوز عند أبي يوسف

ومحمد سوار اذن اذن

باب ١٢ قوله

فقد استعان بكل واحد

منهم فالرقابة يحرمون

عنه بطريق النيابة

هم محرمون لانفسهم

ايضا فصاروا محرمين

عن نفس اصالة ذ

محرمين عنه بالنيابة

ليكن في احرام النيابة

كان المحرم في الحكم

هو المنيوب لا النائب

فصار كالات محرم عن

نفسه وعن ابن الصغير

١٢ نهية كقوله

ولو سدت الخراي

واخت شيئا وفي

المغرب سدل الثوب

سد لا اذا ارسله من

غير ان يضم جابه

وقيل هو ان يلقية

على راسه ويخبر على

منكبيه في كثير من النسخ

اسدلت بالهزم مغص

جافته عنه بالجيم باعة

عن الوجه وهو من

باب المفاعلة من حتى

جنبيه عن الفراش اذا

رفع ١٢ بنابه هه

قوله لما فيه من الفتنة

عنه في الكافي بان

صوتها عورة وكذا في

باب رفع الصوت

في الاذان والمصح

ان صوتها ليس عورة

حديث احرام المرأة في وجهها

البيهقي من حديث ابن عمر هذا

وزادوا احراما للرجل في راسه

أخرجه الطبراني والدارقطني بلفظ

ليس على المرأة احرام الا في وجهها

قال الدارقطني تفرد برفعه ايوب

ابن محمد عن عبيد الله بن عمر

وقفه غيره وهو الصواب وكذا

قال ابن عدي والعقيد قوله ولو

اسد المرأة على وجهها شيئا و

جافته عنه جاز هكذا رو عن عائشة

ابوداود وابن ماجه عنها كان

الركبان يروى بنا ونحن مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم محرمات

فاذا احاذوا بنا سدت احدنا جلبا

من راسها على وجهها فاذا اجاوزنا

كشفناه وفي اسناده يزيد بن ابي

زياد وهو ضعيف وقد قال فيه

مرة عن مجاهد عن عائشة ومرة

عن امر سلمة كذا في الدارقطني و

الطبراني حديث ان النبي

صلى الله عليه وسلم نهى النساء

عن الخلق وامرهن بالنقصير كانه

مركبا ما نهى عن الخلق فان حجه

الترمذي والنسائي من حديث

علي قال نهى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان تخلق المرأة راسها

ورواته موثقون الا انه يختلف

في وصله وارساله واخرجه عبد الزا

وابن عدي من حديث عائشة

وفيه معلى بن عبد الرحمن وهو

ضعيف ورواه البزار ايضا من

حدث عثمان واسادهما ضعيف و

روى ابن جابر صحيح من حديث

يزيد بن الاصم ان ميمونة كانت

حلفت راسها في الحج فكان محجبا

واما الامر بالنقصير فاخرجه

ابوداود والبزار والدارقطني

والطبراني من حديث ابن عباس

بلفظ ليس على النساء خلق

انما على النساء النقضير ١٢

وانما كرهه الرفع لما فيه من الفتنة كما اشار اليها المصنف وقد حققت هذا المقام في شرح الوفاية ١٢ مولود محمد عبد الحى دام فيضه

يحدث من قلده فقد
احرم كل واحد من
واذا هو قول ابن
وابن عباس اما
ابن عمر في ابن
شبهة باسناد صحيح
عنه من قلده فقد
احرم وفيه عن ابن
عباس من قلده او
جل او اشرف فقد
احرم وقيل الزار
من حديث جابر بن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قاعد ام
اصحابه اذ شق
قميصه حتى خرج
منه فسل فقال و
اعدتم يقدرون
هذا اليوم فسيبت
وفي اسناده ضعف
واخرجه الطحاوي
من هذا الوجه
وقيل البخاري من
طريق ثعلبة القرظي
ان قيس بن سعد
ابن عباد وكان
حامل لواء رسول
الله صلى الله عليه
وسلم اذ احجج
فرجل وهو طرف
من حديث واصله
الطبراني والبرقي
وتماه فرجل احد
شقة راسه فقام
غلامه فقلده هذا
فقط اليه قيس فاهل
وخلاشق راسه
الذي رجله ولم
يرجل الشق الاخر
حديث عائشة
كنت اقلد فلان
هذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فبيعت بها ويقيم
في اهله حلالا
متفق عليه بالفاظ
فيها هذا وانتم منه
قوله وتقليد الشاة
غير معتاد وليس
بمسنة اما كونه غير
معتاد فمسنة فمردود في
الصحيحين عن عائشة قالت اهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله او جزا صيد بان قتل الحرم صيد افوجبت عليه قيمة فاشترى تلك القيمة بدنة في سنة اخر فقلده وساقها الى مكة ١٢ ان
ثلاثة امور لتقليد التوجه معها ونية النكاح ما في شرح الطحاوي لو قلده بدنة بخير نية الاحرام لا يصير محرما ولو ساقها بدية فاقصد الى مكة صار محرما بالسوق لوى اولم يتوجه
لما في عامة الكتب فلا يول عليه ١٢ ان قوله واظهار الاجابة
عباس بن عمر ١٢ ب قوله واظهار الاجابة
الاكمل قلقت الاوجان يكون مرفوعا بالابتداء
١٢ ب قوله وصفة التقليد الخ معنى التقليد
افادة انه عن قريب يصير جله بهذا الفعل للمخافى
اليوسنة لارادة دمه كان في الاصل يفعل ذلك
لترداد اصله للعلم بانها هي ١٢ ان قوله
او كاحر شجرة هو المداقشرا يقال في الشل بين
العصا وكاحها كذا في الصحاح ١٢ ان قوله
لم يصير محرما اختلفت الصحابة فيه فيقول اذا قلده
صار محرما وقيل اذا توجه في اثره صار محرما فاخذنا
باليقين وظنا اذا ادركها او ساقها صار محرما
لاتفاق الصحابة فيه ١٢ ب قوله فاذا ادركها
الخ ردوين السوق وعدلان الرواية قد اختلفت
فيه فقد شرط في المبسو السوق مع الحق ولم
يشترط السوق في الجامع الصغير والمصنف
جميع بينهما والسوق امر اتفاقي وانما الشرطان
لمحق يصير فاعلا فحل الناسك خصوصا ١٢ ان
قوله الا انما استشار من قوله لم يصير محرما حتى
ليحتمل ما علم ان ههنا قيد الا بد من ذكره وهو انه
انما يصير محرما في بدنة المتعة بالتقليد والتوجه اذا
هنا اشترط فاصلا غير لم يصير محرما حتى يدركها ليسر
كذا ذكره في الرقيات لان تقليد هدي المتعة في غير
اشهر الخ لا يعتد به المنة فعل من افعال المتعة وفعالها
قبلها لا يعتد بها كذا ذكره قاضي خان في شرح
الجامع ١٢ ان قوله وجه الاستحسان الخ
حاصله ان لهذا المتعة نوع اختصاص ببقار
الاحرام بسببه فان المتعة اذا ساق اليها ليس
ان يحل فلان له نوع اختصاص في بقاء الاحرام
فلذلك في الشروع في الاحرام لهذا المتعة
اختصاص فلذلك يصير محرما بنفس التوجه وان لم
يدرك لهذا بخلاف في التطوع كذا في المبسو ١٢
نهائية له قوله فان حلل اى القى عليها اجل
والاشعاره هو الامار بالبحر وقال الاكل اشعا
البدنة اعلاها شاة انها هدي من الشعار بحسب
الطامة ١٢ ب قوله والذبان بحسب الزال
المعجمة وتشديد الباء الموحدة جمع ذبابة معروفة
وقال الجوهري الواحد ذبابة وجمع القلة اذا
والبحر ذبان كغراب غرابه وغرابان ١٢ ب قوله
قوله عندنا حيفة كره الاشعار وهو شق من
البدنة من الالبس وهذا التفسير شبه بالصواب
فان النبي صلى الله عليه وسلم قد طعن في جانب ليسا قصد اوى جانب اليمين اتفاقا والوحيفة انما كره هذا الصنع لانه مثله وانما فعله عليه الصلوة والسلام لا
المشركين كانوا لا يمتنعون عن تعرض الهدي الا بهذا قبل انما كره اشعارا باننا لمبا لغتهم فيه حتى يخاف السرية ١٢ شرح وقاية ١٢ قوله من الابل والبقر فخالفت
من مفهوم لفظ البدنة فلما انه في اللغة هل هو هذا العلم كما ذكره الخليل وغيره ١٢ ف
مكونه غير مسنة فمردود في الصحيحين عن عائشة قالت اهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

جلد کتاب الحج

من قلده بدنة فقد
احرم كل واحد من
واذا هو قول ابن
وابن عباس اما
ابن عمر في ابن
شبهة باسناد صحيح
عنه من قلده فقد
احرم وفيه عن ابن
عباس من قلده او
جل او اشرف فقد
احرم وقيل الزار
من حديث جابر بن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قاعد ام
اصحابه اذ شق
قميصه حتى خرج
منه فسل فقال و
اعدتم يقدرون
هذا اليوم فسيبت
وفي اسناده ضعف
واخرجه الطحاوي
من هذا الوجه
وقيل البخاري من
طريق ثعلبة القرظي
ان قيس بن سعد
ابن عباد وكان
حامل لواء رسول
الله صلى الله عليه
وسلم اذ احجج
فرجل وهو طرف
من حديث واصله
الطبراني والبرقي
وتماه فرجل احد
شقة راسه فقام
غلامه فقلده هذا
فقط اليه قيس فاهل
وخلاشق راسه
الذي رجله ولم
يرجل الشق الاخر
حديث عائشة
كنت اقلد فلان
هذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فبيعت بها ويقيم
في اهله حلالا
متفق عليه بالفاظ
فيها هذا وانتم منه
قوله وتقليد الشاة
غير معتاد وليس
بمسنة اما كونه غير
معتاد فمسنة فمردود في
الصحيحين عن عائشة قالت اهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا كان هذا اجمع لانها ممنوعة عما سائر الرجا لان تجد لموضع خاليا قال

ومن قلده بدنة تطوعا او ندبا او جزاء صيدا وشيئا من الاشياء ونحوه معها يريد الحج

فقد احرم لقوله عليه السلام من قلده بدنة فقد احرم وان سوا الهدى في معنى التلبينة في

اطها الا لانه لا يفعل الا من يريد الحج او العمرة واطها الا لانه لا يكون الفعل كما

يكون لقول فيصير محرما لانها النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد انما

على عتق بدنة قطعة فاعل وعروضا او كساء شجر فان قلدها وبعثها ولم يستقرها يصير

محرما ما ذكره عن عائشة انها قالت كنت اقلد فلان فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلد في

حلافان توجه ذلك علم يصير محرما ليحتمل ما علم ان ههنا قيد الا بد من ذكره وهو انه

الاحرام والنية ويجز النية لا يصير محرما فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقرنت

بعل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء قال الا في بدنة المتعة

فاحرم حين توجه اذا نوا الاحرام وهذا استحسان وجه القيا فيه ذكرنا وجه الاستحسان

ان هذا الهدى مشروع على الابتداء نسكا من سوا الحج وضعنا لانه يختص بمكة

ويجب للحج جمع بين اداء النسكين وغيره قد يجب بالجماعة ان يصير الى مكة فلهذا الكف

فيه بالتوجه في غير توقف على حقيقة الفعل فان جل بد او اشعر او قلده شاة

يكن محرما لان التحليل لدفع الحر والبر والذبا فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكره عند

ابن حنيفة فلا يكون من النسك شاة وعندها ان كان حسنا فقد يفعل للمعاذلة والتقليد

يختص بالهدى وتقليد الشاة غير معتاد وليس ايضا قال الابل والبقر

من قلده بدنة فقد احرم لقوله عليه السلام من قلده بدنة فقد احرم وان سوا الهدى في معنى التلبينة في

من قلده بدنة فقد احرم لقوله عليه السلام من قلده بدنة فقد احرم وان سوا الهدى في معنى التلبينة في

في الحديث الصحيح من الرواية كالمهدي جزوا غير صحيح بل صح ورواية الجوزي في صحيح مسلم وغاية يلزم من الحديث انه اراد بالاسم الاول لا عام خصوصا

٢٣٤ والاسلام قال على كل باب من ابواب المسجد مكة يكتب الاول فالاول مثل الجوزي
في الحديث الصحيح من الرواية كالمهدي جزوا لا كل يصديق عليه بقرينة ولا صحة ١٢
قوله كالمهدي

وقال الشافعي من الابل خاصة لقوله عليه السلام في تحت الجمعة والمستعجل
منه كالمهدي بنه والذليله كالمهدي بقرة فصل بينهما ولنا ان البدن تبني عن
البداوه الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يخرج كل واحد منهما عن
والصحيح من الرواية الحديث كالمهدي جزوا والله تعالى اعلم بالصواب

باب القرآن

القرآن افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي الافراد افضل قال مالك في
التمتع افضل من القرآن لان ذكره في القرآن ولا ذكر للقرآن فيه وللشافعي عليه
القرآن خصه ولان الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق ولنا قوله عليه السلام
ال محمد اهلوا الحج وعمره معا ولا فيه جمع بين العبادتين فاشبه الصوم مع العتكا
والحج في سبيل الله مع صلو الليل والتلبية غير محصور والسفر غير مقصور
الحلق خرج عن العبادات فلا يخرج بما ذكره المقصود ما روي في قول اهل الجاهلية ان
في اشهر الحج من احر الفجر وللقرآن ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى واما الحج والعمرة

لله ان يحرمهما من ذيرة اهل ما روي من تفهيم جعل الاحرام استدا احرامهما من
الميقا الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع فكا القراولى منه وقيل الاختلاف بينا بين الاش
على القاع عندنا يطوفوا في سبعين وعند طواف واحد وسبعين طوافا وصفة
بناء ان رن نايطوفوا في سبعين وعند طواف واحد وسبعين طوافا وصفة

القرآن يهل بالعمرة والحج معا الميقا ويقول عقيب الصلو لله وانى اريد الحج والعمرة
فيسرهما في تقبلهما لان القرآن هو الحج والحج والعمرة من ذلك فاشبهت

ص والمراد بالتمتع في رواية هو فرد واحد وهو القرآن فان التمتع في عرف الصلة الاول اعلم من القرآن والتمتع والافراد
او مفردا او متمتعا وقد اختلفت الامة في ذلك فذهب قوم الى انه احرم مفردا ولم يعتمر في ذلك السفر وذهب آخرون الى انه افردوا وعتمر فيها من التمتع وآخرون
الى انه تمتع ولم يحل لانه ساق الهدى وآخرون الى انه تمتع واحل آخرون الى انه قارن فطاف طوافا واحدا وسبع سعيًا واحدا والحجعة وعرته وآخرون الى انه قارن فطاف
طوافين وسبع سعيين لهما وبهذا ذهب علماءنا ١٢ ف قوله وللشافعي الخ اعلم انه لم يقتصر على ذكرها الحديث بل استدلل بما روي في الصحيحين انه عليه
الصلو والسلام افردا حج وكذلك ما استدلل بالا حديث الواردة في الصحاح انه عليه الصلو والسلام تمتع والتحقيق ان روايات الافراد ضعيفة

بش والمستمع من
كالمهدي بنه الحديث
في فضل التخييل الى
الجمعة متفق عليه من
حديث ابي هريرة
قوله الصحيح من رواية
الحديث كالمهدي
جزوا هذا يوهون
رواية البدن ليس صحيح
وليس كما قال بل رواية
البدن اصح اسنادا
واكثر طرقا وهي في
المتفق عليه ورواية
الجوزي عند مسلم
باب جوة الاحرام
حديث القوان
رخصته لم اجد
حديثا ل محمد
اهلوا بالحج وعرته
معا الطواف ومن يث
امر سلمة بلفظ اهلوا
بال محمد بعمره في
حجة وفي الباب عن
انس سمعت رسول
الله صلى الله عليه
وسلم يلبس بالحج و
العمرة جميعا وفي
لفظ لبيك شعيرة
حجاء عن عمر موقفا
انالى ات فقال صلى
في هذا الوادي قل
عمرة في حجة وعن
انس في ذكر عمر النبي
صلى الله عليه وسلم
قال وعرته مع حجة
وكلاهما في الصحيح
وعن ابي طلحة ان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بين
الحج والعمرة ارجو
ان ما حجة وعن
سواقة قال قرأ النبي
صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع الحج
الحج في الصحيحين
عن ابن عمر بن ارسو
الله صلى الله عليه
وسلم فاهل بالعمرة
تفاهل بالحج الحديث
وعن علي وعثمان
اختلفا لا يقيع بر

(بقية صفحہ ۲۳۷) فاهل على بالحج والعمرة
جميعا لكن في الصحيحين عن عائشة انه
صلى الله عليه وسلم افرد بالحج وعن ابن عمر
قال اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحج مفردا ومسلم عن جابر اقبلنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم بغير بالحج مفردا
ومسلم عن سعد انه ذكر التمتع فقال فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصغلا
معروفي الترمذي عن ابن عباس ففتح رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى مات وكان
اول من نهى عنهما موية قوله والمقصود ما روي
اي من ان القرآن رخصة لغير قول اهل
الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من الحج
الفجر كانه يشير الى ما اخرجاه عن ابن
عباس كانوا يرون العمرة في اشهر الحج
من احرار الفجر ويجعلون الحرف صغرا والحج
(منطلقه صفحہ ۲۳۸) حديث دخلت العمرة
في الحج الى يوم القيمة فسلموا والتفت عن
ابن عباس ففعل هذه عمرة استمتعنا بها ففر
لم يكن عنده ففعل الحلال كله وقد دخلت
العمرة في الحج الى يوم القيمة ورواها
ثقات الا انه اختلف في رفعه وقفه وفي
النسائي ابن ماجة من طريق طاووس عن رسول
انه قال يا رسول الله ارايت عمر تهاذه لعمامنا
ام لا لا فقال لا بل لا بد دخلت العمرة في
الحج الى يوم القيمة وطاووس عن عروة
في انما له نظروا لكن اخبر الدارقطني
طريق ابي الزبير عن جابر عن سراقه و
المحمود عن جابر في حديثه الطويل انه
صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قال له
سراقه فذكره وفي الصحيحين عن ابن عمر
انه قال او جئت حجاج مع عمر في ذكره في
انما حديثه وأشار الى رفعه وفيها عن
عائشة واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة
فانما طافوا طوافا واحدا الحديث ومسلم
عن عائشة مرفوعا عن جابر طوافا في الصفا
والمرور عن حمك وعمر بنك وللترمذي في ابن
ماجة عن ابن عمر من احرم بالحج والعمرة اخرا
طواف واحد وسعي واحد حتى يحل منها جميعا
وقد ابن ماجة من طريق ليث بن ابي سليم
حدثني عطاء وطاووس وعجاجة عن جابر عن عمر
فا ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لطيف
هو واصحابه بين الصفا والمرورة الاطواف
واحد للعمرة وحجهم قد دارقطني باسناد
قوي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم طاف طوافا واحدا للحج والعمرة وفي
الباب عن جابر عند الترمذي الدارقطني
وعن ابي قتادة وابي سعيد عند الدارقطني
حديث صبي بن مهند لما طاف طوافا
وسعي سبعين قال له عمر حديث لست بشيء
صلى الله عليه وسلم لم يجد هكذا او

له قوله اعتبارا بالصلوة
جعل الحج غاية ومنتهى للمتخفف
قوله والقران في معنى
ثم هذا اي اتيان القار
يطوف القارن طوافا
واحد او سعيًا واحدًا
وبه قال اكثر ائمة
رواية عنه ١٢ بنابه
قوله لصبي بن
مجدل بضم الصاد المهملة
وفتح الباء الموحدة
وتشديد الباء التحتية
العلوي الكوفي ذكره
ابن حبان في ثقات
التابعين ١٢ ب
قوله ولانه تدل
الحج وذلك لصلاتين
لا يوجب احدهما عن
الآخر كالاركان لا يوجب
بعضها عن بعض
كالسجدة والركعة
وهذا احتراز عن لعقب
كالحدود والقصاص
والكفارة التي فيها
شبهة العقوبة
انه لا يتداخل الاركان
بخلاف السفر والحلق
والتلبية فانها ليست
بمقاصد فمكن القول
بالتداخل فيها ١٢
كفايه له قوله
دخل وقت العمرة في
وقت الحج برد القول
الحاكمية ان العمرة في
اشهر الحج من اسور
السيئات وحذف
المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه
شائع كما يقال آتيتك
صلوة الظهر وقتها
١٢ كك قوله
سعي سعيين الى مكة
بين الاسبوعين
للحج والعمره وبين سعيين
كلام محمد ان المراد احد
١٣ اما في السنن وا
اهلنت بهما معا فقا

جلد کتاب الحج

دین بطور طو

ولذا اذا دخل

۶. منہا قائم و متہ

2.8051.1

البيان بمزاج

الرعاة والبلدية

اعني الى المصنف

الحبيب ابا عمرو

بعد يتر الصفا

۸۰

12

معنى المتقوا

کتابخانه الملوک

ف

يطوطوا واول

القُرْآنُ التَّنْذِيهِ

ف

ولنا انما طاع

عبدالعباس

درة

امام ابوالمکارم

مخلاف الاركان

في الحرة

وہیں سے

المستحق عليه

مجلس العلماء

سجین امام اف

از و از رحمان و مساند

فقال عمر هديت لست

الأزرق بنت بن الحمر

ليس بواجب فيها المأوى أو الحرج في المشقة لقوله تعالى من مع الحريان ان الشراعة
فلما ثبت تقدم العمرة على الحج في التمتع ثبت ايضا في القران لان القران في مفاهيه وهو
المتع وذلك ان كل منهما جماع بين التيسير في سفر واحد اب ^س قوله
بافعال الحج والعمرة جميعا مذهبنا وبه قال جماعة من الصحابة وعند الشافعي ^{٢٣٨}
نفتا وله الشافعي على طواف القدوم وطواف الركعتين وعن ابن عمر
حجة على عمر قبل ان يطولها اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا لا
على ^{٢٣٩} عمر اذ انما يسئل التيسير فيها وقد العمر على الحج فيه وكذلك يقول
من الله تعالى ^{٢٤٠}
مع الانبياء بافعال العمرة فذلك يبدأ بذكرها وان خرد في
لا يأنس الا الواو للجمع ولو تو بقية لم يذكرها في التلبية لخرها
فاز ادخل مكة ابتداء وطابا البيت ^{سبعة} اشواط يرمل الثلث الاول منها و
المرء وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوئ القدم ^{سبعة} اشواط
ابينا المفرويق افعال العمرة لقولنا في من تمتع بالعمرة الى الحج والقرا
الحق بين العمرة والحج لا اذ لا يجتمع على لخر الحج واما يحلق يوم
الحلق ^{٢٤١} بالخلق عند لا بالذبح كما يتخلل المفرويق هذا مذهبنا وقا الشافعي
لا يخرج من الاحرام ^{٢٤٢} ما وسجوا طحا القوم عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى ما كفيته لان
اخرجه مسلم في الروايات ^{٢٤٣} الى ما كفيته في الحج الى ما كفيته لان
الكنة فيه بتلبية وحده وسفر وحده وحلق وحده فذلك الاركان
معدود ^{٢٤٤} بن طوافين سبعه سبعين قال عمر بن الخطاب لست نبيك ولا القرآن
بكذا رواه ابو يعلى صاحب المذهب ^{٢٤٥} لك اما يتحقق باداء عمل كل واحد الكماولان لا تدخل العبادات
لان يسقط احدهما ^{٢٤٦} صر للتلوة والتلبية للتحريم والخلق للتخلل فليست هذه الاشياء بمقاي
وانما هي وسائل ^{٢٤٧} لان شفع التطوع لا يتداخل وتحرمة واحد يورى او معنى ما
في وقت الحج قاطا فان طوافين مروجحة ^{٢٤٨} سبعه سبعين يلا انما
له محمد بن الجاهل الصغير ^{٢٤٩} خيرا ساءتبا سبعه العمة وتقدم طوالتحيتة ولا يلزمه اما عندهما
وله وتقدم طواف التحية فيه مناقشة فانه قال طواف التحية اى طواف القدوم والظاهر من
عمرة وطواف الزيارة لا طواف القدوم ^{٢٥٠} بناه
احمد واسحق والطحايسة وابن ابي شيبة عن ابي وائل عن الصبي بن معبد قال
نبيك صلى الله عليه وسلم ومنهم من طوله وفي الباب عن علي انه جمع بين الحج

له قوله فقديم او لم يدا مشكل لان الشئ جازان يكون مستحبا او مباحا ويكون صفة واجبة الا يرى ان البيع مباح ومحافظة صفة المساواة واجبة في الامور الربوية ولم يغير نظير فجاز ان يكون طواف النية سنة ويكون المحافظة على محله واجبة ١٢ له قوله والسعي بتأخيرها الخ يعني ان اشتغاله بطواف النية قبل السعي لا يكون اكثر تأثيرا من اشتغاله باكل او نوم ولو انه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل نوم

فظاهر ان التقديم والتخير في المناسك لا يوجب الدم عند طواف النية

وتركه لا يوجب الدم فقدمه اولى والسعي بتأخيرها لا اشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم

فكذا بالاشتغال بالطواف قال واذا رمى الجمرة يوم النحر رجا شأ أو بقرة أو بدنة

أو سبع بدنة فهذا من القرآن لانه في معنى المنع والهد منصوص عليه والهد

من الابل والبقر والغنم على ما ذكره في بيان شاء الله و اراد بالبد هنا البعير

كما اسم البد يقع عليه على البقر ما ذكرنا وكما هو سبع البعير نحو سبع فاذ امكن

ما يذبح صائتة ايا في الحج اخرها يوم عرفة وسبعة ايا اذا رجع اهلها لقوله فليجحد

فصيا ثلثة ايا في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة النص ان في المنع فلقا

مثله الامر تفق باداء النسكين والمراد بالحج والله اعلم لان نفسه يصلي طرفا الا ان الافضل

ان يصوم قبل عمر الترويض ويؤجر ان يصوم في وقت الحج فيستحب تأخيرها

الحج وقتهم رجاء ان يقدم على الاصل وان صام بمكة بعد اذ حججا ومعنا بعد ايام

التشريق لان الصوفية يأمرونه وقال الشارح لا يجوز الامتناع بالرجوع الا ان يكون المقام

فيمنع مجزئ لتعد الرجوع ولنا ان معناه جعم الحج اي فرغتم اذ الفراغ سبب الرجوع

اهله فكا الاداء بعد السبب فيجوز ان فات الصلوة حتى اتى يوم النحر لم يجز الا الدوقال

الشارح يصوم بعد الايام لانه صوم موقت فيصوم مضيا وقال مالك يصوم فيها

لوقت فليجحد فصيا ثلثة ايا في الحج وهذا وقت ولنا ان المشهور عن الصوم

هذه الايام فيتنقيد النص او يدخله النقص فلا يتاد به ما وجب كمالا ولا يؤدى

اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام الثلثة وصوم المنقة وجب عليه كما لا فلا يؤدى بالنقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدى بعد

لان الهدى اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس اذا الصوم ليس له صورة ومعنى وقد تعذر ادائه على الوصف

المشهور فصار هذا لا اصل له بحال ١٢ ك +

النية كذا في المبسوط ١٢ ك له

قوله او سبع بدنة فان قلت سبع بدنة ليس بهد قلنا انما علم جوازه

بحديث جابر انه قال اشركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه و على

آله وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة ١٢ ك له قوله صائم ثلثة

ايام شرط اجزائها وجود الاحرام بالعمرة في اشهر الحج وان كان في

شوال لما ذكر من وقته فهو الفضل او الصوم السبعة فلا يجوز تقديم

على الرجوع ١٢ ف له قوله لان نفسه الحج وذلك لانه عبارة عن

الافعال المعلومة والفعل لا يصلح ان يكون ظرفا لفعل آخر وهو الصوم

فتعين الوقت ثم استثنى من قوله المراد بالحج وقته بقوله الا ان الافضل

للمراد بالحج هو الوقت لكن الافضل ان يصوم قبل التروية بيوم ويوم

التروية ويوم عرفة ١٢ ب له قوله اذا الفراغ سبب الرجوع

هذا بيان العلاقة في اطلاق المجاز فذكر المسبب اريد السبب يمكن

ان يكون الاجماع على انه لو رجع الى مكة غير قاصد للاقامة بها

حتى يتحقق رجوعه الى غير مكة وطنه ثم بدله ان يتخذ وطنا كان

ان يصوم بها مع انه لم يتحقق منه الرجوع الى وطنه بل الى غيره

ولم يتخذ وطنا بل صار في لياحة وجب له صومها ايضا بهذا النص

ولا يتحقق في حقه رجوع فعلم ان المراد به الرجوع وقول المصنف

فكان الاداء بعد السبب الى بعد سبب الرجوع ١٢ ف له قوله

فيتقيد الخ الى يتقيد النص بقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج به

اي بالهي المشهور عن صوم هذه الثلثة لان المشهور بتقيد الكتاب

١٢ ف له قوله او يدخله النقص يعني لم يتقيد به نص الكتاب فلا

اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام الثلثة وصوم المنقة وجب عليه كما لا فلا يؤدى بالنقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدى بعد

لان الهدى اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس اذا الصوم ليس له صورة ومعنى وقد تعذر ادائه على الوصف

المشهور فصار هذا لا اصل له بحال ١٢ ك +

قوله وانما النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام يعني ايام التشريق تقدم في الصيام لكن في البخاري من حديث ابن عمر وعائشة قال لا لم يرض في ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدي ومن حديث ابن عمر فان لم يجد هديا ولم يصم صام ايام من حديث عمر انه امر في مثله بدم شاة اي في قارن لم يجد الهدي ولو يصم حتى انت عليه ايام الخ لم اجده وذكر صاحب المبسوط بلفظ انا رجل فقال اني تمتعت فقال ما معي قال سل اقادريك قال ما ههنا احد منهم قال يا معيتة اعطه قيمة شاة ١٢

له قوله والابدال لا تنصب الا شرعا هذه قاعدة مهمة استعملها الفقهاء في موضع وبه يظهر سخافة ما ذكره الزاهد في الحجة والقينة وتبعه في الدخار
من ان من توالى عليه اليوم ولم يقدر على نية صلوة وجب عليه ان يتلفظ النية لسانه اقامة التلفظ مقام نية القلب ذلك لان الابدال لا تنصب الا شرعا
فكيف يحكم بوجوب التلفظ بدلا عن نية القلب
١٢ مولوي محمد عبدالحى رح
قوله وجاز الدم الحرام انما
جاز الدم على الاصل لا انه بدل
عن الصوم فيلزم بدل البدل ١٢
كفاية له قوله وعليه دمان انما
يلزم ذلك لو قوع التحلل قبل او
فان قلت التحلل جناية على
احرامين فينبغي ان يلزمه دمان
قلت انه خرج بالخلق عن احرام
العمرة فيكون هذا جناية على احرام
الحج ١٢ بنابه له قوله فبعد
صار الحج اطلاق فيه وفي كافي الحكم
لا يصير افضا حتى يقف بعرفة
بعد الزوال وهو حق لان ما قبله
ليس وقالا ١٢ ف له قوله
سفره واقع لعمرة لان المتمتع
يحرم من الميقات للعمرة ثم يدخل
مكة ويبدأ بافعالها ثم يحرم بالحج
فيكون سفره واقعا للعمرة فان بعد
الفرار من افعالها يعتبر مقيما
حكما كما لمكي ولهذا لا يطوف للحجة
كما لمكي ١٢ ب له قوله واقع
لحجة والحج فرض والعمرة سنة و
السفر الواقع للفرض اولى من
السفر الواقع للسنة ١٢ ان له
قوله كتحلل السنة الحرجية ان السنة
تحللت بين صلوة الجمعة وبين السعة
الى صلوة الجمعة ومع هذا لم يكن
السعة الى السنة بل الى فرض
الجمعة ١٢ ب له قوله في سفر
واحد اولى ان يقول الترتيق بدار
النسكين في اشهر الحج في سنة
واحدة في سفر واحد فانه لو اتى العمرة
او اكثر قبل اشهر الحج ثم حج من غير
ذلك لا يكون متمتعا ولو اعتمر في شهر
الحج من سنة واعتمر من سنة اخرى
لا يكون متمتعا ١٢ لا الهدي ووجه الله
له قوله من غير ان يعلم الحرف فيه
احترار عن الامام الفاسد فانه
لا يمنع صحة المتمتع عند ابي حنيفة
وابي يوسف على ما ياتي والامام لغة النزول يقال الم باله الى نزل والامام يصح عبارة عن النزول في وطنه من غير بقا رصفة الاحرام وهذا انما يكون في المتمتع
اذ لم يسبق الهدي واما اذا سبق الهدي فالامام لا يكون صحيحا ١٢ بنابه له قوله وقد حل من عمرته طاهره لزوم ذلك في المتمتع وليس كذلك
بل لو لم يخلق حتى احرم بالحج وحلق بمنى كان متمتعا وهو اولى بالمتمتع من حرم
بالحج بعد طواف اربعة اشواط للعمرة ١٢ ف +

جلد کتاب الحج

بعدها لان الصواب والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج وجواز
الدم على الاصل وعن عمر بن الخطاب انه امر مثله بذبح الشاة فلم يقدر على الهدي فحل عليه
ن التمتع و التحلل قبل الهدى فالهيد القارن ملكة وتوجه الى عرفا فقد رافضا
لعمرة بالوقوف لانه تعد عليه اداءها لا يصير بانيا افعالا لعمرة على افعال الحج وذلك
خلا المشعر لا يصير افضا بحج التوجه هو الصحيح من مذاهب احنيفة ايضا و
الفرق بينه وبين مصله الظاهر والجمعة اذا توجه اليها ان الامر هنا بالتو متوبعد
الظهور والتوجه في القراء والتمتع منه قبل اداء العمرة فافترقا قال وسقط دم
القوان لانه لما ارتفعت العمرة لم يرفق لاداء النسكين عليه من فرض عمر بعد
الشرع فيها وعليه قضاءها لصحة الشرع فيها فاشبه المحصر والله اعلم
باب التمتع

التمتع افضل من الافراد وعن ابي حنيفة ان الافراد افضل لان المتمتع سفره
واقعه لعمرة والمفرد سفره واقعه لحجة وجه هو الروا ان المتمتع جمعا العبايتين فاشبه
القوان ثم فيه زيادة نسك هو راقاة الدوسر واقعه لحجة ان تحللت العمرة لا ياتبع
لحل السنة بل بالحج فاعتوا السعة اليها والتمتع على وجهين متمتع ليسوا الهدي و
متمتع ليسوا الهدي ومعنى التمتع الترتيق باداء النسكين سفر واحد عدا ان يعلم
بأهله بينهما اما ما صحى في حله اخلافا تبين ان اشياء الله وصفته ان يبتدئ بالميقا
في اشهر الحج فم بالعمرة وبدا ملكة فيطولها وكمها ويحلق او يقصر قد حل من عمرته
لم يذكر طواف القدوم لانه ليس عليه ولا صدر ١٢ ف

باب الحج بعد طواف اربعة اشواط للعمرة ١٢ ف +

له قوله بهذا فعل الخ قصة انه عليه الصلوة والسلام احرم من المدينة عام الحديبية وهو سنة ست من الهجرة للمعزة فلما وصل الحديبية منه
الملك من الدخول فيها واصل معهم حتى ثمار السنة الاخرى فاتي بالطوان واخلى والسبب ١٢ باب ١٢ قوله قوله تعالى قال الله تعالى في سورة الفتح لقد
صدق الله رسوله الرويا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم
٣٣١ الآية ١٢ قوله لما كان بها قد يقال افعال الحج والعمرة غير معقول فلا يختص
جلد كتاب الحج

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل فذكرنا هكذا افعل رسول الله
عليه السلام في عمرة القضاء وقال لك لا حلق عليك نما العمرة الطواف والسبع جتنا عليا رونا
وقوله تعا محلقين رؤوسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولا نها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها
تخلل بالحلق كالحج ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف قال لك كما وقع بصره على البيت كان
العمرة زيارة البيت تتعبد لنا ان النبي عليه السلام في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم
الحجر وان لمقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحها لهذا يقطعها الحاج عند افتتاح
الرمي قال يقيم مكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم الذروة احرم بالحج من
المسجد والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلزوم وهذا لان في معنى المكي ميقا
المكي في الحج الحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مودى للحج الا انه يرمي في طواف
الزيارة ويسبغ بعد ان هذا اول طواف في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مري ولو كان هذا المتمتع
بعد ما احرم بالحج طوافه سعى قبل ان يروح الى منى لم يرمي في طواف الزيارة ولا يسبغ بعد لانه قد اتى
بذلك مرة وعليه الممتع للنص الذي تلونه فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجع على الوجه الذي بيناه في القرآن فان صام ثلثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يحرم عن الثلثة
لان سبب وجوب هذا الصوم المتمتع لان بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا
يجوز ادائه قبل وجوب سببه ان صام بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطوف جازعنا بخلاف الشا
له قوله تعا فصيام ثلثة ايام في الحج ولنا انه اذا بعد انفق سببه وامر ادب بالحج المذكور
في النص وقتنه على ما بينا والا فضل تاخيرها الى اخر وقتها وهو
حاليا من اول السنة والكلام بعد محل نظر اذا التمتع هو الجمع بين التمسك والحيات لا تستند الى سبب ثبوتها ١٢ ما الهدا ورحمه الله قوله بعد انفق سببه
لا شك ان سببه التمتع الذي هو الترفق والعمرة في اشهر الحج هي السبب فيها لانها التي تحقق الفرق الذي كان ممنوعا في الجاهلية ومعنى التمتع لان الحج جعل معتبرا جزا للسبب
لان الله تعالى قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج فليجعل الحج غايته فكان المفاد ترفق بالعمرة في اشهر الحج ترفقا غايته الحج والا كان ذكر التمتع ذكر الحج ففعل انه لم يمتنع في السبب
المجوز للصوم السبب الفقهي بل ترفق بالعمرة في اشهر الحج لكن لا مطلقا بل المقيد بكونه غايته الحج من عامه ذلك فاذا صام بعد احرام العمرة

ظهوره صام بعد اسبب
بالحج ما اذا لم يحج من
عامه ذلك ١٢ من فتح
القديم

صلى الله عليه وسلم قطع التلبية
في عمرة القضاء حين
استلم الحجر ابوداود
الترمذي من حديث
ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم
كان يمسك عن التلبية
في العمرة اذا استلم الحجر
وذكر الواقدي في المغازي
في عمرة القضاء من
طريق شروين شعيب
عن ابيه عن جده ان
النبي صلى الله عليه وسلم
لم يحن استلم الركن
قوله هكذا فعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم في عمرة القضاء
اي يحرم من الطيقات
بالعمرة فيدخل مكة
فيطوف ويسبغ ويحلق
او يقصر فيحلق وقال
مالك لا حلق عليه
وحجنتا ما ذكرنا ويشير
الى ما اتفق عليه عن
ابن عمر قال فلما قدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من كان منكم
لم يهد فليطف بالبيت
وبين الصفا والمروة
وليقتصر وليحل الحدي
وللخاري عن ابن عباس
قال لما قدم النبي صلى
الله عليه وسلم امر
اصحابه ان يطوفوا بالبيت
وبين الصفا والمروة
ثريحوا ويحلقوا او
يقصر داود في الصحيح
عن معوية قال
قضرت عن النبي صلى
الله عليه وسلم على
المروة بمشقة ١٢

(بقية صفح ٢٢٢) اسماء بنت
ابى بكر سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
عن ابن عمر قال لعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
بالحجوان واخرجه البخاري
وعن الحكم بن عتيبة بن
قوط قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تغتسلوا
من خلق الله فيه روح
اخرجه الطبراني باسناد
ضعيف واخرجه مزني
في قصة قتله وفيها
فقال لا تغتسلوا به يعني بعد
الرحم بن ملحج فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا تغتسلوا به ولو بالكلب
العقور وعن قتادة قال بلغنا
ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان
بعث لك بحث على الصدقة
ويأتي عن ابي ثعلبة الخجاعي
في اثناء حديثه عن النبي
قصة العريين قوله انما
كان اشعار النبي صلى الله
عليه وآله بالصيانة الهدى لان
المشركين كانوا لا يغتسلون
عن التعرض لابل الا في اتي
وهو لغيل حرد ودماء وقع
منه في حجة الوداع حيث
لا يوجد هناك مشركون

(متعلقة صفح هذا)
حدثنا ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال لو استقبلت
من امري ما استدرت
لما سقت الهدى ليجعلها
عمرق وتخللت منها مسلم
في حديث جابر الطويل بلطف
لو استقبلت من امري ما
استدرت لم اسق الهدى
ولجعلتها عمرا وفي الصحيحين
من حديث انس بن مالك
مع الهدى لخللت قوله
ودروى عن عدة من
التابعين اذ ارجع الى
اهله بعد فراقه من العمرة
يكن ساق الهدى يبطل تمتع
اخرجه الطحاوي وابو بكر
الرازي في احكام القوان
عن سعيد بن المسيب عطاء
وطاوس عن مجاهد ابراهيم

له قوله الا انه لا يتحلل الا يعني لافرق بين من ساق الهدى وبين من لم يسقه لانها متساويان في نفس الطواف والسعي لكن الذي يسوق الهدى لا يتحلل بعد فراقه من العمرة حتى يحرم بالحج وهو يصنع
الميم ههنا لان حتى ههنا ليست للثانية نفسا والمخ لا معناه لا يتحلل الا بعد احرام الحج وليس كذلك في الحال كما في قولهم مرض حتى لا يرجوه ١٢ بنابه **له** قوله لو استقبلت من امرى ما استدرت قال
خرجنا الحج فلما قدمنا مكة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نغسل
على آله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من امرى ما استدرت
علمت اولاما علمت آخر من ان سوق الهدى مانع
من التحلل لما سقت الهدى وجعلت الحج عمرة
بان اكتفيت بالعمرة ولكن سقت الهدى فلما احل فاعلم
بهذا ان سوق الهدى مانع من التحلل وانما امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم على آله وسلم اصحابه ان يفسخوا احرام الحج و
يجعلوه عمرة تحقيقا لمخالفته المشركين فانهم كانوا لا يتحللون
قاله الحكمي ١٢ **له** قوله وهو يوم التمتع قوله عليه
قول القدوري وفسر المصنف بهذا انه في صدد منعه
وقال الانزاري انما فسر فنيا لانهم بعض الفقهاء رفسان
صاحب زاد الفقهاء وهم وقال وعليه دم لا يتكاه به ما هو
مختلر فظن ان تقديم التمتع الاحرام على يوم التزوية خطأ
وهو هو ١٢ **له** قوله على ما بينا اشارة الى ما ذكر قبل
في قوله وعليه دم التمتع للنفس الذي تلونا ١٢ ان **له**
قوله خلاف للشافعي فان عنده لم يسم القران والتمتع
ولكن لا دم عليهم ٢ ان **له** قوله ذلك اشارة الى
التمتع عندنا عند الشافعي الى الحكم الذي هو وجوب الهدى و
قولنا ان ذلك لو كان كذلك لما في ذلك الموضوع للبعد
١٢ ابا الهدى **له** قوله ما مضى المسجد الحرام بهم عندنا
اهل مكة ومن كان في الميقات سوا كان ميمه وبين مكة
مسيرة سفر ولم يكن فقال الشافعي هم اهل مكة يمين حولها
اذ لم يكن ميمه بين مكة مسيرة سفر من **له** قوله سقاط
اهدى السفرتين قلت هذا ينادى باعلى صوت ان القران
والتمتع كل منهما رخصة والا فردية فينفى ان يكون الفضل
هو الافراد ١٢ **له** قوله وقرن انما خصه ان المكي لو خرج
الى الكوفة في شهر الحج وتمتع لا يكون متمتعا لان الافاقي
انما يكون متمتعا اذ لم يلزم بالهدى من النسكين المماهيحوا
المكي ههنا يلزم بالهدى من النسكين حلالا ان لم يسق الهدى
وكذلك ان ساق الهدى لا يكون متمتعا بخلاف الافاقي
اذ اساق الهدى ثم لم يلزم بالهدى ما كان متمتعا لان العود
هناك مستحق عليه فيمنع ذلك حجة المامه ولما المكي فالوجه
غير مستحق عليه ١٢ **له** قوله فصار بمنزلة الافاقي هذا
اذ اخرج قبل شهر الحج واما اذا اخرج بعد فوجبها فلا
قران له لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقيت
فقد صار ممنوعا من القران شرعا فلا يتغير ذلك بخروجه
١٢ **له** قوله واذا عاد اليه الحاصل ان عود
الافاقي الفاعل للعمرة في اشهر الحج الى الميم ثم رجوعه
من عامه ان كان لم يسق الهدى يبطل تمتعه
باتفاق علماء الثلاثة وان كان ساق الهدى فكذلك
عند محمد وعند بهل لا يبطل الحاقا لعوده بالعدم بسبب

جلد كتاب الحج

الا انه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التزوية لقوله عليه السلام لو استقبلت من امرى ما استدرت
لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتخللت منها وهذا ينفى التحلل عند سوق الهدى ويحرم بالحج يوم
التزوية كما يحرم اهل مكة على ما بينا وان قدم الاحرام قبله جاز وما يحل المتمتع من الاحرام بالحج
فهو افضل لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة وهذه الافضلية في حق من ساق الهدى وفي حق من
لم يسق وعليه وهو يوم التمتع على ما بينا واذا اختلف يوم النحر فقد حل من احرامين لان الحلق محل
في الحج كالسهر في الصلوة فيتحلل عنه وليس له مكة تمتع ولا قران وانما الهدى افراد خاصة
خلاف للشافعي والحجة عليه قوله تعاذلك لمن لم يكن اهل حاضري لمسجد الحرام ولان بشرعها
للتزوية سقاط احد السفرتين هذا في حق الافاقي ومن كان اخل لمواقيت فهو بمنزلة المكي
حتى لا يكون متمتع ولا قران بخلاف المكي اذ اخرج الى الكوفة وقرن حيث يصح لان عمر وحجة
ميقاتان فصلا بمنزلة الافاقي واذا عاد التمتع الى بلد بعد فراقه من العمرة ولم يكن ساق
الهدى بطل تمتعه لانه لم ياهله فيما بين نسكين اماما صحيحا وبذلك يبطل التمتع كذا روى
عن عدة من التابعين واذا ساق الهدى فاما ما يكون صحيحا ولا يبطل تمتعه عندنا حنفية
وابى يوسف وقال محمد يبطل لانه اداها بسفرتين ولما ان العود مستحق عليه ادم على
نية التمتع لان السوق يمنع من التحلل فلا يصح اماما بخلاف المكي اذ اخرج الى
الكوفة واحرم لعمرة وساق الهدى حيث لم يكن متمتعا لان العود هناك غير مستحق
عليه فصحر المامه باهله ومن احرم يعمره قبل اشهر الحج فطاق لها اقل
من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها واحرم بالحج كان متمتعا

استحقاق الرجوع شرعا اذ كان على عزم التمتع والتقيد به من نفسه استحقاق العود شرعا عند عزمه فانه لو بدله بعد العمرة ان لا يحج في عامه لا يوجب ذلك ١٢ **له** قوله كذا روى رواه الطحاوي
في كتاب احكام القران عن سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد وابراهيم ١٢ ب

له قوله لانه صار الى معنى صار رجال لا يفسد عمرته بالجماع لان ركن العرة هو الطواف فينكح احرامه باكثر ما يتكاد احرام الحج بالوقت ولكن عليه دم عند نكاحه في المبسوط ولكن هذا
المختلف على المختلف لان عدم الفساد بالجماع بعد طواف الاكثر عندنا وعند الشافعي وماك يفسد بالجماع قبل التحليل يعني **له** قوله واشهر الحج الحاقه فائدة تظهر في حق افعال الحج فان
شيئا منها لا يصح الا فيها وكذا الاحرام عند الشافعي
يظهر في حق التمتع ان **له** قوله كذا روى اما
حديث ابن عمر فراه الحكم في مستكره واحديث ابن
عباس فراه الدارقطني واحديث عبد الله بن عمر
فراه الدارقطني ايضا واحديث ابن مسعود فسرواه
ايضا **اب** **له** قوله عن العبادلة قال في نور الانوار
هو جمع عبدل مخرج عبد الله وفيه بحث لان بناء فعالة
مختص بالاعجمي والمنسوب اليه قوله مولانا عبد السلام اعظمي
عن اللباب والترقيم من العجائب فانه عبارة عن حذف
في آخر الاسم تخفيفا عند التركيب وهو جائز في المتأدي
في ستة الكلام وفي غير المتأدي للضرورة ولا ضرورة
ههنا فالاولى ان يقال ان العبادلة جمع عبد وضعا
كالسائر للمرأة او جمع عبدل ومن العرب من يقول
في عبد عبدل وفي زيد زيدل **اب** قوله لا تمار نور الانوار
مولانا المعروف الحاج الحافظ محمد عبد الجليل ادخله الله
في دار النعيم **له** قوله الثلثة عند اصحابنا هم عبد الله
ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وفي عون المحدثين اربعة
اخرجوا ابن مسعود وادخلوا عبد الله بن عمر وابن العاص
وابن الزبير قال احمد بن حنبل وغلطوا صاحب الصحيح
في ادخال ابن مسعود واخراج ابن عمر وابن العاص قيل
لان ابن مسعود تقدمت وفاته وبولار عاشوا حتى
اجتمع اليهم ولا يخفى ان غلبة لفظ العبادلة في بعض
من سمي بعبد الله دون غيرهم مع انهم نحو ما سمي
رجل ليس الا لما يوشى عنهم من العلم وابن مسعود اعظمهم
ولفظ عبد الله اذا اطلق عند المحدثين فالمراد
هو فكان احق بعدة منهم **اب** **له** قوله
واذا قدم الخ هذه المسألة على اربعة اوجه الاول
ما اذا اوسام بركة بعد فرائض من العسرة وهو
منتجع في هذا الوجه اتفاقا والثاني اذ خرج
من مكة ولكن لم يسجد الميقات وفي هذا الوجه
هو منتجع ايضا والثالث ان يتجاوز ويخرج
من مكة وليعود الى وطنه وفي هذا الوجه لا يكون متمعا
لوجود الامام الصحيح والراجح ما ذكره في الكتاب **اب**
ن **له** قوله ثم اتخذ مكة داراى اقام بها ولا يتخذ
من خصائص الجاهل الصغير **اب** **له** قوله هو
الاتفاق قال العيني لم يعلم منه انه بالاتفاق
في كونه متمعا او غير متمتع وذكره الجصاص انه لا يكون متمعا
على قول اهل مكة في المحيط اقول كيف يقول لم يعلم
وعبارة المصنف شاهدة ظاهرة ظاهرة
على الاتفاق على كونه متمعا كما لا يخفى **اب**
مولوي محمد عبد الحميد دام فيضه **له** قوله
ميقاتان لانه بعد ما جاوز الميقات حلالا وعاد يلزمه الاحرام من الميقات فكان كالملم باله **اب** **له** قوله فوجب دم التمتع انما تال ذلك و
لم يقل فكان متمعا لان ثمة الخلاف انما تظهر في وجوبه وعدم وجوبه **اب**

جلد كتاب الحج

لان الاحرام عندنا بشرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد
كالطهارة يجوز تقديمها على الصلوة **اب**
زنتها على الحال

الاكثر ولا اكثر حكم الكل ان طاف لعز قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك
لم يكن متمعا لانه ادى اكثر قبل شهر الحج وهذا لانه صار بحال يفسد نسكه بالجماع فصا
بمعنى لا يكون متمعا **اب**
كما اذا تحلل منها قبل شهر الحج وماك يعتبر الا تمام في اشهر الحج الحجة عليه ذكرنا وان لا ترفق باده

الافعال المتمتع المتفرق باده النسكين في سفر واحد في اشهر الحج قال اشهر الحج شوال و
ذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روى عن العبادلة الثلثة وعبد بن الزبير احمد بن حنبل ولا يحق يقبض
عشر ذي الحجة مع بقاء الوقت لا يتحقق الفوا وهذا يدل على ان المراد من تعام الحج اشهر معلومة شهرها
اي المنقول والمقول **اب**

وبعض الثالث كله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه انعقد جازا خلافا للشافعي فان
وفيه خلاف مالك ويجوز تأخير طواف الزيارة عنه الى آخر ذي الحجة لا عندنا **اب**
في قوله الجدي **اب**

عندنا يصير محروبا لعمره لانه ركن عندنا وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة في جواز التقديم على
فلا يجوز تقديمه كسائر الاركان **اب**

الوقت لان الاحرام تحريم اشياء ايجابا لاشياء ذاك يصح في كل زمان صار كالقديم على
الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

المكان قال اذا قدم الكوفي بعجة في شهر الحج وفرغ منها وحلق وقصر ثم اتخذ مكة ولصيرة
اي عمر في الجاهل الصغير **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

دارا وجه من عامه لك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكين في سفر واحد اشهر الحج اما
فانه لم يخرج من مكة ولم يلزمه احرام مكة **اب**

الثاني فقيل هو بلا اتفاق وقيل هو قول حنيفة وعندنا لا يكون متمعا لان متمتع من
ذكره الحاكم الشهيد عن ابى عصمة **اب**

تكون عمره ميقاتية وحجته فكية ونسكاه هذان ميقاتيان وله ان يسفره الاولى قامة
اي من الميقات **اب**

فالم يعد الى وطنه قد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم التمتع فان قدم بعجرة فافسد
الوقت **اب**
الوقت **اب**

وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر الحج وجح من عامه له
التقييد باتخاذها ودار اتفاقا ولا فرق بين ان يتخذها دارا او لا يتخذها **اب**

يكن متمعا عندنا في حنيفة ووقالا هو متمتع لانه انشاء سفر وقد ترفق
اي خروج من البصرة **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

الوقت **اب**
الوقت **اب**
الوقت **اب**

قوله روى عن العبادلة
الثلثة وابن الزبير اشهر
الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة كذا
قال والعبادلة عنده
عبد الله بن مسعود
وابن عمر وابن عباس
ونيس منهم ابن الزبير
ولذلك افردوا بالذكو
ولا ابن عمر بن العاص
والمتفقون عن المحدثين
انهم اربعة وهم
المنكرون سوى
ابن مسعود فاما الرواية
بذلك عن ابن مسعود فهي
عند ابن ابي شيبة والدار
قطنى من رواية الجاهل
عنه واما ابن عمر فمعلقة
عند البخارى ووصلها
الحاكم ثم البيهقي واما
ابن عباس فعند ابن
ابى شيبة والدارقطني
ايضا من رواية الفخار
ابن مزاحمة اخبره
البيهقي من طريقه واما
ابن الزبير فعند الدار
قطنى وورد مثل قوله
في حديث معروف اخبره
الطبراني في الاوسط
من حديث ابى امامة
وهو عند ابن مردويه
ايضا في اسناد حصين
ابن مخازق وهو
متروك **اب**

له قوله لم يرجع الى وطنه فلم يحصل له سكان صحیحان في سفر واحد لفساد العرة فلم يكن متمتعاً ١٢ يعني له قوله واذا تمتعت المرأة فاما خست المرأة وان كان حكم الرجل ايضاً كذلك لانها واقعة امرأة سالت ابا حنيفة فاجابها فحفظها ابو يوسف فاوردوا ابو يوسف كذلك كذا في الكافي وقال الامام الزاهد في الصافي انما ذكر المرأة لان مثل هذا النمى يشبه على النساء لان الجمل فيهن غالب ١٢ ب له قوله لان الواجب عليها لم بسبب التمتع والاضحية غير واجبة عليها لانها مسافرة اولان الاضحية

جلد كتاب الحج

لأنها اتت بغير الواجب لو كانت واجبة بسبب شرائها بنية الاضحية فكل اضحية غير

بنسكين له انما بق على سفر ولم يرجع الى وطنه فان كان رجوع الى هذه ثم اعتمر في شهر الحج وجب من عام يكون متمتعاً في قوله جميعاً لان هذا انشاء سفره لانهما السفر الاول وقد اجتمع له سكان صحیحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج وجب من عام يكون متمتعاً

بالاتفاق لانه عزمة مكينة والسفر الاول انتهى بالحجزة الفاسدة ولا يخفى لاهل مكة ومن اعتمر في شهر الحج وجب من عام فإيهما افسد مضى فيه لا يمكن الخروج عن عهد الاحرام الى افعال

وسقط دم المتعة لانه لم يترق بادء نسكين صحيحين في سفرة واحدة واذا تمتعت المرأة فضحت لان دم المتعة وجب شكر اذا حصل الفساد مما راعى فيها ١٢ ب

بشاة لم يخرجها من دم المتعة لانها انت بغير الواجب وكذا الجواب في الرجل واذا احاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت واخرمت وصنعت كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر

لحديث عائشة حين حاضت بسرق وكان الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا

الاغتسال للاحرام لا للصلاة فيكون مفيداً فان حاضت بعد الوقوف طواف الزيارة انصرف

من مكة ولا شيء عليه لطواف الصدا لانه عليه السلام رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدا ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدا لانه على من يصدر الا اذا اتخذها

داراً بعد محل للنفرا لعل فيما يروى عن ابي حنيفة ويرويه البعض عن محل لانه وجب عليه بدخول مكة فلا يسقط بنية الابنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب

باب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه كفارة فان طيب عضو كمالاً فما زاد فعليه دم وذلك مثل لرأس

والساق والفخذ ما أشبه ذلك لان الجنائية تنكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل

عجالة عن لصوق الطيب بيدنه والطيب عبارة عن عين تلك الرائحة الطيبة وبهذين المعنيين وقع الاحتراز عن شتم الطيب فانه جائز عندنا خلافاً للشافعي

١٢ ما الهاد في قوله فان طيب في بعض النسخ ان تطيب هو الاول لان التطيب لازم كذا في الشرح ووجه تصحيحه ان يجعل قوله عضو متميزاً من لينة

التطيب الى ضميره ١٢ الهاد في قوله فما زاد فعليه دم لان طيب عضو او ازيد الى ان يعم كل البدن ويجمع المتفرق فان بلغ عضواً

يجب الدم وان كان قماراً فعليه كفارة لان الجنائية على احرامين ثم انما يجب كفارة واحدة بتطيب كل البدن اذا كان في مجلس واحد فان كان في مجلسين فكل طيب كفارة

١٢ ان يفطر ١٢ ب له قوله واذا تطيب الطيب

عجالة عن لصوق الطيب بيدنه والطيب عبارة عن عين تلك الرائحة الطيبة وبهذين المعنيين وقع الاحتراز عن شتم الطيب فانه جائز عندنا خلافاً للشافعي

١٢ ما الهاد في قوله فان طيب في بعض النسخ ان تطيب هو الاول لان التطيب لازم كذا في الشرح ووجه تصحيحه ان يجعل قوله عضو متميزاً من لينة

التطيب الى ضميره ١٢ الهاد في قوله فما زاد فعليه دم لان طيب عضو او ازيد الى ان يعم كل البدن ويجمع المتفرق فان بلغ عضواً

يجب الدم وان كان قماراً فعليه كفارة لان الجنائية على احرامين ثم انما يجب كفارة واحدة بتطيب كل البدن اذا كان في مجلس واحد فان كان في مجلسين فكل طيب كفارة

حديث ان عائشة

ما حاضت بسرق امرها

النبى صلى الله عليه وسلم

ان لا تطوف بالبيت حتى

تطهر متفق عليه عن

عائشة وفيه غيران لا

تطوف بالبيت حتى تطهر

ونحوه في حديث جابر

الطويل عند مسلم وفي

الباب عن ابن عباس

رفعه الحائض النفساء

اذا اتتا على الوقت تقست

وتحرم من تقضيان المني

كلها غير الطواف بالبيت

اخرجه ابو داود والترمذي

حديث ان النبى صلى

الله عليه وسلم رخص

للنساء الحيض في ترك

الطواف الصد متفق

عليه من حديث ابن

عباس والبخاري عن

ابن عباس رخص للحائض

ان تفرد كان ابن عمر

او لا يقول لا تفرد

راجع فقال تنفردان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رخص لهن واخرج

الترمذي والنسائي و

الحاكم حديث ابن عمر

وفي الباب عن زيد ابن

ثابت وام سلمة ١٢

بم سليم

له قوله نذكر الفرق اي بين حلق ريع الرأس وتطيب ريع العضو وما في النوادر عن ابي يوسف ان طيب شاربه كله رد بقدره من كية فليدم تفرج
على ما في المنتقى ١٢ من قوله الا في موضعين هو اضع البدنة اربعة الطوان المفروض جنباً او عائداً او نفساً او جاعاً بعد الوقوف بعرفة لكن القدوري
اقصر على الاول والاخير
اعتمد على الاستعمال لزوم
البدنة في الخاض لنفسه
بالدلالة من الجنب ١٢
له قوله لا يوجب قتل
القتلة الا فان التصديق
فيها غير مقدر بل تصدق
بما شئت قلت كما تصدق
فيها بما اكد كذا تصدق
بما شئت اذا حلق حلال او
قلم اظفاره على ما يحكي في
الكتاب ففي الجرح نوعان
١٢ البدن له قوله الجناح
طبيب رواه البيهقي وغيره
وفي سنده عبد الله بن ابي
ضيفة وعمره صاحب الغاية
الى النسخ ١٢ ان
قوله وان صار طيباً
اي ان صار رأس الحرم
منه يقال بعد الحرم رأسه
اذا جعل في رأسه شيئاً من
الصنع او نحوه فلا يشترط
١٢ اب
له قوله
بالوسمة قال الانزاري
الوسمة بكسر السين وسكونها
اسم شجرة ورقه خضاب الكسر
افصح وكذا قاله الاكمل اخذاً
عن المغرب ١٢ اب
قوله وهذا هو الصنع
ينبغي ان لا يكون فيه خلل
لان التغطية موجبة للدم
اتفاقاً غير انها للعلاج
نذكر الجرح بذكر الدم ١٢
فتح القدير له قوله
بزيت حصن بين الادم
التي لا راحة لها فيفيد مفهوم
اللقب نفى الجرح عما عداه
من الاديان كالشم والسم
١٢ ان
له قوله انه اصل
الطيب فان الراجح تلقى
فيه تنصير نالته فيجب
استعمال الطيب ما يجب باستعماله كما يجب باصل الصيد وهو البيض ما يجب به ١٢ على البدن له قوله انه مطعوماً الاجواب عن قولها ان الزيت من الاطعمة و
قياسها على اللحم والسم غير مستقيم لما ذكرناه من الطيب... طيباً من وجع بخلاف اللحم والسم كما ذكره عنان ووجه التنبية انه مما ياكل وهو طيب فكذا انما يابى للعين
قوله والزيت يفتح زارعيه وسكون... مفتح البارد الموحدة بمنه روغن ياسمين ١٢ منتحب به

جلد كتاب الحج

٢٣٦

فيترب عليه كمال موجب ان تطيب اقل من عضو فعليه الصدقة لقصو الجناية وقال محمد
يجب بقدره من الدم اعتباراً للجرح بالكلى في المنتقى انه اذا طيب ريع العضو فعليه دم اعتباراً
فان كان نصفاً فصفت الدم وان رجعاً فزيد ١٢
بالحلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع
المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهك ان شاء الله وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة
فان لا يجوز فيها الا البدنة ١٢
فهي نصف صاع من بر أو ما يجب بقتل القملة والجراذ هكذا روى عن ابي يوسف قال فان
خضب أسبجنا فعليه دم لانه طيب قال عليه السلام الحناء طيب وان صار ملبداً فعليه ما
دم لتطيب دم للتغطية ولو خضب أسبجاً بالوسمة لا يشترط عليه ان يلبس بطيب عن ابي يوسف
انه اذا خضب أسبجاً بالوسمة لا يجال لمعالجة من الصلح فعليه الجراذ اعتباراً انه يغلق الرأس
وهذا هو الصحيح ثم ذكر في الاصل أسبجاً لحيته واقصر على ذكر الرأس في الجا مع الصغير
دل ان كل واحد منهما مضمون فان ادهن بزيت فعليه دم عند ابو حنيفة وقاله عليه
الصدق وقال الشافعي اذا استعمل في الشعر فعليه دم لانه الشعر من الاجزاء ان استعمل في غيره
فلا شيء عليه نعم لهما انه من الاطعمة لان فيه ارتفاقاً بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث
فكانت جناية قاصرة ولا في حنيفة انه اصل لطيب لا يخلو عن نوع طيب يقتل الهوام و
يلين الشعر ويريل لتفت الشعث فيتكامل الجناية بهذا الجملة فيوجب الدم وكونه مطعوماً
لا ينافي كالعفوان في هذا الخلاف في الزيت البخر والحل الجلت ما المطيب منه كالبنفسج والزنبق
وما اشبهه يجب باستعماله لا بالتقاق لانه طيب وهذا اذا استعمله على وجه
التطيب ولو داوى به جرحه او شقوق رجله فلا كفارة عليه

باب الجنائيات
في الاحرام
حديث الحناء طيب
الطبراني من حديث
ام سلمة لا تطيبني
وانت محرمته ولا تحسني
الحناء فانه طيب اخرجه
البيهقي واعله بابن
لربيعة لكن اخرجه
النسائي من وجه اخر
سلمه ١٢

له قوله وان لبس ثوبا مخيطا لافرق في لزوم الدم بين ما اذا ورث اللبس بعد الاحرام او اكره وهو لا يسهل قد اجماعا وبالله عليه بخلاف انتفاء بعد الاحرام
 بالطيب السابق عليه للنسج الوارد ولولا ما وجدنا فيه ايضا والفرق بين ثوبين رافى اللبس او كره ما عليه او انما ١٢ و قوله ليتحصل الخ يتضمن منع قول الشافعي
 ان الارتفاق يتكامل بالاشتمال فان مجرد الاشتمال ثم النزاع لا يكيد الانسان به ارتفاقا فضلا
 التقدير يفيد انه لا يقتصر هذا الحكم على اليوم بل الليلة الكاملة كاليوم بحريان المعنى المذكور فيه ١٢

عن كماله وقوله في وجبه
 الرجل واشترى بوان يدخل
 المرحه تحت يده اليمنى و
 يلقيه على منكبيه اليسرى كما
 يفعل الحوم وكذا الرجل
 يتوشح بجمل سيفه فيقع
 الحمار على عاتقه اليسرى
 ويكون اليمنى مكشوفة واما
 ذكره الامام خواهر زاده من
 ان المعنى يتوشح بجميعه كفي
 اذا ربيت او قميص احد
 فبعد على ان استعمال
 التوشح متعديا كذا في غير
 مسعود كذا في المغرب
 ١٢ قوله لانه لم
 يلبس لبس الخيط هو ان
 يحصل بواسطة الخياطة
 اشتمال على البدن واستمسك
 فاما ان تقى اتقى لبس
 الخيط ولذا قلنا في ما لو
 لا دخل منكبه ايضا من دون
 ان يدخل يديه في الكمين
 لانه لا شئ عليه ١٢ ان
 قوله ولهذا يتكلف في
 حفظ عند اشتغاله بعمل كما
 يحتاج اليه لبس الرداء
 فاما ما دخل يديه فلا
 يحتاج اليه ١٢
 قوله يمتاده بعض الناس
 فان الامر ان العرايين
 يغطون رؤسهم بالقنداس
 الصغار ويقفرون ذلك
 ارتفاقا كما ١٢
 قوله اعتبار الحقيقة اي
 الحقيقة الكثرة وحقيقتها
 انما ثبتت اذا قبلها اقل
 منها والربع والثلاث كثير
 حكاه حقيقة ١٢
 قوله واذا خلق ربع راس
 الخ هذا موافق للجماع

لانه ليس بطيب في نفسه اما هو اصل لطيب هو طيب من وجب فيشترط استعماله على التطيب
 بخلاف اذا تناوى بالمسك والاشبهه ان لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم
 وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابو يوسف ان اذا لبس اكثر من نصف يوم
 فعليه دم وهو قول حنيفة او لا وقال الشافعي يجب لدم بنفس لبس لان الارتفاق
 يتكامل بالاشتمال على بدن ولنا ان معنى لترق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة
 ليتحصل الكمال ويجب لدم فقد باليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر فيمادون الجنائز
 فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف اقام الاكثر مقام الكل وارتدى بالقميص والشميه واتزر
 بالسر او بيل فلا بأس به لانه لم يلبس لبس الخيط وكذا اذا دخل منكبيه في القباء ولم
 يدخل يديه في الكمين خلاف الزفر لانه فالبس لبس القباء ولهذا يتكلف في حفظ التقدير
 في تغطية الرأس من حيث الوقت فبيناها ولا خلاف ان اذا غطى جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه
 الدم لانه ممنوع عنه ولو غطى بعض رأسه فامروى عن حنيفة انه اعتبر الربع اعتبارا
 بالخلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاد بعض الناس عن
 فسادا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك لا يجب لخلق
 الكل وقال الشافعي يجب بخلق القليل اعتبارا لبنات الحرم ولنا ان خلق بعض الرأس
 ارتفاق كامل لانه معتاد فتكامل به الجنائز وتتقاصر فيمادونه بخلاف تطيب ربع
 العضو لانه غير مقصود وكذا خلق بعض الحية معتاد بالعراق وارض العرب

الصغير لصدر الاسلام وفخر الاسلام ومخالف لشرح الجا مع الصغير للشرعي وقاضيان ورواية الطحاوي ان على قول ابي يوسف ومحمد ان خلق جميع الرأس فعليه
 الدم وان خلق اقل من ذلك فعليه الطعام وذكر المجبوبي ان الصحيح ما ذكره عامة المشايخ في تبهم معنى به عدم الاختلاف بين اصحابنا ١٢ نهاية ١٢ قوله لانه معتاد
 فان الامر ان يملكون او ساطروهم وبعض العلوية يملكون نواصيرهم لا بتقار الرأحة والزينة ١٢ يعني قوله تطيب هذا هو الفرق الموعود بين خلق الربع
 وتطيب الربع ١٢

له قوله فعليه دم هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيخان في الاطلاق كان كثير الشعر يبتز فيه الربيع **له قوله** وقال ابو يوسف ومحمد يخص قولها ليس بخلاف ابى حنيفة بل لان الرواية في ذلك مخصوصة عنها **له قوله** وان اخذ من شاربه الخ وفي شرح الطحاوي ولو حلق شاربه فعليه صدقة لانه يتبع للحيضة قبل الشارب **له قوله** فان من عادة بعض الناس انهم يحلقونه دون الحيضة فكان الواجب تكامل الحيضة عضو واحد لان اتصال بعضها ببعض كالرأس فان من العلوية من عادة حلق مقدم رأسه **٢٢٨**

جلد كتاب الحج

وان حلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصوب بالحلق وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصوب بالحلق لدفع الاذى ينيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الابطين الحلق هنا وفي الاصل **له قوله** هو السنة وقال ابو يوسف ومحمد اذا حلق عضو فعليه دم ان كان اقل طعام اراد به الصد والساق وما اشبه ذلك لانه مقصوب بطريق التنوير فتكامل بحلق كل ويتقاصر عند حلق بعضه ان اخذ من شاربه فعليه طعام حكمة عدل معناه انه ينظر ان هذا لما خذكم يكون من بيع الحيضة فيجب عليه طعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع المربع يلزمه قيمة ربع النشاة ولفظة الاخذ من الشارب تدل على انه هو السنة فيه دون الحلق والسنة ان يقص يوازي لا طار قال وان حلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابى حنيفة وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الحاجة وهي ليست من المحظورات فكذلك ما يكون وسيلة اليها **له قوله** ان فيه ازالة الشبهة من الفتى فتجب الصدقة ولا بى حنيفة ان حلقه مقصوب لانه لا يتوصل الى المقصود الا به قد جاز ازالة الشبهة عن عضو كامل فيجب لدم وان حلق رأس محرم بامر او بغير امر ففعل الحائق الصدقة وعلى الملقوق دم وقال الشافعي لا يجب ان كان بغير امر بان كان نائماً لان من صلياً ان لا كراه يخرج المكروه من ان يكون مؤاخذاً بحكم الفعل النوم يبلغ منه عندنا بسبب النوم والكراهية ينتفي المأثم دون الحكم وقد تقدم سببه وهو انما من الرأفة والزينة فيلزم الدم حتماً بخلاف المضطر حيث يتخير ان لا يفتنه هناك سبباً وهنا من العبادات لم يرجع الملقوق رأسه على الحائق لان الدم اليها الزمة بما نال من الراحة **له قوله** فصار كالمغروق والعروق اذا كان الحائق حلالاً لا يختل الجوارح الملقوق **له قوله** فصار كالمغروق والعروق اذا كان الحائق حلالاً لا يختل الجوارح الملقوق

الجناية اجيب بانه مع وهذا لا يدل على ان كل من يعضو واحد ابى حنيفة **له قوله** تدل على انه السنة يشير الى خلاص ما ذكره الطحاوي من ان الفص حصن والحلق حسن هو قول ابى حنيفة ومحمد والى يوسف فان ادوا المصنف الحكم كونه المذهب الفص اخذ من لفظ الجراح الاخذ فهو اعم من الحلق لان الحلق ايضا اخذوا الذي ليس فذا هو الفتى فان ادعى انه المتبادر لكثرة استعماله فيمنعنا فان سلم فليس المقصود في الجراح ههنا بيان السنة الا بى انه ذكر في الاصل الحلق والليليم كون المذهب فيه يتنزل الحلق ان **له قوله** حتى يوازي بالزار المعجم من الموازنة في المقابلة والموازنة والاطار كبسر الهمة الطرق الاعلى من الشقة العليا وفي المغرب اطار الشقة ينسب جلد له ولحمها ابى حنيفة **له قوله** موضع المحاجم هو جمع الحجمة بالكسر وبعضهم قالوا انها جمع حجة بالفتح بمعنى موضع الحجامة وهو بمنزلة عن الاداء كذا في الحاشية واما كان بمنزلة لان ذكره الموضع باباه **له قوله** لانه لا يتوصل به فيفد انه اذا لم ترتب الحجامة على حلق موضع المحاجم لا يجب الدم لانه افاد ان مقصودا انما هو للتوصل به الى الحجامة وعبارة الكفر صريح في ذلك **له قوله** وان حلق رأس محرم الحاصل انه امان يكونا محرمين او حلالين او الحائق محرم والمحلوق حلال او بالعكس في كل الصور على الحائق صدقة الا اذا كان كل منهما حلالاً وعلى المحلق دم الا ان يكون حلالاً ولا يتخير فيه وان كان بغير ارادته بان يكون كرهاً او نائماً لانه عذر من جهة العبادات **له قوله** بخلاف المضطر انما يتخير بين الاشياء الثلاثة ان شاربه وان شارب

تصدق بها على ستة مساكين وان شارصا ثلثة ايام **له قوله** فصار كالمغروق الخ صورته اشترى رجل جارية فاستولد بها ثم استحققت بغير قيمته الولد والعقر ويرجع بقيمة الولد على البائع ولا يرجع بالعقر لان العقر بسبب ما كان من الرأفة من الوطى **١٢** بنابه **٥٥**

قوله فيجب الدم ولا ينافي كونه وسيلة ان يكون مقصود الا ترمى الى الايمان فانه وسيلة لصحة جميع العبادات ومع هذا فانه من اعظم العبادات **له قوله** وان حلق رأس محرم الحاصل انه امان يكونا محرمين او حلالين او الحائق محرم والمحلوق حلال او بالعكس في كل الصور على الحائق صدقة الا اذا كان كل منهما حلالاً وعلى المحلق دم الا ان يكون حلالاً ولا يتخير فيه وان كان بغير ارادته بان يكون كرهاً او نائماً لانه عذر من جهة العبادات **له قوله** بخلاف المضطر انما يتخير بين الاشياء الثلاثة ان شاربه وان شارب

له قوله في مسألتنا اي في ما اذا كان الحلق محرما في الوجهين اي في ما اذا كان بامره او بغير امره ٢٢٨
 رأس المال في الحرم ان يجب الجوار على الحلق كما يجب ... على من يقطع نبات الحرم وان كان حلالا كفى باصا وقت رواية مقتضية بل وجدت رواية خلافه ١٢
 نهاية له قوله لان الجناية في شعره جواب سوال مقدار تقديره لم يفتقر الحال بين الصورتين

وله قوله لان الجناية
 من نوع واحد فاعلم
 حتى لو اتى الحرم الصيرفي
 الحرم لا يجب الاجزاء اعد
 ١٢ نهاية له قوله فاشبه
 فانه اذا افطر في ايام رمضان
 فانه تكفيه كفارة واحدة ١٣
 ب له قوله الا اذا
 تخللت لم يعني ان كفر
 للاولى بحجب كفارة اخرى
 للثانية لارتفاع الجناية
 الاولى بالتكفير ١٢ بنايه
 له قوله لان الغالب
 لم يزيل ان كفارات
 الاحرام نجس على المعذور
 كما لمكره والحاطي والناكس
 ولا يجب عليهم العقوبات
 بخلاف كفارات الفطر
 فانها لا تجب على المعذور
 ١٢ ب له قوله كما في
 آي السجدة قلت لما كان
 الغالب فيه معنى العبادة
 يجب ان يكون تدخلا
 الاسباب دون الاحكام
 فيلزم ان يكفي فيه بدم
 واحد عن الجانبين فان
 كان احدهما سابقة على
 الكفارة والاخرى لاحقة
 كما في آي السجدة فانه
 اذا تلا آية السجدة فاسجد
 ثم تلا بآية اخرى في ذلك
 المجلس يكفي ولا كذلك سبنا
 اجيب بان معنى العبادة
 يكفي بدم واحد ومعنى
 العبادة يقتضي ان يجب
 دمان فلهذا واربين العبادة
 والعقوبة يجب دم او دمان
 فاوجب الدمان اجنبيا
 ١٢ لا الهاد في قوله

رأسه واما الحلق تلزمه الصدقة في مسألتنا في الوجهين وقال لشفاعة لا شيء عليه على
 هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأسه حلال ان معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعور غيره
 وهو الموجب لئلا نزاله ما ينمو من بدن الانسان من مخطومات الاحرام لا استحفاة
 الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال بين شعور وشعور غيره الا ان كمال الجناية في
 شعور فان اخذ من شارب حلال وقلم اظفير اطعمه ماشاء الوجه فيها بناه ولا يعزى عن نوع
 ارتفاق لانه يتأذى بتفتت غيره وان كان قلص التأذي بتفتت نفسه فيلزم الطعام ان
 قصص اظفيري ورجليه فعليه لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفتت وازالة ما ينمو من
 البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدمان ولا يزداد على ان حصل في مجلس واحد
 لان الجناية من نوع واحد فان كان في مجلس فكذلك عند محمد لان مبناها على التدخل
 فاشبه كفارة الفطر اذا تخللت الكفارة لارتفاع الاولى بالتكفير وعلى قول بحنيفة
 ابو يوسف يجب البعثة دمه ان قلص في كل مجلس يدا او رجلا لان الغالب في معنى العبادة
 فيتقيد التدخل بانحاء المجلس كما في آي السجدة وان قصص يدا او رجلا فعليه اقامة للربع مقام
 الكل كما في الحلق ان قصص اقل من خمسة اظفير فعليه صدقة معناه يجب بكل طرف صدقة وقال
 زفر يجب الدمان بقص ثلثة منها وهو قول بحنيفة الاول لان اظفير اليد الواحد ما والثلث اكثر
 وجه المذكور في الكتاب ان اظفير كف واحدا قل ما يجب لدم بقله وقل منها مقام الكل
 فلا يقيم اكثرها مقام كلها لانه يؤدي الى ما لا يتناهى وان قص خمسة اظفير متفرقة
 من يديه ورجليه فعليه صدقة عندنا بحنيفة وابي يوسف وقال محمد رحم دم

اقامه للمرجح الإشارة الى ان الموجب للدم الواحد عليهم جميع الاظفار غير انه لو قلم اظفيرا واحدة او رجل واحد ما يجب الدم باقامة الدم في مقام الكل كما في
 علق ربع رأسه ١٢ لا الهاد في قوله لانه يؤدي الى ما لا يتناهى الكلام خطا في التحقيق اي كان يجب ان يقيم اكثر الثلثة ايضا كالظفرين ثم يقيم
 اكثرهما وهكذا الى ان يجب لقطع جوهري لا يتجزأ ان ١٢ نسخ القدير +

له قوله اطلاق ما روينا لا يقال لمطلق ينصرف الى الكمال هو الجوز ولا نقول انه ينصرف الى الكمال في الماهية مع التيقن به والشاة كاملة فتجزيه ١٢
 له قوله ولا يجزيه الا يجب القضاء بهننا الاستدراك فساد حجة الذي كان شرع فيه وهو مصلحة اي اصلاح امره وشاة فلما وجب القضاء فكان
 لم يفسد حجة فكان ينبغي ان لا يجب الدم لكن وجب هذا الدم لتجليل هذا الاحلال والشاة
 ما اذا جامع بعد الوقوف فان ذلك الدم وجب جزاء بفعله لانه لم يجب القضاء عليه

جلد كتاب الحج

وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع و
 اي الممس والتيقن بلا انزال ١٢
 دفع ما يقال فلم يجب الدم ١٢
 الارتفاق بالمرأة وذلك محذور الاحرام فيلزم الدم بخلاف الصلوات المحرم فيه
 جواب عن قياس الشاة ١٢
 قضاء الشهوة ولا يحصل بدن لانزال فيادون لفرج وانجامه احد لسبيلين
 ويجزيه شاة واحدة ١٢
 قبل الوقوف بعرفه قد حجه عليه شاة ومضة في الحج كما مضى من يفسد والاصل فيها
 وكذا الحج المرأة كمره كانت او مطاوعة ١٢
 روى ان رسول الله عليه السلام سئل عن اقع امراته هاتحومان بالحج قال يريقان ما و
 رواه ابو داود في المراسيل والبيهقي ١٢
 اى جامع ١٢
 مضيان حجة وعليهما الحج من قبل هكذا نقل عن جماعة من الصحابة وقال الشافعي ر
 رواه مالك في الموطأ عن عمرو بن دينار عن ابي هريرة ١٢
 يجب بد اعتبارا بالجامع بعد الوقوف الحج عليه اطلاقا وينال القضاء مما وجب ولا
 وهو قوله يريقان وما ١٢
 يجب الاستدراك المصلحة خفت معنى الجنابة فيكفي بالشاة بخلاف الوقوف في القضاء
 جواب ١٢
 سويين لسبيلين عن ابي حنيفة ان غير القبل منها لا يفسد لتقاصر معنى الوطى فكان عنه
 اى القدوري ١٢
 روايتان ليس عليهما ان يفارق امراته في قضاء افسد ه عندنا خلافا لما لك اذا اخرج من
 الاولى انه يفسد والثانية انه لا يفسد ١٢
 في العام القابل ١٢
 بيتها ولزفرا اذا احوا وللشافعي اذا انتهيا الى المكان الذي جامعهما فيه انما يتناكران ذلك
 الزوجان ١٢
 فيقعان في الواقعة فيفترقان ولنا ان الجماع هو النكاح بينهما فاقترافا معناه لا افتراق
 الجماع ١٢
 قبل الاحرام لا باحة الوقاع ولا بعد لانما يتناكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب
 وهي السفرة الثانية ١٢
 لذات سيرة فيزداد ان ندما وتحرر فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفه لم يفسد
 اى الجماع ١٢
 حجه عليه بدنة خلافا للشافعي فيما اذا اجماع قبل الرمي لقوله عليه السلام من وقف
 اى نداء ١٢
 بعرفه فقد ترحم وانما تجب البدنة لقول ابن عباس اولاد اعلى انواع
 اى الجماع ١٢
 الارتفاق فيتغلظ موجب وان جامع بعد الحلق فعليه شاة
 لو فر الزدة ١٢ عناية
 بفتح الجيم ١٢

اذا كان بعد ذلك
 فلا شئ عليه ولو كان لم
 يكمل حتى طاف اربعة
 اشواط ثم جامع فعليه
 دم وفي الغاية معزيا
 الى المبسوط والبدائع
 لو جامع القارن اول
 مرة بعد الحلق قبل
 الطواف فعليه بدنة
 للحج وشاة للعمرة
 لانه محرم بهما في حق
 النساء وهذا مخالف
 لما ذكره في الكتاب
 وشرح القدوري
 فانهم يوجبون على
 الحاج شاة بعد
 الحلق ١٢ ف
 ص قال كان ذلك
 في عهد عمر فقال
 يقضيان حجهم
 شريعتان حلالا
 فاذا كان من قابل
 حجوا وهديا وتفرقا
 من المكان الذي
 اصابها فيه ومن
 طريق الحكم عن
 علي قال على كل واحد
 منها بدنة فاذا
 حج من قابل تفرقا
 من المكان الذي
 اصابها فيه ومن
 طريق ابن عباس
 نحوه وروى الدار
 قطني من طريق
 عمرو بن شعيب
 عن ابيه قال اتى
 رجل عبد الله بن
 عمرو فساله عن
 محرم وقع بامرأة
 فاشار له الى عبد
 الله بن عمر فذهبت
 معه فساله فقال
 بطل حجه
 فيصنع ما يصنع
 السا فاذ
 (بقية برص ٢٥٢)

حدثنا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم سئل عن
 واقع امراته وهاتحومان
 بالحج قال يريقان وما و
 بمضيان في حجتهما وعليهما
 الحج من قابل ابو داود في
 المراسيل من طريق يحيى
 ابن ابي كثير اخبرنا يزيد
 ابن نعيم عن رجل من علماء
 جامع امراته وهاتحومان
 فقال النبي صلى الله عليه
 فقال اقضيا نسككما واحدا
 هديا في مصنف ابن
 وهب اخبرنا ابن ابي
 لهيعة عن يزيد بن ابي
 حبيب عن عبد الرحمن
 ابن حرمته عن ابن
 ابي سبب ان رجلا من
 جن ام جامع امراته
 وهاتحومان فقال
 الرجل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فقال لهما اتما حجكما
 ثم ارجعا وعليكما حجة
 اخرى فاذا اكتمتها
 بالمكان الذي اصبتم
 فيه ما اصبتم فتفرقا
 فلا يرى واحد منهما
 صاحبه ثم اتوا نسككما
 واحد يا قوله
 وهكذا اوردى عن
 جماعة من الصحابة
 مالك في الموطأ
 انه بلغه ان عمرو بن
 ابي لهيعة سئلوا
 عن رجل اصاب اهله
 وهو محرم بالحج فقالوا
 ينفذ ان يحجهم حتى
 يقضيا حجهم ثم
 عليهما الحج من قابل
 والهدى قال على
 فاذا اهل بالحج
 من عام قابل تفرقا
 حتى يقضيا حجهم
 واخرج البيهقي من
 طريق عطاء عن عمر
 قال فيموت ويتفرقان
 حتى يتماحرا ما اخرج
 ابن ابي شيبة
 من طريق عطاء
 عن عمار ٢

(متعلقہ ۲۵)

ادركه قابل حج واهدي
قال فارسله الى ابن
عباس فذهبت معه
فقال له مثل ذلك
فقال الرجل لعبد الله
ابن عمر وما تقول انت
فقال مثل ما قلنا
اخرجه البيهقي عن الحكم
عن الدارقطني وصححه
ورجاله كلهم ثقات
مشهورون وقال مالك
في الموطأ عن ابي الزبير
عن عطاء عن ابن عباس
انه سئل عن رجل وقع
بأهله وهو بمنى قبل ان
يفيض فأمره ان ينحو
بناته وعن علي الاردي
سالت ابن عمر عن رجل
وامرأته من عمان قبل
حاجبين فقضيا المناكحة
منتهى لم يبق عليهما الا الفاضلة
وقع عليها فقال ليحيا
عاما قبل ان اخرجه سعيد
ابن منصور وغيره باسناد
صحيح وروى ابن ابي شيبة
عن طريق ليط عن حميد
عن ابن عمر نحوه
صحيح من وقف بقر
فقد ترجحه تقدم من
حدث عروة بن حزام
وغیره فی السنن قوله
وانما تجب البتة لقول
ابن عباس تقدم قريبا

(متعلق صفیہ)

حدثني الطواف
بالبیت صلوة الا ان
الله تعالى اباح فيه
المنطق تقدم قبل وانه
في السنن عن ابن عباس
وانه اختلف في رفعه
ودوقه وفي الباب
حدثني عائشة الماضی
قريباً قوله وعن ابن
عباس فيمن طواف
طواف الزيارة جنبا
ان عليه بدنة لم اجد

五 十

له قوله واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط الخ يريد بهنا انه يلزم تفصيل العمرة على الحج لانه اذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط من طواف زيارة الحج لا يجب عليه شيء وفي العمرة يجب شاة ١٢ له قوله جماع الناسي غير مفسد الفعل النسيان غير مؤثر في الافساد كما في الصوم وجعل الاكراه والنوم جنابة ١٢ له قوله بهذه العوارض لان حكم النسيان والنوم مرفوع بالحديث المشهور كالنسيان فلم يقع بفعل الاكراه في معناهما لان عدم

النفقة ليشمل لكل ١٢ له قوله ولنا الخ يريد به ان هذا الحكم يتعلق بعين الجماع فلا

جلد كتاب الحج

٢٥٢

جلد کتاب الحج

يترتب فوته بهذه الأقسام
وهذا لأن المنهي عنه في
الأحرام الرفق وهو أن
الجميع الاتري انه يلزمه
الاعتسال ويثبت به خثرة
المصاهرة فكذا يتعلق به
فساد النسك وهذا بخلاف
الصوم فانه لم يقرن بحالة
يذكره فجعل النسيان عذرا
بخلاف القياس وهما قد
اقرن بحالة يذكره وهو
هياة المحرم فلا يعذر
بالنسيان كما في الصلوة
إذا أكل أو شرب ٢ كفاية
قوله فصل شرع
في هذا الفصل في جنس
جناية أخرى وهي الجناية
التي تتحقق في حق الطواف
وإنما قدم ما ذكره قبل هذا
ذلك جناية تتحقق في حال
الأحرام وهو شرط الطواف
ركن ٢ أنها به **قوله**
فعليه صدقة موافق لما
في عامة نسخ القدوري
ومخالف لما في مبسود
شيخ الإسلام فانه قال
ليس بطواف التخييت
محدثا ولا جنبا شئ لا ر
لو أنه لم يكن عليه شئ
فكذا تركه من وجب
والوجهان اللذان
ذكرهما المصنف لا بطلان
كون الطهارة سنة فلا
لا بطلان ١٢ **قوله**
الطواف صلوة روي
الترمذي عن ابن عباس
مرفوعا الطواف بالبيت
صلوة إلا أنكم تتكلمون
فيه فمن تكلم فلا يتكلم

لبقاء احوال فحرق النساء دون لبس الخيط وما اشبهه فحقت الجناية فكتف بالشاة
كس الطيب

ومن جامع الحجرة قبل زبطوا أربعة اشواط فسدت عمرتهم فيمض فيها ويقضيها وعليه شاة

واذا جامع بعد طواف اربعه اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تقصد عمرته وقال الشافعي

فی الوجهین علیہ بذات اعتبارا بالکلی اذ ہی فرض عند الکلی ولذا انما سئله فکان حطاً
 ای سوار کان اجماع قبل الطواف اربعه اشواطاً و بعد ۱۲

منه فتجب الشكاة فيها والبذل في الحج اظهر المتفاوت من جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا

قال لشفاعة الناسى غير مفسد بل كذا الخ لا وجماع النامته والمكرهه
فمنه لا يفسد وعنده لا يفسد ١٣

يقول المحظري بعد بهذه العوارض فلم يبيع الفعل جناية ولما ازال الفساد باعتبار معنى
 الانسان والنوم والاكسب ١٢

الارتفاق في الحرام ارتفاقاً في صوابه وهذا لا ينفع هذه العوارض بل ليس مع الصواب

حالات الحرام مذكرة بمنزلة حالات الصواب في الصلوة والله اعلم بالصواب

القدم محمدنا وعليه صد وقال الشبان لا يعين لعل عليه سلام الطواف صلوات

الآن الله تعا باح فيه منطق فتكون الطهارة من سريرة لداود تعا ليطنوا بابا

العقيق من غير ميل إلى جهة واحدة ولا ينقسم إلى قسمين
 القاسم ابن شجاع الحنفية وهو قول أبي بكر الرازي

يجب بذلها الجابر لان محذور يوجب على قبيح به كوجوب العلم وان كان من اخباره الاحاد فانه يوجب العلم دون العلم^{١٣} محمد ثامن

یصیر واجبا بالسر و موبد حله نفس ببرد انظار و یجبر بر حسن انظار و حسن انظار

الواجب بإيجاب الله تعالى في تركه

الحل تعقيباً على ما ذكره من أن شمس العرب تنزل على بني إسرائيل في مكة، أي النفق الذي يدخله لواءهم.

جنتی عجیبہ بدکاروں کا ابن عباس رضی اللہ عنہما ۱۲ ب

شبهة بطلان الاستسقاء من الحكم فانه قال هو في حكم الصلوة في جميع الاحكام الا في حكم الكلام فيصير سوى الكلام واخلعت الصلوة

لأنه لما يلزم التسع ١٢ غايه **فبقوله** فاذا اشترع الخ وليس على وجوب الصدقة على تقدير كون الطواف سنة ١٢ عن
لصواب لذاته رتبة لأن لذاته هو القرب الدناه هو الخطاط وهو المناسب بهنا ١٢ ملا الهـ ورحمة الله تعالى ٥

له قوله اظهر التفاوت فان قلت ينبغي ان لا يختلف الجنابة بين الفرض والنفل لما ان لقائهم كج كقائهم الصلوة ثم ان سجدتي السهو فيها كما يجب بالقاء في الفرائض كذا كج كج في النوافل قلت نعم الا ان الجابر في الصلوة شيء واحد متعين فانه ليس له جابر بشرع عا سواه واما ههنا فالجابر شرع مختلفا في نفسه من البدنة والشاة فما كان ههنا اظهره التفاوت ١٢ نهاية **له قوله** والافضل الجابر بما هو من جنسه فكان افضل ١٢ **اب** **له قوله** ولا فرق عليه بنا على ان الطواف الاول

جبر نقصانها بالبدنة اظهره التفاوت كذا اذا طاف اكثر من جنبا او حدثا لان كثرة الشيء يحكم كذا

والافضل ان يعيد لطواف ادم بمكة ولا ذبح عليه في بعض النسخ وعليه يعيد الاصح

انه يومر بالعادة في الحدث استحبابا وفي الجنابة استحبابا لئلا ينقص بسبب الجنابة وقصوره

بسبب الحدث ثم اذا عاده وقد طاف حدثا لا ذبح عليه ان عاده بعد ايام التحرك بعد العادة

لا يتبع الا شبهة النقصان ان عاده وقد طاف جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه ان عاده

في وقته وان عاده بعد ايام النحر لم يزد الدم عند بي حنيفة بالتأخير على ما عرفت من هذه

ولو رجع الى اهل هذه طاف جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيومر بالعود استدلوا

له يعود باحرام جديد وان لم يعد وبعث بدنة اجزاه لما بينا انه جابر له الا ان لا

هو العود ولو رجع الى اهل هذه وقد طاف حدثا ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة

فهو افضل لانه خف معنى النقصان فيه نفع للفقراء ولوله يطف طواف الزيارة

اصلا حتى رجع الى اهل فعلية ان يعود بذلك الاحرام لانعدام التحلل منه وهو محرم عن

النساء ابدل حتى يطوف من طاف طواف اصد حدثا فعلية صدق لانه دون طواف

الزيارة وان كان واجبا فلا بد من اظهره التفاوت على حنيفة انه تحبب الشاة الا ان لا

ولو طاف جنبا فعليه الشاة لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكفي بالشاة ومن

ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فما دونها فعليه الشاة لان النقصان بترك الاقل يسير

فانشب النقصان بسبب الحدث فيلزمه شاة فلورجع الى اهل اجزاه لا يعود ويبعث شاة

لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقى محوما ابدل حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصار

النساء را بدا حتى يطوف ثلثة لان التحلل وقع من وجلان صل الطواف قد وجد نهاية **له قوله** الا ان الاول اصح ذكره رويتين في حكم طواف الصدرة

بهنا رواية ثالثة وهي رواية ابي حفص انه يجب لصدقة ١٢ **له قوله** لان النقصان بترك الاقل يسير عن هذا ذكر بعضهم ان الركن عندنا هو اربعة اشواط

والثالثة الاخر واجبة لان تركها يجبر بالدم وانما يجبر به الواجب وهذا حكم لا يعمل به اذ جبر بالدم ممنوع عند المخالف بل جبر به لاقامة الاكثر مقام الكل وسبب ذلك اي اختصاص هذه العبادة بهذا الحكم دون الصلوة والصوم اذ لا يقام الاكثر منها مقام الكل قوله عليه الصلوة والسلام الحج عرفة ومن

دقت بعرفة فقد تم حجه مع العلم بمقامه ركن آخر عليه ١٢ **له قوله** لما بينا اشار به الى قوله لان النقصان الخ وقيل اشار به الى قوله لانه خف معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ١٢ **اب**

والا يلزم الدم بتأخيره فاذا كان مقتدا به قد اعاده ولم يتبع الا شبهة النقصان وهو نقصان الطواف بالحدث وهي الاوجب شيئا ١٢ **اب** **له قوله** وفي بعض النسخ فبهذه النسخة يدل على الوجوب والنسخة التي فيها الافضل يدل على الاستحباب لا الوجوب فبهذا اذا كان الطواف مع الحدث ذلك تحلل على ما اذا كان مع الجنابة ١٢ **اب** **له قوله** لم يزد الدم عند ابي حنيفة الخ اخذ منه ابو بكر الرازي ان العبرة في فصل الجنابة للطواف الثاني وينسخ الاول به وذهب الكرخي الى المعبر في الفصلين هو الاول وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول مستمرا به حتى حل به النساء استدل الكرخي بما في الاصل لو طاف للعمرة جنبا او حدثا في رمضان وجب من عامه كما يمكن تمتعا اعاده في شوال او لم يعده ١٢ **له قوله** ويعود باحرام جديد فان قلت لما كان الطواف الاول بمنزلة العدم لنفح الجنابة كان هو في الاحرام ابدانا قال بعد هذا ولو لم يطف طواف الزيارة حتى رجع الى اهل فعلية ان يعود بذلك الاحرام وهو محرم في حق

له قوله في وقت في مطلق الزمان لانه ليس بموقت بايام الخ ولهذا لا يجب شي بالتأخير ١٢ ب **له** قوله فعليه الصدقة اي يطعم ثلاثة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر لكل شوط نصف صاع اظهار الخطا بربطه عن طواف الزيارة كذا في الكافي وعبارة الكتاب توهم ان نصف صاع من بر يكفي ان ترك الاقل بكي حكاية الكمال كما في

جلد كتاب الحج

٢٥٢

كانه لم يطف أصلا ومن ترك طواف الصدق أو أربعة أشواط منه فعليه شاة لانه ترك الواجب

الاكثر منه مادام عكة يومه بالاعادة اقامة للواجب وقت ومن ترك ثلثة اشواط من طواف

الصدق فعليه الصدق ومن طاف طواف الواجب في جوف الحجر فان كان بمكة اعادة طواف

وراء الحطيم اجب على ما قد مناه والطواف في جوف الحجر ان يدا وحول لكعبة ويدخل

الفرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل ذلك فقد دخل نقصا في طوافه فما

دام بمكة اعادة كل ليكون ديا للطواف على الوجه المشرع وان عاد على حجر خاصة اجزاء

لانه ترك ما هو ام تزك وهو ان ياخذ من مينة خارج الحجر حتى ينتهي الى اخر ثم يدخل الحجر

من الفرجة ويخرج من الجانب الاخر هكذا يفعل سبع مرات فان جمع الماهل لم يعد له فعليه

دم لانه تمكن نقصا في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزئ الصدق ومن طاف طواف الزيارة

على غير وضوء طواف الصدق في اخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم فان كان طاف طواف الزيارة

جنباً فعليه فان عندنا بحقيقة وقال عليه دم واحد في الوجه الاول لم ينقل طواف

الصدق الى طواف الزيارة لانه اجب اعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير وجب

وانما هو مستحب فلا ينقل اليه في الوجه الثاني ينقل طواف الصدق الى طواف الزيارة لانه مستحب

الاعادة فيصير تاركا لطواف الصدق موخرا لطواف الزيارة على ايام النحر فيجب الدم بترك الصدق

بالاتفاق بتأخير الاخر على الاول لانه يومه باعادة طواف الصدق مادام بمكة لا يومه بالرجوع

على ما بينا ومن طاف لعمرته وسبع على غير وضوء وحل فمادام بمكة يعيد هاهنا والاشة

عليه اما اعادة الطواف فليتمكن النقص فيه بسبب الحدث

حلق ريش الرأس واذا كان الواجب طواف الكل كان تاركا لطواف الربع فيجب تركه ما يجب بترك الكل كما في حلق الرأس ولكن كل الواجب ههنا هو طواف الحطيم باعتبار انه ترك كل الواجب فان طواف ما سواه فرض لا واجب فلا معنى لاجباب الدم بتركه انما يصح ذلك لو كان طواف الكل اجبا والاظهر في التقليل ههنا ما ذكره في الكافي حيث قال وان رجع الى اهله ولم يعده فعليه دم لانه ترك ما ثبت وجوبه بخبر الواحد ١٢ **له** قوله على غير وضوء قال الكافي يحتمل الجنبان قات لا يعمل بهذا الاحتمال لان المراد به الحدث الاصغر جز ما عني **له** قوله فعليه دم ان طواف مع الجنابة في حكم العدم ويومر بالاعادة مادام بمكة وجوبا ولما كان في حكم العدم وجب نقل طواف الصدق اليه لان العزيمة في الاحرام حصلت للافعال على الترتيب لا على شرع فطلعت نيته على خلاف ذلك فانقل طواف الصدق الى طواف الزيارة فيصير كانه طاف طواف الزيارة في اخر ايام النحر ولم يطف طواف الصدق فيجب عليه ما ١٢ ب **له** قوله في الوجه الثاني

الفرق بين الوجهين ظاهر وفائدة نقل طواف الصدق الى الزيارة سقوط البدنة عنه وههنا اصل وهو ان كل من اتى بماء وجب عليه في وقت وقع منه نواه او لم يتوهم طواف اخر ١٢ عن ابي بن ابي حنيفة وصاحبه فيجب عينه دان وعند هادام واحد ١٢ ب **له** قوله يعيد بها ظاهرا لا عاد واجبة ويصرح في الشرح وذلك لان اخبار المجتهدين في حكم الشرع اكد من الامر ١٢ اهـ **له** قوله فليتمكن النقص فيه الخ هذا التعليل على ما جاء من اعادة الطواف مع الحدث واجبة كاعادة بسبب الجنابة وما على المجاز من ان اعادة طواف الزيارة بسبب الحدث مستحب بالجنابة واجب فهو لا يصح تعليله اللهم الا ان يمنع هذا الحكم على تلك الرواية ١٢ اهـ

جلد كتاب الحج

واما السبع فلا تتبع المطواف اذا اعادها لاشئ عليه ارتفاع النقصان ان رجع الى اهل قبل

ان يعين فعليه ترك الطهارة فيه لا يومر بالعود لوقوع التحلل باداء الركن اذ النقصان

يسير وليس عليه السبع لانه اني به على ان تطواف معتد وكذا اذا اعاد الطواف

بعد السبع في الصحيح من ترك السبع بين الصفا والمروة فعليه دم وحجته تام لان السبع من

الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم دون الفساد ومن فاض قبل الاقام من عرفات فعليه

دم وقال لشافع لاشئ عليه ان الركن صل لوقوف فلا يلزمه بترك الطهارة لاشئ ولنا ان

الاستدانة الى غروب الشمس اجب لقوله عليه لسلاله فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب

بتركه الدم بخلافه اذا وقف ليلا لان استدانة الوقوف على من وقف نهارا كاليافان عاد

الى عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصير مستدانا

واختلفوا فيما اذا عاد قبل لغروب من ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات فمن

ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب يكفي دم واحد لان الجنس متحد كما في

الحلق والترك اذا تحقق بغروب الشمس من اخر ايام رمي لانه لم يعرف قربته الا فيها وما

دامت الايام باقية فلا عاد فمكنه فيرميها على التاليف ثم يتاخيرها فيجب لدم عند ابي

حيفة خلاها وان ترك رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احد الجمار الثلاث

فعليه الصدا لان الكل في هذا اليونسك واحد فكان المتروك اقل لان يكون المتروك

اكثر من النصف فينشد ينزعه الدم لوجوه ترك الاكثر وان ترك في حجرة العقبة فيومحجر

فعليه دم لانه ترك كل وظيفة هذا اليوم وكذا اذا ترك الاكثر منها وان ترك منها

اما على قولها فلا دم ولا صدقة لان تاخير النسك تقديمه عند موجب الجهر خلافها لانه لا يكون المتروك اكثر من النصف بان ترك مثلا احدى عشرة حصيات وري عشرة حصيات فانه

يلزم ح الدم لان لاكثر حكم الكل اعنابه لانه قوله ميا انما قيد بليلاير وعليه لم يقبل ذلك بان النزح والحلق والطواف ايضا من غائت هذا اليوم فكيف نقول ان حجرة العقبة كل وظيفة في هذا اليوم اب ١٢

الرواية في تحريج احاديث الهداية

الرواية في تحريج احاديث الهداية

جلد بنت ادفوا بعد غروب شمس يحيى من غرة يوم اجده بصيغة الامر نعه في حديث جابر الطويل فليزيل واقفاحته غربت الشمس وقد تقدم وما ورد معه في ذلك وروى ابن ابي شيبة عن جابر عن الركن سمعت ابن عمر يقول لابن الزبير ان اسقطت الشمس فافض قوله وعن ابن مسعود من قدم تسكا على فساق فعليه دم لم اجد من ابن مسعود وانما هو عن ابن عباس وكذا هو في بعض النسخ وخرجه ابن ابي شيبة باسناد حسن من طريق عجاهد عن ابن عباس من قدم شيئا من حجه او اخاه فليهرق لذل ذلك دما وخرجه الطحاوي من وجه اخر احسن منه عنه يعاذ ما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس لا حرج فيمن قدم شيئا او اخوه وفي حديث ابن عمر فها مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قد مر رجل قبل شئ الا قال افعل ولا حرج ١٢ +

قوله واستثنى النبي
الله عليه وسلم خمس
فواسق وه الكلب
العقور والغراب
الحداة والغراب
الحينة والعقور كذا
قال خمس فواسق ثم
عد ستا وفي الصحيحين
عن ابن عمر خمس
من الدواب ليس على
الحرم في قلين جناح
فذكرها وذكر الفارة
ولم يذكر الحينة والذئب
ورواه مسلم من حديث
أخر عن ابن عمر
أحد نسوة النبي صلى
الله عليه وسلم بلفظ
يقتل المحرم الكلب
العقور وذكر مثله
زادوا الحينة ولم يذكر
الذئب ورواه
أبو داود والترمذي
عن أبي سعيد رضي
الله عنه يقتل المحرم الحينة
العقور والفوسقة
والكلب العقور والحداة
والسبع العادي ورواه
أبو داود لا يقتل لفظ
أبو داود واختصره
الترمذي قوله المراد
بالغراب الذي يأكل
الجيف انتهى بزيادة
طريق الجمع بين
الحديثين في الأمر
بقوله انتهى عن قتادة
والنسائي وابن ماجه
عن عائشة مرفوعا
خمس يقتل من المحرم
الحينة والفارة و
الحداة والغراب
الأنثى والكلب العقور
ورواه أبو داود في
المراسل وعبد الله
عن سعيد بن المسيب
رفعه خمس يقتل من
المحرم الحينة والعقور
والغراب والكلب
الذئب وأخر ابن
أبي شيبة عن عمرو
لأبي عمرو عطاء يقتل
المحرم الذئب ورواه

م عند أبي حنيفة بسبب ما أخرجه ابن أبي شيبة في قوله
 ١١٨٠ قوله وهو الأول الذي في القرآن لا يؤكل الميت
 بيان جناية في نوع آخر وهو الجناية في الصيد
 الصيد البركة حرام على المحرم سواء كان ملكاً له
 أو مباحاً وسواء كان ملكاً للحم أو غير لحم اسم
 الصيد لا ما بالاح الشرع قتله من الفواسق
 الخمس وما في معناه ١٢٠ ب قوله صيد البر
 ما يكون الحر أعلم أن المعتبر هو التوالد فما يكون
 توالده في البر فهو بري ما كان توالده في البحر فهو
 فإذ ذكره المصنف غير مطرد ١٢١ الهدايا قوله
 هو الممتنع الخ قيد الممتنع وهو الذي يمنع نفسه
 عن بيعه أو بقائه الأربع أو بجماعة
 عن الدجاج والبط لا يبي وقيد التوحش في
 أصل الحلقة ليدخل فيه الحمام المسروق والطي
 المستأنس ويخرج الأبل والغنم المستوحشة
 لما ان التوحش في الحمام والطي أصلي لا يتبين
 عارض وفي المستوحشة العكس الحكم ١٢٢ نهاية
 ١٢٣ قوله الخمس الفواسق الحر أعلم أن مباحها
 حديثين حديث في جواز قتل المحرم هذه الأتيان
 حديث في جواز قتلها في الحرم ومباحا حديثان
 متعارضان لا يقوم أحدهما مقام الآخر إذ لا يلزم
 من جواز قتلها في الحرم جواز قتلها في المحل في الحرم
 ولا بالعكس وسيأتي الحكم الآخر في ما أخرجه مسلم عن
 ابن عمر فروعا خمس لأجاح على من قتلها في الحرم
 الأحرام فذكرها وإنما ذكرت ذلك لأن بعض الفقهاء
 قد وافقوا استدلالاً أحدهما على الآخر وحديث
 الباب أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر فروعا
 خمس من الأدب ليس على المحرم في قتلها خاة
 العقرب الفارة والكلب العقور والغراب الحاد
 ١٢٤ قوله الفواسق جمع فاسقة سيمت
 استعارة تجبش وقيل الخروج عن الحرم
 الفسق الخروج وقيل الخروج عن الانتفاع
 أعلم أن تخصيص الخمس بالذكر لا ينفي ما عداه في
 هو في معناه لا ترى إلى ما رواه مسلم أنه امر
 لبني صلي الله عليه وعلى آله وسلم بقتل الوزغ
 سماه فوسقاً وروى الترمذي أبو داود ومروعا
 قتل المحرم السبع العادي والكلب العقور
 الفارة والعقرب الحاد والغراب كذا الستة
 ١٢٥ قوله فإنها مبتدات بالاذى
 أن هذه الخمسة المذكورة بتدنى بالاذى من
 ترعرع أحدهما وفيه إشارة إلى أن أجاز قتل
 لها ليست على خلاف القياس بل كونهما مبتدات
 لا ذى فاعداً له لوجود فيه هذا الأمر محل قتله
 من أو يكون كلاهما محرمين والدال حلالاً
 رابع عكسه أعيناه ١٢٦ قوله فاشبهه بالهلال
 فاق فان الدال إذا كان حلالاً لا يضمن وإن
 فذاته في المعنى عن علي وابن عباس وقال م

[illegible]

(بقية صفح ٢٥٤)
حديث الى قادة
هل شتم اودلتم
تقدم في الاحرام
قوله قال عطاء
اجمع الناس على ان
على الذي يله الجواهر
لما اجده قوله
الصحة رضي الله
عنهم واجبا للنظر
من حيث الخلقة
اما ايجاب الصحة
فمروى عن جماعة
منهم واما الحيثية
فلما راعى احد
منهم صراحة قال
مالك في الموطا
اخبرنا ابو الزبير
عن جابر ان عمر قضى
في الضبع بكبش
في الغزال بعثرو
في الارنب كعناق
في البربوع بجفوة
ودوى الشافعي
طريق عطاء الخراساني
ان عمر وعثمان وعليهما
وزيد بن ثابت وابن
عباس ومعهون تقالوا
في النعامة يقتلها
المحرم من الابل
قال الشافعي لا يثبت
هذا واخرجه ليبيحي
عن ابن عباس في
حجامة المحرم شاة
في بيضتين درهم
في النعامة جزوة
البقرة بقرة وفي
الحمار بقرة وروى
الشافعي وعبد الله
عن ابن مسعود انه
قضى في البربوع
بجفوة وروى عبد الله
عن ابن مسعود قال
في بقرة الوحش
بقرة وعن ابن
سبير ان عمرا
حرم اصاب ظبيا
يذبح شاة غنما
واخرجه مالك مطو
وروى ابن سعد في
الطبقات ان صا

له قوله على المكذب فيه اشارة الى ان الضمان على ذلك الغير ان كان محرما ع
ومن قبله حكم متعمدا الآية وبه اخذ داود الاصمها في دخن نقول هذه كفارة تجب بالفعل وهو الاتلاف فيكون واجبا على المخطئ وتقيده بالعمد في الآية ليس لاجل الجزاء
بل لاجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله تعالى
الضمان يدور مع الاتلاف غير متقيد بالعمد مطلقا
مرة والعائد هو الجاني ثانيا مستويا في موجب
الضمان وقال ابن عباس لجزاء على العائد
وبه قال داود وشرحه ولكن يقال ذهبت فنتقم
الشئ من ظاهر قوله تعالى ومن عاد فنتقم الشر
منه قلنا ان ضمان ايجابه لا يختلف بالعمد
الا بتدليل جنسية العائد اشتد المراد من الآية
من عاد بعد علم بالحكمة وذلك لان الموجب له
موجب الضمان وهو الاتلاف لا يختلف بالابتداء
والعود فيجب الجزاء في الحالين كالصيد ١٢ ب
هه قوله ان يقوم الصيد من حيث هو
لا من حيث الصفة حتى لو قتل البازي لم يعلم
فليس قيمة غير معلم لان كونه معلما عارض ١٢ ب
له قوله في المكان الذي قتل فيه هذا ان كان
للصيد فيه قيمة والافقوم في اقرب الاماكن الذي
له قيمة فيه وهو معنى قوله او في اقرب المواضع
اي من المواضع الذي قتل فيه وهذا اذا كان
في ارض اياك اذا كان القتل في برية ثم كذا قيل ١٢
له قوله وقال محمد بن الحنفية في هذه المسألة
في فصول احكامها هذا هو الواجب على المحرم
القاتل قيمة الصيد في الموضع الذي قتل فيه
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن الشافعي
يجب النظر فيما لا ينظر من النعم التي يشبه في النظر
لانه القيمة فالتالي يجوز للمحرم ان يجازي الصوم
مع القدرة على الهبة والاطعام عند القول تعالى
او عدل ذلك صيا ما وحرف والتخفيف وعذر فلا يجوز
للمحرم مع القدرة على التكفير بالمال قيا سا
على كفارة اليمين وقال حرف او ينفع الترتيب
في الواجب في قطاع الطريق او قطع ايم
الآية والثالث اذا اختار الطعام فالحق القيمة
الصيد يشترى به الطعام عندا وعند الشافعي
المعتبر قيمة النظر والرابع اذا اختار الصيام
يصوم مكان كل نصف صاع يوما وعند الشافعي
يصوم مكان كل مد وهذا بناء على الاختلاف
في طعام الكفارة والخاص ان الذي له
الحكيم تقويم المقتول فاذا ظهرت قيمته
فالجواز الى القاتل بين ان يشتري به بديا
او طعاما او صام يوما عند الشافعي ومحمد اذا
عيينا او عازمه ذلك النوع ١٢ ب

جلد كتاب الحج

له قوله العائد الناس في الناس خلاف ابن عباس اخذ من ظاهر قوله تعالى
ليذوق وبال امره ١٢ ان
فان هذا الضمان يتبادى بالصوم ١٢ ف
له قوله والمبتدى هو الجاني اول

يصدق في الدلالة حتى لو كذب صدق غير الضمان على المكذب لو كان الدال حلالا
في الحرم لم يكن عليه شئ مما قلنا وسواء في ذلك العائد الناصر لانه ضما يعتمد به
الاتلاف فاشبه عرمان الاموال والمبتدى والعاسواء لان الموحى بخلاف الجواهر
عند ابى حنيفة وابى يوان يقوم الصيد المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع
اذا كان في برية يقوم ذوا عدل ثم هو غير الفداء ان شاء ابتاع بها هذ وذبح ان
بلغت يا وان اشترى باطعاما وتصد على كل مسكين نصف صاع من براء
صاعا من تمر وشعيران صاعا على مائة كبر وقال محمد بن الشافعي في الصيد
فيما له نظير في الظل شا وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي البربوع جفوة
وفي النعامة وفي حما الوحش بقرة لقولته في اجزاء مثل ما قتل من النعم وقوله
من النعم ما يشبه المقتول لان القيمة لا تكون والضمان اوجبوا النظر من الخلقة
والمناظر في النعماء والظلم وحما الوحش الارنب ما بينا وقا عليه السلا الضبع
في الشاة واليس نظير عند محمد بن حنيفة مثل العصفور والحمام اشباهها و
وجبت القيمة كما قوله كقولها والشارع يوجب الحكماء ويثبت لمشا بينه ما حيث
كل واحد منهما يعيب ويهد ولا يحنف وابى يوان امثل المطلق هو مثل صو
ولا يمكن الحمل عليه في مثل معنى لكونه معروفا في الشرع كما في حقوق العباد
لكونه مراد ابا الجماع او لما فيه من التعميم وفي ضده الخصيص المراد بالنص والله
في اجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش اسم النعم يطلق على وحش الاله كذا قال ابو
المرجوع في تفسيره

مر القصة مع عمر في ذلك جزي بن عبد الله الجلي اورد من طريق ابى دائل عن جزي بن ابراهيم الحنفي في غريبه عن ابن عباس في البربوع حمل
يعني بفتح المهملة والميم وهو ولد الضمان المذكور وجد جابر المرفوع في الذي بعده ١٢
(متعلقه صفح ٢٥٤) حديث الضبع صيد وفيه شاة اصحاب السنن وابى حبان والحاكم من طريق عبد الرحمن بن ابى عمار عن جابر
سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع صيد هو قال نعم ويحمل فيه كبش اذا صاده المحرم وفي رواية للدارقطني والحاكم
الطبقات ان صا

حواشي صفحه ٢٥٨

٥٥ قوله بقوله تعالى الخ انما لم يجعل بالكل عند ما قال محمد والتا فعي فانهما اوجبا النظر في ما لا ينظر لان المعهود في الشرع في ذوات القيم المثل معنى فانه لو تلف بقرة الانسان مثلا لا يلزمه بقرة مثلها اتفاقا ولان المثل معنى مراد بالاجماع في ما لا ينظر له وهو مجاز فلما ريد المعنى الحقيقي وهو المثل صورة ومعنى لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز كذلك في قوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم اريد المثل معنى وهو القيمة واما المثل صورة ورد العين فثبت بالسنة او كما في حملته على المثل معنى من التعميم لشموله ما لا ينظر له وان حمل المثل على الكمال كما في الآية قاصرة على ما لا ينظر له في ذواته من النعم بيان لما هو المقتول للمثل في النعم كما يطلق على الاله يطلق على الوحش كما قال ابو عبيد والاطمعي وقال الكرماني في مسائل يقوم الصيد بحاذا وقال زفر بجيب قيمة بالغة ما بلغت وفائدة الخلاف تظهر فيما لو قتل اربابا معلما فقتل بجيب قيمة كحد وعنده يجب قيمة معلما وفي الاختيار اذا كان المراد من الجزاء القيمة يقوم العدا للحم لا الحيوان والمراد انه يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة لانها امر عارض ولو كانت الصفة لا مخرقة كما اذا كان الطير حيوانا فاراد قيمة لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روليتان ونرجح في البدائع اعتبارا بخلاف ما اذا تلف شيئا مملوكا فان القيمة هناك تعتبر من حيث الذات والصفات الا اذا كان الوصف محرم من الله كقيمة الديك لشفاه وكلبش لنطاه فانها لا تعتبر كجارية المصنية وليس مرادهم انه يقوم بحرقه وانما يقوم به سوحي باعتبار ذاته بديل ان لا ياكل لحم الصبيح ان يقوم بحرقه قتله اذ لا قيمة له وانما يقوم باعتبار جلده وكونه حيا يتفقد به وليس مرادهم اهدار صفة الصيد بالكلية لما اهم التفقوا على انه لو قتل صيدا حيا لمحال زيادة قيمة تجب قيمة على تلك الصفة كما لو قتل حامة مطوقة او فاختة مطوقة كما صرح به في البدائع وانما المراد اهدار اركان بصنع العباد المراد بالعدل من المعرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة وقيد المصنف بالعدل لان العدل الواحد لا يحسن وظاهر النص صحة في شرح الدرر وفي فتح القدير الذين لم يوجبوا العدة حملوه في الآية على الاولوية لان

المقصود زيادة الاحكام والاتقان في الظاهر والوجود زيادة الاحكام والاتقان لا ينافيه بل قد يكون داعية انتهى و ينبغي ان يحق بالقتل اذا كان له معرفة به وان يحمل ذكر التحسين على قول من يحق بالواحد لكنه يتوقف على نقل لم اراه ثم الحكمان يقومان في مكان قتله ان كان يباع فيه او في اقرب المواضع الى مكان قتله ان كان لا يباع فيه كالبرية ولا بد مع اعتبار المكان من اعتبار زمان قتله لاختلاف القيمة باختلاف الاكمة والارمنة في الجبال والحق قوله بقوله تعالى الخ تفصيله ان الله تعالى قال يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم بهيا بالخ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل في ذلك صيا لا يذوق وبال امره الآية فقوله تعالى من النعم بيان للجزاء فدل ذلك على ان جزاء المقتول لا بد ان يكون من النعم مما يشبه المقتول صورة والظاهر ان القيمة ليست نعماء فليست مثله صورة بل معنى فدلنا ان الواجب هو المثل صورة تقريبا لكن ما لمكن واما اذا لم يمكن ذلك بان لا يكون لذلك المقتول نظير فالواجب هو القيمة هذا تقرير كلام الشافعي ويؤيد ما رواه مالك في الموطن عن عمرانه قضى في الضبع كبش وفي الغزال بغز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بحفزة وروى الشافعي ان عمر وعثمان وعليهما وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية قالوا في النعامة يقتلها المحرم انه يجب من الابل وفي هذا الحديث ضعف والقطاع ولذا قال بعض الشافعية انا لا نقول بوجوب لبدنة في قتل النعامة بهذا الاثر بل بالقياس ونحن نقول ان المراد بالمثل الواقع في الآية اما ان يكون المثل صورة ومعنى واما المثل صورة فقط كما فعله الشافعي واما معنى فقط لاسبيل الى الاول الخروج باليس لمثل صوري من النص وكذا الثاني الخروج باليس لمثل صورة فتعين الثالث وهو المثل معنى فاما هو الا القيمة فقوله تعالى من النعم ليس بيانا لقوله جزاء بل بيان لما قتل اي جزاء ما قتل حال كون المقتول من النعم فافهم ١٢ موكو محمد عبد الحكي فدا الله مرقة ٩ قوله وفيه الشاة قلت اخرج اصحاب السنن عن جابر قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع اصيد قال نعم ويحلب فيه كبش اذا صاده المحرم انتهى لفظ ابى داود ورواه احمد وابن حبان والحاكم وغيرهم ١٣

جلد كتاب الحج

له قوله يعصيه من العبيد هو شرب الماء بلا مص وهو جرح عا شديدا كما تجرع الدواب الحمام يشرب بهذا بخلاف سائر الطيور فانها تشرب شيئا فشيئا ١١ قوله وهو المثل صورة ومعنى يعني ان المثل المطلق هو المشارك في النوع وهو غير مراد ههنا بالاجماع فيراد المثل معنى وهو القيمة وهذا لان المعهود في الشرع في اطلاق لفظ المثل ان يراد المشارك في النوع والقيمة قال تعالى في ضمان العدوان فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد الا انهم منها اعني المماثل في النوع اذا كان المثل مثليا والقيمة اذا كان قيميا بانه على انه مشترك معنوي والحيوانات من القيمات شرعا اهدار للمماثلة المماثلة في تمام الصورة فيها تظليلا للاختلاف الباطني بين ابناء نوع واحد فما ظنك اذا انتفعت المشاركة في النوع فلم تنق الامشاركة في بعض الصور كطويل العنق والرجلين في النعامة مع البدنة ونحو ذلك في غيرهما فاذا حكم الشرع بانتفاع اعتبار المماثلة مع المشاركة فخذ عدما اظهر ان لا يمكن ذلك فالواجب اذا هو القيمة ويحمل حكم الصحابة بالنظر على انه كان باعتبار تقدير المالمالية ١٢ قوله قوله او يكون مرادا بالاجماع لان القيمة اريد بهذا النص في الذي لا مثل له بالاجماع فلا يبقى غيره مراد الا ان المثل مشترك والاسم المشترك لا يعموم لكذا ذكره في الاسلام ١٢ انما به ١٣ قوله مراد بالاجماع قد بينا قس فيه بانه يجوز ان يجب القيمة عند محمد في ما لا ينظر له تقريبا بالقياس على حقوق العباد لا بهذا النص كيف وانه حمل قوله من النعم بيانا للجزاء فلا يتناول النص عنده الا المثل الصور ١٢ اهدار ١٣ قوله قوله او لما فيه من التعميم الخ بيانه ان قوله تعالى لا تقتلوا الصيد عام وقوله ومن قتله ينصرف الى المذبذ وكان بيانا للحكم على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الحيوانات الا مثل له كالحصوف وما يشبه ذلك ضمانه يجب نفوس الكتاب فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم فيه ١٢ انما به ١٣ قوله قوله والمراد بالنص الخ فالمراد فعليه الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك من النعم الوحش وان كان

اسم النعم يطلق على الاله والوحش لكن المراد ههنا هو الوحش ١٢ كفاية ١٣ قوله قوله اسم النعم الخ لما اعترض معترض بقوله كيف يقول من النعم الوحش والنعم يراد به الاله ولا يجب لقتل الاله شي فاجاب فها لسواله بهذا القول ١٢ بانه ١٤ قوله قوله كذا قال ابو عبيدة اسمه معمر بن النخعي التميمي وفي بعض النسخ ابو عبيد بدون التاء في آخره واسمه القاسم بن سلام البخاري صاحب كتاب الحديث والاول اصح واسم الاصح عبد الملك وهما اما ان في اللغة ثقتان في نقلها فقالا النعم كما يطلق على الاله يطلق على الوحش ايضا ١٢ اب ٤

له قوله والمراد بما روي الخ جواب عن حديث الضبع صيد فيه الشاة وعن امر الصحابة يعني ايجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة هذه النظائر لم يكن باعتبار اعيانها اذ لا تماثل بين الضبع والشاة وانما كان ذلك بطريق التقدير بالقيمة ١٢ اع ١٢ قوله فاعطى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف فيقوم ويشترى بالقيمة طعام تصدق على كل مسكين يوما غير ان عند ابى حنيفة وابى
والشافعي الخ ذكر الشافعي ر مع محمد
في كون الخيار الى الحكمين والمذكور في
كتب اصحابه ان الخيار للقاتل كما في
قول ابى حنيفة ر ولم يذكر في المبسوط
والاسرار شرح التاويلات قول
الشافعي وانما ذكر قول محمد فقط ١٢ ب
١٢ قوله لانه تفسير لقوله يحكم لان
الباري في قوله به محمل لا يترك ما هو مفسر
بقوله به فيصير كأنه قال حكم به ذوا
عدل منكم بالهدى فثبت ان المثل
انما يكون بحكم الحكم واختياره ١٢ كفاية
١٢ قوله بطلته او فيكون التقدير
يحكم باحد هذه الامور الثلاثة ولو قال
كذلك لكان الخيار الى الحكم فكذا اذا
١٢ التبرار ١٢ قوله بدليل انه
مرفوع الخ اراد ان ما قال ليس بصحيح
فانه ليست معطوفا على بهي الا خلا
اعرابها لان قوله كفارة معطوفة
على الجزاء بدليل انه مرفوع الخ الجزاء
وقال الانصاري بدليل ان الكفارة
مرفوع وانما ذكر ضمير الكفارة على
تاويل المعطوف انتهى وفيه تامل
كذا قوله تعالى او عدل ذلك صيا
مرفوع فلم يكن في الآية دلالة ختيا
الحكمين في الطعام والصيام واذا
لم يثبت الخيار فيهما لم يثبت في الهدى
لعدم القائل بالفصل ١٢ بنائية
١٢ قوله في المكان الذي اصابه
وكذا يعتبر الزمان الذي اصابه فيه
لاختلاف القيم باختلاف الزمنة
ايضا كذا في مبسوط شيخ الاسلام
١٢ بنائية ١٢ قوله والواحد يحلف
لان قوله يلزم وان هذا من باب
الخبر لا الشهادة فيقبل خبر الواحد
العدل فيه ١٢ ب ١٢ قوله وقيل
يعتبر المشتري في حكم التقييم و
الذين لم يوجبوه حملوا العدد في
الآية على الاولوية لان المقصود
بزيادة الاحكام والاتقان و
النظائر الوجوب قصد الاحكام
لا يتا فيه ١٢ ف ١٢ قوله خلافا للشافعي فان عندنا يجوز الاطعام على غير فقر امكنه وبه قال ابو ثور وعطاء وهو يعتبر الاطعام بالهدى قياسا عليه الجامع بين الاطعام
والهدى التوسعة على فقر امكنه ١٢ بنائية ١٢ قوله وفيه وفاء بقيمة الطعام يعني انما يخرج عن العهدة بالتصدق في هذه الصوة اذا اصاب كل مسكين من اللحم
ما يبلغ قيمة نصف صاع من بر على قياس كفارة اليمين لان الاراقة الحاصلة بالمكان غير الحرم لا تجزئ عن الهدى حتى لو ضاع المذبح او سرق قبل التصدق
لا يخرج عن العهدة فبقى الواجب كما كان وفي المذبح يخرج بعد السرقة عن العهدة لان الاراقة قرية مخصوصة بمكان وزمان ١٢ بنائية ١٢ قوله ما يجزئ

جلد کتاب الحج

والاصح هو المراد بما روي التقدير به دو ايجاب المعين ثم الخيار الى القاتل في
ان يجعل هديا او طعاما او صوم عند ابى حنيفة وابى يوسف وقا محمدا الشارة الخيار
الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدى يجب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او
بالصيام فاعطى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف ان الخيار شرع رفقا بمن عليه فيكون الخيار
اليه كما في كفارة اليمين ولم يحرر الشاة قوله تعالجكم به ذوا عدل منكم هديا الا
ذكر الهدى منصوبا لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعولا لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام
بحكمنا وفيكون الخيار اليهما فلنا الكفارة عطفت على الجزاء لاعلى الهدى بدليل
انه مرفوع كذا قوله تعالى وعد ذلك صياما مرفوعا فلو لم يكن فيهما دلالة اختيار الحكمين وانما
يرجع اليهما فيقوم المثل في الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقوم في المكا الذاهنا
اختلا القيم باختلا الاماكن فان كان الموضع بريا لا يباع الصيد يعتبر اقرب
المواضع اليه ما يباع فيه ويشترى قالوا او الواحد وكلف المثلثة اولى لانه لحو واعد
الغلط كما حقوق العباد وقيل يعتبر المثلثة ههنا بالنص الهدى لا يذبح الا
بمكة لقوله تعالى يا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام في غيرها خلافا للشارع هو يعتبره
بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم ونحن نقول الهدى قرية غير معقولة
فيختص مكان وزمانا اما الصدقة معقولة في كل ما ومكا والصوم يجوز في غير مكة لا في
في كل مكان فان جاز بالكوفة لجزاه عن الطعام معنا اذا تصد بالحم وفيه فاء بقيمة الطعام
لان الارا لا تنوعه واذا وقع الاختيار على الهدى يهدى ما يجزئ بالاضحية لان مطلق
في قوله لا تنوعه واذا وقع الاختيار على الهدى يهدى ما يجزئ بالاضحية لان مطلق

لا يتا فيه ١٢ ف ١٢ قوله خلافا للشافعي فان عندنا لا يجوز الاطعام على غير فقر امكنه وبه قال ابو ثور وعطاء وهو يعتبر الاطعام بالهدى قياسا عليه الجامع بين الاطعام
والهدى التوسعة على فقر امكنه ١٢ بنائية ١٢ قوله وفيه وفاء بقيمة الطعام يعني انما يخرج عن العهدة بالتصدق في هذه الصوة اذا اصاب كل مسكين من اللحم
ما يبلغ قيمة نصف صاع من بر على قياس كفارة اليمين لان الاراقة الحاصلة بالمكان غير الحرم لا تجزئ عن الهدى حتى لو ضاع المذبح او سرق قبل التصدق
لا يخرج عن العهدة فبقى الواجب كما كان وفي المذبح يخرج بعد السرقة عن العهدة لان الاراقة قرية مخصوصة بمكان وزمان ١٢ بنائية ١٢ قوله ما يجزئ

له قوله لان الصلابة اوجبوا وحكموا في الاربابا بفاق وفي اليربوع بجفرة وكلام الهدية بنيل على ان ابا يوسف في هذه المسألة مع الامام
وذكر في المبسوط وشرح الجامع الصغير قول ابي يوسف مثل قول محمد واحمد والشافعي نعم قوله تعالى من النعم ١٢ ب ٤٤ قوله عند اقال الحكماء المراد به عند
ابي حنيفة وابي يوسف وهو قول مالك فان عند محمد والشافعي المعترفة بالنظر

جلد كتاب الحج

اسم الهدى منصر اليه قال محمد والشافعي يجوز صغار النعم فيها لان الصغار
او جوا غناقا وجرو عند ابي حنيفة وابي يوجز الصغار على وجا الطعاينة اذا
تصدق واذا وقع الاختيار على الطعاينة يقوم المتلف بالطعام عندنا لانه هو المضمون فيعتبر
قيمتها اذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من وصا من
وشعير لا يجوز ان يطعم مسكين اقل نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المضمون
في الشرع وان اختار الصبي يقوم المقنوط طعامه بصوع عن نصف صاع من اوصاع
قرا وشعيرة لان تقدر الصبي بالمقنوط غير ممكن اذا قيمته للصبي فقد نابا الطعام
والتقدي على هذا الوجه معهود في الشرع كما باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف
صاع فهو غير اشاء تصدق به ان صاعا عنه يوما كاملا الا الصواقل من مرغير
مشرع وكذلك ان كان الوجع مسكين يطعم قد اوجب ويصوبو كاملا لما قلنا
ولو جرح صيدا او نتف شعرة او قطع عضوا منهن ما نقصها عنها البعض بالكل كما
حقوق العباد ولو نتف ريش طائر او قطع فوا صيدا من جزا الامتناع فعليه قيمة طلة
لانه فو عليه الامن بتفويت الة الامتناع في جرحه اه ومن كسر بيضة فعليه قيمته هذا
مرو عن ابن سنان ولا نه اصل الصيد ولا عرضة ان يصير صيدا فنزل من الصيد
احتيايا لم يفسد فان خرج من البيض فخرج ميت فعليه قيمته وهذا استحسان والقبيا
ان لا يغرسوا البيض لان جوا الفرخ غير معلوم وجه الاستحسان ان البيض يخرج
الفرخ الحي الكسر قبل واسبب في حيايه عليه احتيايا وعلى هذا اذا ضرب بطن طيبة

هناك فاما جزاء الصيد فمبنى على الاحتياط فترج جهة النفسية في جين الصيد ١٢ ك + + +

قوله وهذا مروى
عن علي وابن عباس
اي في بيض النعانة
قيمتها لم يحد عن علي
واما روى ابن ابي
شيبه عن طريق
مغوية بن قرة
رجلا او طابعية
بيض نعام فسال
عليا فقال عليك
بكل بيضة صواب
ناقة فانطلق الى
رسول الله صلى
الله عليه وسلم
فاخبره فقال قد
سمعت ما قال و
عليك في كل بيضة
صيا يوما او طعام
مسكين وقول ابن
عباس اخبره الزبير
عن طريق صحيحه عنه
قال في بيض النعام
يضمن المحرم ثمنه
وتقدم عن طريق
اخرى عنه في كل
بيضتين درهم
ولا ابن ابي شيبه
عن ابن مسعود
في بيض النعام
قيمتها ومن طريق
ابراهيم النخعي
عن عمر مثله و
هذا منقطع وفي
الباب عن ابي هريرة
وكعب بن عجرة
مروعا اخرجهما
الدارقطني و
اسنادهما ضعيفا

له قوله لقوله عليه السلام الخ فان قلت ما وجه اعمال هذا الحديث وهو خبر واحد في تخصيص عموم قوله لا تقتلوا الصيد فبطلانها والصيد الموزون وغيره قلنا خص هذا العام
ابتداء بالنص القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر فمن ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف يجوز اطلاقه لفظا لا يصح انه حديث مشهور كذا في الشرح ١٢
له قوله خمس من الفواسق الخ قلت لم يذكره
بيناه بل هذا حديث آخر أخرجه البخاري ومسلم
للوحدة لا للتأنيث ١٢ جامع الرموز له قوله
وقد ذكر الذئب الخ اعلم ان المصنف ذكر في
اول هذا الفصل حيث قال واستثنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخ فذكر الخمس الفواسق وهداها
اعادها ههنا مع ذكر الفارة فصارت سبعة ذكر
العدد المعين لا في ما زاد عليه وكان هذا القول
جواب سوال مقدر تقدير ان ذكر الذئب ليس في
الاحاديد التي اخرجهما الشيخان فالمصنف
ذكر زيادة عليها فاجاب بانها مذكورة من حيث
ان رواية جارت به او من حيث دلالة النص
فان الذئب في معنى الكلب العقور ١٢
قوله ويخلط الخ يخلط الحب بالجنس معناه يخلط
الجنس تارة والحب اخرى وقد ذكره المصنف اول
الفصل وزاد ههنا هذا القول ويرد به ما قاله
الاكمل انه تكرار ١٢ له قوله ولا يبتدى الخ
فيه نظر لانه لما يقع على دبر الدابة فينبغي ان لا ينجس
فيه الجراء ١٢ له قوله لان المعتر في ذلك
الجنس وان كان وصفه بالعقور ايمار الى العلة
لما روى ابو داود في المراسيل وذكر الكلب من غير
وصفه بالعقور ١٢ له قوله تصدق بما شابه
وجوز بعضهم قتل الجراد لما روى ابو حنيفة عن ابي هريرة
انه من صيد البحر قلنا انه من صيد البر وذلك
والمراد في الحديث مشاركة صيد البحر في حكم
الاكل من غير ذكاة ١٢ الهداد له قوله لان
الجراد من صيد البر عليه كثير من الطمار ويشكل
عليه في سنن ابى داود والترمذي عن ابي هريرة
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم في حجة او غزوة فاستقبلنا جراد فجعلنا
نضربه بسيطا وقينا فقال صلى الله عليه وسلم
على آله وسلم كلوه فانه من صيد البحر وعلى هذا
لا يكون فيه شيء اصلا لكن تظاير عن عمر
الزام الجزاء فيها كما في الموطا ومصنف
عبد الرزاق ١٢ له قوله لقول عمر الخ
قلت رواه مالك في الموطا عن يحيى بن سعيد
ان رجلا سأل عمر عن جراد قتلها وهو محرم
فقال عمر لعلك تعال حتى تحكم قال كعب بن مالك
عمر انك لتجد الدرهم ثمرة خير من جرادة ورواه
ابن ابى شيبة ايضا ١٢ له قوله في ذبح
السلحفاة يضم الاول وفتح لام وسكون حاء
مهلة وفاروقا في بعض ما ذكره يهودي
جعل يرويه يهودي بكونه ١٢ غث
له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض
له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض

بشخص من الفواسق
يقتل في الحل والحرم
متفق عليه من حديث
عائشة بلفظ خمس
فواسق يقتلن في
الحل والحرم الغراب
والحدأة والعقوب
والفارة والكلب العقور
وفي رواية لمسلم الحية
بدل العقرب
قوله وذكر الذئب
في بعض الروايات
الطحاوي من حديث
ابي هريرة بلفظ
خمس فواسق يقتلن
في الحرم وذكر فيها
الذئب قوله عن عمر
قال ثمرة خير من جراد
ملك في الموطا
اخبرنا يحيى بن سعيد
ان رجلا سأل عمر
عن جرادة قتلها
هو محرم فقال عمر
لعلك تعال حتى تحكم
فقال كعب بن مالك
عمر انك لتجد الدرهم
ثمرة خير من جرادة
وصلى عبد الرزاق
عن معمر بن الثور
عن منصور عن
ابراهيم عن الاسود
ان رجلا سأل عمر
نحوه وعن محمد
ابن راشد عن محمد
ان عمر سئل عن
الجراد يقتله المحرم
فقال ثمرة خير من
جرادة وروى ابن
ابى شيبة عن
طريق ابراهيم عن
كعب انه مر به
جرادة فذكره نحوه
فقال له عمر انك
اهل حمص اكثر من
درهم ثمرة خير من
جرادة ١٢

جلد كتاب الحج

له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض
له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض

فالت جنينا ميتا وما فعله فمته ما وليس في قتل الغر والحدأة والذئب والحية
العقور والغا والكلب العقور جزاء لقوله عليه السلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل
الحرم والحدأة والحية والعقور والغا والكلب العقور وقا عليه السلام يقتل المحرم الغا
الغرا والحدأة والعقور والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب
العقور الذئب او يبقا ان الذئب في معنى الكلب العقور ١٢
بالاذا ما العقور غير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدى بالاذن عن ابي حنيفة ان الكلب
العقور غير العقور والمستأوا ملتو منها سوء لا المعتبر ذلك الجنس كذا الفارة
الاهلية الوحشية سوء والضرب الزرع ليسا المستثناة لانهما لا يبتدى بالاذن
وليس في قتل البعوض والنمل والبراو القراد شيء لانهما ليسا بمتولة البعوض
ثم هي متولة بطباعها والمراد بالنمل السوء والصغائر التي تؤذي ولا يؤذي الجمل
ولكن لا يجب الجزاء للعلة الاولى من قتل قملة تصد بما شاء مثل كف من الطعالات
متولة من النمل الذي على البدن وفي الجامع الصغير اطعم شيئا وهذا يدل
على انه مجزى ان يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الاباء وان لم يكن مشبعاً
قتل جراد تصد بما شاء لان الجراد من صيد البر فالصيد يمكن اخذ الاجملة بقصد
الاخذ فخر خير من جراد لقول عمر ثمرة خير من جرادة ولا شيء عليه ذبح السلحفاة
لان البرص والحشر افاشبه الخنافس والوزعاء يمكن اخذها من جملة كذا لا يقصد
خذ بالافلح يمكن صيدها من حلت المحرم فقيمة لان اللبن من اجزاء الصيد فاكله ومن قتل
بالافلح يمكن صيدها من حلت المحرم فقيمة لان اللبن من اجزاء الصيد فاكله ومن قتل

له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض
له قوله فاشبه كراهي فاشبه لانه يتولد من عينة وناول الصيد حرام على المحرم قلنا ما كان منه اعتبار البعض

يحدث الضيع صيد
وفيه الشاة فقتل
قوله روى عن عمر
انه قتل سباعا واهلا
كباشا وقال انا
ابتدأناه لو وجدنا

من فينقطضانه بفعل جا
من قبله ١٢ هـ
على ما تواتر من قبل وهو
قوله تعالى فقتل من صيهم
او صدقة او نسك
عنايه ١٢ هـ قوله
نحن نقول الخ تقريره
ان الحكم منوحي اصل
الخلق متمنع بطيرانه
كل ما هو كذلك فهو
صيد ١٢ عننايه
١٢ هـ قوله فلم يقتل
قلت ليس له لا يحل
بذكاة الا اضطرار فانه
يوري في برج الحمام
فما تهاجم قبل ان يدرك
ذكاته لا يحل ولو كان
صيدا يحل قلت من
المناسخ من قال يحل
ومنهم من قال لا يحل
وهو لا يدل على انه ليس
بصيد لان الاباحه
بذكاة الا اضطرار يتعلق
بالعجز لا بكونه صيدا
حتى حل البعير الذي
نه بذكاة الا اضطرار

١٢

له قوله لانها جلت الخ استثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكلب العقور وليس المراد به المعروف فانه الى فالمراد به ما يكلف يودي فيقتل اول الاسد النمر والفهد ١٢ عننايه
له قوله يتناول السباع ويدل عليه انه عليه الصلوة والسلام قال داعيا على عتبة بن ابي لهيب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فاقترعه سبع ١٢ ف ١٢ هـ قوله وكونه مقصودا
الخ هنا زيادة قيد على ما قدمناه ولم يذكره في تعريفه السابق فيلزم انما ضاها السابق
يقال انهم ابطموا العذبا بقتل الذئب الغراب فيلزم ابطال العذبا بقتل الذئب
جلد كتاب الحج
ما لا يؤكل لحم من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء اما استثنى الشرع
وهو ما عذناه وقال الشاة لا يجب الجزاء لانها جلت الايداء فدخلت الفوا
المستثناة وكذا اسم الكلبين والى سباع باسرها لغتونا ان السبع لئلا يوحشه
مقصودا بالاختصاص بجلد او ليصطاد به اول دفع اذاه والقنا على الفواسق عمدته
لما فيمن ابطال العذ واسم الكلب لا يقع على السبع والعرا ملك لا يجازي قيمته
وقاز فوريه بقتل ما بلغت اعتبا بما كوال اللحم ولنا قوله عليه السلام الضيع فيه الشاة وان
اعتبا قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانها من لحم ولا لانها من لحم ولا لانها من لحم
ظاهر اذ اصحاب السبع على ما فقتله لانه عليه قال فوريه بقتل ما بلغت اعتبا بما كوال اللحم
لنا ما روى عن عمر انه قتل سباعا هدا كبش او قنا انا ابتداءنا لان الحرم ممنوع عن التعرض
لا عن دفع الاذول وهذا كان ما ذوقه دفع المتن من الاذ كما في الفواسق فلا يكون ما ذوقه
في دفع المتحقق اولى مع جواز الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقا بخلاف الجمل الصالح
لا اذن من صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان
الاذن مقيد بالكفا بالنص على ما تلونا من قبل ولا باس محرم ان يذبح الشاة والبقرة
والبعير والدجاء والبط الا له لان هذه الاشياء ليست بصيد ولعد التوحش والمراد
بالبط الذي يكون في المساكن والحيا لان الووف باصل الخلقة ولو ذبحها ما مسرو
فعليه الجزاء خلا لما لك لاننا لو مستأوا لا يمتنع بجناب بطوء فهو من نفوق الحما
متوحش باصل الخلقة ممنوع بطيرانه وان كان بطي فهو والاستثناء عار فله يقتل كذا
قوله ولنا ما روى عن عمر الخ بتقريره ثبوت انما يفيد عدم الجزاء اذ كان المبتدئ السبع بمفهوم الخالفه وهو ليس بحجة عندهم فالاولى ان يستدل بما رواه ابو داود وعن الخ
انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يقتل الحرم قال الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ١٢ ف ١٢ هـ قوله فلان يكون
ما ذوقه دفع المتحقق اولى وانما لما كنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ذكره الطحاوي ١٢ ب ١٢ هـ قوله لانه لا اذن له الخ فان قتل العبد المملوك اذ اصاب
انسان بالسيف فقتله لا يضمن مع انه لم يوجد هناك الاذن من المالك قلت لان العبد المملوك مضمون في الاصل لانه آدمي لا للمولى لانه مكلف كسائر المكلفين

٢٦٣
جلد كتاب الحج

ما لا يؤكل لحم من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء اما استثنى الشرع
وهو ما عذناه وقال الشاة لا يجب الجزاء لانها جلت الايداء فدخلت الفوا
المستثناة وكذا اسم الكلبين والى سباع باسرها لغتونا ان السبع لئلا يوحشه
مقصودا بالاختصاص بجلد او ليصطاد به اول دفع اذاه والقنا على الفواسق عمدته
لما فيمن ابطال العذ واسم الكلب لا يقع على السبع والعرا ملك لا يجازي قيمته
وقاز فوريه بقتل ما بلغت اعتبا بما كوال اللحم ولنا قوله عليه السلام الضيع فيه الشاة وان
اعتبا قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانها من لحم ولا لانها من لحم ولا لانها من لحم
ظاهر اذ اصحاب السبع على ما فقتله لانه عليه قال فوريه بقتل ما بلغت اعتبا بما كوال اللحم
لنا ما روى عن عمر انه قتل سباعا هدا كبش او قنا انا ابتداءنا لان الحرم ممنوع عن التعرض
لا عن دفع الاذول وهذا كان ما ذوقه دفع المتن من الاذ كما في الفواسق فلا يكون ما ذوقه
في دفع المتحقق اولى مع جواز الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقا بخلاف الجمل الصالح
لا اذن من صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان
الاذن مقيد بالكفا بالنص على ما تلونا من قبل ولا باس محرم ان يذبح الشاة والبقرة
والبعير والدجاء والبط الا له لان هذه الاشياء ليست بصيد ولعد التوحش والمراد
بالبط الذي يكون في المساكن والحيا لان الووف باصل الخلقة ولو ذبحها ما مسرو
فعليه الجزاء خلا لما لك لاننا لو مستأوا لا يمتنع بجناب بطوء فهو من نفوق الحما
متوحش باصل الخلقة ممنوع بطيرانه وان كان بطي فهو والاستثناء عار فله يقتل كذا
قوله ولنا ما روى عن عمر الخ بتقريره ثبوت انما يفيد عدم الجزاء اذ كان المبتدئ السبع بمفهوم الخالفه وهو ليس بحجة عندهم فالاولى ان يستدل بما رواه ابو داود وعن الخ
انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يقتل الحرم قال الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ١٢ ف ١٢ هـ قوله فلان يكون
ما ذوقه دفع المتحقق اولى وانما لما كنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ذكره الطحاوي ١٢ ب ١٢ هـ قوله لانه لا اذن له الخ فان قتل العبد المملوك اذ اصاب
انسان بالسيف فقتله لا يضمن مع انه لم يوجد هناك الاذن من المالك قلت لان العبد المملوك مضمون في الاصل لانه آدمي لا للمولى لانه مكلف كسائر المكلفين

قوله ولنا ما روى عن عمر الخ بتقريره ثبوت انما يفيد عدم الجزاء اذ كان المبتدئ السبع بمفهوم الخالفه وهو ليس بحجة عندهم فالاولى ان يستدل بما رواه ابو داود وعن الخ
انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يقتل الحرم قال الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ١٢ ف ١٢ هـ قوله فلان يكون
ما ذوقه دفع المتحقق اولى وانما لما كنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ذكره الطحاوي ١٢ ب ١٢ هـ قوله لانه لا اذن له الخ فان قتل العبد المملوك اذ اصاب
انسان بالسيف فقتله لا يضمن مع انه لم يوجد هناك الاذن من المالك قلت لان العبد المملوك مضمون في الاصل لانه آدمي لا للمولى لانه مكلف كسائر المكلفين

وسلم اهدى اليه رجل خمار وحش وهو حرم

عن النبي صلى الله عليه

برفای آن یا کله‌خروج

بها لود أو دوفه فضة وسكن عائشة أهما قالت في لحم الصيد يصيده الحلال

١٥٨٨
١١٢٩

1

له قوله ولا ينقصه الاخره لانه الستة عن ابي هريرة قال لما فتح الله على رسول الله مكة قام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيهم فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الله جسد عن القيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها احلت لي ساعة من نهار ثم يقف حراما الى يوم القيمة لا يعصده شجرها ولا ينقص صيدها ولا ينقضي ثمنها الا بالذبح او بالذبح

قلت قيمة الصيد في حق الحرم ايضا غرامة تشبه ضمان الاموال لما مر من قوله وسوار

في حديثه طويل ولا ينقصه ولا يجزيه الصولانها غرامة وليست بكفارة

فاشبه ضمان الاموال هذا لانه يجب بتقويت صفة المحل وهو الامن والوجوب

المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الحرمة باعتمادها في حرمه هو احرامه

يصح جزاء الافعال ايضا المحال فقال نفوذ جزية الصول اعتبارا بما وجب على الحرم

والفرق قد ذكرناه وهل جزية الهند فدية او يتاوم من دخل الحرم بغيره فليس يرسله في اذا

كان في يده خلاف للشارع فايقوتى الشرع لا يظهر عملك العبدية العبد لنا انما هو

الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم او صلاهم من صيدهم فاستحق الامن لوينا فان

باعه رد البيعة فيهم ان كان قائما لان البيعة لم يخرج لما فيه من التعرض للصيد ذلك حرام و

ان كان فناء فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتقويت الامن اذا استحقه كذلك البيعة

الحرم الصيد من حرما وحلال لما قلنا ومن حرما في بيته او في فقص معصية فليس

عليه ان يرسله وقال للشارع عليه ان يرسله لانه متعرض للصيد باعتماد ملكه

فصا كما اذا كان في يده ولنا ان الصغار كافوا بحرموه في بيوتهم صيود ووجن

ولم ينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة الفاشية وهي من حد الحرج وان

الوجوب ترك التعرض هو ليس متعرض جرمته لانه محسوب البيت القفص به غير

في ملكه لو ارسله مفارقة فهو ملكه فلا معتبر ببقاء الملك وقيل اذا كان القفص في يده

لزم ارساله لكن على وجه لا يصير قال فان اصاح حلال صيده ثم احرقه ارسله من يده

غيره يضمن عند ايجافه ذوقا لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف

م م الملك لان وجوب الجزاء لو كان دائما مع الملك ينبغي ان يجب الجزاء لارسل اوله لم يرسل ولا يقول به احد فانه وان ارسله لا ينعقد ملكه ١٢ تنها

بش ولا ينقص صيدها
متفق عليه من تحت
ابن هريرة وابن عباس
في اثناء حديث
قوله روى ان الصحابة
كافوا بحرموه وفي
بيوتهم صيود ووجن
ولم ينقل عنهم ارسالها
ابن ابي شيبة من
طريق عبد الله بن
الحارث كناج وفتراه
وعندنا استنباع
من الصيد ما نرسلها
ومن طريق على انه
ملكه مع بعض اصحابه
داجنا من الصيد هم
محرمون فلم يامرهم
بارساله ١٢
ع في الحق وسبع التقا
على ما عرف في السورع
استدل العينة على كونه حجة
بقوله عليه الصلوة والسلام
ما رآه المسلمون حسنا فهو
عند الله حسن وفيه نظر على
ما اقول بوجوب الاول ان
هذا القول لم ارى الى الآن
مرفوعا في شيء من كتب
الاحاديث وان كان فقه
مشترعا على السنة افعبار
بل هو موقوف على ابن مسعود
وتام الحديث ان الله
نظر في قلوب العباد
فاخار حمدا فبعث رسالته
ثم نظر في قلوب العباد
له اصحابه فحمدهم واقررت
فما رآه المسلمون حسنا فهو
عند الله حسن وما رآه
المسلمون قبيحا فهو عند الله
قيح اخرج البراء والطايع
والبطراني والوليعم في
حلية الاولياء والبيهقي
واحمد في كتاب السنة وفيهم
من نسب الى مسند الثاني
ان اللام الداخلة في
لفظ المسلمون للعهد كما
تقرر عند ائمة الاصول من
ان الاصل هو العهد المعهود
هو الصحابة وبديل عليه الفاء
ايضا فلا يدل هذا الكلام
الا على حسن احسن الصحابة
واما سائر المسلمين ممن ارسل

الامانة فاشبه غرامات الاموال هذا كلامه عليه
ان قيمة الصيد على الحرم ضمان المحل من وجه
وجزاء الفعل من وجه بخلاف صيد الحرم فان
قيمة جزاء المحل ليس لافلا يكون في معنى الصيد
في حق الحرم فلا يلحق به في شرعية الصوم ١٢
له قوله وهذا الحرج يشبه الى الفرق بين قتل
الحرم الصيد قتل الحلال صيد الحرم في جوار الصوم
في الاول دون الثاني ١٢ يعني له قوله
هو احرامه ولهذا لا يشترط جلالان في قتله يجب
عليه ما ضمان واحد بخلاف الحرم فان يجب على
كل واحد منهما قيمة كاملة لانه جزاء الفعل ١٢
له قوله لضمان المحال ما صلاحية الجزاء
الافعال فلقوله تعالى او عدل ذلك صيا ما
اراعه صلاحية الجزاء المحال فانه لا مماثلة بين
الصوم وهو العرض وبين المحل وهو العين ١٢
له قوله فيه روايتان في رواية الافلا تار
بالاراقه بل لا بد من التصديق لحم بعد ان يكون
قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد لهذا
سرق المذبح وجبان يقيم غيره مقامه لانه
لا يدخل في اراقه وفي اخرى ينادى فكون الاحكام
المذكورة على عكسها ١٢ له قوله في اشرع
لا يظهر الحرج لان في الشرع انما ثبت في اباح
دون المملوك كالاشجار فان ما بينته الناس بها
لا ثبت فيها حرمة الحرم ١٢ نهايه له قوله
لما حصل في الحرم الحرج الكا صلا ان حرمة الحرم
في حق الصيد بحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب
الاحرام ثبت في حق الصيد المملوك فكذلك الحرمة
بسبب الحرم ١٢ نهايه له قوله او صار الحرج
تعليل بان لو جوب لارسال في نسخة الانزاري
بخطه انه من صيد الحرم بكنة اذا التعليلية قال
قوله اذ قيل لو جوب ترك التعرض وقال لا لاكل
ايضا ما يؤيده ١٢ له قوله رد البيع ان
كان قائما الحرج سواء كان بيعه في الحرم او بعدا
اخرجه الى المحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم
فلا يحل اخراجه بعد ١٢ له قوله او في
قفص معتمدا ان اراد من قوله مع انه في يده
يحمل انه اراد انه في حله او مع خاديه فكان ثقل
ان يقول اذا كان مع يده ينبغي ان يرسله لان القفص
متى كان معه كان في يده لا ترى انه يصير غاصبا
للغير بغيره قل ان يقول يطير ليس في يده وان كان القفص في يده فلا يلزمه لارسال فان الجنب اكل مصحفا في غلافه لم يحرمه ولم يكن ذلك كخذه المصحف به كذا ذكره
الفقيه ابو جعفر ١٢ له قوله ولنا ان الصحابة الحرج قلت رواه ابن ابي شيبة عن عبد الله بن الحارث قال كناج وترك عندنا اشياء من الصيد ما نرسلها وخرج
عن علي انه راعى مع اصحابه اجناس الصيد ثم محررون فلم يامرهم بارساله ١٢ له قوله وبذلك جرت العادة الفاشية اے بعد ارسال الصيد والدواجن جرت العادة
الشهرة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة الى يومنا هذا ومثل هذه العادة حجة من الحجج الشرعية فانه نوع من الاجماع ولذلك جاز الاستقناع

تحت رايحة خلاها ولا يعصم شوكها متفق عليه من حيث انه هوية وابن عباس ١٢

له قوله ناهي عن المنكر لان عدم الارسل حرام عليه فكان مقيما للمحنة فلا يكون ضامنا ١٢ اب ٢ له قوله وما على الحسين من سبيل فياقتباس من القرآن وهو جازع عن جملته الشافعية الحنفية ومحقق المالكية وغيرهم ولا اعتداد بمن انكره من المالكية وتحققة في الاتفاق في تفسير القرآن للسير وفي المسئلة شرح الملتقى لصاحب الدر المختار ١٢ موكو محمد بن نور الشمر قد له قوله ملكا محترما احتراز عن ما يربل ان الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فاسل ثم ارسل ثم حل من احرامه فوجد في يد غيره فانه لا سبيل عليه ١٢ عن ابيه له قوله فلا يبطل احرامه فان قيل سلنا انه ملك محترم ولكن وجب عليه اخراجه عن ملكه تركه للتعرض فاجاب عنه بقوله والواجب ترك التعرض ويمكن ذلك في نظير هذا الاختلاف الاختلاف في كسر المعازف فانه لا ضمان عليه عنه ما لانه امر بالمعروف وعنه يجب لضمان ١٢ عن ابيه له قوله في كسر المعازف قال ابن دريد قال قوم من اهل اللغة هو اسم جمع العود الطنبور واشباهها وقال آخرون بل المعازف التي اشجار اهل اليمن وفي ديوان الادب والمعرف ضرب من الطباير يتخذها اهل اليمن ١٢ يعني له قوله لقوله تعالى وحرم عليكم الخمر والحمر اذا اضيفت الى الاعيان يخرج المحل كمن الحيلة كما في قوله تعالى حرمت عليكم ايهاتكم ١٢ له قوله فصار كما اذا اشترى الخمر ليعني اذا اشترى المسلم الخمر لا يملكها فاذا تلفها آخر لضمان عليه لانها حرام لعينها لقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعينها فكذا اذا ارسل الصيد لان صيد الحرم حرام عليه لعينه فلا يجب لضمان ١٢ ب ٢ له قوله كشيء الطلاق قبل الدخول اذ رجع او يرجع الاخذ على القاتل فقال نفوذ لا يرجع لان الاخذ مؤخذ بصنع فلا يرجع غير ذلك لان الاخذ ما يصير للضمان اتصال الله به فلو بالقتل جعل فعل الاخذ فيكون علة له في معنى ما علة افعال بالضم عليه ١٢ ب ٢ له قوله وقال نفوذ لا يرجع قلت فيه اشارة الى ان ابا يوسف ومحمد اذ وافقا با حنفية في رجوع الاخذ على القاتل في ما اذا كان المحرم انما اختلف فيه لفرق ولكن ذكر الشارح نقلا عن الايضاح ان الاتفاق بين علماءنا ان ثبت في رجوع الاخذ على القاتل انما هو في ما اذا كان حلالين احدهما صيد الحرم وقتله الآخر وما اذا كانا محرمين في الرجوع مذهب ابي حنيفة وعندنا لا يرجع اللهم الا ان يراد بالحرم في قوله ان اصاب محرم وقوله وان قتله محرم آخر الدخول في الحرم عقد الاحرام اولاد وح يكون الرجوع بالاتفاق ١٢ د ٢ له قوله فلا يرجع على غيره لانه يستلزم تنزيل المراجع منزلة المالك لا ضمان والصيد غير قابل للملك اعني له قوله فهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة وان لم يفوت لهذا القتل بدم محترمة ولا للملك فان المتعلق بها ضمان يجب لذى الملك البقاء ابتداء بدل ملكه ويدها الواجب عليه الرجوع بما غرمه لكونه السبب فانه منوط بتفويته بما معتبرة كما في غضب الله بمراد اقله انسان في يد غاصبه فادى الغاصب قيمة ١٢ ف ٢ له قوله فان قطع حشيش الحرم او شجرة الحرم اعلم ان النابت في الحرم اما الاذخار وغيره وقبض او الحرق وليس شيء منهما فلا شيء الاول والثاني وهو ليس واحدا منهما فاما ان يكون انبث الناس ولا الاول لا شيء فيه ايضا سواء كان من جنس ما ينبت الناس عادة او لا والثاني وهو لم ينبت الناس بل بنت بنفسه فاما ان يكون من جنس ما ينبتون او لا لا شيء في الاول والثاني هو الذي فيه الجزاء ١٢ ف ٢ له قوله لا يخلو خلاها الحرام بالفتح الرطب من الحرام

جلد كتاب الحج

له قوله وما على الحسين من سبيل فياقتباس من القرآن وهو جازع عن جملته الشافعية الحنفية ومحقق المالكية وغيرهم ولا اعتداد بمن انكره من المالكية وتحققة في الاتفاق في تفسير القرآن للسير وفي المسئلة شرح الملتقى لصاحب الدر المختار ١٢ موكو محمد بن نور الشمر قد له قوله ملكا محترما احتراز عن ما يربل ان الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فاسل ثم ارسل ثم حل من احرامه فوجد في يد غيره فانه لا سبيل عليه ١٢ عن ابيه له قوله فلا يبطل احرامه فان قيل سلنا انه ملك محترم ولكن وجب عليه اخراجه عن ملكه تركه للتعرض فاجاب عنه بقوله والواجب ترك التعرض ويمكن ذلك في نظير هذا الاختلاف الاختلاف في كسر المعازف فانه لا ضمان عليه عنه ما لانه امر بالمعروف وعنه يجب لضمان ١٢ عن ابيه له قوله في كسر المعازف قال ابن دريد قال قوم من اهل اللغة هو اسم جمع العود الطنبور واشباهها وقال آخرون بل المعازف التي اشجار اهل اليمن وفي ديوان الادب والمعرف ضرب من الطباير يتخذها اهل اليمن ١٢ يعني له قوله لقوله تعالى وحرم عليكم الخمر والحمر اذا اضيفت الى الاعيان يخرج المحل كمن الحيلة كما في قوله تعالى حرمت عليكم ايهاتكم ١٢ له قوله فصار كما اذا اشترى الخمر ليعني اذا اشترى المسلم الخمر لا يملكها فاذا تلفها آخر لضمان عليه لانها حرام لعينها لقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعينها فكذا اذا ارسل الصيد لان صيد الحرم حرام عليه لعينه فلا يجب لضمان ١٢ ب ٢ له قوله كشيء الطلاق قبل الدخول اذ رجع او يرجع الاخذ على القاتل فقال نفوذ لا يرجع لان الاخذ مؤخذ بصنع فلا يرجع غير ذلك لان الاخذ ما يصير للضمان اتصال الله به فلو بالقتل جعل فعل الاخذ فيكون علة له في معنى ما علة افعال بالضم عليه ١٢ ب ٢ له قوله وقال نفوذ لا يرجع قلت فيه اشارة الى ان ابا يوسف ومحمد اذ وافقا با حنفية في رجوع الاخذ على القاتل في ما اذا كان المحرم انما اختلف فيه لفرق ولكن ذكر الشارح نقلا عن الايضاح ان الاتفاق بين علماءنا ان ثبت في رجوع الاخذ على القاتل انما هو في ما اذا كان حلالين احدهما صيد الحرم وقتله الآخر وما اذا كانا محرمين في الرجوع مذهب ابي حنيفة وعندنا لا يرجع اللهم الا ان يراد بالحرم في قوله ان اصاب محرم وقوله وان قتله محرم آخر الدخول في الحرم عقد الاحرام اولاد وح يكون الرجوع بالاتفاق ١٢ د ٢ له قوله فلا يرجع على غيره لانه يستلزم تنزيل المراجع منزلة المالك لا ضمان والصيد غير قابل للملك اعني له قوله فهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة وان لم يفوت لهذا القتل بدم محترمة ولا للملك فان المتعلق بها ضمان يجب لذى الملك البقاء ابتداء بدل ملكه ويدها الواجب عليه الرجوع بما غرمه لكونه السبب فانه منوط بتفويته بما معتبرة كما في غضب الله بمراد اقله انسان في يد غاصبه فادى الغاصب قيمة ١٢ ف ٢ له قوله فان قطع حشيش الحرم او شجرة الحرم اعلم ان النابت في الحرم اما الاذخار وغيره وقبض او الحرق وليس شيء منهما فلا شيء الاول والثاني وهو ليس واحدا منهما فاما ان يكون انبث الناس ولا الاول لا شيء فيه ايضا سواء كان من جنس ما ينبت الناس عادة او لا والثاني وهو لم ينبت الناس بل بنت بنفسه فاما ان يكون من جنس ما ينبتون او لا لا شيء في الاول والثاني هو الذي فيه الجزاء ١٢ ف ٢ له قوله لا يخلو خلاها الحرام بالفتح الرطب من الحرام

ناه عن المنكر وما على الحسين من سبيل فله ان يملك الصيد بالخذ ملكا محترما ١٢ ب ٢ له قوله فلا يبطل احراما بخر او قد تلف المرسل فيضمنه بخلا ما اذا اخذ في حالة الاحرام ١٢ ب ٢ له قوله لا يملكه والواجب ترك التعرض يمكن ذلك بان يخله في بيته فان اقطع يد عنه كان متعديا ونظير الاختلاف في كسر المعازف قال ابن دريد قال قوم من اهل اللغة هو اسم جمع العود الطنبور واشباهها وقال آخرون بل المعازف التي اشجار اهل اليمن وفي ديوان الادب والمعرف ضرب من الطباير يتخذها اهل اليمن ١٢ يعني له قوله لقوله تعالى وحرم عليكم الخمر والحمر اذا اضيفت الى الاعيان يخرج المحل كمن الحيلة كما في قوله تعالى حرمت عليكم ايهاتكم ١٢ له قوله فصار كما اذا اشترى الخمر ليعني اذا اشترى المسلم الخمر لا يملكها فاذا تلفها آخر لضمان عليه لانها حرام لعينها لقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعينها فكذا اذا ارسل الصيد لان صيد الحرم حرام عليه لعينه فلا يجب لضمان ١٢ ب ٢ له قوله كشيء الطلاق قبل الدخول اذ رجع او يرجع الاخذ على القاتل فقال نفوذ لا يرجع لان الاخذ مؤخذ بصنع فلا يرجع غير ذلك لان الاخذ ما يصير للضمان اتصال الله به فلو بالقتل جعل فعل الاخذ فيكون علة له في معنى ما علة افعال بالضم عليه ١٢ ب ٢ له قوله وقال نفوذ لا يرجع قلت فيه اشارة الى ان ابا يوسف ومحمد اذ وافقا با حنفية في رجوع الاخذ على القاتل في ما اذا كان المحرم انما اختلف فيه لفرق ولكن ذكر الشارح نقلا عن الايضاح ان الاتفاق بين علماءنا ان ثبت في رجوع الاخذ على القاتل انما هو في ما اذا كان حلالين احدهما صيد الحرم وقتله الآخر وما اذا كانا محرمين في الرجوع مذهب ابي حنيفة وعندنا لا يرجع اللهم الا ان يراد بالحرم في قوله ان اصاب محرم وقوله وان قتله محرم آخر الدخول في الحرم عقد الاحرام اولاد وح يكون الرجوع بالاتفاق ١٢ د ٢ له قوله فلا يرجع على غيره لانه يستلزم تنزيل المراجع منزلة المالك لا ضمان والصيد غير قابل للملك اعني له قوله فهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة وان لم يفوت لهذا القتل بدم محترمة ولا للملك فان المتعلق بها ضمان يجب لذى الملك البقاء ابتداء بدل ملكه ويدها الواجب عليه الرجوع بما غرمه لكونه السبب فانه منوط بتفويته بما معتبرة كما في غضب الله بمراد اقله انسان في يد غاصبه فادى الغاصب قيمة ١٢ ف ٢ له قوله فان قطع حشيش الحرم او شجرة الحرم اعلم ان النابت في الحرم اما الاذخار وغيره وقبض او الحرق وليس شيء منهما فلا شيء الاول والثاني وهو ليس واحدا منهما فاما ان يكون انبث الناس ولا الاول لا شيء فيه ايضا سواء كان من جنس ما ينبت الناس عادة او لا والثاني وهو لم ينبت الناس بل بنت بنفسه فاما ان يكون من جنس ما ينبتون او لا لا شيء في الاول والثاني هو الذي فيه الجزاء ١٢ ف ٢ له قوله لا يخلو خلاها الحرام بالفتح الرطب من الحرام

الصيد بالخذ ملكا محترما ١٢ ب ٢ له قوله فلا يبطل احراما بخر او قد تلف المرسل فيضمنه بخلا ما اذا اخذ في حالة الاحرام ١٢ ب ٢ له قوله لا يملكه والواجب ترك التعرض يمكن ذلك بان يخله في بيته فان اقطع يد عنه كان متعديا ونظير الاختلاف في كسر المعازف قال ابن دريد قال قوم من اهل اللغة هو اسم جمع العود الطنبور واشباهها وقال آخرون بل المعازف التي اشجار اهل اليمن وفي ديوان الادب والمعرف ضرب من الطباير يتخذها اهل اليمن ١٢ يعني له قوله لقوله تعالى وحرم عليكم الخمر والحمر اذا اضيفت الى الاعيان يخرج المحل كمن الحيلة كما في قوله تعالى حرمت عليكم ايهاتكم ١٢ له قوله فصار كما اذا اشترى الخمر ليعني اذا اشترى المسلم الخمر لا يملكها فاذا تلفها آخر لضمان عليه لانها حرام لعينها لقوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعينها فكذا اذا ارسل الصيد لان صيد الحرم حرام عليه لعينه فلا يجب لضمان ١٢ ب ٢ له قوله كشيء الطلاق قبل الدخول اذ رجع او يرجع الاخذ على القاتل فقال نفوذ لا يرجع لان الاخذ مؤخذ بصنع فلا يرجع غير ذلك لان الاخذ ما يصير للضمان اتصال الله به فلو بالقتل جعل فعل الاخذ فيكون علة له في معنى ما علة افعال بالضم عليه ١٢ ب ٢ له قوله وقال نفوذ لا يرجع قلت فيه اشارة الى ان ابا يوسف ومحمد اذ وافقا با حنفية في رجوع الاخذ على القاتل في ما اذا كان المحرم انما اختلف فيه لفرق ولكن ذكر الشارح نقلا عن الايضاح ان الاتفاق بين علماءنا ان ثبت في رجوع الاخذ على القاتل انما هو في ما اذا كان حلالين احدهما صيد الحرم وقتله الآخر وما اذا كانا محرمين في الرجوع مذهب ابي حنيفة وعندنا لا يرجع اللهم الا ان يراد بالحرم في قوله ان اصاب محرم وقوله وان قتله محرم آخر الدخول في الحرم عقد الاحرام اولاد وح يكون الرجوع بالاتفاق ١٢ د ٢ له قوله فلا يرجع على غيره لانه يستلزم تنزيل المراجع منزلة المالك لا ضمان والصيد غير قابل للملك اعني له قوله فهو بالقتل جعل فعل الاخذ علة وان لم يفوت لهذا القتل بدم محترمة ولا للملك فان المتعلق بها ضمان يجب لذى الملك البقاء ابتداء بدل ملكه ويدها الواجب عليه الرجوع بما غرمه لكونه السبب فانه منوط بتفويته بما معتبرة كما في غضب الله بمراد اقله انسان في يد غاصبه فادى الغاصب قيمة ١٢ ف ٢ له قوله فان قطع حشيش الحرم او شجرة الحرم اعلم ان النابت في الحرم اما الاذخار وغيره وقبض او الحرق وليس شيء منهما فلا شيء الاول والثاني وهو ليس واحدا منهما فاما ان يكون انبث الناس ولا الاول لا شيء فيه ايضا سواء كان من جنس ما ينبت الناس عادة او لا والثاني وهو لم ينبت الناس بل بنت بنفسه فاما ان يكون من جنس ما ينبتون او لا لا شيء في الاول والثاني هو الذي فيه الجزاء ١٢ ف ٢ له قوله لا يخلو خلاها الحرام بالفتح الرطب من الحرام

له قوله والذينة الناس عادة الخ الذي ينبت من غير ان ينبت الناس وهو من جنس ما ينبتونه فلا ادري ما المخرج لذلك فان صح ان يقال ان كونه من جنس ما ينبتونه ايضا يمنع كمال النسبة الى الحرم صح والافتحاح الى وجه آخر ان قوله بالاجماع لان الناس يزعمون في الحرم ويحصدونه فيمنعه من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا هذا من غير تكريم احد اب ١٢ قوله فاما المالك فان قلت الحرم قلت انه ينبت على قول من يريه بملك من الحرم وهو قول ابى يوسف ومحمد اب ١٢

والذي ينبت الناس عادة عرفناه غير مستحق للامن بالاجماع وان الحرم المنسوب الى الحرم النسبة اليه على كمال عند النسبة الى غير الانبا وما لا ينبت

اذا ابنت انسانا لثقت بما ينبت عادة ولو نبت بنفسه ملك رجل فعلى قاطعه قيمة لحرمه حقا للشرع وقيمة لخرصنا لما لك كالصيد المملوك في الحرم

ما جف من شجر الحرم لاضما فيه لانه ليس بنا عى ولا برعى حشيش الحرم لا يقطع الا الاخر وقال ابو يوسف لا بأس بالرعى فيه لان فيه ضرورة فان منع لدا

عنه متعذر ولنا ما روينا والقطع بالمشافرة كالقطع بالمنجل وحمل الحشيش من الحبل ممكن فلا ضرورة بخلاف الاذخر لانه مستثنى رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم فيجوز قطعه رعيه وبخلاف الكماة لانه ليس بجملة النبا وكل شئ فعله القارن عما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعلية مان ملحجة ودم لعمره وقال الشافعي

دم واحد بناء على انه حرم مباح واحد عند عذنا بالحرامين قد مر من قبل قال الا ان يتجاوز الميقا غير محرر بالعمرة او الحج فيلزمه واحد خلافا لرفلما ان

المستحق عليه عند الميقا اجزاء واحد بتخير واحد لا يجب اجزاء واحد اذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزء كامل لان كل واحد منهما

بالشركة يصيد جانبا جانية تفوق الدلالة فيتعذر الجزاء بتعدد الجنا اذا اشترك حلا لا في قتل صيد الحرم فعليه اجزاء واحد لان الضامد عن المحل لجزاء الجنا

فيتخذ باحمال كرجلين قتل اخطا يجب عليهما دية واحد وعلى كل واحد منهما كفارة لانه ضمان المحل اب ١٢

لرفلما ان اخرا الاحرامين جميعا من الميقات فيلزمه بكل احرام دم الا ترى ان القارن اذا ارتكب سائر المحظورات يجب عليه دمان ١٢ نهائية قوله لما ان

الحرم لما يكون ناميا فيه والمنكسر ما ليس ليس فيه معنى النمو فلا بأس بالانتفاع به ١٢ نهائية قوله الا الاذخر المالك لستكون الذال المعجمة وبجسر الحاد المعجمة حشيشة معروفة طيبة الرائحة توجد في الحجاز ويحرق قطع في الحرم ١٢ مقدمة فتح الباري شرح صحيح بخارى للحافظ ابن حجر قوله والقطع الحرجوات يقال ان النض في القطع لانه الرعى والمشافرة جمع مشفرة و مشفر البعير كالشفرة من الانسان والمنجل جمع المنجل بجسر الميم وهو الحريد الذي يحصد به الزرع اب ١٢ قوله بخلاف الكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهو شئ مزروع في الارض ينبت من امار السمار للامن النبات ينبت من الارض وما بها كذا قال في الكافي ١٢ عني قوله الكماة بالفتح ودر آخر اسما روع وآل جيز لست بشكل بيضة مرغ وبعض صور بخر در ايام برسات از زمين رويد ١٢ غث قوله فعليه دمان فان قيل ينبغي ان يتد اخلا حرمته الاحرام والحرم في قتل الحرم صيد الحرم قلنا حرم الاحرام اقوى من حرمته الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا تحرمه الا في موضع الضعف الحرمين اقواهما وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتها في باب المحرمات سواء فلم يتبع احدهما الاخر وذكر شيخ الاسلام ان وجوب الذبح على القارن في ما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجامع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجامع يجب مان وفي سائر المحظورات يجب م واحد لما ان احرام العمرة المتابعة في حق التحلل لا غير ١٢ ان قوله عنده لان احرام العمرة داخل في احرام الحج عنده حتى ان القارن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعي واحد اب ١٢ قوله الا ان يتجاوز الميقات الخ استثناء من قوله فعليه دمان اى على القارن دمان في كل موضع يجب عليه المفرد دم الا في صورة واحدة وهي ان يتجاوز الميقات حال كونه غير محرر بالعمرة او الحج وفي بعض نسخ القدوري الا ان يتجاوز من باب المفاعلة ١٢ ب قوله خلافا

حديث الا الاخر منقوق عليه من حديثهما ١٢

م على عدم ولو كان معهم من لا يجب عليه الجزاء كما نصي يجب على الحلال بقدر ما يخصه من القسمة لو قسمت على الكل ١٢ ف

١٤ قوله فالبيع باطل لان الصيد في حرم العين فلا يكون مالا متقوما كالحجر فلهذا لا يجوز شراؤه اصلا سواء اشتراه من محرم او حلال ١٢ نهى به
١٥ قوله وهذه التائيت باعتبار الحجر ولا يصح على اكتسابه كون التائيت من المضاعف اليه لانه ههنا مالا يصح حذقه واقامته المضاعف اليه مقامه لفساد
المعنى بخلاف نحو شترت صدرا لقناة من الدم
١٢ ف قوله فتسرى الى الاولاد والحاصل ان صفة استحقاق الامن

واذا باع المحرم الصيد واتباعه فالبيع باطل لان بيعه تعرض للصيد تنقو
اي اشتراه ١٢

الامن يبعه بعد قتله ببيع مينة ومن اخبر ظنية من المحرم بقتل او لاد او اهلها
وكل منها باطل ١٢

فعليه جزاء هن لان الصيد بعد الخرج من الحرم بقى مستحقا للامن شتره عا ولم هذا
وهو حلال او محرم ١٢

رده الى الامن وهذه صفة شرعية فتسرى الى الولد فان ادى جزاءها ثم ولد ليس عليه
اي كونه مستحقا للرد ١٢

جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء بقى امنه لان وصو الخلف كوصو الاصل والله اعلم بالصواب
وهو بالقيمة الى الفقهاء ١٢

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا اتى الكوفي بستان بنى عامر فاصبغته فان رجع الى ذات عرق ولله بطل
هو موضع قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم ١٢

دم الوقت وان رجع اليه لم يلزمه دخل مكة وطال عمره فعليه موهذا عند
اي حنيفة

وقالا ان رجع اليه محرم فليس عليه شيء لم يلزمه قول زفر لا يسقط التيمم ولم
اي قال الشافعي في قول ١٢

لان جبايته لو ترفع بالعموم كما اذا افاض من عرفا ثم عا اليه الغزو ولنا
اي ترك الاحرام من ميقاته ١٢

انه تدارك المتروك في اوانه ذلك قبل الشرع الا فافسقط الدخول
اي افعال الحج ١٢

لانه لم يتدارك المتروك ما مر غير التدارك عند ههنا عموما لا اظهر حق الميقات كما
في الجنايات ١٢

اذا امر به محرم ساكتا وعند رجوعه محرم ملبيا لان الغزوة في حق الاحرام مزدوجة
حيث لا يلزمه شيء ١٢

اهله فاذا اترخص بالخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية وكا
في ذلك الميقات ١٢

التلافي بوعوه ملبيا وعلى هذا الخلا اذا خرجت بعد المجاوزة مكان العمة في
لا مجرد عوده ١٢

جميع ما ذكرنا ولو عا بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدبالا
اي الميقات ١٢

ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالانفاق وهذا المذكور اذا كان يريد الحج
اي الميقات ١٢

شرعية كالرق والحرية فتسرى الى الولد
عند حدوثه كسائر الصفات الشرعية
فيصير خطاب الرد ستم اذا تلقى خطاب
الرد كان الامساك تعرضا له ممنوعا عنه
فاذا اتصل به الموت ثبت الضمان
حق الكل بخلاف ولد المصنوب لان
سبب الضمان هناك الغصب لم يوجد
في حق الولد ١٢ ف قوله باب
مجاوزة الوقت بغير احرام لما فرغ
عن ذكر الجنايات والنواحي عقيب ذكر
المجاوزة لان هذا من الجنايات ايضا
الا ان هذا قبل الاحرام ١٢
قوله الى ذات عرق التخصيص بالنظر
الى حال الكوفي والافا لرجوع اليه والى
غيره من مواقيت الا فاقين سواء في
سقوط الدم في ظاهر الرواية ١٢
قوله وهذا عند ابي حنيفة المتصل ان
الافا في اذا وصل الى ميقات من المواقيت
فاما ان يكون بعد ميقات آخر في طريقة
اولا فان كان جازله مجاوزة الى الاخير
وان وجب عليه الاحرام منه فان لم يحرم
حتى مجاوزة فان عاد قبل استلام الحجر اليه
فلي عليه سقط عنه دم المجاوزة وان لم
يلزمه لا يسقط عنه ابي حنيفة وعندهما
يسقط وان لم يلزم وعند زفر لا يسقط
وان لم يلزمه ١٢ ف قوله لانه لم
يتدارك المتروك لان المتروك ههنا
هو استدامة الوقوف الى غروب الشمس
وهو بوعوه لم يتداركه في وقته حتى قال بعضهم
لو عاد قبل الغروب يسقط عنه الدم ١٢
قوله غير ان التدارك اشار به الى
ان التدارك هل يحصل بمجرد العود ام لا بد
من التلبية ١٢ ف قوله كما اذا اتر
محرم ساكتا يعني ان الواجب عليه هو ان
يكون محرما عند الميقات لا ان يشترط بالاحرام
عنده لا ترى انه لو احرم قبل ان ينتهي
الى الميقات ثم مر بالميقات محراما ولم
يلزمه عند الميقات لا يلزمه شيء وعند بوعوه
ملبيا محراما لانه لما انتهى الى الميقات
حلالا وجب عليه التلبية عند الميقات

والاحرام فاذا ترك ذلك بالمجاوزة حتى احرم وراى الميقات ثم عاد فان لم يلزمه لم يلزمه بآيات بما استحق عليه فلذا لا
عنه الدم ما لم يلزمه ان شاء الله لان الغزوة المحرقة الاحرام قبل اشهر الحج كرهه عند ابي حنيفة فكيف يكون التقديم في حقه غزوة مع كونه كروها هذا ما قاله
الهداد الجوفوري اقول هو ليس بشيء لان احرامه من ديرة ابله لا يستلزم تقدمة على اشهر الحج بجواز ان يسافر من وطنه بعد عيد الفطر محرما فالاحرام من ديرة ابله
غزوة في نفسه انما الكراهية قد تحج بسبب التقديم وهو امر عارضى فافهم ١٢ مولوى محمد عبد الحى نور الله مرقدته الله قوله بالاتفاق لما ذكرنا ان ما وقع معناه

له قوله فله ان يدخل مكة بغير احرام وبذلك هو الحيلة لمن اراد دخول مكة من اهل الآفاق بغير احرام كذا في الكافي وهو مشكل لان من اراد دخول مكة من اهل الآفاق لا يحل له التجاوز من الميقات بغير احرام ١٢ الهداية له قوله واخرى بحجة بطلان الحكم لا يختص بالحج ولا بالحج الاسلام حتى لو اتى بحجة مندورة او بعرة مندورة من عام ذلك صح ١٢ الهداية له قوله اجزاه ذلك من دخول مكة بغير احرام يعني يسقط عنه ما وجب عليه من

العمرة والحج بسبب دخول مكة بغير احرام ١٢ اب
له قوله من دخول مكة بغير احرام
الآفاق اذا دخل مكة بغير احرام لم يزم
بسبب دخول مكة بالحج او عمرة عندنا
خلافا للشافعي على ما مر ثم لو حج من عامه
ذلك حجة الاسلام او حجة نذر او
عمرة سقط به عنه الزم قبله وفي شرح
الطحاوي الآفاق اذا جاوز الميقات
قاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب
عليه كل مرة الحج او عمرة ثم لو خرج
من عامه فاحرم يسقط عنه ما وجب عليه
لاجل المجاوزة لا لآخره لا ما وجب
عليه لاجل مجاوزة قبلها ١٢ رك
له قوله اعتبار الحج فانه اذا
كان عليه حج وجبت بالنذور حج حجة
الاسلام فانه لا يسقط بها المنذور
فذلك ههنا ١٢ اب له قوله في
الابتداء اى في بدو الامر فانه يحزبه
عن حجة الاسلام التي نوى وعما
لزمه بدخول مكة ١٢ اب له قوله
كما في الاعتكاف المنذور الحج اى
كما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان
بذا فانه يتاذى بصوم رمضان هذه
السنة يعني اذا لم يعتكف في شهر
رمضان الذي نذره الاعتكاف
حتى جاز رمضان العام الثاني
فصامه فاعتكف فيه قضاء عما عليه
لا يجوز اعتكافه لانه لما لم يعتكف في
الرمضان الاول صار الصوم مقصودا
فلا يتاذى الا بصوم مقصود فكذا هذا
١٢ اب له قوله وليس عليه دم
ترك الوقت لانه اذا حصلها باحرام
الميقات يخرج من النقص من حق الوقت
بالمجاورة بغير احرام فيسقط عنه الدم
كمن سهر في الصلوة ثم افسدها ثم
قضاها سقط عنه سجود السهو ١٢ اب
له قوله وعلى قياس زفر اى
قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم احرم
وعاد الى الميقات لا يسقط عنه دم
المجاورة وان عاد لميليا ١٢ رك
قوله وهو نظير الاختلاف اى هذا

او العمرة فان دخل البستان حاجته فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو
كما يجوز للبستاني ١٢ اب
وصفا المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصده واذا
دخله المني بآهله وللبيستان ان يدخل مكة بغير احرام كذا في الكافي وله والمراد بقوله
سواء نوى الاقامة او لا ١٢ اب
وقته البستان جميع الحلال الذبيبة بين الحرم قد مر من قبل فكذا وقت الدخول المني
سواء لم يحج او لم يحج
به فان احرام من الحلال وقفه لم يكن عليه ما يريد به البستان والدخول فيه لانها الحرام
لأن البستاني والمني ١٢ اب
من ميقاته ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت فخرج حجة عليه
وهو البستان ١٢
اجزاه ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر لا يجزيه وهو القياس اعتبارا بما
لزمه بسبب النذر فصا كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلا في المنزلة وفي وقته لان
تم حج في العام القابل فانه لا يقوم مقام الزم بلا خلاف ١٢ اب
الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا انا حرم ما يحج الاسلام في الابتداء
بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صا دينا دمه فلا يتاذا بالاحرام مقصود كما الاعتكاف
جواب عن قياس زفر ١٢ اب
المنذور فانه يتاذا بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن جاوز
الوقت فاحرم صبره وافسدها مضى فيها وقضاها لان الاحرام يقع لازما فصا
لأن الميقات ١٢ اب
كما اذا افسد الحج وليس عليه ترك الوقت على قياس زفر لا يسقط عنه
قيده لان عليه والافساد بالقضاء ١٢ رك
هو نظير الاختلاف فانت الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام ومن جاوز الوقت بغير
سواء لم يحج او لم يحج
احرام واحرم بالحج ثم افسد حجه هو يعتبر بالمجاورة هذه بغير من المحظور ولنا انه
كالتطبير والبس ١٢ اب
قاضي المني بالاحرام في القضاء وهو يحكي الفاء ولا يبعد به غيره من المحظور
فوضع الفرق اذا خرج الملك يريد فاحرم له المحرم ووقفه فعليه شالان في الحرم
بين ما نحن فيه وبين ما قاس عليه زفر ١٢

مقتضى القضاء بخلاف ما ذكر من المحظور
لان الكف من المحظور لا يفسد فعل
مقتضى آخره ان قوله لا يفسد
لانه لا يخرج الى الحلال ما جاز
فاحرم منه ووقف بعرة فلا يشترط
عليه كالأفاق اذا جاوز الميقات
قاصدا البستان ثم احرم منه ١٢ اب

الاختلاف بين زفران الدم الواجب بالمجاورة عن الميقات يسقط بالقضاء عندنا لا عند زفر نظير الاختلاف الواقع في فانت الحج اذا جاوز الميقات بغير
احرام ثم احرم بالحج وفانت الحج بقوات الوقوف بعرفات وكل بافعال العمرة ووجب عليه القضاء من قابل يسقط عنه الدم الواجب بالمجاورة بغير احرام عندنا خلافا
له ١٢ اب له قوله وفيمن جاوز الحرام ونظير الاختلاف بيننا وبينه في من جاوز الميقات بغير احرام واحرم بالحج ثم افسد حجه بالحج قبل الوقوف بعرفات فوجب
عليه المضي والقضاء يسقط عنه الدم عندنا لا عنده ١٢ اب له قوله وهو يحكي الفاء وهذا لان النقص حصل بترك الاحرام من الميقات ويصير قاضيا

له قوله والمتنع الخ قيده لان احرام القارن بالحج والعمرة يتقاضي وهذه المسألة من مسائل الجامع الصغير باب له قوله ثم خرج من الحرم لم
ارتقي هذه المسألة بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي ان يقيد به كما في المكي ١٢ له قوله باب اضافة الاحرام لما كانت هذه جنائز على اهل مكة
ومن ينزل منزله وكذا اضافة احرام العمرة
قال ابو حنيفة الخ حاصل وجوه ما اذا
احرم المكي للعمرة فادخل عليها احرام
الحج فلهذا ما ان يدخله قبل ان يطوف
ببرقنض عرفة اتفاقا ولو فعله آفاق
صارا قارنا على ما سلفناه او يدخله بعد
ان يطوف اكثر الاشواط فتركه نقض
حجة اتفاقا ولو فعل هذا آفاق صار
متمتعا ان كان الطواف في اشهر الحج
بعد ان طاف الاقل ففي الخلافية
فعنه يرفض الحج لما يلزم في رفض العمرة
من ابطال العمل وعندهما العمرة لانها
اوتى حالها ١٢ له قوله اذا احرم
المكي الخ قيده لان آفاقا في واحرم
بعمرة فطاف بها شوطا فاحرم من الحج
بمض في الحج لان بارافعال الحج على
افعال العمرة في حقه صحيح ١٢ باب
له قوله وكذا اذا احرم بالعمرة الخ
في عبارة تسامح لانه عطف المتفق
فيه على المختلف فيه ١٢ باب
له قوله ولا كذلك الخ بهذا وقع في
بعض النسخ وقال الامام حسان الدين
الصواب وكذلك اذا طاف للعمرة
اقل من ذلك عند ابي حنيفة وهو
المثبت في نسخة المصنف وبهذا
ايضا وجدته بخط شيخنا ١٢ ان
له قوله ولا الخ قال الانزاري في
نسخته ولا كذلك باثبات لا هذا جواب
سؤال مقدريان يقال لما قال المصنف
فان طاف اربعة اشواط رفض الحج
لان لاكثر حكم الكل ورد عليه بانه كيف
يرفض الحج عند ابي حنيفة في ما اذا طاف
الاقل ولم يوجد الاكثر فاجاب عنه
قال ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من
ذلك لان ابا حنيفة لا يعلل لرفض
الحج في صورة الاقل لوجود الاكثر بل
علل بطله اخره وهو ما ذكره بقوله
وله الحج ١٢ يعني له قوله وعليه
دم كنه دم جبر على ما ياتي حتى لا
يباح له ان يتناول منه بمنزلة دمار
النفارات ١٢ ان

جلد کتاب الحج

وقد جاوز غير احرام فان عاد الى الحرم لم يلزمه على الاحتياط المذكور في
الافاق والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فحرمه ووقع ففعله من الاما دخل مكة
واتى بافعال العمرة صامنة المكي وحل المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزم الدية بخير عنه
فان جمع الحرم واهل فيه قبل ان يعرفه فلا شيء عليه وهو الخلا الذي تقدمت الافا
في احرام قولي ١٢

باب اضافة الاحرام

قال ابو حنيفة اذا احرم المكي بعمرة وطاف بها شوطا ثم احرم بالحج فابرض
الحج وعليه لرفضه وعليه حجة وعمرة وقال ابو يوسف وحديث رفض العمرة احب اليها
وقضاها وعليه لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق
غير مشروع والعمرة اولى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا وايسر قضاء
لكنها غير موقوفة وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة
قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلا لان لا اكثر حكم
الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند
ابي حنيفة ورواه ان احرم بالعمرة فتناكدا بادهاء نسي من اعمالها والحج لم يتناكدا
ورفض غير المتناكدا يسر لان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل ورفض
الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض لانه يحل قبل اذ كان له لتعذر
المضى فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاءها لا غير وفي
رفض الحج قضاءها وعمرة لانه في معنى فانت الحج وان مضى عليها

له قوله الا ان في رفض العمرة قضاءها لا غير لانها خرج عنها بعد الشروع وفي رفض الحج قضاءها
قضاء الحج الذي رفضه في سنة اخرى وعمرة اى مع قضاء عمرة اخرى غير العمرة التي شرع فيها لانه في معنى فانت الحج وفانت الحج يتحلل بافعال العمرة
لكن يؤدي اولا العمرة التي شرع فيها ويفرغ عنه ثم ياتي بعمرة اخرى ١٢ باب له قوله مضى يعني كان الواجب على المكي الرفض ومع ذلك
فلو مضى جاز ١٢

له قوله غير انه مني عنها اى عن احرام الحج والعمرة جميعا وفي نسخة شخى بخط عنها اى عن العمرة اذ هي المستتعة للرفض اجماعا في اذالم يستقل بطواف الحج والكلام فيه لا يهاى الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع العصيان ١٢ له قوله فانه لا يمنع تحقق الفعل فان قيل قد ذكر المصنف في اول المسألة ان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع وهما قال النبي يتحقق المشروعية فيهما تناقض كما في الآفاق ١٢ ب له قوله على ما عرف من اصلها وهو ان النبي عن الاطفال جلد كتاب الحج

اجزاء لان ادى افعالها كما التزمها غير انه مني عنها والنهي لا يمنع تحقق الفعل
 على ما عرف من اصلها وعليه مجمع بينهما لان يمكن لنقصا في عمله لانها المنهى عنه
 وهذا في حق المكي وجب في حق الافاق في شك من احرام الحج ثم اخرجوا لخرجته لخر
 فان خلق في الاولى لفته الاخر ولا شيء عليه ان لم يخلق في الاولى لفته الاخر
 وعليه مقتصر اولم يقصر عند ايجيفة وقال ان لم يقصر شيء عليه لان الجمع
 بين احرام الحج او احرام العمرة فاذ خلق فهو ان نسكا الحرام الاول فهو
 جناية على الثاني لانه غير او انه فلهما الدم بالاجماع ان لم يخلق حجة في العا لقا
 فقد اخرج الحق عن وقت في الحرام الاول ذلك يوجب الدم عند ايجيفة وعندهما
 لا يلزمه على ما ذكرنا فلهذا سوي بين التقصير عند شرط التقصير
 عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم ما هو عليه من احرام قبل الوقت لانه
 جمع بين احرام العمرة وهذا مكره فيلزمه الدم وهو مكره وكفارة ومن اهل بالحج
 ثلوه بجمرة لزمه لان الجمع بينهما مشروع في حق الافاق والمسألة فيه فيصير بذلك
 قارنا لكنه خطأ السنة فيصير مسيئا فلو وقف بعرفات لم يأت بافعال العمرة
 فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليها اذها اذ هي مبنية على الحج غير مشروع فان
 اليها لم يكن افضا حجة يقف قد ذكرنا من قبل فان طاف للحج ثم احرى فمضى عليها
 لزمه وعليه مجمع بينهما لان الجمع بينهما مشروع على ما مر فصح احرامها والمراد
 بهذا الطواف التيمم انه سنة وليس يمكن حجة لا يلزمه بتركه شيء واذالم
 يعني من قوله فان طاف ١٢ اف

الشرعية يقضيه الشرعية عندنا ١٢
 له قوله ومن احرام الحج الحج الحرام علم ان
 الجمع بين الاحرام بدعة وباتي على
 اربعة اقسام بالقسم العقلي اذ افعال
 احرام الحج على احرام الحج وادخال احرام
 الحج على احرام العمرة وادخال احرام
 العمرة على احرام العمرة وادخال
 احرام العمرة على احرام الحج وادخال
 الى بعض ذلك وادخال الى الاول بقوله
 فان احرام الحج اى فان احرام الحج
 ثم احرام الحج الاخر فان خلق في ايجيفة
 الاول قبل احرام الثاني لزمه الاخر
 لانه لم يجمع بين الاحرام لانه تحلل من
 الاول بالخلق ويؤدى ايجيفة الاخر
 في العام القابل ١٢ ب له قوله
 قصر اولم يقصر اى خلق اولم يخلق وانما
 عبر بالتقصير لانه وضع المسألة في قوله
 ومن احرام الحج يتناول الذكور والاث
 فذكر اول لفظ الحق ثم ذكر التقصير
 لان الافضل في حق الرجال الحق
 وفي حق النساء التقصير ١٢ نهاية
 له قوله لاحرامه قبل الوقت يعني
 ان وقت احرام العمرة الثانية بعد
 اخلق والتقصير للاولى فاحرامها قبل
 ذلك يكون احرام قبل الوقت فيصير
 جامعا بين احرام العمرة ١٢ ب
 له قوله فيلزمه الدم فان قلت
 يجب الدم رواية واحدة في الجمع
 بين احرام العمرة وفي الجمع بين
 احرام الحج روايتان فالفرق
 على احدنا قلت في هذا الاحرام
 انما كره لاجل الجمع في الافعال و
 في الحجتين لا يتحقق الجمع لان افعال
 الحج الثاني لا يؤدى في هذه السنة
 وانما تؤدى في السنة الاخرى
 ١٢ ب له قوله لزمه الدم من المسألة
 ان الآفاق انا احرام حجة ثم بعرة
 قبل ادائها من افعال الحج لزمه لصد
 من امله لانه امكن له اتيان افعال العمرة
 قبل افعال الحج ١٢ ب له قوله لكنه
 له قوله ولم يأت بشي من
 له قوله مبنية بالنصب
 له قوله مبنية على فاع
 له قوله لم يكن رافضا حجة لوبه لانه ان يرجع من الطريق فطاف لعمرته وسعى ثم وقف بعرة كان قارنا كذا في الجامع الصغير لقاضخام

١٢٣
 له قوله
 فان طاف
 للحج اى ان
 طاف طواف
 التيمم ثم احرام
 بالعمرة لمضى
 عليها وتقصير
 المضى ان
 يقدم
 افعال
 العمرة على
 افعال
 الحج كما هو
 المسنون في
 القرآن
 لزمه وعليه
 دم ١٢ غايه

له قوله هو الصحيح احتراز عما اختاره شمس المائنة وقاضيان انه دم شكر تحقق القرآن وذكر في الاسلام مثل ما ذكر في الكتاب اغايه **له** قوله من دم وهو ذلك لان طواف التيمم وان كان سنة لكنه من جملة افعال الحج فصاكرها من هذا الوجه **اب** **له** قوله قد اكد بشئ من اعماله كذا ذكره غير واحد من الفقهاء والنظر الدقيق يتل في كون القدم ليس من افعال الحج اصلا ولا من سنن نفس عبادة الحج بل هو سنة قدم طواف القدوم من افعال الحج فان طواف المسجد الحرام كركعتي التيمم وغيره من المساجد ولذا يسقط بطواف آخر من مشروعا الوقت حتى ولم يضل الحرم مكة الى يوم الحرسقط استثناءه بفعل طواف الافا لان يعتقد ما اعتقده صاحب فتح القدير من ان استثناءه لا يقع سعي الحج فان السعي لم يشرع الا مريضا على الطواف ومعلوم انه رخص في تقديم السعي على يوم الخرفكان الثابت في الآثار بيان طريق تقديم سعي الحج على يوم الخرف للقران فصار من هذا الوجه من افعال الحج فافهم **اب** مولوي محمد عبد الحى نور الشرح قد **له** قوله ومن اهل بعرة الخ قال السعيا في النهاية اي الحرم الحج اذا وقف بعرفات يوم عرفة ثم ارم بالعمرة يوم الخرف قبل الحلق او قبل طواف الزيادة لان حكم من اهل بها بعد اهل من الحج ياتي ذكره وقال الاكل في العناية الظاهر الاطلاق **اب** **له** قوله وعمره مكانها الفرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم يوم الخرف افسر لا يلزمه القضاء لانه ههنا بنفس الشرع لا يصير معتمرا متجكبا للنهي فصحة شره بخلاف ثمة **اب** **له** قوله اما في الاحرام اى باعتبار انه احرم بالعمرة قبل الحلق او في الافعال الباقية اى الجمع في الافعال الباقية من رمي الجمار وغيره على تقدير الاحرام بعد الحلق قبل طواف الزيارة او بعده **اب** **له** قوله على ظاهر ما ذكر في الاصل اى المبسوط حيث قال فيها لا يرفض مطلقا **اب** **له** قوله على هذا اى على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق ومحي بعض المتأخرين لانه بقى عليه درجات الحج كالرمي وطواف الصدرة المبيت بمحي وقد كبرت العمرة من هذه الايام ايضا **اب** **له** قوله احرامه احرام العمرة بيانه ان الركن الاصل في الحج هو الوقوف فاذا فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للحديث الذي ياتي فيقول فانت احرم بالحرم بالحرم مباشرة لافعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق فانه مقتضى اصل التحريم حتى لا يصح الاقتداء به منفردا في الاعمال فيلزمه القراءة فاذا احرم بعمرة كان جامعيا بين العرتين واذا احرم بحج صار جامعيا بين الحجتين **اب** **له** قوله باب الاحصار ومن العوارض النادرات وكذا الفتوات فلذا اخرجها من الاحصار ووقع للنهي صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديثية فقدمه والاحصار يتحقق عندنا بالعدو وغيره كالمرض فملك النفقة وموت محرم المرأة او زوجها في الطريق وفي الجحش في سرقة النفقة ان

م
تدر على
المشقة فليس
بمحصر الا محصر
وقال الشافعي
لا احصار الا
بالعدو **اب**

جلد کتاب الحج

بما هو كمن يمكن ان ياتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا اومض عليه بما جازو عليه من جميعها وهو كفا وجب الصبيح **له** بافعال العمرة على افعال الحج من ويستحب ان يرفض عمره لان احرام الحج قد اكد بشئ من اعماله بخلاف ما اذا اطفأ للحج واذا رفض عمره يفضيها للصحة الشرع فيها وعليه من رفضها ومن اهل العمرة في يوم النحر او ايا الشريق لزمنا لما قلنا ويرفضها اي يلزمه الرفض نه قد اكد من الحج فيصير لافعال العمرة على افعال الحج من وجه كرهت العمرة في هذا الايا ايضا ما نذكر فلهذا يلزمه رفضها فافضلها فعليه من رفضها وعمرة مكانها لما بينا فامض عليها بخلاف الكراهة في غيرها وهو مشغوف في هذا الايا باداء بقية اعمال الحج فيجب خيل الوقت تعظيما وعليه جميعها ما في الحرم او في الاعمال الباقيا او هذا دم كفا ايضا وقيل اذ خلق للحج ثم احراما يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها احترازا عن النسيء قال الفقيه ابو جعفر ومشايعنا هذا فانما الحج ثم الحجة او حجة فافضلها لان فانت الحج يتحلل بافعال العمرة من ان يتحلل احراما لعمرة على ما بينت في باب الفتا ان شاء الله فيصير بين العرتين من حيث الافعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم عرتين وان احرم حجة يصير جامعيا بين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم حجتين وعليه قضاءها للصحة الشرع فيها ودل رفضها بالتحلل قبل او ان

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعد اواضا من مضع من المضع لجال التحلل في الشارة ليكون

قوله احرامه احرام العمرة بيانه ان الركن الاصل في الحج هو الوقوف فاذا فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للحديث الذي ياتي فيقول فانت احرم بالحرم بالحرم مباشرة لافعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق فانه مقتضى اصل التحريم حتى لا يصح الاقتداء به منفردا في الاعمال فيلزمه القراءة فاذا احرم بعمرة كان جامعيا بين العرتين واذا احرم بحج صار جامعيا بين الحجتين **اب** **له** قوله باب الاحصار ومن العوارض النادرات وكذا الفتوات فلذا اخرجها من الاحصار ووقع للنهي صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديثية فقدمه والاحصار يتحقق عندنا بالعدو وغيره كالمرض فملك النفقة وموت محرم المرأة او زوجها في الطريق وفي الجحش في سرقة النفقة ان

له قوله الا في الحرم انما اعاد مع انه ذكره عن قريب طيلة لقوله ويجوز قبل يوم النحر اب ١٢ له قوله اعتبارا بهدي المنتعة والقران فانها متوقان بالزمان
المكان لا خلاف وهذا متصل بقوله لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر وقوله ويجوز للمحصر بالعمرة معترض اب ١٢ له قوله انه دم كفارة لان هذا دم يجب لاجل
الخروج قبل اداء الافعال والخروج عنه كذلك

٢٤٢

جلد كتاب الحج

منها شرع في حائض ولا يجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز قبل يوم
الخروج عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة
شأ اعتبارا بهدي المنتعة والقران وما يعتد به بالخلق اذ كل واحد منهما محلو
لا في حنيفة انه دم كفارة لا يجوز الاكل منه فيختص بمكان دون ما كساده
اللفظ اجمالا من المنتعة والقران انه منسك بخلافه اذ كل واحد منهما محلو
افعال الحج وهو الوقيشتي قال المحصر بالحج اذا تحلل فعليه عمرة هكذا رو
عن ابن عباس وابن عمر ولا نفي للحجة بقبضها والصحة للشرع والعمرة لما انه في معنى
فالحج والمحصر بالعمرة القضاء والاصحاب غيرهم يفتقروا عندنا وقال مالك لا يفتقروا
لانها لا تنوقت ولنا ان النبي عليه السلام اصحابا محصرين بالحج وكما عمار ولا شرع
لدفع الحج وهذا مود في حرام العمرة واذ تحقق الاصل فله القضاء اذا تحلل
كما في الحج والقران وعمرنا اما الحج ولحدها فلما بينا والثالث لان خروجها بعد صحة
الشرع فان بعث القارن يادوا وعد ان يذبحوه في موضع ثم زال الاصل
فان كان يدرك الحج والهدى لا يلزم ان يتوب بل يصبر ليتحلل بخلافه لغوات
المقصود من التوجه هو اداء الافعال وان توجه ليتحلل بفعال العمرة فذلك لانه فان
الحج وان كان يدرك الحج والهدى لزم التناول العجز قبل حصول المقصود بالخلف
واذا ادرك هذا صنع ما شاء لانه ملكه وقد كان عين المقصود استغنى وان كان يدرك
الهدى دون الحج يتحلل بعجزه عن الاصل وان كان يدرك الحج دون الهدى
عن بعض النسخ بعجزه عن سبب عجزه عن الحج اب ١٢

بالاتفاق اب ١٢ له قوله هكذا
روى عن ابن عباس وابن عمر قلت
ذكره ابو بكر الرازي عن ابن مسعود
وابن عباس لا غير اب ١٢ يلعى هه
قوله انه في معنى فانت الحج انه
خرج عنه بعد صحة الشرع قبل
اداء الافعال وعلى فانت الحج التحلل
بافعال العمرة فان قلت انه
شرع في الحج فكيف يجب عليه
افعال العمرة وهو لم يشرع فيها
قلت العمرة بعض الحج اب ١٢
له قوله لانها لا تنوقت فلا
يتحقق خوف الفوات قلنا
خوف الفوات ليس مبيحا
للتحلل وانما انج لما قدمناه
من ضرر امتداد الاحرام اب ١٢
له قوله فان بعث القارن
الحج قال في النهاية ذكر القارن
ههنا غلط وقع من النسخ و
الصواب ان يقال بعث المحصر
ويبان الغلط من وجهين احدهما
ان الواجب على القارن وان
وههنا ذكر وان بعث القارن
وما والثاني ان المصنف جمع
ههنا بين رواية القدوري
والجامع الصغير وهذه المسألة
مذكورة في هذين الكتابين في
المحصر بالحج ودفع الكاكي فقال
يمكن ان يكون المراد من قوله
هدا اى لكن واحد من الحج و
العمرة او يكون اراد بالهدى
الحجس اب ١٢ له قوله فان
كان لا يدرك الحج والهدى ههنا
اربعة وجوه بالقسم العقلية
لانه اما ان لا يدرك الحج والهدى
او يدركهما او يدرك الحج دون
الهدى او يدرك الهدى دون
ذلك اب ١٢ له قوله ذلك
لان له في ذلك فائدة وهي انه
لا يلزم عمرة في القضاء فان
قل اذ كان المحصر قارنا ينبغي ان

حديث ان النبي
صلى الله عليه وسلم
واصحابه احصر
بالحد بيبة وكانوا
عمارا متفق عليه
من حديث ابن عمر
١٢

يجب عليه ان ياتي بالعمرة التي وجب عليها بالقران قلنا لا يقدر على اداها على الوجه الذي التزمه وهو كونه على وجه يرتب
عليها الحج اب ١٢ له قوله لزم التوجه وليس له ج ان يتحلل بالهدى لان ذلك كان بعجزه
عن ادراك الحج وقد قدر عليه اب ١٢ فتح القدير

٢٤٥
ان قوله فمن يبدك الحج يبدك الهبة لان وقت ذبح الهبة يوم الخروج وقت الحج هو الوقوف
اذا وجد المار في خلال الصلوة وكما المكفر بالصوم اذا اليسر قبل تمام الكفارة ٢٢٠
ان حرمة المال دون حرمة النفس حتى لو اكره على آلاف مال احد جاز ان لا فريب
تشبه حرمة النفس اليه اشار المصنف بقوله كحرمة النفس بكاف التشبيه

جلد اکتایاں الحج

جلال التخل استحسننا وهذا التقسيم لا يستقيم على قوله ما في المحصر بال
والافضل به التوجيه اذ

والأفضل به التوجه إلى مكة
 أراد الوجه الرابع فهو أن يذكر الحج دون الهدى ١٢
 لأن ما لا يصح عند يتوقت بهما الخرفن يذكروا الحج يذكروا الهدى وأما يستقيم قول
 إلى حنيفة وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالانفصال عند يتوقت الهدى بهما الخرفن والقبيل
 من الحج حنيفة وما جيبه ١٢

هو قذف نقد على الأصل هو الحقل حصوا المقصوب باليد وهو الهدى وجه
الاستحسانا والزمنا التولضاع ما له لان المبعوع على يد الهدى ليند ولا يحصل

مقصود حر المال حرمة النفس الحيا ان شاء الله عز وجل ذلك المكا وفي غير لين
عنه فيتحلل ان شاء الله عز وجل النفس الذالت بالحر او هو افضل من اقرب الى الوفاء
اي التوجه الى الله عز وجل

فما وعد من قف بغير ثم احصر يكو حصر الوقوع الامن عن الفؤاد من احصر وهو
عن الطوا والوقوف هو حصر تعد عليه التما فضا كما اذ احصر الحل وان قد على
فليس احصر اما الطوا فلا فاءت الحرج يتحلل والد بد عنه التحلل واما الوقوف فلا

وقد قيل في هذا المسألة خلا بين ابي حنيفة وابي يوسف والصحيح اعلمتكم من التفصيل
اراد به من اعلمتكم فانه ممنوع من الطواف والوقوف فنهى عن كل واحد

باب الفوات

ومن احبها لحج وفاته اوقف يعرفه حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتها الحما

يكونان وقت الوقوف عند البيت يطوفون تسعة وتحتل ويقض الحج من وادق
 في البيت يطوفون في يوم النحر ارباعا بالحق تزيب
 قوله عليه السلام فان عرج ببليل فالحج فليحتل بعمره وعليه الح من والهمزة
 اخرجه الدارقطني في الامم عدي ١٢

لا تطأوا السعة لأن الحرم بعد انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه إلا بإداء
 نسكين كما في الحرم المكي و هنا جرح عن الحج فتعين عليه العمرة ودم عليه من التخل و
 وقال الشافعي هو لك عليه

١٢ ك الله قوله الابداء احد النسيكين فان قيل يشكل هذا بالمحصر قلنا اجزا الكلام على الاصل ردا ك الله قوله ك
الاحرام وليبي فانه ليصح ولا يخرج الابداء احد النسيكين وله ان يعين ما شاء قبل ان يشرع في الطواف
وم الدم عن المحصر لكونه يحل الاحلال قبل الاعمال وهذا قد حل بالاعمال فلا يجب عليه الدم ١٢ ف

فليحج أن استطاع وليهدوان لم يجد هديا فليقيم ثلثة ايام في الحج وسبعة ادا رجع
انها كانت نكوة العمة في هذه الايام الخمسة يوم عرفة ويوما للحج وايام التشرع اليه فحق من طريق

له قوله قبل حصول المقصود بالبدل كالمقيم
 كحرمة النفس فإن قيل هو مخالف لما عليه الأصوليون
 بأن حرمة النفس فوق حرمة المال حقيقة لكنها
باب ٢ **له** قوله لا يكون محصرا عند الشافعي
 لو احصر عن طواف الزيارة يكون محصرا لا طواف
 قوله تعالى فان احصرتم الآية قلنا حكم الاحصار
 يثبت عند خوف القوات وبعد الووقوف بعرفة
 لم يبق الخوف لقوله عليه الصلوة والسلام
 وقف بعرفة فقد تم حجة **باب ٢** **له** قوله
 هو ممنوع عن الطواف والوقوف الحاصل
 ان الاحصار عندنا لا يتحقق الا اذا منع من
 الطواف والوقوف جميعا سوار كان بمكة
 او غير **باب ٢** **له** قوله وقد قيل ان الخلل
 ما ذكرناه عن علي بن الجعد قال سألت ابا حنيفة
 عن الحرم يحصر الحرم فقال لا يكون محصرا فقلت
 اليس لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 احصر من المدينة وهي من الحرم فقال ان مكة
 كانت يومئذ دار الحرب يومئذ دار السلام
 قال ابو يوسف اما انا فاقول اذا غلب العدو
 على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر
 والاصح ان التفصيل المذكور قول الكل **باب ٢**
له قوله ما علمتكم من التفصيل وهو
 الممنوع من الوقوف والطواف يصير محصرا
 بالاتفاق لما قدر على احدهما لا يكون محصرا
باب ٢ **له** قوله باب القوات اخره عن
 الاحصار لان القوات احرام واداء الاحرام
 احرام بلا اداء **باب ٢** **له** قوله لقوله عليه
 الصلوة والسلام من فاته الخ الغرض من
 خصوص هذا المتن الاستدلال على نفي
 لزوم الدم فان ما سواه من الاحكام المذكورة
 لا يلزم فيها خلاف ووجه انه عليه الصلوة والسلام
 شرع في بيان حكم القوات فلو كان
 يلزم الدم لذكره كذا قال ابن الهمام في
 فتح القدير اقول لظاهر ان الغرض من ايراد
 الحديث اثبات جميع ما ذكر ليظهر ضعف ما
 رو عن الكاهن ذهب الى انه يفتي محرما الى
 ان يقف بعرفة في العام القابل **باب ٢**
 محمد عبد الحى نور الله مرقد **له** قوله بعد
 نقد صحيحائى نافذا واحترز به عن اجماع
 العبد والامة بغیر اذن المولى واحرام المرأة
 بغیر اذن زوجها فان للمولى والزوجة ان
 يجلها وليس احرا ناعن الفاسد وهو اذا
 بائع الحرم بعد الوقوف فانه يلزمه المضي
 الاحرام الميسم به وان لا يزيد في نية الاحرام
له قوله لان التحلل الخ المراد ان
 هذا موقوف صحيح قوله عن عائشة

تحت من فاته عرفة
 بليل فدفاته الحج
 فليحل بعرة وعليه الحج
 من قابل الدار
 قطنة وابن عبد
 حذر ابن عمرو قد
 تقدموا أخرجه
 الدار قطنة من حذر
 ابن عباس نحوه
 وفي الباب أن عمر
 قال لأبي أيوب لما
 أضل راحلته ففأ
 الحج اصنع كما يصنع
 المعتنق قد حلت
 فاذا أدركك الحج
 من قابل فالحج
 أهذا استيسر من
 الهدي أخرجه مالك
 بإسناد صحيح إلا أنه
 اختلف فيه على
 سليمان بن يسار
 هل هو عن أبي أيوب
 أو عن هبار بن
 الأسود وعن عطاء
 أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من
 لم يدرك الحج
 فعليه دم ويجعلها
 عمرة وعليه الحج
 من قابل أخرجه
 ابن أبي شيبة وهو
 مرسل وفي أسناده
 ضعف وقال الشيخ
 أخبرنا الحسن بن عمار
 عن موسى بن عقبة
 عن نافع عن ابن عمر
 أنه قال من أدرك
 ليلة النحر من الحج
 لم يقف بعرة قبل
 أن يطالع الفجر فقد
 فاتته الحج فليات
 البيت فليطف
 به سبعا ويطوف
 بين الصفا والمروة
 سبعا ثم ليحلق أو
 يقصر أو يشاء وإذا
 كان معه هدي فليح
 قبل أن يحلق فاذا
 فرغ ثم ليرجع إلى
 أهله فإن أدركه
 الحج من قابل م

۱۲: پیوسته و بی‌محدود بودن بعد دلتا

عن عائشة رضي الله عنها قالت حلت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك هذه الرواية لا توافق كلام المصنف وانما يوافقه حديث ابن عباس اخرج سعيد بن منصور باب له قوله غير موقوفة ولو كانت

بث العرف فريضة كغيرها من الحج كواحدة هكذا اورد الدارقطني والحاكم من حديث زيد بن ثابت رفعه ان الحج والعمرة فريضة لا يضرك يا ايها الباديات واسناده ضعيف والمحفوظ عن زيد بن ثابت موقوف اخرج البيهقي باسناد صحيح وفي الباب عن جابر رفعه الحج والعمرة فريضة واجبتا اخرج ابن عدي والبيهقي وفيه ابن لهيعة وعن ابن عباس مثله وزاد على الناس كلهم الا اهل مكة فان عمرتهم طوافهم اخرج الحاكم وفيه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عمر انه كان يقول ليس احد من خلق الله الا عليه حجة وعمره واجبتان فمن زاد فخير وتطوع علقه البخاري فوصله الحاكم وفي الباب حديث عمر في سوال جبريل وفيه وان يحج ويعتمر اخرج ابن خزيمة والدارقطني والحاكم والجوزي واصله في الصحيح وذكر العمرة وعن ابى رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان ابى متيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج عن اميك واعتمر اخرج الترمذي وابن حبان والدارقطني قال احمد لا يعرف في ايجاب العمرة اصح منه وعن عائشة انها قالت يا رسول الله النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة اخرج احمد وابن ماجه وهو عند البخاري ليس فيه العمرة والدارقطني في كتاب عمر بن حزم وان العمرة الحج الا صغر حديث الحج فريضة والعمرة تطوع كواحدة مرفوعة بهذا اللفظ والذي عند ابن ماجه من حديث طلحة رفعه الحج جهاد والعمرة تطوع واخرجه ابن قانع من حديث ابي هريرة مثله وهو غلط فانه اخرج من طريق ابى صالح عن ابى هريرة واما هو من طريق ابى صالح ما هان عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو ابن قانع ووطن ابى صالح هو السمان وزاد في الاسناد عن ابي هريرة ذهلا منه في ذلك ابن خزيمة وروى ابن قانع ايضا باسناد واه عن ابن عباس مثله مرفوعا وللترمذي عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة او اجبة قال لا وان تعتمر فهو افضل اخرج من رواية حجاج بن ارطاة عن ابن المنكر عنه وقد رواه ابن جريح عن ابن المنكر عن جابر موقوفا عليه ورواه ابن عدي من طريق ابى عصمة عن ابن المنكر مرفوعا فابو عصمة واه واخرجه الدارقطني والطبراني في الصغير عن طريق ابى الزبير عن جابر مرفوعا وفي اسناده

له قوله لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت حلت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك هذه الرواية لا توافق كلام المصنف وانما يوافقه حديث ابن عباس اخرج سعيد بن منصور باب له قوله غير موقوفة ولو كانت

فرضا لتعلقت بوقت بان نوا بنية الحج والتاويل الذي اقدم به وقت ان القرص في الحديث بمعنى التيقن فاجاب حاصله ان الاحاديث والاخبار اذا تعارضت لا تثبت الغرضية فان الغرض لا يثبت الا بالليل مقطوع باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

باب له قوله باب الحج عن الغير لما فرغ عن بيان افعال الحج بنفسه مع عوارضه شرعا بيان الحج عن غيره بطريق النيابة باب

في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتقصير المال والخروج منه
للعادات المركبة كالنحو

وفي الحج النفل تحوز الانحالة القليلة ابواب النفل وسعها المذهب أن الحرم يقع

[illegible]

فانها قيمت مقام الصوم ۲ اب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يبين للناس ما كانوا في شك منه ولما كانوا في نزاع عليه

ان يجعله عن احد هذين لك بخلاف ما اذا خرج عن ابي بن ان يجعله عن احدهما

فعل بحكم الأمر قد خا أمرهما فيقع ويضمن النفقة إن أنفق من مالهما الصنف

فانما هو في هذا القول ١٢

مَنْذَرِي يَوْسُفَ هُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْتَّعْيِينِ وَالْإِبْرَاهِيمُ خَالَفَهُ فَيَقَعُ

ان الملتزم هناك مجتهد وهو هذا المجهول من له الحق وجه الاستحسان

لہ الحق مطوم وجمالة الملتزم لا تمنع صحة الاداء بخلاف جمالة من له الحق اب ۱۲ **قوله** وهما المجهول من له الحق نظيره ان اذا اقر المعلوم بمجهول

أما قلت وله طريق أخرى عند الرازي قال الشافعي لا يثبت قتله وما يدخل في مسئلة الحج عن الغير حد

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

جلد کتاب الحج

فخذ مرة أخرى وقال حماد اسرق الالف التي دفعها الوصي اولا بطلت الوصية راعنا يا هـ

لشكر سبب الوجود بحقيقته ١٢
 كه قوله واذا ناله بالقران قيد
 به لانها لو لم ياذن بالقران فقران
 كان مخالفاً لضمين نفقتهما الا لان
 افراد كل منهما افضل من القران
 بل لما قدماه من ان امر الامر
 بالنك يتضمن افراد السفرة به
 لمكان النفقة ١٢ ف ٥٥ قوله
 ودم الاحصار عليه الدمار الواجبة
 في الحج اما دم الاحصار فهو على
 الامر عنهما وعلى المامور عند
 ابي يوسف فان كان المحجوج
 عنه يتايجب عن ماله ثم الشاخ
 اختلفوا بل هو من الثلث او
 من كل المال واما دم القران
 قد تقدم واما دم جناية كجرار صيد
 وجناية وغيره ففي مال الحاج اتفاقاً
 واما دم رفض لسك لا يتحقق حيث
 يتحقق الا في مال الحاج ولا يبعده
 وفرض انه امره ان يحرم محججتين
 ففعل حتى ارتقت احداهما
 فيكون الدم على الامر ولم اره
 ١٢ ف ٥٦ قوله هو الذي
 ادخله الحج اعترض عليه بان
 الامر اذا امره بالقران فهو الذي
 ادخله في عهدة الدم واجيب
 بان دم القران دم لسك وقد
 وقع الاخر بجميع المناسك بما
 وقع له النفقة فكذا هذا بخلاف
 دم الاحصار ١٢ عن ابيه ٥٥
 قوله لانه هي التي لا تكون في
 مقابلة عوض مالي وهي تكون من
 الثلث ١٢ ب ٥٥ قوله لان
 الصحيح هو المامور به فاذا فرض
 كان مخالفاً له ووقع الفاسد
 عن الحاج ولو وقع الحاج في
 السنة الثانية على وجه الصحة
 لا يسقط به حج الامر لانه لما
 خالفه في السنة الماضية صار
 احرامه والحج الذي ياتي في

السنة الثانية قضا عنه قضا و اقصا
اربعة آلاف درهم مثلا و اوصى بورشة
ما بقى و هو الف درهم فان سرقت
درهما و ثلث درهم فان سرقت ثانيا

249

٢٤٩ في الطريق فانه حج عن البيت ثلث ما بقى عنده وعذابي يوسف حج عنه ما بقى

۱۲۱

في المتن ۱۲

وایا خبر ایامی

لے التلہ

وہ ماں... حجاز... حسین

رسالة ادا هلك قبل زوالوا نحو

ان لعدا موبو من لسفرد بطر

ن دفر لقطع عملة الامم المتحدة

وصية من وطنه كان على حد محرو

قوله تعا ومن يخرج من بين يدي

بقا کے کتبہ حجۃ مدینہ فی کا

فذلك المكابض أصا الاختلاف

میں نے اسے دیکھا ہے۔

فان اے انہی تحفوں اور

فان كان

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

باب اصدی

اشارة لما رواه ابنه عليه السلام

کائنات کے فکرت الٰہی فیاضیت

الاسم حديث نظام العزبة الساسي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

من
لوق
مزة
عن
بار
زقال
يث
د
رأة
ركبة
لا
لوق
زي
لوق
بافيل
قال
باس
ج
عن
بن
وك
سا
و
ين
صل
في
فاه
نما
صه
كم
ن
بي
ة
عمل
خ
ل
بن
بن
ش
رو
ا

٢٢ فقال هلاك الى ولد بجهر قال اذيت عليك دين فقطربنه فيقبل منه قال نعم فاجب عنه اخبره اهلوا في والارافطه حمد يش من مات في طريق البحر كنت له حجة مبرورة في كل سنة لها حصة بهذا القول وهذا

[illegible]

له قوله الاما جاز في الضحايا يجوز التي فصاعدا من الانواع الثلاثة ولا يجوز الجذع الا من اقصاه ان يكون من موضعين تقدم ثالث وهو اذا طافت حاض او نفساء ١٢ ف **له قوله** ويجوز الاكل من يد التطوع هذا اذا ذبح يد التطوع في محله وهو مكة وما اذا ذبح في الطريق اذا عطيت فلا يجوز له الاكل ١٣ **له قوله** على الوجه الذي عرف وهو ان تصدق الهديا بجملة الكلام فيه ان الدار نوعان ما يجوز لصاحبه الاكل منه وهو دم والمنعة والقران والاضحية والتطوع اذا بلغ محله وما لا يجوز وهو دم النذور والكفارات والاحصاء وكل دم يجوز الاكل منه لا يجب التصديق به بعد الذبح لانه لو وجب بطل حتى الفقراء بالاكل وكل دم لا يجوز له الاكل يجب عليه التصديق فيه بعد الذبح ولو لم يكن بعد الذبح لضمان عليه في النوعين وان استهلكه ففي النوع الثاني يضمن قيمته ١٤ ف **له قوله** لانها دمار كفارات المعنى في ذلك ان الكفارات شرعت جزاء للخطية فيلحق بها الحرام عن الانتفاع بهديه ١٥ **له قوله** وبعت الهدايا الخ قلت حديث اجبة ليس فيه قولانا تاكلا يخرج اصحاب السنن الاربعة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مع بهيمة وقال ان عطي فخرة ثم اصبع لعطية ثم غل بينه وبين الناس ثم وجدته في المغازی للواقدي ذكره اول غزوة الحديث واسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اراد الخروج فذكر القصة فيها انه استعمل على هدية اجبية بن جذيل لاسلمى وكانت سبعين بدنة فذكره بطوله ثم قال بعد ذلك بخو رقة قال اجبية عطية يعبر من الهدي فحتمت رؤس الثريا ابواء فاخبرته فقال اخبرنا واصنع فلما كان في دهائها تاكل انت ولا احد من رفقتك شيئا ازيلي **له قوله** قال لا تأكل انت قال اشترج الكثر الزليعي لا دليل لحديث اجبية على المدعى لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك في ما عطيت في طريق ولا كلام في ذلك الكلام في ما اذ بلغ الحرم بل يجوز له الاكل ام لا انتهى والمعنى الذي ذكره المصنف يستقل باثبات المطلوب ١٦ **له قوله** وقضاء النفقة اى كاخذا الشارب وتعليم الاطفال ونفقة الاباط وحلق العانة و اعترض عليه بان ثم للتراخي فيما يكون قبل يوم النحر وقضاء النفقة فيه واجبتان موجب ثم للتراخي وهو يتحقق بالتأخير ساعة فهو جاز الذبح قبل يوم النحر جاز قضاء النفقة بعد ساعة وليس كذلك ١٧ **له قوله** ولانه دم نسك اى لان كل واحد من المنفعة والقران دم نسك بدليل حل التناول فيحرم يوم النحر ١٨ **له قوله** جبر عند هذا مخالف لما ذكر في كتبهم فان ذكر في الوجيز وشروحه التهمة ان الدم الواجب لا تركاب مخض وجزا تركامور ولا يختص بزمان فيجوز يوم النحر وغيره وانما الضحايا تختص بالحرم ولا يم التشريق ١٩ م جذب الاسل واما ان يتقدم بها وكانت سبعين بدنة فذكر القصة بطولها وقال ناجية فان عطيقا اخوها واصبع قلا تداهم ولا تأكل انت ولا احد من رفقتك منها شيئا وغل بينهما وبين الناس فقال الواقدي ايضا حدثني الهيثم بن واقد عن عطاء بن ابي مروان

ولا يخرج من أهل البيت

بها اولى لارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف قدم المتعة والقرآن نه دم نسك قال
ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة فصلا راصلا في
كل دم هو كفارة ولان الهدي اسم لما يهدي الى مكان ومكانه الحرم قال عليه السلام مني كلها
منخر و فاجر مكة كلها من خر مجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم خلافا للشافعي
لان الصدقة قربة معقولة والصدقة على كل فقير قريبة قال لا يجب التعريف بالهدايا لان
الهدى ينبئ عن النقل الى مكان ليتقرب ببارقة دم فيه عن التعريف فلا يجب فان عرت
بهن المتعة فحسن لانه يتوقف يوم النحر فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرفه ولا
دم نسك فيكون مبنا على التشهير بخلاف ذلك الكفارات لان يجوز ذبحها قبل يوم النحر على
ما ذكرناه ان السنة في الواجبات لا يشتهر باب
اذكرنا وسبب الجناية فيلحق به السرقة قال الافضل في البدن النحر في البقرة والغنم الذبح
بقوله تعا فضل ربك وانحر قيل في تأويله الجور وقال الله تعا ان تذبحوا بقرة وقال الله
تعا وفديناه بذبح عظيم الذبح ما عد للذبح وقد صح ان النبي عليه السلام نحر ابل
في البقرة والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدى اقيام او اخضعها واى ذلك فعل فهو حسن
لافضل ان ينحروا قياما مارا انه عليه السلام نحر الهدى اقياما واحياء كانوا ينحرونها
اما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقرة والغنم قياما لان في حالة الاضطرار المذبح ابين
كون الذبح ايسر والذبح هو السنة فيها والاوى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان نجسا
في ماردون النبي عليه السلام ساق مائة بدنة في حجة الوداع فنحن نفقا وستين
نسوة الباقي عليها ولانه قربة والتولى في القربات اولى لما فيه من زيادة الخشوع

فرايت و اضفا قدمه على صفا جهاد فجهاد به ١٢ اخرج زميحي **قوله** قيا معقوله للمسمى المراد به ان الضم للساق مع الفخذ بعد رفع ساقه
كذلك عند الباطن ١٢ كفايه **قوله** فزيفها هو عبارة عن ما دون العشرة وهو هنا ثلث على الصريح في بعض الروايات كذا في فتح القدير ١٢ :-

جلد کتاب الحج

وفي نوع تقرب التقرب هو المقصود فان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بهما ما
 شاء لان لم يبق صالحا لما عين وهو ملك كسائر املاكه يقلد هذا الطوع والتمتع في القرآن
 دم نسك وفي التقليد ظاهرة وتشهيرة فيلحق به ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات لان
 سببها الجنائية والستر اليق بها ودم الاحصار جابر فيلحق بجسها ثم ذكر الهدى ومراة البنت لا
 لا يقلد لشاة عادة ولا يسن تقليد عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم
 مسأئل متنوعة اهل عرفة اذا وقفوا في يوم وشهدت قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم
 والقياس ان لا يجزيم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عبادت تختص بزمان
 مكان فلا يقع عبادة دونها واجد الاستحسان ان هذه شهادة قامت على النفي على امر
 لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي جهم الحج لا يدخل تحت الحكم فلا يقبل
 لان فيه بلوى عاقل لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن في الامر بالعادة خرج بدين فوجب
 ان يكفي به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بان يزول
 الاشتباه في يوم عرفة ولا ان جواز المؤخر له نظير ولا كذلك جواز المقدم قالوا وينبغي الحكم
 ان لا يسع هذا الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا لانه ليس فيها الايقاع لفقنة
 وكذا اذا شهدوا وعشية عرفة بروية الهلال لا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس او
 اكثرهم لم يجعل بتلك الشهادة قال ومن في اليوم الثاني لجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم
 الاولى فان لم يرم الاولى ثم الباقيتين فحسن لنداعي الترتيب المسنون ولور على الاول وحدها
 اجزاه لانه تدارك المتروك في وقتها وان ترك الترتيب وقال لشافعي لا يجزيه
 ولا يفر ترك السنة ١٢ ب

له قوله دوم الاحصار جابر كان جواب سوال كان يقال كيف لا يقلد دم الاحصار وهو ليس بجنائية ١٢ ب
 له قوله ثم ذكر المذموم ان قوله يقلد هدي التطوع العام مخصوص البعض والمراد به البدنة لا الشاة ١٢ ب
 له قوله فانه يفتضح اذا غاب عنه صاحبه ١٢ ب
 مسأئل متنوعة من عادة المصنفين ان يذكر والي آخر
 الكتاب ما شذوذ من مسأئل الابواب السابقة في فصل
 على حدة ويترجمون عنه بمسأئل شتى او مسأئل متنوعة
 او مسأئل متفرقة ١٢ ب
 صورته انهم شهدوا انهم راوا الهلال الذي الجملة في ليلة
 يكون يوم الوقوف باليوم العاشر من ذي الحجة ١٢ ب
 له قوله اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهو يوم
 الثامن من ذي الحجة فانه لو شهدوا انهم وقفوا في هذا
 اليوم لا يجوز وقوفهم ١٢ ب
 اقول صورة المسألة مشككة لان هذه الشهادة لا
 تكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا او ليلة الاثنين
 بل رأى ليلة بعده وكان شهر ذي القعدة تماما ومثل
 هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسع او
 عشرين وصورة المسألة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد
 الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان الوقوف يوم التروية
 فان علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فلا مانع
 بامر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تدارك
 فتنازع على الدليل الاول وهو تعذر احكام التدارك فيجب
 ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس اما بناء على
 الدليل الثاني وهو ان جواز المقدم لا نظيره للصالح
 ١٢ ب
 بشرى لانها قامت على الاثبات وهو روية الهلال ثم هو
 يستلزم عدم جواز وقوفهم ولا حاجة الى الحكم بل الفتوى
 يفيد عدم سقوط الفرض ١٢ ب
 تحت الحكم عللة مجموع الامر من كماله بزم انقضاء بما لو
 شهدانه لم يستثن الزوج عند قوله انت طالق ثلثا
 والزواج يدعى ذلك لان هذه الشهادة وان قامت
 على النفي لكنه فيما يدخل تحت الحكم ١٢ ب
 لا يدخل لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحكم المحكوم
 عليه به الحج ليس كذلك ١٢ ب
 نظير نقصان الصلوة وقضاء الصلوات فجزيم الوقوف يوم
 النحر فان قلت لجواز التقدم ايضا نظير وجوب اداء وصية
 العطر قبل وقتها قلت هذا امر بخلاف القياس ١٢ ب
 قوله وكذا اذا شهدوا النحر وذلك بان شهدوا في الليلة التي
 هم في منى متوجهين الى عرفات ان اليوم الذي خرجنا من مكة
 المسعى يوم التروية كان التاسع لا الثامن ولا يمكنهم
 الوقوف بان يسيروا الى عرفات في تلك الليلة ليقفوا
 ليلة النحر بالناس او اكثرهم لم يعمل بهذه الشهادة ان
 كان الامام يمكنه الوقوف في ذلك الليل مع الناس

او اكثرهم ولا يدرك ضعفه الناس لزوم الوقوف فان لم يقف فات حج ١٢ ب
 فكل احتاج الى الفرق فاشافي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون تباعضا لاجزاء اليوم فواحدة بدليل انه يجب م واحد ترك الكل فيجب ربهما كما شئت مرتبة ١٢ ب

له قوله فلا يتعلق الجواز الخ هذا هو الأصل في القرب المتساوية الرتب ولولا ورود النص في قضاء الفوائت بالترتيب لقلنا لا يلزم فيها أيضا ١٢

قوله لا يجوز ١٢

ما لم يعدل لكل نه شرع مرتبا فصا كما اذا سعى قبل طواف بدأ بالمرورة قبل لصقا ولنا ان كل جيرة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف لانه دونة والمرورة عرفة منتهى السعي بالنص فلا يتعلق به البداية قال من جعل نفسه ان يحج فاشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الأصل خير بين الركوب والمشى وهذا انشأه الى وجوب هو الأصل لانه التزم القربة بصفة الكمال فيلزمه بتلك الصفة كما اذا نذر الصوف متابعا وفعال للحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشى الى ريط ثم قبل بيتك المشى من حين يحرق وقيل من بيتك لان ظاهره انه هو المراد ولو ركب لم يركب اراق دمالا نه ادخل نقصا فيقالوا انما يركب اذا بعد المسافة وشق المشى واذا قربت والرجل من يعتاد المشى لا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فلم يشترى ان يحللها ويجامعها وقال فرليس ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمكن من فسحه كما اذا اشترى جارية منكوحة ولنا ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان يحللها فكذا المشتري لانه يكره ذلك للبائع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشر باذنه فكذا لا يكون ذلك للمشتري اذا كان له ان يحللها لا يتمكن من ردّها بالعيب عندنا وعند فرليس لا يمنع عن غشيانها وذكر في بعض النسخ او يجامعها والاول يدل على انه يحللها بغير الجماع بقصر شعرا وبقلم طفرته بجامع والثاني يدل على انه يحللها بالجماعة لانه لا يخلو عن تقديم مسر بغيره التحليل الاول ان يحللها بغير الجماعة تعظيما لامر الحج والله اعلم

له قوله منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه الصلوة والسلام ابدأ وربما بدأ الله تعالى الحديث ١٢ له قوله للصفة الكمال قال قلت قد ذكره ابو حنيفة المشى فكيف يكون صفة الكمال قلت انما كره به اذا كان منظمة سو خلق الفاعل كان يكون صامها معه او من لا يطيق المشى والافلاشك المشى افضل في نفسه فشرح القدر له قوله فيلزمه بتلك الصفة لا يقال المشى لا نظيره في المواجبات من شرط النذر ان يكون من جنس المنذور واجبا لانا نقول بل لا نظيره هو مشى المكي الذي لا يجد الرحلة وهو قادر على المشى فانه يجب عليه ان يحج بالمشى ١٢ ارفع القدير له قوله قالوا يشير به الى بيان التوفيق بين رواية الأصل وبين رواية الجامع الصغير ١٢ له قوله في جامعها قال الانزاري وفي بعض النسخ الجامع الصغير او يجامع بلفظة او قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير ان يكون عن ابى يوسف في الرواية الاولى ان يحلل باد في محظورات الاحرام مثل قص شعره والثانية تدل على ان التحليل بالواقعة ١٢ له قوله كما اذا اشترى اي كما اذا اشترى جارية متكوحة من غير فليس له فسخ النكاح لان عقد سيرة ملكه ١٢ له قوله ما كان للبائع ان يفسخه وذلك لما ان النكاح حق الزوج وقد قلنا باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسحه وان بقي ملكه ١٢ له قوله غشيانها الغشيان بالكسر لانيان يقال غشيت اذا اتاه ثم كنى به عن الجماع كما بالتيان ١٢ مغرب

قوله غشيانها الغشيان بالكسر لانيان يقال غشيت اذا اتاه ثم كنى به عن الجماع كما بالتيان ١٢ مغرب

ع فيا والشائع جعل اللفظين الصادقين من المتعاقدين بمنزلة المادة وجعل الارتباط المعبر عن الشائع بمنزلة الصورة وجعل المجموع في حكم الجواهر الباقية كالسريير مثلا حتى يصلح لان يزال صورته كإبطال صورة السريير بعد **له قوله** بلفظين ابدال من قوله بالايجاب والقبول ادخال بينهما والبيان للملازمة ١٢ **عبد الله** قوله لان الصيغة الخاصة بالحكام لا يحتاج الى لفظ يدل على حدوث امر في الحال وليس في اللغة لفظ يدل على حدوث امر في الحال دلالة صريحة فاضطررنا الى ان نعتبر ما اعتبره الشائع وهو صيغة الماضي فانه وان كانت الجواهر المضاعفة كما هو يدل على الحال يدل على الاستقبال فليس في اللغة صيغة لاحتمال ان يرد الاستقبال فيكون وعدا نعم قد يعتبر اذا كان هناك قرينة ولا يكتفى بذلك بل يعتبر مع صيغة الماضي من الجاهل لا يخرج شيئا كقنات الحال فلهذا لا يصح بمضارع **عبد الله** قوله ثم ما قلنا التحصيص بالشرع ليس يحتاج اليه لان نقل بعض الالفاظ الى الانشاء قد ثبت في اللغة ايضا كقولهم نعم على انشاء الدم ونقل ما احسن زيدا الى انشاء السجود فليكن هذه الالفاظ منقولة الى الانشاء لغة ايضا وهي مستعملة في لسان الشرع على وفق اللغة ١٢ **له قوله** فاعلموا ان الحاجة ما ستم الى انشاء هذا النكاح لما يتعلق به من مصالح الدارين ١٢ **له قوله** بلفظين قلنا الباء للسببية لاصلة الاعتقاد يدل عليه اعادة قوله وينقذ ولو كان صلة كما في قوله اولاً وينقذ بالايجاب والقبول الخ لما اعادة فلما يرد ان الاعتقاد فيها اذا كان قال زوجني فيقول زوجتك بلفظ الماضي القائم مقام اليباب والقبول لا بقوله زوجني لانه لو قيل ليس بايجاب وفك لان الاعتقاد فيها اذا قال ههنا وان كان بلفظ الماضي فلا شك ان زوجني سبب لولاه لما انعقد ١٢ **له قوله** يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع ووجه الفرق ان الحق في البيع الى الوكيل فلو تولى طرفيه يصير مطالبا ومطالبا وفيه تعطيل الحق وفي النكاح الى الموكل فلا يلزم ذلك ١٢ **له قوله** واليه الرجوع الى المصالح ابدال على التملك الرقبة كما تقول المرأة وهبت لك نفسي بكذا وقالت تصدقت بك نفسي بكذا او تصدقت لك ابنتي بكذا **له قوله** لان التملك اي اللفظ ما يدل على التملك سواء كان لفظ التملك او غيره من الهمزة والصدقة **له قوله** للتفريق يقال لفقت بين ثوبين لفقت احدهما بالآخر اذا لازمت بينهما بالخياطة ١٢ **له قوله** ولا ضم الخ لان يد المالك اليد العليا و

وَيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب النكاح

قال النكاح ينقذ بالايجاب والقبول بلفظين بعد ما عن الماضي لان الصيغة وان

كانت للاخبار وضعا فقد جعلت للاشياء شرعا دفعا للحاجة وينقذ بلفظين يعبر

باحد هما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجني فيقول

زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح على ما بينه

ان شاء الله وينقذ بلفظ النكاح والتزويج والهبة والتمليك والصدقة

وقال لشافعي لا ينقذ الا بلفظ النكاح والتزويج لان التملك ليس حقيقة

فيه ولا مجازا عنه لان التزويج للتفريق والنكاح للضم ولا ضرورة ولا ازدواج

بين المالك والمملوك اصلا ولنا ان التملك سبب لملك المتعة في

حملها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والسببية طريق

السجاز وينقذ بلفظة البيع هو الصحيح لوجود طريق المجاز

ليس للمملوك يفسين النكاح والتمليك تباين فلا يجوز لاحدهما عن الآخر ١٢ **له قوله** في حملها احتراز عن تملك الغلمان والبهائم وغيره فان تملكها ليس بسبب ملك المتعة التي هي

الوطى ١٢ **له قوله** وهو الثابت بالنكاح يعني ان الضم والصلوة ليس ما خوذ في مفهومه بل مدلوله تملك المتعة فهو بحسب المفهوم من كل نظر عن لوازمه وتوابعه مناسب ١٢ **له قوله** هو الصحيح احتراز عن قول ابي بكر الاعمش فانه يقول لا ينقذ بلفظ البيع لانه خاص بملك مال بصال والمملوك بالنكاح ليس بصال ولكن الصحيح هو اللفظ اولان

البيع موجب ملا هو سبب الملك المتعة في محله ١٢ **له قوله** في محله ١٢

قوله بلفظة الاجارة صورة للاجارة ان يقول آجرت اجرت منك ينوي به النكاح وعلم الشهود ذلك **قوله** في الصحيح احترز به عن قول الكوفي فانه يقول يعتقد بها لانها تملك منفعة وملك المتعة منفعة فيكون من باب اطلاق العام على الخاص وفيه ان ملك المتعة ليس من منافع الاجارة ان قيل يجوز ان يكون من باب الاستعارة اجيب بان الاستعارة انما تقع اذا كان تشبيها في الكيفية المشروعة **قوله** لما قلنا من انه ليس سببا لملك المتعة **قوله** لانها توجب الملك **قوله** لانها توجب الملك المتعة في الحال والملك المضاع غير الصالح في الحال **قوله** المسلمون بالتسمية وفيه تغليب الذكر على الانثى بجوز ان يكون جمعا **قوله** عاقلين بالغين رد لما ذهب اليه مالك من صحة النكاح بحضور الصبيان والمجانين زعمانه ان الشرط هو العقل دون الشهود **قوله** او محدودين في القذف يجمع لانه خبر كانه او المراد من القذف نسبة شخص في الزنا **قوله** لا نكاح الا بشهود وهو صريح في السببية ومن البين انه ليس ركنا فحين كونه شرطا **قوله** في قوله لا بشهود نقول ان يقول الشهود جمع شهد جمع شاهد كصاحب وسفر جمع صاحب وسافر كذا ذكره في الصحاح فيكون الشهود جمع الجمع والجمع يتناول الاحاد فيجب ان يتناول جمع الجمع الجماعات فنقول لا نكاح الا بشهود ان اجري على الظاهر لزم ان يشترط ثلث جماعات من الشهود وانها تسعة وان حمل على ما فوق الواحد لزم ان يشترط حضور جماعة من واقبلها ستة وذلك خلاف الاجماع فلا بد ان يجعل كناية عن الاعلان **قوله** في اشتراط الاعلان الخ يعني يقول بدل الشهادة الاعلان وذلك لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح ولو بالدف وفيه انه لا يدل لفظ وجوب الاعلان اما انه شرط فلا **قوله** لعدم الولاية الولاية تنفذ القول على الغير ولا ولاية له على نفسه فكيف يكون على الغير **قوله** لا يشهد للكافر الخ اذ لا ولاية له عليه قال الله تعالى ان يجعل الشهادتين على المؤمنين **قوله** من باب الكرامة لما قال عليه السلام اكرموا الشهود فكانت الشهود محلا للكرام والفاسق ليس صالحا له من حيث النفس لاسم كل وجه ولهذا الصريح اكرام العلماء **قوله** في قوله وهذا اشارة الى قول من اهل الولاية وما ينفرع عليه اعني قوله فيكون من اهل الشهادة **قوله** في قوله لا يشهد لمسلم يحرم الخ يعني انه لم يسلب الولاية لفسقه لمعارضته اسلامه يعني ان فسقه وان كان يقتضي سلب ولايته كما قال الشافعي فاسلامه يتا في سلبه فلا يسلب بالمعارضة ويحق كس كان واذا بقيت الولاية على نفسه بقيت على غيره **قوله** الهداد **قوله** ولانه صلح الخ يعني يجوز ان يكون الحاكم فاسقا واجاز ذلك ان يجعل شخصا قاضيا اذا صلح جعل شخص قاضيا جاز له ان يكون قاضيا بنفسه واذا جاز ان يكون قاضيا بنفسه جاز ان يكون شاهدا لان الشهادة والقضاء من باب واحد اذ في كل منهما تنفيذ الحكم على الغير **قوله** في قوله عملا يعني انه يتحمل الشهادة وكيف في النكاح ذلك وانما لم يحسن الاداء **قوله** في قوله

كتاب النكاح
 حديث لا نكاح الا بشهود لم يروى في هذا اللفظ وروى الترمذي من طريق جابر بن زيد رفعه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البغايا اللاتي يكن أنفسهن بغير بينة ورجح الترمذي وقفه وروى ابن حبان من رواية سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مرفوعا لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل الحديث وقال ولي يقل فيه وشاهدي عدل الا حفص بن غياث عن ابن جريح عن عمرو بن ابي حفص عن خالد بن الحارث وعبد الرحمن بن يونس الوقي عن عيسى بن يونس كلاهما عن ابن جريح حديث اعلنوا النكاح اخرجوه الترمذي من حديث عائشة وقال حسن وفيه راو ضعيف لكنه تو بع عند ابن عاجة ١٢

جلد كتاب النكاح

ولا ينعقد بلفظة الاجارة في الصحيح لانه ليس بسبب ملك المتعة ولا بلفظة الاباحة والاحلال الاعارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لانها توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حريين عاقلين بالغين مسلمين رجلين او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول او محدودين في القذف قال اعلم ان الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود وهو حجة على مالك في اشتراط الاعلان دون الشهادة ولا بد من اعتبار الحرية فيها لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونهما ولا بد من اعتبار الاسلام في النكاح المسلمين لانه لا شهادة للكافر على مسلم ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين وفيه خلاف الشافعي واستعرف في الشهادات ان شاء الله ولا يشترط العدالة حتى ينعقد بحضور الفاسقين عندنا خلافا للشافعي لانه ان الشهادتين من باب الكرامة والفاسق من اهل الكهانة ولنا ان من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة وهذا لانه لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره لانه من جنسه ولانه صلح مقلدا فيصلح مقلدا وكذا اشاهد والمحدود في القذف من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة تخملا وانما الفاتت ثمرة الاداء بالتمهي لحريمته ولا يبالي بفواته كما في شهادة العميان

الشهادة والقضاء من باب واحد اذ في كل منهما تنفيذ الحكم على الغير **قوله** في قوله عملا يعني انه يتحمل الشهادة وكيف في النكاح ذلك وانما لم يحسن الاداء **قوله** في قوله

قوله لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح...

قوله لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح...

قوله لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح...

قوله لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح... قول لا بد ان لا ينفك عن النكاح...

حديث سنوهم سنة اهل الكتاب غير اكل ذبايحهم ولا نكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم ولا نكح نسائهم ولا اكل ذبايحهم ولا نكح نسائهم...

له قوله اعمالا للقاطع فان القاطع اذا جازى ان يتحقق اثره ١٢ عبد له قوله والممنوع ان يمنع الخروج عن بيته والفرش يعني اذا دلت قبل مضى سنتين كان الاول له قوله والممنوع ان يمنع الخروج عن بيته والفرش يعني اذا دلت قبل مضى سنتين كان الاول...

جلد كتاب النكاح

بجمله ان يتزوج باختياره تنقض عدا وقال الشارح ان كانت العدة غطت بانه... اولئك يجوز انقطاع النكاح بالكلية اعمالا للقاطع ولهذا لو وطئها مع العلم بان... يجب الحد لنا ان نكح الاوقام ببقاء احكامها لنفقت وامنع والفرش والقاطعة... تلزمه ولم يبق القيد لحد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق على كتاب الحد... يجب ان يملك قدال في حق الكل فيتحقق الزنا فلم يرتفع في حق ما ذكرنا فيصير جامعا... ولا يتزوج المومنة ولا امرأة عبد لها لان النكاح ما شرع الا لمترا بثمرات مشتركة بين... الملتكبين والملوكية تنافي املاكية فيمنع وقوع الثمرة على الشرع ويجوز تزوج الكتاب... لقوله تعالى والمحصنات الذين اتوا الكتاب اي العتائف والافق بين الكتابية المحررة... الامة على ما بين ان شاء الله ولا يجوز تزوج المحوسبا لقوله عليه السلام سنوهم سنة... اهل الكتاب غيرنا كمناسمهم فلا اكل ذبايحهم ولا اكل الوثنيات لقوله تعالى ولا تنكحوا... المشتركة حتى يؤمن ويجوز تزوج الصابيا ان كانوا يومئذ يزوجون بكتاب... لانهم من اهل الكتاب ان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجزئنا... لانهم مشركون والخلاف المتقوفا فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل اجاب على... ما وقع عندو على هذا جازي بختهم قال فيجوز للمحرور والمحرمة ان يتزوجا... الحرام قال الشارح لا يجوز تزوج الولي المحمولىة على هذا الخلاه قوله عليه... السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح ولنا ما رواه انه عليه السلام تزوج بميمونة وهو محرر ما رواه... محمول على او يجوز تزوج الامة مسلمة كانت او كتابية وقال الشارح لا يجوز للمحرر... لان النكاح للوطى حقيقة وللعقد جاز ١٢ ب

الكتاب في تخرجه اتحاد الروايات... الحديث في سنن...

الكتاب في تحرير الخلافة الهداية

له قوله على الرق والرق هو الملاك فكأن جعل جزءه الكا...
انك المصنات المؤمنات فما ملكت اياكم من فياتكم المؤمنات ١٢
عند العجز عن تزوج المسلم ولا يجوز عند الشافعي مطلقا ١٢
قوله تعالى داخل لكم ما وارضاكم وفيه اشارة في الاقدام على كاح الامة ١٢

٢٩١ جلد كتاب النكاح

ان يتزوج بكتابة لان جواز كاح الامة ضرورة عند ما فيه من تعريض الجرح على
الرق فقد فعت الضرورة بالمسلمة ولم يزل جعل طول الحرة مانعاً عند الجواز
مطلق لاطلاق المقتضى فيه امتناع عن تحصيل الجزء الحرة لا ارقا وله ان لا
يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف لا يتزوج امة على قوله عليه السلام
الامة على الحرة وهو باطلا حجة على الشافعي في تزويج ذلك للعبد مالك في تزويج الحرة
وان للرق اثر في تصفيف النعمة على ما نقره في الصلاة ان شاء الله فثبت حل الحلية في
الانفراد وحق الانضمام ويجوز تزويج الحرة على قوله عليه السلام وتك الحرة على الاول
من الحملان في جميع الحالات اذ لا ينصف حقها فان تزوج امة على حرة في عدة من

طلاق بائن لم يجز عندا يحنث بهما ان هذا ليس بتزويج عليها وهو المحرم
لهذا لو حلف لا يتزوج عليها لم يحنث بهذا ولا يحنث بغيره ان نكاح الحرة باق من وجه
لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع احتياطاً بخلاف اليمين لان المقصود ان يخرجها
في قسمها وللحرفان يتزوج اربعاً من الحر والامة وليس ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتحصيص العد يمنع الزبا عليه قال
الشافعي لا يتزوج الامة واحدة لا ضرور عند الحجة عليه ما تلونا اذا الامة المنكوحة
ينظمها اسم النساء كما في الظاهر ولا يجوز للعبد يتزوج اكثر من اثنين قال مالك
يجوز لانه في حق النكاح بمنزلة الحر عند حجة مملوكه بغير اذن مولاه قلنا ان الرق
منصف في تزويج العبد اثنين واكثر اربعاً اظهر الشرف الحرة

له قوله يمنع الزيادة قال ابن ابي ليلى والرق افضل ان يجوز الجمع الى التسعة وذلك يحصل من جمع الاثنين والثلاثة والاربعة
من الاما ١٢ بعد له قوله مثنى وثلاث ورباع او كما توهم بعضهم والازم ان يكون لهم الجناحين واحد من تلك الامور ولا يجوز لهم العدول الى غير ذلك او بالملح الاصل عن الجمعية المطلقة
وحاصله انه لا يجوز لهم التجاوز عن الاربعة ١٢ بعد له والتحصيص الحرة في النكاح فيجب حظها عند النكاح ومن ضرورية حرمة الزيادة فلا يرد ان التحصيل الشافعي لا يفتقر في اعادة عدد كان او غيره

جاء في نسخة الا على
الحرة وتك الحرة على
الامة اذ ارقطه من
جاء عاتقة مرفوعة
وتزوج الحرة على الامة
ولا تزوج الامة على
الحرة ذكره في اثناء
حديث وفي مظاهر
بن اسلم وهو ضعيف
واخرجه الطبراني و
عبد الرزاق وابن ابى
شيبه مثله عن الحسن
مرسلان وعن علي بن
الامة لا ينبغي لها
ان تزوج على الحرة
الحرة بن ابى شيبه
والدارقطني وعن جابر
لا تملك الامة على الحرة
وتك الحرة على الامة
اخرجه عبد الرزاق بن
طريقه باسناد صحيح
وعن سعيد بن المسيد
عند ابن ابى شيبه
مثله واخرجه ابن
مسعود بن حديث على
حديث ان عبد الله
ابن جعفر جمع بين
امراة على وابنتها
سعد بن طريق على بن
علي بن السائب ان
عبد الله بن جعفر
تزوج ليله امراة على
وزينب بنت علي بن
غيرها واخرجه ابن
ابى شيبه من وجه
اخرجه عبد الله بن
جعفر جمع بين امراة
على وابنتها من غير
وعلقه البخاري و
اخرجه الدارقطني و
ابن ابى شيبه ايضا
من طريق عكرمة بن
خالد ان عبد الله
ابن صفوان تزوج
امراة رجل من ثقيف
وابنته وله عن ابن
عليه عن ابوبسمل
ابن سبي بن عن ذلك
فقال لا بأس به
ان جيلة كان يفتقر
فعلة زاد الدارقطني

تقعة النكاح والطلاق
وي مسلم عن الربيع
حتى يهازعا بها وفي تقفة

الذي يخرج اتحاد الرضا ...

له قوله على وجه يقع به ...

من قال من المتأخرين ...

هذا القول ...

(متعلقه صفح ٢٩٥)
قال البيهقي وقد تابعه سليمان بن موسى عن الزهري عن الحجاج ابن اوطاة عن الزهري وكذلك ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري قال والحجاج وابن لهيعة والحاج كانا لا يحجج بهما الا ان المخالف يحجج بهما في غير موضع مع الاتفاق ويوردوايتهما مع الاتفاق قالوا حتى بقصة عمر بن ابي سلمة انه زوج امه ام سلمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولو صح لم يكن فيه حجة لانه لو كان جائز لغيره لولا وجهت العقد بنفسها ولم تامر غيرها انتهى ورواية ابن ربيعة عند احمد ورواية الحجاج عند ابن ماجة قال البيهقي وقد رواه ايضا قرة بن عبد الرحمن ومحمد بن اسحاق عن الزهري ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة جماعة عند الدارقطني ومن شواهد ما أخرجه ابن ماجة عن ابن عباس رفعه لانكاح الابولي والسلطان ولي من لا ولي له اخرج ايضا الطبراني والدارقطني من طرق عن اكثرها ضعيف والمشهور عنه موقفه في خروج الدارقطني من حديث ابي هريرة رفعه لا تزوج المرأة المرأة وان الرأينة هي التي تزوج نفسها

له قوله بخالفنا الخ الى قال مالك لهما الاب ليس لاحته لزوجها الجدة عدم الاب لا يجوز وقال الشافعي وليها الاب الجدة لا غير اذا كانت الصغيرة بكراً فان كانت ثيباً فلا ولاية عليها حتى تزوجها الاخ او العم او زوج الثيب الصغيرة الاب او الجدة كرها لا ينفذ النكاح ١٢ غايه له قوله ثبتت نصا الخ فان البكر زوجة عائشة رضي الله عنهما من النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ١٢ غايه له قوله وبعد قرابة لا يقال لابن الكلام محمول على التوزيع فان غير الاب الجدة لا يغار وفي بعضها انتفى الشفقة وفي البعض الآخر القرابة ١٢ بعد ذلك قوله ان القرابة الخ يعني ان الولاية للنظر وهو موجود في كل قرابة القرابة داعية اليه كما في الاب الجدة فان النظر فيها لم يثبت الا من القرابة غايه ما في الباب انه متفاوت كما لا يقتضيه بقرب القرابة وبعد ما نحن ما في البعيدة من القصور ممكن التدارك فظهرناه في سلب لاية الا لزم فخلنا للصغير والصغيرة خيار البلوغ فاذا بلغا وجد الامر على ما ينبغي مضيا على النكاح وان وجدنا قد وقع خلا بالقصور الشفقة والنظر فخلنا النكاح ١٢ راعى له قوله لا يتكرار لان التكرار يكره لا في يداولي بل في اليد مطلقا فانه اذا ذهب المال من يده الى يد المشتري ثم منه الى آخره كذا مع احتمال الغيبة والموت فالمال في معرض الفسار فتدارك خلله غير ممكن وصعب لا معنى للقول ببيع مع عدم جواز تصرف المشتري اذا فائدة في الشرح ١٢ بعد له قوله ان الثيبا الثيبا مصد مستعمل في كلام العموم وليس من كلام اهل اللغة وكذا الثبوت كما في المغرب ١٢ له قوله فادرك الحكم في ثبوت الولاية وعدمها بسبب الراي اذ الراي امر مخفي فافهم بسبب مقام المسبب بعد له قوله ولا مامرسة الخ الى لاننا لم نحصل الراي للصغيرة بسبب المامرسة لان الراي والعلم انما يحدث مباشرة عن شهوة لها ولم توجد ١٢ غايه له قوله يؤيد كلامنا انما قال يؤيد لم يقل يثبت بجواز ان يخص الحديث بالبكر ١٢ بعد له قوله فمما تقدم يعني من اطلاق الولاية في قوله ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذ ازوجها الولي ١٢ راعى له قوله قوله عليه السلام روي عن علي موقفا فادرك فوعا وذكره بسط ابن الجوزي بلفظ النكاح ١٢ ف راعى له قوله النكاح ذكره الحديث الشريف بسط ابن الجوزي ولم يخرج احد ولا يثبت البناء

بوردج وقفا الكلام الأخير منه ايضا والله اعلم وعن جابر بن جوحه رواه الطبراني في الاوسط في ترجمة علي بن سعيد وعن عمران بن يحيى أخرجه الدارقطني والطبراني وعن ابن عمر أخرجه الدارقطني وعن علي بن عمر أخرجه ابن عدي وعن انس كذلك وعن (بقية بر صفح ٢٩٤)

له قوله بخالفنا الخ الى قال مالك لهما الاب ليس لاحته لزوجها الجدة عدم الاب لا يجوز وقال الشافعي وليها الاب الجدة لا غير اذا كانت الصغيرة بكراً فان كانت ثيباً فلا ولاية عليها حتى تزوجها الاخ او العم او زوج الثيب الصغيرة الاب او الجدة كرها لا ينفذ النكاح ١٢ غايه له قوله ثبتت نصا الخ فان البكر زوجة عائشة رضي الله عنهما من النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ١٢ غايه له قوله وبعد قرابة لا يقال لابن الكلام محمول على التوزيع فان غير الاب الجدة لا يغار وفي بعضها انتفى الشفقة وفي البعض الآخر القرابة ١٢ بعد ذلك قوله ان القرابة الخ يعني ان الولاية للنظر وهو موجود في كل قرابة القرابة داعية اليه كما في الاب الجدة فان النظر فيها لم يثبت الا من القرابة غايه ما في الباب انه متفاوت كما لا يقتضيه بقرب القرابة وبعد ما نحن ما في البعيدة من القصور ممكن التدارك فظهرناه في سلب لاية الا لزم فخلنا للصغير والصغيرة خيار البلوغ فاذا بلغا وجد الامر على ما ينبغي مضيا على النكاح وان وجدنا قد وقع خلا بالقصور الشفقة والنظر فخلنا النكاح ١٢ راعى له قوله لا يتكرار لان التكرار يكره لا في يداولي بل في اليد مطلقا فانه اذا ذهب المال من يده الى يد المشتري ثم منه الى آخره كذا مع احتمال الغيبة والموت فالمال في معرض الفسار فتدارك خلله غير ممكن وصعب لا معنى للقول ببيع مع عدم جواز تصرف المشتري اذا فائدة في الشرح ١٢ بعد له قوله ان الثيبا الثيبا مصد مستعمل في كلام العموم وليس من كلام اهل اللغة وكذا الثبوت كما في المغرب ١٢ له قوله فادرك الحكم في ثبوت الولاية وعدمها بسبب الراي اذ الراي امر مخفي فافهم بسبب مقام المسبب بعد له قوله ولا مامرسة الخ الى لاننا لم نحصل الراي للصغيرة بسبب المامرسة لان الراي والعلم انما يحدث مباشرة عن شهوة لها ولم توجد ١٢ غايه له قوله يؤيد كلامنا انما قال يؤيد لم يقل يثبت بجواز ان يخص الحديث بالبكر ١٢ بعد له قوله فمما تقدم يعني من اطلاق الولاية في قوله ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذ ازوجها الولي ١٢ راعى له قوله قوله عليه السلام روي عن علي موقفا فادرك فوعا وذكره بسط ابن الجوزي بلفظ النكاح ١٢ ف راعى له قوله النكاح ذكره الحديث الشريف بسط ابن الجوزي ولم يخرج احد ولا يثبت البناء

دعواه بالحجة وان لم تكن بينة فلا يمين عليها عند البيهقي وهو مسألة الاستحالة في الاشياء الستة وسبائك الدعوى انشاء الله ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذ ازوجها الولي بكر اكا الصغير او ثيبا والولي هو العصبة ومالك بخالفنا في غير الاب لشارة في غير الاب الجدة في الثيب الصغيرة ايضا وجه مالك ان الولاية على الحرمة باعتبار الحوا والاحوال عند الشبهة الا ان الولاية لا يثبت نصا بخلاف القيا والجدة ليس مغناه فلا يلحق به قلنا لا بل هو موافق للقبول ان النكاح يتضمن المصالح ولا يتصور الا بين المتكافئين دة ولا يتفق الكفو في كل زمان فان ثبتنا الولاية في حال الصغير لحران الكفو وجه ل لشارة ان النظر لا يتم بالتفوق الى غير الاب الجدة بقصور شفقته وبعد قرابته لهذا لا يملك التصرف امواله في ادنى رتبة فلان لا يملك التصرف في النفس انه اعلى اولي ولنا ان القرابة ذات الى النظر كما في الاب والجدة ما في من القصور اظهرناه في سلب ولاية الاب الجدة التصرف في اموال لانه يتكرر فلا يمكن تدارك الخل فلا تغيب الولاية الا لزم ومع القصور لا يثبت ولاية الاب والجدة قوله في المسألة الثانية ان الثيبا سبب كحد والوجود الممارسة فادرك الحكم عليها بتفسير اولنا ما ذكرنا من تحقق الحوا وفور الشفقة والممارسة تحت الرأبدن الشهوة فيدار الحكم على الصغير ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله عليه السلام النكاح العصبا من غير فصل والترتيب في العصبا في ولاية النكاح كالترتيب في الارث والابعد محجوب بالاقرب

بوردج وقفا الكلام الأخير منه ايضا والله اعلم وعن جابر بن جوحه رواه الطبراني في الاوسط في ترجمة علي بن سعيد وعن عمران بن يحيى أخرجه الدارقطني والطبراني وعن ابن عمر أخرجه الدارقطني وعن علي بن عمر أخرجه ابن عدي وعن انس كذلك وعن (بقية بر صفح ٢٩٤)

له قوله عن كذا عتق من النكاح والنجس والنجس عتق النكاح الى المقاصد يتطرق والى العتق في كتاب الاجازات ١٢ له قوله
اطلاق الجواب ان اطلاق الجواب قوله فان زوجها غير الابطال الجواب ان اطلاق الجواب ١٢ له قوله وهو الصحيح ان اجازات عتق من النكاح في غير النكاح
عن الجنيحة رده انه لا يثبت النكاح اذا كان القاضي هو الذي زوج البتة
٢٩٤ والنفق جميعا فيكون ولاية في القوة كولاية الابطال الجواب ١٢ له قوله جلد كتاب النكاح

فان زوجها الابطال الجواب يعني الصغير والصغير فلا يخيل لهما بعد بلوغهما الا انهما
كاملتا الرأى او افر الشفقة فيلزم العقد مباشرتهما كما اذا باشره بضاعهما بعد

البلوغ وان زوجها غير الابطال الجواب لكل واحد منهما ان يشاء ان يقيم
النكاح ان شاء فسوف وهذا عند الجنيحة محمد وقال ابو يونس لا يخيل لهما اعتبارا بالا

ولجود لهما ان قابتا الاخر ناقصة والنقصا يشترط بقصوا الشفقة فيتنظر
الى المقاصد والنداء يمكن بخيار الادراك واطلاق الجواب في غير الابطال الجواب

يتناول الامر والقائه هو الصحيح من الرواية لقصوا الرا في احوالها ونقصا الشفقة
في الاخر فيتنظر ويشترط فيه القضاء بخلاف العتق لان العتق هنا دفع ضرر

وهو ممكن الخلل ولم يثبت في الذكر والاثني فجعل الزام في حق الاخر فيتنظر الى
القضاء وخيار العتق لدفع ضرر جلي وهو زيادة الملك عليها ولهذا يخفى بالاثني

فاعتبر دفعا والدفع لا يفقر الى قضاء ثم عند اذا بلغت الصغيرة وقد علمت
بالنكاح فسكنت فهو ضاوان لعلم بالنكاح فلما انجبا حتى تعلم فتنسك كثير

العلم باصل النكاح لانها لا تتم من التصريح الابه والولى يتقرب به فعذر بالجهل
وكو يشترط العلم بالنجس لانها لا تنفرد لمعرفتها حكم الشرع والداد العلم فلم تعذر

بالجهل بخلاف المعتقة لان الامة لا تنفرد لمعرفتها فاعذر بالجهل بنبوت الخيارات
ثم فيما البكر يبطل بالسكوت لا يبطل خيا الغلام لو قبل بضميت حتى منه يعلم

رضا وكذلك الجارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبارا بهذا الجاح ابتداء
له البتة ١٢

١٢ له قوله ثم خيار البكر الخ تفرع على خيار البلوغ الشامل للذكر والاثني ولقرينه ان من خيار البلوغ اذا
بخلاف المعتقة فانها معذرة في الجهل سواء كانت جاهلة بالعق او بنبوت الخيارات ١٢ له قوله لان الامة لا تنفرد لمعرفتها لكونها مشغولة بخدمة المولى فان قيل المرأة ايضا تكون

(متعلقة ص ٢٩٤) عبد الله بن عمرو
الخروج الحق بن زاهد
والطبراني واسايد
واحدة جند ابن
عباس بن جارية
بكرا انت النسيب
الله عليه السلام فذكر
ان اباها زوجها
كادته فخرجها اليه
صل الله عليه وسلم
الخروج محمد بن حسين
ابن محمد بن جريد
حازم بن ابي بن
عكرمة عنه ورجاله
ثقات الا انه قيل
ان جريدا اخطأ
فيه على ابو طلحة
ارساله كما أخرجه
ابوداود من حديث
حامد بن زيد عن ابي
قال ابن ابي حاتم
عن ابيه هو خطأ
قلت له ممن قال
من حسين فانه تفرد
به عن جريد وتعبه
الخطيبان الخ
من طريق سليمان
ابن حرب عن جريد
مثله وقد تابعه
زيد بن جابر
ايوب بن اخو جابر
ما جند اخو جابر
ابن سويد عن الثوري
عن ايوب موصولا
قال ابن القطان
حديث ابن عباس
صحيح وليس هذه
المرأة خنساء بنت
خديجة التي خرج
حديثها البخاري
فانها كانت تبيع
هذه كانت بكرا
قال والدليل على
التعذر ما رواه
المدار قطعه في حديث
ابن عباس ان النبي
صل الله عليه وسلم
رد نكاح بكره وفت
انكحها ابوها وها
كادها ان انتهى

الى القاضي حتى يحكم بانتهار النكاح ١٢ له قوله
هو قوله بخلاف خيار النكاح يعني اذا عتقت
الامة سواء كان زوجها حرا او عبدا كان لها
ان تفسخ ولا حاجة الى حكم القاضي بالفسخ ١٢ له قوله لان الفسخ الخ حاصله ان الفسخ
فيما نحن فيه لدفع ضرر خفي وهو فوت مصلحة
النكاح وفواتها امر غير ظاهر فيتنصرون بها من غير
معقولة فاصح الى اعتبار حكم القاضي حتى يتقوا

ما دعه ١٢ له قوله ولما لا يان الفسخ
لدفع ضرر خفي لا زيادة الملك عليها يشتمل ذلك
الحكم المذكور والاثني اذ لو كان لزيادة الملك كان
مختصا بالاثني اذ ليس للمرأة على الزوج ملك طلاق
بل الامر بالعكس اعبد ١٢ له قوله فجعل الخ يعني

لما كان هذا الدفع دفعا لضرر خفي جعل في حكم
الالزام على الغير يشتمل والالزام منصب القاضي
لا منصبها ١٢ له قوله لدفع ضرر خفي الخ
فان الزوج يصير ملكا للثني كما هو مقتضى
النكاح وان طلاق الاحرار ثلثة وطلاق الامار

اشان ولما اتقن النص الزيادة لم يجر الانكهار
بالاثني واذ لم يجر الانكهار بالاثني على هذا
التقدير يلزم الزيادة وذلك مما لا يجوز ١٢ له قوله
هنا مكابرة لطهور الضرر فاعتبرنا دفعا ضارفا لا
وفاع الالزام ١٢ له قوله ثم عند هذا

له عند ابى حنيفة ومحمد رخصهما بالذكر لان
ابى يوسف لا يرد ههنا لانه لا يرى خيار البلوغ
ان كان المزوج غير الابطال الجواب ١٢ له قوله
قوله والولى يتقرب الخ جوابه خله هو ان المالك
عدم اعتبار جهله او لعلم من وليها انه فعل ذلك
حاصل الجواب ان الولي يتقرب بالنكاح لا بالثني

فكان جهله عذرا ١٢ له قوله ولم يشترط
الخ يعني شرط العلم بالنكاح لكن لم يشترط العلم
بالنجس ١٢ له قوله لم تعرف احكام الشرع
اما من الولي او من غيره حتى يتقرب لهما ان يخرج
من البيت وتعلم ١٢ له قوله فلم تعذر

بالجهل لا يخفى ان ذلك لقننه ان يكون غير بالغ
مكلفا بما يجب عليه اول البلوغ مع ان المشهور ان
من شرائط التكليف البلوغ ١٢ له قوله
بخلاف المعتقة فانها معذرة في الجهل سواء كانت جاهلة بالعق او بنبوت الخيارات ١٢ له قوله لان الامة لا تنفرد لمعرفتها لكونها مشغولة بخدمة المولى فان قيل المرأة ايضا تكون

مشغولة بخدمة الزوج الا ان لا يجب عليها الجمعة وعليها المصنف
تغذرا بالجهل بخلاف البكره حيث يجب عليها عمل داخل البيت فيتنفرد في ترك الجمعة ١٢ له قوله فعدت الخ ان قيل كل بالغ عاقل يشتمل التكليف بما قاله
يفهم ان ليس عليها المعرفة اجيب بان الفروع وان وجبت عليها لكن تحصيل العلم يتوقف على اذن السيد فلو لم ياذن السيد كان الالتم باجاء اليه كانت معذرة

مما لها انما فادركت فسكنت كان سكوتها رضا فيبطل خياره والظهار والظهار انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره والظهار انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره
عنه انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره والظهار انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره

عنه انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره والظهار انما هو سكوتها رضا فيبطل خياره

اذا زوجهاموها الذ اغتقها لانه اخر العصباء واذا عمد الاولياء فالاولاد

فبينة منقطعة بطلانها بعد ان يزوج قال نورا لاجل لان ولاية الاقرب قاعمة

لاية لا بعد ولايته ولنا ان هذه ولاية نظرية وليس من النظر التفوي

وزوجها حيث هو فيه منع وبعد التسليم نقول لا بعد القواقر التدبير لا اقرب عكسه

لا تقبل اليه القوافل في السنة الامرة وهو اختيار القدر وقيل ادنى مدة السفر

ستطلاع آية وهذا أقرب إلى الفقه لا إلى النظر في إبقاء ولايته حينئذ وإذا اجتمع

هالان اوفرشفقة من الابن فلما ان الابن هو المقدس في العصور هذه والامنية

كفأة الكفاءة في النكاح قال عليه السلام لا الزوج النساء الا الواحدة

بطبها العادة المكون الخمسة مستقر شمة للشراف فلا يوجب عار الى اصلا ١٢ الهداد

حجة النكاح لكنه يصح لعلم غير لازم اجيب بان ذلك من قبيل ما اشترى ثيابا بغير ثمن حقه ١٢ بعد ١٥ فلو تغليب سمي المرأة تنكاحا فيتعليبا في المصالح انما تنظم اذا كان الرجل كفوا للمرأة اذا اشترى اذ اصارت

النساء الامن الاكفاء ولايزوجهن الا الاكفاء
م النكاح الى محبات ١٢ عبد الله قوله

شدة الخسيس يحقها ولقوما من الامة مالا

له قوله يسار به وامهجة ولا يعتدرا على النفقة يسار الابن الابن في العادات تحملون المهور عن الاولاد دون النفقة الدارة ١٢ غايه ١٥ قوله غايه
 ذارح قد يشك بان الافلاس يدخل تحت الحكم عند ابى يوسف رحمه وهذا يقتضي ان لا يدخل في القضا لان ما لا يثبت له لا يدخل فيه وايضا الفسق يفتى الكفاة
 مع ان الفسق لا يثبت له فانه يرتفع بالتوبة الا ترى انه لا يدخل تحت حكم القاضى

لا تعتبر وهو الظاهر حتى يكون البيطار
 كفوا للقطار ١٢ غايه ١٥ قوله
 والحاكم الخ في الحكم والحجام او
 كناس ودباغ او بيطار او حداد
 او خفاف وخص من كلهم خدام
 النظرة والكان ذابال كثير لانه
 من اكل دمار الناس امور الميم
 كما في المحيط غير كفو عطار او بنار
 او صراف فالعطار والبنار كفوان
 ١٢ مجمع الانهر ١٥ قوله ليست
 بلازمة وفيه نظر اذ الفقر والفسق
 ايضا غير لازم وقد اعتبرت الكفاة
 في الديانة والغنى ١٢ ١٥ قوله
 ويمكن التحول الخ فيه ان هذا ليس
 لما لما قالوا من ان الكفاة
 تعتبر اما لا في حين العقد ١٢ عبد
 ١٥ قوله وهذا الوضع اى
 وضع القدرى هذه المسألة
 على هذا الوجه انما يصح على قول
 محمد على اعتبار قوله المرجوع
 اليه في النكاح بغير الولي وقد
 صح ذلك وهذه شهادة صادقة
 عليه فانه لو لم يصح نكاحها بغير
 الولي لم يقل ليس لهم الاعتراض
 واقول هذا انما يستقيم ان يعين
 هذا الوضع في النكاح بغير ولي
 ليس كذلك فانه لو اذن لها
 الولي بالتزوج ولم يسم حرا او
 عقدت على هذا الوجه صح وضع
 المسألة على قول محمد الاول ١٢
 غايه ١٥ قوله وقد صح ذلك
 اى الرجوع وهذه شهادة
 صادقة عليه اى وهذه المسألة
 شهادة صادقة على الرجوع
 ١٢ بنهايه ١٥ قوله فاشبه
 الكفاة اى في تغيير الاولياء
 بكل واحد منهما وتغيير الاولياء مؤثر
 في الباطل غايه ١٥ قوله لانه
 لا يتغير وذلك لان الاولياء
 لا يتغلبون باستيفار المهور

احدهما لا يكون كغوا لان المهر يد البضع فلا بد من ايقانه وبالنفقة قوام الازواج
 ١٥ قوله يسار به وامهجة ولا يعتدرا على النفقة يسار الابن الابن في العادات تحملون المهور عن الاولاد دون النفقة الدارة ١٢ غايه ١٥ قوله غايه
 ذارح قد يشك بان الافلاس يدخل تحت الحكم عند ابى يوسف رحمه وهذا يقتضي ان لا يدخل في القضا لان ما لا يثبت له لا يدخل فيه وايضا الفسق يفتى الكفاة
 مع ان الفسق لا يثبت له فانه يرتفع بالتوبة الا ترى انه لا يدخل تحت حكم القاضى

لا يعتبر لا اثبات له اذ لما غادره وعنه وتعتبر الصنا وهذا عند ابى يوسف رحمه وعنه
 ايجيفة في ذلك روايتا عن ابى يوسف رحمه انه لا يعتبر الا ان يفحش كالحجام والحاكم
 والدباغ وجه الاعتناء بالناس خروا بشر الحرف ويتغير وبدءنا وجه القول
 الاخر احرر ليست بلازمة يمكن التحول عن الخسيسة الى النفيسة منها قال و
 اذا تزوجت امرأة ونقصت عن مهر مثلها فلا ولياء الاعتراض عليها عند ايجيفة
 حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها وقال ليس ذلك وهذا الوضع انما يصح على
 محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في النكاح بغير او قد صح ذلك وهذا شهادة
 عليه لهما ان ما زاد على العشرة حقها ومن اسقط حقها لا يعترض عليها بعد التسمية و
 لا ينجفة ان الاولياء يفتخروا بغلاء المهور ويتغيرون بنقصانها فاشبه الكفاة
 بخلا الاباء بعد التسمية لانه لا يتغير واذ ازوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من
 مهرها وابنته الصغيرة زاد مهر امرأتها كذلك عليها والنجو ذلك لغير الاولياء
 وهذا عند ايجيفة وقال النجوا خطوا والابا يتغنا النافية ومعنى هذا الكلام
 اى بالعين اليسير ١٢

عادة وربما يعونه ضربا من اللوم في العادات ١٢ غايه ١٥ قوله ومعنى هذا الكلام الخ وبيانه ان هذا الكلام وهو قوله وقال لا يجوز عند هما
 الخطو الزيادة الاما يتغابن الناس فيه بظاهره يدل على ان العقد صحيح والزيادة والنقصان لا يجوز لان المانع من قبل التسمية وفساد
 لا يمنع صحة النكاح كما اذا تركها او تزوجها على حرا وخزير وهو قول بعض مشايخنا وقال آخرون مفاه ان نفس النكاح لا يجوز وهو مختار
 شمس الايمه السرخسي وخزير الاسلام والمصنف رحمه الله عليه ١٢ غايه

من مئة القبول
زوجها من نفسه
فليس باطلاً
عبد
قوله وان
قال آخر الخ
يعني
اذا قال تزوجت
فلانة وكان هناك
شخص حاضر فقال
زوجها من فيكون
في هذه الصورة
متقدان فيصح
بخلاف الصورة
الاولى اذ لم يوجد
هناك متقدان
لا حقيقة وبظاهر
ولا حكماً اذا حكمي
يكون اذا كان
ماوراء الجانين
اما من جانب الشرع
كما في الولي من
الطرفين او ماوراء
من الجانين فانه
يجوز انتقال العقد
اليها ١٢ عبد

له قوله كما في البيع اے كما اذا باع الاب باقل من القيمة بغن فاحت او اشترى اكثر منها بذلك في مال الصغير او الصغيرة لا يجوز ١٢ غنايه ١٤ قوله وهو قرب القرابة فيه ان القرابة داعية للنظر ولهذا يجوز تزويج غيرهما ولو ان نفس القرابة دليل للنظر لم يجوز نعم بعد القرابة يوجب القصور في النظر وقد اظهرناه في سلبك لاية الا لزم باجتناب خيار البلوغ فيجب ان يجوز من غيرهما لا يجوز منهما ١٢ بل فيه مقاصد تزويج على المهر من الكدالات المطلوبة لا يكون وكان النظر والضرر باطنين فادبر حكم على الدليل بخلاف البيع فان الماتية هي المقصود في التصرفات المالية فلم يكن في مقابلة ما شئ يجوز به خلل لغن فاحتش كنه يقع التردد بين النظر والضرر ١٢ غنايه ١٤ قوله لعدم الكفارة هذا التعليل يستل الفصيلين فان عدم الكفارة من جانبها وان كان لا يوجب العار على الايام فهو يوجب الضرر لظاهر ١٢ الهداد ١٥ قوله فصل لما كانت الوكالة نوعاً من الولاية من حيث ان فعل الوكيل ينفذ على الموكل كفعل الولي على الموكل المحقق ببيان الكفارة التي طلبها للاولياء ١٢ غنايه ١٤ قوله وغيره اے غير الوكالة ككساح الفضولي ١٢ غنايه ١٤ قوله ويجوز لابن العم الخ اے الولي اذا كان منحصراً فيه سواء كان ابن عم او غيره ان يتولى الطرفين سواء زوج لنفسه او لغيره كما اذا تزوجها من ابن اخ له ولا بد ان يكون البنت صغيرة حتى ينظر التولي من الجانبين اذ لو لم تكن صغيرة يكون من قبلها اذ لم يكن رضاهما كالتفويض ١٢ عبد ١٥ قوله بحضرة شاهدين تذكره لما تقدم ولا حاجة الى ذكره لما تقدم ١٢ عبد ١٦ قوله لهما الخ جمع بين دليل زفر و الشافعي رحمه الله لا يشتركهما في معنى ثم استثنى الشافعي ١٢ غنايه ١٤ قوله ضرورة وفيه ان غير الاب الجدل يمكن وليا جبراً عنده كما نقله عنه فيما مضى ويمكن ان يقال ان هذا القول مبني على رواية غير تذكره وهي عدم التخصيص بالاب الجدل ١٢ عبد ١٤ قوله في النكاح اے في عقد لا يستغنى عن الاضافة الى الغير ١٢ عبد ١٤ قوله في الحقوق كالعطارة قوله والرد بالعيب غير ذلك ١٢ عبد ١٤ قوله دون التعبير اے لا تمنع في التعبير ان يقول تزوجت بنت عمي فلانة على صداق كذا ١٢ غنايه ١٤ قوله يضمن الشترين اذ يفيتم القبول ضمناً وهذا يحكي ١٢ عبد ١٤ قوله و تزويج الخ سواء كان الزوج العبد او الامنة او غيرهما كالاجنب والمعتق من التزويج جفت ما خفف ١٢ عبد ١٤ قوله وله مجزأى والحال ان للعقد حال الايجاب مجزئ للعقد سواء كان ذلك المجزئاً وقت القبول او لم يكن كما اذا لم يخبر بالبيع ولم يكن الوموجدا حالة البلوغ لكنه موجوداً حال صدور العقد انا قال ذلك لخرج ما اذا كان الولد صغيراً ولم يكن له ولي ١٢ عبد ١٤ قوله صدق من ابيه اي الحر العاقل البالغ مضافاً الى محله وهو الانثى من بنات آدم عليه السلام وليست من المحرمات ١٢ غنايه ١٤ قوله وقد تراجخ الخ جواب عن قوله لان العقد وضع حكمه وتقريره القول بالموجب يعني سلمنا ذلك لكن الحكم هنا لم يعدم بل تاخر الى الاجارة والحكم قد تراجخ عن العقد كما في البيع بشرط الخيار فان لزوم تراجخ الى سقوط الخيار ١٢ غنايه ١٤ قوله فهو باطل اذا كان الايجاب بدون صيغة القبول اما اذا كان

جلد کتاب النکاح

له قوله كما في البيع اے كما اذا باع الاب باقل من القيمة بغن فاحت او اشترى اكثر منها بذلك في مال الصغير او الصغيرة لا يجوز ١٢ غنايه ١٤ قوله وهو قرب القرابة فيه ان القرابة داعية للنظر ولهذا يجوز تزويج غيرهما ولو ان نفس القرابة دليل للنظر لم يجوز نعم بعد القرابة يوجب القصور في النظر وقد اظهرناه في سلبك لاية الا لزم باجتناب خيار البلوغ فيجب ان يجوز من غيرهما لا يجوز منهما ١٢ بل فيه مقاصد تزويج على المهر من الكدالات المطلوبة لا يكون وكان النظر والضرر باطنين فادبر حكم على الدليل بخلاف البيع فان الماتية هي المقصود في التصرفات المالية فلم يكن في مقابلة ما شئ يجوز به خلل لغن فاحتش كنه يقع التردد بين النظر والضرر ١٢ غنايه ١٤ قوله لعدم الكفارة هذا التعليل يستل الفصيلين فان عدم الكفارة من جانبها وان كان لا يوجب العار على الايام فهو يوجب الضرر لظاهر ١٢ الهداد ١٥ قوله فصل لما كانت الوكالة نوعاً من الولاية من حيث ان فعل الوكيل ينفذ على الموكل كفعل الولي على الموكل المحقق ببيان الكفارة التي طلبها للاولياء ١٢ غنايه ١٤ قوله وغيره اے غير الوكالة ككساح الفضولي ١٢ غنايه ١٤ قوله ويجوز لابن العم الخ اے الولي اذا كان منحصراً فيه سواء كان ابن عم او غيره ان يتولى الطرفين سواء زوج لنفسه او لغيره كما اذا تزوجها من ابن اخ له ولا بد ان يكون البنت صغيرة حتى ينظر التولي من الجانبين اذ لو لم تكن صغيرة يكون من قبلها اذ لم يكن رضاهما كالتفويض ١٢ عبد ١٥ قوله بحضرة شاهدين تذكره لما تقدم ولا حاجة الى ذكره لما تقدم ١٢ عبد ١٦ قوله لهما الخ جمع بين دليل زفر و الشافعي رحمه الله لا يشتركهما في معنى ثم استثنى الشافعي ١٢ غنايه ١٤ قوله ضرورة وفيه ان غير الاب الجدل يمكن وليا جبراً عنده كما نقله عنه فيما مضى ويمكن ان يقال ان هذا القول مبني على رواية غير تذكره وهي عدم التخصيص بالاب الجدل ١٢ عبد ١٤ قوله في النكاح اے في عقد لا يستغنى عن الاضافة الى الغير ١٢ عبد ١٤ قوله في الحقوق كالعطارة قوله والرد بالعيب غير ذلك ١٢ عبد ١٤ قوله دون التعبير اے لا تمنع في التعبير ان يقول تزوجت بنت عمي فلانة على صداق كذا ١٢ غنايه ١٤ قوله يضمن الشترين اذ يفيتم القبول ضمناً وهذا يحكي ١٢ عبد ١٤ قوله و تزويج الخ سواء كان الزوج العبد او الامنة او غيرهما كالاجنب والمعتق من التزويج جفت ما خفف ١٢ عبد ١٤ قوله وله مجزأى والحال ان للعقد حال الايجاب مجزئ للعقد سواء كان ذلك المجزئاً وقت القبول او لم يكن كما اذا لم يخبر بالبيع ولم يكن الوموجدا حالة البلوغ لكنه موجوداً حال صدور العقد انا قال ذلك لخرج ما اذا كان الولد صغيراً ولم يكن له ولي ١٢ عبد ١٤ قوله صدق من ابيه اي الحر العاقل البالغ مضافاً الى محله وهو الانثى من بنات آدم عليه السلام وليست من المحرمات ١٢ غنايه ١٤ قوله وقد تراجخ الخ جواب عن قوله لان العقد وضع حكمه وتقريره القول بالموجب يعني سلمنا ذلك لكن الحكم هنا لم يعدم بل تاخر الى الاجارة والحكم قد تراجخ عن العقد كما في البيع بشرط الخيار فان لزوم تراجخ الى سقوط الخيار ١٢ غنايه ١٤ قوله فهو باطل اذا كان الايجاب بدون صيغة القبول اما اذا كان

انه لا يجوز العقد عند ما لان الولاية مقيدة بشرط النظر عند فاته يبطل العقد وهذا ان الخط عن غير المثل ليس النظر في شئ كما في البيع لهذا لم يملكه لا غيرهما ولا يوجب ان الحكم يدار على دليل النظر وهو قرب القرابة وفي النكاح مقاصد تزويج على المهر اما المالية هي المقصودة في التصرفات المالية والدليل منها في حق غيرهما من زوج ابنته وهي صغيرة عبد او زوج ابنة وهو صغير امة فهو جاقال وهو هذا عند ايجيفة ايضا لان الاعراض عن الكفارة لمصلحة تفوقها وعند ما هو صريح في الكفارة فلا يجوز والله اعلم فصل في الوكالة بالنكاح وغيره ١٢ عبد ١٤ قوله لهما الخ جمع بين دليل زفر و الشافعي رحمه الله لا يشتركهما في معنى ثم استثنى الشافعي ١٢ غنايه ١٤ قوله ضرورة وفيه ان غير الاب الجدل يمكن وليا جبراً عنده كما نقله عنه فيما مضى ويمكن ان يقال ان هذا القول مبني على رواية غير تذكره وهي عدم التخصيص بالاب الجدل ١٢ عبد ١٤ قوله في النكاح اے في عقد لا يستغنى عن الاضافة الى الغير ١٢ عبد ١٤ قوله في الحقوق كالعطارة قوله والرد بالعيب غير ذلك ١٢ عبد ١٤ قوله دون التعبير اے لا تمنع في التعبير ان يقول تزوجت بنت عمي فلانة على صداق كذا ١٢ غنايه ١٤ قوله يضمن الشترين اذ يفيتم القبول ضمناً وهذا يحكي ١٢ عبد ١٤ قوله و تزويج الخ سواء كان الزوج العبد او الامنة او غيرهما كالاجنب والمعتق من التزويج جفت ما خفف ١٢ عبد ١٤ قوله وله مجزأى والحال ان للعقد حال الايجاب مجزئ للعقد سواء كان ذلك المجزئاً وقت القبول او لم يكن كما اذا لم يخبر بالبيع ولم يكن الوموجدا حالة البلوغ لكنه موجوداً حال صدور العقد انا قال ذلك لخرج ما اذا كان الولد صغيراً ولم يكن له ولي ١٢ عبد ١٤ قوله صدق من ابيه اي الحر العاقل البالغ مضافاً الى محله وهو الانثى من بنات آدم عليه السلام وليست من المحرمات ١٢ غنايه ١٤ قوله وقد تراجخ الخ جواب عن قوله لان العقد وضع حكمه وتقريره القول بالموجب يعني سلمنا ذلك لكن الحكم هنا لم يعدم بل تاخر الى الاجارة والحكم قد تراجخ عن العقد كما في البيع بشرط الخيار فان لزوم تراجخ الى سقوط الخيار ١٢ غنايه ١٤ قوله فهو باطل اذا كان الايجاب بدون صيغة القبول اما اذا كان

صغرا
لم يكن له ولي ١٢ عبد ١٤ قوله صدق من ابيه اي الحر العاقل البالغ مضافاً الى محله وهو الانثى من بنات آدم عليه السلام وليست من المحرمات ١٢ غنايه ١٤ قوله وقد تراجخ الخ جواب عن قوله لان العقد وضع حكمه وتقريره القول بالموجب يعني سلمنا ذلك لكن الحكم هنا لم يعدم بل تاخر الى الاجارة والحكم قد تراجخ عن العقد كما في البيع بشرط الخيار فان لزوم تراجخ الى سقوط الخيار ١٢ غنايه ١٤ قوله فهو باطل اذا كان الايجاب بدون صيغة القبول اما اذا كان

له قوله قالت جميع ذلك بان قالت زوجت نفسي من فلان لم يقبل فضولي من جانب بطل او قالت قبل فضولي منه جاز ١٢ عبد الله قوله وحاصل هذا ان
اے حاصل هذا الخلاف مندرج في تلك المسألة ولا باس في عدم تعلق ما نحن فيه بمجموع المسألتين وذلك لتعلقه بالآخر ١٢ عبد الله قوله لا يصلح فضوليا من
الجانبين اے اذا اتى بصيغة واحدة اما اذا تعدت الصيغة بان قال زوجت
الرجل والشخص الذي هو اصل فضولي من جانب آخر والشخص الذي هو فضولي

الى زوجتها منه فبلغها الخبر فاجتاز ذلك ان كانت امرأة هي التي قالت جميع

ذلك وهذا عند ابي حنيفة وعنده وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها

غائبا فبلغها فاجازها وحاصل هذا ان لو لم يصلح فضوليا من الجانبين او فضولا

من جانب واحد من عندنا خلافا لولج العقد بين الفضولين وبين

والاصيل جازيا لاجماعهم يقول لو كان ماموا من الجانبين فاذ كان فضولا

وصا كالحلع والطلاق والاعتاق على ما ولما ان لم يوجد شرط العقد لا شرط

الحضرة فكذا عند الغيبة شرط العقد يتوقف على ما وراء المجلس كما في البيع بخلاف

المأمو من الجانبين لا ينتقل كلامه الى العاقدة وما جوبين الفضولي عقد تام وكذا الحلع

اختار ان يصير من جاحته يلزم قيمته ومن امرجلا ان وجه امرأة فوجه اثنين

عقد لم تزل واحد منهما لا لوجه تنفيذها لخالفت ولا الى التنفيذ لحد غير

للمها ولا الى التبعين لعدم الاول فتعين التفرق ومن امرجلا ان وجه امرأة فوجه

امة لغيرها عند ابي حنيفة جوا الى اطلاق اللفظ وعد التهمة وقال ابو يوسف

لا يجوز الا ان وجه كفو لان المطلق ينصرف الى المتعار وهو الزوج بالكفاءة قلنا

العزم مشترك او هو عزم فلا يصلح مقيدا وذكر في او كان غيبا الكفاءة فهذا

استحسنه عندنا لان كل واحد من الزوجين مطلق الزوج فكذا الاستعانة بالزوج بالكفاءة

من الطرفين كالمأمو من الجانبين فلما

جاز في الواحد الذي له جتان جاز فيما ذكرنا

عبد الله قوله وصار كالحلع الخ بان

قال الزوج خالعت هكذا او قال طلقت

على كذا من المال او عتقة على كذا من المال

فهم متفقون على انه صحيح بصيغة واحدة مع

عدم تعدد الطرف فكذا ما نحن فيه ١٢ عبد

الله قوله لانه شرط حالة الحضرة حتى ملك

الرجوع قبل قبول الآخر وبطل بالقيام

قبل قبول الآخر ولو كان عقدا تاما لم يكن

كذلك فكذا عند الغيبة لان الدال على ذلك

للمعنى هو الصيغة وهي لم تختلف بشرط العقد

لا يتوقف على ما وراء المجلس ١٢ غايه

قوله كما في البيع اذا قال بعت عبدى من

فلان ولم يقبل من المشتري احد او قال بعت

فلان من فلان ولم يقبل عن البايع والمشتري

م النكاح وشرطه
ما هو في معنى الشرط
شرع في بيان حكمه
هو وجوب المهر فيه
صرح في المشهور
بان وجوب المهر حكم
النكاح لان المهر
اما مسمى او مهر المثل
يجب بالعقد فكان حكم
١٢ غايه قوله لان
النكاح عقد الضمان
وازدواج يعني ان
مضاه اللغوي هو الازدواج
يعني جفت ساحتين
لا سادته مال بالحق
ليقتضيه المال ان قيل
فعله هذا ينبغي ان
يكون صحيحا بدون التمسك
مع انه لا يصلح قلنا
الاصل يقتضيه ذلك
لكن جعل الشارع
صحة موقوف على التمسك
فيتم بالزوجين كحصر
اضافه يعني لا حاجة
الى المهر اصلا ١٢ عبد
الله قوله فتم الزوج
فلو شرطنا تسمية المهر
زدنا على النص قلنا
في الكافي ١٢ الهداية
رد الله قوله ثم المهر
الخ هذا كلام على سبيل
التنزيل اے ان سلمنا
انه لا يصلح بدون المهر
لكن لا حاجة لذكره
لان الشارع عين
وكفى كفايته ١٢ عبد

له قوله لما بينا من انه واجب للشرع ابانة لشرف المحل ١٢ ملا الهادج له قوله وفيه خلاف اكل في ما اذا تزوجها بشرط ان لا مهر لها فان هذا النكاح لا يجوز عنده فقال لانه عقد معاوضة ملك متعة بملك مهر فيفسد بشرط نفي عوضه كالمبيع بشرط ان لا تمن الا انا نقول ان النكاح بغير تسمية المهر صحيح بالاجماع

كتاب النكاح

بين ترك فكره وبين نفي ذكره كالمبيع الا ترى ان البيع بلا تمن مطلقا عن ذكره دراهم الدرهم نصف مثقال وخمسة موبصير اربعة عشر شعيرة والمنتقال ٣٠٢

باب المهر

ثبت لامهر اقل من عشرة دراهم تقدم من حديث ابرو انه ضعيف وعن علي مشله موقوفا اخرجوه الدارقطني من وجهين ضعيفين وعارضه حديث سهل بن سعد في الواهبة المتسوة وخاتما من حديث متفق عليه وعن جابر في صداق امرأة مالا فقيه سويقا او تم افقد استحل اخرجوه ابو داود ورجحه وقفه وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيان انه صلى الله عليه وسلم جاز صداق امرأة على خلعين اخرجوه الترمذي وابن ماجة والدارقطني من حديث ابي سعيد لا يضر احد كونه بقليل من ماله تزوج امرأته بقبض ان يشتد و اسناده ضعيفا

التمن سوار في عدم الجواز ١٢ نهاية له قوله عشرون قراطا والبقراط خمس شعيرات والمراد من العشرة المضروبة ١٢ عبد له قوله قوله عليه السلام ولا مهر الخ روى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح النساء الا الكفا ولا يزوجهن الا الاوليا ولا مهر دون عشرة دراهم انتهى وكذا روى الدارقطني في سننه كذا في تخرجه الزيلعي ١٢ له قوله استدلالا بنصاب السرة فان في مقابلة عضوا اي اليد فكذا يكون العشرة في مقابلة بضع ١٢ عبد له قوله ولا معتبر الخ بالحاصل ان لكل من الشارع والزوجة حقا فيجب عايتها ولا يخفى ان بالعشرة فيما ضمت بما دون العشرة يحصل عايتها الجائز بخلاف ما اذا انعدم المهر فانه وان اقتضى حق الشرع ان يحق بالعشرة لكن يجوز ان لا ترضى بها وانما رضيت بالعدم اظهر التكرار ١٢ عبد له قوله ينتج النكاح الخ وذلك لان النكاح يتوقت الى آخر الحياة فتحقق به كمال والشئ اذا تحقق بكمال اثرت عليه مواجبه بخلاف اذا طلقها فانه قطع النكاح فالطلاق قاطع والموت منه والانه لا يقتضي البقار يجوز ان يصير شئ كالمال وينتفع ١٢ عبد الغفور له قوله والاقية الخ بالحاصل ان الآية عام مخصوص اذ نصف ما فرضتم مخصوص بما عدا الخنزير والقياس ارجح على العام بخصوص فينبغي ان لا يكون عليه شئ كما هو مقتضى القياس ثانيا ويجب عليه كل المسمي كما هو مقتضى القياس الاول فاجاب بان الاقيسة متعارضة واذا تعارضت الاقيسة تساقطت واذا تساقطت اعتبر النص ١٢ عبد له قوله ففسخ تفويت الزوج الخ فهو بمنزلة ما اذا كان المشتري المبيع قبل تسليم البائع فان عليه التمن ١٢ عبد له قوله وفيه عود المعقود عليه الخ فهو بمنزلة فسخ المشتري البيع ١٢ عبد له قوله او مات عنها او مات متجاوزا بعينها ١٢ عبد له قوله فتمكن من نفية الخ هذا انما يتاقي فيما اذا تزوجها على ان لا مهر لها اما اذا لم يسم لها مهر فلا ١٢ الهادج

ان لا مهر لها ما بينا وفيه خلافا لك و اقل المهر عشرة دراهم فقال الشافعي ما يجوز ان يكون ثمن في البيع يجوز ان يكون مهر لها لانه حقها فيكون التقدير اليها ولنا قوله عليه السلام ولا مهر الخ روى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح النساء الا الكفا ولا يزوجهن الا الاوليا ولا مهر دون عشرة دراهم انتهى وكذا روى الدارقطني في سننه كذا في تخرجه الزيلعي ١٢ له قوله استدلالا بنصاب السرة فان في مقابلة عضوا اي اليد فكذا يكون العشرة في مقابلة بضع ١٢ عبد له قوله ولا معتبر الخ بالحاصل ان لكل من الشارع والزوجة حقا فيجب عايتها ولا يخفى ان بالعشرة فيما ضمت بما دون العشرة يحصل عايتها الجائز بخلاف ما اذا انعدم المهر فانه وان اقتضى حق الشرع ان يحق بالعشرة لكن يجوز ان لا ترضى بها وانما رضيت بالعدم اظهر التكرار ١٢ عبد له قوله ينتج النكاح الخ وذلك لان النكاح يتوقت الى آخر الحياة فتحقق به كمال والشئ اذا تحقق بكمال اثرت عليه مواجبه بخلاف اذا طلقها فانه قطع النكاح فالطلاق قاطع والموت منه والانه لا يقتضي البقار يجوز ان يصير شئ كالمال وينتفع ١٢ عبد الغفور له قوله والاقية الخ بالحاصل ان الآية عام مخصوص اذ نصف ما فرضتم مخصوص بما عدا الخنزير والقياس ارجح على العام بخصوص فينبغي ان لا يكون عليه شئ كما هو مقتضى القياس ثانيا ويجب عليه كل المسمي كما هو مقتضى القياس الاول فاجاب بان الاقيسة متعارضة واذا تعارضت الاقيسة تساقطت واذا تساقطت اعتبر النص ١٢ عبد له قوله ففسخ تفويت الزوج الخ فهو بمنزلة ما اذا كان المشتري المبيع قبل تسليم البائع فان عليه التمن ١٢ عبد له قوله وفيه عود المعقود عليه الخ فهو بمنزلة فسخ المشتري البيع ١٢ عبد له قوله او مات عنها او مات متجاوزا بعينها ١٢ عبد له قوله فتمكن من نفية الخ هذا انما يتاقي فيما اذا تزوجها على ان لا مهر لها اما اذا لم يسم لها مهر فلا ١٢ الهادج

له قوله حق الشرع بدليل قوله تعالى واعل لكم ما ارادد لكم ان تبتغوا بما امواكم ١٢ اب

له قوله لقول تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او اقربوا اليهن فريضة ومتعوهن على الوشع قدره وعلى المتتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين الآية ١٣ **له قوله** وفيه خلاف مالك فانها عند مستحبة لان الشرع تعالى سماها احسانا بقوله حقا على المحسنين ونحن نقول ان الامر وكلمة على وكلمة متاعا مصدر اموكدا وكلمة تحاتل على الوجوب فلا بد من تاديل المحسنين بان معناه على المحسنين الذين يقيمون الواجب ويبريدون على ذلك احسانا منهم كذا في العناية ١٣ **له قوله** من كسوة مثلها فان كانت من الصفات

فمن الكرياس وان كانت وسطا فمن القرد وان كانت
مرتفعة الحال فمن الابريسيم ١٢ عنايه ١٥ قوله وهي
درع اي قميص المرأة وخمار اي ما تحميه الراس اي تغطي
ولحفة ما يحف بين قمرها الى قدمها ١٢ ملح الانهر ١٥
قوله مروى وذلك لان المرأة تغطي في ثلثة اواب
وتخرج فيها عادة فتكون منتهيا كذلك ١٢ عنايه ١٥
قوله جالبا بمعنى قوله على الموسع قدره الم انه يؤخذ
منه كسوة مثلها كملا ويؤخذ منه على قدر فقر الزوج و
يساره فان كان موسرا يؤخذ منه بقدر وسعه والباقي
عليه ١٢ الهداد ١٥ قوله في المتعة الواجبة قيد
بان المتعبر عنده في المستحبة حال رجل ١٢ الهداد ١٥
قوله لقيامها مقام مهر النخل الواجب في كراح المفوضة
بالم طلاق قبل الدخول يسقط وبهذا يسقط ما ذكره
شارح من ان كراحيه المتعة الواجبة

بها فلها المتعة لقوله تعالى وتعالى موسى على الموسى قدره الآية ثم هذه المتعة واجبة رجوعاً
إلى الأمر وفيه خلاف فالك والمتعة ثلثة اثواب من كسوة مثلها وهي درع وخمار
ملحفة وهذا التقدير مروي عن عائشة وابن عباس وقوله من كسوة مثلها إشارة إلى أنه يقتدر
حالكاً وهو قول لكرخي في متعة الواجبة لقيام مقام مهر المثل الصحيح أنه يعتبر حاله
علاً بالنص هو قوله تعالى وتعالى موسى قدره وعلى لمقتدر قدره ثم هي لا تزاد على

نصف مهر مثلها ولا تنقص الله عن خمسة دراهم ويعرف ذلك في الاصل ان تزوجها

ولم یسم لها مهراثة ترا ضیا علی تسمیة فری لها ان دخل بها او مات عنها واز طلقها قبل

الدخول بها فلها المتعة وعلى قول أبي يوسف الأول نصف هذا المفروض وهو قول

الشافعي لأنه مفروض فيتنصف بالنص ولنا أن هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد

وهو مهر المثل في ذلك لا يتصرف فكذلك اما نزل منزلة والمراد بهاتين الفرض والعقد هو

الفرض متعارف قال فان زادها في مهر بعد العقد لزمت الزيادة خلافاً للزفر وسند كره
ای القدوری فی المختصر باب

في زيادة الثمن المثلث إنشاء الله وإذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول على قول

ابى يوسف اولاً تنصف مع الاصل كان النصف عندهما يختص بالمفروض في العقد و

عند المفروض بعد كالمفروض فيه على ما مروا أن حطت عنه من مهرها صح الخط

لان المهر حقها والحطيل في حالة البقاء واذا اخلا الرجل بامرأة ليس هناك
 مهر ١٢ وان كان لا يصح النفي حالة الابتداء ١٢ غلوة صحيحة ١٣

ما نغ من الوطى تم طلقها فلها كمال مهر وقال الشافعي لها نصف المهر لان

ملعقود علیها انہا یصیر مستوفی بالوطی فلا یتأکد المہر دونہ وکننا انہا

منافع البضغ ۱۲ ب

نصف مهر المثل فإنه يجب المتعة خلفا عنه ١٢ الهداد
قوله ثم هي الخ يعني المتعة الواجبة إنما ينظر فيها إلى
حال المرأة أو حال الرجل إذا لم تزد على نصف لم تنقص
من الخمسة أما إذا زاد عليه فلا يجب تلك الزيادة في المتعة
وإذا نقص من الخمسة لا يجوز أن ينقص من الخمسة بل يجب
أن يصل إلى الخمسة ١٢ **عبد الله** قوله لا تزاد الخ لأن
المسمى أقوى من مهر المثل لوجوبه بالعقد والتسمية دهر
المثل يجب بالعقد فحسب ولا يزاد على نصف المسمى
إذا اطلقتها قبل الدخول في نكاح ذية تسمية فلان لا يزاد
على نصف مهر المثل أو لي كذا في الكافي ١٢ الهداد **عبد الله**
قوله ولا تنقص الخ لأن المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل
العوض لا يجوز أن يكون أقل من عشرة نصفه لا يجوز أن يكون
أقل من خمسة ١٢ الهداد **عبد الله** قوله يعرف أي يعرف وجه
عدم الزيادة والنقصان في الأصل إلى البسوط ١٢ **عبد**
عبد الله قوله بالنصف أي قوله تعالى النصف ما فرضتم ولا
فضل فيه من المفروض في العقد ومن المفروض بعد
العقد فيتنصف بذلك كما يتنصف ذلك ٢ أغاية البيان
عبد الله قوله أن هذا الفرض الخ يعني أن المفروض بعد
العقد تعيين لمهر المثل ومهر المثل لا يتنصف فكذا ما قام
مقامه وهذا لأن الواجب بهذا العقد كان مهر المثل لأنه
تزوجها ولم يسم لها مهر فوجب مهر المثل حكم العقد ثم المفروض
بعد العقد لو لم يكن تعيينا لذلك لوجب مهر المثل والمسمى
جميعا الأول حكم العقد والثاني حكم التسمية وذلك لا يجوز
٢ أغاية البيان **عبد الله** قوله المراد الخ فإن النص مطلق
والمطلق ينصرف إلى المتعارن والمتعارن هو المفروض
حالت العقد للبعد فيتنصف ذلك لا بد أغاية البيان

قوله خلاف الزفر فانه يقول الزيادة هبة مبتدأة لا تلحق يا صل العقدان قبضت ملكك والافلا ١٢ عن ابيه **قوله** سندك في زيادة الخ قلت الخوالة الى ما ذكر في الثمن والتمن من قوله ويجوز
للمشتري ان يزيد للبائع في الثمن والبائع ان يزيد للمشتري في المبيع وتعلق الاستحقاق بجميع ذلك فالزيادة والخطا يلحقان باصل بالعقد عندنا وعند زفر والشافعي لا يضمنان على اعتبار الالتماس
١٢ البهادر **قوله** فيها كمال المهر لقوله تعالى وكيف تأخذ ود وقد انقضى بعضكم الى بعض نهي عن استردا شيء من الصداق بعد الخلوة اذا افترقا عبارة عن الخلوة ١٢ البهادر **قوله** لها نصف المهر لطل
تس المس فقبيضت بالنص ١٢ البهادر

قوله سلمت الخ فاس ذلك بالبيع كما ان تسليم المبيع وتمكين المشتري يلزم تمام الثمن كذا تمكين النصف في البضع وفيه ان لا اعتبار للقياس في مقابلة النص وقد وقع بهن في مقابلة حيث قال فان طلقتوهن من قبل ان يتزوجن وقد فرضتم بهن فريضة نصف ما فرضتم والمراد من المس هو الجماع ويمكن ان يقال ان النص عام مخصوص والقياس راجع على العام
المخصوص وانما قلنا ان مخصوص اذ لو كان المفروض مقدار
واذا كان العام مخصوصا بين بوجه آخر وهو ان سبب دفع
الحقيقة وما هو وحي حكمي فيشمل النص والقرينة على هذه
الارادة ان السبب يقع مقام المسبب كثير اشياء
ذهب بعضهم الى ان المراد من المس الخلوة وذلك لان
المس سبب للخلوة فاطلق المسبب واريد السبب و
فيه انه يخرج الجماع في الملاء ويدفع بانه ثبت ذلك
بطريق الدلالة ١٢ عبد **قوله** حيث رفعت الموانع
ان قبل نفقه من ان اذا كان الرجل مريضاً مع هذا التسليم لم
يكال المهر مع انه لا يجب لما سنده اجيب بان ذلك
ليس سبباً بحسب الحقيقة لعدم القدرة على الاخذ
فيه انه قاس على البيع ولا يشترط في البيع قدرة الاخذ
وفيه ان لا يلزم عدم اشتراط قدرة المشتري على الاخذ ١٢ عبد
قوله او بغيره اي عبارة عن الطوان والسعي والمراد
من العمة ايضا نعم من الفرض والنفل ١٢ عبد **قوله**
ما يمنع الجماع انما في جانب الزوج فكما كان في غاية الضعف
واما في جانب الزوجة فلما حدث له تنج او دم في الجري ١٢
عبد **قوله** وقيل الخ حاصل ان المرض في جانبها
متنوع باختلاف واما المرض في جانبها فقد قيل انه ايضا
متنوع وقيل انه غير متنوع وانما يمنع صحة الخلوة على كل حال
وجميع انواعه في ذلك على السوار قال الصدر الشهيد
الصحيح ووجه ما قال المصنف ان مرضه لا يعر عن كونه
وفتور ١٢ عنايه **قوله** والكفارة والام ايضا انه
ان يحيل بانه كل شيئاً ثم يجامع حتى لا يلزم الكفارة ١٢ عبد
قوله من الدم بذكر غنم او ابل مثلاً ١٢ عبد
قوله طبعاً اما طبعاً فلان فيه التوث بالدم واما شرعاً فلنقل
تعالى لا تقربوهن حتى يظهن ١٢ **قوله** في رواية
المنقحة انما في غير فلا يباع له الاطعمة من غير ١٢ عبد
قوله وهذا القول في المهر الم اى يعمل بهذه الرواية
في باب المهر دون غيره وذلك لانه مسألة مجتهديها
يجوز ان يعمل بحسب المسئلة المجتهديها اذ روى عن شخص
وهنا روى عن جانب المرأة واما على رواية غير المنقحة فلم يكن
الاظهار سبباً فاذ اعمل بمقتضى هذه الرواية لا مانع ان لا
يثبت الانصف المهر ١٢ عبد **قوله** لانه لا كفارة
الحاصل انه لا كفارة لكن فيه ان من نظر الى الاثم لم يجعله
في حكم صوم التطوع ومن انحصر عند نظره الى ان لا كفارة
فيجعل في حكم صوم التطوع ١٢ عبد **قوله** بمنزلة الصوم
التشبيهي في الحكم لاني اوجه الحكم فان الدليل مختلف في ذلك
لعدم الكفارة بهن والمراد من الفرض ان من الفرض لا اعتقاد
والعمل فيشمل الوتر ١٢ عبد **قوله** كفله وقد يقال
كيف يكون نفقه كفله وقد جاز نقص نفقه دون نفقها
فلا يتقاسان ١٢ **قوله** خلا فان التخلية فيه تسليم حتى يجب المشتري الثمن فكذا بهن ١٢ **قوله** بخلاف
المكر ١٢ **قوله** في جميع هذه المسائل اي سوار كانت الخلوة صحيحة او فاسدة مخلوة المهور او غيرها ١٢ **قوله** حتى الشريعة اما انها حق الشرع فيدل عليه ان الزوجين لا يملكان سقاطها
واما انها حق الولد فلقوله عليه السلام من كان يومين بالشهر واليوم الآخر فلا يستحق ما زرع غيره والمقصود من رعاية نسب الولد وهو حق فلا تصدق المرأة في ابطال حق الغير بقوله لم يطأني قبل معناه فلا يصح
الزوج في ابطال حقها بقوله لم يطأني المهر فانه لا يجب بالخلوة الفاسدة لانه مال لا يمتنع في ايجابه ١٢ عنايه **قوله** قد سمى لها بهن ليس المراد به التسمية في صلب العقد حتى يشكك بما ذكر في المبسوط وغيره ان المنفعة

تم تحجب التي طلقت قبل المهر
وقد سمى لها بهن فلا يصح الاستثناء
بل المراد التسمية بعد العقد بان
تزوج بها ولم يسم لها بهن ثم تزوجها
على التسمية المتعة لانه ليست
بمسجلة بل واجبة ثم لما استثنى
بانه صارت التي تزوجها ولم
يسم لها بهن لاني صلب العقد
لا بعدة مستثناة بطريق الدلالة
فلا يشك الصدور لا الاستثناء
١٢ الهدا **قوله** تجب
كل مطلقة بقوله قلنا و
للطوائف متعل بالمعروف
فقد اوجب المتعة لكل مطلقة
١٢ الهدا **قوله**
الا بهن اي التي طلقتا زوجها
قبل الدخول وقد سمى لها بهن
النكاح اما التي سمى لها في
صلب العقد وقد طلقتا قبل
الدخول مستثناة دلالة ١٢
الهدا ر ح

جلد كتاب النكاح

قوله سلمت الخ فاس ذلك بالبيع كما ان تسليم المبيع وتمكين المشتري يلزم تمام الثمن كذا تمكين النصف في البضع وفيه ان لا اعتبار للقياس في مقابلة النص وقد وقع بهن في مقابلة حيث قال فان طلقتوهن من قبل ان يتزوجن وقد فرضتم بهن فريضة نصف ما فرضتم والمراد من المس هو الجماع ويمكن ان يقال ان النص عام مخصوص والقياس راجع على العام
المخصوص وانما قلنا ان مخصوص اذ لو كان المفروض مقدار
واذا كان العام مخصوصا بين بوجه آخر وهو ان سبب دفع
الحقيقة وما هو وحي حكمي فيشمل النص والقرينة على هذه
الارادة ان السبب يقع مقام المسبب كثير اشياء
ذهب بعضهم الى ان المراد من المس الخلوة وذلك لان
المس سبب للخلوة فاطلق المسبب واريد السبب و
فيه انه يخرج الجماع في الملاء ويدفع بانه ثبت ذلك
بطريق الدلالة ١٢ عبد **قوله** حيث رفعت الموانع
ان قبل نفقه من ان اذا كان الرجل مريضاً مع هذا التسليم لم
يكال المهر مع انه لا يجب لما سنده اجيب بان ذلك
ليس سبباً بحسب الحقيقة لعدم القدرة على الاخذ
فيه انه قاس على البيع ولا يشترط في البيع قدرة الاخذ
وفيه ان لا يلزم عدم اشتراط قدرة المشتري على الاخذ ١٢ عبد
قوله او بغيره اي عبارة عن الطوان والسعي والمراد
من العمة ايضا نعم من الفرض والنفل ١٢ عبد **قوله**
ما يمنع الجماع انما في جانب الزوج فكما كان في غاية الضعف
واما في جانب الزوجة فلما حدث له تنج او دم في الجري ١٢
عبد **قوله** وقيل الخ حاصل ان المرض في جانبها
متنوع باختلاف واما المرض في جانبها فقد قيل انه ايضا
متنوع وقيل انه غير متنوع وانما يمنع صحة الخلوة على كل حال
وجميع انواعه في ذلك على السوار قال الصدر الشهيد
الصحيح ووجه ما قال المصنف ان مرضه لا يعر عن كونه
وفتور ١٢ عنايه **قوله** والكفارة والام ايضا انه
ان يحيل بانه كل شيئاً ثم يجامع حتى لا يلزم الكفارة ١٢ عبد
قوله من الدم بذكر غنم او ابل مثلاً ١٢ عبد
قوله طبعاً اما طبعاً فلان فيه التوث بالدم واما شرعاً فلنقل
تعالى لا تقربوهن حتى يظهن ١٢ **قوله** في رواية
المنقحة انما في غير فلا يباع له الاطعمة من غير ١٢ عبد
قوله وهذا القول في المهر الم اى يعمل بهذه الرواية
في باب المهر دون غيره وذلك لانه مسألة مجتهديها
يجوز ان يعمل بحسب المسئلة المجتهديها اذ روى عن شخص
وهنا روى عن جانب المرأة واما على رواية غير المنقحة فلم يكن
الاظهار سبباً فاذ اعمل بمقتضى هذه الرواية لا مانع ان لا
يثبت الانصف المهر ١٢ عبد **قوله** لانه لا كفارة
الحاصل انه لا كفارة لكن فيه ان من نظر الى الاثم لم جعله
في حكم صوم التطوع ومن انحصر عند نظره الى ان لا كفارة
فيجعل في حكم صوم التطوع ١٢ عبد **قوله** بمنزلة الصوم
التشبيهي في الحكم لاني اوجه الحكم فان الدليل مختلف في ذلك
لعدم الكفارة بهن والمراد من الفرض ان من الفرض لا اعتقاد
والعمل فيشمل الوتر ١٢ عبد **قوله** كفله وقد يقال
كيف يكون نفقه كفله وقد جاز نقص نفقه دون نفقها
فلا يتقاسان ١٢ **قوله** خلا فان التخلية فيه تسليم حتى يجب المشتري الثمن فكذا بهن ١٢ **قوله** بخلاف
المكر ١٢ **قوله** في جميع هذه المسائل اي سوار كانت الخلوة صحيحة او فاسدة مخلوة المهور او غيرها ١٢ **قوله** حتى الشريعة اما انها حق الشرع فيدل عليه ان الزوجين لا يملكان سقاطها
واما انها حق الولد فلقوله عليه السلام من كان يومين بالشهر واليوم الآخر فلا يستحق ما زرع غيره والمقصود من رعاية نسب الولد وهو حق فلا تصدق المرأة في ابطال حق الغير بقوله لم يطأني قبل معناه فلا يصح
الزوج في ابطال حقها بقوله لم يطأني المهر فانه لا يجب بالخلوة الفاسدة لانه مال لا يمتنع في ايجابه ١٢ عنايه **قوله** قد سمى لها بهن ليس المراد به التسمية في صلب العقد حتى يشكك بما ذكر في المبسوط وغيره ان المنفعة

سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك سعة فلتا كد حقها في لبد اعتبارا بالبيع وان
كان احد هما مريضاً او صائماً في رمضان ومحرماً بالجماع وفرض ونفل وعبرة او كانت حائضاً
فليست الخلوة صحيحة حتى لو طلقها كان لها نصف المهر كان هذه الاشياء موانع اما المرض
فالمراد منه ما يمنع الجماع او يلحق به ضرر وقيل مرضه لا يعر عن تكسر وفتور
هذا التفصيل في مرضها واما صوم رمضان لما يلزم من القضاء والكفارة والجماع
لما يلزم من الدم وفساد النسك والقضاء والحيض فانه طبعاً وشرعاً وان كان احد
صائماً تطوعاً فلها المهر كله يباح له الاطعمة من غير عد في رواية منقحة وهذا
القول في المهر هو الصحيح وصوم القضاء والمند وركا التطوع في رواية لانه لا كفارة فيه
والصلوة بمنزلة الصوم فرضها كفرضه نفقها كنفقه واذا اخلا المهور بالمهرات ثم
طلقها فلها كمال مهر عدل حقيقه وقال عليه نصف المهر لانه اعجز من المريض بخلا
العين لان الحكم ادر على سلامة الالة ولا في حقيقه انما يستحق عليها التسليم حتى
السيح وقد اتت به قال عليها العدة في جميع هذه المسائل حتماً استحقاقاً للتوهم
الشغل العدة حق الشرع والولد فلا يصح في ابطال حق الغير بخلاف المهر لانه لا يمتنع
في ايجابه ذكر القدر في شرحه ان مانع ان كان شرعياً تجب العدة لثبوت التمكن حقيقة
وان كان حقيقياً كالمرض الصغول تجب العدة التمكن حقيقة قال وتجب لمنفعة لكل
مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل لدخول بها وقد سمى لها
مهر او قال لشافعي تجب لكل مطلقة الا لهذه لانها وجبت صلة من الزوج لانه

قوله قوله بخلاف المهر لانه لا كفارة
قوله قوله في جميع هذه المسائل اي سوار كانت الخلوة صحيحة او فاسدة مخلوة المهور او غيرها ١٢ **قوله** حتى الشريعة اما انها حق الشرع فيدل عليه ان الزوجين لا يملكان سقاطها
واما انها حق الولد فلقوله عليه السلام من كان يومين بالشهر واليوم الآخر فلا يستحق ما زرع غيره والمقصود من رعاية نسب الولد وهو حق فلا تصدق المرأة في ابطال حق الغير بقوله لم يطأني قبل معناه فلا يصح
الزوج في ابطال حقها بقوله لم يطأني المهر فانه لا يجب بالخلوة الفاسدة لانه مال لا يمتنع في ايجابه ١٢ عنايه **قوله** قد سمى لها بهن ليس المراد به التسمية في صلب العقد حتى يشكك بما ذكر في المبسوط وغيره ان المنفعة

له قوله طريقة المتعة الخ يعني ان نصف المهر يجب بطريق المتعة لان الطلاق نسخ معنى وفي هذه الحالة يعود ما بها اليها ما لم يذك ذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في نسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة والمتعة لا يتكرر فلا يجب المتعة لهذه المطلقة وتجب بغيرها ١٢ عبد الله قوله ان المتعة الخ يعني ان المتعة خلف عن مهر المثل في المفوضة لوجوده الخلف لان مهر المثل سقط بالطلاق قبل الدخول ووجبت المتعة والحال ان العقد يوجب العوض لا ينكح عنه لقوله تعالى ان يتبعوا اباؤكم على ما عرفت في الاصول فكان

او حشها بالفراق الا ان في هذه الصورة نصف المهر طريقة المتعة لان الطلاق فسخ في هذه الحالة والمتعة لا تتكرر لنا ان المتعة خلف عن مهر المثل في المفوضة لانه سقط مهر المثل

ووجبت المتعة والعقد يوجب العوض فكان خلفا والخلف كالمبايع الاصل ولا شيئا منه ولا شيئا منه ١٣ عن ابيه

فلا تجب مع وجوب شيء من المهر وهو غير جائز الا يحاش فلا تلحق الغرامة به فكان

من باب الفضل واذا زوج الرجل بنته على ان يزوجه لم تزوج بنته واخيه ليكون احدا لعقدين

عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان لكل واحد منهما مهر مثلها وقال لشافعي بطل العقدان

لانه جعل نصف البضع صداقا والنصف منكوحة ولا اشتراك في هذا الباب فبطل الايجاب

ولنا انه سمي فالايصال صدقا فيصير العقد يجب مهر المثل كما اذا سمي الحرة الخنزيرة ولا شركة

بدون الاستحقاق وان تزوج حرة امرأة على خد منه اياها سنة او على تعليم القرآن فلها

مهر مثلها وقال محمد لها قيمة خد منه وان تزوج عبد امرأة باذن مولاه على خد منه

سنة جازولها خد منه وقال لشافعي لها تعليم القرآن الخد في الوجهين ان يايصل خد

العوض عنه بالشرط يصح مهر اعنده لانه بذلك يتحقق المعاوضة وصار كما اذا تزوج على

خد حرة اخر برضاها وعلى رعي الزوج غنمها ولنا ان المشرع افاهو الا ابتغاء بالمال وللقلم

ليس بمال كذلك المنافع على اصلنا وخذ العبد ابتغاء بالمال التضمن تسليم رقبة ولا

كذلك الحرة لان خد الزوج الحرة لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح لما فيه من قبح الموضوع

بخلاف خد حرة اخر برضاها لانه لا مناقضة وبخلاف خد العبد لانه يخدم

مولاه معنى حيث يخدمها باذنه وامرية وبخلاف رعي الاغنام لانه من باب القيام

وجوب المتعة مضافا الى العقد بعد مهر المثل لا يعني بالخلف الا ما يجب بعد سقوط شيء مضافا الى سبب ذلك الشيء كالتيمم مع الرضوخ فثبت انما خلفت والخلف لا يجامع الاصل فالمتعة التي يجامع مهر المثل ولا شيئا منه ١٣ عن ابيه

ص المنافع على اصلها لانها لا تبقى زمانين والتمول يعتمد البقار زمانين فلا يكون الخدمة مالا فلا يكون الا بتقاربه بشرعا وعلى هذه النكته يمنع جواز النكاح على خدمة حرة آخر ورعي الغنم ١٣ عن ابيه

بعقد النكاح قيده لانه يجوز استحقاقها بعقد الاجارة فان المرأة لو استأجرت زوجا ليخدمها جاز في ظاهر الرواية ولكن له ان يرفع الامر الى القاضي فيفسخه ١٣ الهداد

بيان ان البضع لما لم يصلح صداقا لم يتحقق الاشتراك لان منافع البضع المرأة لا تصلح ان تكون مملوكة لامرأة اخرى فبقي هذا شرطا فاسد او النكاح لا يثبت بالشرط الفاسد ١٣ عن ابيه قوله وقال محمد قال في شرح الاسلام في شرح الجامع الصغير قال للفقهاء ابو جعفر فيمن ان يكون قول ابو يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشائخنا انه يقول ابى حنيفة بنابه قوله با تعليم القرآن والخدمة في الوجهين اي فيما اذا كان الزوج حرة او عبدا لان كل ما جاز اخذ العوض عنه فانه يكون مهر او يجوز اخذ العوض عن تعليم القرآن والامتنان فان عند فجز ان يكون مهر او كذا اخذته الحرة فانه يجوز اخذ العوض عنه عند العقد بالاجماع فيصير مهر امرأته البيان له قوله وكذلك ١٣

يا مورا الزوجية فلا منافضة على أنه ممنوع في رواية ثور على قول محمد تجب قيمة الخدم ^{لمسلم} الزنا

والى يوسف ^ع يجب مهر المثل لان الخديعة ليست بمال ذل لا يستحق فيه بحال فصار كتمينه

تقوم فيبقى الحكم على الأصل هو مهر المثل فان تزوجها على الف فقبضتها ووجبت لها

يستوجب كان الدائم والدائم لا يتعينان في القود والقسوخ وكذا اذا كان المهر
 الزمته غير الدائم فبقية ثم وهبته ثم طلقها قبل الدخول
 كان له الرجوع وكذا اذا كان المهر كمالا وموزونا آخر في
 الزمته غير الدائم فبقية ثم وهبته ثم طلقها قبل الدخول

ما يستوجب إى بالطلاق قبل الدخول لأنه لا يتحقق نصف المهر
والمقتضى ليس بمهر بل عوض عنه لأن المهر دين في الذمة
والمهر ما يقع به التخيير بينه وبين غيره من الأموال

طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ وفي القياس يرجع علي
الزوج فاما إذا كان في صفة ومما فيه ١٢

الدخول في الاستحسان أنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل لدخول وهو

واذا عرفت ذلك فاذا وهبت الالف لم تقطع اليستوجب
لان مستوجبها النصف المطبق اعلم من ان يكون في ضمن

بنصف ما قبضت اعتباراً للبعض بالكل ولأن هبة البعض حصة في الحق بأصل قولهم في الذمة وإنما قيد به اذ لو كان المكمل أو الموزون

ليست مقصودة بذاتها حتى يراعى ما لها من عيب
قوله ولا يبا إلى الخ أي انه وصل إلى حقها ولو بالابراء و

وحيث تزوج مطلقا ببل ليدخل في بيتها بصف ما يصحب معه أو لا يصحب بالسن الثانية **قوله** بالسن الثانية **قوله** فليحق الخ وإذا التقي باصلا صار كل المهر
١٢ عبد **قوله** ولأن بينة البعض في البعض الذي لم يقبضه خطا وليخط يلتقي باصلا لعقد فكانه تزوجها ابتداء على الخمسة المقبوضة ١٢ أعني **قوله** فليحق الخ وإذا التقي باصلا صار كل المهر
المقبوض فبذلك راعى الغنى **قوله** لا يلحق الخ المارة ١٤ الزهر تزوج على عشرة من درهما فبذلك راعى خمسة عشر من الحط باصلا لعقد لكانه تزوجها على خمسة من
الدرهم

Downloaded from ascelibrary.org by University of California, San Diego on 06/01/15. Copyright ASCE, For All Rights Reserved, No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or by any information storage or retrieval system, without permission in writing from ASCE.

له قوله حتى لا تنصف فاذا زاد على المهر خمسين ثم طلق قبل الدخول لا تنصف فمسون ١٢ عبد الله قوله بنصف المقبوض فانه ما دهبته اقل من النصف واليه حطنا حتى باصل العقد فبقي المهر كانه هو
 القدر المقبوض فلما طلق قبل الدخول رجع عليها بنصف القدر المقبوض ١٢ قوله لان الواجب فيه اي في الطلاق قبل الدخول ردت نصف مهن المهر وفيه ان الرد انما يظهر فيما اذا قبضت اما اذا لم تقبض
 فلا يمكن ان يقال ان خلاف زفر ليس الا في هذا الشئ اما في غير المقبوض فلا ويقال الرد في قبض

سواء كان حقيقة او تمكينا فانها اذا دهبته كانه اخذت و
 دهبته ١٢ عبد الله قوله على ما تقر به يعني في قوله لانه
 سلم المهر له بالابرار فلا تبرر عما يستحقه ١٢ عن ابيه قوله
 من جهتها انما قيد بذلك اذ لو دهبته بنصف شخص آخر ثم رجع
 هذا الشخص للزوج يرجع الزوج بها لانه لم يصل اليه من
 جهة الزوجة ١٢ عبد الله قوله ولهذا اي لان حق عند
 الطلاق سلامة نصف المقبوض لم يكن لها اي مع وجود
 العرض المقبوض لنفسه ١٢ عبد الله قوله بخلاف اذا
 كان المهر ديناً وهي المسألة الاولى حيث يرجع عليها بنصف
 لان حق لم يكن في نصف المقبوض لعدم التعيين ولهذا لو
 دفعت مكانه شيئاً آخر جاز ١٢ عن ابيه قوله بخلاف
 ما اذا باعت يعني الصداق العرض من زوجها لانه وصل اليه
 ببدل وهو يستحق عليها نصف المهر ببدل فلا يوجب عما
 يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلذلك يرجع عليها بنصف
 المهر ١٢ عن ابيه قوله ولو تزوجها على حيوان يعني مثل
 الفرس والحمار ونحوهما المطلقة او عوض في الذمة بان
 قال على ثوب هري بين جنس نوعه فانه يحجب الوسط
 مما سمي ويثبت ذمتها في الذمة فيشبه النقود كذلك الجواب
 يعني اذا دهبته ثم طلق قبل الدخول به لم يرجع عليها بشئ
 قبضت او لم تقبض لان المقبوض متعين في الرد يعني انها
 لو قبضت تعين عليها رده بعينه وكلما كان المقبوض منه
 متعين في الرد كان من جنس ما يتعين بالتعيين اذا دهبته
 ما يتعين بالتعيين فان كانت الهبة بعد القبض فقد وصل
 اليه عن حقه لان اختلاف السبب غير معتبر وان كانت
 قبله فقد وصل اليه حقه وهو برادة ذمة عن نصف المهر
 ولا معتبر باختلاف السبب ١٢ عن ابيه قوله هذا
 اشار به الى امرين احدهما جواز النكاح بالحيوان العوض
 بالتعيين والآخر ان المقبوض متعين في الرد ١٢ اب
 قوله تحملت الخ الى اصل ان البيع بفرس غير مشخص بيع
 فاسد حتى اذا باع شيئاً واعطاه فرساً لم يهر بفرس ملكا
 له وكان له ان يافذ قيمته ذلك اما النكاح فيجوز فيه الجهالة
 لان في النكاح مساواة وليس في غيره فيجوز النكاح بفرس غير
 معين ولما لم يمكن تسليم المطلق الا في خصوصية في ذلك المطلق
 فكانه سلم المطلق فاذا دهبته سلم نصف المهر من
 جهتها فلا يرجع عليها ١٢ عبد الله قوله على ان لا الخ
 اي شرط النكاح بالالف على ما لبا فيه نفع فالتبادر منه ان
 رضا بالالف مبني على هذا النفع في نظر ان كان مهر المثل
 مساوياً للمسمى الذي هو الف مثلاً او اقل كان لها المسمى
 وذلك الشرط تبرع منه وان كان مهر المثل ازيد كان لها
 مهر المثل اذ الم يفت به ١٢ عبد الله قوله لانه سمي اي لان
 الزوج ذكر ما لبا فيه نفع فالظاهر ان نقصان المهر مقابلة

ان الزيادة فيه لا تلحق حتى لا تنصف ولو كانت وهبت اقل من النصف قبضت الباقي فعند
 حتى لا تنصف الزيادة مع الاصل بالاتفاق كذلك الحوط ١٢ عن ابيه قوله
 يرجع عليها الى تمام النصف وعند ما بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض فقبضت
 او لم تقبض فوهبت له ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع عليها بشئ وفي القياس هو قول
 زفر يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب فيه نصف عين المهر على ما تقر به ١٢
 الاستحسان ان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهة ما وقد وصل اليه
 ولهذا لم يكن لها دفعة ثمة اخر مكانه بخلاف ما اذا كان المهر ديناً وبخلاف ما اذا باعت من
 زوجها لانه وصل اليه ببدل ولو تزوجها على حيوان او عوض في الذمة فكذلك الجواب
 لان المقبوض متعين في الرد وهذا لان الجهالة تحلت في النكاح فاذا عين يصير
 كان التسمية وقعت عليه اذ تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلدة او على ان لا يزوج عليها اخر
 فان في بالشرط فلها المسمى لانه صلى مهر او قد تم رضاها به ان تزوج عليها اخرى واخرجها
 فلها مهر مثلها لانه سمي ما لبا فيه نفع وهو عدم اخراجها من البلدة وعدم التزوج عليها ١٢ اب
 كما في تسمية الكرامة والهدية مع الف ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان
 اخرجها فان اقام بها فلها الف ان اخرجها فلها مهر المثل مثل ان يزداد على الفين لا ينقص عن
 الف وهذا عندنا حنفية وقال الشيطان جميعاً ان كان حقه كان لها الف ان اقام
 بها والالف ان اخرجها وقال زفر الشيطان جميعاً فاسل ان يكون لها مهر مثلها لا ينقص
 الف ليزداد على الفين اصل مسألة في الاجارات قوله ان خطته اليوم فلك درهم ان خطته
 غداً فلك نصف درهم وسببها فيه ان شاء الله ولو تزوجها على هذا العبد
 اي كتاب الاجارات ١٢ اب

ذلك النفع ١٢ عبد الله قوله كما في تسمية الخ اي كما ذكر مع الف اني اكرمك او اعطيك هدية فانه اذا لم يفت كان لها مهر المثل ١٢ عبد الله قوله وهذا عندنا حنفية لان الشرط الاول قد صح وموجب مهر
 المثل اذا لم يفت به فيصير مهر بالشرط الثاني فاني اوجب الشرط الاول ومغيره والعطف للتقارب فيرض الشرط الثاني فيبطل كذا في الحاشية ١٢ الهداد قوله جاز ان كان في كل من الشرطين غرضاً
 وقدسي باذانه بدلا فيجب اعتبار كل منهما تحقيقاً لغرضه قال عليه السلام المسلمون عند ثروتهم ١٢ وكذا قوله سدان فان المسمى مجهول لا يدرى انه لقيم بها فيجب الف او لا فيجب الفان وجه التسمية واجب
 مهر المثل ١٢ الهداد رحمه الله

جلد کتاب النکاح

ناقص ۱۳

ای میں الاوکس والارفع ۱۲

ای سوادکان مہر المثل اقل من الاول کس او ازید من الارفع او بدینہا ۱۲

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

ای ما جماع اصحابنا ۱۲ اب

الزاد القليل الزيادة والنقصان لأنه فيهما منافع البضع و

قوله: *لنفسك*

یہ اسے لا قبل الزامہ واسطفاں بدلتا ہے

الاسم بجمع هر من

الموت في الدنيا من قبل الموت في الآخرة

الاعوان و شجر احمر و قالوا انك ارا عتقتك ملاشي

والمشاجير بحماة الرافدا كان همه المشير بموالاة

ان الخرافة في قوله والواجب الجواب عما

الارفع فيما رسمت فيه بالارفع هم الان الواجب في

الطلاق قبل الدخول في مسله وهو ما يكون سمي فيه راء

الح میسی ان سلف الاوس سبب لظہر یہ سعادۂ

وَجُوبُ اسْمِهِ وَالْمَا سَمَاءُ بَصُفِّ الْأَرْضِ بِرِيَّةٍ بَرِيَّةٍ

وہ فایوں با سیر وادان

المشركين فليسوا بربا لهم ولا لهم نصيب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء

منه انما هو اننا نلتفت الى المقاصد منها واما الذي

وَمِنْ وَاحِدٍ عَدَدٌ ۝ قَوْلٌ غَيْرُ مَالٍ وَهُوَ الْبَضْعُ ۝

البضع فيه خط فلهذا يجب في مقابلته مال لم يصح سببه بحی

اربعده قول جعلناه اى جعلنا النكاح الزام

الافرار حتى لا يقصد باصل عجمية اى الالتزام بالاب

بسم الله الرحمن الرحيم

له قوله الماكسة ما كسبه باكسي در چیزی كس كردن و كس تنگی گرفتن در مع و جز آن ١٢ له قوله فبناه على المساخمة حتى لا يرد المهر بالعيب اليسير عندها سنا
الثلاثة فلا يردى الى المنازعة ١٢ الهداد له قوله فصارت اصلا الخ يعني ان القيمة اصالة باعتبار ان الوسيط بها يعلم والعين اصالة باعتبار انه وقع التسمية عليه
١٢ عبد له قوله في ظاهر الرواية احترازه عماروى عن ابى حنيفة ان الزوج يحبر على تسليم الوسيط
فيه يتحقق بذوات الامثال و لهذا يجوز السلم ووجه الظاهر انها ليست من ذوات الامثال

جلد كتاب النكاح

بالمش فصار كالعبد ١٢
عنايه له قوله كذا اذا
سمى الخ اي اذا سمي كالا
موزونا وسمى جنسه مثل ان
يقول زوجتك على كرحضة
او من زعفران ولم يزد على
ذلك كان الزوج مخير بين
الوسط وقيمة ١٢ عنايه له
قوله صحيح الى على الاطلاق
بمخلاف الثوب الموصوف

لاختلاف معاني اجناس بخلاف البيع لان مبناه على المضايقة وانما اكسبه افا النكاح فبناه على
المساخمة وانما يتخير لان الوسيط لا يعرف الا بقيمة فصارت اصلا في حق الایفاء والعبد اصل تسمية
اي لا يعرف جمهور الناس الا بالقيمة ١٢ عبد

فيتخير بينهما وان تزوج على ثوب غير موصوف فلها مهر امثل ومعناه انه ذكر الثوب لم يزد
عليه وجهه ان هذه جملة الجنس لان الثياب اجناس ولو سمي جنسا بان قال هذوى
تصح التسمية ويخير الزوج لما بينا وكن اذا بالغ في وصف الثوب في ظاهر الرواية لانها
ليست من ذوات الامثال وكن اذا اسمه مكبلا او موزونا وسمى جنسه ووزان سمي

جنسه وصفته لا يخير لان الموصوف منها ثبت في الذمة بثبوت صحيح فان تزوج مسلم
على خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها لان شرط قبول الخمر شرط فاسد فيصح النكاح
ويلغو الشرط بخلاف البيع لانه يبطل بالشرط الفاسد لكن لم تصح التسمية لما

ان المسلم ليس بمال في حق المسلم فوجب مهر امثل فان تزوج امرأة على هذا الدن
من الخل فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ابى حنيفة وقالوا لها مثل زينة خلوان
تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر امثل عند ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف

تجب لقيمة لابي يوسف انه اطعمها مالا وعجز عن تسليمه فتجب قيمته او مثله ان كان
من ذوات الامثال كما اذا اهلك العبد المسلم قبل لتسليمه وابو حنيفة يقول جتمعت
الاشارة والتسمية فتعتبر الاشارة لكونها ابلغ في المقصود وهو التعريف فكانه تزوج

على خمر او حر ومحمد يقول لا اصل ان المسلم اذا كان من جنس لم يشار اليه بتعلق
العقد بالمشار اليه لان المسلم موجود في الميثاق انا والوصف يتبعه ان كان

له قوله لان المسمى الخ
اي لان التسمية ههنا ك
لا تدل على ما بيننا اخرى
وانما تدل على صفة
والصفة تتبع الموصوف
في الاستحقاق والموصوف
موجود في المشار اليه
لانه هو المشار اليه
لولا الصفة ولم يعتبر
الصفة لتبعيتها ١٢ عنايه

فانه لا يثبت في الذمة
الا في السلم على خلاف الفقهاء
فيكون له فيما ورده حكمه
العروض ١٢ الهداد له
قوله بخلاف البيع لانه يبطل
بالشرط الفاسد لان
الشرط فيه معنى الربو وهو
يفسده وفي قوله بخلاف البيع
اشارة الى رد قياسه الى
النكاح على البيع فانه قال
تسمية الخمر والخمر يبرئ من
وجوب عوض آخر ولا يمكن
ايجاب الخمر والخمر يبرئ من
على المسلم فكان كما لو باع
عينا بها ١٢ عنايه له
قوله يبطل الخ وذلك لان
حقيقة البيع مبادلة مال
بمال بخلاف النكاح فانه
ليس بمبادلة مال بمال بل
حقيقة ليست بمبادلة
اصلا حتى يبيع النكاح وان
شرط عدم المهر لكن يجب
مهر المش ١٢ عبد له
قوله ليس بمال بل
له قيمة يتصور فيه التملك
فانما وان كانا مالين لكن
ليس لهما قيمة ولا يتصور
التملك ويجب الزوج
تملك مال بالقيمة ١٢ عبد

له قوله اجتمعت الخ فاحتمل ان ذوات الامثال في الصورة وفي الاختلاف لا بد من اختلاف الصورة والمنفعة معاد الخ والخل وان اختلفا معناه اتحاد الصورة وكذا
العبد والحر في صورتين ليعتبر المشار اليه ١٢ عبد له قوله بل الخ لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء ويحصل بها كمال التميز لان الاشارة الى الشيء وادارة غيره
متمتعة واما التسمية فمن باب استمال اللفظ ويجوز اطلاق اللفظ وادارة غيره ما وضع له ١٢ عنايه له قوله ليقول لاصل الخ اي ذهب محمد الى ان الخمر والخل ليسا متحدين
لاختلافهما في المنفعة والمعياري في الاختلاف هو اختلاف المنفعة والى ان العبد والحر متحدان ذواتا لثقل اختلاف المنفعة والاختلاف انما يوشى لكونه كثير ١٢ عبد

من خلاف جنس يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل للمشار اليه ليس يتابع له التسمية
 ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى من اشتري
 فصاعا على ان ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد لعقد لاختلاف الجنس واشتري على انه
 ياقوت احمر فاذا هو اخضر ينعقد العقد لا اتحاد الجنس في مسألتنا العبد مع الحر جنس
 واحد لقلته التفاوت في المنافع والخمر مع الخل جنسان لاختلافهما في المقادير
 فان تزوجها على هذين العبدين فاذا احدهما حر فليس لها الا الباقي اذا ساوى
 عشرة دراهم عندا بحقيقة لانه مسمى ووجوب المسمى ان قل ينع وجوب مهر المثل
 وقال ابو يوسف لها العبد قيمة الحلو كان عبدا لانه اطعمها سلافة العبد بن عجر
 تسليم احد هاتين قيمته قال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة لها العبد الباقي الحقا
 مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانه لو كانا حرين يجتمع مهر المثل عند
 فاذا كان احدهما عبدا يجب لعبد الباقي تمام مهر المثل اذا فرق القاض بين الزوجين في
 النكاح الفاسد قبل الدخول فلامهر لهما لان المهر فيه لا يجب بغير العقد لفساده وانما يجب
 باستيفاء منافع البضع وكذا العبد المخلو لان الخلو فيه لا يثبت بها التمكن فقام مقام
 الوطى فان خل بها فله مهر مثلها لا يزداد على المسمى عندنا خلافا للزفر وهو يعتبر بالبيع
 الفاسد لانه ان لم يستوفى ليس بمال وانما يتقوم بالتسمية فاذا زاد على مهر المثل لم يجب
 الزيادة لعدم صحة التسمية وان نقصت لم تجب الزيادة على المسمى لعدم التسمية بخلاف البيع
 لانه مال متقوم في نفسه فينقد بدله بقيمة عليها العدة الحقة للشبهة بالحقيقة

عنه قوله لانه مسمى اي لانه يعتبر الاشارة والاشارة الى المخرج عن العقد فكان تسمية العبد الثاني لغوا فكانه تزوجها على عبد فليس لها الا ذلك ولا يجب مهر المثل لانها لا
 يجتمعان والمصنف ذكر في
 دليل في حقيقته قوله لانه مسمى
 بنار على ما ذكرنا من الاشارة
 ابطلت العبد الثاني ١٢
 عناية ١٢ قوله في النكاح
 الفاسد كالنكاح في عدة
 آخره ونكاح الخامسة في
 عدة الرابعة او النكاح
 الى اجل متعين او النكاح
 من غير شهود وامثالها ١٢
 عده قوله لا يجب
 الخ اي لا كلا ولا جز ولا فساد
 النكاح بخلاف ما اذا كان
 مكاحا صحيحا فانه يجب نصف
 المهر قبل الدخول ١٢ عده
 له قوله وكذا العبد
 المخلو اية خوة كانت
 لان تلك الخوة غير صحيحة
 لوجود مانع شرعي وهو عدم
 حل الوطى فهو بمنزلة ان
 المرأة حايضة ١٢ عده
 له قوله خلافا للزفر فانه
 يقول ان لها مهر المثل
 مطلقا حتى لو زاد على المسمى
 يجب الا تمام وقاسه على
 البيع الفاسد مثلا اذا باع
 غلاما بامانة ببيع فاسدا و
 قبض المشتري ثم تلف كان
 له قيمة الغلام بالخا بالعت
 ١٢ عده قوله بالبيع
 الفاسد كما اذا باع غلاما
 بشرط ان يخدم البائع شهرا
 ١٢ عده قوله فاذا زادت
 الخ يعني ان مقداره مهر المثل
 لما كان باعتبار التسمية فاذا
 زادت التسمية اعتبر قدر مهر
 المثل من التسمية ولم يعتبر
 الزيادة عليه لعدم صحة التسمية
 واذا انقصت التسمية عن مهر
 المثل نقص عن مهر المثل وليس
 في مقابلة مهر المثل شيء من
 التسمية فالمحاصل انه ياخذ
 مهر المثل كله او بعضه من
 التسمية ففي الصورة الاولى تاخذ الكل وفي الصورة الثانية تاخذ البعض وليس في مقابلة الزيادة من مهر المثل شيء في التسمية كما اشار اليه بقوله لا تعد التسمية ١٢ عده
 قوله لم تجب الخ اورد عليه لزوم التناقض لانك اسقطت اعتبار التسمية اذا زادت على مهر المثل ثم اعتبرتها اذا انقصت منه فان كانت فاسدة يجب شمول العدم ان ٢

ص كانت صحيحة فشمل الوطى
 واجاب المورد بانها صحيحة
 من وجه فاسدة من وجه
 صحيحة من حيث ان المسمى
 مال متقوم فاسدة من حيث
 انها في عقد فاسد فاعتبرنا
 فسادها اذا زادت وصحتها
 اذا انقصت لان نظام ضاها
 ان له قوله لعدم
 التسمية اي لانها لم تسم
 الزيادة فكانت راضية
 بالخط مسقطه حقها في
 الزيادة الى تمام مهر المثل
 حيث لم تسم تمام ١٢ ف
 له قوله الحاق المهر ذلك
 لان العدة عبارة عن حرمان
 تنقضي الى اجل وهي حرمة
 الخروج والتزوج بزواج
 آخر والتزويج والشبهة
 كالحركات في الحقيقة
 ١٢ امل البهادر رحمه الله

محدث لها مهر مثل
نساءها وهو طوط
حدث ابن مسعود
في قصة بروج بنت
داشوق وقد تقدم وان
الامر بعتة اخر حصة
من حديث معتل بن
سنان ١٣ ٤

له قوله من وقت التفرق بان افرقا فانفسها وقال بعضهم اي بتفرق القاضي ١٢ عبد الله قوله احياء للولد اذ لم يثبت نسبه ولم يكن له من ربه فيضج الولد ويموت ١٢ عبد الله قوله عند محمد
قال ابو حنيفة وابو يوسف من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح لان حكم الفاسد يؤخذ من الصحيح ١٢ عن ابنه قوله وعليه الفتوى حتى لو ولدت بعد سنة اشهر بعد الدخول كان الولد له ان
قبل ذلك فلا يذاني النكاح الفاسد وانما في النكاح الصحيح فلا يذاني من وقت النكاح وانما
٣١٣ مقام الوطى بخلاف النكاح الفاسد فانه غير ذاني اليه فلم يقع مقامه ١٢ عبد الله قوله يعتبر جلد كتاب النكاح
باخواتها من جانب الاب وهي مقدمة على العمات وبنات
العمات لابنات عماتها الا اذا كانت منسوبة الى من
هو منسوب الى ابيه وكذا بنات بنات الاعمام ١٢ عبد
الله قوله لقول ابن مسعود قلت اخبرني الترمذي قال
سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها
صدقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها
مثل صدق لساها لاوكس ولا شرط وعليها العدة
ولها الميراث ١٢ ات قوله ومن ليس من كذا
ابن مسعود بل تفسير نسائها من المصنف بناء على ان الظاهر
من اضافة النساء اليها باعتبار قرابة الاب لان النساء
من جنس قوم ابيه ولذا أصبحت خلافة ابن الامة اذا كان
ابوه قرشيا ١٢ ات قوله ومن اقارب الاب
وبذا تفسير من ابن مسعود فكانه فهم من الاجماع ومن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لها مهر مثل نساءها و
ذلك محل اراد تفسيره ففسره بذلك وكان ذلك التفسير
لعلمه من العرب ١٢ عبد الله قوله من جنس قوم ابيه
اي ينسب الى قوم ابيه وهذه مقدمة مشهورة لا يقال
تدعى من جنس الام كما في السيادة فان السيادة
انما هي باعتبار رفاطة رضى الله تعالى عنها لا بالنسب
اعتبار جانب الام هناك كمال شرفها ١٢ عبد الله
قوله لما نبينا اشارة الى قوله وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر
الى قيمة جنسه ١٢ ات قوله ويعتبر في مهر مثل
يعني بمجرى تحقق القرابة المذكورة لا يثبت صحة الاعتناء
بالمهر حتى يتساوى اسنا وجمالا ولا وارا وعصر وعقلا
ودينا وبكارة وادبا وكمال خلق ودعم وارو في العلم
ايضا فلو كانت من قوم ابيها لكن اختلف مكانها رو
زعمنا لا يعتبر بمهر لان البلد ينسب عادة اليها
في المهر في غلابة ورخصه ١٢ ات قوله ان تتساوى
المرتان فان لم تكن فمن الاجانب التي يوجبها المهر والوصا
وان اختلفت الاجانب فالمعتبر الوسط ينبغي ان
يعتبر الاقل لانه المتيقن ١٢ عبد الله قوله والبلد
فان البلديات متفاوتة حالها في اعتبار المهر وكذا الاوقات
فلما قال والعصر ١٢ عبد الله قوله وكذا يختلف الخ
لما لم يكونا من الاوصاف الفرد بالذكرا يقال المسال
ليست منها فينبغي ان لا يعتبر لان قول المال وصف
باعتبار ان ينسب الى الشخص بحسب العرف ١٢ عبد
الله قوله قالوا ويترحم الخ لم يذكره محمد وصاحب القدر
لهذا ذكره ونقل عن الجماعة فقال ما قال ١٢ عبد
الله قوله واذا ضمن الولي اي والى الصغير ان زوجه
امرأة وضمن المهر والمهر والى ابنة الكبير ثم لقوله فيما بعد

في موضع الاحتياط وتحررا عن اشتباه النسب يعتبر ابتداءها من وقت التفرق كما من
نظريا تكون عامة ١٢
ملحة ١٢
آخر الوطيات هو الصحيح لانها تنجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفرق وينتسب
لوجود كنه من الايجاب والقبول ١٢ عن ابنه
اتر من قول زفر عن ابنه
ولدها لان النسب يحتاج الى اثباته احياء للولد فيترتب عليه الثابت من جهة تعتبر من النسب
الى النسب ١٢ عبد
من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لان نكاح الفاسد ليس بدائع اليه الاقافة
باعتباره قال من مثلها يعتبر باخواتها وعماتها وبنات اعمامها لقول ابن مسعود لها مهر
اي باعتبار كونه احياء ١٢
مثل نساءها لاوكس في ولا شرط وهن اقارب الاب لان الانسان من جنس قوم ابيه
لقصان ١٢
زائدة ١٢
وقيمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بامها وخالها اذا لم تكونا من
بحسب العرف ١٢ عبد
قبيلة لها ما بينا فان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فحينئذ يعتبر بمهرها
اي عم الاب ١٢ عبد
لما انهما من قوم ابيها ويعتبر في مهر مثل ان تتساوى امرأتان السن والجمال المال
١٢ ام
والعقل الدين والبلد العصر لان مهر مثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف و
اي الدين ١٢ عبد
كذا يختلف باختلاف الدار العصر قالوا ويعتبر التساوى ايضا في بكاره لانه يختلف باليكا
اي البلد ١٢ عن ابنه
والثبوتية واذا ضمن الولي المهر صمنا لانه اهل الالتزام وقد اضاف الى ما يقبله
قال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تزوجت والجميع شيئا والشيء والشيء في مصدرهما ليس من كلامهم ١٢
فيصير ثم المرأة بالخيار في مطالبته زوجه او وليها اعتبارا بسائر الكفالات ويرجع
والولي اذا ادعى على الزوج ان كان بامرأة كما هو الرسخ الكفالة وكذلك يصح هذا
الكفالة ١٢
الضمان وان كانت الزوجة صغيرة بخلاف فاذا اباع الاب فالصغير ضمن الضمن
فانه لا يجوز ١٢
لان الولي صغير ومعتبر في النكاح وفي البيع عاقد ومباشر حتى يرجع العهد عليه
الاب ١٢
والحقوق اليه يصح ابرأه عند ابى حنيفة ومحمد ويملك قبضه بعد
اي المشتري ١٢ عن ابنه

ثم المرأة الخ يعلم ان المراد الثاني لكن الحكم وهو صحة الضمان لا يتفاوت بين الصورتين كذا في الشرح ١٢ اما البعد كله قوله صح ضمانه الولي اذا عقد جاز ان ضمن ذلك لانه ليس صيدا في العقد لان احكام النكاح
يراجع الى المولية بخلاف البيع فانه اذا باع بالوكالة او بالولاية كان اصليا في ذلك العقد والموكل في حكم العدم فاذا اعتبر الضمان لزوم اجتماع امرين متقابلين شيئا واحدا ١٢ عبد الله قوله ان كان بامرأة
اما اذا لم يكن بامرأة فذلك تبرع ليس له الرجوع ١٢ عبد الله قوله العهد بملاحظة حال المبيع من السلامة من العيب ومن التسليم الى غير ذلك ١٢ عبد الله

قوله لا يصير ضمانا لنفسه وهذا لا يمكن اذ الضمان عبارة عن ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وهذا لا يتحقق اذ ضمن لنفسه ١٢ قوله ولاية الخ يعني اذا كان المولية صغيرة جان لان قبض المهر لكن لا باعتبار رايه عاقد حتى يكون اصيلا بل باعتبار الابوة التي هي منشأ الولاية فلما كان اخذه بهذا الاعتبار كان اخذه بطريق النية فلم يلزم محذور كما ذكرنا ١٢ عبد الله قوله ليتبين حقها اي يصير حقه شخصيا كما ان المبدل شخصي والمنفعة فكان المبدل شخصيا ولما شخص المبدل لم ينضمض المنفعة لان عقد المبادلة يقتضي التساوي فان كان من احد الجانبين مضمنا لزم ان يكون من الجانب الآخر ايضا وتعيين المبدل فيما اذا كان المبدل في الذمة لا يحصل الا بالقبض لكن بقي ما اذا كان جعل عرض معين مبرا فانه يتعين بدون القبض فلا يلزم تقدم القبض ورجح يكون المبدل والمبدل متعينين ١٢ عبد الله قوله وصار كالمبيع في ان البائع له ان يحبس المبيع حتى ياخذ الثمن تسوية بين الباعين في التعيين ١٢ عن ابيه ١٢ قوله وفيه خلاف في ان يوسف قال ان موجب النكاح عند الاطلاق تسليم المهر عندنا كان او دينا فحين قبل الزوج الاجل مع علمه بموجب العقد فقد رضى بتأخير حقه الى ان يوفي المهر بعد حلول الاجل وبه فارق البيع لان تسليم الثمن اول ليس من وجبات البيع لا بحالة الا ترى ان البيع لو كان مقايضة لا يجب تسليم احد البعدين اولا فلم يكن المشتري راضيا بتأخير حقه في المبيع الى ان يوفي الثمن وجعل الفتوى على قول ان يوسف ١٢ عن ابيه ١٢ قوله فكذا كالحجاء اي في الوجه الاول يعني للمرأة ان تمنع نفسها حتى تتأخذ المهر المتجمل ١٢ عن ابيه ١٢ قوله وعلى هذا الخلاف اي ان كانت الخلوة برضا بائنة الاثبات وان كانت بغير رضا لم يسقط حقها بالاتفاق ١٢ عن ابيه ١٢ قوله استحقاق النفقة يستحقها مرة المنع عنده لانه من حق ولا يستحقها عند ما لا نها ثمرة ١٢ عن ابيه ١٢ قوله ولهذا يتأكد المصلحة لو كان المبدل في مقابلة الوطية الاخرى لم يجز بكل من يجزى بالوطيات ١٢ عبد الله قوله لجبالته ما ورى ما اي ما ورى ما غير معلوم بل مجهول التحقيق ١٢ عبد الله قوله فلا يصح مزاحما لقائل ان يقول اذا لم يكن المعلوم مزاحما بل لمزاحمة انما يتحقق حال الوجود فينبغي ان لا يكون لها المنع اذ بالمعروف لا يحصل المعوضة والحيث بان ما بعدد الوجود يقيم مقام الوجود فاذا اوزم على الوطية فكانها قد تحققت لا يقال ان الوطية ثم طلق بعد ذلك فينبغي ان يتأكد بالواحدة لان العزم قائم مقام الاخر لا نقول العزم انما يقيم مقام الوطية بانفسه وبهنا قد حكم بانفسه بواحدة الطلاق ١٢ عبد الله قوله تحققت المزاحمة وللا يتحقق في مقابلة الوطية الثانية شي من المهر وليس بالاجماع ١٢ قوله يرفع كذا كذا ان عبد شخص اذ اجني جنائية كان عليه ان يسلم العبد واعطاه موجب الجنائية فقبل ان يسلم العبد اذ اجني جنائية اخرى ليس عليه ان يواخذ بجنائية ويقال ان العبد صار في مقابلة جنائية واذا اجني اخرى يرفع منه شي آخر ١٢ عبد الله قوله لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم في بليس سياتي الآية وسبقها حتى اخرج علماءنا على وجوب النفقة للمبتوتة فلا يمتنع ليل على جواز نقل المنكحة حيث شاء ١٢ قوله من حيث سكنتم من معنى في وليس للمتبعين قبل ذلك غير جائز لانه صرف وظاهر الآية عام يشمل ما اذا في اولم يوف كذا مخصوص بما اذا في ١٢ عبد الله قوله الى بلد غير بلدها الظاهر اذ البلد البعيد من بلده اي مسافة القصر بقريته قوله وفي قري الخ وانما لم يقيد بالبعد لان الغالب تباعد البلد ان ١٢ عبد الله

بلوغه فلو صح الضمان يصير ضمانا لنفسه ١٢ قوله اي لاجل نفسه ١٢ عبد الله

الا ترى انه لا يملك القبض بعد بلوغها فلا يصير ضمانا لنفسه قال للمرأة ان تمنع ١٢ عبد الله

نفسها حتى تأخذ مهر متع ان يخرجها اي يسافر بها ليتعين حقها في المهر ١٢ عبد الله

الزوج في المبدل صار كالبيع ليس للزوج ان يمنعهما من السفر الخروج من منزله و ١٢ عبد الله

زيارة اهلها حتى يوفى المهر كله اي لمجمل ان حو الحبس ستيقفاء المستحق وليس خولا ستيقفاء ١٢ عبد الله

قبل الايفاء ولو كان مهر كذا موقلا ليس لها ان تمنع نفسها لاسقاط حقها بالتأجيل كما ١٢ عبد الله

في البيع وقية خلاف في يوسف وان خل بها فذلك الجواب عندنا في حنفية وقالا ليس ١٢ عبد الله

لها ان تمنع نفسها والخلاف فيما اذا كان لدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او كانت صبيبة ١٢ عبد الله

او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بكذا اتفاق وعلى هذا الخلاف الخلوة بها برضاها ويتبين على ١٢ عبد الله

هذا استحقاق النفقة لهما ان المعقود عليه كذا قد صار مسلما اليه بالوطية الواحدة او ١٢ عبد الله

بالخلوة ولهذا يتأكد بها جميع المهر فلم يبق لها حق الحبس كالبائع اذ اسلم المبيع لانها ١٢ عبد الله

صعدت منه فاقبل بالبدل لان كل وطية تصرف في البضع المحترم فلا يخرج عن العوض ١٢ عبد الله

ابانة لخطوة والتأكد بالواحدة لجهالة ما وراءها فلا يصح مزاحما للمعلوم ثم اذ وجد طي اخر ١٢ عبد الله

وصار معلوما تحققت المزاحمة وصار المهر مقابلا بالكل كالعبد اذ اجني جنائية يدفع كله ١٢ عبد الله

بها ثم اذ اجني اخرى اخرى يدفع بجميعها واذا اوفاهم مهرها نقلها الى حيث شاء لقوله تعالى ١٢ عبد الله

اسكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلد ها لان الغريبة تؤذى وفي ١٢ عبد الله

قري المصرا القريبة لا تتحقق الغربة قال ومن تزوج امرأة ١٢ عبد الله

قري المصرا القريبة لا تتحقق الغربة قال ومن تزوج امرأة ١٢ عبد الله

قري المصرا القريبة لا تتحقق الغربة قال ومن تزوج امرأة ١٢ عبد الله

قري المصرا القريبة لا تتحقق الغربة قال ومن تزوج امرأة ١٢ عبد الله

ثم اختلف في المهر فالقول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما زاد على

مهر المثل ان طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله نصف المهر هذا عند ابي حنيفة ومحمد

وقال ابو يوسف القول قوله بعد الطلاق وقبل الا ان ياتي بشئ قليل مغناة فالايتعارف مهرها

لها هو الصحيح لا يوسف ان المرأة تد الزيادة والزوج ينكر القول قول منكر مع يمينه ان ياتي

بشئ يكذب الظاهر فيه هذا لان تقوم منافع البضع ضرورية فتمت امكن ايجاب شئ من المهر لا يصح

اليمين ان القول في الدعوى قول من يشهد الظاهر الظاهر شاهد من يشهد لمهر المثل كانه هو

الموجب الاصل في باب النكاح وصار كالصباغ مع رب الثوب اختلف في مقدار الزوج

قيمة قيمة الصبر ثم ذكره هنا ان بعد الطلاق قبل الدخول لقول قوله نصف المهر هذا

رواية الجامع الصغير والاصل ذكره في الجامع الكبير انه يحكم منتهى مثلها وهو قياس

قولها لان المتعة موجبة بعد الطلاق كهر المثل قبله فتحكم كقولها التوفيق في وضع

في الاصل في الالفين المتعة لا تبلغ هذا المبلغ في العاد فلا يفيد تحكيمها وهو

في الجامع الكبير في المائة والعشرة ومئة مثلها عشرون فيفيد تحكيمها والمذكور في الجامع

الصغير ساكت عن ذكر المقدار فيجعل على ما هو المذكور في الاصل وشرح قولها فيما اذا اختلفا

في حال قيام النكاح ان الزوج اذا ادعى لالف وامرأة الالفين فان كان مهر مثلها

الفا او قل فالقول قوله ان كان لفين او اكثر فالقول قولها وايم اقام البينة واليمين

تقبل ان اقام البينة في الوجه الاول قبل بينها لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني

بينته لانها تثبت الخط وان كان مهر مثلها الفا وخمس مائة فخالفا واذا اختلفا فالحجب

مهر مثلها الفا واما البينة ثم رجح الشهود لا يضمنون عند ابي يوسف لانه لولا الشهادة لكان القول قوله ولو لم يجعل المائة مستنكر في حقها وان اختلفا بعد الطلاق

قبل الدخول حكم متعة مثلها على التفصيل المذكور في تكليم مهر المثل على رواية الجامع الصغير وجب نصف ما يدعيه الرجل بعد يمينه على ما في الاصل وقال ابو يوسف

القول للزوج الا ان ياتي بشئ قليل على ما مر في الف قول ثم اختلفا اي ان كان الاختلاف حال قيام النكاح او بعد الفارقة بعد الدخول او بعد موت احد هما فالقول

قول المرأة الى تمام مهر مثلها او ورثتها والقول قول الزوج او ورثته في الزيادة اعني

له قوله ثم اختلف في الاختلاف في المهر اما في قدره او اصله وكل منهما اما في حال الحيوة او بعد موتها او موت احد هما وكل منهما اما بعد الدخول او قبله فان اختلفا في حال الحيوة في قدره بعد الدخول قبل الطلاق او بعده حكم مهر المثل فمن كان جهة كان القول قوله مع يمينه وان لم يكن من جهة احد بان كان بين الدعوتين تحالفا يعطى مهر المثل هذا على قول ابي حنيفة ومحمد على تزويج الرازي وعلى تزويج الكوفي يتحالفان في الفصول كلها وكلمة القول للزوج مع يمينه في القول للزوج مع يمينه في الكل الا ان ياتي بشئ قليل وفسره المصنف وجماعة بان يذكر لا يتعارف مهرها وهو الصحيح احترازاً عن قول من قال ان يذكر ما لا يصلح مهر مثراً اعني ان يذكر ما دون العشرة لانه ذكر هذا اللفظ في البيع في ما اذا اختلفا في الشئ القول للشرى الا ان ياتي بشئ مستنكر وليس بشئ تقرير شرعي وقد يقال في تعيين كون المستنكر بذلك الطريق لعدم تصور المستنكر بطريق آخر اما هنا فكما يتصور المستنكر عفاً يتصور المستنكر عفاً ويحجب بان المستنكر مستنكر عفاً فحيث اعتبرناه مستنكراً فصار الحاصل من قولنا ان ما يستنكر مطلقاً لا يكون القول قوله مع يمينه فيه سواء كان مستنكراً عفاً او شراً ولانه لا كان شراً لم يتحقق لانه اذا ادعى غشته كملت عشرة ولغا كلامه لان العشرة في كونه مهر لا يتجوزي وتسمية بعض ما يتجوزي شراً كتسمية كله فلا يتصور ان ياتي بالمستنكر شراً وليس بذلك لان عدم صحة الخمسة وجعل القول قوله وتكليفها عشرة هو لا ثباته بها يستنكر فقط تصور زوج الوبري تفسيره هو لا ما بانه ذكر في الرجوع عن الشهادة لو ادعى انه تزويج على ما تدعي الفاو

مهر مثلها الفا واما البينة ثم رجح الشهود لا يضمنون عند ابي يوسف لانه لولا الشهادة لكان القول قوله ولو لم يجعل المائة مستنكر في حقها وان اختلفا بعد الطلاق قبل الدخول حكم متعة مثلها على التفصيل المذكور في تكليم مهر المثل على رواية الجامع الصغير وجب نصف ما يدعيه الرجل بعد يمينه على ما في الاصل وقال ابو يوسف القول للزوج الا ان ياتي بشئ قليل على ما مر في الف قول ثم اختلفا اي ان كان الاختلاف حال قيام النكاح او بعد الفارقة بعد الدخول او بعد موت احد هما فالقول قول المرأة الى تمام مهر مثلها او ورثتها والقول قول الزوج او ورثته في الزيادة اعني

فلما عاينة الى التكميم ۱۲ ط
عبد الغفور **قوله**

في المائة والعشرة بان
قالت الزوجة مائة وقال
الزوج عشرة ۱۲ حاشية
ط عبد الغفور **قوله**
فيقول ويقبل ان المبسوط
اولا ثم الجاهل الصغير فيكون
المذكور في المبسوط كالمعبر
وقيل في المسألة روايتان
اب **قوله** فان كان
الحكم اي فيما يحكم به المثل
ابتداء بخلاف الكفرى فانه
يقدم الحكم لاحتمال ان
يصير المسعى معلوما بالقول
وبعد انتهى لك حكم مهر المثل
۱۲ حاشية ط عبد الغفور
قوله فالقول قوله
ينبغي ثبت مهر المثل الزيادة
عليه لانه معتبر بها وعنى
مها ۱۲ حاشية ط عبد الغفور
قوله لانها تثبت
الزيادة والزيادة خلاف
النظام كما اذا كان شئ في
يد شخص وكان له دينه على
انه ملكه فاذا قام شخص
آخر فالقول قول هذا الشخص
۱۲ حاشية ط عبد الغفور
قوله لانها تثبت
الحظ اي الحظ من مهر
المثل والحظ من مهر
المثل خلاف النظام
فيعتبر بنية لما ذكرنا في
نظيره ۱۲ حاشية ط عبد
الغفور **قوله**
الفاد خمس مائة اس
زاد على ما قاله الزوج
وناقصا عما قالته المرأة
۱۲ حاشية ط عبد الغفور

قوله الى تمام مهر مشها اي بشرط ان لا يزيد واما
في الزيادة فالقول قول الزوج مع يمين عدم الزيادة فيكون
مهر المثل هو الحكم فان كان موافقا لما قالته الزوجة فالقول
قولها وان كان ما قاله الزوج فالقول قوله ۱۲ حاشية ط عبد
الغفور **قوله** قبل الدخول بها وانما قيد يقبل
الدخول اذ بعد الدخول يلزم تمام المهر ۱۲ عبد
قوله فالقول قوله الخ ومهر المثل ليس حكما بهنا اذ بعد
الطلاق لم يكن مهر المثل فلا يصح اعتباره كونه حكما بخلاف
ما اذا لم يطلق ۱۲ حاشية ط عبد الغفور **قوله** الا
الذي ياتي بشئ قليل فانه يذهب به ج الى مهر المثل اذ كان
بعد الطلاق ۱۲ حاشية عبد الغفور **قوله**
هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض مشايخنا في تفسير
قول ابى يوسف رحم حيث قال هو مائة مائة دون العشرة فانه
مستكثر شرعا لانه لا مهر اقل من عشرة دراهم والاصح ان
مراده ان يدعى شيئا قليلا يعلم انه لا يزيد زوج مثل تلك
المرأة على ذلك المهر عادة ۱۲ حاشية **قوله** الا ان
يأتي الخ استثنائا من الصغرى اي كونه منكرا انما يكون اذا
لم يكذب ما اذا كذب فليس هو منكرا ۱۲ حاشية عبد الغفور
قوله وهذا لان الخ يعني انه انما كان منكرا حتى يكون
هو مدعى عليه لان بني جعل الزوجة منكرا اعتبارا به مهر
المثل ولا اعتبار له ما دام يمكن ايجاب شئ من المسمى
وبهنا يمكن فلا يعتبر مهر المثل وهي مدعية للزيادة فصار
الزوج منكرا لما ادعت ۱۲ عبد **قوله** ضروري
اي جعل منفعة البضع متقوما بمهر المثل انما يكون عند
الضرورة ولا ضرورة بهنا اذ يمكن ايجاب شئ من المسمى
۱۲ حاشية عبد الغفور **قوله** قول من يشهد له الخ
هذا اتفاق وانما النزاع في ان ما نحن فيه كذلك ام لا فقال
والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل ولا يلزم من جملته
شاهد الا يجابه حتى يرد علينا ما ذكره ابو يوسف رحم من
ان تقوم سائر البضع الخ اذ نحن لم نوجب مهر المثل بل
نجعل شاهدنا حتى يجب شئ من المسمى اما في جانب الزوج
او الزوجة ۱۲ حاشية ط عبد الغفور رحمه الله **قوله**
قوله وصار كالعصا الخ وقال صار لمن اجرى كذا كان
النسب بما نحن فيه ليكون مقابل المال المنفعة بخلاف
العصا فانه يقع في الاخرى في مقابلة اللون الذي هو
لا منفعة ۱۲ حاشية عبد الغفور **قوله** حكم فيه الخ
يعنى يقوم الثوب بلا صغى ثم يقوم معه الخ في نظر ان

وافق قول الصباغ يقبل قوله وان وافق قول صاحب
الثوب يقبل قوله والظاهر ان ذلك قبل الصغى لان كلا
منهما مدعى ومدعى عليه فان صاحب الثوب يدعى ان
يملك وجوب الصغى والصباغ ينكر ويدعى زيادة
شئ وصاحب الثوب ينكر فاذا يرجع الى قيمة الصغى
ويجعل حكما كما ذكرناه واما بعد الصغى فلا يتحقق بهنا
لصاحب الثوب ودعى اذ مجرد صغى الثوب حصل
مقصوده لانه بمنزلة قبض المبيع في ينبغي ان يكون
القول قول صاحب الثوب هذا عندنا وما اعتمد
محمد لا يفرق بين ما اذا حصل القبض او لم يحصل
فانه يقول ان يجعل كل منهما مدعى عليه باعتبار اصل
العقد فكان صاحب الثوب يقول عنده
ما تحقق بهذا المقدار والصباغ يقول بذلك المقدار
واذا كان كذلك لم يكن فرق بين ما قبل الصغى وما
بعده لكنها يقولان لاثرة لهذا النزاع ولا حاصل له
الا طلب الصباغ للزيادة واما صاحب الثوب
فلا يطلب ۱۲ حاشية عبد الغفور **قوله**
وهو قياس قولها اي قول ابى حنيفة ومحمد وانما قضيا
بالذكر لان عند ابى يوسف القول قول الزوج
في جميع الصور ۱۲ حاشية **قوله** موجبة الخ
يعنى ان الواجب بالطلاق قبل الدخول فيما
اذا كان المهر مسمى هو المتعة المقدرة بقدر
النصف لما عرفت ان نصف المهر طريقه طريق
المتعة فلما وقع الاختلاف في نصف المفروض
فذلك في المعنى اختلاف في قدر المتعة الواجبة
ابتداء وفي الظاهر هو الاختلاف في نصف المفروض
واعتماد الظاهر لوجب حكم مهر المثل لظهور ان معرفة
نصف المسمى لا يحصل الا بمعرفة الكل والمرجع في
معرفة مهر المثل واعتبار المعنى يوجب حكم المتعة الا انه
في المعنى اختلاف في قدر المتعة الواجبة ابتداء كما يقول
المتعة الواجبة على خمس مائة هي نقول بل هي العن ولو
اختلفا على هذا الوجه كان الواجب هو حكم المتعة فكذا
هذا اعتبارا بالمقصود من الاختلاف دون الصور ۱۲
الهداية **قوله** ووجه التوفيق اي بين رواية الجاهل
الكبير وبين رواية الجاهل الصغير الاصل ۱۲ حاشية
قوله فلا يغير حكمها لانه لم يكن للتكميم اثر فائدة
فاذا قلنا ان القول قول الزوج كان ذلك صحيحا

الف وخمسة هذا خرج الرازي وقال لكوني يتخالفان في الفصول الثلاثة ثم يحكم حكم المثل
اي نفس مهر المثل ١٢ عبد
الخصاص باب
هو استاذ ابي بكر الرازي ١٢ باب

بعد ذلك ولو كان الاختلاف في اصل المسمى يجب مهر المثل لاجتماع لانه هو الاصل عندها عند

تعد القضاء بالمسمى فيصار اليه ولو كان الاختلاف بعد موت احد هما فالجواب فيه كالجواب في

حياتها لان اعتبار مهر المثل يسقط بموت احد هما ولو كان الاختلاف بعد موتها في

المقدار فالقول قول رثة الزوج عند البخيفة ولا يستثنى القليل وعند يوسف القول

قول لورثة الا ان يأتوا بشيء قليل وعند محمد الجواب فيه كالجواب في حالة الحيوان كان

في اصل المسمى فعند البخيفة القول قول من انكره فالجواب فيه كالحكم لمهر المثل عند

بعد موتها على ما بينه من بعد ان شاء الله واذا مات الزوجان قد سمى لها مهر افوتها

ان ياخذوا ذلك من ميراثه ان لم يسم لها مهر افوتها لورثتها عند البخيفة وقال لورثتها

المهر في الوجهين معناه المسمى في الوجه الاول مهر المثل في الثاني فالاول فلان المسمى في

قد متبه وقد تأكد بالموت فيقضى من تركته الا اذا علم انها ماتت ولا فيسقط نصيبه

من ذلك واما الثاني فوجه قوله ان مهر المثل جبار ديني في ذمته كالمسمى فلا يسقط بالموت

كما اذا مات احد هما ولا في حنيفة ان موتهما يدل على انقراض اقراها فمهر من يقدر القاض

مهر المثل من بعث الى امراته شيئا فقالت هو هديّة وقال الزوج هو من المهر فالقول

قوله لانه هو المملوك فكان اعرف بجهة التملك كيف وان الظاهر انه يسع في اسقاط

الواجب قال في الطعام الذي يוכל فان القول قولها والمراد منه ما يكون مهيلا لا

لانه يتعارف هدية فالما في الحنطة والشعير فالقول قوله لما بينا وقيل

هذا الظاهر يعارض بعارض آخر وهو ان المهر واجب والظاهر انه يسع في اسقاط الواجب وكان القول لانه المملوك فكان القول في جهة التملك وجوابه ان هذا الظاهر ليس في القوة

بحيث يعارض الظاهر المذكور على ما لا يخفى ١٢ ادله قوله لما بينا اشارة الى قوله ان الظاهر انه يسع في اسقاط الواجب ١٢ عن ابيه

له قوله الف وخمسة مائة وان مكل يجب الا لفان تسمية وان نكحت وجب الا ان مسمى ١٢ ادله قوله هذا خرج الرازي يعني انها لم يصير عاين كذا في ذلك موافقا لقواعدهما ١٢ عبد الله قوله
يتخالفان في الفصول الثلاثة اي فيما اذا وافق مهر المثل الزوج او الزوجة او لم يوافق احداهما وذلك لاحتمال ان يظهر المسمى وظهوره بالنكول ١٢ عبد الله قوله ثم يحكم حكم المثل بعد ذلك اي في
صورة الموافقة لا احدهما واما في صورة المخالفة فكليهما فيعتبر مهر المثل ١٢ عبد الله قوله في
قد كان سوا كان مع تعيين المقدار ولم يكن اما عندهما
فلان مهر المثل هو الاصل فيعتبر واما عنده فلتقدر الحكم
بالمسمى واما في صورة غير تعيين فظاهر واما في صورة تعيين
فلان مجرد ادعاء واحد منهما ان المهر هو هذا غير محرم عليه
له قوله ولو كان الاختلاف سوا كان في المقدار او في
الاصل بعد موت احد هما فالجواب فيه كالجواب في حياتهما
ففي الصورة الاولى يحكم مهر المثل على التفصيل الذي ذكرناه
في الحيوة وفي الصورة الثانية يعتبر نفس مهر المثل ١٢ عبد
له قوله ولا يستثنى القليل بخلاف ابي يوسف فانه اذا
قال ان القول قول ورثة الزوج بعد الطلاق يقول
بما استثنى على ما هو الا مام مع انه يقول قول ورثة الزوج
لا يقول بالاستثناء ١٢ عبد الله قوله وعند محمد يعني
انه يعتبر تحكيم او نفس مهر المثل كالجواب في حالة الحيوان
حيوة المجموع او حيوة احدهما ١٢ عبد الله قوله فعند
وعندهما فيقضى بمهر المثل وبه قال الشافعي وما لك واحد
وعليه الفتوى ١٢ باب له قوله وقد تأكد بالموت اي
تقرر بالموت وذلك لعدم احتمال التصفيف بخلاف ما
قبل الموت فانه يحتمل التصفيف بان يطلق قبل الدخول
١٢ عبد الله قوله الا اذا علم انها لم يذ الصورة مستثناة اما
في غير هذه الصورة وهو ثلاث صورها ما ما معاودة
الزوج لولا ولم يعلم الحال فياخذ الورثة جميع المهر ١٢ عبد
له قوله فيسقط نصيبه من ذلك وهو النصف على
تقدير ان لا يكون لها ولد والزواج ان كان لها ذلك
١٢ عبد الله قوله بدل المسمى ان مهر المثل يختلف
 باختلاف الادقات واذا انقضى العهد والنقض اهل
ذلك العسر تعذر على القاضي الوقوف على مقدار مهر
المثل وعلى هذا الطريق اذ لم يكن العهد متقاربا فيقضى
بمهر مثله ١٢ الهاد قوله على انقراض اقراها وبها
يشير الى ان وضع المسألة في صورة التقادم وقد روي
عنه انه استدرك فقال انه ثبت لو ادعى ورثته على رضى
الشرع على ورثته عصى الله عنه مهرهم كقنوم كنت
اقضى فيه لشيء ١٢ عن ابيه له قوله فمهر من الم فيه
اشارته الى ان القاضي لو قدر مهر مثله في حال حياتها
ثم ماتا فخذ من تركته اذ المتعذر هو تقدير مهر مثله
بعد موتها اذ لو كان قد قدر حال حياتها فلما تعذر في
شيء ولا تقصر ١٢ الهاد له قوله انه يسع ان لان
ذلك شي في ذمته فالظاهر من حاله انه يريد ابرار ذمة ١٢
عبد الله قوله والمراد منه وهو مستفاد من قوله الذي
يוכל وذلك مثل ما لا يتجدد عرفا ١٢ عبد الله قوله
لانه يتعارف هدية فكان الظاهر كذا به وقد يقال
هذا الظاهر يعارض بعارض آخر وهو ان المهر واجب والظاهر انه يسع في اسقاط الواجب فكان القول في جهة التملك وجوابه ان هذا الظاهر ليس في القوة
بحيث يعارض الظاهر المذكور على ما لا يخفى ١٢ ادله قوله لما بينا اشارة الى قوله ان الظاهر انه يسع في اسقاط الواجب ١٢ عن ابيه

قوله ما يجب عليه انما قيد بالوجوب لانه اذا بعث الخف والمرأة كان له ان يحتسبه من المهر لان ذلك لا يجب عليه ١٢ عننا ١٢ قوله لان الظاهر يكذب به اذ هو واجب عليه ايضا اذا كان الخمر والادع من عيش ما يجب عليه اما اذا كان اعلى ما يجب عليه فاقول قوله ١٢ عبد الله قوله فصل لما ذكر احكام النكاح في حق المسلمين وهم الاصول في الشرائع ذكر من هو متبع لهم في

جلد كتاب لنكاح

ما يجب عليه من الخمر والادع وغيره ليس ان يحتسب من المهر لان الظاهر يكذب به الله

اعلم فصل اذ تزوج النصراني نصرانية على ميتة او على غير مهر وذلك في دينهم جائز

ودخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر وكذلك الحربيان في

دار الحرب هذا عند ابي حنيفة وهو قوله في الحربيين اما في الذمية فلهما مهر مثل ان

مات عنها او دخل بها والمتعتان طلقها قبل الدخول بها وقال قولها مهر مثل في

الحربيين ايضا انه ان الشرع ما شرع ابتغاء النكاح الا بالمال هذا الشرع وقع عام

فيتثبت الحكم على العموم ولما ان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام ولا ولاية

منطقة لتباين الدار بخلاف اهل الذمة لانهم ملتزمون احكامنا فيما يرجع الى المعاملات

كالربو والزنا وولاية الامم متحققة لا اتحاد الدار ولا في حنفية ان اهل الذمة لا يدار

احكامنا في الديانات فيما يفتقد خلافه في المعاملات وولاية الامم بالسيف او بالحاجة

وكل ذلك منة طهر عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا بان نذكرهم وما يدعون فصاروا

كاهل الحرب بخلاف الزنا ولا حرام في الديان كلها والربو مستثنى عن عقودهم لقوله

عليه السلام الامم ارب فليس بيننا وبينهم عهد وقوله في الكتابك على غير مهر محتمل في المهر محتمل

السكوت وقد قيل في الميتة والسكوت روايتان الاصح ان الكل على الخلاف فان تزوج الذم

ذمية على خير او غير خير ثم اسلم او اسلم احد هاهنا الحذر الخزي ومعناه اذ اكانا بكفائنا

والاسلام قبل القبض ان كانا بغير اعيانها فلهما في الحذر القيمة وفي الخزي مهر المثل

وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لهما مهر المثل في الوجين وقال محمد

المعاملات ومن المعاملات احكام النكاح في الكفار ١٢

نهاية قوله وذلك اي النكاح بغير مهر في دينهم

جائز والاول للحال ١٢ عننا ١٢ قوله فليس لها مهر

او ومنه المهر وما في معناه اعني المتعة ١٢ عبد الله

قوله وكذلك الحربيان في دار الحرب اي الزوج والزوجة

في دار الحرب والمراومة دار يجرى فيها حكم حكم المسلمين

وان اسود الهدي الى المسلمين وبقرينة مقابلة النصراني

بالحربي في دار الحرب يعلم ان المراد من النصراني نصراني

يكون في دار المسلمين اما بخصه فلهما مهر المثل

كلها بخلاف اليهودي وغيره واما بعمومه يعني من ليس

حربيا فيستعمل الاقسام كلها ١٢ عبد الله قوله هذا

عند ابي حنيفة اي عدم وجوب المهر في الذميين الحربيين

١٢ عننا ١٢ قوله واما في الذمية وذلك اما بخصه

لنصرانية ان جعلت مثله للحرية وبغير ما والمراد من

النصرانية اهل الذمة ١٢ عبد الله قوله لهما مهر المثل في

الحربيين اي في الصورتين واما في صورة الطلاق فتقبل

الدخول فتقبل المتعة ١٢ عبد الله قوله قد ما الا

النكاح من باب المعاملات والكفار يخاطبون بالمعاشرة

١٢ عننا ١٢ قوله كالربو والذمة فانهم يجرى عن ذلك

ويقام عليهم الحد ١٢ عننا ١٢ قوله ولاية الامم

يعني ان طريقة الامم اما بالحاجة اي الاستدلال بان

تثبت دعواها بالليل والناحية بان نقول لنزوا

والاخرى لم عبد الله قوله فانما امرنا ان لا نعرض

عن ابن ابي شيبة عن مروان بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة نصرانية او يهودية او مصرية او غيرها من اهل الذمة فدخل بها او طلقها قبل الدخول بها او مات عنها فليس لها مهر المثل في دينهم جائز

قبل القبض انما قيد به اذ لو كان بعد القبض ليس الا ما خذته ١٢ عبد الله قوله وهذا اي مجموع ما ذكرته في صورة المعين وغير المعين وكذا في قول محمد بن الوحيين

١٢ عبد الله

له قوله موكدا ملك ان القبض تأكيد ملك كما في البيع فان البيع لم يقبض ليس له التصرف بما يقبض يتأكد الملك وكل ما هو موكد شيء كان حكمه كحكم الشيء فالبقيس بمنزلة الملك فقبض الخمر والخمر بمنزلة الاسلام بمنزلة عقد النكاح عليها حاله الاسلام وهو متمنع من قبضه فكذا القبض واذا لم يجز القبض فابو يوسف الم ١٢ عبد الله قوله فيكون له شبهة الى ان حيث ان له مضافا في التملك لا يقال لما كان له شبهة بعقد لم يشبه من وجه آخر وفي امثاله لا يخلو جانب المحرمة من غير احتياط ١٢ عبد الله قوله وصار كما اذا كان الخمر اي القبض فيه كالبقيس

لها القيمة في الوجهين وجه قوله ان القبض موكد للملك في المقبوض فيكون له شبهة بالعقد فيتمتع بسبب الاسلام كما عقد صار كما اذا كانا بغير اعيانها واذا التحقت حالة القبض بحالة العقد فابو يوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد يجب مهر المثل فكذا هنا ومحمد يقول صححت التسمية لكون المسلم ما لا عند هم الا انه امتنع التسليم للاسلام فتجب القيمة كما اذا اهلك العبد لمسلم قبل لقبض ولا في حنيقة ان الملك في الصداق الملعين يتم بنفسه لعقد لهذا اتمك التصرف فيه بالقبض ينتقل من ضمان الزوج الى ضمانها وذلك لا يمتنع بالاسلام كما استرداد الخمر المقصوب في غير الملعين القبض موجب ملك العين فيتمتع بالاسلام بخلاف المشتري لان ملك التصرف انما يستفاد بالقبض واذ اتعد القبض في غير الملعين لا يجب القيمة في الخمر يركب من ذوات القيمة فيكون اخذ قيمته كاخذ عينه ولا كذلك الخمر لانها من ذوات الامثال لا ترى انه لو جاء بالقيمة قبل الاسلام تجبر على القول في الخمر يردون الخمر ووطئها قبل لدخول بها فمن اوجب مهر المثل اوجب المتعة ومن اوجب القيمة اوجب نصفها

باب نكاح الرقيق

لا يجوز نكاح العبد الا باذن مولاهما وقال مالك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيملك النكاح ولنا قوله عليه السلام ما عبيد تروج بغير اذن مولاه فهو عاهر ولا في تنفيذ نكاحها تعييبها اذ النكاح عيب فيها فلا يملكه باذن مولاهما وكذلك المكاتب لا يملكه اوجبت فك الحرة في حق الكسب في حق النكاح على حكم الرق ولهذا لا يملك لما تزويج عبد

الشبهان فينبغي ان يلاحظ الشبهان بهما لا بالقول فيما اذا كانا بغير اعيانها في افاضة ما لم يكن والقبض فيما اذا كانا بغير اعيانها من غير تسليم نفسها فكذا فيهما اذا كانا بغير اعيانها كما عقد ١٢ عبد الله قوله وبالبقيس يعني جاز له التصرف فافادة القبض وقيل ان يقول فافادة اذ الملك في يد الزوج قبل قبضها كان عليه ضمان بخلاف ما اذا قبضت ١٢ عبد الله قوله وذكر ان اشارة الى الانتقال من ضمان الزوج الى ضمان الزوجة لا في الانتقال المطلق يعني الانتقال من يد الى يد الزوج القياس على استرداد الخمر غير ظاهري لان المسلم اذا كان له خمر بالارث او بغير ذلك وغصبه كان له ان يسترد اما اذا ائتمن في يد الغاصب ليس المقصود منه شيء على الغاصب لا يقال يفرض المسئلة ان مسلما غصب من ذمي فان للذمي ان يأخذ الضمان من المسلم لا يقول اخذ الذمي الضمان واسترداده من المسلم ليس الاكوبة ذميا والمقصود بيان ان الاسلام لا يمنع من الاستداد والاسترداد نعم وجعل اهم الاشارة اشارة الى مطلق الانتقال ببيع ١٢ عبد الله قوله بخلاف المشتري متصل بقوله ان الملك في الصداق الملعين الخ يعني بخلاف ما اذا باع الخمر او الخمر يرد او اشترى ثم اسلم قبل القبض فانه لا يجوز له القبض بل يفسخ العقد لان البيع يستفاد ملك التصرف فيه بعد القبض لا قبله والاسلام مانع منه ١٢ عبد الله قوله من اوجب المهر المثل في العين لها نصف العين في قول ابى حنيفة وفي غير العين في الخمر لها نصف القيمة وفي الخمر لها المتعة لان مهر المثل نصفين بالطلاق قبل الدخول بل في كل موضع كان الواجب مهر المثل قبل الطلاق فالواجب المتعة بعد الطلاق وعن محمد لها بعد الطلاق نصف القيمة على كل حال كذا في المبسوط وعند ابى يوسف لها المتعة على كل حال ١٢ نهية ٥ قوله باب نكاح الرقيق الخمر هذا الباب من فصل النكاح في النسخة لانه الرق من آثار الفرافة الاسترقاق تدارك لا يرد الا على الكافر ولا شك ان الاثر يقتضيه المؤثر وذكر في الصحاح الرقيق المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع نهية ٥ قوله للعبد لالامة اذ في نكاحها تملك متاع البضع التي هي حتى الخمر ١٢ عبد الله قوله لا يملك الطلاق فيملك النكاح لا شك ان الملازمة عقلا انما هو بين الطلاق ووجود النكاح اذ الطلاق عبارة عن ازالة النكاح وازالة الشيء يستدعي سبق وجوده اما الملازمة بين ملك الطلاق وملك النكاح لا عقلا وهو ظاهر العقل يقتضي استيفاء من ملك النكاح وملك الطلاق اذ النكاح يتضمن غير المولى حيث يستحق به رقبته او كسبه والطلاق لا يمتنع فجاز ان يملك الطلاق ولا يملك النكاح ولا شبهة عالا لانه اول المسئلة وعين النزاع ولشئ من دلائل الشرع يقتضي الملازمة بينهما ١٢ نهية ٥ قوله ولنا قوله ان هذا الدليل ثبت المختلف فيه يعني العبد والالامة مستفقت عليها انه لا يجوز نكاحها ١٢ عبد الله قوله اذ النكاح عيب فيها للزوم اشتغالها بشغل الزوج او الزوجة لا ترى انه لو اشترى عبدا وكان متزوجا او لم يعلم حاله جاز له ان يرد ١٢ عبد الله قوله اوجبت الخا حاصل ان العبد مجبور على كل تصرف فاذا كتب بطل جبره في الكسب اي في حق تفصيل المتاع دون غيره والنكاح تصرف ليس فيه تفصيل المتاع بل يثبت به الضرر للزوم المهر والتفقة ١٢ عبد الله

باب نكاح الرقيق
حدثنا ابي عبد الله
بغير اذن مولاه فهو
عاهر التزمى من
حدثنا جابر وصححه
وكذا المالك اخرجه
عن طريق ابن جريح
ابن عقيل عنه وتابعه
زهير بن محمد عن ابن
عقيل وخالفه القاسم
ابن عبد الواحد عن
ابن عقيل فقال عن
ابن عمر بدل جابر اخرجه
ابن ماجة ورواه منذر
ويحيى بن سعيد عن
ابن جريح عن موسى
ابن عقبة عن نافع
عن ابن عمر قاله الدار
قطنى قال والصواب
ما قال ابو بوب عن نافع
عن ابن عمر قوله وكذا
قال عبد الرزاق عن
ابن جريح انتهى ورواية
ابوب عند عبد الرزاق
وحدثنا ابن عمر طريق
اخرى عند ابى داود عن
رواية عبد الله العمري
عن نافع عنه رفعه
قال ابو داود والصواب
من قول ابن عمر ١٢

قوله تزوج امته اي حرا وعبد الغير او المأثورة او المملوك لا يملك تزوج نفسها وان كان من باب
 الاكساب الا ان هذا التزوج ليس لاكتساب المال بل لتحقيق العفة فان مقصودها من تزوج نفسها شي آخر سوى المال فلم يكن مما يتناول عقد الكفاية بخلاف تزوج امته
 لكونه من المهر والنفقة والولد فافترا ١٢ الهاد **قوله** لما يتا متعلق بالمسألتين اما تعلقه

٣٢٠

جلد كتاب لنكاح

ويملك تزويج امته لان من باب الاكساب كذا المكاتب لا تملك تزويج نفسها بل اذن
 المولى تملك تزويج امته لما بينا وكذا المدبر وام الولدان الملك فيهما قائم واذ تزوج العبد
 باذن مولاه فله مهر دين في رقبته يباع فيه ان هذا دين جب في رقبته العبد لوجود سببه من اهله
 وقدره في حق المولى لصدر الاذن من جهة فيتعلق برقبته فعلا للمضرة عن اصحاب الدين كافي
 دين التجار والمدبر والمكاتب يسعيان المهر لاجل ايمان فيه لانهما لا يجتمعا لنقل من ملك الى
 ملك مع بقاء الكتابة والتدبير فيؤدي من كسبهما لا من نفسه هما واذ تزوج العبد بغير
 اذن مولاه فقال المولى طلقها او فارقها فليس هذا باجازه لانه يحتمل الرد لان رد هذا العقد
 متاركة يسمى طلاقا ومفارقة وهو اليق بحال لعبد ممتز او هو اذ كان الحمل عليه ولي
 وان قال طلقها تطليقة تملك الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح
 فتعين الاجازة ومن قال لعبد تزوج هذه الامة فتزوجها نكاحا فاسدا ودخل بها
 فانه يباع في المهر عندا بغير حرم الله قال لا يؤخذ اذا اعتق واصلا الا اذن النكاح ينتظم الفاسد
 والجائز عندا فيكون هذا المهر ظاهر في حق المولى عندا ينظر الى الجائز لا غير فلا يكون ظاهرا في
 حق المولى فيؤخذ به بعد لعناق لهما ان المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاء والتحصيل
 ذلك بالجائز ولم يزل هذا لولا حلفه يتزوج ينظر الى الجائز لا غير فلا يكون ظاهرا في
 وهو ملك التصرفات وله ان اللفظ مطلق فيجوز على اطلاقه كما في البيع وبعض المقاصد
 في نكاح الفاسد حاصل كالنسب وجوب المهر والعدة على اعتبار وجود الوطى
 ومسألة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة ومن زوج عبدا مديونا

بالثانية فظاهر لان تزويج
 امته لاكتساب واما تعلقه
 بالاول فبما انه ان تزوج
 نفسها ليس كسبا كما مكاتب
 وذلك لان تزويج نفسها
 تملك منافع البضع هي حق
 للسيد وليس تملك ملك آخر
 سببا لكونها لا يجوز لها ان تباع
 نفسها فكذلك لا يجوز لها ان
 تملك نفقة بضعها لا يقال في
 يفتي ان لا يجوز للمكاتب و
 المكاتب ان تزوج نفسها مع
 انه يجوز لانا نقول تملك
 منفعة البضع بمنزلة تملك
 جزء منها ١٢ الهاد **قوله**
 قوله دفع المضرة لانه لا يقال
 دفع الضرر يحصل بالسعي
 والعمل لانا نقول ذلك لانه
 يحصل بالتدبير ولا يصار
 اليه الا عند الضرورة كما في
 صورة المكاتب والمدبر ١٢
 ١٢ عبد **قوله** مع
 بقا الكتابة والتدبير فيؤدى
 انه يجوز دفعها اذ دفع الاول
 فظاهر واما دفع الثاني فلا يجوز
 عند ثم لم عند الشافعي فاذا
 حكم القاضي على مذنب الشافعي
 كان له حكم العبد ١٢ عبد
قوله لانه يحتمل الرد
 لان رد هذا العقد اي رد
 النكاح الفاسد يسمى طلاقا
 وان كان مجازا فبذلك
 والمرج مرد العبد ١٢ عبد
قوله يسمى طلاقا
 مفارقة فيجعل عليه عند
 تعدد احوال الحقيقة لان
 المولى لا يملك الطلاق فلا
 يملك الامر به وهو يملك الرد
 فيجعل عليه كيف وهو اليق
 بحال لعبد التمر بالاعتبات

اطلاقه ولين كان قول
 لكل فالعذر للبي حنيفة
 ان مبني الايمان على
 العرف ١٢ عن ابيه

على المولى بخلاف العفو لى اذا زوج رجلا آخر فقال الرجل طلقها حيث يكون اجازة لان الزوج يملك الطلاق فيملك الامر به فليس هناك تعدد الحقيقة حتى يحل على الرد
 ١٢ الهاد **قوله** او هو اذ في معنى ان فيه سهولة بخلاف ما اذا جوزنا النكاح فانه حرم ثبوت نكاح واضح الى رفعه ١٢ عبد **قوله** فتعين الاجازة حتى اذا لم يكن
 العبد كان النكاح ثابتا عند **قوله** في المستقبل لما قيد بالمستقبل لانه لو حلف انه ما تزوج امرأة في الماضي وكان الزوج صحيحا او فاسدا حلفت في بيعة كذا في
 المبسوط ١٢ الهاد **قوله** كما في البيع اي ان امره بالبيع فان امره يتناول الجائز والفاسد ١٢ نهية **قوله** على هذه الطريقة اي اجراء اللفظ المطلق على

له قوله ما ذكره اي بعد هذه المسألة بقوله ونهانا النكاح اصلاح ملكه لان فيه تحصيله عن الزنا الذي هو سبب الهلاك اب ١٢ قوله مقصود المناقاة

فاذونا امرأة جاز وامرأة أسوة للغراء في مهرها ومعناه اذا كان لنكاح بمهر المثل وجب

ان سبب لاية المولى ملكه الرقبة على ما ذكره والنكاح لا يلا في حق الغراء بالابطال مقصود

الا انه اذا اتم النكاح وجب له دين بسبب قوله فشابة بين الاستهلال والوصار كما مر

المديون اذا تزوج امرأة فبهر مثلها أسوة للغراء ومن زوج امته فليس عليه ان

يؤمها بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج مته ظفرت بها وطئها لان حق المولى

الاستخدام باق والتبوية ابطال له فان بواها مع بيتها فلها النفقة والسكنى والا فلا

النفقة تقابل الاحتباس ولو بواها بيتا ثم بدلت ان يستخذمها له ذلك الحق باق

لبقاء الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح قال رضي الله عنه ذكر تزويج

المولى عبدا وامته ولم يذكرا رضاها وهذا يرجع الى من هبنا ان المولى اجبارها على النكاح

عند الشافعي لا اجبار في العبد هو رواية عن ابي حنيفة لان النكاح من خصائص آدمية

والعبد اخل تحت ملك المولى من حيث انه قال فلا يملك النكاح بخلافه لانه ملك

منافع بعضها فيملك تملكها ولنا ان لا نكاح اصلاح ملكه لان فيه تحصيله عن الزنا الذي

هو سبب الهلاك والنقصان فيملك اعتبارا بالاعتبار والمكاتب والمكاتب لانها التحقا

بالاحرار تصرفا فيشترط رضاها قال من زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها زوجها

فلا مهر لها عند ابي حنيفة رضي الله عنه قال عليه مهرها ولو اعتارها بموتها لحقت انها وهذا لان

المقتول ميت باجله فصار كما اذا قتلها اجنبى وكذا منعت المبدل قبل التسليم فيجوز

البذل كما اذا ارتدت الحرة والقتل في حكم الدنيا جعل تلافيا وجبا لقصاص الدية فكذلك

مقصود الان المانعة
انما تحقق بذلك ولما اذا
كان ضمن فلا معتبر به
هنا كذلك لان محليته
النكاح بالآدمية وحق
الغراء لا يلاقيها
قوله فبهر مثلها
واما اذا كان اكثر منه فلا
تساوي بل تؤخر الى
استيفائهم حقه كدين
الصحة مع دين المرض
عناية قوله ان
يؤمها يقال بؤت للرجل
منزلا وبؤته منزلا اي
مياته ومكنت له فيه
عناية قوله طئها
فليس للسيد ولاية النكاح
الا قبل اخذ المعجل وليس
للزواج ان يمنعه من ان
يستخذمها لان المستحق
الزواج ملك الحق لا غير
مجمع الانه قوله
اعتبارا بالامته والجامع
قيام سبب الولاية وهو
ملك الرقبة وتحصيل ملكه
عن الزنا والموجب للملك
او النقصان اعناية
قوله اعتبارا بموتها الخ
يشكل عليه اذا قتل المشترى
المبيع حيث لا يرجع بقصاص
العييب في ظاهر الرواية فلو
كان القتل كالموت حقيق
انفقه وجب ان يرجع كما هو
رواية عن ابي يوسف
المبدأ قوله حقت
حقت بالفتح مر مات فلا
حقت انفع يعني بمرغ خود
چه زعم عرب ان است
هر که مرگ خود بمرغ ورج او
ز بنی بیرون می آید ام
قوله كما اذا ارتدت
الحرة تجازي بمنع البذل

الحق وهو المولى فبهم من قال
بسقوطه لانه لا يجب لها ثم
ينقل الى المولى اذا فرغ
عن حاجتها حتى لو كان عليها
دين يبرئ الى دينها ١٢ الهدا
قوله والقتل الخ
جواب قوله لان الميت
مقتول باجله اعناية

عدم تسليمها المبدل اعناية قوله الحرة قيد بالحر لان الامته اذا ارتدت او قبلت ابن الزوج فمنهم من قال بعدم سقوط المهر لان المنع باجاء من قبل مرن

جلد کتاب النکاح

۳۲۲

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكيت بضعة فاختارني ابن سعد من مرسل الشعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت قد عتقت بضعتك معك فاختارني ووصله الدار قطني من حديث عائشة بلفظ اذهبي فقد عتقت معك بضعتك وفي الصحيحين عن عائشة لبريرة عتقت خيرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها واختلفت الروايات في زوجها هل كان حرا او عبدا فعند البخاري عن عائشة كان حرا وعنده ابن عباس كان عبدا قال وهذا الصحيح وروى مسلم من طريق هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة في قصة بريدة وكان زوجها عبد الخيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم ولو كان حرا لم يخبرها وبين النساء في رواية ان هذا الكلام عروة وروى البيهقي باسناد صحيح عن صفية بنت ابي عبيد ان زوج بريدة كان عبدا ١٢

قلت انما كان كذلك لان الشري العقد موجب للملك للمولى حين شترت فلو نفذ بعد عتقها كان موجب للملك لها فيتغير حكم من له الحق واما ههنا فانه العقد موجب لها من باب قول سفيان بن عيينة في قوله صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم عتق على آله وسلم جعل عليه ثبوت الخيار لمالك البضع ولم يفسل بين ما اذا كان الزوج حرا او عبدا ١٢ بناء على ما في قوله ولانه يزاد الا في قول معقول ورد بان مدة الطلاق عند المعتبرة بالرجال فلا يزيد عليها الملك اذا كان الزوج حرا واجيب بان كونها معتبرة بالنساء ثابت بدليل قوي فيلزم عليها الزيادة اذا اعتقت من كان حرا ١٢ عن ابن علقمة قوله دفعنا لزيادة النكاح لضرر زيادة ملك يثبت

قوله فتشابه الخ الا لا يمكن اضا فانه القتل اليها حقيقة لان تمام القتل بالموت ولا يتم الا عند سقوط الهية الفعل فالحق يقتضي القتل منها ١٢ الهداد له قوله حتى يجب الكفارة عليه اي فيما اذا كان قتل المولى خطا وكذلك يجب الضمان على المولى ان كان عليه دين ١٢ نهية ٣ قوله فلها الخيار اي ان شاربت اقامت مودان ٣ قوله لقوله عليه السلام الخ روى البخاري ومسلم عن القاسم عن عائشة قال كان في بريدة شاربت فارقته ١٢ عن ابنه

في حق المهر وان قتلت حرة نفسها قبل ان يدخل بها زوجها فلها المهر خلافا للزفر رحمه الله هو يعتبر بالردة ويقتل لمولى مته الجاهل ما بينا ولان ان جنابة المهر على نفسه معتبرة في حق احكام الدنيا فشاها موتها حتف انفسها بخلاف قتل لمولى امته لانه يعتبر احكام الدنيا عليه ككفارة عليه اذ تزوج امته فالاذن في العزل الى المولى عند الخفية رحمه الله عن ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان الاذن ليهالان لمولى حقها حتى ثبت لها واد المطالبة وفي العزل تنقيص حتمها فيشترط رضاها كما في الحرة بخلاف الامه المملوكة لانه المطالبة لها فلا يعتبر رضاها وجه ظاهر الرواية ان العزل يخل بمقصود الولد هو حق المولى فيعتبر رضاها وبهذا فارق الحرة وان تزوجت باذن مولاه ثم اعتقت فلها الخيار حرا كان زوجها او عبدا لقوله عليه السلام لبريرة حين اعتقت ملكت بضعتك فاختارني فالتعليق بملك البضع صدر مطلقا فينتظم الفصلين والشافعي رحمه الله يخالفنا فيما اذا كان زوجها حرا او هو محجوج به لانه يزاد المالك عليها عند لعنتي فيما لك الزوج بعد ثلث تطليقا فتملك فمر اصل لعقد فعلا لزيادة وكذلك المكاتبه يعني اذا تزوجت باذن مولاهم عتقت قال في قوله لا خيار لها لان العقد نفذ عليها برضاها وكان المهر لها فلا معنى لانها الخيار بخلاف الامه لانه لا يعتبر رضاها ولنا ان العلة ازديا المالك وقد جازها في المكاتبه لان عدتها قران طلاقها ثنتان وان تزوجت اقبلت بغير اذن مولاهم عتقت صح النكاح لانها من اهل العبرة وافتناع النفوذ في المولى والاذن لاختيار لها لان النفوذ بعد لعنتي فلا يتحقق زيادة المالك كما اذا تزوجت نفسها بعد لعنتي

لزوج عليها وهذا الضرر يلزمها قصد الخلفان ضرره في بطلان ملكه فانه يلزمه ضمنا لزيادة عليها والضرر القصدى اقوى فيدفع تحمل الا في ١٢ الهداد له قوله كذلك المكاتبه اي سواء كان الزوج حرا او عبدا ١٢ عن ابن علقمة قوله لا خيار لها الخ اي لوجود المقصود لصدور الركن الذي هو الايجاب والقبول من اهل كونهما من اهل العبرة وانتماع المانع لان امتناع المانع ١٢ عن ابن علقمة قوله وقد زال فان قلت هذا الشكل بالشري فانها اذا اشترت ثم اعتقها المولى فان الشري يبطل

فان كانت تزوجت بغير اذنه على العرف مهر مثلها مائة فدخل بها زوجها ثم اغتفها فمولاها
 فامهر للمولى ان يستوفي منافع مملوكة للمولى ان لم يدخل بها حتى اغتفها فامهر لها لانه يستوفي
 منافع مملوكة لها والمراد بالمهر الالف المسكن نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد
 فصحت التسمية ووجب المهر لهذا لم يجب مهر اخر بالوطى في نكاح موقوف للعقد قد
 اتحد باستناد النفاذ فلا يوجب المهر واحدا ومن وطى امته ابنة فولدت منه فمولا
 ولد له وعليه قيمته ما ولا مهر عليه معنى المسألة ان يدعي الاب وجهه الى ولاية تلك
 قال بنو الحاجة الى البقاء فله تلك جاريتهم للحاجة الى صيانة المأء غير ان الحاجة
 الى ابقاء نسله دونها الى بقاء نفسه فلم هذا يتمك الجارية بالقيمة والطعام بغير
 القيمة ثم هذا الملك يثبت قبل الاستيلاء بشرط انه اذا لم يصح حقيقة الملك او حقه
 وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له التزوج بها فلا بد من تقديمه فتبين
 ان الوطى يلاقي ملكه فلا يلزمه العقر وقال زفر والشافعي رحمهما الله يجب المهر
 لانهما يثبتان الملك حكما للاستيلاء فكما في الجارية المشتركة وحكم الشيء يعقبه
 والمسألة معروفة قال ولو كان الابن زوجا اباه فولدت لم تصر أم ولد
 له ولا قيمة عليه وعليه المهر وولدها حر لانه صحر بالتزوج عندنا
 خلا فالشافعي لخلوها عن ملك الاب الا يرى ان الابن ملكها من كل
 وجه فمن المحال ان يملكها الاب من وجه وكذا يملك من التصرفات ما لا يتيقن معها
 ملك الاب لو كان فدل ذلك على انتفاء ملكه الا انه يسقط الحد للشبهة

اذا تزوج امته من كسب مكاتبه ١٢ عن ابيه قوله فمن المحال ان يثبت له من وجه لا يثبت للابن من ذلك الوجه ١٢ الهداد ١٢ قوله من
 التصرفات كالبيع والرهن والهبة والعتق ١٢ قوله الا انه يسقط الحد عن قول الخصم ولو وطى جاريتهم عالمها بمرمتها لم يذكره في الكتاب ١٢ عن ابيه

له قوله على الف الخ ثم انما قيد في صورة المسألة بان المسمى الف ومهر المثل مائة ليعلم ان المسمى وان زاد على مهر المثل فهو للمولى اذا كان الدخول قبل العتق وكان ينبغي ان يكون ما
 يوازي مهر المثل للمولى وما زاد فلم يرد لما ان مهر المثل قيمة البضع من كل وجه دون الزائد عليه والبضع ملك المولى فكان قيمة له لا الزائد على قيمة ملكه وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله والمراد
 الخ ١٢ انما يريه قوله ومعنى المسألة الخ انما قال
 ومعنى المسألة ان يدعي الاب لان محمد ارحم لم يذكر
 الدعوة في الجامع الصغير ١٢ عن ابيه قوله غير الخ
 اي فان قيل لو كان صيانة المأء كبقائه النفس لما
 وجب عليه القيمة كما في الطعام اجاب عنه بقوله غير الخ
 الخ ١٢ عن ابيه قوله اذا لم يصح الخ معناه ان المصحح
 للاستيلاء حقيقة الملك كما هو ظاهر الرواية او حقه
 كما هو مروى عن ابى يوسف فان المولى من حق
 الملك في مال مكاتبه كيف يصح الاستيلاء وفي رواية
 عنه حتى لو ادعى ولد جارية مكاتبته ثبتت له منه
 ١٢ د ١٢ قوله حتى يجوز الخ قلت هذا لا يصلح
 استدلالا لان الخصم لا يسلمه فان الشافعي لا يجوز
 تزوج جارية الابن للاب فكان ذكره تفريفا
 لا تأييدا ولكن المحل محل التأييد ١٢ الهداد ١٢
 قوله العقر في استيلاء الجوهرة العقر في الحر المهر
 المثل وفي الاما عشر قيمة البكر ونصف عشر قيمة
 الشيب وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية
 جلالا ومولى بكم تزوج فيعتبر بذلك وهو المختار كذا
 نقل في رد المحتار ١٢ كذا قوله لانها يثبتان الملك
 حكما للاستيلاء فانه سقط الاحصان بهذا الوطى
 ولو كان في الملك لما سقط وحده فاذم الجواب ان
 تقدم الملك اجتهادى فكان فيه شبهة بين رى بها
 الحد ١٢ قوله كما في الجارية المشتركة اي بين
 الاب والابن فاذا ولدت ولدا فادعاه الاب ثبتت
 النسب ويجب العقر مع قيام نوع ملك وذلك
 يدل على ان الملك لم يثبت سابقا على الوطى والجواب
 اننا قدم الملك احراز اذ عن وقوع الاستيلاء
 في غير الملك حكما وفي تلك المسألة نوع من الملك
 قائم فلا يحتاج الى تقديمه ١٢ عن ابيه ١٢
 قوله والمسألة معروفة يعنى في شروح الجامع
 الصغير وغيره بان الملك عندنا يثبت قبل
 الاستيلاء بشرط ادعائه بعده حكما الذي
 فبيننا اليه هو الصواب لانا قد اتفقتنا على ان
 استيلاء الاب جارية ولده صحيح ومن شرطه
 وقوع الوطى في الملك حتى لو خلا عنه اصلا
 لم يصح كما في جارية الاجنبى فلا بد من تقديمه
 صيانة لفعله عن الحرمة وصيانة للولد
 عن الرق ١٢ عن ابيه قوله خلا فالشافعي
 قال الشافعي لا يصح لان للاب حق الملك في
 مال ولده حتى لو وطى جاريتهم عالمها بمرمتها
 عليه لم يلزمه الحد وكل من لم يحن الملك
 في جارية لا يجوز تزوجها باياها بالمولى

جلد كتاب النكاح

له قوله ان الخطابات كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا نكاح الا بشهود ونحوه ١٢١٢ ع
له قوله وجب التفريق كما قال الله تعالى وان اعلم بغيرهم فان الضمير راجع الى الكفار ان قيل من اين يفهم المرافعة قلنا من قوله بينهم فان الحكم بين جماعة انما يكون اذا اترافوا اعبس
له قوله فكانوا ملتزمين اي يلزمهم الاحكام المجمع عليها في المعاملات لاني الديانات وذلك في المعاملة

ضرورة بيننا وبينهم ولا يجوز لنا تبعيتهم فقيس كونهم تابعين لنا فوقع على امثالهم احكامنا لكن لا جميع الاحكام اعني المتفق والمختلف اذ ليس الضرورة الا المتفق ١٢٢ ع
له قوله مختلف فيه فان ما لاكا وابن ابى ليلى يجوزانه ١٢٢ ع
له قوله ان الحرمة المأخوذة من وجه حرمة النكاح انما هي للعدة لكونه نكاح المنكوبة من وجه وثبت العدة اما ان يكون للشرع او للزوج ١٢٢ ع
له قوله بحقوق الحق وان كان راجعا الى العباد لكن اذا كان نفعه عام غير متعلق بمصلحة خاص فهو مضاف الى الشرع وان كان راجعا الى شخص مخصوص فهو مضاف الى العبد فيقال حق العبد ١٢٢ ع
له قوله لانه لا يعتقده يعني ان اثبات الحرمة لا يجوز ان يكون من جهة الشرع لعدم توجه الخطاب ولا يجوز ان يكون من جهة الزوج لانه لم يعتقده ذلك فاذا لم يكن معتقدا لم يثبت له حق لان الحق فرع الاعتقاد ١٢٢ ع
له قوله بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه وان لم يثبت حقا للشرع لكنه ثبت حقا للزوج لا يعتقده ١٢٢ ع
له قوله كالمسكوبة المملوكة اي اذا تزوج مسكوبة شخص ووطيها يتوهم انه مات زوجها وجب ذلك فظهر انه يجب العدة مع بقاء النكاح الاول فظهر عدم منافات العدة بقاء النكاح ١٢٢ ع
له قوله فاذا تزوج المجوسي لعل التحصيل به بنار على ان جواز نكاح المحارم مختص بالمجوس ١٢٢ ع
له قوله فيما بينهم اي في حقهم عند ما حتى لا يرتب عليه ارث ولا غير ذلك من الاحكام لكن انما لم يترتب لهم العقد الذمة فانه مانع للتعرض فاذا اسلم بطل عقد الذمة فنتعرض لهم ١٢٢ ع
له قوله حكم الصبي في الصبي بنار على ما ذكرنا ان الحرمة اما ان يكون شرعا او للزوج الى آخره وقوله في الصبي احراز عن قول مشايخ العراق ان حكم الفساد عنده لانه لو كان له حكم الصحة لما فرق بينهما في البقاء وقوله الا ان الحرمة الخ جواب عن هذا التشكيك ١٢٢ ع
له قوله تنافي بقاء النكاح كما انها تنافي حدوده مثال ذلك انه تزوج صغيرة فثبت انها شريكة اللبن فانها تصير حرة فاما ان يثبت لها جها ١٢٢ ع
له قوله خلافا لما فان يأسلم احد بها يفرق بينهما بالاتفاق وكذلك كبر المرأة اعد بها وطلب حكم الاسلام عند بها لان اسلام اعد بها كاسلامها في جواز التفريق فذلك نفع اعد بها يكون كغيرها لانه برفعه انقاد حكم الاسلام كما اذا اتم ١٢٢ ع
له قوله ان استحقاق احد بها اي استحقاقه الثابت له باعتقاده لا يبطل بمرافعة صاحب بل اعتقاده صار معارضا لاعتقاده والآخر في حق حكم الصحة على ما كان كذا في الكافي ١٢٢ ع
له قوله لان مراعاتها كحكمها ولو حكمها بطلانها حكم الاسلام لان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك لعدم دلالة ١٢٢ ع
له قوله حكيمها وليس حكيمها حقيقة اذ معنى المرافعة عرض الاحوال لاجل الحكم فليس المرافعة حكيمها بل هي المرافعة

عند ابي حنيفة وقال في النكاح فاسد الوجهين الا انه لا يتعرض لهم قبل الاسلام المرافعة الى الحكم وقال ابو يوسف ومحمد حمدا لله في الوجه الاول كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر رحمه الله لانه الخطابات عاقبة على ما مر من قبل فليزعمهم وانما لا يتعرض لهم لذمتهم اعراضا لا تقربا واذا اترافوا واسلموا والحرمة قائمة وجب التفريق ولهما ان حرمة نكاح المعتدة مجمعة عليها فكانوا ملتزمين لها وحرمة النكاح بغير شهود مختلف في عدم يلزموا احكامنا بجميع الاختلافات ولا بد حنيفة ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وجه الى ايجاب العدة حقا للزوج لانه لا يعتقده بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لانه يعتقده واذا صح النكاح في حالة المرافعة والاسلام حالة البقاء والشهادة ليست شرطا فيها وكذا العدة لا تنافيها كالمسكوبة اذا وطئت بشبهة فاذا تزوج المجوسي املوا ابنته ثم اسلما فرق بينهما لان نكاح المحارم لحكم البطلان فيما بينهم عندهما كما ذكرنا في المعتدة ووجب التعرض بالاسلام في فرق وعند الحكم الصحيح الا ان الحرمة تنافي بقاء النكاح في فرق بخلاف العدة لانها لا تنافي ثم يأسلم احد هما يفرق بينهما ومرافعة احد هما لا يفرق عنده خلافا لهما والفرق استحقاقا لا يبطل بمرافعة صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده اما اعتقاد المصير بالكفر لا يعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلم ولا يعلم ولو اترافا يفرق بالاجماع لان مراعاتها كحكمها ولا يجوز ان يتزوج الميرتد مسلمة ولا كافرة وموتد

قوله لان الاسلام يعلم ولا يعلم هو حديث مرفوع اخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي في الدلائل من حديث عمر بن الخطاب واخرجه الدارقطني من حديث عابن ابن عمر واخرجه اسلم ابن سهل في تاريخ وسط من حديث معاذ بن جبل ١٢ ع

صار معارضا لاعتقاده والآخر في حق حكم الصحة على ما كان كذا في الكافي ١٢٢ ع
له قوله لان مراعاتها كحكمها ولو حكمها بطلانها حكم الاسلام لان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك لعدم دلالة ١٢٢ ع
له قوله حكيمها وليس حكيمها حقيقة اذ معنى المرافعة عرض الاحوال لاجل الحكم فليس المرافعة حكيمها بل هي المرافعة

له قوله لا مستحق للقتل ينتقض بالزنا المحصن الذي ظهر زناه بالبينة او بالقرار وان لم يستحق القتل مع ان كاشحه ١٢ له قوله مستحق للقتل
من حيث انه مرتد بحداته ما اذا حكم بقتل احد للقصاص او للحد فانه يجوز العفو في الصورة الاولى ويجوز ان يرجع الشهود عن الشهادة ١٢ عبد الله قوله
ولا جهال الخ اي يجوز
للقاضي الاجمال فاذا
اهل يجوز ان يترتب عليه
مصلح النكاح قلنا
اجماله المتأخر الدلائل
والنكاح مانع عن التامل
عبد الله قوله لا كافر
لم يقرب للمرتد ما لا يندرج
في الكفر لانه علم من
السابق انه لا يجوز للمرتد ان
يتزوج ١٢ عبد الله
قوله لانها محبوسة ولا
تقتل بل تحبس حتى يظهر
عليها الدليل او تموت
في السجن ١٢ عبد الله
قوله فان كان احدا من
كما اذا كان مسلما والزوجة
كتابتها او كانت الزوجة
مسلمة والزوج كافرا
صورته انهما كافران ثم
اسلمت الزوجة وبصر
الاسلام قبل التفريق
ولدت وانما قيد بانها
كافران اذ لا يجوز ان يكون
الزوجة مسلمة والزوج
كافرا ١٢ عبد الله قوله
ان اسلم احدهما اي حدث
اسلام احدهما وله صغير
كان له ولد صغير ١٢ عبد
الله قوله والشافعي
يخالف فيه اي في جعل
المرتد متبع للكتايب للتأخر
لان جعله متبع للكتايب
يوجب الذبح ونكاح
وجعله متبع للمجوس يوجب
حرمة ذلك فوقع التعارض
اذ الكفر ملته واحدة
والترجيح للمجوس ونحن اثبتنا
الترجيح وهو قوله لان فيه
نوع نظر له فان قلت
على ما ذكرت كل واحد
منا ومن الخصم ذهب الى
نوع ترجيح فمن ان يقوم
الحجة قلت ترجيحنا برفع المعارض وترجيحه برفعه بعد وقوعه والدفع اذ في من الرفع لان من دفع لا يرفع ١٢ عن ابيه قوله وتحت مجوسية قيد الزنا
بالمجوسية لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفريق ١٢ عن ابيه قوله قلت جيف قال الشراح هذا خطأ والصواب ثلثة اطيهار لان العدة عند

٣٢٢

جلد كتاب النكاح

له مستحق للقتل الا مهال ضرورة التامل النكاح يشغله عنه فلا يشترع في حقه وكذا

المرتدة لا يتزوج مسلم ولا كافرا لانها محبوسة للتامل حتى الزوج تشغلهما ولا

لا يتنظم بينهما المصالح النكاح ما شرع لعينه بل مصلحته فان كان حيا الزوجين مسلما

فالولد على دينه كذلك ان اسلم احد هما وله ولد صغير صائر للمسلمين باسلامه

لا في جملته تبعاله نظرا له لو كان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي في نوع نظره اذ

المجوسية شرعية الشافعي يخالف الفنا في التفاضل نحن اثبتنا الترجيح اذ اسلمت امرأة وزوجها

كافرا عرض لقاضي عليه السلام فان اسلم فمهرى امراته ان ابي فرق بينهما وكان لك طلاقا عند

ابي حنيفة وحمل وان اسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فمهرى امراته

وان ايت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرق بينهما طلاقا وقال ابو يوسف لا يكون لفرقة طلاقا

في الوجهين اما العرض فذهبنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه تعرضا لهم وقد

ضمننا بعد الذمة ان نتعرض لهم الا ان طلق النكاح قبل لدخول غير متأكد فينقطع

بنفس الاسلام بعد متأكد فينأجل الى انقضاء ثلث حبس كما في الطلاق ولنا ان المقام

قد فات فلا بد من سبب يثبت عليه الفرق والاسلام طاعة لا يصح سببها فيعرض الاسلام

ليحصل مقاصد الاسلام ويثبت الفرق بالاباء وجه قول ابي يوسف ان الفرق بسببه

يشترك في الزوجان فلا يكون طلاقا كالفرقة بسبب ملك لهما ان بالاباء امتنع

الامساك بالمعروف مع قدر عليه بالاسلام فينبول لقاضي من اية التفسير كما في الجواب

اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينيوب منها ما عند ابيها ثم اذ افرق القاضي

بالاطهار وقيل معناه كان
الشافعي يقول ينبغي ان يتكلم
عندكم الى القضاء ثلث جيف
١٢ بن ابي اله قوله كما في
الطلاق فان الطلاق قبل
الدخول يرفع النكاح وعبد
الدخول لا يرفع الا بانقضاء
العدة ١٢ بن ابي اله قوله
لا يصح سببا لانه سبب
اثبات العصمة وتأكيده
الملك به ١٢ بن ابي اله قوله
ان الفرقه الخ يعني ان سبب
بذه الفرقه يشترك فيه
الزوجان على معنى انه يتحقق
منهما وهو الابطار والردة و
مثل هذه الفرقه تكون بغير
طلاق كالفرقة والواقعة
بالحرمة وملك احد الزوجين
صاحبه ١٢ بن ابي اله قوله
كما في الحب الحب القطع
ومنه المحبوب النخص
الذي استوصل ذكره و
خصياه ١٢ مغرب

يخالف فيه اي في جعل
المرتد متبع للكتايب للتأخر
لان جعله متبع للكتايب
يوجب الذبح ونكاح
وجعله متبع للمجوس يوجب
حرمة ذلك فوقع التعارض
اذ الكفر ملته واحدة
والترجيح للمجوس ونحن اثبتنا
الترجيح وهو قوله لان فيه
نوع نظر له فان قلت
على ما ذكرت كل واحد
منا ومن الخصم ذهب الى
نوع ترجيح فمن ان يقوم
الحجة قلت ترجيحنا برفع المعارض وترجيحه برفعه بعد وقوعه والدفع اذ في من الرفع لان من دفع لا يرفع ١٢ عن ابيه قوله وتحت مجوسية قيد الزنا
بالمجوسية لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفريق ١٢ عن ابيه قوله قلت جيف قال الشراح هذا خطأ والصواب ثلثة اطيهار لان العدة عند

له قوله والمطوعة قال الانزاري في غاية البيان المطوعة بفتح الواو لا كسر باي مطوعة المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الواو ويكون اسم الفاعل من طاعة ١٢ بنابه **له قوله** فاقنا شرطها ١٢ فان القضاة ثلثت حيض شرط البيونة في الطلاق الرجعي وشرط انقطاع علان النكاح في الطلاق البائن ١٢ **له قوله** كما في حفر البير فان الاصل ان يضات السقف في الوقوع الى الشغل لانه هو العلة للسقوط والحفر شرط لان الارض كانت مسكة مانعة عن عمل الشغل فالحفر زال المانع فعلم الشغل عمل فعمل به انه شرط لكن العلة ليست بصاحبة الحكم لان الشغل طبعي لا تعدي فيه والمشايخ لا يشبهونه فيه فلم يبلغ المشي على السطح الشغل واذا لم يعارض الشرط بالضرورة والشرط مشبه بالعلل لما يتعلق به من رجوع الحكم فيم مقام العلة في ضمان النفس للمال جميعا كما ذكره في الاسلام في اصول الفقه ١٢ بنابه **له قوله** والثلث في رجوعه يفصل ١٢ من المدخول بهاد غير المدخول بهاد حيث يقول ان كان قبل الدخول يقع الفرقة باسلام احدهما وان كان بعد الدخول يتوقف على القضاء العدة وهذا الحكم عنده لا يختلف بدرا الحرب ودار الاسلام كما مر له في الشافعي وهو قوله الان ملك النكاح قبل الدخول غير متأكد الخ ١٢ بنابه **له قوله** وسيأتيك ا في مسألة المهاجرة وقال الانزاري بعد ثلثه عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاصول ١٢ بنابه **له قوله** اولى لان البقاء اسهل من اللابست دار ١٢ **له قوله** كالحرب في المستامن الخ اي كالحرب في اذ دخل دارنا بامان فان دلالة قد سقطت اذا المراد بانقطاع الولاية سقوط ما لكتبة عن نفسه وماله و كالمسلم اذا دخل دار الحرب بامان فان دلالة انقطع ولم يؤثر في الفرقة وهذا البطلان دليل انخصم ١٢ بنابه **له قوله** مع التباين حقيقة وحكما المراد بالحقيقة تباعد ما شفعما وبالحكمي ان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل القرار والسكنى وفي قوله حكما جواب عن قوله كالحرب في المستامن والمسلم المستامن لان الحرب في المستامن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو هو في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلذلك لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستامن حتى لو انقطع نية الرجوع كان حكم التباين ثابتا في حقه ١٢ **له قوله** فصا راي سبي كاشعرا من حيث ان النكاح لا يفسد بالشرع فكذلك بالسبي لعدم المنافاة ١٢ بنابه **له قوله** ثم هو الخ اي سلمنا ان السبي يقتضي العفا ولكن في محل عمله هو المال حتى ثبت ملك في رتبة السبي للسبا في على الخصوص لان في محل النكاح وهو منافع البضع لان ذلك ليس في محل عمله لان ذلك من خصائص الآدمية لا المالية وقد اورد في هذا الجواب عن قوله ولهذا يسقط الدين عن ذمة المسي لان الدين في الذمة وهي محل عمله لانها هي الرتبة ١٢ **له قوله** في المستامن الجواب عن قوله كالحرب في المستامن المستامن ١٢ بنابه

بينها بآبائها فلها المهران كان خن لتأكد بالدخول ان لم يكن خل بها فلا مهر لها لان الفرق من قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطوعة واذا اسلمت المرأة في دار الحرب زوجها كافرا واسلم الحربي تحت محوسية لم يقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض ثم تبين من زوجها وهذا لان الاسلام ليس سببا للفرقة والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية والبدن لفرقة رفع الفساد فاقنا شرطها وهو مضى الحيض مقام السبب كما في حفر البير ولا فرق بين مدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل كما مر في دار الاسلام اذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا ردة عليها وان كانت المسلمة فكذلك عند الحنفية خلافا لهما وسيأتيك انشاء الله تعالى اذا اسلم زوجها الكتابية فمها على نكاحهما لانه يصح النكاح بينهما ابتداء فلان يقع اولى قال اذا خرج احد الزوجين اليها من دار الحرب مسلما وقعت البيونة بينهما وقال الشافعي لا تقع ولو سبي احد الزوجين وقعت البيونة بينهما بغير طلاق وان سبيا معا لم يقع البيونة وقال الشافعي وقعت فالحاصل السبب التباين دون السبي عندنا وهو يقول بعكسه ان التباين اثر في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحربي المستامن اما السبي فيقتضي العفا للسبا ولا يتحقق الا بانقطاع النكاح ولهذا يسقط الدين عن ذمة المسي ولنا ان مع التباين حقيقة وحكما لا ينتظم المصالح فشاير المحرمية والسبي يوجب ملك الرتبة وهو لا ينافي النكاح ابتداء فكذلك بقاء فصا راي كاشعرا ثم هو يقتضي العفا في محل عمله وهو المال في محل النكاح وفي المستامن يتباين لدار حكما لقصد الرجوع واذا خرجت المرأة

بينها بآبائها فلها المهران كان خن لتأكد بالدخول ان لم يكن خل بها فلا مهر لها لان الفرق من قبلها والمهر لم يتأكد فاشبه الردة والمطوعة واذا اسلمت المرأة في دار الحرب زوجها كافرا واسلم الحربي تحت محوسية لم يقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض ثم تبين من زوجها وهذا لان الاسلام ليس سببا للفرقة والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية والبدن لفرقة رفع الفساد فاقنا شرطها وهو مضى الحيض مقام السبب كما في حفر البير ولا فرق بين مدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل كما مر في دار الاسلام اذا وقعت الفرقة والمرأة حربية فلا ردة عليها وان كانت المسلمة فكذلك عند الحنفية خلافا لهما وسيأتيك انشاء الله تعالى اذا اسلم زوجها الكتابية فمها على نكاحهما لانه يصح النكاح بينهما ابتداء فلان يقع اولى قال اذا خرج احد الزوجين اليها من دار الحرب مسلما وقعت البيونة بينهما وقال الشافعي لا تقع ولو سبي احد الزوجين وقعت البيونة بينهما بغير طلاق وان سبيا معا لم يقع البيونة وقال الشافعي وقعت فالحاصل السبب التباين دون السبي عندنا وهو يقول بعكسه ان التباين اثر في انقطاع الولاية وذلك لا يؤثر في الفرقة كالحربي المستامن اما السبي فيقتضي العفا للسبا ولا يتحقق الا بانقطاع النكاح ولهذا يسقط الدين عن ذمة المسي ولنا ان مع التباين حقيقة وحكما لا ينتظم المصالح فشاير المحرمية والسبي يوجب ملك الرتبة وهو لا ينافي النكاح ابتداء فكذلك بقاء فصا راي كاشعرا ثم هو يقتضي العفا في محل عمله وهو المال في محل النكاح وفي المستامن يتباين لدار حكما لقصد الرجوع واذا خرجت المرأة

في هذا الجواب عن قوله ولهذا يسقط الدين عن ذمة المسي لان الدين في الذمة وهي محل عمله لانها هي الرتبة ١٢ **له قوله** في المستامن الجواب عن قوله كالحرب في المستامن المستامن ١٢ بنابه

له قوله ان كانت الزوان كانت من المرأة فيغير طلاق هو يعتبر بالابا والجماع ما بيناه يعني قوله امتنع عن الامساك بالمعروف ١٢ عن ابيه قوله على
باصلنا له وهو ان الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان والطلاق ما يخص بزواج ١٢ عن ابيه قوله والبوصيفة الخ اي ابو حنيفة فرق بين الابا والارادة
تجعل الفرقة باباء الزوجية
ملا قد دون الردة ووجهه
ان الردة منافية للنكاح
لكونها منافية للعصمة
لانها تبيح النفس والمال
وتبطل الملك والنكاح
والطلاق ليس بمنان
للكاح لانه رافع له بعد
تحققه مسديا عنه بسبب
عن الشيء الراجع له لا
ينافي فلا يكون الردة طلاقا
بخلاف الابا لانه يفتي
الامساك بالمعروف ليس
بمنان للنكاح فيجب
التسريح بالاحسان ١٢
عن ابيه قوله ولهذا
اي لكون الردة منافية
للكاح دون الابا ١٢
عن ابيه قوله ولا
نفقة فان قيل فظاهر
مستقيم فما فائدة ذكره
لان نفقة اذا المسلة اذا
كانت غير مدخولة بها
وقعت الفرقة لا تجب
النفقة على زوجها في
لا يترتب احد في عدم
وجوب النفقة في المدة
اذا كانت غير مدخول
بها قلت قوله ولا نفقة
راجع الى ما ذكره قبله
قوله وان كانت هي
المرتدة فلها كل المهر
دخل بها اي ولكن نفقة
لها لان الفرقة من قبلها
ان له قوله ان
بني حنيفة هم من العرب
ارتدوا بمنع الزوجة وبث
اليهم ابو بكر الصديق
الجوش قاسموا
مع قوله وارتداد
الخ جواب سوال وهو
ما ذكره في الاسلام
في مبسوطه
بقوله فان قيل ان ارتدادهم ما كان جسد بالاجماع فكيف يستقيم الاستدلال به قلنا عند جملة السارح بالتقدم
والناظر يجعل في الحكم كانه وجب جملة ١٢ نهائية

جلد كتاب النكاح

٣٢٨

الينا مهاجرة جازان تزوج ولا عدة عليها عند ابو حنيفة وقال عليها العدة لان الفرقة
وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام ولا بحنيفة انها اثر النكاح
المتقدم وجبت اظهار الخطر ولا خطر ملك الحربي ولهذا التحريم بعدة على المسبية
وان كانت حاملا لم تزوج حتى تضع حملها وعن ابو حنيفة ان يصح النكاح لا يقربها زوجها
حتى تضع حملها كما في الجبل من الزنا ولا قول انه ثابت النسب فاذا ظهر الفراش في النسب يظهر
في حق المنع من النكاح احتياطا قال اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير
طلاق وهذا عند ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد ان كانت الردة من الزوج فمرفقة
بطلاق هو يعتبر بالاباء والجماع ما بيناه وابو يوسف مرفقة ما اصلنا في الاباء وابو
حنيفة فرق بينهما ووجهه ان الردة منافية للنكاح لكونها منافية للعصمة والطلاق
فتعد ان تجعل طلاقا بخلاف الابا لانه يقول الامساك بالمعروف فيجب التسريح بكه حسان
على ما هو ولهذا تتوقف الفرقة بكه بقاء على القضاء لا تتوقف بالردة ثم ان كان الزوج
هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها وان كانت المرتدة
فلها كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فلها مهرها ولا نفقة لان الفرقة من قبلها
قال اذا ارتد معانم اسلاما معانم على نكاحها استحسننا وقال في بطلان زوجه احدها
منافية في ردتهما واحدها ولنا ما رو ان بني حنيفة ارتدوا ثم اسلموا ولم يأمرهم الصحابة وضوا
الله عليهم جميعا بجدي لا نكح الارتداد منهم واقهر مع الجاهلة التايخ ولو اسلم احدها
بعد الارتداد فسد النكاح بينهما الاصرار الاخر على الردة لانه مناف كابتدائها
اي بعد ارتدادها ١٢ عن ابيه

قوله روى ان بنى
حنيفة ارتدوا واشد
اسلموا ولم يأمرهم
الصحابة بجدي لا نكح
قلت هو ما خوذ
بالاستفراغ ١٢
+

11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847

اولهما بكر او الاخرى ثيبا لقوله عليه السلام من كانت امرأتان في مال الى احدهما في

قلت اخبر اصحاب السنن الاربعة عن عائشة ١٢ خرجت الى اريحي

فصل فیما یسأل العبد والحد سواء (اطلا ما زوولان القسم)
 لے بین البرکد البتیب ۱۲ اعلیٰ
 لے بغیر تہ قہ میں ۱۲ الحدود البتیب ۱۲

والتسودون طريقتا والنشوة في البيتولا في الجامعة لأنها تنبت على النشاوان

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ هُمْ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ

الرق فيه ثم قال الحق لمن القسم حلة السفر فيسأ الزوج من شأه من الأول

السلاكا اذا اراد سفاوقه نساء الانا اقول انا اقول قلوبكم من

بشجبا وهذا لانه لا يخفى لمراه عند فورة الزوج الا يرى ان ليس صاحب

وقسمها الصالحة جازان سود بنت معة رضي الله عنهما قالت سوا الله السلا عليه

سودة فلما كبرت قالت قد حلت ووعى منك يا سوما يا الله لا اله الا انت فقام رسول الله صلى الله عليه وآله

ولو أقف في خبر وطن سؤة طلعت الأماراة العطار في زيادات السير عن حفص بن غياث عن

حدیث من کانت
رأیاً تان فصالی

ابن ابي اسحق
البرادعي

حدهما جاء ثوب القينة
شقه ما لك فرجاله

موبانه منداوایه
ادعای ادب عن

سندابی لغیم فی تاریخ
صیان فی تاریخ

كان ثقفاً

من نساء و يقول

املك يعني القدر
قدرا الاربعة و

عن ابن مسعود عن
ابن عباس عن ابي قلابة

زید کے ارسلہ حماد
زید کے ارسلہ حماد

علیت و هو اونی

تزوج البكره

لها ثلثة وعن
الملة أن النصف

10

فان اراد فضا لا عن تراض فانه ذكر بحرف الفاء مطلقا التراضي ولو كان الرضاع بعده حرام يعلق به لانه لا اثر للتراضي في ازالته المحرم شرعا ١٣ عليا

جلد کتاب الرضاع

وان كانت الحجاب سوال مقدران يقال
يفي ان لا يثبت الرضاع بالقليل لما ان تحرم
الرضاع انما كان النشأه الغطر وانما لا تحرم

للنحل من حال الى حال ولا بد من الزيادة على الحولين لما تبين فتقدب به وكمها قوله تعالى

النبي عليه السلام بعد ذلك قال هذه الآية ووحيه انه تعالى ذكر شيان و

الدارقطني في سنة غن البهيم بن جميل عن ابن
عصمته عن عمار بن دينار عن ابن عباس قال رسول

عن ابن عباس موقوفا قال النسيان واليه يتم
الرجوع فقلت يا أبا عبد الله ما هذا يعني

ابن مضع عن ابن عيينة موقوفا ١٢ أخرجه زيلعي
قال كالا عا المصوب للدين مثل ان

[illegible]

ثم صا لبنا خالصا كما ان غذاء الرضيع يغاير غذاء الفطيم لان غذاء الرضيع اللبن وغذاء الفطيم اللبن مرة والطعام اخرى لانه ليطعم تدريجا فكان الحاصل

۱۵۹۱۳

له قوله ولا يعتبر الخ اء اذا فطم قبل المدة لم يعتبر الفطام الا في رواية عن ابى حنيفة ر ح ح لو فطم صبي قبل الحولين او قبل ثلثين شهرا عند ابى حنيفة ر ح ح ثم ارضعت امرأه
 قبل ان يمضي عليها مدة الرضا لعلق به التحريم في ظاهر الرواية دون رواية الحسن اذا استغنى عنه ١٢ غنايه ٥٥ قوله من الرضا جاز ان يعلق بالاخت مثل ان
 يكون للرجل اخت من الرضا ولها ام من النسب جاز ان يعلق بالام مثل ان يكون له اخت من النسب ولها ام من النسب جاز ان يعلق بالام مثل ان يكون له اخت من النسب
 و جاز ان يعلق بها جميعا مثل ان يجمع الصبي والصبيته الاجنبيان على ثدي

١٢ غنايه ٥٥ قوله ولا يجوز ذلك من النسب لان اخت ابنه من النسب ان كانت منه
 في بنته وان لم تكن منه بان كان من ام في ربيته والربيته تحرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى
 في الرضا حتى لو لم يوجد احد من المعنيين في النسب بان كانت امة مشتركة بين اثنين
 فجات بولد فادعياه حتى يثبت النسب بينهما واصل منهما بنت من امرأة اخرى جاز لكل واحد
 من المولين ان يتزوج بنت شريكه وان كان كل من المولين متزوجا باخت ابنه من النسب
 ١٢ الهداد ٥٥ قوله لما روينا اشارة الى قوله عليه السلام يحرم من الرضا ما يحرم
 من النسب غنايه ٥٥ قوله لا سقطا الخ فان حليلة الابن المتبنه كانت حراما في الجاهلية
 واما حرمه حليلة ابن الرضا فثبتت بالبرهان المشهور وهو قوله عليه السلام يحرم من
 الرضا الحديث ١٢ غنايه ٥٥ قوله ولبن الفحل من باب اضافة الشيء الى سببه لان سبب اللبن انما هو الفحل ١٢ غنايه
 ٥٥ قوله وهو ان الخ انا ذكره تنبيها على انه ليس المراد لبن الفحل وهو ان ينزل
 اللبن فارضع صبيته لان بارضا لا يعلق التحريم بالاجماع ١٢ الهداد ٥٥ قوله
 قوله عليه السلام لعائشة الخ قلت اخرجها الائمة الستة في كتبهم عن عائشة قالت
 دخل علي افلح ابن ابى القعيس فارست منه فقال تستر مني وانا عمك قالت
 قلت من اين قال ارضعتك امرأة اخي قالت انما ارضعتني المرأة ولم يرضعني
 الرجل فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحدثته فقال انه عمك
 فنبه عليك انتهى ١٢ يخرج ريلعي ر ح قوله جاز الخ لانه لا نسب بينهما موجب
 للحرمه فذلك في الرضا كذا في ايسر ١٢ نهايه ٥٥ قوله وكل صبيين الخ على
 الصبي على الصبيته كما في القرين للشمس والقرن ١٢ غنايه ٥٥ قوله ولا يتزوج
 المرضعة بصيغة اسم المفعول وبالرفع على الفاعلية ونصب احد على المفعولية

لان الحرمه باعتبار النسب وذلك في المدة اذا الكبر لا يتربى به ولا يعتبر الفطام قبل المدة
 الا في رواية عن ابى حنيفة اذا استغنى عنه جهة انقطاع النسب بتغير الغذاء وهل
 يباح الارضا بعد المدة قليل لا يباح لان ابنته ضرورية لكونه جزء الارضى قالوا
 من الرضا ما يحرم من النسب الحديث الذي روينا الام اخت من الرضا فاجوز ان
 يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ام اخت من النسب تكون امه او موهة ابيه بخلاف الرضا
 ويجوز تزوج اخت ابنته من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لانها وطى امها حرمه عليه
 يوجد المانع في الرضا وامرأة ابيه وامرأة ابنه من الرضا لا يجوز ان يتزوجها
 كما لا يجوز ذلك من النسب لما روينا وذكره الاصل النص لا يشق اعتناء التنص
 ما بينا ولن الفحل يعلق به التحريم وهو ان تزوج المرأة صبيته فحرمه هذه الصبيته زوجها
 ابايه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل اليه اللبن ابا للمرضعة وولد الشاة لبن
 لا يحرم لان الحرمه لشبهة البعضية اللبن بعضها لا بعض ولنا ما روينا والحرم بالنسب
 من الجانبين فكذا بالرضا وقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها لي عليك افلح فانه
 عمك من الرضا ولانه سبب لنزول اللبن منها فيضها اليه في موضع الحرمه احتياطا
 ويجوز ان يتزوج الرجل باخيه من الرضا لانه يجوز ان يتزوج باخيه من النسب
 وذلك مثل الاخ من الاب اذا كانت له اخت من امه جاز الاخيه من ابيه ان يتزوجها
 وكل صبيين اجتماعا على يد امرأة واحدة لم يجز لاحدهما ان يتزوج بالاخر هذا هو
 الاصل ولا احد فيهما الخ لا يتزوج المرضعة لغير ولد التي ارضعت فيه اخوها ولا

حد بيت لي
 عليك افلح فانه
 عمك من الرضا
 متفق عليه من
 حديث عائشة ١٢

ومن ولد التي ارضعت على طريق الاضافة هذا هو الاصل من النسخ وفي نسخة اخرى ولا يتزوج المرضعة احدا من ولد التي ارضعت بعكس الاول
 في الفاعلية والمفعولية وهذا ايضا صحيح فكان كلامنا بخطي شح ر ونسختان اخريان ليستا بصحيتين وبها بعد صيغة اسم الفاعل في المرضعة
 كونها فاعلة او مفعولة على ما ذكرنا ولكن على هذين التقديرين لا بد ان يكون قوله من الولد الذي ارضعته معرقا باللام ١٢ نهايه -

له قوله خلافا للشافعي عنده اذا اختلط مقدار يحصل به خمس رضعات من اللبن في جيب من المار فشر به الصبي يثبت به الحرمة هو يقول انه موجود حيا
وحقيقة فيكون معتبرا لان المحسوس لا يكره ١٢ ع ٤٤ قوله كما في اليمين حلف لا يشرب لبنا فشر لبنا مخلوطا بالمار والمار غالب على اللبن لا يثبت
١٢ عناية ٤٥ قوله في قولهم جميعا
فلانه اذا طبخ بالطعام يصير اللبن
بنوعا بالطعام وان كان غالبا لا
يسمى لبنا مطلقا ١٢ عناية
٤٥ قوله هو الصحيح احتراز عن قول
بعضهم في قول ابي حنيفة رح ان
ذلك عنده اذا لم يتقاطر اللبن من
الطعام عند حمل اللقمة واما اذا
كان يتقاطر منه فيثبت به الحرمة
عنده لان القطرة من اللبن اذا
دخلت علق الصبي كانت كافية
لاثبات الحرمة والاصح انه لا يثبت
على كل حال عنده لان التغذية
بالطعام لانه هو الاصل دون
اللبن والمصير يقع به التغذية
الموجب لاثبات الحرمة ١٢ عناية
٤٥ قوله اذا الدوار لتقوية الخ
لانه يحل فيه ليصل به الى الاصل
بمن نفسه وهذا من الجربات و
الحرمة تورث ظن المخالف ١٢
حاشية ملا الهادي رحمه الله تعالى
٤٥ قوله في هذا روايتان في
رواية قوله كقول ابي يوسف وبه
قال الشافعي في قول وفي رواية
كقوله محمد بن فرح ١٢ عناية
٤٥ قوله في الايمان فيما اذا
حلف لا يشرب من لبن هذه البقرة
فخط لبنها بلبن بقرة اخرى فهو
غالب فشر به فهو على هذا الاختلاف
عند ابي يوسف رح لا يثبت
لان المطلوب كالمستهلك و
عند محمد رح يثبت لان الشئ
يكثر بجنسه ولا يصير مستهلكا ١٢
عناية ٤٥ قوله بعد موتها
قيده بالموت لانه لو حلب قبل
الموت وادجر بعد الموت
كان قوله كقولنا على الاظهر
١٢ عناية
٤٥ قوله فاوجر الصبي
الوجور الدوار الذي يصيب
في وسط الفهم يقال اوجرته
ودجرته ١٢ عناية

جلد كتاب الرضاء

وليد لها انه ولد ايماء ولا يزوج الصبي الموضع تحت زوج المرضعة لانهما عمتة من الرضاء
واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق التحريم خلافا
للشافعي يقول انه مفود فيه حقيقة ونحن نقول المغلو غير حاكم حتى لا يظهر مقابلة الغا كما
في اليمين وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عند ابي حنيفة روي
اذا كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم قالوا في قولهم فيما اذا لم تمسه النساخ لو طهرها
يتعلق به التحريم في قولهم جميعا لهما ان اعتبر للغا كما في الماء اذا لم يغيره عن جارية ولا يثبت
ان الطعام اصل اللبن تابع له في حق المقصود فصا كما مغلو ولا معتد بتقاطر اللبن
الطعام عند هو صحيح لان التغذي بالطعام اذ هو الاصل وان اخطأ الداء واللبن غالبا يتعلق
الحرمة لان اللبن بقى مقصودا فيه اذ الداء لتقويته على الوضوء واذا اختلط اللبن بلبن
وهو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب لبن النساخ لم يتعلق به التحريم اعتناء للغا كما في الماء
واذا اختلط اللبن امرأتين يتعلق التحريم باغلبها عند ابي يوردة لان الكل صار شيئا واحدا فيحصل
الاقل بقاء الاكثر في بناء الحكم عليه قال محمد بن فرح في يتعلق التحريم بهما لا الجنس يغلب
فان الشئ لا يصير مستهلكا في جنسه لا اتحاد المقصود وعن ابي حنيفة في هذا روايتان
اصل المسألة في الايمان واذا انزل للبكر لبن فوضعت صبيا يتعلق به التحريم لاطلاق النص
ولانه سبب النشوف فيثبت به شبهة البعضية واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاوجر الصبي
تعلق به التحريم خلافا للشافعي هو يقول الاصل ثبوت الحرمة انما هو امرأة ثم تنعقد الى
غيرها بواسطة ما لم يبق علة لها ولها لا اوجب طهرها حرمة المصاهرة
غيرها بواسطة ما لم يبق علة لها ولها لا اوجب طهرها حرمة المصاهرة

له قوله وقام اللبن لان الموت لم يخرج عن كونه متغذيا كما انه لم يخرج عن ذلك الفائدة لم تنحصر في ظهور الحرمة فيها بل تظهر في الميتة دفنا وتيمما بان كان
 لهذه المصنعة التي اوجرت في الميتة في لها زوج فان لهذا الزوج ان يدين ويميت بالميتة لانه صار محرما لها حيث صارت ام امراته ١٢ غايه ٤٤ قوله اما الجزية
 الجزية عن قوله ولهذا لا يوجب وطئها حرمة المصاهرة يعني ان حرمة المصاهرة
 الجزية ومحل الحرث قد زال بالموت فافترقا ١٢ غايه ٤٤ قوله ليس بلبن جلد كتاب الرضا

للرجل لبن لتصوره بصورة اللبن كما يقال
 دم السمك مع انه ليس بدم على التحقيق لتصوره
 بصورة الدم ١٢ غايه ٤٤ قوله لم يتعلق الحر
 وذكر في المبسوط في هذا حكمية وهي ان محمد بن
 اسمعيل البخاري صاحب الاخبار كان يقول
 يثبت حرمة الرضا فان دخل البخاري
 في زمن الشيخ ابي حفص الكبير وجعل يفتي
 فقال له الشيخ لا تقبل قلت هناك قاي
 ان يقبل نصيحة حتى استفتي عن هذه المسألة
 فافتى بنبوت الحرمة فاجتمعوا واخرجوه من بخارا
 ١٢ غايه ٤٤ قوله فارضعت البكرة يعني
 بلبن هذا الزوج او بلبن زوج آخر ١٢
 حاشية ملا الهادي ٤٤ قوله حرمتا
 على الزوج اما البكرة فان حرمتها مؤبدة
 وكذلك الصغير ان كان دخل بالبكرة
 وان لم يدخل بها جاز الزوج بالصغيرة
 لانها ربيته لم يدخل بها ١٢ ع ٤٤ قوله
 والارتضاع الخ لانه فان قيل العلة للفرقة
 الارتضاع وهي فعلها فلم تضاف للفرقة
 اليها اجاب عنه بقوله والارتضاع الخ ١٢
 غايه ٤٤ قوله وان لم تتقدمان قصدت
 دفع الهلاك عنها جوعا ١٢ غايه ٤٤ قوله
 يرجع في الوجهين لان من اصله ان السبب
 كالمباشر ولهذا جعل فتح باب القفص
 والاصطبل وحل قيد الاتق موجبا للضمان
 على ما عرف في الاصول وفي الماشقة
 المتعدى وغير المتعدى سواء فكذلك
 في التسبيب ١٢ غايه ٤٤ قوله ليس
 بافساد النكاح وضعا لان وضعه لرتبة
 الصغيرة لا لافساد النكاح وانما ثبتت
 الافساد باتفاق الحال بتأديته الى جمع
 بين الام والبنت في ملك رجل نكاحا
 ١٢ ع ٤٤ قوله ليس بسبب الخ لانه غير
 متقوم في نفسه لانه ليس ملك عين ولا
 منفعة على التحقيق ولهذا لا يقدر على بيعه
 وهبته وايجازه وانما هو ملك ضروري
 يظهر في حق الاستيفاء بل هو سبب
 لسقوط لان ما يفوت به المبدل يفوت
 به المبدل ايضا فان قيل اذا لم يكن سببا
 لازما كيف وجب على الزوج نصف

ولنا ان السبب هو شبهة الجزية وذلك في اللبن لمعنى الانتشار والابنات هووم
 لبسبب حرمة الرضا ١٢
 باللبن هذه الحرمة تظهر في الميتة دفنا وتيمما اما الجزية في الوطئ لكونه ملا لمحل
 الحرث قد زال بل هو فافترقا واذا احتقن الصبي باللبن لم يتعلق به التحريم عن
 ان يثبت الحرمة كما يفسد الصوف والفرع على الظان ان مفسد الصوف اصلاح البدن
 في الاحقان ١٢ معنى بين الصوم والتحريم في باب الاحقان ١٢
 ويوجد ذلك الداء فاما المحرم في الرضا والنشوة لا يوجد في الاحتقان ان لمغذ
 له من الاعلى واذا نزل للرجل لبن فوضع صبيبا يتعلق به التحريم لا ليس بلبن على
 التحقيق فلا يتعلق النشوة فهو هذا لا اللبن انما يتصور منه الولادة واذا شرب
 صبيا من لبن نشأ لم يتعلق التحريم لا الجزية بين الادعي اليها والمحر باعنيها واذا
 تزوج الرجل صغيرا وكبيرة فاضعت اليكبير الصغيرة حرمتا على الزوج لانه يصير بين
 الام والبنت ضعا واذا كانا كالحجج بينهما نسب ان لم يبدل بالكبير فلا مهر ليا لان
 الفرقه جاء من قبلها قبل الدخول وللصغيرة نصف المهر لان الفرقه وقعت من
 جهتها والارتضاع وان كان فعلا منها لكن فعلها غير معتبرا اسقاطا لهما اذا صغيرة
 صونها ويرجع الزوج على الكبيرة ان نتعمد به الفساد وان لم تتعمد شئ عليها
 ان علمت بان الصغيرة امراته وعنده انه يرجع الوجهين الصحيح هو الروا
 وان اكدت كان على شتر والسقوط وهو نصف المهر وذلك في مجرى الانتلا لكنها
 مسببة فيما لان الارضا ليس بافساد النكاح وضعا وانما ثبت ذلك باتفاق
 الحال وان فساد النكاح ليس بسبب لزام المهر بل هو سبب لسقوط الارضا
 المهر

المهر اجاب عنه بقوله الا ان نصف المهر يجب بطريق المنفعة على ما عرف في باب المهر والمنفعة تجب
 بالنص ابتداء بقوله تعالى ومتعهم لان المتعقود عليه عاد اليها سالما لكن من شرط
 وجوبه له وجوب نصف المهر بطريق المنفعة ابطال النكاح فكانت صاحبه شرط في سببته ١٢ غايه ٤٤

له قوله كخبر البرهان الحافر مسبب سقوط من سقط في البرفلو كان الحفر في الشارع العام فهو تعد فيعتبره السبب ويجب الضمان وان كان في ارض نفسه فليس
تغفل اعتبار لهذا السبب ١٢ له قوله وهذا ما اخرجنا فان قيل الجمل حكم الشرع في دار الاسلام ليس بغدر فكيف جعل حمل المرأة لفساد النكاح
عذرا في حق عدم وجوب الضمان عليها
الحكم الشرعي وهو وجوب الضمان ليعتمد
التعدي والتعدي انما يحصل بقصد الفساد
والقصد الى فساد انما يتحقق عند العلم
بالفساد فاذا انتفى قصد الفساد كان
اعتبار الجمل لدفع قصد الفساد لا لدفع
الحكم فان قلت دفع قصد الفساد ليعتمد
دفع الحكم فكان اعتبار الجمل لدفع الحكم
قلت الزم ذلك ضمنا فلا معتبر به ١٢ غايه
له قوله سفردات اي عن الرجال
اجنيات كن او امهات احد الزوجين احد
كانت او اكثر ١٢ غايه له قوله فاجره
واحد الخ فانه لا ينبغي للمسلم ان ياكل و
يطعم غيره لان المخبر اجره بحرمة العين و
بطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقاء
الملك ثم لما ثبت الحرمة هنما مع بقاء
الملك لا يمكن الرد على الباع ولا ان يحسن
التمس عن البائع كذا في قاوسه قاضيا
١٢ غايه له قوله لا يقبل الخ فان بقاء
النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة الموقدة
فاذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت
الحرمة ١٢ غايه له قوله كتاب الطلاق
الخ لما كان الطلاق متأخرا عن النكاح
طبعا اخره عنه وضعا ليوافق الوضع
فالطلاق في اللغة عبارة عن رفع القيد
وفي عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي
يرفع القيد النكاح بالفاظ مخصوصة
وسببه الحاجة المحوجة اليه وشرط كون
الناطق عاقل بالغ والمراة في النكاح
او في العدة التي تليها بها محل للطلاق
وحكمه زوال الملك عن المحل ١٢ غايه
له قوله باب طلاق السنة وهو مذکور
اصالة واما ذكر البدعي لان الاستخبار
تبيين باضداد ١٢ غايه له قوله
لان الصحابة الخ قلت اخرج ابن ابي
شيثبة في مصنفه عن ابراهيم النخعي
قال كافا يستحبون ان يطلقها واحدة
ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيضات
١٢ غايه له قوله وان هذا الخ لفتح الخ
عطف على ان في قوله لان الصحابة ١٢
الهداد له قوله واقل ضررا بالمراة
حيث لا يطول عليها العدة بحال اما لو طلقها اكثر من واحدة فالعدة ربما تطول بان يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها ١٢ د له قوله ولا خلاف لاحد
في الكراهة اے في عدم الكراهة اے لم يقل احد بكراهة بخلاف الحسن فان فيه خلاف مالك ١٢ د له قوله هو طلاق السنة انما سمى به مع ان
القسم الاول ايضا سنة بل الاول متفق عليه فكان ذلك للسنة اولى للرد على مالك ١٢ غايه له قوله للرد على مالك لان غير المدخول بها
لا يتصور في حقها التفريق ١٢ حاشية ملا عبد الغفور رحمه الله تعالى +

كتاب الطلاق

قوله رواه الصحابة
كافا يستحبون
ان لا يزيدوا في
الطلاق على واحدة
حتى تنقضي العدة
ابن ابي شيثبة
باسناد صحيح عن
ابراهيم كافا
يستحبون ان
يطلقها واحدة
ثم يتركها حتى
تحيض ثلاث
حيض ١٢

كتاب الطلاق

له قوله كخبر البرهان الحافر مسبب سقوط من سقط في البرفلو كان الحفر في الشارع العام فهو تعد فيعتبره السبب ويجب الضمان وان كان في ارض نفسه فليس
تغفل اعتبار لهذا السبب ١٢ له قوله وهذا ما اخرجنا فان قيل الجمل حكم الشرع في دار الاسلام ليس بغدر فكيف جعل حمل المرأة لفساد النكاح
عذرا في حق عدم وجوب الضمان عليها
الحكم الشرعي وهو وجوب الضمان ليعتمد
التعدي والتعدي انما يحصل بقصد الفساد
والقصد الى فساد انما يتحقق عند العلم
بالفساد فاذا انتفى قصد الفساد كان
اعتبار الجمل لدفع قصد الفساد لا لدفع
الحكم فان قلت دفع قصد الفساد ليعتمد
دفع الحكم فكان اعتبار الجمل لدفع الحكم
قلت الزم ذلك ضمنا فلا معتبر به ١٢ غايه
له قوله سفردات اي عن الرجال
اجنيات كن او امهات احد الزوجين احد
كانت او اكثر ١٢ غايه له قوله فاجره
واحد الخ فانه لا ينبغي للمسلم ان ياكل و
يطعم غيره لان المخبر اجره بحرمة العين و
بطلان الملك فيثبت الحرمة مع بقاء
الملك ثم لما ثبت الحرمة هنما مع بقاء
الملك لا يمكن الرد على الباع ولا ان يحسن
التمس عن البائع كذا في قاوسه قاضيا
١٢ غايه له قوله لا يقبل الخ فان بقاء
النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة الموقدة
فاذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا يثبت
الحرمة ١٢ غايه له قوله كتاب الطلاق
الخ لما كان الطلاق متأخرا عن النكاح
طبعا اخره عنه وضعا ليوافق الوضع
فالطلاق في اللغة عبارة عن رفع القيد
وفي عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي
يرفع القيد النكاح بالفاظ مخصوصة
وسببه الحاجة المحوجة اليه وشرط كون
الناطق عاقل بالغ والمراة في النكاح
او في العدة التي تليها بها محل للطلاق
وحكمه زوال الملك عن المحل ١٢ غايه
له قوله باب طلاق السنة وهو مذکور
اصالة واما ذكر البدعي لان الاستخبار
تبيين باضداد ١٢ غايه له قوله
لان الصحابة الخ قلت اخرج ابن ابي
شيثبة في مصنفه عن ابراهيم النخعي
قال كافا يستحبون ان يطلقها واحدة
ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيضات
١٢ غايه له قوله وان هذا الخ لفتح الخ
عطف على ان في قوله لان الصحابة ١٢
الهداد له قوله واقل ضررا بالمراة
حيث لا يطول عليها العدة بحال اما لو طلقها اكثر من واحدة فالعدة ربما تطول بان يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها ١٢ د له قوله ولا خلاف لاحد
في الكراهة اے في عدم الكراهة اے لم يقل احد بكراهة بخلاف الحسن فان فيه خلاف مالك ١٢ د له قوله هو طلاق السنة انما سمى به مع ان
القسم الاول ايضا سنة بل الاول متفق عليه فكان ذلك للسنة اولى للرد على مالك ١٢ غايه له قوله للرد على مالك لان غير المدخول بها
لا يتصور في حقها التفريق ١٢ حاشية ملا عبد الغفور رحمه الله تعالى +

يجب بطريق المنفعة على ما عرف لكن بشرطه ابطال النكاح اذا كانت مستتببة
فيها التغدر كخبر البير ثم انما تكون متعديا اذا علمت بالنكاح قصد بالارضاء الفسا
ما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكنها قصدت دفع الجوع والهلا من الصغير
دوة الفسا لا تكون متعديا لانها ما موبد لك ولو علمت بالنكاح لم تعلم بالفسا
لا تكون متعديا ايضا وهذا من اعتبار الجمل لدفع قصد الفسا لا لدفع الحكم ولا
يقبل في الرضا عن النساء منفردات انما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وقيل
ماله يثبت بشهادة امرأة واحدة اذا كان موصوبا بالعدالة لان الحرمة حق من حقوق الشرع
فيثبت الواحد من شتر كما في خبره ولحد انه ذبيحة الجوع ولنا ان لا يقبل
الفصل عن زوال الملك بالنكاح ابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأة
في الخلا لحرمة التناوبينفك عن زوال الملك فاعتبر امراد بينا والله اعلم

كتاب الطلاق باب طلاق السنة

قال اطلاق على ثلاثة اوجه حسن وحسن بدعي فالاحسن ان يطلق الرجل
امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها ويتركها حتى تنقضي عدها لان الصحابة
كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وان هذا افضل
عندهم من ان يطلق الرجل ثلثا عند طهر واحدة ولانه بعد من الندامة واقرض بالمرأه
والخلا لحد الكراهة طلاق السنة وهو يطلق المدخول بها ثلثا في طهر
وقال مالك انه بدعي ولا يباح الا لحد لان الاصل الاطلاق هو الخطر والا باحتد
المع ١٢

له قوله ولا خلاف لاحد
في الكراهة اے في عدم الكراهة اے لم يقل احد بكراهة بخلاف الحسن فان فيه خلاف مالك ١٢ د له قوله هو طلاق السنة انما سمى به مع ان
القسم الاول ايضا سنة بل الاول متفق عليه فكان ذلك للسنة اولى للرد على مالك ١٢ غايه له قوله للرد على مالك لان غير المدخول بها
لا يتصور في حقها التفريق ١٢ حاشية ملا عبد الغفور رحمه الله تعالى +

قوله قال عليه الصلوة والسلام لا ينعم من السنة استقبال الطهر استقبالاً لا فيطلقها لكل قرء تطبيقاً كذا في قوله والطران من حديث ابن عمر في قصة تطبيق امرأة فقاً لما ينبغي عليه وسلم السنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء وقال البيهقي في عطاء الخراساني في هذا الحديث بزيادات لم ينع عليها وهو ضعيف

قوله قال عليه الصلوة والسلام لا ينعم من السنة استقبال الطهر استقبالاً لا فيطلقها لكل قرء تطبيقاً كذا في قوله والطران من حديث ابن عمر في قصة تطبيق امرأة فقاً لما ينبغي عليه وسلم السنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء وقال البيهقي في عطاء الخراساني في هذا الحديث بزيادات لم ينع عليها وهو ضعيف

قوله وقد اندفعت بالواحد وطلقوا نفقت العقد حصل المقصود ١٢ عبد الله قوله ولما قال عليه السلام الخ قلت لرواه الدارقطني في سنة من حديث علي بن عن عبد الله بن عمر انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم اراد ان يتبعها تطليقتين اخريين عند القربى فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر هكذا امر الله قد اخطأت السنة والسنة ان يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء فامرني ففعلتها فقلت يا رسول الله ارأيت لو طلقتهما لمّا كان يحل لي ان ارجعها فقال لا كانت

كتاب الطلاق

الحاجة الخلاص وقد اندفعت بالواحد ولما قال عليه السلام الخ قلت لرواه الدارقطني في سنة من حديث علي بن عن عبد الله بن عمر انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم اراد ان يتبعها تطليقتين اخريين عند القربى فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر هكذا امر الله قد اخطأت السنة والسنة ان يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء فامرني ففعلتها فقلت يا رسول الله ارأيت لو طلقتهما لمّا كان يحل لي ان ارجعها فقال لا كانت

نظراً الى دليلهم في قول الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر احتراز عن تطويل العدة والاطهر اطلاقها كما طهر لان لو اخرها جامعها من قصد التطبيق فينبغي بالايقاع عقبة الوقاع وطلا البذل ان يطلقها ثلثاً بكلمة واحدة او ثلثاً طهر واحد فافعل ذلك وقع الطلاق كما عاصياً في الشارح كل طلاق مبالة تصرف مشروعة حتى يستفاد به الحكم والمشروعة الجماع الخطر خلا الطلاق لانه الحوض لا الحوض تطويل العدة عليها الاطلا ولنا في الاصل في الاطلا هو الخطر طافيه من قطع النكاح الذي تعلقت المصا الذي والدينا والاباحة للحا الى الخلاص والاحتياط الى الجمع بين وهو الفرق الاطمانا نظر الى دليلها والحاجة في نفسها باقية فامكن تصوير دليل عليها والمشروعة في ذاتها من انه ازالة الرق لانه الخطر المعنى في غيره وهو ذكرناه وكذا ايقاع التثنية في الطهر الواحد عتقنا ما قلنا واختلفت الروايات في الواحد الباق قال الاصل ان خطا السنة لانه الحاح الى اثبات صفة زائدة في الخلاص بينه وبين الزيادة انه لا يكون للحا الى الخلاص باخرا والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت سنة في العدا في العدة يستوفى فيها المدخول باو غير المدخول باو وقد ذكرناه والسنة التي ثبتت المدخول باو وهو ان يطلقها في طهر لم يجمعها فيه لان المراء دليل الحاح وهو

له قوله في زمان تجدد الرغبة يعني يشتمل نفس الرغبة وتجدد ١٢ عهد له قوله عن الجماع وعن الطلاق لا تنقار الحاجة بالطلاق الاول فلا يتجدد الحاجة الى الثاني الا يتجدد الزمان ولم يوجد ١٢ الهداد له قوله تفتر الرغبة فالظاهر ان طلاقه لاجل عدم الرغبة لا الحاجة ١٢ عهد له قوله لان الشهر الاعتباري هو محل من وجه اذ لو جعل الكل قال الله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتمن فدنستن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن يعني ان اشكل عليكم حال اعتدادهن بين الطائفتين فحكمهن بهذا قوله واللائي لم يحضن مبتدأ خبره محذوف لانه واللائي لم يحضن فدنستن ثلثة اشهر ١٢ عهد له قوله والاقامة الجواب سوال حاصل السؤال ان اعتبار ثلثة اشهر باعتبار انها اطهر كما ذهب اليه الشافعي ولا باعتبار انها حيض فلا يثبت المدعي اعتبار الاشهر احيانا وحاصل الجواب ان الشهر معتبر في الاستبراء واعتبار الشهر في الاستبراء ليس لاعتبار انه حيض فيكون الشهر معتبر من حيث انه حيض ١٢ عهد له قوله وهي مسألة قال صاحب الهداية في كتاب الاجارات ثم ان كان العقد حين يبل البلال فشهر السنة كلها بالاله وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند ابى حنيفة وهو رواية عن ابى يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابى يوسف الاول بالايام والباقي بالاله ١٢ عهد له قوله ان يطلقها له امرأة لا يحض من صغرا وكبر ١٢ عهد له قوله لقيامه الخ يعني انه لا بد لنا من الفصل بين الوطى والطلاق بالحض والقيام مقام الحيض الشهر ١٢ عهد الغفور له قوله يشبه وجه العدة وفيه اضرار لها لان في الختان وجه العدة منفعة باعتبار تسكين طر وانقطاع التردد ولانه ولو انكشف الامر لها تنهيا لتزوج زوج آخر على حسب ما تعلم من القضاء العرفي فلو اشتبه الامر لا تقطع عنها هذه الفوائد وكفى به ضررا ١٢ الهداد له قوله فصار زمان الحمل فان طلاق الحامل جائز عقيب الجماع لانه لا يودي الى تلبيس وجه العدة ولانه زمان الرغبة لانه غير معلق ١٢ الهداد له قوله لكونه غير معلق لانه لكونه

جلد كتاب الطلاق

له قوله عن الجماع وعن الطلاق لا تنقار الحاجة بالطلاق الاول فلا يتجدد الحاجة الى الثاني الا يتجدد الزمان ولم يوجد ١٢ الهداد له قوله تفتر الرغبة فالظاهر ان طلاقه لاجل عدم الرغبة لا الحاجة ١٢ عهد له قوله لان الشهر الاعتباري هو محل من وجه اذ لو جعل الكل قال الله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتمن فدنستن ثلثة اشهر واللائي لم يحضن يعني ان اشكل عليكم حال اعتدادهن بين الطائفتين فحكمهن بهذا قوله واللائي لم يحضن مبتدأ خبره محذوف لانه واللائي لم يحضن فدنستن ثلثة اشهر ١٢ عهد له قوله والاقامة الجواب سوال حاصل السؤال ان اعتبار ثلثة اشهر باعتبار انها اطهر كما ذهب اليه الشافعي ولا باعتبار انها حيض فلا يثبت المدعي اعتبار الاشهر احيانا وحاصل الجواب ان الشهر معتبر في الاستبراء واعتبار الشهر في الاستبراء ليس لاعتبار انه حيض فيكون الشهر معتبر من حيث انه حيض ١٢ عهد له قوله وهي مسألة قال صاحب الهداية في كتاب الاجارات ثم ان كان العقد حين يبل البلال فشهر السنة كلها بالاله وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند ابى حنيفة وهو رواية عن ابى يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابى يوسف الاول بالايام والباقي بالاله ١٢ عهد له قوله ان يطلقها له امرأة لا يحض من صغرا وكبر ١٢ عهد له قوله لقيامه الخ يعني انه لا بد لنا من الفصل بين الوطى والطلاق بالحض والقيام مقام الحيض الشهر ١٢ عهد الغفور له قوله يشبه وجه العدة وفيه اضرار لها لان في الختان وجه العدة منفعة باعتبار تسكين طر وانقطاع التردد ولانه ولو انكشف الامر لها تنهيا لتزوج زوج آخر على حسب ما تعلم من القضاء العرفي فلو اشتبه الامر لا تقطع عنها هذه الفوائد وكفى به ضررا ١٢ الهداد له قوله فصار زمان الحمل فان طلاق الحامل جائز عقيب الجماع لانه لا يودي الى تلبيس وجه العدة ولانه زمان الرغبة لانه غير معلق ١٢ الهداد له قوله لكونه غير معلق لانه لكونه

على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر الخالي عن الجماع اما ما لا يحض فما انفقر وبالجماع مرة في الطهر تفتر الرغبة وغير المدخول بها يطلقها في حي الطهر الحيض خلافا لرفعه وهو يقسمها على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صاقفة لا تنقل بالحض ما لم يحصل مقصود منها وفي المدخول بها يتجدد بالطهر قالوا اذا كا المرأة لا يحض من صغرا وكبر فاراد ان يطلقها ثلثة السنين طلقها واحدا فاذا شهر طلقها اخر لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض قال الله تعالى واللائي يئسن من الحيض الى ان قالوا لا يحضن الاقامة في الحيض صاقفة يقدر الاستبراء في حقها ما وهو بالحيض لا الطهر ان كان الطلاق في اول الشهر يعتبر الشهر بالاول وان كان في وسطه فالاول في حق التفريق في حق العدة كذلك عند ابى حنيفة وعندنا بكل الاول بالخير والمتوسط بالاهل ومسا الاجار والوجز يطلقها بفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وقازر بفصل بينهما بشهر لقيامه لم الحيض بالجماع تفتر الرغبة وانما يتجدد زمان هو الشهر ولنا انه لا يتو الحمل فيها الكرا في ذوا الحيض عندنا لا عندك يشته وجه العدة والرغبة وان نت من وجه العدة ذكر لكن نكث من وجه اخر لا يرغب في وطئ غير معلق فوارع مؤن ولد كان الزمان من الرغبة فصاكر ما الحمل وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لانه لا يودي الى اشتباه وجه العدة و زمان الحمل زمان الرغبة في الوطى لكونه غير معلق او فيها ملكا ولذا منها فلا الرغبة بالجماع ويطلقها للسنة ثلثة بفصل بين كل تطليقتين بشهر عند ابى حنيفة

له قوله او فيها عطف على في الوطى لانه الرغبة في المرأة لانها صارت ام ولده وبهذا يزداد المحبة وزيادة المحبة تفضي الى الوطى ١٢ عهد +

له واللفظ للبشار
 قال ابوداود والحا
 كلها على خلا وهذا
 يعني انها حسبت
 عليه تطليقة وقد
 رواه البخار في مصر
 بذلك ومسلم نحوه
 لكن لم ينفرا والري
 فقد رواه عبد الله
 التقي عن عبيد الله
 عن نافع ان ابن عمر
 قال في الرجل يطلق
 امرأته وهي حائض
 قال ابن عمر لا يعتد
 بذلك اخرج
 محمد بن عبد السلام
 الحشن عن بن دار
 عنه واسناده صحيح
 لكن محل قوله لا يعتد
 بذلك على معنى
 انه خالف السنة
 لا على معنى ان
 الطلقة لا تحجب
 جمعا بين الروايات
 القوية والله اعلم
 ١٢ تلخيص

جلد ۲ کتاب الطلاق

كالمندقة طهرها ولهما ان الاباحة لعل الحاجة والشهر دليلها كما في حق الانسة

وإذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض وقع الطلاق لان النهي عن المعنى في غيرهما ذكر
هذا ايضا من مختصر القدور ١٢ واثم اجاب ١٢

(ا) انه واجب على الحقيقة (الامر) رفع المعصية بالقدر الممكن برفع اثره والحدود دفعاً
 (ب) انه واجب على الحقيقة (الامر) رفع المعصية بالقدر الممكن برفع اثره والحدود دفعاً
 (ج) انه واجب على الحقيقة (الامر) رفع المعصية بالقدر الممكن برفع اثره والحدود دفعاً

ابو الحسن البکری مازک الطحاوی قول یحییٰ بن یزید ما ذکر فی الأصل قولہما ووجه المذکور فی

ممكن بالتأني والاحتياط في فتكم ولو اذا تكملت بحضرة الشافعي الطهر الذي يليه من
 حصة ١٢
 ما يمكن تطبيقه على وجه السنة وما اتفقوا الاخر ان اطلاقا قد اعد ما لم افسد ما لم
 جعة من يطلقها

الحیض فیسن تطبقها الطهر الذی یبوء قال الامراء انه من ذوات الحیض وقد دخل

انتي طاق ثلثة السنه ولايته له في طاق عند كل طهر تطبيقه لان اللام فيه

ثانياً والثالثة بالتزويج ثالثاً لان الطلاق السنة المرتب في حق غير المدخول بها لا يتصور الا على هذا الوجه ٢ حاشية ملا الهادي رحمه الله تعالى

بشر كل طلاق واقع
الاطلاق الصبي و
المجنون لو وجدوا
روى ابن شيبه عن
ابن عباس موقوف لا
يجوز طلاق الصبي
واخرجه عن علي بن ابي
صبي كل طلاق جائز
الاطلاق المصنوع و
روى هذا مرفوعا عن
ابي هريرة عن ابي هريرة
وفي اسناد عطاء
ابن عجلان وهو مرفوع
وروى عبد الرزاق عن
وجاه اخر عن علي بن
على الغلام طلاق
يختلف في الباب عن
عائشة مرفوعا لاطلاق
ولا عتاق في اغلاق
اخرجه ابو داود و
صححه الحاكم و
الموطا عن ابن عمر
ابن الزبير انما قال
في الاكراه ليس بطلاق
وروى البيهقي عن
ابن زبدي طلاق المكره
ولا ابن ابي شيبه عن
ابن عباس ليس للمكره
طلاق واخرجه عن
وعمر بن عمر و ابن
الزبير وعمر بن عبد
والحسن عطاء و
الضحاك و يعارضه
روى العقيلي عن صفوان
ابن عمران الطائي
ان رجلا كان ماما
فقامت امرأته فاحد
سكنها فجلست على
صديده فقالت ليلظن
تلا ثا اولاد حنك
فطلقها ثم اتى
النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر له ذلك
فقال لا يقوله في
الطلاق واخرجه
من وجه اخر عن
صفوان الطائي عن
رجل من الصبيان ان
رجلا كان ناما قال
الخارج صفوان في طلاق
المكره منكرا للحديث

له قوله للوقت وذلك لان المتبادر من السنة الطلاق الذي في مقابلة البتة واذ اتبادر منه ذلك يتبادر لم الوقت لان حمل اللام على الاجل تخلف بحيث لا يجد له قوله محتمل لفظ
يعني احتمالا مرجوحا وما ثبت انه احتمال مرجوح ولم يكن معنية حمل على ما هو المتبادر وما اذا لم يرد مع رجحان البتة للميل نحو بنية ١٢ عهده قوله بالسنة اي بالحديث او انه
طلاق ثابت عند اهل السنة فيكون اللام ح
يقولون لا يقع الثلث دفعة ١٢ عهده قوله
بحرف الواو ١٢ اد ٥٥ قوله على ما بينا اشارة الى
ما ذكر قبل دفعة بقوله لان الشهر في حقه ما تم مقار
البحر ١٢ اب ٥٥ قوله ومن ضرورة تعميم
الواقع فيه لانه حمل الوقت ظرفا للواقع وقد تكرر
الظرف فكرر المظروف واذا نوى الجمع بطل تعميم
الوقت فبطل تعميم الواقع فيه لان بطلان المقضي
يوجب بطلان المقضي فلا يصح نية الثلث
خلاف ما اذا ذكر ثلثا لان الثلث مذكور صريحا
فصح نية ١٢ عهده قوله فصل لما ذكر طلاق
السنة لما ان الاصل في شرعية الطلاق طلاق
السنة وذكر ايضا ايقام من طلاق البتة تحقيقا
للمقابلة لا اصاله شرع في بيان انواع الطلاق
التي تقع ولا تقع وما يملك به كمال العدو وما لا
يملك ١٢ انما به ٥٥ قوله اذا كان عاقلا المراد
بالعقل من يرتب على عقله الاثر لوقوع التمييز
يفخرج النائم ١٢ عهده ٥٩ قوله كل طلاق الخ
قلت حديث عزيز اعاده المصنف في المحرر
لفظ المعقود عوض المجنون واخرج الترمذي عن
ابن زبدي قال قال رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعقود
على عقله انتهى وقال هذا حديث لا يعرف في
الامن حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف
ذاهبا للحديث انتهى وروى ابن ابي شيبه في
مصنفه عن ابن عباس قال لا يجوز طلاق الصبي
انتهى ١٢ أخرجه زبيعي ٥٥ قوله جائزا
ناقد وانما فراه لان الاباحة ثابته ١٢ عهده الغفور
له قوله دفعا لحاجة من يتخلص عن العقل
او تلف العضو ١٢ عهده الغفور له قوله طلاق
السكران المراد من السكران في هذا المقام من
نهاية السكر و ان لا يعرف الا من السكر
١٢ عهده الغفور له قوله فصار كزواله بالشيخ
بين على ما ذهب اليه المتقدمون من ان السكر ليس
معصية ولكن المتأخرين ذهبوا الى حرمة حتى
لو سكر به عر ١٢ حاشيته عهده الغفور رحمه الله تعالى
مورود عبد الرزاق عن ابن عمر انه جاز طلاق
المكره وعن الشعبي والنخعي وابي قلابه و
الزهري وقالا انهم جازوه واخرجه ابن ابي
شيبه عن الثلاثة الاولين وابن المسيب
وتشريح فصل اخرج ابن ابي شيبه ان عمر بن الخطاب طلاق السكران بشهادة نسوة ونسوة عن عطاء بن جاهد ابن سيرين الحسن بن الحسن بن عبد الله
وسليم بن يساف والنخعي والشعبي والزهري قالوا لا يجوز طلاق من كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان
فطلاقه جائز وعن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق
له واخرجه البخاري في تعليقه عن علي وروى ايضا عن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق

جلد كتاب الطلاق

له قوله للوقت وذلك لان المتبادر من السنة الطلاق الذي في مقابلة البتة واذ اتبادر منه ذلك يتبادر لم الوقت لان حمل اللام على الاجل تخلف بحيث لا يجد له قوله محتمل لفظ
يعني احتمالا مرجوحا وما ثبت انه احتمال مرجوح ولم يكن معنية حمل على ما هو المتبادر وما اذا لم يرد مع رجحان البتة للميل نحو بنية ١٢ عهده قوله بالسنة اي بالحديث او انه
طلاق ثابت عند اهل السنة فيكون اللام ح
يقولون لا يقع الثلث دفعة ١٢ عهده قوله
بحرف الواو ١٢ اد ٥٥ قوله على ما بينا اشارة الى
ما ذكر قبل دفعة بقوله لان الشهر في حقه ما تم مقار
البحر ١٢ اب ٥٥ قوله ومن ضرورة تعميم
الواقع فيه لانه حمل الوقت ظرفا للواقع وقد تكرر
الظرف فكرر المظروف واذا نوى الجمع بطل تعميم
الوقت فبطل تعميم الواقع فيه لان بطلان المقضي
يوجب بطلان المقضي فلا يصح نية الثلث
خلاف ما اذا ذكر ثلثا لان الثلث مذكور صريحا
فصح نية ١٢ عهده قوله فصل لما ذكر طلاق
السنة لما ان الاصل في شرعية الطلاق طلاق
السنة وذكر ايضا ايقام من طلاق البتة تحقيقا
للمقابلة لا اصاله شرع في بيان انواع الطلاق
التي تقع ولا تقع وما يملك به كمال العدو وما لا
يملك ١٢ انما به ٥٥ قوله اذا كان عاقلا المراد
بالعقل من يرتب على عقله الاثر لوقوع التمييز
يفخرج النائم ١٢ عهده ٥٩ قوله كل طلاق الخ
قلت حديث عزيز اعاده المصنف في المحرر
لفظ المعقود عوض المجنون واخرج الترمذي عن
ابن زبدي قال قال رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم كل طلاق جائز الاطلاق المعقود
على عقله انتهى وقال هذا حديث لا يعرف في
الامن حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف
ذاهبا للحديث انتهى وروى ابن ابي شيبه في
مصنفه عن ابن عباس قال لا يجوز طلاق الصبي
انتهى ١٢ أخرجه زبيعي ٥٥ قوله جائزا
ناقد وانما فراه لان الاباحة ثابته ١٢ عهده الغفور
له قوله دفعا لحاجة من يتخلص عن العقل
او تلف العضو ١٢ عهده الغفور له قوله طلاق
السكران المراد من السكران في هذا المقام من
نهاية السكر و ان لا يعرف الا من السكر
١٢ عهده الغفور له قوله فصار كزواله بالشيخ
بين على ما ذهب اليه المتقدمون من ان السكر ليس
معصية ولكن المتأخرين ذهبوا الى حرمة حتى
لو سكر به عر ١٢ حاشيته عهده الغفور رحمه الله تعالى
مورود عبد الرزاق عن ابن عمر انه جاز طلاق
المكره وعن الشعبي والنخعي وابي قلابه و
الزهري وقالا انهم جازوه واخرجه ابن ابي
شيبه عن الثلاثة الاولين وابن المسيب
وتشريح فصل اخرج ابن ابي شيبه ان عمر بن الخطاب طلاق السكران بشهادة نسوة ونسوة عن عطاء بن جاهد ابن سيرين الحسن بن الحسن بن عبد الله
وسليم بن يساف والنخعي والشعبي والزهري قالوا لا يجوز طلاق من كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان
فطلاقه جائز وعن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق

لوقت السنة طهر الجماع فيه وان نوى ان يقع الثلث السا او عند اس كل
شهر واحد فهو على ما نوسوا كانت حائضا وفيها الطهر قال زفر لا يصح نية
لانه بدو هو ضد ولنا انه محتمل لفظه لانه سنة وقوعا من ان وقوعه بالسنة
لا ايقاعا فلم يتناول مطلق كلامه ينتظم عند نية وان كانت السنة او من ذوات
الاشهر فقتل السا واحد وبعد شهر اخر وبعد شهر اخر لان الشهر حقها دليل الحاشية
كالطهر حتى ذوات الاقراء على ما بينا وان نوى ان يقع الثلث السا او عند اس كل
بجلا ما اذا قال انت طالق للسنة ولم ينص على الثلث حيث تصح الجمعة لان نية الثلث
انما صححت من حيث ان الامر فيه للوفيق تعميم الوضعية تعميم الواقع فيه فان نوى
بطل تعميم الوقت فلا تصح نية الثلث فصل يقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغ ولا
طلاق الصبي المجنون والناقل قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي المجنون لان
الاهلية بالعقل المميز وما عدا العقل والاختيار وطلاق مكره واقع خلافا
للسنة يقول ان الاكراه لا يجزى الاختيارية يعتبر التصريح بالاختيار الهائل لانه مختار
التكلم بالطلاق ولنا انه قصد ايقاع الطلاق منكوحته حائضه فلا يصح نية
دفعا لحاجة اعتبارا بالطا وهذا لانه عن التثمين واختار اهو هذا اية القصد
والاختيار الا انه غير راغب بحكمه وذلك غير محل به كالهائل وطلاق السكران
واقع واختيارا كزخي والطحاوي رآه انه لا يقع وهو واحد قولي
الشافعي لان صحة القصد بالعقل هو زائل العقل فصار كزواله

مورود عبد الرزاق عن ابن عمر انه جاز طلاق
المكره وعن الشعبي والنخعي وابي قلابه و
الزهري وقالا انهم جازوه واخرجه ابن ابي
شيبه عن الثلاثة الاولين وابن المسيب
وتشريح فصل اخرج ابن ابي شيبه ان عمر بن الخطاب طلاق السكران بشهادة نسوة ونسوة عن عطاء بن جاهد ابن سيرين الحسن بن الحسن بن عبد الله
وسليم بن يساف والنخعي والشعبي والزهري قالوا لا يجوز طلاق من كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان
فطلاقه جائز وعن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق
له واخرجه البخاري في تعليقه عن علي وروى ايضا عن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق
مورود عبد الرزاق عن ابن عمر انه جاز طلاق
المكره وعن الشعبي والنخعي وابي قلابه و
الزهري وقالا انهم جازوه واخرجه ابن ابي
شيبه عن الثلاثة الاولين وابن المسيب
وتشريح فصل اخرج ابن ابي شيبه ان عمر بن الخطاب طلاق السكران بشهادة نسوة ونسوة عن عطاء بن جاهد ابن سيرين الحسن بن الحسن بن عبد الله
وسليم بن يساف والنخعي والشعبي والزهري قالوا لا يجوز طلاق من كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء وان كان من الشيطان
فطلاقه جائز وعن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق
له واخرجه البخاري في تعليقه عن علي وروى ايضا عن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا لسكران طلاق ١٢ فحق القدير له اخرج الحاكم من طريق

واراد انت آكلته لم يعتبر بنية فصار بنية كناية ١٢ عمدا
الخروج ابن ماجه والدارقطني هو في الموطا موقوفا كما نقله صوفي الباب عن ابى الحسن بن فوفل انه استفتى

١٤ قوله ولا يقع الخ من كلام القدر
 الثلاثة المذكورة الاداحة ١٢ عنابه
 ١٥ قوله فلا يحتمل العدد لا يصح
 دليلا على نفي ارادة الثلث بقوله
 انت طالق لما سيكتفيك ان الثلث
 في حق الحرة والثلثين في حق الامنة
 كل الجنس وكل الجنس فرد لا عد حتى
 يحتمل نية الثلث من طلق نفسك
 ١٦ الهداد ١٥ قوله لا بطلاق الخ
 والمحتمل للتعدد انما هو الطلاق الذي
 هو فعل الزوج وهو التطلق وانه
 غير مذكور بل هو ثابت مقتضى الذات
 بالاعتقار لا يقبل النية لانه ليس
 بملفوظ فيما وراء تصحيح الكلام والنية
 انما تصح في الملفوظ واما الطلاق الذي
 هو صفة المرأة بمعنى الانطلاق فهو
 لا يحتمل التعدد لان الطلاق انما يكون
 عن القيد ولا يقيد في المرأة الا واحد فلا
 يتصور فيه الاطلاق واحد هذا لا يثبت
 في طلقت فان المذكور فيه التطلق
 الذي هو فعل الزوج وانه يحتمل التعدد
 ١٧ الهداد ١٥ قوله ههنا بمنزلة الخ
 تصحيح قولنا انت الطلاق اما ارادة
 الاسم من المصدر اے انت طالق واما
 بحذف المضاف اے ذات طلاق و
 اذا لم يعم الثلث يحتمل على الثاني
 تحقيقا لما في والافعل الاول
 اذا المجازا هو ان من الحذف الهداد
 ١٨ قوله و على هذا وقال الخ
 اے جعل المصدر بمعنى النعت كما
 في صورة المعروف يقع في صورة
 المنكر لانه ج بمعنى النعت ١٢ عابد
 ١٩ قوله فتناول الخ قلت نعم
 ولكن المصدر الذي هو صفة الزوج
 بمعنى التطلق لا المصدر الذي هو
 صفة المرأة والمذكور في انت الطلاق
 صفتها لا صفة فلا يحتمل نية العموم
 كيف ولو صح نية ههنا يصح في
 قوله انت طالق ايضا لانه ايضا
 ذكر الطلاق الذي هو صفة
 المرأة ١٢ الهداد

۱۲۲

تعالى انه يستعمل للتخلص ولو قال انت مطلقه بتسكين الطاء لا يكون طلاقا الا بالنية

وقال الشارح يقع ما في محتمل لفظه فاذا ذكر الطالق ذكر لطلا لغيره كذا العاد ذكر للعلم

بأن يقال أنت طالق كذا
طالق لا يملكه المرأة الواحدة ١٢ البهادر

لذلك فالنكاح العبد المضمدة وذكر الطالق ذكر لطلاق هو للمرأة لا لطلاق هو

جواب عن قوله وهذا يقرب العدة ١٢

نن له بیه و تو فوج اولین تمامی احد و بغیر او ان و کتا شد و در آخر

ذكر المصنف معناه ان يزيد وكذا اولى اما وقوعه بالقصه الاولى فلان مصنف

قال أنت طلاق يقع الطلاق به أيضا والجماع فيه إلى البتة ويلون جميعا ما أبدى

المكتوبة لانه اسم جنس فيعتبر بسا اسماء الاجناس فتناول الادنى مع حتم الكل ولا تصح

ضرورتیٰ سخن بقول نبی التالت اما صحیح لکن با جنساخته لو كانت المرأة امة تصح نیک

110.102

الجنس وهو موجود بالنسبة الى الاثنين ١٢ حاشية لما عبد الغفور رحمه الله تعالى -

له قوله وذلك بالفرقة المحذورة من حيث ان كل صادق عليه وجميع الافراد ايضا كل الجنس حيث اوجده في الخارج وذلك لان الجنس وان كان يوجد تمام في كل فرد فوجوده في ليس تمام الوجود لان له وجودا في فرد آخر تمام وجود الجنس وكل في الخارج جميع الوجودات الخارجية والكل من حيث هو كل واحد فالافراد المتخللة فليست بكل الجنس لان حيث صادق عليه لانه ليس بصديق ولا من حيث انه جميع وجود الجنس لان له وجودا في غيره ايضا فلا يكون واحدا

اصلا اي لا من حيث الصدق دلا من حيث الوجود في الخارج فلا يصح ان يراى بلفظ الواجب رعاية التوحيد في معنى الفاظ الواحد ان قال قلت اشتنان في حق الحرة وان لم يكن كل الجنس حقيقة فهو كل علالة اكثر التثنية لكل بولك الجنس ولا اكثر حكم الكل اجيب بان الكل الحقيقة فرد حكما ولو اعتبر اكثر التثنية في حكمه لزم اعتبار الحكم في الحكمي اعتبار شبهة اشبهت وانها غير معتبرة اذ الله قوله انت طالق الطلاق بالرفع على انه خبر او بالنصب مصدر لفعل مقدرا وعلى احتمال ان العام لا يفرق بين النصب الرفع فيكون خبرا ١٢ عجب الله قوله اذا كانت مدخولا بها اما اذا لم تكن مدخولا بها ففقه واحدة بان الله عجب الله قوله او رأيت طالق اتي بالاضافة لانه لو قال الرأس منك طالق لا تطلق ١٢ الهداد الله قوله عن جميع البدن الاظهر بل البدن الشخص اذا كان في ان البدن يعبر عن الكل ١٢ عجب الله قوله فقلت اغا قلم لها خاضعين ولم يرد الاغاق بعينها حيث لم يقل خاضعة ١٢ غايه الله قوله لعن الله الفروج على السروج قلت عزيزها واخرج ابن عدي في المال عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى ذوات الفروج ان يركبن السروج ١٢ الله قوله فلان رأس القوم فيه انه تشبيه لمبلغ فاللفظ في مضاهي حقيقة ولن سلم تستعمل في الادعاء لم يكن من باب استعمال الجزر في الكل اذ جعل القوم بمنزلة البدن وذلك الشخص بمنزلة رأسه ١٢ عجب الله قوله في رواية وهي رواية كتاب الكفالة فانه لو قيل بدم انسان يصح وادناه في كتاب الحاق ان اضافة الطلاق الى الدم لا يصح فانه لو قال دك حر لا يصدق وانما قال من هذا القبيل لان القدوري لم يذكره ١٢ بنسايه الله قوله دمه بدر اي لا يترتب عليه قصاص ولاديه لا يتم يجوز ان يراى مغاه الحقيقة لانا نقول يصح هذا المعنى فيا لم يكن هناك دم كما قيل بالحق ١٢ عجب الله قوله محل الخواصر ان الجزر الشائع في حكم الكل لتلازهما وجودا وعدا ١٢ عجب الله قوله ولو قال يدك الخ لا يقال يقال على اليد ذلك ويراد نصف

التثنية باعتبار معنى الجنسية اما التثنية في حق الحرة عدو واللفظ لا يحتمل العد وهذا لان معنى التوحيد مدعى في الفاظ الواحد وذلك بالفرد او الجنسية واما معزل منها ولو قال انت طالق الطلاق قال ارد بقولي طالق وحده وبقولي الطلاق الخ يصيد لان كل واحد منهما صالح لا يقع فكما قال انت طالق طالق فتقع جميعتا اذا كانت مدخولا بها واذا اضا الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع في طلاق لان المرأة بان يقول انت طالق لان الشارح لا يفرق بينك لانه اضيف محله وذلك مثل ان يقول طالق لان الماء ضمير المرأة او يقول طالق او عنقك طالق او رأسك طالق او يدك او جسدك او فركك او فمك لانه يعبر به عن جميع البدن اما الجسد البدن فظاهر وكذا غيرهما قال الله تعالى فقرة وقال فقلت اغنا وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج ويقال فلا رأس القوم والعرو وهو الشروع بمعنى نفسه ومن هذا القبيل لدفع رواية يقال دمه هدي ومنه لنفسه وظاهر ذلك ان طلق جزء شائع مثل ان يقول نصفك او ثلثك طالق لان الجزء الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع غير فكذا يكون للطلاق الا انه لا يتجزى في الشائع محل لسائر التصرفات كالبيع غير فكذا يكون للطلاق الا انه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت الكل ضرورة ولو قال يدك طالق او جسدك طالق لم يقع الطلاق وقال نفرو الشارة يقع وكذا الخلا في كل جزء معين يعبر به عن جميع البدن كما ان جزء متمم بعقد النكاح ما هذا كما يكون محلا لحكم النكاح فيكون للطلاق فيثبت الحكم فيه قضية للاضام يسر الى الكل كما في الجزء الشائع بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح لان التعدي متمم اذا الحزمة في سائر الاجزاء

حديث لعن الله الفروج على السروج كره اجرة والمصنف استدله على ان الفروج عن الاعضاء التي يعبر بها عن جملة الشخص كالوجه والذي وعدناه من حديثنا بن عباس رفعه عن ذوات الفروج ان يركبن السروج اخرج ابن عدي باسناد ضعيف وليس في لفظه المقصود

لانا نقول الاشارة مجازي كما في كسبت ايهم او مجازا بخلاف اى صاحبنا ليد ١٢ عجب الله قوله لم يقع الطلاق لانه لا يعبر به عن جميع البدن حتى لو عبر باليد عن الذات عند قوم يقع الطلاق بالاضافة اليه ١٢ الله قوله يكون محلا لحكم النكاح وهو الاستمتاع فيكون محلا للطلاق اى حكمه فان الطلاق والنكاح انما يقصدان لاثاره ١٢ عجب الله قوله قضية للاضافة اى مقتضى لاضافة الطلاق اليه ١٢ عجب

له قوله تغلب لان الحرمة في اكثر الاجزاء وفيه انه لو ذكر اكثر الاجزاء لكان ينبغي ان يصح النكاح ١٢ عجب له قوله الامر على القلب لان جزوا واحدا صار حراما لثاني حلال ومتى اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال ١٢ عجب له قوله ولا قيد في البذل القيد في المجموع وذلك القيد مثل عدم الخروج وغيره من الاحكام ١٢ عجب له قوله

جلد کتاب الطلاق

٣٣٢

فقال محل في هذا الجزء في الطلاق الامر على القلب لنا انه ايضا الطلاق الى غير محله فان فيه تعدد الحرمة ١٢

فيلغو كما اذا اضافه الى يبقها او طفرها وهذا لان محل الطلاق ما يكون القيد فيه

ينبغي عن رفع القيد لا قيد في البذل لهذا لا يصح ايضا النكاح اليه خلا للجزء الثاني

لان محل للنكاح عندنا تصح ايضا اليه فلا يكون محلا للطلاق واختلوا الظهور

والظاهر انه لا يصح لانه لا يعبر بها عن جميع البدن وان طلقها نصف تطليقة او

تطليقة كانت طالعا تطليقة واحدة لان الطلاق لا يجزئ ذكر بعض لا يجزئ كذا

الكل وكذا الجواب في كل جزء سما ما بينا ولو قال لها انت طالق ثلثة ايضا تطليقتين

طالق ثلثا لان نصف التطليقتين تطليقة فاذا جمع بين انصا تكون تطليقة واحدة

ولو قال انت طالق ثلثة ايضا تطليقة قبل يقع تطليقتان لانها طليقة ونصف طليقة

يقع ثلث تطليقا لان كل نصف يتكامل في نفسها فيصير ثلثا ولو قال انت طالق من

الى اثنين او ما بين واحد الى اثنين فهي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث او ما بين

واحدة الى ثلث فهي ثلثان هذا عندنا بحقيقة وقال في الاولى هي ثلثان في

الثانية ثلث وقال زفر في الاولى لا يقع شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو القيا

لان الغاية لا تدخل تحت المضروب الغاية كما لو قال بعث منك من هذا الحائط

الى هذا الحائط وجه قوله وهو الاستحسان ان مثل هذا الكلام مذكور في

العرف يدبها الكل كما نقول لغيرك خذ من مالي من رهم الى ما عني ولا يحنيفة

ان المراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر فانه يقولون سن من سنتين

له قوله الاقل ١٢ عجب له قوله الاكثر من الاقل من الاكثر معناه اذا لم يكن بينهما ذلك كما في قوله من

كذلك ان كل صيانة الكلام العاقل عن

الاغفار وتغلبا للمحرم على المبيع واعمال

للدليل بالقدرة الممكن لانه اذا قام الدليل

على البعض وهو مما لا يجزئ من العلم

يشكال يودي الى ابطال الدليل ١٢

الهداد ١٢ قوله في طالق ثلثا وهو

ظاهر وعمله ذكره لمقابلة المسألة التي

يجي بعد ١٢ عجب له قوله لانها

طلقة ونصف لان كل نصف تطليقة

تطليقة فكان ثلث انصاف تطليقة

طلقة ونصف فانه قال طليقة ونصف

١٢ الهداد ١٢ قوله يتكامل الخ

وفيه ان التكامل انما يجب ذالم

يصح التكامل بوجه ولا يخفى انه ممكن

١٢ عجب له قوله او ما بين واحدة

الخ يجعل الـ بمعنى الواو او ما بين

بمعنى من فعله هذا يكون هذا اللفظ

مفيد لما افاده الاول بعينه وانما

بحسب اللفظ ١٢ عجب له الغفور

له قوله وقال زفر الخ قال في الام

ان الاصح هو الذي صح زفر على باب

الرشيد قال لامرأته انت طالق

ما بين واحدة الى ثلث قال تطلق

واحدة لان كلمة ما بين لا تتناول الحين

فقال لا تقول في الرجل قيل لكم منك

فقال ما بين سنتين الى سبعين او يكون

ابن تسعة فيخبر زفر ١٢ عناية له

قوله لان الغاية الى الغاييتين جميعا

يعني مدخل من والى ١٢ عجب له الغفور

له قوله كما تقول الخ فيه ان القاعدة

الكلمة لا تثبت بالجزء الا ان يحمل

على التمثيل ١٢ عجب له الغفور

له قوله ان المراد به الاكثر من

الاقل الخ استعمال التفضيل بمن

واللام غير صحيح الا ان يتكلف تقدير

اكثر في ظاهر الاستدلال بحث

اذ هو لا يجزئ فيما قال من واحدة

الى اثنين او ما بين واحدة الى

ثنتين اذ ليس هناك اكثر من

الاقل ١٢ عجب له

له قوله الاكثر من الاقل معناه

اذا كان بينهما عدد كما في قوله من واحدة الى ثلث وقوله من سنتين الى سبعين والاقل من الاكثر معناه اذا لم يكن بينهما ذلك كما في قوله من

واحدة الى ثنتين وعلى هذا الاعتراض ساقط ١٢ عناية

له قوله ما ذكرناه اي الاكثر من الاقل يعني الستين الاقل من الاكثر اي السبعين يعني ما بينهما ١٢ له قوله لترتب لانه اوقع الثانية ولاتانية قبل الاولى فلهذه
 الضرورة دخلت الغاية الاولى ولا ضرورة في الغاية الثانية لان ايقاع الثانية يصح بلا ايقاع الاولى فاخذنا فيه بالقياس كذا في الكافي ١٢ له قوله ولو تكرر
 الخ اے لو تكرر في قوله من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين اشأها
 لانه خلاف الظاهر لما ذكرنا ان مثل هذا الكلام يرايه الاكثر من الاقل والاقل

واحدة صدق ديانة لانه محتمل كلامه لا قضاء
 من الاكثر ١٢ غايه ١٢ له قوله في واحدة فان
 قيل وجب ان يستعار كلمة في معنى مع كافي قوله
 انت طالق في دخولك لارصيانة الكلام عن
 الاعارة فيقع الثلث قلنا ارسال الثلث منه عن
 وحمل الكلام على الاعارة الاولى من جملة على المحذور
 ولا يلزم المحذور قلنا في دخولك لارصيانة فيه
 صيانة الكلام عن التبخير الذي هو ما شذ من
 التقيق ١٢ البدار ٦ له قوله لعرف المحذور
 وهذا المعنى هو المتبادر ويؤيده ما يقال في المقارن
 مثل عشرة اذرع في عشرة اذرع ١٢ عبد
 له قوله عمل الضرب يعني فيما ليس له طول و
 عرض وعمق امانى المسوحات يعني ما له طول و
 عرض وعمق فيكون لبيان كثير المضروب اب
 له قوله في كثير الاجزاء حاصله ان اقل
 العددين يتجزى بعد اجزائها لاكثر فاذا قيل
 مثلاً واحد في اثنين كان المعنى ان الواحد
 يتجزى بخمسين اے نصفين وكل منهما واحد
 اعتباري واذا قيل واحد في عشرة كان معناه
 ان الواحد يتجزى بعشرة اجزاء كل جزء منها
 واحد اعتباري ١٢ عبد له قوله لاني زيادة
 المضروب اذ لو حصل من الضرب الزيادة
 لزم من ضرب درهم في مائة الف درهم نعم
 يلزم تصوره والتصور لا يتلزم الوقوع
 ١٢ عبد له قوله اجزاء التطبيقية كما لو
 قال انت طالق طلقة ونصفها وربعها و
 ثمنها لم يقع الا واحدة ١٢ ب له قوله
 للجمع ليس المراد منه المقارنة بل الجمعية في
 الحكم والظرف يقارن الظروف نوع مقارن
 وجمعية فكان لفظة في مستفادة بمعنى الواو
 ١٢ عبد له قوله يقع الثلث سوارك
 مدخولها او لا وهذا لان احد العددين لا يصلح
 ظرفاً للآخرين الطرف والمظروف من الجمعية
 فاستعير ١٢ غايه ١٢ له قوله مع قال صاحب
 الكشف ليس ههنا في معنى مع اذ لو كان
 كذلك لما قيل وادخل جنتي بل هي على الحقيقة
 اے ادخل في جملة عبادي ١٢ ب له قوله
 على ما بيناه من ان عمل الضرب في كثير الاجزاء
 لاني زيادة المضروب ١٢ غايه ١٢ له قوله
 الى الشام قال الانزاري الشام بسكون الهاء
 اسم بلدة قلت ليس كذلك بل هو اسم لصقع يجمع

الى سبعين ما بين ستين الى سبعين يريدن به ما ذكرناه وارادة الكل فيما طريقة
 طريق الاباحة كما ذكرنا والاصل في الطلاق هو المحظوم الغاية الاولى لا بد ان تكون
 موجودة لترتب عليها الثانية ووجودها بوقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل
 ولو تكرر واحد يدين بيانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو قال انت طالق
 واحدة في اثنين وتواضرب الحسا اوله تكن لينة فهي واحدة وقال نفرة تقع ثنتان لعرف
 الحسا وهو قول حسن زيادة ولنا ان عمل الضرب في كثير الاجزاء لا في زيادة المضروب و
 تكثير اجزاء التطبيقية لا يوجب تعددها فان فوى واحدة وثنين فهي ثلث لانه محتمل
 فان جرد الواو للجمع والطرف يجمع الى المظروف لو كان غير محمول بها يقع واحد كما في
 قوله واحد وثنين وان فوى واحدة مع اثنين يقع الثلث لان كلمة في تارة بمعنى مع
 في قوله تعالى فادخله في عبادي مع عباد ولو تكرر الطرف يقع واحد لان الطلاق لا يصلح
 ظرفاً فيلغو ذكر الثاني ولو قال اثنين اثنين وتواضرب الحسا فهي ثنتان وعند ذلك
 قضيت ان يكون ربعاً لكن لا مزيد للطلاق على الثلث وعندنا الاعتبار المذكور الاول
 على ما بيناه ولو قال انت طالق من ههنا الى الشافعي واحدة يملك الرجعة وقال نفرة
 بانه لا يوصف الطلاق بالطول قلنا لا بل يوصف بالقصر لانه من وقع وقعر الاما
 كلها ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فمطلق في الحال في كل البلاد وكذلك لو قال انت
 طالق في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان ان عنه به اذا انتيت بصديق
 دية لا قضاء لا توى الاضمار وهو خلاف الظاهر ولو قال انت طالق اذا دخلت

بلداً كثيرة واعظمها دمشق ١٢ ب له قوله لانه وصف الطلاق بالطول فيه بحث اذ لو قال طالق طويل يكون رجباً عنده فاجاب بعضهم بان المقصود من تلك العبارة
 ليس الطول فقط بل الطول والعرض فكانه اراد طلاقاً محيطاً بجميع الاكنة الواقعة من ههنا الى الشام ولا يلزم من وقوع الطلاق بوصف الطول والعرض وقوعه
 بوصف الطول ١٢ عبد له قوله لا يختص بمكان دون مكان فوقعه في بعض الاجزاء مستلزم لوقوعه في الكل ١٢ عبد

له قوله لمقارنة الخ حاصله ان الاصل هو النطق والدخول لا يصلح ان يكون ظرفا والشرط مناسب له فعمل عليه ١٢ بعد له قوله فعمل عليه فصار
قوله في دخولك بمعنى الشرط وتوقف على الدخول ١٢ لما ايراد في باب ايقاع الطلاق او دفيه فصولا مترادفة من
اضافة الطلاق وتنوعه وتنبيهه
١٢ نهاية

جلد كتاب الطلاق

٣٣٣

مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لانه علقه بالدخول لقوله في دخولك الدائم

بالفعل لمقارنة بين الشرط والظرف فعمل عليه عند تعدد الطرفين فصل في اضا الطلاق

الزنا ولوقال ان طلق غدا وقع عليها الطلاق بطوعه الجرا ولا وصفها بالطلاق

الغدر ذلك وقوعه اول جزء منه قوله في الخوالة صديقا لا قضاء لا نوى التخصيص

العموم هو جملته وكان في لفظ الطلاق لوقال ان طلق اليوم غدا او غدا اليوم فاحد

بأول الوقتين الذي تفوه به فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد لما قال اليوم

تجزا والمجزا لا يحتمل الاضا ولوقال غدا كان اضا والمضا لا يتجزا فيمن ابطال

الاضا فلغا اللفظ الثاني الفصلين ولوقال ان طلق في غدا قال فويت الخوالة

دين في القضاء عند ايجافه وقال لا يدين في القضاء خا لانه وصفها بالطلاق

جميع الغدر فصار بمنزلة قوله غدا على ما بينا ولهذا يقع في اول جزء منه عند النية

لان حذ في واثبا سواء لانه ظرف في الحالين لا يجنف انه نوى حقيقة كذا لاد

كلمة في للظرف والظرفية لا تقتضى الاستيناعا وتعين الجزاء الاول ضرورة هذا

فاذا عين الخوالة كان النعين القصد اولى بالاعتناء من ضرورة هذا قوله غدا لانه

يقضى الاستيناعا في وصفها بهذا الصفة مضافا الى جميع الغدر نظرا اذا قال

والله لا صوم من عري نظير الاول والله لا صوم من عري على هذا الدهر في الدهر

قال انني طلق امس قد تزوجها اليوم يقع شيء لانه اسند الى جامع يومنا لما كنية

الطلاق فيلغو كما اذا قال انني طلق قبل ان اخلق ولانه يمكن تصحيحه اخبارا

له قوله لانه نوى الخ ونية

التخصيص في العموم صحيحة كما

لوقال لا آكل طعاما ونوى

طعاما دون طعام ١٢ كافي

له قوله فلغا اللفظ الثاني

واعترض بان لم لا يجعل غدا ظرفا

لطلاق آخر واجيب بان يحتاج

الى تقدير است طاق والاصل

خلافه فلا يصار اليه في غير موضع

الضرورة ١٢ عن ايه

له قوله على ما بينا اشارة

الى قوله لانه نوى التخصيص

العموم وهذا يحتمل مخالفا للنظائر

١٢ نهاية

له قوله بخلاف قوله غدا الخ

والفقه فيه ان قوله غدا ظرف ضرورة

لان الظرفية تثبت فيه لا بلفظ

يدل عليها وفي قوله في غدا بلفظ

يدل عليها وما ثبتت بلفظ يدل

عليها يحتمل النية لما ثبتت بدو

كذا في الشرح وفيه انه يقتض

ان لا يصح نية آخر النهار في

قوله غدا في ما بينه وبين الشر

تعالى ايضا لان ما ثبتت بدو

اللفظ لا يحتمل النية الا يرى انه

لا يصح نية التخصيص في المقص

لا ديانة ولا قضاء لانه ليس

بلفظ ١٢ الهداد

له قوله الى حالة معهودة

الخ قد شكل بان المذكور ههنا

انما هو امس والامسية لا تاتي

بالكية الطلاق انما المناس

لها كونه قبل التزوج وانه غير

مذكور ١٢ الهداد

له قوله ولانه يمكن تصحيحه

اخبارا الخ وهذا خبر بيبخه

وانما جعل النشار لتعذر جعله

خبرا فاذا امكن تحقيقه اخبارا

لا يجعل النشار كذا في الكافي

١٢ حاشية ملا الهداد رحمه

الله تعالى

له قوله ولا يمكن تصحيحه اخباراى لاني حق نفسه ولا في حق غيره ١٢ الهداد له قوله اويصح اخباراى فان قلت متى امكن التصحيح وجب ان لا يلغى فيتعين الوجه الثاني وهو التصحيح احياى ما قلت قولنا انت طالق النشأ عن اخبارنا وصيغة فالانفاذ بالنظر الى كونه انشأ وتصحيح بالنظر الى كونه اخبارا ١٢ الهداد له قوله ما دمت حيا قال الله تعالى حكايته عن عيسى واصنافا بالهوية والزكاة ما دمت حيا

والاصابة برسيد
والخصاصة بالفتح
وقوله فتجعل اباك كذا
اختاره صاحب التلويح
فالمنع اظهر الغنى من نفسك
بالنزين والتكليف الجليل
كيدا يقف على احوالك
الناس او كل الجميل وهو
الشتم المذاب تعففا كذا
قال على القارى واما
بالحما والمصلحة فهو من التحمل
اي احتمال المشقة كذا في
الصرار ١٢ قهر الاقمار لنور
الانوار له قوله فلا
تطلق بالشك والاحتمال
لان الطلاق غير واقع وما
هو غير واقع لا يقع بالشك
لان الثابت باليقين لا
يرفع بالشك بخلاف
مسألة المشية فان امرها
توض اليها فثبت التوقيف
قطعا فبالشك لا يزول
١٢ عبد الغفور له
قوله لا يخرج الامر من يدها
بالقيام عن المجلس لانه
يجب عليك موفاء وهو لا يبطل
بالقيام وعلى اعتبار انه
للشروط يخرج بالقيام عن
المجلس لانه يجب عليك
مطلقا عن الوقت و
المطلق يقيدها بالمجلس
والامر صار بيد هـ فلا
يخرج بالشك ١٢ ملا
الهداد رحمه الله تعالى

اي مدة دوامى حيا ١٢ ب
له قوله الابا لباس
عن الحيوة وهو في زمان
لا يسع فيه تمام انت
طالق ١٢ عبد الله له قوله
وموتها بمنزلة موتة اى
يقع الطلاق قبل موتها
ايضا هو الصحيح اخر الزعن
رواية النوادر فاذ قال
في النوادر لا يقع الطلاق
بموتها لان الزوج قادم
على الايقاع كما اذا قال
ان لم ادخل الدار فانت
طالق يقع الطلاق بموت
ولم يقع بموتها لان بعد
موتها يمكن دخول الدار
فلا يتحقق الياس فلا يقع
١٢ نهاية له قوله
اذا الشمس كورت التكويد
درهم يحميد ويراد به
حالة منه وهو ذهاب
ضوءها بقريته بعد ما
يضي قوله واذا الحوم اكدت
١٢ عبد الله له قوله
قال فاعلمهم اضاف اقل
الى ضمير العرب ليصير
شاهدا ١٢ عبد الله
قوله واذا اكون لم يبين
المصنف قائمه وقال
الكاكى قائمه غرة العصب
وليس بصحيح وغرة سبويه
الى رجل من مدج وقال
ابورباش قائمه همام
ابن مرة اخو جناس بن
مرة قاتل كليب زعم
ابن الاعرابى انه لرجل من
بنى عبد مناف قبل الاسلام
بخمس مائة عام وتحقيق
هذا البيت مع بيان
لغائه واعرابه ذكرته في

عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطبيق غير من كل زوج ولو تزوجا اول مرة
وقال انت طالق امس ١٢
وقع الساعة لانه ما اسند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا ايضا فكان انشاء
لما كية الطلاق ١٢
والانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع الساعة ولو قال انت طالق قبل ان تزوج
لم يقع تنه لانه اسند الى حالة منافية فصاركما اذا قال طلقك انا صبي او نائم او
لما كية الطلاق ١٢
يصح اخبارا على ما ذكرنا ولو قال انت طالق فام اطلقك او منته لم اطلقك او منته فام
عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بتطبيق غيره ١٢
اطلقك وسكت طلق لانه اضاف الطلاق الى ما لا يصلح عن التطبيق قد وجد حيث سكت
وهذا لان كلمة منته منته ماضية في الوقت كنهما من ظرف الزمان كذا كنهما فالوقت قال الله تعالى
حيا اى وقت الحي ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت لان بعد لا يتحقق الا باليا
اي عدم الطلاق ١٢
عن الحي وهو الشرط كما في قوله ان لم ات البصر وموتها بمنزلة موتها هو الصحيح ولو قال انت
طالق اذ لم اطلقك او اذا فام اطلقك لم تطلق حتى يموت عند حنفية وقال لا تطلق حتى
لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذا الشمس كورت قال فاعلمهم شعروا اذ اكون كريمة اذ
في الصراح
لها واذا اجاس الحيس يدعى جندي + فصار بمنزلة منته ومنته فام له هذا لو قال لامرأة
اي كونه اذ انظر ١٢
انت طالق اذ اشدت لا يخرج الامر من يدها بالقيام من المجلس كما في قوله متى شئت ولا بى
عبد الله بن نافع ١٢
حنيفة ان يستعمل في الشرط ايضا قال فاعلمهم شعروا استغنى اغناك ربك بالغنى + واذا انصبتك
اي وقت اغناك ١٢
خصاصة فتجمل + فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال ان اريد به الوقت تطلق فلا
نقر ١٢ اى اصبر صبرا جميلا ١٢
تطلق بالشك والاحتمال بخلاف مسألة المشية لانه على اعتبار انه للوقت لا يخرج
كما في متى ١٢
الامر من يدها وعلى اعتبار انه للشرط يخرج ولا يخرج بالشك
الامر من يدها كما في ان ١٢

الكتاب الذي صنفه وصميه بالمقاصد النورية في شرح شواهد شرح الالفية ١٢ نهاية له قوله لا يخرج الامر من يدها بالقيام
عن المجلس كما في ان ١٢ غنايه له قوله واستغن الاستغناء من الغنى القصر تو انك دى ودرستك ما اغناك اى مدة ما اغناك ربك بالغنى متعلق بقوله اغناك

له قوله موصولا به لانه اذا قال ذلك مفعولا وقفا قياسا واستحسانا لانه وجب الزمان الخالي عن التطبيق ۱۲ عن ابيه ۱۳ قوله واخوانه وهي نحو قوله
الا بلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه اولاً بركب هذه الدابة وهو راكبها فزعمه في الحال ونزل منها لا يثبت وان كان اللبس القليل والركوب القليل يوجد
وقت اشتغاله بالنزع
۱۲ نهية ۱۳ قوله اذا
قرن بفعل ميت الخ

ولا احتمال هذا الخلاف فيما اذا لم تكن نية اما اذا نوى لوقت يقع في الحال لو نوى للشرط
بين الامام وصاحبيه ۱۲

يقع في اخر العمر للفظ يحتملها ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق فهو طالق

هذه التعليل معناه قال لك موصولة القياس ان يقع المضاف فيقعان ان كانت موصولة بها وهو
اي ايضا ۱۲
الى الزمان ۱۲ اي الاول والثاني ۱۲

قوله فلانه وجد بان لم يطلقها فيه ان قل هو زمان قوله انت طالق قبل ان يفرغ منها وجه

الا استحسان ان فان البر مستثنى عن اليقين بكالة الحال ان البر هو المقصود ولا يمكن تحقق
كأنه طلق لقوله والله اطلقك ۱۲
من اليقين ۱۲

البر الا ان يجعل هذا القدر مستثنى واصله من حلف لا يسكن هذه الدار فاشتغل

بالنقلة من ساعته واخوانه على ما ياتيك في الايمان ان شاء الله تعالى ومقال امرأة
قوله ان النقلة مستثنى ۱۲

يوم تزوجك فانت طالق فتزوجها ليل اطلقت لان ليونيد كرويراد به بياض لنها فمحل
نحو على ان اصوم يوم يقدم فلان ۱۲
بمعيار لا يفضل عن المظروف ۱۲

عليه اذ قرن بفعل مبتدأ كاصو والامر باليد كانه يراد به المعيار وهذا اليبق به يذكرويراد به
نحو امر كبيدك يوم يقدم فلان ۱۲
المراد القوي ۱۲

مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يومهم يومئذ يومئذ مذكورة والمراد به مطلق الوقت فيجمل عليه
بفصلتين شئت ۱۲ غث

اذ قرن بفعل كيمتد والطلاق من هذا القبيل فينتظم الليل والنهار لوقال عنيت

بياض لنها خاصة دين القضاء كانه نوح حقيقة كراهي الليل ليتناول السواد والنهار لا
نحو ان تزوجك فانت طالق ۱۲

يتناول السواد خاصة وهو اللغة فصل من قال لامرأة انا منك طالق فلبس

وان نوى طلاقا ولو قال انا منك بائن او عليك حرام بيني وطلاق فمطلق قال لشافعي يقع

الطلاق في الوجه الاول ايضا نوى لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين ملكت المطالبة
اي انا منك طالق ۱۲

بالوطى كما يملك هو المطالبة بالتمكين كذا الحل مشترك بينهما والطلاق وضع لزالتهما فيصير
على الوطى ۱۲

مضاف اليه كما يصير مضاف اليها كما في الابانة والتحريم لانا ان طلاق لازالة القيد وهو فيها
نحو انت مطلق طالق ۱۲
كافي المتن ۱۲

مضاف اليه كما يصير مضاف اليها كما في الابانة والتحريم لانا ان طلاق لازالة القيد وهو فيها

مضاف اليه كما يصير مضاف اليها كما في الابانة والتحريم لانا ان طلاق لازالة القيد وهو فيها

مضاف اليه كما يصير مضاف اليها كما في الابانة والتحريم لانا ان طلاق لازالة القيد وهو فيها

مضاف اليه كما يصير مضاف اليها كما في الابانة والتحريم لانا ان طلاق لازالة القيد وهو فيها

الحاصل ان النظر
المستوجب يكون معيارا
فاذا كان الفعل الذي
يتعلق به النظر ممتدا
كان المناسبات كمال
على شيء يصير معيارا وهو
النهار في مجتمعا هذا
اما اذا لم يكن ممتدا فلا
يصح ان يجعل النهار معيارا
له فيجعل على الوقت المطلق
لانه مجاز متعارف و
التحقق ان امتداد الفعل
وعدمه انما هو بالنظر
الى متعلق النظر لا
بالنظر الى المضاف
اليه للنظر والفرق
يظهر فيما اذا كان المضاف
اليه والمتعلق متقايين
بحسب الامتداد وعدمه
۱۲ عبد الله ۱۳ قوله
ومن يومهم يومئذ
اخرج ابن ابي حاتم
وابو الشيخ عن سعيد
ابن جبير قوله تعالى ومن
يومهم يومئذ مذكورة قال
يوم بدر من هذا الامر فا
لقتال يعني مستطروا
يريد الكثرة على المسلمين
او متجرا الى فئة يعني
او ينجوا الى باصحابه من
هزيمة فقد بارع بفض
يعني استوجبوا سخطا
من الله وماواه جهنم و
بس المصير فهذا اليوم
بدر خاصة كان شدد
على المؤمنين ليقطع وابر
الكافرين ۱۲ تفسير منشور
للعلاية جلال الدين يولي

فصل على حدة وذكر فيه

مسائل اخر متنوعة وان

كان حقيقا ان يذكر في

مسائل شتى ۱۲ عن ابيه

قوله لان ملك النكاح

الحاصل ان لا يقال في بينه ان لا

يحتاج الى النية لانا نقول

هذا وان كان معناه الحقيقة

لكن لا يكفي في الصريح ذلك

بل يجب التبادر ولا يخفى

ان الطالق اشبه في

جانب الزوجة ۱۲ عبد الغفور

قوله لازالة القيد اي

لازالة الملك والحل كما

قال الشافعي ۱۲ حاشية

علا عبد الغفور رحمه الله

تعالى ۱۲

قوله

من هذا القبيل نية على ان

المراد بالفعل المقرون هو العاقل بدون المضاف اليه ۱۲ الهدا

قوله لانه نوى حقيقة كلامه اشارة الى انه اذا نوى حقيقة الكلام يصدق قضاء ۱۲ الهدا

قوله وهو ان ياراد منه معنى ليشمل اصل اللغة وعرفها ۱۲ عبد

دون الزوج الا ترى انها هي الممنوعة عن الزوج ^{وهو تزوج الاربعة دونها ١٢} **له قوله** هي الممنوعة فيه ان الزوج ايضا ممنوع عن شيء وهو تزوج الاربعة دونها ١٢ **له قوله** ولو كان الزوج المملوك ففوقه
 عليها لانها مملوكة والزوج مالك ولم يسميت منكوبة بخلاف الابانة لانها لازالة الوصلة
 وهي مشتركة وبخلاف التحريم لان زالة الحلق هو مشترك فصحت اضافتهما اليهما ولا تصح
 اضافته الطلاق الا اليهما ولو قال انت طالق واحدة او لا فليس بشيء قال رضي الله عنه هكذا
 ذكر في الجامع الصغير من غير خلاف هذا قول ^{ابن حنيفة} وابي يوسف ^{ابن يوسف} اخر او على قول محمد
 وهو قول ^{ابن يوسف} او لا تطلق واحدة رجعية ذكر قول محمد في كتاب طلاق فيما اذا
 قال لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء ولا فرق بين المسألتين ولو كان المذكور ههنا
 قول لكل فعن محمد روايتان انه ادخل الشك في الواحدة لدخول كلمة او بينها وبين النفع
 فيسقط اعتبار الواحدة ويقع قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق واحدة ادخل الشك
 في اصل الايقاع فلا يقع وكما ان الوصف من قرين بالعد كان لوقوع بذكر العد الا ترى
 انه لو قال لغير المدخول بهما انت طالق ثلثا تطلق ثلثا ولو كان لوقوع بالوصف للغة ذكر
 الثلث وهذا لان الواقع في الحقيقة انها ممنوعة المحذوف معناه انت طالق تطليقة
 واحدة على ما مر واذا كان الواقع ما كان العد نعتا له كان الشك اخرا في اصل الايقاع
 فلا يقع شيء ولو قال انت طالق مع موتي او مع موتك فليس بشيء لانه اضاف الطلاق الى
 حالة منافية لان موتها في الاهلية وموتها في النكاح والحد منها واذا ملك الزوج امرأ
 او شقصا منها او ملك امرأته زوجها او شقصا منه وقعت الفرق منافات بين
 الملكين اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالكية والسلوكية واما ملكه
 اي ملك النكاح وملك اليقين ١٢ اي اما منافاة ملكها اياه ملك النكاح ١٢

له قوله هي الممنوعة فيه ان الزوج ايضا ممنوع عن شيء وهو تزوج الاربعة دونها ١٢ **له قوله** ولو كان الزوج المملوك ففوقه
 ان الملك واقع على المرأة واما حق المطالبة فلا يقضى الا انه يدون والمديون لا يلزم ان يكون مملوكا ١٢ **له قوله** ولهذا سميت الخ اي لما علم انها مملوكة علم
 وجه تسميتها بالمنكوبة وذلك لان سبب الملك
 يوجب اطلاق المفعول
 كما ان سبب الملك اذا
 كان بيعا يطلق المبيع
 على المملوك كذا فيما نحن
 فيه فان سبب الملك هو
 النكاح فاطلق اسم المفعول
 على المملوك والمقصود
 بيان كمية المملوكية ١٢ **له قوله** الا اليها اذا
 وجه لاضافته اليه للاحقية
 وهو ظاهر ولا يجاز اطلاق
 الرجل من المرأة معنى
 مستحيل في نفسه ليس له
 لازم بغير اليه عند تعدد
 الحقيقة ١٢ **له قوله** ذكر قول محمد في كتاب طلاق فيما اذا
 انه قال في الصورة المذكورة
 انه يقع طلاق حبي دلا
 فرق بين هذه وما ذكرناه
 من قولنا في الوقوع فاذا
 كان هذا واقعا كان ذلك
 واقعا بلا شبهة فقد علم
 وقوع الطلاق فيسبب
 صورناه فاطلاق الجامع
 من غير ذكر الخلف غير
 صحيح وتوجيهه اما ان
 يقال ان محمدا روي
 روايتين او يقال ان اطلاقه
 مقيد ١٢ **له قوله**
 ولا فرق بين المسألتين
 يعني من قوله انت طالق
 واحدة او لا وبين قوله انت
 طالق واحدة او لا شيء في
 حق التشكيك في الايقاع
 او في الوضع ١٢ **له قوله**
 قوله ولو كان المذكور ههنا
 اي في الجامع الصغير قول
 الكل فعن محمد رحمه الله
 روايتان لانه لم يذكر الخلف
 في وضع الجامع الصغير في
 انه لا يقع شيء فكان محمدا

اولا وهناك لا يقع شيء
 بالاجماع فكذا ههنا ١٢ **له قوله** متى قرن الخ
 يقال ان يقول نعم متى
 قرن بالعدد ولكن القرآن
 به لم يثبت متى ادخل
 كلمة الشك عليه فكان
 الايقاع بصيغة الوصف
 وهو طالق ١٢ **له قوله**
 قوله على ما مر اذ به قوله
 كان الوقوع بذكر العدد
 اعنايه **له قوله**
 لانه اضاف الخ لان كلمة
 مع اذ قرنت بالمصدر
 تكون بمعنى بعد كما في انت
 طالق مع نكاحك ١٢
 الهمداد ٢٠

محمد ايضا لا يقع شيء ١٢ **له قوله** ان الوصف متى قرن بالعدد اي قوله انت طالق متى قرن بالواحدة او بالثنتين او بالثلاث وانما اطلق اسم العدد على الواحدة لما
 انها اصل العدد يعني اي الوصف متى قرن بالعدد وكان كلاما واحدا في الايقاع في كان الشك الداخل في الواحدة داخل في الايقاع في بصير نظير قوله انت طالق

قوله ضروري اذا اصل لا يكون الحرة مملوكة لا كلها ولا بعضها فهذا الملك يلزمه كونه ضروريا فاذا ملكها لم يبق الملك بصفة الضرورة وانتفاء لازم يستلزم انتفاء الملزوم لا يقال هذا اذا ملك تمامها اذا ملك بعضها فلا لانا نقول زال الملك الضروري عن البعض فارتفع بالنسبة اليه ملك النكاح واذا ارتفع النكاح عن البعض ارتفع عن الكل فلم يصبح الوطى لانه يلزم الوطى بغير المنكحة وبغير من ملك تمامها **عبد الله** **قوله** بان خلاف محمد انما هو في الفصل الثاني دون الاول وبه يظهر ان ما ذكره في كثر الدقائق من الميم التي هي على خلاف محمد على قوله فلو اشترى ما وطلقها لم يقع يحتاج الى مزيد تامل وكذا الحاشية عند قوله لم يقع من قوله وعند محمد ان يقع اذا خلاص محمد فيما اذا اشترى زوجها انما خلاصه فيما اذا اشترته المرأة على ما نص به المصنف والامام حافظ الملة والدين في الكافي وعجب منه ما وقع في شرح الكنت لمولانا حاجي الطغف آبادي من قوله لم يقع اي في ظاهر الرواية وعند محمد يقع كذا في الهداية ١٢ الهادي **قوله** لا عدة هناك اي في حق مولاه الذي كان زوجها اي لا يظهر اثره فيها في حق بائس حل وطيبها واما العدة فواجبة في نفسها حتى انه لو اعتقها ليس لها ان تزوج باخر قبل انقضاء عدتها كذا ذكره الامام المحمدي ١٢ ان **قوله** لان اللفظ ينظما فيه توجيهها ان احدهما ان يجعل العتق بمعنى الاعتاق او ما يترتب عليه لا بد من تقدير اي عتق حصل باعتاق مولاه اياك فيكون معنى الانتظام احتمال ايتين وثانيهما ان يجعل العتق بمعنى الاعتاق والمقصود تعليق الحكم ابا باعتبار نفس الاعتاق او باعتبار لزومه عن العتق ١٢ **عبد الله** **قوله** والشرط ما يكون معدوما الى قوله الحكم لتعلق به تعريف للشرط **عبد الله** **قوله** والمذكور بهذه الصفة اي يوجد فيه ما ذكرنا من معنى الشرط **عبد الله** **قوله** والمعلق به التعلق وذلك لان تعليق الحكم بيقضي تعليق سببه فاذا علق الطلاق بام يقضي تعليق التعلق به فكان التعلق يتحقق عند تحقق الشرط بخلاف الشافعي فانه يقول بالتعلق واقع الا ان الحكم متأخر ١٢ **عبد الله** **قوله** يوجد بعده اي بعد العتق لان الطلاق متأخر عن التعلق وهو عن الاعتاق ولو قلنا ان العتق في وقت الاعتاق والتعلق بعده فيكون الطلاق الذي مع التعلق بعده بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط ١٢ **عبد الله** **قوله** بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط فيه بحث اذ معنى الشرط انما يوجد اذا حصل مع على التاخير ولا ضرورة فيه اللهم الا ان يقال انه يفهم من هذه الكلام فحمل بحسب ضرورة الفهم على التأخير **عبد الله** **قوله** ولو قال المخلص انه علق تعلق الامتة واعتاقها بشيء واحد **عبد الله** **قوله** لان الزوج الخ قال في الكافي قال محمد رحمه الله التعلق يقارل الاعتاق لان كلا معلق بشرط واحد والمعلق بالشرط الواحد ينقطع سببا عنده والعتق يقارن الاعتاق لانه معلول فيكون الطلاق مقارنا للاعتاق فيكون مقارنا للعتق ضرورة فيكون قبا على الحرة فيملك الرجعة ١٢ حاشية ملا الهادي رحمه الله **قوله** اصله اي اصل ما ذكرنا وقاعدته ان الاستطاعة اى القدرة مع جميع ما يتوقف عليه التاخير يقارن الفعل **عبد الله** **قوله** فيكون الخ لان التعلق يقارن للاعتاق على ما ذكرنا والاعتاق يقارن للعتق لما ذكرنا انه علة لا يتاخر عنها المعلول فاللتعلق يقارن العتق ١٢ عن ابيه

جلد كتاب الطلاق

قوله ضروري اذا اصل لا يكون الحرة مملوكة لا كلها ولا بعضها فهذا الملك يلزمه كونه ضروريا فاذا ملكها لم يبق الملك بصفة الضرورة وانتفاء لازم يستلزم انتفاء الملزوم لا يقال هذا اذا ملك تمامها اذا ملك بعضها فلا لانا نقول زال الملك الضروري عن البعض فارتفع بالنسبة اليه ملك النكاح واذا ارتفع النكاح عن البعض ارتفع عن الكل فلم يصبح الوطى لانه يلزم الوطى بغير المنكحة وبغير من ملك تمامها **عبد الله** **قوله** بان خلاف محمد انما هو في الفصل الثاني دون الاول وبه يظهر ان ما ذكره في كثر الدقائق من الميم التي هي على خلاف محمد على قوله فلو اشترى ما وطلقها لم يقع يحتاج الى مزيد تامل وكذا الحاشية عند قوله لم يقع من قوله وعند محمد ان يقع اذا خلاص محمد فيما اذا اشترى زوجها انما خلاصه فيما اذا اشترته المرأة على ما نص به المصنف والامام حافظ الملة والدين في الكافي وعجب منه ما وقع في شرح الكنت لمولانا حاجي الطغف آبادي من قوله لم يقع اي في ظاهر الرواية وعند محمد يقع كذا في الهداية ١٢ الهادي **قوله** لا عدة هناك اي في حق مولاه الذي كان زوجها اي لا يظهر اثره فيها في حق بائس حل وطيبها واما العدة فواجبة في نفسها حتى انه لو اعتقها ليس لها ان تزوج باخر قبل انقضاء عدتها كذا ذكره الامام المحمدي ١٢ ان **قوله** لان اللفظ ينظما فيه توجيهها ان احدهما ان يجعل العتق بمعنى الاعتاق او ما يترتب عليه لا بد من تقدير اي عتق حصل باعتاق مولاه اياك فيكون معنى الانتظام احتمال ايتين وثانيهما ان يجعل العتق بمعنى الاعتاق والمقصود تعليق الحكم ابا باعتبار نفس الاعتاق او باعتبار لزومه عن العتق ١٢ **عبد الله** **قوله** والشرط ما يكون معدوما الى قوله الحكم لتعلق به تعريف للشرط **عبد الله** **قوله** والمذكور بهذه الصفة اي يوجد فيه ما ذكرنا من معنى الشرط **عبد الله** **قوله** والمعلق به التعلق وذلك لان تعليق الحكم بيقضي تعليق سببه فاذا علق الطلاق بام يقضي تعليق التعلق به فكان التعلق يتحقق عند تحقق الشرط بخلاف الشافعي فانه يقول بالتعلق واقع الا ان الحكم متأخر ١٢ **عبد الله** **قوله** يوجد بعده اي بعد العتق لان الطلاق متأخر عن التعلق وهو عن الاعتاق ولو قلنا ان العتق في وقت الاعتاق والتعلق بعده فيكون الطلاق الذي مع التعلق بعده بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط ١٢ **عبد الله** **قوله** بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط فيه بحث اذ معنى الشرط انما يوجد اذا حصل مع على التاخير ولا ضرورة فيه اللهم الا ان يقال انه يفهم من هذه الكلام فحمل بحسب ضرورة الفهم على التأخير **عبد الله** **قوله** ولو قال المخلص انه علق تعلق الامتة واعتاقها بشيء واحد **عبد الله** **قوله** لان الزوج الخ قال في الكافي قال محمد رحمه الله التعلق يقارل الاعتاق لان كلا معلق بشرط واحد والمعلق بالشرط الواحد ينقطع سببا عنده والعتق يقارن الاعتاق لانه معلول فيكون الطلاق مقارنا للاعتاق فيكون مقارنا للعتق ضرورة فيكون قبا على الحرة فيملك الرجعة ١٢ حاشية ملا الهادي رحمه الله **قوله** اصله اي اصل ما ذكرنا وقاعدته ان الاستطاعة اى القدرة مع جميع ما يتوقف عليه التاخير يقارن الفعل **عبد الله** **قوله** فيكون الخ لان التعلق يقارن للاعتاق على ما ذكرنا والاعتاق يقارن للعتق لما ذكرنا انه علة لا يتاخر عنها المعلول فاللتعلق يقارن العتق ١٢ عن ابيه

ايها فلان ذلك النكاح ضروري ولا ضرورة مع قيام ملك اليه فينتفي ولا اشتراطها ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء له مع المنافي لا من زوجة ولا من كل وجه كذا اذا ملكته او شقصا منه يقع الطلاق لما قلنا من المنافاة وعن محمد انه يقع لان العدة واجبة بخلاف الفصل الاول لا عدة هناك حتى حل وطيبها لان قال لها وهي امته لغيره **اي** ما اذا اشترىها ١٢ **اي** للزوج المالك ١٢ **حاشية** ١٢ انت طالق ثنتين مع عتق مولاه اياك فاعتقها فملك الزوج الرجعة لانه علق التطين بالاعتاق او العتق لان اللفظ ينظما والشرط ما يكون معدوما على وجود الحكم لتعلق به والمذكور بهذه الصفة والمعلق به التطين لان في التعليقات يصير التضرر تطبيقا عند الشرط عندنا واذا كان التطين معلقا بالاعتاق او العتق يوجد بعد ثم الطلاق يوجد بعد التطين فيكون الطلاق متأخرا عن العتق فيصاها فيها وهي حرة فلا تحرم حرة غليظة بالثنتين بيقية شيء وهو ان كلمة مع القرآن قلنا قد يذكر للتاخير كما في قوله تعا فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فيحمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط ولو قال اذا جاء غدا فانت طالق ثنتين قال لمولى اذا جاء غدا فانت حرة فجاء الغد لم تحل حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلث حيض هذا عند ابو حنيفة وابو يوسف وكان الطلاق واقع قبل العتق ١٢ وقال محمد زوجا يملك الرجعة لان الزوج قرن لايقاع باعتاق المولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى لعتق وانما يعقد لمعلق سببا عند الشرط والعتق يقارن الاعتاق لانه علة اصله الاستطاعة مع الفعل فيكون التعلق مقارنا للعتق ضرورة فتطلق بعدا لعتق فصاها كالمسألة الاولى ولهذا يقد عدتها بثلث حيض ولما الله علق الطلاق بما علق به المولى العتق **اي** تكون الطلاق بعد العتق ١٢

قوله اصله اي اصل ما ذكرنا وقاعدته ان الاستطاعة اى القدرة مع جميع ما يتوقف عليه التاخير يقارن الفعل **عبد الله** **قوله** فيكون الخ لان التعلق يقارن للاعتاق على ما ذكرنا والاعتاق يقارن للعتق لما ذكرنا انه علة لا يتاخر عنها المعلول فاللتعلق يقارن العتق ١٢ عن ابيه

المسألة الأولى إنه علق التطلق باعتناق المولى فيقع الطلاق بعد لعن على ما قررناه بخلاف

فَالْكَانُ الْعَقْدَ لَوْ كَانَ يَقَارَنُ الِإِعْتِمَادَ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ فَالْطَّلَاقُ يَقَارَنُ الطَّلِيقَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ

الاجرام والسبابة والوسط فري ثلث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعد في مجرى العادة

ففي أحدهما إشارة بالثنتين فهي ثنتان لما قلنا والإشارة تقع بالمنشورة منها وقيل ذال الشا

بان جعل ظهره الى المرأة ١٢
صدق دينه الا قضاء كذا اذ انوى الاشارة بالكف حتى يقع في الاول شتان دينه وفي

اي ان انوى الاشارة بالكف حال النشر ١٢ ولذا لا يصدق قصاص ١٣

زيادة والشدة كان بانامثل ان يقول نيت طالق بان او البتة وقال لسامع يفع

ملا ف المشروء فيبلغوكما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا انه وصفه
فيق رجبية ١٢

يبين أحد المحتامين مسألة الرجعة ممنوعة فتقع وأحد بائنة إذا لم تكن نية أو نوى التنتين
 البائنة والرجعي ١٢ أي إذا قال أنت طالق طاعة عار أو لا رجعة عليك ١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستشارة في ذلك، النكاح، قتل، الإحصاء، والسم، واللعنة، يتبع حكمه الأذن، النفس، رد المرتاحين،

لأنه شرع لرفع اليد عن الكساح وقطعه ولا على أن السبب أو العقد جعل محلاً لأن الأصل رد ما لم يمتدح
 شرع الطلاق إذا لم يتصف بالبائن فبقى ما عداه على ما اقتضاه القياس^{١٢} حاشية ملا أحمد إذا لم يكون فردياً

هر يك از احوال اخراجها عن
 مجاه عن موسى بن عليم عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله عليه و
 علي آله وسلم قال الشبه كذا
 ويكذب او يكذب اعشتر اعشتر
 او تسعا انتهى ٢٠ **قوله**
 لما قلنا اشارة الى
 قوله لان الاشارة بالاصابع
 تقيد العلم بالعدد في مجرى
 العادة اذا اقرنت
 بالعدد ٢١ **قوله**
 وفي اشارة الى
 يعني انه لا فرق بين الاشارة
 بالاصابع التي اعتاد
 الناس الاشارة بها و
 بين الاصابع الاخرى في
 القواعد الظهيرية وقيل
 اذا اشار بظهورها فبالظهور
 منها يعني هذا اذا جعل باطن
 الكف اليها فاما اذا جعل
 ظهر الكف اليها و بطون
 الاصابع الى نفسه فبالظهور
 منها ٢٢ **قوله**
 اذا اشار الى فان اشارة
 مربوطها بان يجعل باطن
 الكف اليها تعتبر عدد
 الاصابع المستورة وان
 اشار بظهورها بان يجعل
 باطن الكف الى نفسه
 تعتبر مضمومة الى جمع الابهام
قوله واحدة لكن
 القاضي يعتبر الاشارة
 بالاصابع دون الكف
 احاشية طاهريه ٢٣ **قوله**
 انت تعالى **قوله**
 ولنا انه وصفه اي وصف
 الطلاق بالبينونة بقوله
 انت طالق بائن والطلاق
 يحتمل البينونة لا التري الخ
 ٢٤ **قوله**
 يحصل به اي بالتظليل
 لانه لا تأثير للاجل في
 ثبوت البينونة والفقه

حديث الشهر
هكذا وهكذا
متفق عليه من حديث
ابن عمر وفي آخره وخسر
الابرهام في الثالثة وفي
رواية يعني عشر وعشرا
وتسعا وخميس عن سعد
ابن ابى وقاص نحوه
والله اعلم
الشهر هكذا وهكذا
وامسك الابرهم في
الثالثة ١٢ ٥

له قوله لما من قبل
 وهو ان نية التلث انما
 صحت كونه جنسا الى
 آخر ما ذكر في اول باب
 ايقاع الطلاق كذا ذكر في
 الشرح ١٢ ملا الهاد
له قوله يقع تطلقا
 بائنان على ان التركيب
 خبر بعد خبر لان هذا الوصف
 يصلح لابتداء ايقاع
 بان يقول انت بائن
 او انت البتة ونحو
 به الطلاق يقع وههنا
 طالق قرينة فاستغنى
 عن البتة فلم يوجب اليها
 كما يحتاج الى البتة لولا
 ان سر وشم بينونة الاول
 ضرورية بينونة الثانية اذ
 معنى الرجعي كونه بحيث
 يملك رجعتها وذلك
 متوقف باقصال البائنة
 الثانية فلا فائدة في وصفها
 بالرجعية وكل كناية تزنت
 به طالق يجري فيها ذلك
 فيقع ثنتان بائنتان ١٢
 فتح القدير **له** قوله
 بائنا هذا على رواية الال
 المستقيم لان البائن ليس
 بسنن على رواية اما على
 رواية الزيادات من
 ان البائنة الواحدة
 لا تكفي فينبغي ان لا يعين
 البائن بقوله طلاق
 الشيطان او البتة ١٢
 ملا الهاد
له قوله اما الرجعي فيجتمعه
 الى الانتقاض بائنة
 ومنع موجب من الثبوت
 ١٢ حاشية ملا الهاد
 رحمه الله تعالى

جلد كتاب طلاق

اما اذ انوى التلث فتلث لما من قبل فلو عني بقوله انت طالق واحداً بقوله بائن والبتة
 اخرى يقع تطلقتان بائنتان لان هذا الوصف يصلح لابتداء ايقاع وكذا اذا قال انت
 طالق فحش الطلاق لانها ما يوصف بهذا الوصف باعتبار اثره وهو البينونة في الحال
 فصار كقوله بائن وكذا اذا قال خبت الطلاق او اسوأه لما ذكرنا وكذا اذا قال طلاق الشيطان
 او طلاق البتة لان الرجعي هو السنة فيكون للبند وطلاق الشيطان بائنا وعن ابي يوسف
 في قوله انت طالق للبند انه لا يكون بائنا الا بالنية لان البند قد تكون من حيث
 الايقاع في حالة حيض فلا بد من النية وعن محمد انه اذا قال انت طالق للبند او طلاق
 الشيطان يكون رجعيا لان هذا الوصف قد يتحقق بالطلاق في حالة الحيض فلا يثبت
 البينونة بالشك وكذا اذا قال كالجبل لان التشبيه به يوجب زيادة التحال وتلك بائنان
 زيادة الوصف وكذا اذا قال مثل الجبل لما قلنا وقال ابو يوسف يكون رجعيا لان
 الجبل ثني واحد فكان تشبيها به في توحد ولو قال لها انت طالق اشد لطلاق او كما
 او مل البيت فرمى احده بائنة الا ان ينوي ثلثا اما الاول فلانه وصفه بالشدة وهو
 البائن كانه لا يمحى الانتقاض الارتفاض ما الرجعي فيجتمعه اما نية التلث لذكورة المصد
 واما الثاني فلانه قد يراد بهذا التشبيه في القوة تارة وفي العد اخرى يقال هو الف
 رجل ويراد به القوة فيصح نية الامر من وعند فقد انها يثبت اقلها وعن محمد
 انه يقع التلث عند عدم النية لانه عد فيراد به التشبيه في العد دظاهرا
 فصاركها اذا قال انت طالق كعد الف واما الثالث فلان لشيء
 يقع ثلثا ١٢

شديد

١٢ لقنود والمصدر

اي القوة والعدد ١٢

اي القوة والعدد ١٢

اي لان الالف ١٢

١٢ يقع ثلثا

قوله اي شئ كان المشبه به احراز عن قول زفره فان وقوع البيضة عند زفره يشترط ان يكون المشبه به عظميا في نفسه والافهوجي في قوله ذكر العظم اذ لم يذكر احراز عن قول ابى يوسف **قوله** فانه يشترط البيضة عند ذكر العظم لا غير على رواية هذا الكتاب ١٢ **قوله** مثل رأس الابرقة فيقع البائن عند ابى حنيفة رضى الله عنه خاصة على تقدير ان يكون محرم مع ابى يوسف مثل عظم رأس الابرقة يكون بانها عند ابى حنيفة **قوله** ٣٥ يكون بانها عند ابى حنيفة وزفره مثل عظم الجبل يكون بانها بالاجماع المركب فنفى ابى جلد كتاب طلاق

قد يلا البيت لعظمه في نفسه وقد يلا لكثرة فائى ذلك نوى صحت نيته وعندنا نعام النية ثبت الاقل ثم الاصل عندنا وحقيقة انه متشبه الطلاق بشئ يقع بانها اي شئ كان المشبه به ذكر العظم او لم يذكرها ما مران التشبيه يقتضيه زيادة وصف وعند ابى يوسف ان ذكر العظم يكون بانها والا فلا اي شئ كان المشبه به لان التشبيه قد يكون في التوحد على التجريد فاذا ذكر العظم فللزيادة لا محالة وعند زفره ان كان المشبه به مما يوصف بالعظم عندنا للناس يقع بانها ولا فهو جمع وقيل محض مع ابى حنيفة وقيل مع ابى يوسف وبما فيه في قوله مثل رأس الابرقة مثل عظم رأس الابرقة ومثل الجبل مثل عظم الجبل ولو قال نت طالق تطليقة شديدة او عرضة او طويلة فهي احد بانته لانها لا يمكن تدارك يشترط عليه وهو البائن فاي صعب تداركه يقال لهذا الامر طول وعرض وعن ابى يوسف انه يقع بهار جعية لان هذا الوصف لا يليق به فيلغوه لو نوى الثالث في هذه الفصول صحت نيته لتتنوع البيضة على ما مر والواقع بها بان **فصل في الطلاق قبل الدخول** اذا طلق الرجل امرأته ثلثا قبل الدخول بها وقع عليها لان الواقع مصد محض وكان معناه طلاقا ثلثا على ما بيناه فلم يكن له انت طالق ايقاعا على حدة فيقع جملة فان فرق الطلاق بانت بالاولى لم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول نت طالق طالق طالق لان كل واحد ايقاع على حدة اذ لم يذكر في اخر كلامه ما يغير صيغة حتى ينقطع عليه فتقع الاولى في الحال فتصادفها الثانية وهي مبانة وكذا اذا قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة لما ذكرنا انها بانت بالاولى ولو قال لها انت طالق

عند الناس ١٢ **قوله** ولو نوى الثالث في هذا الفصل صحت نيته الم ارجا الفصل ما ذكره من قوله طالق بائن او التمة او الخش الطلاق او اخبنة او اسواه او طلاق الشيطان او البعدة او اشداه او كلف ولا البيت ومثل رأس الابرقة ومثل الجبل طالق تطليقة شديدة او عرضة او طويلة لانها كلها بوائن والبيضة تنوع الى حقيقة وتغليظ ١٢ نسخ القير **قوله** ما مر اشارة الى قوله قبل صفة ويقع واحدة بانته اذا لم تكن له نية او نوى شيئين اما اذا نوى الثلث فثلث **قوله** فصل في الخ لما كان النكاح للزوج كان الطلاق بعده على الاصل لان الاصل حصول غرض الشئ بعد وجوده وقبله بالعوارض فقدم ما بالاصل على ما بالعوارض **قوله** لان الواقع الخ وذلك لان الدخول اذا قرن بالكلام كان هو المقصود بالتكلم فلا يعتبر اللفظ كما قبل التكلم به **قوله** ١٢ التبراد **قوله** مصدر محذوف اى المصدر الذى يستدعي ذكر الثالث انما ذكره هذا رد القول من يقول ان قوله انت طالق

عالم بنفسه فيقع والمسرأة غير مخرجة فيلغوا ذكر الثالث لانها بانت الى عدة فقال لا بل الواقع ذكر العدد اذا كان العدد مقسوما بنا بقوله انت طالق ١٢ **قوله** ايقاع على عدة وذلك لان الاول على التام على التام دون التاكيد الشية لا عبد الغفور رحمة الله تعالى *

له قوله كان باطلا اي لا يقع شيء بخلاف ما اذا مات الرجل بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثا فهي طالق واحدا لان الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد فيما اذا مات المرأة فكان العالم هو العدد وذكر العدد حصل بعد موتها فاذا مات الرجل فلفظ الطلاق بهما لم ينفس بذكر العدد فيبقى قوله انت طالق وهو عامل بنفسه فيقع ١٢ نهائية له قوله

٣٥٢

جلد كتاب لطلاق

واحدة فهانت قبل قوله واحدة كان باطلا لانه قرأ بوصف بالعد فكان لو اوقع هو طالق ١٢

العد فاذا ماتت قبل ذكر العد فانت المحل قبل الايقاع فبطل كذا اذا قال انت طالق ثنتين او ثلثا ما بينا وهذا تجانس ما قبلهما من حيث المعنى ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد

واحدة وقعت واحدة والاصل انه متى ذكر شيئين ادخل بينهما حرف الظرف ان قرنها بهما اي كلمة الظرف ١٢ عبدة

الكناية كان صفة للمذكور الخ قوله جاءني زيد قبله عمرو وان لم يقرنها بهما الكناية كان صفة للمذكور ولا كقوله جاءني زيد قبل عمر وايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لان الماضي الى

الاسناد ليس وسعه فالقبيلة في قوله انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى فقبيل بالاولى فلا تقع الثانية والبعث في قوله بعد ها واحدة صفة لاخيرة فصارت كالبانة بالاولى

ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة تقع ثنتان لان لقبيلة صفة للثانية لا تصالحا بآخر الكناية فاقضه ايقاعهما في الماضي ايقاع في الحال غير ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ايضا فتقرنان فتقعان كذا اذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة تقع ثنتان لا البعد

صفة للاولى فاقضه ايقاع الواحدة في الحال ايقاع الاخرى قبل هذه فتقرنان ولو قال

انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة تقع ثنتان لان كلمة مع للقران عن يمين

في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية تقتضي سبق المكنى عنه كالحالة وفي

المدخول بها تقع ثنتان الوجه كمالها لقيام المحلية بعد وقوع الاولى ولو قال لها ان

دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة دخلت وقعت عليها واحدة عند ابي

حذيفة وقال لا تقع ثنتان ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار

في الحال لئلا يلغى كلامه ١٢ عبدة الغفور له قوله تقتضي سبق المكنى عنه قلنا نعم لكن في الذكر لا في الوجود ١٢ لا آه ساد رحمه الله تعالى

له قوله في الوجه كلها ١٢ فيهما ذكر من قبل وبعد بالكناية وغيرهما ١٢ عننا ١٢

لا بد من الوصف الخ لا يقال انت طالق مستحق في

تطبيق واحدة فيجب ان تقع واحدة لا نأقول انت طالق انما يفيد ذلك اذا لم

يسين فاما اذا بين بقوله طلاقا واحدا فاما يقع بالبيان لا بالبيان لا يقال ان قوله

واحدة ليس معتبرا وانما يعتبر احكام الكلام اذا كان معتبرا لا نأقول لا نسلم المحصر

١٢ عبدة له قوله وهذه تجانس اي هذه المسائل الثلث وهي قوله انت طالق واحدة فانت قبل

قوله واحدة وكذا لو ماتت قبل قوله ثنتين او ماتت قبل قوله ثلثا توافي ما قبلها

وهو قوله واذا اطلق امرأته ثلثا قبل المدخول بها من حيث الدليل وهو ان الواقع فيها جميعا ذكر العدد لا ذكر الوصف وحده الا ان الحكم اختلف بينهما

فما ان ذكر العدد الذي هو الواقع في هذه المسائل صادقة المرأة وهي مثبتة فلم يقع الطلاق بذكر الوصف نفسه بل بالعدد وفيما قبل صادقة المرأة العدد وهي منكوبة فوقع الثلث يكون الواقع هو العدد فكان الاعتبار في الصورتين للعدد لا للوصف ١٢ نهائية له قوله وايقاع الطلاق في الحاصل انه ادق الطلاق في الماضي وليس ذلك في وسعة فاشتتلا لازمه وهو وقوع الطلاق في الحال لئلا يلغى كلامه ١٢ عبدة الغفور له قوله تقتضي سبق المكنى عنه قلنا نعم لكن في الذكر لا في الوجود ١٢ لا آه ساد رحمه الله تعالى له قوله في الوجه كلها ١٢ فيهما ذكر من قبل وبعد بالكناية وغيرهما ١٢ عننا ١٢

في قوله لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك وخليت سبيلك وفارقتك ان يصدق
 في حالة الغضب لما فيها من احتمال معنى السبب ثم وقوع البائن بما هو الثلثة الاول
 من هذا وبقا وقال لشافعي يقع بها حتى كان الواقع بها طلاق لانها كنايةات عن الطلاق
 ولهذا تشترط النية وينقص بها العد والطلاق معقب للرجعة كالصريح ولنا ان
 تصرف البائنة صدق من اهل مضاف الى محلة عز ولاية شرعية ولا يخفى في الاهلية و
 المحلية والدلالة على الولاية ان الحاجة فاستل الى اثباتها كماله ينسد عليه باب التدارك ولا
 يقع في عهدتها بالمرجعة من غير قصد ليست بكنايةات على التحقيق لانها عوام في حقائقها
 والشرط تعيين احد نوعي البينونة دون لطلاق وانتقاص لعد لتبوت الطلاق بناء على
 زوال لوصلة وانما يصح نية الثلث في المتنوع البينونة الى غليظة وخفيفة وعندنا عدم نية
 يثبت الادنى ولا يصح نية الثلثين عندنا خلافا للزفر لانه عد وقد بيناه من قبل ان
 قال لها اعتدك اعتدك وقال نويت بك لا ولي طلاقا وبالباقى حيضاً ما دبر في القضاء لا
 نوى حقيقة كلامه لانه يامر امرأتها في العادة بالاعتداد بعد لطلاق فكان لظاهر هذا
 له وان قال لم انوب الباقى شيئا قري ثلث لانه لما نوى بالاولى الطلاق صار الحال حال
 مذكرة الطلاق فتعين الباقيان للطلاق بهذه الدلالة فلا يصدق في نية النية بخلاف ما اذا قال
 لم انوب الكل لطلاق حيث لا يقع الا واحدة لان الحال عند الاولين لم تكن حال مذكرة الطلاق وفي كل موضع
 يصدق الزوج على النية انما يصدق مع اليقين في الامين في الاخبار عما في ضميره والقول لا يمنع اليقين
 بل هو تعيين احد نوعي البينونة الخفيفة والغليظة لا لطلاق ١٢ عنايه ١٢ قوله وانتقاص العدد والتمحيق انه لا منافاة بين نقص العدد
 والطلاق البائن فكان النقص من حيث كونه طلاقاً بانها ١٢ عنايه ١٢ قوله وانما يصح نية الثلث الخ جواب سؤال ايضا وهو ان لفظ البائن لو كان ملا

له قوله لما فيها من احتمال السبب فان قوله لا ملك لي عليك يحتمل ان يكون معناه لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك وسور
 خلقك واجتماع انواع الشرفيك وخليت سبيلك لعداوتك وفارقتك في المصنف لذكر عدم نظافتك ١٢ عنايه ١٢ قوله لانها كنايةات عن الطلاق بمعنى
 انها مستقلة في مفهوم
 الطلاق لكن لا بطريق
 الصريح ولهذا اى لاجل
 كونه كنايةات تشتت
 النية فيكون الطلاق مراد
 وينقص بها العدد اى
 يقل العدد بان يصير لكا
 للتطبيقين بعد ان كان
 مالكا لثلاثة وذلك يقتضى
 ارادة الطلاق ١٢ عنايه ١٢
 قوله ولا خفاء
 في الالبية الخ اما الالبية
 فلان الزوج عاقل
 بالغ واما المحلية فلان المرأة
 محلوكة بملك النكاح والولاية
 على الولاية ان الحاجة فاستل
 اليه واذا صارت الحاجة
 ماسة اليه كان له الولاية
 لان الله تعالى جوز التصرف
 فيما يحتاج ١٢ عنايه ١٢
 قوله كماله ينسد الخ
 ان الرجل قد يكون نافر من
 المرأة بسبب من السباب
 فيريد فراقها على وجه لا يحل
 له الرجوع ثم يبرأ فلو
 لم يوجد الواحد البائن طلقها
 نكاحاً ولا يرضى بالاستحلال
 فينسحب باب التدارك
 واما اذا وجد ذلك فيتدارك
 بتجديد النكاح ١٢ عنايه ١٢
 قوله ولا يقع الخ
 فانه لو لم يقع البينونة
 عند نية عسى ان توقع
 المرأة عليها نفسها و
 قبلته بشهوة فيثبت
 الرجعة والزواج يريد
 فراقها ١٢ عنايه ١٢
 قوله والشرط تعيين الخ
 جواب عن قوله ولهذا
 يشترط وتقريره ان
 اشتراط النية لو كان
 لاجل الطلاق كان ليلا
 على ما ذكرتم وليس كذلك

بنفسه لما صح نية الثلث
 عنكم كما لا يصح نية الثلث
 في قوله انت طالق عنكم
 لانه عامل بنفسه قلنا صحته
 نية الثلث لم تشا من
 انه عامل بنفسه بل نشأت
 من تنوع البينونة الى
 غليظة وخفيفة ١٢ عنايه ١٢
 قوله لتتزوج
 البينونة الخ فاذا نوى
 الغليظة فقد نوى احد
 نوعي الحرمة فصحت
 نية ١٢ بر باني ١٢
 قوله وقد بيناه الخ
 الشارة الى قوله في
 اوائل باب ايتاع
 الطلاق ونحن نقول
 نية الثلث انما صحت
 لكونها جنساً الخ ١٢
 نهايه *

باب تفويض الطلاق

منه قوله لا يملك

له قوله باب تفويض

الرجل لما فرغ من تصرف نفسه
الرجل في الطلاق شرع في
بيان التصرف الحاصل
فيه من غيره في باب على مدة
واخره لان الاصل تصرف
المرء بنفسه ١٢ عن اية

له قوله لا يملك

اذ لا يملك منها من ذلك
وهذا اشارة للملكية ١٢

التهديد ٣٥ قوله

لان ساعات الخ ذليل

على مفهوم الكلام اى

لا يعتبر بانفصال الجواب

عن التمليك طال المجلس

او قصر لان ساعات المجلس

اعتبرت ساعة واحدة و

ذلك لان قوله جوابا عن

المجلس يدل على انه لا يعتبر

بانفصال الجواب ١٢

التهديد ٣٥ قوله لا يملك

القيام اى قيامها ولم يترك

لانه دليل الاوضاع لان

المجلس يتبدل بمجرد القيام

حتى لا يتكرر عليه سجدة التلاوة

١٢ ما اكد درج ٣٥

قوله بخلاف الصرف الخ

فان في الصرف يشترط

تقابض البديلين قبل ان

يتفرقا وفي السلم يشترط

قبض راس المال قبل

التفرق وان تحقق القبض

بعد القيام عن المجلس

قبل التفرق ايضا يجوز

١٢ يخص الجواشي ٣٥

قوله فهو باطل قلت

بذا اذ لم يصحدها

نفسها اما اذ صدقها فانه
يقع الطلاق بتصادقها
وان خرج الكلام مجعلا
منها كذا في الشاهاة و
فيه نظر لان قوله لا يملك
الرجل يقتضيه ان لا يقع الطلاق
في البهيم وان صدقها
الزوج لان البهيم ليس
من الفاظ الطلاق اللهم
الا ان يعتبر التصديق تفسير
حاشية ما اكد درج ٣٥

فصل في الاختيار واذا قال لامرأته اختاى يئوى بذلك الطلاق او قال لها

طلعت نفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك فان قامت منه واخذت في

عمل اخر خرج الامر من يد هالان لمخيرة لها المجلس باجماع الصحابة عنهم اجمعين ولا يملك

الفعل منها والتمليكات تقتضي جوابا في المجلس كما في البيع لان ساعات المجلس تعتبر ساعة واحدة

الا ان المجلس تارة يتبدل بالذهاب مرة بالاستغفار لعمل اخر او مجلسا كل غير مجلس المناظرة

ومجلس لقتال غيرها ويطل خيارها بمجرد القيام لانه دليل الاوضاع بخلاف الصرف

السلم لان لمفسد هناك الا فراق من غير قبض ثم لابد من النية في قوله اختارى لانه

يحتل تخيرها في نفسها ويحتل تخيرها في تصرف اخر غيره فان اختارت نفسها في قوله

اختارى كانت واحدة بائنة والقياس ان يقع بهذا شئ وان نوى الزوج الطلاق لانه

لا يملك الايقاع بهذا اللفظ فلا يملك التفويض الى غيره الا انا استحسانا لاجماع

الصحابة رضي الله عنهم لانه بسبيل من ان يستدبر ثم كاتحا او يفارقها فيملك اقامتها

مقام نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع بها بان كان اختيارها لنفسها بثبوت اختصاصها

بها وذلك في البائن لا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك كان اختيارا لا يتنوع بخلاف

الابانة لان البينة قد تنوع قال لا بد من ذكر النفس كلها او في كلامها حتى لو قال لها

اختاى فقالت قد اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من احد

الجانبين لان المفسر لا يصلح تفسير المفسر لا تعين مع الابهام ولو قال اختارى

الا يملك الايقاع بهذا اللفظ فلا يملك التفويض الى غيره الا انا استحسانا لاجماع

الصحابة رضي الله عنهم لانه بسبيل من ان يستدبر ثم كاتحا او يفارقها فيملك اقامتها

مقام نفسه في حق هذا الحكم ثم الواقع بها بان كان اختيارها لنفسها بثبوت اختصاصها

بها وذلك في البائن لا يكون ثلثا وان نوى الزوج ذلك كان اختيارا لا يتنوع بخلاف

الابانة لان البينة قد تنوع قال لا بد من ذكر النفس كلها او في كلامها حتى لو قال لها

اختاى فقالت قد اخترت فهو باطل لانه عرف بالاجماع وهو في المفسر من احد

الجانبين لان المفسر لا يصلح تفسير المفسر لا تعين مع الابهام ولو قال اختارى

نفسك فقالت اخترت تقع واحدة بآئنة لان كلامه مفسر كلامها خرج جواباً
 له فيتضمن اعادته وكذا لو قال اختاري ختيارة فقالت اخترت لان الهاء في الاختيار
 تنبى عن الاتحاد والافراد واختيارها نفسها هو الذي يتحد مرة ويتعد اخرى فصار
 مفسر من جانب ولو قال ختائي فقالت اخترت نفسه يقع الطلاق اذ انوى الزوج لا
 كلامها مفسر وما نواه الزوج من محملات كلامه ولو قال ختائي فقالت انا اختار نفسي
 طاق والقياس ان لا تطلق لان هذا مجرد وعد ويجعله فصار كما اذا قال لها طلق نفسي
 فقالت انا اطلق نفسي وجه الاستحسان حديث عائشة رضي الله عنها فانها قالت كابل
 اختار الله ورسوله اعتبره النبي عليه السلام جواباً منها ولان هذه الصيغة حقيقة في الحال
 وتجويز في الاستقبال كلفية الشهادة واداء الشهادة بخلاف قولها اطلق نفسي لا تغد حجة على
 الحال لانه ليس بحكاية عن حالة قائمة ولا كذلك قولها انا اختار نفسي لانه حكاية عن حالة قائمة
 هو اختيارها نفسها ولو قال لها اختارني اختارني فقالت اخترت لولي الوسط والاختيار
 طلقت ثلثي قول بـ حنفية ولا يحتاج الى نية الزوج ولا تطلق واحدة وانما لا يحتاج الى نية الزوج
 لدلالة التكرار عليه الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر لهما ان ذكر الاول في الجرح فمجره ان كان
 لا يفيد من حيث الترتيب لكن يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد وله ان هذا وصف لغو لا
 المجتمع في الملك لا ترتيب في المجتمع في المكان الكلام للترتيب الافراد من ضرورة فاذ الغافي
 حتى الاصل الغافي حق البناء ولو قالت اخترت اختياري فمضى ثلث في قولهم جميعاً لا يملك الفصا
 كما اذا صرحت بها ولان الاختيار للتاكيد دون التاكيد يقع الثلث مع التاكيد ولو قالت قد
 لقيت قولها اخترت وهو يصح جواباً لكل فيقع الثلث عن اية ١٢ عن اية ١٢ قوله في الملك الخ

له قوله فيتضمن اعادته اعادته كلامها فقالت اخترت ما مرني باختياره وهو نفس ١٢ عن اية ١٢ قوله ان الهاء في الاختيار
 انما يكون في اختيارها نفسها لانه يتحد مرة بان قال
 لها اختاري نفسك بتطبيق يتعد اخرى بان
 قال لها اختاري نفسك بما شئت او بثلث
 فصا مفسر من جانب بخلاف اختيارها الزوج فانه
 لا يتعد وتكون عبارة عن ايقاع الشكاح وهو غير
 متعد ١٢ عن اية ١٢ قوله حديث عائشة الخ قلت
 اخبرني البخاري ومسلم عن عائشة قالت لما امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتخيير زوجي
 بيني وبين ابني فقال اني اذكر لك امرافدا عليك ان لا تلحق
 حتى تنامري ابويك وقد علم ان ابوي لم يكونا ليرام
 اني بفراقه ثم قال ان الله تعالى قال في يا ايها النبي قل
 لا زوج لك ان كنتن تردن المحبة الدنيا الى قوله
 اجر عظيم فقلت ففني هذا استأمر ابوي فاني
 اريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم فعل الزوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل الذي فعلت
 انتني وفي لفظ لمسلم بل اختار الله ورسوله ١٢
 عن اية ١٢ قوله حقيقة في الحال والحقيقة يمكن ان تكون
 مرادة كافي كلمة الشهادة فان الرجل اذا قال
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده
 ورسوله يعتبر ذلك ايمانا لا وعد بالايان وكذا
 الشاهد اذا قال اشهد بكذا فلا يصح ان يمازى ١٢
 عن اية ١٢ قوله وتجوز ان يكتب نحو مشحونة
 بان فيه ثلث اقوال قيل هو مشترك وقيل
 هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل
 بالعكس والاصح هو القول الثاني ولذا اختاره
 المصنف ١٢ الهاء اول قوله لانه ليس
 بحكاية الخ اذا التطبيق فعل اللسان دون القلب
 ولان ذلك اختيار لان الاختيار فعل القلب فيكون
 الذكر باللسان عبارة عن امر قائم في القلب كقوله
 اشهد كذا في الكافي ١٢ ودك قوله ان كان لا يفيد
 الخ فان الاولى والوسطى والاخيرة كل منها هم لفرد مرتب
 وليس محل ترتيب فيلغو الترتيب ويبقى الافراد فانه
 قلت اخترت التغطية الاولى لان معنى قولها اخترت
 التغطية الاولى اخترت ماصار الى بالكلية الاولى و
 الذي صار اليها بالكلية الاولى تغطية فكلها صحت
 بذلك وفي ذلك يقع واحدة فكذا بهنا ١٢ عن اية ١٢
 قوله ولان هذا الخ اي لابي حنفية ١٢ عن اية ١٢
 لقولان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان
 فان القوم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا اول هذا
 وانما الترتيب في فعل الاعيان يقال هذا جاري اولاً وهذا
 جاري آخر وكل لا ترتيب فيه يلغو في الكلام الذي هو الترتيب
 وهو الاول واخيراً واذا الغي اللفظ من حيث الترتيب
 يلغو من حيث الافراد ايضا لان الترتيب فيه اصل
 بدلالة الاشتقاق والافراد من ضروراته واذا الغي في
 حق الاصل لغي في حق البناء واذا الغي في حقها
 لقيت قولها اخترت وهو يصح جواباً لكل فيقع الثلث ١٢ عن اية ١٢ قوله في الملك الخ

حديث قالت عائشة
 لا يبل اختار الله ورسوله
 متفق عليه من حديث
 عائشة لما امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 بتخيير زوجها بيني وبين
 ابني
 الحديث وفيه اني اريد
 الله ورسوله والدار
 الآخرة ١٢

له قوله في واحدة يملك الخ ومثله في نسخ الجاهل الصغير والصواب انه لا يملك الرجعة وطلقت بائنة وكذا ذكر في الجاهل الكبير لان الاعتبار بحسب
التقويض الا ترى انه لو امر بالطلاق يملك الرجعة وطلقت بائنة او امر بالبائن وطلقت رجعية وقع ما امر به الزوج كذا في الثاني ١٢ التبراد له قوله

نفسه او اختارت نفسه بتطبيقه فري واحدة يملك الرجعة لان هذا اللفظ يوجب لانظرا وبعد

انقضاء العدة فكانها اختارت نفسها بعد العدة وان قال لها امركي ببدي في تطبيقه او اختارت

تطبيقه فاختارت نفسها فري واحدة يملك الرجعة لانه جعل لها الاختيار لكن بتطبيقه وهي

معقبة للرجعة فصل في الامر باليد ان قال لها امركي ينوي ثلثا فقالت قد اختارت

نفسه بواحدة فري ثلث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد لكونه تمليكاً كالنهي

الواحدة صفة الاختيار فصارت كأنها قالت اختارت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلث ولو قال

قد طلقت نفسي بواحدة او اختارت نفسي بتطبيقه فري واحدة بائنة لان الواحد نعت

محدوف وهو في الاولى الاختيار وفي الثانية التطبيق الا انها تكون بائنة لان التقويض

في البائن ضرورة ملكها امرها وكلامها خرج جوابا لقصير الصفة المذكورة في التقويض

مذكورة في الايقاع وانما تصح نية الثلث في قولك امركي ببدي لانه يحتمل العموم والخصوص

ونية الثلث نية التعميم بخلاف قوله اختاري لانه لا يحتمل العموم وقد حققناه من قبل

ولو قال لها امركي ببدي اليوم وبعد غد لم يبدخل فيه الليل وان ردت الامر في يومها

بطل مرد ذلك اليوم وكان بيدها امر بعد غد لانه صرح بذكر وقتين بينهما وقت من

جنسهما لم يتناول الامر اذ ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول الليل فكانا من فري واحدة لا يرتد

الاخر وقال فريها امر واحد بمنزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غد قلنا الطلاق لا يحتمل

التأقيت الامر باليد محتمل في وقت الامر بالاول يجعل الثاني امرا مبتدأ ولو قال امركي ببدي

اليوم وغدا يبدخل الليل في ذلك وان ردت الامر في يومها لا يقع الامر في يد هافي الغد

لان هذا اللفظ يعني قوله

قد طلقت نفسي او اختارت

نفسه بتطبيقه يوجب لانظرا

اي البينونة بعد انقضاء

العدة لكونه من الفاظ التقويض

وبالوجب البينونة بعد

انقضاء العدة كان عند

الوقوع رجعي فهذا

اللفظ يوجب الرجعي ١٢

عنايه قوله فكانها

اختارت الخ واعترض

بان المفوض اليها الاختيار

الناجز لا المضاعف الى

ما بعد انقضاء العدة

ولا سلم فينبغي ان يجب

عليها العدة بعد انقضاء

وليس كذلك كذا في الحاشية

الحمدية ١٢ دعه قوله

فصل في الامر باليد ما ذكر

باب تقويض الطلاق ذكر

فصول الفروع التقويض

من الاختيار والامر باليد

والمشقة الا انه قدم فصل

الاختيار على غيره لان ذلك

مؤيد باجماع الصحابة حتى

الشيخ عن ١٢ عن ابيه

نية التعميم بخلاف قوله اختارت

لانه لا يحتمل العموم وقد

حققناه من قبل يعني

في فصل الاختيار بقوله

لان الاختيار لا يتنوع

١٢ عنايه قوله

لم يتناول الاعراف

اختارت نفسها في الغد

لا تطلق ١٢ عنايه

قوله اذكر اليوم بعبارة

الفرد لا يتناول الليل

وقيل بقوله لم يدخل فيه

الليل وهو كما ترى اذ روي

طيس وان كان ظاهرا

١٢ عنايه

فيكون كلامها مطابقا لكلامه ١٢ عنايه قوله لانه يحتمل العموم الخ قال شيخ الاسلام الامام عام يتناول كل شيء قال الله تعالى والامر يومئذ لله الاشياء كلها وان كان الامر اسما عاما صلح اسما لكل فعل فاذا نوى الطلاق صار كناية عن قوله طلاقك بيدك والطلاق مصدر محتمل العموم والخصوص فيكون نية الثلث

له قوله وقد يجهل ان هذا يقف ان يدخل الليل عند ذكر اليوم منفردا عن ذكر الغد ايضا وان لا يدخل الا عند ذكر اليوم والغد جميعا وجوابه انه ليس بجملة مستقلة توجب عدم سقوط الامر في الليل لانه من الامور النادرة كما يشعر به قد التفتيل اذا دخلت على المضارع بل هو موكد لدخوله فيعتبر عند وجود ما يوجب الدخول وهو تبعية الليل لليوم الا في بعده ولا يعتبر عند عدمه ١٢

لان هذا امر واحد لانه لم يتخلل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناول الكلام
وقد يجزى الليل مجلسا مشغورا لا ينقطع فصار كما اذا قال فركب بيدا في يومين عن اوصافه
انها اذا ردت الامر في اليوم لها ان تختار نفسها غدا لانها لا تملك رد الامر كما لا تملك رد الايقاع
الظاهر انها اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار في الغد فكذا اذا اختارت زوجها اليوم لان
الخيار بين الشياطين كملك الا اختيارا واحدا عن ابي يوسف انه اذا قال امرتك بيدا في اليوم
وامرك بيدا في غدا انهما امران لما انه ذكر لكل وقت خبرا على حدة بخلاف ما تقدم وان
قال امرتك بيدا في يوم يقدم فلان يقدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى جئ الليل فلا خيار
لها لان الامر باليد ما يمتد فيجل اليوم المقرون به على بياض النهار وقد حققناه من
قبل فينبو وقت به ثم ينقضه بانقضاء وقته واذا جعل امرها بيدا او خيرا فكشفت
يوما ولم تقم فالامر في يدها فاما تأخذ في عمل اخر لان هذا تملك التطبيق منها لان ملك
من يتصرف برأى نفسه وهي بهذه الصفة والتمليك يقتصر على المجلس وقد بيناه من
قبل ثم اذا كانت تسمع باعتبار مجلسها ذلك وان كانت لا تسمع فجلس علمها او ببلوغ الخيرة
لان هذا تملك في معنى التعليق فيتوقف على ما وراء المجلس لا يعتبر مجلسه في التعليق
لازم في حقه بخلاف البيع لانه تملك محض لا يشوبه التعليق واذا اعتبر مجلسها فالمجلس
تارة يتبدل بالتحويل مرة بالاختار في عمل اخر على ما بيناه في الخيار ويخرج الامر من يدها
بمجرد القيام لانه ليل الاعراض والقيام يفرق الراي بخلاف ما اذا امكنت يوم تقم ولم تأخذ في
عمل اخر لان المجلس قد يطول وقد يقصر فيبقى الى ان يوجد ما يقطع او يدل على الاعراض
والتمليكات تقتضي جوابا في المجلس كما في البيع ١٢

عند عدمه ١٢
قوله المشغور
بفتح الميم
الشورى وجا فيها فتح
الميم وسكون شين
بنائه
لا تملك الخ اي ليس لها
ان تقول لا اقبل الامر
باليد بعد ما قال لها امرك
بيدك فان الامر باليد
يثبت بها اذا قال
امرك بيدك كما ثبتت
ايقاع الطلاق عليها
اذا قال لها انت طالق
من غير قبول منها فكان
الامر باقيا في الغد ١٢
نهاية
الليل اي اظلم يقال جن
عليه جنونا وجن الليل و
اجنه ١٢
وقد حققناه من قبل اي
في آخر فصل اضاف
الطلاق ١٢
قوله الامر في يدها الخ
قيل فيه نظر لانه قال
قبل هذا اذا قال امرك
بيدك اليوم وغدا يدخل
الليل في ذلك وهذا يقف
ان الامر بيدك لا يبطل
في يومين وان قامت
عن المجلس لانه لو بطل
بالقيام عن المجلس لما
كان للتعطيل يومين
فائدة لان المرأة اذا
لم تقم عن مجلسها يوما او
اكثر لا يخرج الامر من يدها
فهذا يقف ان يقتصر على
المجلس وبينها ستاف ١٢
عنايه
بيناه من قبل اي في
فصل الاختيار من قوله

بمن من جانبته بخلاف البيع
حيث يعتبر مجلسها جميعا
فانما قام من المجلس
قبل قبول الآخر بطل
البيع لانه تملك محض
لا يشوبه التعليق ولهذا
لو رجع اذ رجع عن كلامه
قبل قبول الآخر جاز ١٢
عنايه

والتمليكات تقتضي جوابا في المجلس كما في البيع ١٢
قوله فيتوقف على ما وراء المجلس كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق وهذا لان معنى امرك بيدك
ان اردت طلاقك فانت طالق ١٢

جلد كتاب الطلاق

٣٦٠

له قوله ليس للتقدير

اي باليوم لانه وراو

ذلك ولم يوجد منها ما يدل

على الاعراض فهو باق ١٢

عنايه له قوله محبته

يقال اصبى الرجل اذا

جمع ظهره وساتيه بجماعه له

يديه ١٢ اب له قوله

هو الاصح لان من حربه امر

قد يستند للتكرار ان

الاستناد سبب للاعراض

كالقعود في حق القائم

١٢ نهايه له قوله ففيه

روايتان عن ابى يوسف

في رواية الحسن لا يبطل

وفي رواية يبطل وهو

قول زفر جوديه الزوتان

مندرج فيما ذكرنا قبل ١٢

عنايه له قوله بمنزلة

يبريد بهند ان للسفينة

مخ سارت لا يبطل الخيار

بمخلاف الدابة اذا سارت

حيث يبطل الخيار ١٢

نهايه له قوله فصل

في المشية قد تقدم وجه

تقديم الاختيار بعده

السؤال عن تقدم الامر

باليد والمشية ووردى

فيستقطا ١٢ عنايه له

قوله ومن قال لامرأة

الخ ترجم الفصل بفصل

المشية فكان لا بد ان فيه

بمسألة فيها ذكر المشية

داوى ١٢ عنايه له قوله

وقعن عليها سوار طلقت

جملة او متفرقة ١٢ عنايه

له قوله لانه جنس

اي لان الاثنين كل

الجنس في حق الامه فانها

تكون مغلظة بالاثنتين

قوله روى ان الصحابة

اجمعوا على ان المفوضة

لها الخيار مادامت في

مجلسها عبد الرزاق

عن ابن مسعود واخرجه

الطبراني والبيهقي من

طريقه ورجاله ثقات

الا ان فيه انقطاعا و

لفظه اذا ملكها امرها

فتفوقا قبل ان يقضى

بشيء خلا امرها وعن

جابر اذا اخبر الرجل

امراته فلم يخبر في

مجلسها ذلك فلا خيار

اخرجه عبد الرزاق

باسناد صحيح وروى عبد

الرزاق وابن ابى شيبه

عن عمر وعثمان نحوه وفي

اسناد لا ضعف وروى

ابن ابى شيبه عن

عبد الله بن عمر نحوه

وقوله مكنت يوم ليس للتقدير قوله فالم تأخذ في عمل خير اذ به عمل يعرف انه قطع لما
اي قول محمد ١٢ ب

كانت فيه لمطلق العمل لو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه دليل الاقبال فان التقوا جمع
بعد الامر ١٢

للراى وكذا اذا كانت قاعدة فاتكأت او منكئة ففقدت لان هذا انتقال من جلسته الى جلسته
بعد الاشارة ١٢

فلا يكون اعراضا كما اذا كانت محبته فتربعت قال عنه وهذا رواية الجامع الصغير وذكر
اي المعنف ١٢ ب

في غيره انها اذا كانت قاعدة فاتكأت لا خيار لها لان الا تكاء اظهار التهاون بالامر فان
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

اعراضا والاول هو الاصح ولو كانت قاعدة فاضطجعت ففيه روايتان عن ابى يوسف ولو
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

قالت ادعوا ابى استشير وشهودا اشهد هو فروى على خيارها لان الاستشارة لتحري الصواب
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

والاشهاد للتحري عن انكار فلا يكون ليل الاعراض ان كانت تسير على دابة او في حمل
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لان سير الدابة ووقوفها مضاعف
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

اليها والسفينة بمنزلة البيت لان سيرها غير مضاعف الى راكبها لا ترى انه لا يقدر على ايقافها
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

وركب الدابة يقدر فصل في المشية ومن قال لامرأة طلق نفسك ولانية له او نوى
على الايقان ١٢

واحدة فقالت طلقت نفسه فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها ثلثا وقد اراد الزوج
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

ذلك وقع عليها وهذا لان قوله طلق معناه افعل فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

على الادنى مع احتمال لكل كسائر اسماء الاجناس فلم هذا نحل فيه نية الثلث وينصرف
اي الاحتمال الكل ١٢

الى واحدة عند عدلها وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وهو
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

رجع ولو نوى الشنتين يصح لانه نية العدد الا اذا كانت المنكوحاة لانه جنس في
اي قول محمد في الجامع الصغير ١٢ عنايه

حقها وان قال لها طلق نفسك فقالت ابنت نفسي طلقت ولو قالت قد اخترت نفسي لتطلق
رجعية ١٢

لان الابانة من الفاظ الطلاق لا ترى انه لو قال بنتك ينوي به الطلاق او قالت ابنت نفسي فقال الزوج قد اجزت ذلك بانك فكانت موافقة للتفويض في الاصل لانها زادت فيه وصفا وهو تعجيل الابانة فيلغو الوصف الزائد ثبت الاصل كما اذا قالت طلقت نفسي تطبيقه بائنة وينبغي ان يقع تطبيقه رجعية بخلاف الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق الا ترى انه لو قال لامرأة اخذتك او اختاري ينوي الطلاق لم يقع ولو قالت ابتداء اخترت نفسي فقال الزوج اجزت يقع شئ الا انه عرف طلاقا بالاجماع اذا حصل جوابا للتخيير وقوله طلق نفسك ليس بتخيير فيلغو وعن ابي حنيفة انه لا يقع شئ بقولها ابنت نفسي لانها اتت بغير ما فوض اليها اذا ابانة تغاير الطلاق وان قال طلق نفسك فليس ان يرجع عنه لان فيه معنى اليمين لا تعليق الطلاق بتطبيقها واليمين تصرف لازم ولو قامت عن مجلسها بطل لانه تملك بخلاف ما اذا قال لها طلقه ضرتك لانه توكيل وانا بنة فلا يقتصر على المجلس يقبل الرجوع وان قال لها طلقه نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس بعد ان كتبت في عاقبة الاوقات كلها فصار كما اذا قال في اي وقت شئت واذا قال للرجل طلق امرأتي فلا يطلقها في المجلس بعد ولان يرجع لانه توكيل انه استعانة فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لامرأة طلقه نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تملك الا توكيلا ولو قال الرجل طلقها ان شئت فلا يطلقها في المجلس صفة وليس للزوج ان يرجع وقال زفرجه الله هذا الاول سواء لان التصريح بالمشية كعدمه لانه يتصرف عن مشيئة فصارك لو كين البيع اذا قبل بيعه ان شئت ولنا انه تملك لانه علقه بالمشية والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته

له قوله وثبت الاصل فيه نوع اشكال لما تقدم في الكنايات ان ثبوت الطلاق في انت بائن مشابها لما على زوال الوصلة فيجب ان لا يثبت ههنا لانه لا يزول الوصلة ١٢ الهداد له قوله ينبغي ان يشرح الطلاق جواب محمد رحمه وهو قوله طلقت فان محمد لم يتعرض لوصف الابانة فكان رجعية نظر الى الطلاق وهو المتيقن ١٢ نهاية له قوله خلاف الاختيار متعلق بقوله لان الابانة من الفاظ الطلاق الى آخره ١٢ نهاية له قوله اذا ابانة تغاير الطلاق حقيقة وحكما فكان هذا اعراضا عما يقع شئ وخارج الامر من يد لا اشتغالها بما لا يعينها ١٢ الهداد له قوله ان شئت والمراد بالمشية في قوله طلقها ان شئت هو المشية بمعنى روية المصلحة في الفعل والترك اے طلق ان رايت المصلحة فيه ١٢ الهداد له قوله والمالك الم فان تملك الطلاق فيه معنى اليمين في قوله طلقها ان شئت تملك في تعليق الطلاق بالمشية والطلاق يحتمل ذلك والبيع لا يحتمل ذلك التعليق بالشرط فيلغو ذكر المشية فيه ١٢ محفل المحاشي

مشية للواحدة كما ان يقعها ايقاع للواحدة فوجد الشرط ولو قال لها انت طالق ان شئت
 فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق بطل الامر ^{اي لا يقع لها الا اختيار} لانه علق طلاقها بالمشية
 امرسلة وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وهو اشتغال بالايعة فخرج الامر من مذهبها ^{اي بالمشية المعلقة}
 ولا يقع الطلاق بقوله شئت وان نوى الطلاق لانه ليس كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير ^{اي لا يقع}
 الزوج شائيا طلاقها والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى
 لانه ايقاع مبتدأ اذا المشية تنبئ عن الزوج بخلاف قوله ردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود ^{اي في جواب انت طالق ان شئت}
 كذا اذا قالت شئت ان شاء ابني او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد ما ذكرنا ان لما في المشية ^{اي لا يقع الطلاق}
 معلقة فلا يقع الطلاق وبطل الامر وان قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت لا ^{اي في جواب انت طالق ان شئت}
 التعليق بشرط كائن تنجز ولو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا ما شئت او متى شئت او متى ما
 شئت فرددت الامر لم يكن دأولا يقتصر على المجلس ما كملت من متي ما فلا ينجزها الوقت في عاقبة الوقت
 كلها كما قال في اي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس باجماع ولوردت الامر لم يكن دألا فملكها
 الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن تعليقاً قبل المشية حتى يرتد بالرد ولا تطلق نفسها الواحدة
 لانها تغم الا زمان دون الافعال فتملك التطلق في كل زمان لا تملك تطبيقاً بعد تطبيقاً اما كملت اذا
 واذا ما فرغ من متي سواء عند ما وعند ابني حنيفة ان كان يستعمل للشرط كما يستعمل للوقت لكن ^{اي في جواب}
 صار بيد ما فلا يخرج بالشك وقد مر من قبل ولو قال لها انت طالق كما شئت فلما انطلقت نفسها ^{اي لا يقع}
 واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلثا لان كملت كما توجب تكرار الافعال لان التعليق ينصرف الى
 الملك القائم حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر وطلقت نفسها لم يقع شئ لانه ملك

له قوله يقع لذي النوى
 فيه بحث فانه اذا قال
 شئت طلاقك اتى بلفظ
 صريح الطلاق فينبغي
 ان لا يحتاج الى المشية
 واجيب بان قوله شئت
 طلاقك قد يقصد وجوده
 ملكا وقد يقصد وجوده
 ايقاعا فلا بد من النية لتعيين
 جهة الوجود وقوماء ^{اي لا يقع}
 له قوله اذا المشية
 تنبئ عن الوجود قيل لان
 المشية في الاصل مأخوذة
 من الشيء وهو اسم لوجود
 فكان قوله شئت بمعنى
 اوجدت وايجاب الطلاق
 بايقاعه بخلاف الارادة
 فانها في اللغة عبارة عن
 الطلب قال صلى الله عليه
 وسلم ارحم الراحمين راحة الموت
 اي طالع فان قيل ذهب
 علماء في اصول الدين
 الى ان الارادة والمشية
 هما بغير التفرقة فالجواب
 انه يجوز ان يكون بينهما تفرقة
 بالنسبة الى العباد وتسمية
 بالنسبة الى الله تعالى لان
 ما شاء الله تعالى كان لا
 محالة وكذا ما يريد به الخلق
 العباد ^{اي لا يقع}
 فلا يخرج بالشك يعني
 لو نظرنا الى كونه للوقت لا
 يخرج فلا يخرج بالشك ^{اي لا يقع}
 عننا به قوله وقدم
 من قبل يعني في فصل اخر
 الطلاق الى الزمان ^{اي لا يقع}
 عننا به

له قوله فلا تلك الايقاع جملة وجها قيل معناها واحد وقيل بالجملة هو ان يقول طلقت نفسي ثلثا او اجمع ان يقول طلقت واحدة وواحدة وواحدة وهذا هو الظاهر
اعني به قوله فيلغو فان قيل لما لم يذكر المكان بقى قوله انت طالق شئت فينبغي ان يقع في الحال كما لو قال انت طالق دخلت الدار قلنا تحملها على الشرط للثنا سب

مستحب وليس لها ان تطلق نفسها ثلثا وكل واحدة لا ينهاتو عجم الا افراد عجم الاجتماع
فيما اذا قال بها انت طالق كذا شئت ١٢

فلا تلك الايقاع جملة وجها ولو قال لها انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق

حتى تنشاء ان قامت من مجلسها فلا مشية لها لان جملة حيث اين من اسماء المكان الطلاق

لا تعلق لها بمكان فيلغو ويقع ذكر مطلق المشية فقصر على المجلس بخلاف الزمان لان تعلقا
توكل المكان ١٢

به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب عتبا خصوصا وعموما قال لها انت طالق كيف شئت طلقت

تطبيقا لثلاث الرجعة معناه قبل مشية فان قلت قد شئت واحدة بآنة او ثلثا وقال الزوج

ذلك نويت فهو كما قال لان عندك تثبت المطابقة بين مشيتها وارادته اما اذا ارادت ثلثا

والزوج اراد واحدة بآنة او على القلب تقع واحدة رجعية لانه لا غاصر فيها لعد الموافقة فيقع
اي ارادت واحدة بآنة والزوج اراد ثلثا ١٢

ايقاع الزوج والجملة تحصره النية يعتبر مشيتها فيها قالوا اجريا على موجب التحبير قال رضي الله
فان التحبير يوجب ان يعتبر مشيتها ١٢

عنه قال في الاصل هذا قول بخفيقة وعندهما لا يقع ما لم توقع المرأة فتشتر رجعية او بآنة او ثلثا
محمد ارب بسوط ارب

وعلى هذا الخلاف اعتناق لهما انه فوض التطبيق اليها على اي صفة شاءت فلا بد من تعلق
لان كلمة كيف للسؤال عن الحال مطلقا ١٢ اعني به

اصل الطلاق بمشيتهما ليكون لها المشية في جميع الاحوال عنه قبل الدخول بعدا ولا في خفيقة

ان كلمة كيف للاستيفاف يقال كيف اصبحت التفويض في وصفه يستدعي وجوه وجود الطلاق
اي لطلب الوصف لا لطلب الاصل ١٢ اعني به اي على اي وصف من الصحة والسقم وغير ذلك ١٢ اعني به

بوقوع وان قال لها انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت نفسها ما شاءت لهما يستعملان
يعني كم وما ١٢

للعقد فقد فوض اليها اي عد شاءت فان قامت من مجلس بطل ان ردت الامر كارد الا

هذا امر واحد هو خطاب الحال فيقتضه الجواب في الحال ان قال لها طلق نفسك من ثلث
فان احراز عن كلاما قيل عن اذا اوصى ١٢ اعني به فاذا اردت الامر قد حصل الجواب بعده لعدم التكرار ١٢ اعني به

ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلثا عند اي خفيقة

بين الشرط والظرف لان كلا يفيد ضربا من التأخير فحمله عليه مجازا وجعلها مجازا عن ان ادلى من جعلها مجازا عن اذا اوصى لان ان حرف الشرط بخلاف غير ما كان المجاز عنه ادلى كذا في الكافي فيلغو هذا لو قال مكان قوله فيلغو فيجعل مجازا عن الشرط كان ادلى ١٢ البهراء

له قوله لا ينهاتو عجم الا افراد عجم الاجتماع لان للطلاق تعلقا بوقوعه في زمان دون زمان اما اذا كان واقعا في مكان كان واقعا في جميع الامكنة فوجب اعتباره اى اعتبار الزمان خصوصا كما لو قال انت طالق غدا او عموما كما لو قال انت طالق في اي وقت شئت اع ١٢ قوله قال رضي الله عنه قال في الاصل الخ انما قال في الكتاب قال في الاصل هذا قول في خفيقة لان ما اوردته في هذا الفصل من مسائل الجاهل بصغير وليس فيه ذكر قولها وانما ذكر الرواية فيه على قول ابى خفيقة ج فذكره ليسين ان ما ذكره في الجامع الصغير انما هو قوله بدليل ما ذكر في الاصل ١٢ اعني به

قوله لا يقع الخ اي لا يقع شئ قبل الدخول ولا بعده حتى تنشاء فاذا انشأت او وقعت ما اشارت من الرجعي والباين والثلث اعني به ١٢ قوله على هذا الخلاف العتاق يعني اذا قال لعبارة انت حر كيف شئت عتق عن ابى خفيقة ج ولا حال للعتق

النية ليعين احدهما اع ١٢ قوله لا ينهاتو عجم الا افراد عجم الاجتماع الخ فان قيل هذا في كم مسلم واما في ما في مستعملة للوقت ولا يتعمل للعد وقال الله تعالى ما دمت حيا فوقع الشك في تفويض العد اليها فلا يثبت العد بالشك اجيب بان جانب العد مرجح باصل آخر وهو ان هذا تفويض بمعنى التملك لانه تفويض الى المرأة ما سر نفسها والتملكات تقتصر على المجلس وذلك انما يكون ان لو كانت معمولة بمعنى العد لا بمعنى الوقت ١٢ اعني به قوله بطل لما ذكرناه انه تملك والتمليك يقتصر على المجلس ١٢ اعني به

يقوض البير وعندهما لا يفتق حتى يشا ١٢ اعني به قوله ولا في خفيقة ان الخ بهنا سوال مشهور وهو ان المفوض لا يحتاج الى نية الزوج لانه لما فوض الامر وجب ان تستقل باثبات ما فوض اليها باعتبار ابعامة التفويضات وجوابه انه فوض اليها حال الطلاق وهو مشترك بين الكم والكيف يعني العدد والبيئونة فيحتاج الى

جلد كتاب الطلاق

وقال تطلق ثلثان شاءت كلمة فالحكمة في التعميم كلمة من قد تستعمل للتمييز فيعمل على

تمييز الجنس كما اذا قال كل من طامى واشتت او طلق من نسائي من شاءت لابي حنيفة

ان كلمة من حقيقة للتبويض والتعميم فيعمل بها وفيما استشهد به ترك التبويض لانه

اظهار السماحة او لعموم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف

باب الايمان في الطلاق

واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب للنكاح مثال ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت

طالق او كل امرأة تزوجها فمضى طالق وقال الشافعي لا يقع لقوله عليه السلام طلاق

قبل النكاح ولنا ان هذا تصرف يمين لوجوب الشرط والجزاء فلا يشترط الصحة قيام الملك في الحال لان

الوقع عند الشرط والمالك متيقن عنده وقبل ذلك اثره المنع وهو قائم بالتصرف والتحصيل على

نفي التجيز والحمل فانور عن السلف كالشعر الزهري وغيرهما واذا اضافة الى شرط وقع عقيب

الشرط مثال ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهذا لا تقاى لان المالك قائم

في الحال والظاهر بقاءه الى وقت وجود الشرط فيصير يميناً او ايقاعاً ولا تقع اضافة الطلاق

الا ان يكون الخالف مالكا او يضيفه الى ملك لان الجزاء لابد ان يكون ظاهرا ليكون مخيفا

فيتحقق معنى اليمين هو القوة والظهور باحد هذين الاضافة الى سبب الملك عزلة

الاضافة اليه لانه ظاهر عند سببه فان قال كجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها

فدخلت الدار لم تطلق لان الخالف ليس بالملك وما اضافه الى ملك وسببه لاجد من

واحد منها والفاظ الشرط ان واذا واذا وكل وكلما ومثله ما لان الشرط

الى ملك او الاضافة الى الملك

له قوله قد يستعمل للتمييز بين البيان كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتكون للتبويض وقد يكون لغيرها كما عرفت ذلك فاجتمع في كلامه الحكم والمحمول فحمل المحمل على الحكم

وتجمل بياناً ١٢ عن ابيه عليه السلام قوله له لانه لان العرف

يراد بمثل هذا الكلام اظهار السماحة والكرم ١٢ ب

تجمل قوله لعموم الصفة وهي المشية فان النكرة

اذا اقصفت بصفة عامة تقع كعوت وههنا

كذلك حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ١٢ عن ابيه

تجمل قوله كان على الخلاف فان قلت كما ان صفة

الفاعلية عامة في قولنا من شئت و قد اعتبر بها

في تميم النكرة كذلك صفة المفعولية عامة

في قولنا من شئت فوجب ان يعتبر في تميم

النكرة قلت لان صفة المفعولية غير مذكورة

وانما ثبتت بالضرورة فلا يعتبر في التميم ١٢ د

تجمل قوله باب الايمان في الطلاق لما فرغ

من بيان تجيز الطلاق وهو الاصل عربي وكناية

شرع في بيان تعليقه وهو الفرع ١٢ لانه مركب

بذكر الطلاق وحرف الشرط والمركب فشرع

على المفرد اولاً لانه ليس بعلقة في الحال لعروض

حرف الشرط والاصل عدمه ثم اعلم ان اسم

اليمين كما يقع على الحالف بالله تعالى فكذلك

يقع على ذكر شرط وجزء ١٢ منها به

قوله والمالك متيقن بعنده اي عند التزوج لان

التزوج المطلق في الايمان والتوكيل يقع على الصحيح

والنكاح الصحيح النافذ يوجب الملك يقيناً ١٢

حديث لا طلاق

قبل نكاح ابن ماجة

من حديث المسور

حديث علي والحاكم

حديث ابن عمر عائشة

ومعاذ وجابر وابن

عباس واخرجه الدارقطني

من حديث ابي ثعلبة

واقواها حديث عمر ابن

مشعب عن ابيه عن

رفعة عن ابن ابي عمير

فيما لا يملك ولا طلاق له

فيما لا يملك صححه الترمذي

ونقل عن البخاري انه

اصح شيء في الباب قوله

والحديث فهو على نفي

التجيز وهذا الحمل غادر

عن السلف كالشعبي و

الزهري وغيرهما عبد

الوثران عن عمر الزهري

انه قال في رجل قال كل

امرأة تزوجها فمضى طالق

هو كما قال فقال له معمر

ليس قد جاء لا طلاق

قبل نكاح قال انما ذلك

ان يقول لامرأة فقلان

طلاق واخرج ابن ابي

شعبة عن الشعبي و

النخعي والزهري وسالم

والقاسم وعمر بن عبد

العزيز ومكحول والاسود

وابن بكير بن حزم وابو بكر

ابن عبد الرحمن وعبد

الله بن عبد الرحمن في

رجل قال ان تزوجت

فلانة فمضى طالق كما

قال ١٢ د

قال ١٢ د

قال ١٢ د

قال ١٢ د

قال ١٢ د



جلد کتا الطلاق

أي منقول من الشرط الذي لمعنى العلامة ١٢ و

۱۱۱ القدری ۱۲۱

الشرط ١٢

ای القوری ۱۲ ب

لوقوع الجرح ۱۳

النزوح ١٢٠٠. بيان ١٢٠٠.

ای القدوری ۱۲۱ عینی

كما اذا تزوجها ثم وجد الشرط ١٢

مردان اللفظ لا يثبت على التكرار ١٢ كما إذا وجد الشئ ط ١٢ التوج ١٢ عنابه

الى في وجود الشرط ٢٢ عنايه

۱۱ فی غیر ۱۲

هـ قوله فان تزوجها الخ اي اذا قال كلا دخلت الدار وانت طالق طلقت حتى ينتهى الثلث فان تزوجها الخ مازعنا به **هـ** قوله لا يبطلها اي اذا قال لها انت طالق ان دخلت الدار ثم ابانها لم يبطل ايمن ١٢ عن ابيه .

الحزب العنابي ٥

له قوله لانه حال

انقضاء العدة وحال

انقضاءها حال نوال النكاح

والنزول لا يميل حال النزول

كذا في الثاني ١٢ الهداد

قوله تنزها المراد بالتمتع

التمتع عن السور ١٢ انما

من قوله كشي واحد يعني

من حيث ان الطلاق لا

يقع الا بهما صار الشرطان

بمنزلة شرط واحد ولو كان

شرطا واحدا لم يقع بدو

الملك فكذلك هذا ١٢

عنايه من قوله لانا

صحة الخ اي صحة هذا الحكم

الذي هو اليمين باليمين المتكلم

وهي قائمة به فيكون صحة

قائمة به بان يكون محله

ولا يحتاج الى ملك كشرطنا

الملك حالة التعليق الخ

١٢ انما به من قوله لا

ان الملك الخ جواب سؤال

مقدروا هو ان يقال لا

كان محل اليمين الذمة

ينبغي ان لا يشترط الملك

عند وقت تعليق اليمين

فاجاب عنه وقال انما

يشترط الملك وقت

التعليق ليكون الجزاء

غالب الوجود لان الملك

اذا كان موجودا وقت

التعليق فالظاهر بقاءه

باستصحاب الحال الى

وقت وجود الشرط واذا

لم يوجد الملك وقت التعليق

لا يكون الجزاء غاليا لوجود

فلا يفيد اليمين فائدها

وهي المنع عن الاقدام على

وجود الشرط الذي يلزم

منه نزول الجزاء ١٢ انما به

+

جلد كتاب الطلاق

٣٦٨

وانقضت العدة لانها لو ولدت الغلام او لا وقعت احدى وتنقض عدتها بوضع الجارية ثم لا

فان عدة الحمل وضع الحمل ١٢

تقع اخرى لانه حال نقضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقعت تطبيقا انقضت عدتها

الحمل ١٢

بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما ذكرنا انه حال لا نقضاء فاذا في حال يقع واحد وفي

الحمل ١٢

حالة يقع ثنتان فلا يقع الثانية بالشك الاحتمال الاول نأخذ بالثنتين تنزها واحتياطاً و

العدة منقضية بيقين لما بينا وان قال لها ان حكمت ابا عمر و ابا يوسف فانت طالق ثلثا ثم طلقها وحده

فبانت انقضت عدتها فكلمت ابا عمر ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف فمضى طالق ثلثا مع الواحدة

حالة كونها زوجة ١٢

حالة كونها زوجة ١٢

الاولى قال زفر لا يقع وهذه على وجوه اما ان جد الشرطان الملك فيقع الطلاق وهذا

المسئلة ١٢

ظاهر او وجد في غير الملك فلا يقع او وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع ايضا

لان الجزاء لا ينزل في غير الملك فلا يقع او وجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهو

فقد وجد الاول في الملك والثاني في غير الملك لا يقع كذا على العكس ١٢

مسئلة الكتاب بخلافية له اعتبار الاول والثاني اذ هما في حكم الطلاق كشي واحد لنا

بيننا وبين زفر ١٢

ان صحة الكلام باهلية المتكلم الا ان الملك يشترط حالة التعليق ليصير الجزاء غالب

الوجود لا يستصحب الحال فيصير اليمين وعند تمام الشرط لينزل الجزاء لانه لا ينزل الا في

الملك وفيما بين ذلك الحال حال بقاء اليمين فيستغن عن قيام الملك اذ بقاءه محله هو اللفظ

على ١٢

وان قال لها ان خلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقها ثنتين تزوجت زوجها اخذ دخل

بهما ثم عادت الى الاول فدخلت الدار فطلقت ثلثا عند ابي حنيفة و ابي يوسف وقال

في المسئلة ١٢

في المسئلة ١٢

محمد هي طالق ما يقع من الطلاقات وهو قول فروا صله ان الزوج الثاني يهدم مادون

اي اصل الاختلاف ١٢

اي الواحد ١٢

الثالث عندهما فتعود اليه بالثالث وعند محمد وزفر يهدم مادون

اي الى الزوج الاول ١٢

اي الواحد ١٢

اي الواحد ١٢

جلد كتاب الطلاق

الثلاث فتود اليه بما يقبض وسنين من بعد ان شاء الله تعالى وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاثا فتزوجت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقبض ثم قال فربيع الثلث كان الجزاء ثلث مطلقا لطلاق اللفظ وقبضه احتمال وقوعه في قبضه اليقين ولنا ان الجزاء طلاقات هذا الملك لانها في المانع لا الظاهر عدم ما يحسد واليمين تعقد للمنع والحمل اذا كان الجزاء ما ذكرناه وقد فات بتجيز من التزوج بعد التزوج بزوجه آخر

الثلاث لمبطل للحلية فلا يتبع اليقين بخلاف ما اذا اباها لان الجزاء باق لبقاء محله ولو قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا فجامعها فلما التقى الختان طلقت ثلاثا ان لبث ساعة لم يجز عليه المهر وان اخرجته ثم ادخله جبت المهر كذا اذا قال كمتا اذا جامعتك فانت حرة وعن ابو يوسف انه اوجب مهر في الفصل الاول ايضا لوجوب الجماع بالدم ام عليه لا انه لا يجب عليه الحد للاتحاد وجه الظاهر ان الجماع ادخال للفرج في الفرج بهذه الدوام من هذا الزمان

والدوام لا ادخال بخلاف ما اذا اخرجته ثم اوجز لانه وجد لا ادخال بعد الطلاق الا ان الحد لا يجب لشبهة الاتحاد بالنظر الى المجلس المقصود واذ لم يجب الحد وجب لعقد او طلع لا يخلو عن احد هو او كان لطلاق رجعا يصير رجعا باللباس عند ابو يوسف مرجح بان قال اذا جامعته فانت طالق واحدة وباقى مسأله بها

خلاف الحد لوجود المساس ونزع ثم اوجز صارا رجعا بالجماع لوجوب الجماع فصل في الاستثناء واذ قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى متصلا لم يقبض الطلاق لقوله عليه السلام من حلف بطلاق او عتاق وقال ان شاء الله تعالى متصلا به كحنت عليه لانه اتى بصورة الشرط فيكون تعليقا من هذا الوجه وانه اعدام

له قوله لان الجزاء ثلث مطلقا لفظ اذ لم يقبض بطلقات في ملك دون ملك فلا يتقيد وقد بقي احتمال وقوعها اي بما جها ثانيا بعد تزوجها بزوجه آخر فيقبض فاذا وجد المحل يقع الجزاء

له قوله طلاقات هذا الملك لان الملك المطلق يتقيد بدلالة الحال فيصرف هذا الاطلاق الى الطلاقات المملوكة لا الطلاقات المستترثة بعد التزوج بزوجه آخر

لان الطلاقات الثلث مائة لها من دخول الدار فاما يتحقق التزوج الثاني ولا العود الى الاول ثانيا فيكون المراد من الطلاقات هو الطلاقات المملوكة من حيث الظاهر انما هي

له قوله لانها في المانع وكل ما كان مانعا من دون الشرط او ما لا عليه فهو الجزاء لان اليمين تعقد للمنع او المحل وهو ما عقدت للمنع فيكون الجزاء طلاقات هذا الملك

له قوله لانها في المانع او المحل واعترضوا بالنقص واليمين لو انحصرت في المنع والحمل لم يصح ان يقال ان حنت فانت طالق لانه لم يتصور منه منع ولا حمل لكون الحين عارضا سماويا ولا جوابا لان المراد الحمل والمنع فيما بهما فيه متصوران

له قوله لانها في المانع او المحل فالتبقي اليقين فان بقا اليقين بالشرط والجزاء او قد فات الجزاء او اكل ينقضي بانقضاء جزئه

له قوله بخلاف الخ متعلق بقوله وقد فات بتجيز الثلاث اي فوات الجزاء بتجيز الثلاث المبطل للحلية بخلاف ما اذا اباها بطلقة او طلقين حيث لا يفوت الجزاء ببقا الحمل ولنا اذا عادت اليه بعد زوج آخر عادت بثلاث طلاقات عندنا في حنيفة البهائم

له قوله لوجود الجماع الخ معناه انه جعل الدوام على اللبث بعد الدخول بمنزلة الدوام الابتدائي

له قوله ولا دوام للدخول معناه ان للدوام حكم الابتدائي فله دوام والجماع هو الدوام والدوام

له قوله وجب العقر قال في ديوان الادب العقر هو المش اذا وطئت بشبهة والمراد به مهر المش وبه قيد الدوام العتاق في شرح الجامع الصغير

له قوله باللباس لست بشافعة ولها ثوابا لبائنة كسحاب وكراثة ولبيته كسفينة وركب كدروس لبائنة اسب بطي واهستهروا منتهى الاربع لغات العرب

له قوله لوجود المساس اشارة الى ان هذا الحكم دوام الجماع فيكون البقاء كابتداء الوجود عند ابو يوسف ولما دوام المساس فهو وجود بالجماع وعن هذا قيل ينبغي ان يصير مراجعا في هذه الصورة عند الكل لوجود المساس بشبهة

له قوله فصل في الاستثناء الحق بالتعلق فصل الاستثناء لانها جميعا من بيان التقدير لان الشرط يمنع كل الكلام والاستثناء يمنع بعض الكلام والجزاء ابدان مع كل والاستثناء يستفاد من التثنية وهو الصريح يقال ثنيت الشيء ثنيا عطفا ثم المناسبة من قوله ان شاء الله

وبين الاستثناء من حيث ان كل واحد منهما منع اول الكلام او هو اهم توقيفي قال الله تعالى ولا يستثنون

له قوله واذ قال الخ ذكرنا في هذا الفصل من مسائل الاستثناء مسألة ان شاء الله بقرها ومشابهتها

حدثت من خلف بطلا او عتاق وقال ان شاء الله متصلا به فلا حنث عليه لم أجده وروى الصحيح السنن عن ابن عمر رفعه من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه قال الترمذي حدثت حسن وقد روى موقوفا وروى الاربعة الا الى داود عن ابى هريرة مثله ورواه ثقات الا ان الترمذي حكى عن البخاري قال ان عبد الرزاق اخبره وقال البزاران مع اخبره من الحديث الذي في قصة سليمان بن داود عليه الصلوة والسلام في قوله لا طوفن الليلة الحديث وعند ابن عدي من حديث ابن عباس رفعه من قال لامرأته انت طالق ان شاء الله او فلان ما انت حرة او قال على المشي الى بيت الله ان شاء الله فلا شيء عليه وفيه اسحق ابن ابي يحيى الكعبي وهو ضعيف وعن معاذ بن جبل رفعه فخلق الله حب اليه من العتاق ولا بغض اليه من الطلاق فمن اعتق واستثنى فالعبد حر ولا استثناء له واذا طلق واستثنى فله استثناء وكذا لا طلاق عليه اخرج الدارقطني وفيه ضعف وانقطاع

ص لامرأته انت طالق ان شاء الله او فلان ما انت حرة المشي الى بيت الله ان شاء الله فلا شيء عليه انتهى

بمسائل ما قبل الفصل بوجهين احدهما وجود شرط فيها والثاني منع موجب كل الكلام

له قوله لقوله عليه السلام من حلف الخ قلت غريب بهذا اللفظ وروى صحيح السنن الاربعة عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان شارب الشر فلا حنث عليه انتهى بلفظ الترمذي واخرج ابن عدي في الكامل عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال

له قوله فيكون اعدا من الاصل حاصله ان الجزاء معدوم قطعاً لان الجزاء معدوم عند عدم الشرط وههنا لم يعلم تحققه فبقية على عدمه الاصل ١٢ عيده قوله فيكون الجزاء معدوماً
في ان قوله ان شاء الله بعد ذكر المحل لا يبطال او للتعليل ذكر ذلك في باب الاستثناء من اقرار هذا الكتاب فقال لان الاستثناء من حيثية التعرّف تعالى انا بطلان او تعليل اي ابطال على قول في يوسف
وتعليل على قول محمد بن نبيه **قوله** وكذا اذا ماتت
يكون ايجاباً واذ ابطال الايجاب بطل الايجاب ١٢ عني
باطل لعدم المحل واذ ابطال الاستثناء صح الايجاب
فيقع الطلاق ايجاباً عنه بقوله والموت ينافي في الموجب من
المبطل يعني ان الايجاب لو اتصل بالموت بان موت
قبل تمام قوله انت طالق بطل واما المبطل فهو الاستثناء
او الشرط فلا يبطل لان مبطل الشيء ما ينافيه ولا منافاة بين
مبطل ومبطل بخلاف الموجب فان المبطل ينافيه فيقع
١٢ عني **قوله** بخلاف ما اذا مات الزوج بعد
قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله تعالى وهو يريد
الاستثناء من حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل الاستثناء
واما يعلم انه اراد الاستثناء بقوله قبل ذلك اني
اطلق امرأتى **قوله** ١٢ عني **قوله** بالحاصل
بعد الشئ اي بما بقي من المستثنى منه بعد الاستثناء ١٢
عني **قوله** هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم ان
الاستثناء من الاثبات نفى من النفي اثبات وهذا
متفرع على ان في الاستثناء معنى المعارضه وذلك
فاسد لما عرفت في الاصول ١٢ عني **قوله** باستثنى
منه اي بما بقي من المستثنى منه ١٢ عني **قوله** المستثنى
منه ثلثان معدول عن ظاهره للقطع بان المستثنى منه انما
هو الثلث دون الاثنين فانه اراد ان الباقي من المستثنى
منه ثلثان ١٢ **قوله** باب طلاق المريض لما فرغ
من بيان طلاق الصحيح سنياً وبعدياً تجزئاً وتعليقاً صريحاً و
كنايه كذا وجزئاً متفرعاً في بيان طلاق المريض متعرضاً
لبعض ما ذكره اذ المرض من العوارض السماوية فآخر
بيان عن بيان حكم من به الاصل وهو الصحيح ١٢ عني
قوله طلاقاً بائناً قيد بالبائن وان كان الحكم
في الرجعي كذلك ليثبت الحكم فيه بالطريق
الاولى وليترتب خلاف الشافعي رحمه فانه لا يخالفنا
في الرجعي ١٢ **قوله** ولهبه الى لان
المرد حية قد بطلت ١٢ عني **قوله** سبب
ارثها الخ لان حق الزوج يتعلق بماله في مرض موته و
لهذا لم يحرك له الوصية ولا الاقرار على الزايد على الثلث
١٢ عني **قوله** بتأخير عمله وهو الابطال اذ ليس
لنابطل مطلقاً ولنا ان يؤخر وليس لنا التاخير
الا في ايام العدة اذ قد ابقى الشافعي بعض آثار النكاح
بخلاف ما بعده لانقضائه فانه لم يبق النكاح ذاتاً ولا اثره
عبد الغفور **قوله** وقد امكن الخ وبهذا
خرج الجواب عن السؤال الوارد في قوله دفع الضرر
بان قيل لما كانت العدة دفع الضرر عن المرأة
التي تتعلق حقها بماله في امتهار مرضه لوجب
التوريث في غير المدخول بها ايضا اذ اطلقها غير سواها لما ان حرمان الارث في حقها اضراراً لانا نقول انما نقول بمقتضى النكاح حكماً عند الامكان
وذلك الامكان عند بقاء العدة ولا علة على غير المدخول بها فلم يمكن الحكم بالبقاء فلم يثبت التوريث ١٢ عني
قوله في حق بعض الآثار من حرمة الزوج وحرمته الخروج والبرودة وحرمته نكاح الاخت والرابعة سواها ١٢ عني

جلد كتاب الطلاق **قوله** والموت الخ اي فان قيل الايجاب وجد في حياته والاستثناء بعده فيكون **٣٤٠**

قبل لشرط والشرط لا يعلم ههنا فيكون اعدا من الاصل له هذا يشترط ان يكون متصلاً
اي لانه تعليل صورة ١٢ ان شاء الله

به من لشرط والشرط ولو سكت ثبت حكم الكلام الاول فيكون الاستثناء اذ ذكر الشرط بعد
على قوله انت طالق ١٢

رجوعاً عن الاول قال كذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى بالاستثناء من خروج الكلام
ليس في بعض النسخ قال ١٢

من ان يكون ايجاباً والموت ينافي في الموجب دون المبطل بخلاف ما اذا مات الزوج كانه لم
يتصل الاستثناء وان قال انت طالق ثلثاً الا واحدة طلقتنتين ان قال انت طالق ثلثاً

الثلثين طلقت واحدة والاصل ان الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الشئ هو الصحيح ومعناه ان
تكم بالمستثنى منه اذ لا فرق بين قول لقائل لفلان درهم وبين قول عشرة الا عشرة فيصح

استثناء البعض من الجملة كانه يبقى التكلم بالبعض بعد ولا يصح استثناء الكل من كل كانه لا يبقى
فيما كان او غيره ١٢

بعد الشئ ليصير متكلماً به صار فاللفظ اليه انما يصح الاستثناء اذ كان موصوفاً بما ذكرنا من
اي باب ١٢

قبل واذ اثبت هذا في الفصل الاول المستثنى منه ثلثان فيقعان في الثلث واحد فيقع واحد
اي باب ١٢

لوقال الا ثلثا يقع الثلث لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء والله اعلم

باب طلاق المريض

اذ اطلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً فماتت في العدة ورثته وان مات بعد
اي في النكاح والعدة بعد ١٢ عني

انقضاء العدة فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في الوحيين لان الزوجية قد بطلت بهذا
اي في النكاح والعدة بعد ١٢ عني

العارض في السبب لهذا لا يرثها اذ ماتت لئلا ان الزوجية بسبب ارثها في مرض موته و
لغير ارث ١٢

الزوج قصداً بطله فيرد عليه قصده بتأخير عمله الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنها
قصد ١٢

وقد امكن ان لنكاح في العدة في حق بعض الآثار فإزان يقع في حق ارثها عنه

وذلك الامكان عند بقاء العدة ولا علة على غير المدخول بها فلم يمكن الحكم بالبقاء فلم يثبت التوريث ١٢ عني

قوله في حق بعض الآثار من حرمة الزوج وحرمته الخروج والبرودة وحرمته نكاح الاخت والرابعة سواها ١٢ عني

بخلاف ما قبل لا نقضاء لانه لا امكان والزوجية في هذه الحالة ليست بسبب رثتنا
 فيبطل في حق خصوصاً اذا رضى به ان يطلقها ثلثاً بامرها او قال لها اختاري فاختارت
 نفسها واختلعت منه ثم مات في عدة لم ترثه لا غارضية باطل حقها والتأخير
 لحقها وان قالت طلقته للرجعة فطلقها ثلثاً ورثته لان الطلاق الرجعي لا يزيل لنكاح
 فلم تكن بسواها راضية بطلان حقها وان قال لها في مرض موثقتك ثلثاً في صحته و
 انقضت عدتك فصدمت ثم اقر لها بين او اوعى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن
 الميراث عندا بحقيقة وقال بويوسف محمد يجوز اقراره ووصيته ان يطلقها ثلثاً في مرضه
 بامرها ثم اقر لها بين او اوعى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قول جميع الا
 قول زفران لها جميع ما اوعى ما اقر به ان الميراث ما بطل بسواها زال المانع من صحته
 الاقرار والوصية وجه قوله في المسألة الاولى نعم المانع ما اوعى على الطلاق وانقضت
 العدة صارت اجنبية عنه حتى جاز له ان يتزوج اختها فانعدمت التهمة لا ترى انه
 تقبل شهادته لها ويجوز وضع الزكوة فيها بخلاف المسألة الثانية لان العدة باقية و
 سبب التهمة والحكم يدل على دليل التهمة ولم يذيل على النكاح والقربة ولا علة في المسألة
 الاولى ولا في حنيقة في المسألتين ان التهمة قائمة لان المرأة قد تختار الطلاق لينفقه
 باب الاقرار والوصية عليها فيزيد حقها والزوجان قد يتواضعا على الاقرار بالفرقة
 وانقضت العدة ليربها الزوج بما له زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فردناها
 ولا تتم في قدر الميراث فصحة ولا مواضعة عادة في حق الزكوة
 جواب عن قولها الا ترى انه يقبل شهادته لها ويحل وضع الزكوة فيها ولها ان تزوج في

له قوله والزوجية في هذه الحالة اي حالة مرض الزوج ليست سبباً لارثته نعم مرض الزوجة سبب لتعلق حق الزوج ولئن سلم انه سبب لارثته لكان باطلاً
 حقه والمرأة بعد تعلق حقها اذا رضى به ان يطلقها ثلثاً بامرها او قال لها اختاري فاختارت
 الاقل احد هما ويجوز ان يكون الواهب يملك التتبع اي الاقل قد يكون هذا وهو مستبعد يكون
 ذلك ٢٢ عبد الله قوله
 فانعدمت التهمة اي التهمة
 تفصيل احد الورثة على
 الآخر ٢٢ عبد الله قوله
 وهي سبب التهمة اي العدة
 سبب تهمة ايثار الزوج
 الزوجة على سائر الورثة
 بزيادة نصيب لها كما في
 حقيقة الزوجية والحكم هو
 عدم صحة الاقرار والوصية
 يدار على دليل التهمة ولهذا
 يدار الحكم المذكور على
 النكاح والقربة حيث لا
 يجوز وصية ولا اقرار بكونه
 وذوي قرابة وتثبت هذا
 ان الانسان قد يخترع
 الطلاق ليتضح عليه باب
 الوصية والاقرار وكذا او
 كذا اذ يتواضع مع بعض
 قرابة بدلين ايثاراً على
 غيره لكنه امر بسبب
 ظاهر وهو النكاح والقربة
 فاقامة الشرع مقامه و
 لم يحل الاقرار والوصية
 المتكوت وذوي قرابة فكذا
 في المعقولة لان العدة
 من اسباب التهمة ولا علة
 في المسألة الاولى
 لتصادقها على انقضائها
 عنابه قوله ولهذا
 يدار على النكاح والقربة
 وان لم يكن المقصود
 بعض الورثة بل المقصود
 الاقوات الزوجية او الاخ
 القريب فانه لا يعتبر ذلك
 لان السبب قائم مقام
 المسبب كما في السفر
 والمشقة ٢٢ عبد
 الله قوله في الزيادة
 لانه لا تتم في وصية
 توافق قدر الميراث واما
 في الاقل فبالاولى ٢٢ عبد

له قوله ولا مواضعة الخ جواب عما يقال هذه التهمة غير معتبرة الا ترى انه يقبل شهادته لها ويحل وضع الزكوة فيها ولها ان تزوج في
 الحال ولو اعتبرت التهمة شرعاً لا اعتبرت في حق هذه الاحكام ١٢ لا اله الا الله وحده الشريعة

له قوله فلا تهمته الخ فان من اراد ان يتزوج بمن لا يجوز جمعه مع الزوجة فليس انهما ينفقان في الطلاق فان ذلك نادر وقس على هذا ١٢ مل له قوله ان مات في ذلك الوجه اي بسبب ذلك الوجه وهو المهر الزرة والتقديم ومضى او قتل انه قتل بسبب آخر ١٢ عبد الغفور **له قوله** ان امرأة الفاراي من يفر عن اعطاء الميراث الزوجة ١٢ عبد **له قوله** غالباً

كتاب الطلاق

٣٤٢

والنزوح والشهادة فلا تهمته في حق هذه الاحكام قال من كان محصوراً او في صف القتال

فطلق امرأته ثلاثاً تترته وان كان قد بارز رجلاً او قدّم ليقتل في قصاص او رجم وثبت

ان مات في ذلك الوجه او قتل واصله بينا ان امرأة الفاراي توث استحسننا وانما يثبت حكم

الفرار بتعلق حكمها بما لا يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك غالباً كما اذا كان صاحب

الفرار هو ان يكون بحال يقوم بجوارحه كما يعتاده الاصحاء قد يثبت حكم الفرار بما هو

في معنى المرض توجه الهلاك الغالب ما يكون لغالب منه السلافة لا يثبت به حكم الفرار والمحصور

والذي في صف القتال لغالب منه السلافة لان الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة فلا

يثبت به حكم الفرار الذي بارز او قدّم ليقتل لغالب منه الهلاك فتحقق به الفرار وهذا

اخوان تخرج على هذا الخبر وقوله اذا مات في ذلك الوجه او قتل ليل على انه لا فرق

بين اذا مات بذلك السبب بسبب آخر كصاحب الفرار بسبب مرض اذا قتل اذا قال

الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر واذا دخلت الدار واذا أصح فلان الظهر

او اذا دخل فلان الدار فانت طالق فكانت هذه الاشياء والزوج مريض لم توث

ان كان لقول المرض رثت الا في قوله اذا دخلت الدار وهذا على وجوه اما ان يتعلق

الطلاق بمجيء الوقت وبفعل لا جنبي وبفعل نفسه وبفعل امرأة وكل وجه وجهين اما

ان يتعلق بالصحة والشرط في المرض او كلاهما في المرض او الجان ولان هو ان كان يتعلق بمجيء الوقت

بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق او بفعل لا جنبي بان قال اذا دخل فلان الدار

او صلة فلان الظهر وكان التعليق والشرط في المرض فلمها الميراث

فله الميراث

فله الميراث

فله الميراث

فله الميراث

وصفاً غالباً وانما قال ذلك لجواز ان يخافه احد ومضى الغلبة لكثرة الحقيقة لا الاضافية ١٢ عبد **له قوله** كما يعتاده الاصحاء الا نسب ان يقول كما هو في حال صحة عدم شتر ان يكون كالاصحاء ١٢ عبد **له قوله** وبهذا اخوات الخ منها ركب السفينة بمنزلة الصحيح فان تلاطمت الامواج وخيف الغرق صار كالمريض في هذه الحالة ومنها المرأة الحامل فانها كالصحيح ما اذا اخذها انطلق فيه كالمريض ومنها المقدر والمفلوج ما دام يزداد فهو كالمريض فان كان بحيث لا يزداد كان بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره لانه ما دام يزداد في علمته فالغالب ان آخره الموت واذا صار بحال لا يزاد فلا يخاف منه فلم يكن كذلك ١٢ عن ابيه **له قوله** اسه قول محمد في الحجام الصغير ١٢ يعني **له قوله** على انه لا فرق الخ بينانه انه اذا طلقها في مرض موته ثم قتل او مات من غير ذلك المرض الا انه لم يصح فله الميراث ١٢ عن ابيه **له قوله** فانت طالق يعني طلاقاً باننا لان حكم الفرار انما يعطى اذا كان الطلاق باننا ١٢ عن ابيه **له قوله** هذه الاشياء اي مجيء رأس الشهر ودخول المرأة الدار وصلوة فلان الظهر ودخول فلان الدار ١٢ عن ابيه

له قوله في حال تعلق المذموم بحال المرض الذي يخاف منه الهلاك ولهذا لا يجوز له ان يوصي باكثر من الثلث الا باجازة الورثة ١٢ يعني له قوله بصير تطبيقا لم يظهر بمسألتين احداهما لو طلق امرأته بالشرط ثم وجد زوجا لم ينفذ طلاقها لان طلاقها لا يكون غير واقع فدل على انه ليس بتطبيق قصد او الثانية ان الرجل اذا علق طلاق امرأته بشرط لم ينفذ ان لا يطلق امرأته ثم وجد الشرط لا يثبت فلو كان تطبيقا قصد الخش ١٢

جلد كتاب الطلاق

يعني من حيث الحكم لا من حيث القصد يعني يسلم قول زفرانه بصير كالمخرج لكن الحكم الاقصد ١٢ يعني له قوله فلا يرد تصرفه لانه علق ولم يتعلق حقا بما له فلم يوجد من جهة منع بعد وجود الشرط فلا يقدر على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبى عن ايجاد الشرط ١٢

لان القصد بالافراق قد تحقق منه بمباشرة التعليق في حال تعلق حقا بما له ان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تترث وقال فرج توت كان ملحق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كما لم يخرج فكان يقع في المرض لئلا ان التعليق السابق يصير تطبيقا عند الشرط حكما لا قصدا ولا ظاهرا عن قصد فلا يرد تصرفه فاما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فسواء كان ليعلق في الصحة والشرط في المرض وكان في المرض الفعل مما لا ينفذ او ابد له منه فيصير فاما الوجود قصدا لا بطلان ما بالتعليق او بمباشرة الشرط في المرض وان لم يكن من فعل لشرط بطلان التعليق الف بديل فيرد تصرفه دفعا للضرر عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المرض الفعل مما لها منه بديل كما لو زيد فمخولم تترث لانها راضية بذلك وان كان الفعل لا يبد لها منه كل الطعام وصلوة الظهر كلوا ابوين تترث كلها مضطرة في مباشرة طالعها في الامتناع من خوف الهلاك في الدنيا او في العقبة ولا رضاء مع الاضطرار واما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض ان كان لفعل مما لها منه بديل فلا اشكال انه لا ميراث لها وان كان مما لا يبد لها منه فذلك الجواب عند محمد وهو قول فرج توت لم يوجد من الزوج صنعة بعد ما تعلق حقا بما له وعند ابى حنيفة وابى يوسف تترث لان الزوج الجاهل الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كأنها آله لله كما في الاكراه قال اذا اطلقها ثلثا وهو مريض ثم صحته مات لم تترث وقال زفر توت لانه قصد الافراق حين وقع في المرض وقد مات في عدة ولكننا نقول لمرض اذا تعقب برء فهو بمنزلة الصحة

بمسألة الزم فانتقل فعل المكره الى المكره ١٢ يعني له قوله قال اي قال محمد في الجاهل الصغير وليس في كثير من النسخ لفظ قال ١٢ يعني +

حيث القصد يعني يسلم قول زفرانه بصير كالمخرج لكن الحكم الاقصد ١٢ يعني له قوله فلا يرد تصرفه لانه علق ولم يتعلق حقا بما له فلم يوجد من جهة منع بعد وجود الشرط فلا يقدر على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبى عن ايجاد الشرط ١٢ يعني له قوله لا يبد له منه كالاكل والصلوة ونحو ذلك ١٢ يعني له قوله لانها راضية بذلك يعني صار كأنه طلقها بسوء الهالمان الرضا بالشرط يعني بالشرط ١٢ يعني له قوله بذلك اي باسقاط حقا حيث بالشرط ١٢ يعني له قوله اوفى الحق كالصلوة المكتوبة وكلام الابوين ١٢ يعني له قوله لانه لم يوجد المذموم اي لانه حين علق الشرط الطلاق لم يكن في ماله بها حق فلا يتم بالقصد الى الافراق ولم يوجد بعد ذلك منه صنعة غاية ما في الباب لان ينعدم رضاها او فعلها باعتبار انها لا تجد منه بديل كما في هذا التعليق بفعل اجنبى او بجنى الشبهة وقد بينا ان هناك لا تترث اذا كان التعليق في الصحة فذلك لانه مهنا لمان الزوج لم يمسر العلة ولا الشرط في مرضه فلا يكون فارا فان قيل في هذا مناقضة من جانب زفر لانه قال فيما تقدم ان الملحق بالشرط كالمخرج كان يقع في المرض فالجواب ان معنى قوله لم يوجد من الزوج صنعة بعد ما تعلق حقا بما له من قبل ان الشرط لم يكن فعلها فلم يخرج فعله عن جبر الاعتبار ١٢ يعني له قوله الى المباشرة اي الى فعل فعلها الذي لا بد لها منه علة لا اسقاط حقا ١٢ يعني له قوله فينتقل الزم فصار كأنه فعل الشرط في مرضه مائة فترث لكونه فارا ١٢ يعني له قوله كما في الاكراه يعني اذا كرهه زيد عمر اولى الثلاث مال الغير فاتفق عمر ويضمن زيد لان المكره بفتح الراء صار كأنه آله للمكره

الزوج صنعة بعد ما تعلق حقا بما له من قبل ان الشرط لم يكن فعلها فلم يخرج فعله عن جبر الاعتبار ١٢ يعني له قوله الى المباشرة اي الى فعل فعلها الذي لا بد لها منه علة لا اسقاط حقا ١٢ يعني له قوله فينتقل الزم فصار كأنه فعل الشرط في مرضه مائة فترث لكونه فارا ١٢ يعني له قوله كما في الاكراه يعني اذا كرهه زيد عمر اولى الثلاث مال الغير فاتفق عمر ويضمن زيد لان المكره بفتح الراء صار كأنه آله للمكره

له قوله ولو طلقتها اي لو طلقتها ثلثا او باسنانه ان لم يظهر اثر الثلث واليمين في الارتداد يظهر فيما ذكره بمقالة من مسأله المطاوعة فانها لما تترث في المطاوعة بعد البيئته واما اذا طاعت ابن زوجها حال قيام النكاح او بعد الطلاق الرجعي فلا تترث لقول القرقه بالمطاوعة ١٢ عن ابيه له قوله لم تترث لان الردة منافية للارث
قوله لا تترث قيل لان وان كانت تقع بغيرها الا انها مضطرة في ذلك لاستدفاع العار عن نفسها فكان طوعا بفعل لا بد لها منه ١٢ عن ابيه له قوله وقد بنا الوجه فيه ان في الفعل الذي لا بد لها منه هو قوله لانها مضطرة في المباشرة ١٢ عن ابيه له قوله لم تترث لان البيئته مضافه الى ايلاء الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض شيء آخر من مباحات علة او شرط فلا يكون فارا ١٢ عن ابيه له قوله فيكون المراد ان قيل لان النكاح لا يظهر نظير تعليق الطلاق ايجبه الوقت ان كان الايلاء في الصحة لما انه ممكن من ابطال الايلاء بالفق فاذ لم يطل في حالة المرض صار كانه انشاء الايلاء في المرض هناك تترث فكذلك ههنا فكان نظير من وكل وكيل بالطلاق في صحته وطلقتها الوكيل في المرض كان فارا فكذلك من العزل فاذا لم يعزل جعل كانه انشاء فكذلك ههنا اوجب بان الفرق بينهما ثابت وهو انه لا يمكن ابطال الايلاء الا بضره يلزم فلم يكن متمكنا مطلقا بخلاف مسأله الوكالة ١٢ عن ابيه له قوله وقد ذكرنا وجهه يريد به قوله ولنا ان التعليق السابق يصير تطبيقا ١٢ عن ابيه له قوله في جميع الوجوه يعني سواء كان الطلاق بسوالها او بغير سوالها سواء كان التعليق بفعلها او بفعلها وسواء كان الفعل مما لها منه بدوام يكن ١٢ عن ابيه له قوله وقد بيناه في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا باسنانه وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ١٢ عن ابيه له قوله باب الرجعة لما كانت الرجعة متأخرة عن الطلاق طبعاً اخرها وضعا لنا سبب الوضع الطبع ١٢ عن ابيه له قوله لقوله تعالى فامسكوهن يعني قوله واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف يعني اذا قرب انقضاء عدتهن فامسكوهن من غير فصل بين الرضا وعدمه اي لم يشترط رضا المرأة ١٢ كفايه له قوله

استدانة الملك الدليل على بقاء الملك بعد الطلاق الرجعي انه يملك الاعتياض بالخلع بعد الطلاق الرجعي اجماعا وملك الاعتياض لا يكون الا بعد بقاء اصل الملك ١٢ كفايه

جلد كتاب الطلاق

له قوله ولو طلقتها اي لو طلقتها ثلثا او باسنانه ان لم يظهر اثر الثلث واليمين في الارتداد يظهر فيما ذكره بمقالة من مسأله المطاوعة فانها لما تترث في المطاوعة بعد البيئته واما اذا طاعت ابن زوجها حال قيام النكاح او بعد الطلاق الرجعي فلا تترث لقول القرقه بالمطاوعة ١٢ عن ابيه له قوله لم تترث لان الردة منافية للارث
قوله لا تترث قيل لان وان كانت تقع بغيرها الا انها مضطرة في ذلك لاستدفاع العار عن نفسها فكان طوعا بفعل لا بد لها منه ١٢ عن ابيه له قوله وقد بنا الوجه فيه ان في الفعل الذي لا بد لها منه هو قوله لانها مضطرة في المباشرة ١٢ عن ابيه له قوله لم تترث لان البيئته مضافه الى ايلاء الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض شيء آخر من مباحات علة او شرط فلا يكون فارا ١٢ عن ابيه له قوله فيكون المراد ان قيل لان النكاح لا يظهر نظير تعليق الطلاق ايجبه الوقت ان كان الايلاء في الصحة لما انه ممكن من ابطال الايلاء بالفق فاذ لم يطل في حالة المرض صار كانه انشاء الايلاء في المرض هناك تترث فكذلك ههنا فكان نظير من وكل وكيل بالطلاق في صحته وطلقتها الوكيل في المرض كان فارا فكذلك من العزل فاذا لم يعزل جعل كانه انشاء فكذلك ههنا اوجب بان الفرق بينهما ثابت وهو انه لا يمكن ابطال الايلاء الا بضره يلزم فلم يكن متمكنا مطلقا بخلاف مسأله الوكالة ١٢ عن ابيه له قوله وقد ذكرنا وجهه يريد به قوله ولنا ان التعليق السابق يصير تطبيقا ١٢ عن ابيه له قوله في جميع الوجوه يعني سواء كان الطلاق بسوالها او بغير سوالها سواء كان التعليق بفعلها او بفعلها وسواء كان الفعل مما لها منه بدوام يكن ١٢ عن ابيه له قوله وقد بيناه في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا باسنانه وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ١٢ عن ابيه له قوله باب الرجعة لما كانت الرجعة متأخرة عن الطلاق طبعاً اخرها وضعا لنا سبب الوضع الطبع ١٢ عن ابيه له قوله لقوله تعالى فامسكوهن يعني قوله واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف يعني اذا قرب انقضاء عدتهن فامسكوهن من غير فصل بين الرضا وعدمه اي لم يشترط رضا المرأة ١٢ كفايه له قوله

لانه ينعدم به موصوفات فتبين انه لا حق لها يتعلق بماله فلا يصير الزوج فارا ولو طلقتها فارا تترث العباد بالله ثم اسلمت ثم مات من مرض موته وهي العدة لم تترث ان لم تترد بل طاعت ابن زوجها في لجام ورثته الفرق انها بالرد ابطلت اهلية الارث اذ الميراث لا يورث احدا ولا بقاء له بدون الاهلية وبالمطاوعة ما ابطلت الاهلية لان المحرمية لا ينافي الارث وهو الباقي بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح فلا تثبت الفرق فتكون راضية بطلاق

السبب بعد اطلاق الثلث لا تثبت المحرمية بالمطاوعة لتقدمها على ما افتراقا ومن قد نكح امرأة وهو صحيح ولا عجز في المرض رثت قال حماد لا تترث وان كان القذف في المرض ورثته في قولهم جميعا وهذا ملحق بالتعليق بفعل كبد لها منه اذ هي حجة الى الخصم ولد فعاد

الزنا عن نفسها وقد بينا الوجه فيه ان الى امرأته وهو صحيح ثم بان بالايلاء وهو مريض لم تترث وان كان الايلاء ايضا في مرض رثت لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضاربة

خال عن الوقوع فيكون ملحقا بالتعليق بمجي الوقت قد كونا وجهه قال ضا الله تعالى عنه الطلاق الذي يملك فيه الرجعة تترث به جميع الوجوه لما بينا انه لا يزال للنكاح حتى يحل لوطي فكان السبب قائما وكما ذكرنا انها تترث انها تترث اذ ماتت وهي في العدة وقد بينا

واذا طلق الرجل امرأة تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها رضى بذلك او لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف من غير فصل الى ان يقيم العدة

لان الرجعة استدانة الملك لا ترى انه شئ مسمى كما هو الابقاء انما يتحقق الاستدانة في العدة لانه

باب الرجعة

واذا طلق الرجل امرأة تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها في عدتها رضى بذلك او لم ترض لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف من غير فصل الى ان يقيم العدة لان الرجعة استدانة الملك لا ترى انه شئ مسمى كما هو الابقاء انما يتحقق الاستدانة في العدة لانه

قوله في جميع الوجوه يعني سواء كان الطلاق بسوالها او بغير سوالها سواء كان التعليق بفعلها او بفعلها وسواء كان الفعل مما لها منه بدوام يكن ١٢ عن ابيه له قوله وقد بيناه في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا باسنانه وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ١٢ عن ابيه له قوله باب الرجعة لما كانت الرجعة متأخرة عن الطلاق طبعاً اخرها وضعا لنا سبب الوضع الطبع ١٢ عن ابيه له قوله لقوله تعالى فامسكوهن يعني قوله واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف يعني اذا قرب انقضاء عدتهن فامسكوهن من غير فصل بين الرضا وعدمه اي لم يشترط رضا المرأة ١٢ كفايه له قوله

له قوله راجعتك ان كان في حضرتها او راجعت امرأتى في القية بشرط العلم وفي الحضرة ايضا **عنايه** قوله مع القدرة على ان على القول بان لم يكن اخرس او معقل اللسان اما اذا كان كذلك فيصح بالاشارة **عني** قوله بمنزلة ابتداء النكاح لتثبت المحل بها وابتداء النكاح لا يصح بالوطي وودو اعني كان الوطى حراما كما

جلد كتاب الطلاق

في ابتداء النكاح **عنايه** قوله على ما بيناه

وهو اشارة الى قوله لا يرى

انه سمي اسما كما هو الاطلاق

عنايه قوله سنقره

اشارة الى ما ذكر في آخره

الباب وهو قوله قلنا انها

قائمة حتى تمك من رجعتك

لم **عنايه** قوله

كما في اسقاط الخيار فان

من باع جارية على انه

بالخيار ثم اشتبه ايام ثم وطئها

سقط الخيار كما اذا سقط

بالقول **عنايه** قوله

وهذه الافايل اي النظر

الفرج الداخل بشهوة وليس

بشهوة والتقبيل بشهوة

عني قوله خصوص

في حق المرأة فان على المتزوج

بها ليس لا بالنكاح واما

الامة فتحل به وبما لم يبين

النيابة **عنايه** قوله

لها قبل ان لا يبريد الرجعة

تخلف الواقع **عني** قوله

قوله لقوله تعالى واشهدوا

الحق قال الله تعالى فاذا بلغ

اجلهم فامسكوهن بمعروف

او فارقوهن بمعروف و

اشبهه **عنايه** قوله

قوله اطلاق النصوص

وهو قوله تعالى فامسكوهن

بمعروف وقوله تعالى الطلاق

مرتان فامسك بمعروف

وقوله لا يجوز لهن ان يردن

وقوله تعالى فلا جناح عليهما

ان يردا وقوله صلى الله

عليه وسلم مرا بكم

فلا رجعت **عنايه** قوله

قوله كما في النفي في الايام

فان الشهادة عليه ليست

بشرط لكونه عالما بالبقاء

عنايه قوله لم يحول

عليه الى الاستحباب فضا

للتكليف فكان الامر لا يرد الى ما هو الا ان كان

فيها اي في المفارقة مستحب

واملك بعد نقضها والرجعتان يقول راجعتك او راجعت امرأتى وهذا صريح في الرجعة

الاخلاق بين راجعة قال اويطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة و

اي لا يمس في جوار الرجعة بالقول **عني** قوله

هذا عندنا وقال لشافعي لا يصح الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه لان الرجعة منزلة

اي الرجعة بالفعل **عنايه** قوله

ابتداء النكاح حتى يحرم وطئها وعندنا هو استدامة النكاح على ما بيناه سنقره انشاء الله

لا ابتداء النكاح

تعا والفعل قد يقع دلالة على الاستدامة كما في اسقاط الخيار الدالة على ان يخصص بالنكاح

اي دليل **عنايه** قوله

وهذا الا فاعيل يخص به خصوص ما في حق الحرة بخلاف المس من النظر بغیر شهوة ولا بد

اي الفرق **عنايه** قوله

بدون لنكاح كما في القابلة والطبيخ وغيرها والنظر الى غير الفرج قد يقع به للمساكين والزوجة

كما في نسخة الشاهد في الزنا **عنايه** قوله

يساكنها في العدة فلما كان رجعة طلقها فيطول لعدتها عليها قال يستحب ان يشهد على امر

اي القدر **عنايه** قوله

وهو شرط لها **عنايه** قوله

شاهدين فان لم يشهد من صحت الرجعة وقال لشافعي في حد قوله لا يصح هو قولنا لا لقوله

تعا واشهد اذوى عدل منكم والفر لا يجاب لنا اطلاق النصوص عن قبل الاستشهاد

ولانه استدامة للنكاح والشهادة ليست شرطا فيه في حالة البقاء كما في النفي في الابدان

والاستدامة انما هي حالة البقاء **عنايه** قوله

تستحب لزنا الا احتياطا كمالا لجر التناكر فيها وما تلاه محمول عليه لا ترى نه قولا بالمفارقة وهو

الشافعي **عنايه** قوله

مستحب يستحب ان يعلمها كمالا تقع في المعصية واذا انقضت العدة فقال كنت راجعة في العدة

فصل في رجعة وان كذبته فالقول قولها لان اخبارها لا عليك الاشياء في الحال فان منها الا ان

الزوج **عنايه** قوله

بالصدوق ترتفع التهمة لا يمين عليها عند حنيفة وفي مسألة الاستحلاف في الاشياء الستة وقد

مرو في كتاب النكاح واذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح

الرجعة عندنا بى حنيفة وقال لا يصح لانها صادفت العدة اذ هي باقية ظاهرا الى ان تخبر

العدة **عنايه** قوله

للتكليف فكان الامر لا يرد الى ما هو الا ان كان فيها اي في المفارقة مستحب

فيها اي في المفارقة مستحب **عنايه** قوله يستحب ان يعلمها بالرجعة لانه لو لم يعلمها لم يأتق المرأة في المعصية فانها قد تزوج بناء على

زعمها ان زوجها لم يراجعها وقد انقضت عدتها وطأها الزوج الثاني فكانت عاصية وكان زوجها الذي اوقعها فيه مسيئا بترك الاعلام ولكن مع ذلك لم يعلمها صحت الرجعة لانها استدامت للقيام وليست بالشار فكان الزوج بالرجعة متصرفا في خاص حقها وتصرف الانسان في خاص حقها ليتوقف على علم الغير ان قيل كيف تكون عاصية بغير علم اجيب بانها اذا تزوجت بغير سوال وقتت في المعصية لان التقدير جار من جهتها **عنايه** قوله وقدر في كتاب النكاح لم يبين هذه المسألة في كتاب النكاح بل قال في مسألة دعوى السكوت على البكر فلا يمين عليها عندنا بى حنيفة وفي مسألة الاستحلاف في الاشياء الستة ثم قال سياترك في الدعوى ومثل هذا لا يقال لانه لم يكن ثمة للرجعة اثر **عنايه** قوله

له قوله لا يها امنية في الاخبار عن الانقضاء اذ لا يعلم ذلك الا باخبارها وقد اخبرت بذلك والاخبار يقتضي سبق الخبر عنه وادليل على مقدار معين واقرب احواله حال قول الزوج واذا اصاب حاله الانقضاء لا تكون مقبرة

جلد كتاب الطلاق

٣٤٦

وعنايه له قوله يقع

بإقراره بعد الانقضاء أي

بعد انقضاء العدة انطلقا

في العدة ١٢ يعني له قوله

والمراجعة لا تثبت به ا

بالاقرار بعد الانقضاء فان

فيه تهمة لانه تصرف على حق

غير ١٢ يعني له قوله

تشابه الاقرار عليها بالنكاح

بان يقربانه زوج امين

فكان ١٢ يعني له قوله

وهو يقول المولم يذكر الجواب

عن الاقرار بالتزوج لظهور

وذلك لانه لما صدق في الحق

لم يبق له حق في منافع

بعضها فيكون اقرارا

بما هو خاص حقه بخلاف

الاتسار بالتزوج

فانه اتسار بذلك

فكان الفرق بينا ١٢

عنايه له قوله

ولو كان ا

الا مراد الخلف

على القلب بان

صدقة الامه

وكذب المولى ١٢ يعني

له قوله قول

المولى لان منافع

البضع خاص حقه

والزوج يدعيها

عليه وهو ينكره ١٢

عنايه له قوله

كامل بالرفع لانه صفة

الوقت ١٢ يعني له

قوله بمضي وقت الصلوة

يعني ان الوقت اذا

مضى صارت الصلوة

دين في ذمتها وهون

احكام الطاهرات

١٢ عنايه له

قوله فاكف

بالانقطاع ا

وقد سبقته الرجعة ولهذا لو قال لها طلقك فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي يقع

الطلاق ولا حنيفة انما صادفت حاله الانقضاء لانها امنية في الاخبار عن الانقضاء فاذا

اخبرت ذلك على سبق الانقضاء اقرب احواله حال قول الزوج ومسألة الطلاق على

الخلاف ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع بإقراره بعد الانقضاء المراجعة لا تثبت به اذا

قال وج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت اجعتها وصدا المولى كذا الامة فالقول لها عند

الحنيفة وقال القول للمولى ان بضعها لم يملك له فقد قرب ما هو خاص حقه للزوج فتشابه الاقرار

عليها بالنكاح وهو يقول حكم الرجعة يمتنع على العدة والقول في العدة قولها فكذا فيما استتبعه على ولو

كان على القلب فعندهما القول قول المولى ولو كانت عند في الصحيح لانها منقضية العدة في الحال

وقد ظهر ملك الممتعة للمولى لا تقبل قولها في بطلانها بخلاف الوجه الاول لان المولى بالتصديق

في الرجعة مقرب قيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت عدتي

وقال الزوج والمولى لم تنقض عدتي فالقول قولها لانها امنية في ذلك اذ هي العالمة به

واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشر ايام انقطعت الرجعة وان تغتسل وان نقطع قل

من عشرة ايام لم ينقطع الرجعة حتى تغتسل ويضئ عليها وقت صلوة كامل ادى الحيض

لا يزيد على العشرة فجر الانقطاع خرجت من الحيض فانقضت العدة وانقطعت الرجعة فيما دون العشرة

يحمل عود الدم فلا بد ان ينقض الانقطاع بحقيقة الغتسال وبلزوم حكم من احكام الطاهرات

بمضي وقت الصلوة بخلاف ما اذا كانت كتابية لانه لا يتوقع في حقها اعادة زائدة فاكف

بالانقطاع وتنقطع اذا اتهمت وصليت عند ابني حنيفة وابي يوسف وهذا استحسان وقال

بدر الاغتسال ١٢ مكتوبة او بطوعا ١٢ يعني

بدر الاغتسال ١٢

بدر الاغتسال ١٢

بدر الاغتسال ١٢

له قوله من الاحكام يريد به دخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن وإباحة الصلوة وسجدة التلاوة ١٢ عن ابيه **له قوله** انه طوط هذا بحسب الغالب وان كان يجوز بالجر اللبس عند ابي حنيفة والربط بالاتفاق ولا غبار فيه ولا تلويث ١٢ عن ابيه **له قوله** ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات لانه لو لم يعتبر حتى يكمل المار كان يضي اوقات صلوات متعددة فيحصل الضرر ١٢ عن ابيه **له قوله** والاحكام المذمومة ابواب عن طرف المضم

جلد كتاب لطلاق

له قوله ضرورة ان لا يتضاعف الواجبات

محمد اذ اتممت انقطعت هذا قياس لان التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى يثبت به من ^{اي شرا} الاحكام ما يثبت بالغسل فكان بمنزلة انما لم يوث غير مطهر وانما اعتبر طهارة ^{اغسال ١٢} ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة تتحقق حال داء الصلوة لا فيما قبلها ^{الراجعة ١٢} من الاوقات والاحكام الثابتة ايضا ضرورة اقتضائية ثم قيل تنقطع بنفس الشروع عند ^{في الصلوة ١٢} وقيل بعد الفراغ ليتقرر حكم جواز الصلوة واذا اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه ^{عن الصلوة ١٢}

الماء فان كان عضوا فافوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت ^{قال و} هذا استحسان والقياس في العضو الكامل ان لا تبقى الرجعة لانها غسلت اكثر والقياس ^{به اقياس ابي يوسف ١٢} فيما دون العضو ان تبقى لان حكم الجنابة والحيض لا يتجزى ووجه الاستحسان وهو ^{بين العضو الكامل وما دونه ١٢} الفرق ان ما دون العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه ^{اشارة الى استحسان محمد ١٢} فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا تخل لها التزوج اخذنا به احتياط في ما بخلاف العضو الكامل ^{بزوج آخر ١٢} لانه لا يتسارع اليه الجفاف ولا يغفل عنه عادة فافترقا وعن ابي يوسف ان ترك المضمضة ^{اي لا تنقطع الرجعة ١٢} والاستنشاق كترك عضو كامل وعنه وهو قول محمد بمنزلة ما دون العضو لان في ^{او او بمعنى اذ ١٢}

فرضية اختلافا بخلاف غيره من الاعضاء ومن طلق امرأته وهي حامل او ولدت ^{منه} وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور ان يكون منه جعل ^{منه} لقوله عليه السلام الولد للفراش وذلك دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب ^{الولد منه جعل واطيا واذا ثبت الوطى تاكد املك والطلاق في ملك متأكد يعقب} ^{زواج ١٢} ^{لان لا يتصور بدونه ١٢} ^{عن ابيه} الرجعة ويبطل زعمه بتكذيب الشرع الا يري انه يثبت بهذا الوطى الاحصان ^{اي قوله انه لم يجامعها ١٢} ^{توضيح لقوله والطلاق في ملك متأكد لم عن ابيه}

ان ثبوت هذه الاحكام من ضرورة جواز الصلوة بالتيمم واما قراءة القرآن فلا يراها ركن الصلوة واما المسجد فلا يراها مكان الصلوة واما سجدة التلاوة فهي من تواضع القراءة فانه يجوز ان يقرأ في صلاتها آية السجدة ١٢ عن ابيه **له قوله** والقياس انما اعلم ان محمد لم يذكر في كتبه موضع القياس بل هو عضو فافوقه او هو ما دونه وهو انه عند ابي يوسف في العضو فافوق فان القياس ان تنقطع الرجعة لانها غسلت اكثر البدن لاكثر حكم الكل فكأنها اصاب الماء جميع البدن وفي الاستحسان لا تنقطع لان العدة باقية لعدم الطهارة وعند محمد في ما دونه فان القياس ان تبقى الرجعة لبقاء المورث والاستحسان ان تنقطع لان ما دون العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه ^{١٢ عن ابيه} **له قوله** فلا يتيقن المرح حتى يتيقن بعدم وصول الماء اليه بان منعت قصد الم تنقطع ^{الرجعة ١٢} ^{عن ابيه} **له قوله** لانه يتسارع الم فلما لم يكن مبلولا علم انه لم يصبه الماء لعدم الفقرة عنه عادة فلا تنقطع الرجعة ^{١٢ عن ابيه} **له قوله** كترك عضو كامل وذلك

يكن صريحا في وجود الجماع والهرج اذا اجتمع مع غير الصريح اولى قلت الدلالة من الشارح اقوى من الصريح الصادر من العرب لاحتمال الكذب من العبد وعدم احتماله من الشريعة ١٢ كفاية **له قوله** متى ظهر الم لانها اذا كانت حالا يوم الطلاق وظهر ذلك وبان ولدت لاقل من ستة اشهر فصار النسب ثابتا عنه ١٢ عيسى

باب الرجعة

حديث الولد للفراش متفق عليه من حديث ابي هريرة وزاد للعاهر الحجر ومن حديث عائشة وفي روايتها قصة سود بنت زمعة ولا يروى عنه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفة لا دعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفراش للعاهر الحجر من حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الولد للفراش وفيه قصة ولدت من حديث ابي امامة كالاول وفيه قصة ١٢

لان حكم الحيض باق لكونها فرضين في الجنابة ١٢ عن ابيه **له قوله** لان في فرضية اختلافا فان المضمضة والاستنشاق سستان في الفصل عند مالك والشافعي فكان الاحتياط في انقطاع الرجعة بخلاف غيره من الاعضاء فانه لا خلاف لاحد في فرضية ١٢ عن ابيه **له قوله** او ولدت منه الم اي ولدت منه ثم طلقها وقال لم اجامعها ثم اراد الرجعة فذلك ولا معتبر بقوله لم اجامعها ١٢ عن ابيه **له قوله** فله الرجعة فان قيل لم اجامعها صريح في عدم الجماع ودلالة ثبوت النسب لم

له قوله اولى بيان الولاية ان الرجعة ليست فيها جهة العقوبة اولى والاحصان له مدخل في وجود العقوبة **عنايه ١٢** **له قوله** ولم يصير كذا بالحق اي قال قيل قد صار كذا بشرع الجواب كمال المهر ولا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول اجاب بقوله ولم يصير كذا بشرع لان تاكلد المهر ومغناه انه انما يصير كذا بشرع ان لو كان كمال المهر ولا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول اجاب بقوله ولم يصير كذا بشرع لان تاكلد المهر ومغناه انه انما يصير كذا بشرع مستلزما للقبح وهو الوطى وليس كذلك وانما هو مستلزم لتسليم المبدل وقد حصل بالخلوة

٣٤٨

جلد كتاب طلاق

فان ثبتت به الرجعة اولى وتاويل مسألة الولادة ان تلد قبل الطلاق لانها لو ولدت بعد

تنقض العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة فان خلاها واغلق بابا وارخي صدرها وقال لم اجامعها

ثم طلقها لم يملك الرجعة لان تاكد الملك بالوطى وقدا قر بعد فيه فيصدق في حق نفسه الرجعة ^{زواج ١٢} ^{الزواج ١٢}

حقه ولم يصير كذا بشرع بخلاف المهر لان تاكد المهر لم يمتنع على تسليم المبدل كالعقب ^{زواج ١٢}

بخلاف الفصل الاول فان راجعها معناه بعد ما خلاها وقال لم اجامعها ثم جاءت بولد ^{يعني وان كان لا يملكها ١٢}

لا قل من سنتين بيوم صححت تلك الرجعة لانه ثبت النسب اذ هي لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في ^{المرأة تحلل ١٢} ^{المرأة تحلل ١٢}

البطن هذه امة فانزل اطيافا قبل الطلاق دونها يعني لان على اعتبار الثاني يزول ملك بنفس الطلاق ^{اي انزاله واطيافها بعد الطلاق ١٢} ^{لانه لا يمكن ذلك الا بالدخول ١٢}

الوطى قبله فيجزم الوطى المسلم لا يفعل الحرام فان قال لها اذ اولدت فانك طالق فولدت ثالثة بولدا اخر فوجبة

مغناه من بطن اخر وهو ان يكون بعد سنة اشهر وان كان اكثر من سنتين اذ لم تقر بانقضاء العدة ^{للمرأة ١٢}

وقر الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادث منه في العدة ^{زواج ١٢}

لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير مراجعا وان قال كلما ولدت ولدا فانك طالق فولدت ثالثة

اولاد في بطون مختلفة فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة وكذا الثالث لانها اذا جاءت

بالولد الاول وقع الطلاق وصارت معتدة وبالثاني صار مراجعا ما بينا انه يجعل لعلوق بوطى حادث ^{للتعلق ١٢}

في العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلما ووجبت العدة

وبالولد الثالث صار مراجعا لما ذكرنا وتقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث ووجبت العدة بالاقول ^{وذوات الحيض عدتها الحيض ١٢}

لانها حامل من ذوات الحيض حين وقع الطلاق والمطلقة الرجعية تنشف وتزني ^{منها الحيض ١٢}

لانها حلال للزوج اذ النكاح قائم بينهما ثم الرجعة مستحبة والتزني

شرعا ان لو كان كمال المهر الصحيحة اذ التسليم عبارة عن رفع الموانع بين المسلم والمسلم اليه ويقدر المسلم اليه على ان يقبضه وقد وجد ذلك والتسليم غير مستلزم للقبح فلا يلزم التكذيب بخلاف الفصل الاول لان الحمل وثبوت النسب يستلزم القبح فيلزم التكذيب **عنايه ١٢** **له قوله** لا قل من سنتين اي من يوم الطلاق لا من يوم الرجعة **عنايه ١٢** **له قوله** قبل الطلاق واذا كانت موطورة قبل الطلاق كان الطلاق بعد الدخول وذلك يعقب الرجعة فكانت الرجعة صحيحة **عنايه ١٢** **له قوله** وهو ان يكون المهر فانه ان لم يكن بين الولدين سنة اشهر فالولادة الثانية لا تكون دليل الرجعة فيكون الطلاق قد وقع بالولد الاول وانقضت العدة بالولد الثاني وما تم دليل على انه وطئها بعد الولد الاول فلا تثبت الرجعة **عنايه ١٢** **له قوله** ان كان اكثر المهر اي لما كان بين الولدين سنة اشهر لا تفاوت بعد ذلك بين ان تكون الولادة الثانية في اقل من سنتين وبين ان تكون اكثر من ذلك في ثبوت الرجعة لان الولد الثاني من علوق حادث لا من علوق سابق وهو بالوطى بعد الطلاق فكانت رجعة **عنايه ١٢** **له قوله** بكلمة كلما وهي تعقبي تكرار الجرح او عند تكرار الشرط **عنايه ١٢** **له قوله** لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول **عنايه ١٢** **له قوله** قائم بينهما يدل عليه ان التوارث قائم بينهما وكذلك جميع احكام النكاح قائم ولهذا قال كل امرأة في طلق تدخل هذه المطلقة فيه ويقع عليها الطلاق فان قيل لو كان النكاح قائما لم يجاز ان يسافر بها كالتى في نكاحه وليس كذلك اجيب بانه امتنع بالنفس وهو

قوله تعالى لا تحرجوه من بيوتهم فانه نزل في الطلاق الرجعي ١٢ **عنايه ١٢**

له قوله تنشف وتنشف في الوجه والتزني عام تفعل من شفت الشى جلوتة اي جعلته محلو او دنيا زشوف اي محلو هو ان تجلو المرأة وجهها وتغسل خديها **عنايه ١٢** **له قوله** قائم بينهما يدل عليه ان التوارث قائم بينهما وكذلك جميع احكام النكاح قائم ولهذا قال كل امرأة في طلق تدخل هذه المطلقة فيه ويقع عليها الطلاق فان قيل لو كان النكاح قائما لم يجاز ان يسافر بها كالتى في نكاحه وليس كذلك اجيب بانه امتنع بالنفس وهو

له قوله ولا يخرجون من المنة في الطلاق الرجعي بالنقل عن ائمة التفسير اي لا يخرجون من المنة حتى تنقضي عدتهن من بيوتهن من مسكنهن التي تسكنها قبل العدة وهي بيوت الازواج والضيقات اليهن لاخصاصها بها من حيث السكنى ١٢ يعني له قوله ولان التراخي الخ دليل مقول على عدم جواز المسافرة بها قبل الرجعة وتقريره ان تراخي عمل المبطل وهو الطلاق لحاجة الزوج الى المراجعة ولا حاجة له اليها فلا تراخي اما ان تقدم او اعدم حاجة اليها فلا ان اذ لم يراجعها حتى انقضت المدة وظهر انه لا حاجة له اليها و

جلد كتاب طلاق

حامل عليها فيكون مشروعا ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يوذنها او يسمعها رجوع ١٢ خفق نعليه معناه اذ لم تكن من فصد المراجعة لانها بما تكون محرمة فيقع بصره على موضع صوت ١٢ اي معنى كلام القدوري ١٢ الزوج ١٢ يصير به مراجعاً ثم يطلقها فتطول عليها العدة وليس ان يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وقال في الزوج ١٢ في غير ١٢ له ذلك لقيام النكاح ولهذا ان يغشاها عندنا ولنا قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن لانه ولان تراخي عمل المبطل لحاجة الى المراجعة فاذا لم يراجعها حتى انقضت المدة ظهر انه لا حاجة فبين ان المبطل عمل عدل من وقت وجوده ولهذا تحتسب الاقراء من العدة فلم يملك الزوج الاخراج الا ان يشهد على رجعتها فتبطل العدة ويتقرر ملك الزوج وقوله حتى يشهد على رجعتها معناه الاستحباب على ما قد مضى والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وقال لشافعي يحرم لان الزوجية قائمة لوجود القاطع وهو الطلاق ولنا انها قائمة حتى يملك مراجعتها من غير رضاها لان حق الرجعة ثبت نظر الزوج ليمكنه التراجع عند اعتراض النكاح وهذا المانع يوجب استنباطاً في ذلك يؤذن بكونه استدلالاً لا انشاء اذ الدليل ينافي والقاطع اخر عمله الى مدة اجماعاً ونظراً له رجعة ١٢ للملك ١٢ للملك ١٢ اي الى انقضاء العدة ١٢

على ما تقدم فصل فيما تحل المطلقة واذا كان الطلاق بائناً دون الثلث فله ان يتزوجها

في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق لان زواله معلق بالطلقة الثالثة فيعدم قبله ومنع الغير في العدة لا يشتباه النسب ولا اشتباه في اطلاقه وان كان الطلاق اي عن العزم على نكاح المعتدة ١٢

ثلاثاً في الحرة او اثنتين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويحل اي للزوج الاول ١٢

بها ثم يطلقها او يموت عنها والاصل فيه قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى اي الدليل ١٢

تنكح زوجاً غيره والامراء المطلقة الثلاث والثلثان في حق الامة كالثلث في حق الحرة اي عند اكثر اهل التاويل بقوله تعالى فان طلقها ١٢

ان المسافرة لا يجوز اذا انقضت المدة ولم يراجعها واما اذا سافر بها وهي في العدة فليس فيه لالة على عدم جواز ذلك والكلام فيه اجيب بانه انما يرد ان لو كان المراد بالمدة العدة واما اذا لا يريد به مدة الاقامة فلا يرد وفيه نظر لان عمل المبطل آخر انقضاء العدة بالاجماع دون مدة الاقامة ١٢ عن ائمة قوله و لهذا اي لاجل ان عمل المبطل من وقت وجود المبطل تحتسب الاقراء الماضية قبل انقضاء العدة من المدة فلو كان عمل المبطل مقصراً على انقضاء العدة لم احتسب الاقراء الماضية من العدة ١٢ يعني له قوله فلم يملك الخ اي ان عمل المبطل لما لم يكن مقصراً على الانقضاء كانت المرأة كالمبتوتة تقديراً فلا يملك اخراجها كالمبتوتة تحقيقاً ١٢ يعني له قوله على ما ينهه يعني في اوائل الباب حيث قال ويستحب ان يشهد على الرجعة الخ ١٢ عن ائمة قوله حتى يملك مراجعتها من غير رضاها بالاتفاق ولو كانت زانية كانت اجنبية فلم تصح المراجعة بدون رضاها ١٢ عن ائمة قوله يوجب استبداده به اذ لو لم يكن مستبداده لما تم النظر لانه قد لا ترضى المرأة بالرجعة فيجب استبداد الزوج بالرجعة واستبداده بذلك يؤذن بكونه استدلالاً لا انشاء اذ الدليل الدال على الاستبداد وهو ما ذكرنا من القياس ينافي ان تكون الرجعة انشاء لان الزوج لا يستبد به والاستدلال لا يتحقق الا في القائم فكانت الزوجية قائمة ١٢ عن ائمة قوله والقاطع الخ جواب عن دليل الخصم وهو قوله الزوجية زائلة لوجود القاطع ١٢ كفاية له قوله وانظر الى اي على اعتبار الخلاف على ما تقدم وهو قوله لان حق الرجعة يثبت نظر الزوج ١٢ كفاية له قوله فصل فيما تحل الخ لما فرغ من بيان ما يتدارك به الطلاق الرجعي ذكر ما يتدارك به غيره من الطلاقات في فصل

على حدة ١٢ عن ائمة له قوله معلق بالطلقة الخ لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له ١٢ عن ائمة له قوله منع الغير الخ ورفع دخل مقدمه تقريره ان المنع وارد عن عزم نكاح المعتدة مطلقاً قال الله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله فكيف جاز للطلاق ان يزوجه في العدة ١٢ مولانا محمد عبد الحكيم نور الله مقده له قوله ولا اشتباه في اطلاقه اي في تجزئته نكاح المعتدة به اذا اشتباه انما يكون عند اختلاف المياه وذلك انما يكون في معتدة الغير ١٢ عن ائمة

١٤ قوله منصف الخ اضافة المنصف الى الرق مجاز يعنى ان الرقبة سبب لتفصيل حل المحلية كونه نعمة والمطلقة الواحدة لا تتجزى فكلمت ٢٢ عيسى
 ١٥ قوله كبح الزوج مطلقا حيث لم يقيد بصحة ولا فساد المطلق فيصرف الى الكامل على ما عرفت في الاصول والزوجية المطلقة اى الكاملة انما الخ
 ١٦ قوله عليه السلام هذا الحديث رواه الائمة الستة في كتبهم من حديث عائشة رضى الله عنها

جلد کتاب طلاق

لان الرق منصف لحل المحلثة على ما عرّف ثم الغاية نكاح الزوج مطلقا والزوجة المطلقة
في الاصول ١٢ يعني ١٥ بحكمة حتى في قوله تعالى حتى تنكح زوجا ١٢

اذا ثبتت بنكاح صحيح بشرط الدخول ثبتت بأشارة النص وهو ان يحل لنكاح على الوطى حملا للكلية
 اي وطي الزوج الثاني ١٢ في الآية ١٣

على الافادة دون الاعادة اذ العقد ستفيد باطلاق اسم الزوج أو يزاد على النص بالحديث
والتأسيس الأولى من التاكيد ١٢
في قوله تعالى زدوا غيره ١٢

المشهور وهو قوله عليه السلام لا تَحُلْ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَذُقَ عَسِيْلَةَ الْآخِرِ وَيَرْوَايَاتِ

وَأَخْلَا وَكَانَ فِيهِ سُوَيْسَعُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ضَوَّاءُ اللَّهِ عَنْهُ قَوْلُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ حَتَّى وَقَفَّ بِهِ لَقَاءُ

لا ينفذ والشرط اللاحق دون الانزال لانهم كمال ومبالغة فيه الكمال قيد رائد الصبي المراهق
 اي في الدخول ١٢

فالتحليل كلبا لغا لوجود الدخول نكاح صحيح وهو شرط بالنص ^{والذي} في الفنا فيه الحجة عليه

بيناه وفسره في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع امراة ووجب عليها

الفصل وأحلهما على الزوج الأول ومعنى هذا الكلام أن يحرك التوسيع وأما وجب الفصل عليها

لا لتقاء الختانين ^{١٢} هو سبب لنزول الماء الحاجة الى الايجاب ^{١٣} حقها او الغسل ^{١٤} على الصبي ان كان

يَوْمَ يَخْلَقُ قَالَ وَطَى الْمَوْلَى أُمَّتَهُ لِأَجْلِهَا لَأَنْزِلَ الْغَايَةَ نِكَاحَ الزَّوْجِ وَادَّ الزَّوْجُهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ

فالنكاح مكروه لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له وهذا هو المحلل فان طلقها بعد طلقها حلت
اخرجه ابن ماجة ١٢ عيني
يعني الذي شرط التخليص ١٢

للأول بوجود الدخول في نكاح صحيح إذا بطل بالشروط وعن أبي يوسف أنه يفصل النكاح
 رأى النكاح بشرط التحليل ١٢
 رأى على الزوج الأول ١٢ غناية
 رأى أن النكاح بشرط التحليل ١٢
 رأى أن النكاح بشرط التحليل ١٢

الان في معنى الموقت فيه الاحتمال على الاول لفساده وعن محمد انه يهيئ النكاح ما بينا ولا يجوز
 كانه قال تزوجتك الى وقت كذا ١٢ عن ابيه
 ومن شرط التخييل صريح النكاح ١٢ عن ابيه ١٣

على الاول انه السبيل الى اخره الشرع في مجازي بمنع مفسوده لما في قتل مورث اذا اطلق

تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها ونزوجت بنزوح اخوهم عادت الى الزوج الاول

بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلث كما يهدم الثلث وهذا

وقيل معنى قوله هو محمله الكبرية محل الحديث لافساد ٢٥ عنابه **الله قوله** لما بين ان النكاح لا يبطل بالشهر ١٢ عنابه ١٣

حديث عائشة
 في قصة رفاعة القرظي وامرأته وسماها ذلك في
 الموطأ تيمنا بنت وهب من رواية الزبير بن عبد
 الرحمن بن الزبير وهو مرسى وللطبراني في الاوسط
 من حديث عائشة مثل في التسمية لكنه قلبه
 جعلها كانت عند عبد الرحمن ثم صارت لرفاعة
 قوله ولا خلاف فيه لاحد سوى سعيد بن
 المسيب رواه سعيد بن منصور عن طريق ابن
 المسيب انه قال الناس يقولون حتى يجامعها
 وامامنا فاقول اذا تزوجها كما صححها فانها
 تحمل الاول حديث لعن الله المحلل والمحلل
 له الترمذي والنسائي عن ابن مسعود وروا
 ثقات ولا يروى داود الترمذي وابن ماجة و
 احمد عن علي بن خنوة وفيه الحرج الا عور وعنه جابر
 وفيه مجالد بن سعيد ولا بن فاجنة عن عقبة
 ابن عامر مرفوعة الا اخبركم بالتيسيل مستعار
 قالوا بئله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل
 له ورواته موثقون وفي الباب عن ابن عباس بن خزيمة
 ابن فاجنة وعن ابى هريرة نحوه اخبره احمد البزار
 وابو يعلى واسحق وابن ابى شيبه في مسانيدهم
 رجاله موثقون وعن عمر بن قاف عن ابية جاء
 رجل الى ابن عمر فساله عن رجل طلق امرأته
 ثلاثا فتزوجها اخ له ليحلها لاني هل تحمل
 الاول قال لا الا نكاح رغبة كنا نعد هذا
 مسافحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صححه الحاكم وروى محمد بن الحسن في الآثار
 عن ابى حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير
 قال كنت عند عبد الله بن عتبة فجا
 اعرابي فقال رجل طلق امرأته تطليقة او
 ثنتين ثم انقضت عدتها فتزوجت زوجا
 غيره فدخل بها ثم مات عنها او طلقها ثم
 انقضت عدتها واراد الاول ان يتزوجها على
 كره هي عنده فالتفت الى ابن عباس فقال ما
 تقول قال يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين
 والثلاث واسأل ابن عمر قال فليقتل ابن عمر
 فقال مثل ما قال وروى الشافعي ومن طريقه
 البيهقي عن طريق الزهري عن حميد بن عبد
 الرحمن وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن
 يسار انهم سمعوا ابا هريرة قال سألت عمر
 عن رجل طلق امرأته تطليقة او تطليقتين
 ثم انقضت عدتها فتزوجها غيره ثم فارقها
 ثم تزوجها الاول فقال هي عنده على ما بقي و
 من طريق الحكم بن عتيبة عن يزيد بن
 جابر عن ابية انه سمع علي بن ابى طالب
 يقول هي على ما بقي ١٢

له قوله تزوجها اي بعد البيئونة بمضى اربعة اشهر بعد انقضاء عدتها ١٢ عن ابيه

حقها فيحقق الظلم ١٢ عن ابيه

له قوله لتقيده المظلم

ذكرنا انه بمنزلة التعليق

بعدم القربان وتعليق

الطلاق يخصر في طلاق

ذلك الملك الذي حصل

فيه التعليق ١٢ عن ابيه

له قوله مسألة لتخير

الخ قال في المبسوط و اذا

آلى الرجل من امرأته

لا يقربها ثم طلقها ثلثا

بطل الايلاء عندها

خلاف الزفر لان الايلاء

طلاق مؤجل فهو انما

ينعقد على التعليلات

المملوكة ولم يبق شيء منها

بعد وقوع الثلث عليها

وكذلك لو بان بالايلاء

ثلاث مرات ثم تزوجها

بعد زوج آخر لم يكن مؤيلا

الا عند زفر ١٢ عن ابيه

له قوله ولان الامتناع

عن قربانها اي عن قربان

من آلى منها زوجا شهرا

في اكثر المدة وهو ثلثة اشهر

حاصل بلا مانع لانه ليس

فيه يمين ومثله اي مثل

هذا الحلف المنعقدة على

شهر لا يثبت حكم الطلاق

بمضى اربعة اشهر نحو الزفر

عن اليمين فكان كمن لم

يقربها اربعة اداكثر

بلا يمين فانه بمضى اربعة

اشهر لا يقع شيء ١٢ عن ابيه

له قوله اعتبارا

بالاجارة اي كما لو قال

آجرت دارى هذه سنة

الا يوما ١٢ عن ابيه

له قوله يوم منكرا من

يوم يمر عليه بعد يمينه

الا ويمكنه بان يجعله اليوم

المستثنى فيقربها فيه

من غير شيء يلزمه ولا يجوز صرفه الى آخر السنة لانه معين فكان تغيير الكلام من المنكر الى المعين بغير حاجة لان الجهالة لا تمنع انعقاد اليمين ١٢ عن ابيه

جلد كتاب طلاق

٣٨٣

فان عاد فتزوجها عاد الايلاء فان طهرها والى وقت بمضى اربعة اشهر وتطليقة اخرى لان اليمين

باقية لا طلاقها وبالتزوج ثبت حقها فيحقق الظلم يعتبر ابتداء هذا الايلاء من وقت التزوج

فان تزوجها ثلثا عاد الايلاء ووقعت بمضى اربعة اشهر اخرى ان لم يقربها لما بيناه فان تزوجها

بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق لتقيده بطلاق هذا الملك وهي فرع مسألة

التجيز الخلافية وقد مر من قبل اليمين باقية لا طلاقها وعدم الحنث فان وطها كفر عن

يمينه لوجود الحنث فان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مؤيلا لقول ابن عباس لا ايلاء

فيما دون اربعة اشهر ولان الامتناع عن قربانها في اكثر المدة بلا مانع ومثله لا يثبت حكم

الطلاق فيه ولو قال والله لا اقربك شهري وشهري بعد هذين الشهرين فهو

مؤل كانه جمع بينهما بحرف الجمع فصا ر كجمعة بلفظ الجمع ولو كنت يوما ثم قال والله لا

اقربك شهريين بعد الشهرين الاولين لم يكن مؤيلا لان الثاني ايجاب مبتدأ قد صار ممنوعا

بعدا لاولي شهرين بعد الثانية اربعة اشهر الا يوما فكت فيه فلم تتكامل مدة المنع ولو قال والله

لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مؤيلا خلا للزفر وهو يصرف الاستثناء الى اخرها اعتبارا

بالاجارة فمقت مدة المنع ولنا ان المؤلى من لا يمكنه القربان اربعة اشهر الا بشيء يلزمه

ههنا لان المستثنى يوم منكرا بخلاف الاجارة لان الصرا الى اخر تصحها فانها لا تصح مع التكرار

ولا كذلك اليمين ولو قربها في يوم والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مؤيلا لسقوط الاستثناء

ولو قال هو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامراتي بها لم يكن مؤيلا لانه يمكنه

القربان من غير شيء يلزمه بالاخراج من الكوفة قال ولو حلف

بوكيله او نائبه ١٢ عني القدرى ١٢ والظاهر بذكر الشراء

حديث ابن عباس
لا ايلاء فيما دون اربعة
اشهر ابن ابي شيبة من
طريق عطاء عن ابن
عباس اذا الى من
امرأة شهرا وشهريين
او ثلاثة ما لم يبلغ الحد
فليس بايلاء واسناده
صحيح ١٢ +

له قوله حج ان قربتك على حج البيت او بصوم بان قال ان قربتك فعلى صوم سنة او بصدقة او عتق بان قال ان قربتك فعلى عتق رقبة او طلاق بان قال ان قربتك ففريقك طالق ١٢

جلد كتاب طلاق

الحلف المأذون به من بيان صورة الحلف بقربان امرأة يعتق عبده لان فيه خلافا لا يبيح الا بيمين ١٢ يعني ٣٥ قوله فلا يمنع الحلف ان يبيع العبد سقط الا لا يمنع لان صراحة لا يملك قربانها من غير ان يبيح شي فان اشتراه بيمينه الا لا يمنع من وقت الشراء لانه صار بحال لا يملك قربانها الا بيمين ١٢ عننا ١٢ يعني ٣٥ قوله في حق اي في حق الحنث لان اليمين لا يعتد بقصور الفعل المحلوف عليه حسا ولا يعتد حله ولا حرمة الا يرى انه لو قال لا شرب الخمر في هذا اليوم ومضت اليوم ولم يشرب حنث وان كان الفعل حراما محضاً ١٢ عننا ١٢ يعني ٣٥ قوله او ارتقار اي بنية الرق يعني لم يكن لها خرق الا المبال ١٢ يعني ٣٥ قوله كان عتق لان الفتي يستلزم حكمين وجوب الكفارة وانتقار الفرقة ثم الفتي باللسان لا يعتد في احد الحكمين وهو الكفارة فكذلك في الآخر ١٢ عننا ١٢ يعني ٣٥ قوله اذا ما يذكر المنع لان الزوج اذا كان عاجزاً عن الجماع حال الايلاء لم يكن قصده الاضرار بمنع حقها في الجماع اذا حق لها فيه حج وانما قصده الايجاز باللسان ومثل ذلك فلم يرتفع باللسان واذا ارضاها باللسان ارتفع الظلم

محج او بصوم او بصدقة او عتق او طلاق فهو مولى لتحقق المنع باليمين هو ذكر الشرط والجزاء وهذا الاجزائية مانعة لما فيها من المشقة وصورة الحلف بالعتق ان يعلق بقربانها عتق عبده وفيه خلاف في يوسف فانه يقول يمكن البيع ثم القربان فلا يلزمه شيء وهي بقوله البيع موهوم فلا يمنع المانعية فيه والحلف بالطلاق ان يعلق بقربانها طلاقها وطلاق صاحبها وكل ذلك مانع وان الى من المطلقة الرجعية كان مولى وان الى من البائنة لم يكن مولى لان لزوجة قائمة في الاولى دون الثانية ومحل اليلاء من تكون منسائبا بالنص فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة اليلاء سقط اليلاء لفوات المحلية ولو قال اجنبية والله اقربك وانت كظهر امي ثم تزوجها لم يكن مولى ولا مظاهرا لان الكلام في مخرجه وقع باطلا لانعدام المحلية فلا ينقلب صحيحا بعد ذلك وان اقربها كفر لتحقق الحنث اذ اليمين منعقدة في حق ومدة اليلاء اربعة اشهر ١٢ لان هذه مدة ضربت اجلا للسنونية فتتصرف بالرق كمدة العدة وان كان مولى مريضا لا يقدر على الجماع او كانت مريضة او رتقاء او صغيرة لا تجامع او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة اليلاء ففقيه ان يقول بلسانه فنت اليها في مدة اليلاء فان قال في ذلك سقط اليلاء وقال لنسأف في الا بالجماع واليه ذهب لطح او كان لو كان فيا كان حنثا ولنا انه اذا اهابذكر المنع فيكون ارضاها بالوعد باللسان واذا ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق ولو قدر على الجماع في المدة بطل ذلك الفتي وصا فية بالجماع لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب

لان التوبة بحسب الجنابة فلا يجازى بالطلاق ولا يلزم من كونه فيا على هذا الوجه ان يجب الكفارة لانهما جزاء الحنث والحنث لا يتحقق بالفتي باللسان لا عننا ١٢

جلد کتاب الطلاق

وقد كان النشوز منها ولو اخذ الزيادة جاز في القضاء وكذلك اذا اخذ النشوز ^{حالة ١٢} لا يقض ^{على المهر ١٣} ما تلونه شيان لجواز حكمها والاباحة وقد ترك العمل في حق الاباحة لمعارض فيبقى معك في الباقي

وان طلقها على مال فقبلت فقع الطلاق ولزمها المال لان الزوج يستبد بالطلاق تنجيزاً ^{مثل ان قال انت طالق باللف درهم اربع مائة} وتعليقاً وقد علقه بقبولها والراة تملك التزام المال لولايتها على نفسها وملك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه ^{صلية ١٤} ان لم يكن لادراك قصاصه وكان الطلاق بائناً لما بينا ولا نه معاوضة

امال بالنفس قد ملك الزوج احد ابدين فملك هو الآخر وهو النفس تحقيقاً ^{مال ١٥ روجية ١٦ اي البطل الآخرة ١٧}

للمساواة قال ان بطل لعوض الخلع مثل ان يخالع المسلم على امرأته ^{امراة ١٨} خنزير او ميتة فلا تنه للزوج والفرقة بائنة وان بطل لعوض الطلاق كان جعياً فوقع الطلاق في اوجبه

للتعليق بالقبول افتراقهما في الحكمه لما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وهو كناية وفي الثاني لصريح وهو يعقب الرجعة وانما لم يجب للزوج تنه على افعالها ^ب ما سمت لا متقوماً حتى تصير عارة له ^ب لانه لا وجه لاجاب لمسه للاسراء ولا الى ايجاب غير

لعدم الالتزام بخلاف ما اذا خالع على خل بعينه فظهر انه خمر لا فاسدت فالوفاء وفروا ^{نه ١٩}

وبخلاف ما اذا كاتب واعتق على خمر حيث تحققت قيمة العبد لان ملك المولى فيه متقوم ^{نه ٢٠} وما رضى بزواله ^{نه ٢١} فحان املك البضع في حالة الخروج غير متقوم على فاندك وبخلاف

النكاح لان البضع في حالة الدخول متقوم والفقه انه شريف فلم يشترط ملكه ^{اي على خراوم ٢٢}

الابوض اظهار الشرف فاما الاسقاط ففسد شريف فلا حاجة الى ايجاب المال ^{اي اسقاط ملك الزوج عن البضع ٢٣}

قال وما جاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدله في الخلع لان ما يصلح عوضاً ^{اي القدر ٢٤}

له قوله لان مقتضى ما تلونه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت برشيتهما ان لجواز حكمها اي جاز اخذ الزيادة في القضاء والاباحة اي اباحة الزيادة والاباحة ضد الكراهية وقد ترك العمل في حق الاباحة لمعارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما الزيادة فلا يبقى ممولاً في الباقي وهو لجواز دفعه بحث فان الحديث خبر واحد وهو لا يعارض الكتاب والجواب ان المعارض للكتاب وهو قوله تعالى وان اردتم

استبدال زوج مكان زوج الى قوله فلا تأخذوا منه شيماً والكتاب يجوز ان يعارض الكتاب اذا عارض الكتاب بالكتاب جاز بعده ان يعارض بالخبر فكان الحديث معارضاً للكتاب بعد معارضة الكتاب بالكتاب فكانت جائزة ١٢ غناية ١٣ قوله وقد علقه بقبولها بدلالة مقام المعاوضة فان الحكم يتعلق به بالقبول ١٤ غناية ١٥ قوله كالتصا فانه ليس بمال فجاز اخذ العوض عنه والجراح وجود الالتزام من اهله ١٦ غناية ١٧ قوله لما بينا انها لا تسلم المال الا لتسليم لها نفسها ١٨ غناية ١٩ قوله فوقع الطلاق في الوجهين اي بطلان العوض في الخلع وبطلان العوض في الطلاق للتعليق بالقبول اي لاجل تعليق الطلاق بقبول المرأة وقد قبلت ٢٠ غناية ٢١ قوله وهو كناية كما تقدم والواقع به بائن اذا لم تكن من الالفاظ الشبهة وهذه اللفظة ليست منها ٢٢ غناية ٢٣ قوله لا تسلم اي لا تمنع المسلم عن تسليم نفسه ٢٤ غناية ٢٥ قوله فظهر انه خمر فانه يلزم عليها رد المهر الذي اخذته عند اني خيفت رجوعه عند هذا كفل مثل ذلك من غير وسط لانها سمت مالاً وغرته بذلك فكانت ضامنة لان التزيم في ضمن العقد يوجب الضمان ٢٦ غناية

حيث تقول ما كيت في نفسها من كل وجه كما كانت فذلك لم يجب على الزوج شيء ١٢ غناية ١٣ قوله وما جاز ان يكون الخمر والمأكل لم يذكره عكسه حيث لم يقل لا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدله في الخلع لان من الاشياء ما لا يصلح للمهر ويصلح ببدل الخلع كدراهم الى تسعة دراهم ١٤ غناية ١٥

له قوله وما رضى بزواله فحان املك البضع لعدم تقويمه لزمته قيمة المبدل وهو الرقبة المتقومة ١٦ غناية ١٧ قوله وبخلاف النكاح الخا اشارة الى الفرق بينه وبين الخلع حيث يصلح النكاح ويحجب مهر المثل ويصح الخلع ولا يجب شيء ١٨ غناية ١٩ قوله نفسه شريف قال السفناني نفسه شرف اي شرف المرأة

ۛ قولہ وکلمۃ من ہیئنا

للصلة ای البیان دون

التبعية لان الكلام محتمل

بدونہ ای بدون من لائہا

لو قالت خالعتني على ما في

یدی در اہم کان العلام

فكان كلمة وبي عطا ابح
فان انا انا انا

مهم وقاصد الصلاة كانه ارا

مكة من صلاته ان يكون للبيان

على اصطلاح النخمين ۱۲

عناہ ۵۵ قولہ تخت

بدونہ کل موضع یصح الکلام

بدونہ یوں للتبقیض کما

فی مسئلہ الجامع ان کان

فی یدی من الدرہم فقیدی

حروفی کل موضع نخست

الكلام بدونہ كما فی مسالہ

الجماع مع يكون صله لان قوله

خالصی علی مانی پوری در اہم

بدون من يكون محملاً لان

الموضع للتبيين محذوف

من پہنچا خیل با مقصود

حلاق سسالة الجمار فان
الكامون في التخي

الحلالم يهمل لا يبيل بدونه
فانك تجود للثمن في

لَا وَادْرَاجَ لَهُ بِشَيْءٍ

کفر ۶۰۶

انزالہ صریحاً از لغت

لازم لا تطلب اليك تحصيله و

تسلیم علی ان حصول

تسليم اليه والا فلا شيء

علیہا السلام عثمانیہ کے

قولہ وعلیٰ ہذا السکاح

لعنة اذا تزوج امرأة

عَلَيْهِ اِنَّهُ بِرَبِّهِ مِنْ

ضمائم لم پیرا و علیہ

سليم عليه الخ ١٢

عنايه سے قولہ منزلہ الیہ

الحزب اذا كان معاوضة و

کلمۃ علی بمنزلۃ الباقی اسم

اجزاء العوض علی اجزاء

المعوض ١٢ عن ثايه

قوله كلمة على الشروط

(۱) سیمثل للتشرط لان

اصليها اللزوم

۳۴

يَسْرِلْنَ بِأَيْدِيهِنَّ شَيْئًا وَمِنْ فَالٍ لَهْمَاتِهِنَّ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ تَدْخُلِي الدَّرْجَانَ سِرًّا

المجيز ۱۲ کفایہ **قوله** ومن قال هذه المسألة للاستشهاد على ان على للشتر وليست هي بمسألة استدلالية

وهذا لانه للزوم حقيقة واستعير للشرط لانه لا يلزم الجزاء واذا كان للشرط فامشروطا
اي لان حرف على ١٢ فكانت المناسبة بينهما من حيث اللزوم ١٢ عنايه

يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما هو واذا لم يجب المال كان مبتدأ فوقه الطلاق
١٢ عنايه سواها سلا ١٢ عنايه سواها سلا ١٢ عنايه سواها سلا

وعليك الرجعة ولو قال الزوج طلقه نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة

لم يقع شيء لان الزوج ما مضى بالبينونة الا ليس له الا فكلها بخلاف قولها طلقته ثلثا بالف كذا
١٢ عنايه سواها سلا ١٢ عنايه سواها سلا ١٢ عنايه سواها سلا

لما رضيت بالبينونة بالالف كانت ببعضها رضى ولو قال انت طالق على الف فقبلت طلقت

وعليها الالف هو كقوله انت طالق بالف ولا بد من القبول في الوجهين لان معنى قوله
اي على الف او بالف ١٢

بالف بعوض الف يجب لي عليك ومعنى قوله على الف على شرط الف يكون لي عليك

والعوض لا يجب بدون قبوله والمعلق بالشرط لا ينزل قبل جوده والطلاق
عوض ١٢

بائن لما قلنا ولو قال لامرأة انت طالق وعليك الف فقبلت او قال لعبد انت حر عليك

الف فقبل عتق العبد طلقت المرأة ولا شيء عليهما عندنا بحقيقة وكذا اذا لم يقبل او قال

على كل واحد منهما الالف اذا قبل اذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعناق لهما ان هذا الكلام
اي عليك الف ١٢ المال ١٢

يستعمل للمعاوضة فان قولهم حمل هذا المتاع ولك درهم بمنزلة قولهم بد لهم انه جملته
الف ١٢ اي عليك

تافه فلا ترتب بما قبله الاجابة اذ الاصل فيها الاستقلال لا دلالة لان لطلاق والعناق
اي بدليل ١٢

ينفك عن المال بخلاف البيع والاجارة لانهما لا يوجدان دونيه ولو قال انت طالق على الف
ما قلته ١٢ عنايه والطلاق واقع ١٢ عنايه

على اني بالخيار او على انك بالخيار ثلثة ايام فقبلت فبالخيار باطل اذا كان للزوج وهو جائز
اي قالت قبلت ١٢ عنايه

اذا كان للمرأة فان ردت الخيار في الثلث بطل ان لم ترد طلقت لزمها الالف وهذا
اي سبعة ايام ١٢ الطلاق ١٢ عنايه

عندنا بحقيقة وقالوا الخيار باطل في الوجهين والطلاق واقع وعليها

له قوله لا يتوزع على

صيغة الجهرول يقال تاذوا

اذ انقسموا على اجزاء الشرط

لان المشروط لا يوجد الا عند

وجود الشرط والشرط عبارة

عن جميع الاجزاء فلا يقع

جزء من المشروط بوجود

جزء من الشرط لعدم وجود

الشرط ١٢ عنايه قوله

على ما مر اذ به قوله لان حرف

الباء تصيب الاعراض عنايه

سنة قوله ولازم يجب

المال اي في المسألة المذكورة

وهي قولها طلقني ثلثا على

الف الخ ١٢ عنايه قوله

لما قلنا يعني في اول هذا الباب

من الحديث وهو قوله صلى الله

عليه وسلم اخلع تطليقة بآئنة

ومن المعقول وهو قوله لا نهيا

لا تسلم المال الا تسلم بها

نفسها ١٢ عنايه قوله

للمعاوضة والخلع معاوضة

فيحمل الواو على معنى الباء لانه

حال المعاوضة كانه قال انت

طالق بالف درهم فقبلت

١٢ عنايه قوله لا نهيا

لا يوجدان دونه اي دون

المال لكونهما معاوضة محضة

فيصح ان يكون حال المعاوضة

دليلا ١٢ عنايه قوله

وان لم ترد اي ان اجازت

الطلاق ولم ترد الخيار حتى

مضت ايامه وقع الطلاق

١٢ عنايه قوله

في الوجهين اي فيما اذا كان

الخيار من جانبها او من

جانبه ١٢ عنايه

*

له قوله من الجانبين اما من جانبه فلا يمين لانه ذكر الشرط والجوار معنى واليمين لا يقبل الفسخ واما من جانبها فلا يقبل المرأة شرط تمام اليمين فان يمين الزوج يتم بقبول
المرأة فاخذ قبولها حكم اليمين في عدم اقبال الفسخ
اعنائه **له قوله** حتى يصح نكاح المرأة من الجانب
زن باشد باين طور كه بگويد كه طلاق بده مرابوض
هزار باين شرط كه خيار ستم روز صحت مرابا ترا بعد
لذان رجوع نمايند پيش از قبول شوهر صحيح است
رجوع آن **ترجمه** **له قوله** مثل جانبها يعني
يصح الخيا من العبد اذا خيره في الاعتاق على مال كما يصح
الخيار في الخلع من جانب المرأة **اعنائه** **له قوله**
ودوجه الفرق اي بين المسألتين مسألة الطلاق ومسألة
البيع **اعنائه** **له قوله** يمين من جانبه فانه
تقليق للطلاق بقبول المال ولهذا لا يصح الرجوع
اعنائه **له قوله** والمباراة من بارا شريكه
اسه ابراكل واحد منها صاحبه وهي بالهمزة
قال في المغرب ترك الهمز خطأ **اعنائه** **له قوله**
قوله كلاهما يسقطان الخ فلو كان مبرها الف
فاختلعت منه قبل الدخول على مائة درهم من مهرها
فليس لها ان ترجع على الزوج بشئ في قولنا في حنفية
وفي قولنا ترجع عليه باربع مائة درهم ولو كان قبضت
الفاهم اختلعت بمائة درهم لم يكن للزوج غير
المائة في قوله ومنعدها يرجع عليها الى تمام
النصف واذا خلعها على مال مسبه معلوم معروف
سوى الصداق فان كانت المرأة قد دخل بها والمهر
مقبوض فانهما سلم الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع
احدهما الاخر بعد الطلاق بشئ وان كان المهر
غير مقبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع
ولا ترجع عليه بشئ من المهر عند ابي حنيفة خلافا
لها واما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوض
فان الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها
بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند ابي حنيفة
وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منها بدل الخلع
وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند ابي حنيفة خلافا
لها واما اذا باراها بمال معلوم سوى المهر فاجاب فيه عند
محمد كالجواب في الخلع عنده وعند ابي حنيفة وابي يوسف الجواب
فيه كالجواب في الخلع عند ابي حنيفة **اعنائه** **له قوله** مما
يتعلق بالنكاح مثل المهر النفقة الماضية دون المستقبل لان
للختم والمباراة النفقة والسكنى ما دامت في العدة و
هذا القول اخراجه عن دين وجب بسبب ختمه لانه لا يسقط على
ظاهر الرواية **اعنائه** **له قوله** لدلالة الغرض هو قطع المنازعة
الناتجة بالنكاح فتقيد البراءة بالحقوق الواجبة بالنكاح **اعنائه**
له قوله حتى ينفصل فالفصل لا يكون الا في حال لا
وصل بالنكاح وحقوقه اللازمة به قد صدر مطلقا عن غير قيد
بالنكاح كالمباراة فيعمل بالاطلاق كما في المباراة في
النكاح واحكامه حقوقه فلا يملك الفصل نفقة العدة لم تكن
له قوله بخلاف النكاح فان الرجل اذا زوج ابنة الصغیر امرأة بمهر المثل صح **اعنائه** **له قوله** لهذا لا يملك البضع في حالة الخروج غير متقوم ومتقوما عند الدخول **اعنائه**

جلد کتاب الطلاق

الف درهم كان الخيار للفسخ بعد الانقضاء لا ينعقد لان انقضاء والتصرفان لا يجتمعا في الشيء من
ولا فسخ بعد الانقضاء ههنا **اعنائه**
يعني رجاء الزوج وقبول المرأة **اعنائه**

الجانبين لانه في جانبه يمين ومن جانبها شرط ولا يبي حنفية ان الخلع في جانبها منزلة البيع
في الخلع **اعنائه**
اي لو قامت من المجلس بطل **اعنائه**
لا يمين لان الزوج لا يملك

حتى يصح رجوعها ولا يتوقف على ما وراء المجلس فيصح اشتراط الخيار فيه اما في جانبه يمين حتى
يعني الرجوع من المجلس يمين او قبول شوهر پس آن باطل في مكره **ترجمه**

لا يصح رجوعه ويتوقف على ما وراء المجلس لا خيار في الايمان جانب العبد العتاق مثل
عنه

جانبها في الطلاق ومن قال لامرأة طلقك امسك الف درهم فلم تقبل فقالت قبلت فاقول
قوله الزوج ومن قال لغيره بعث منك هذا العبد الف درهم امسك فلم تقبل فقال قبلت

فالقول قول مشترك ووجه الفرق ان الطلاق با مال يمين من جانبه فالقرار يكون اقار
ري بالاقراءه

بالشرط لصحته بدو اما البيع فلا يتم الا باقبول الاقرار به اقاربه الا يتم الية فانكاره القبول
وبند انكس الرجوع قبل القبول **اعنائه**
اي بقبول فسخ قوله

رجوع منه قال المباراة كخلع كلاهما يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين الاخر
اي القدر في **اعنائه**

يتعلق بالنكاح عند ابي حنيفة وقال محمد لا يسقطان فيهما الا ما سمي باليوسف مع الخلع مع
اي مع محمد

ابن حنيفة في المباراة الحمد ان هذه معاوضت وفي المعاوضات يعتبر المشرط لا غير ولا يبي يوسف
اي كل واحد من الخلع والمباراة **اعنائه**

ان المباراة مفاعلة من البراءة فتقتضيها من الجانبين وانه مطلق قيدناه بحقوق النكاح
برادة **اعنائه**
اي ان البرادة **اعنائه**

لدلالة الغرض والخلع فمقتضاها الاختلاع عوقد حصل في نقص النكاح ولا ضرورة الى انقطاع
وهو انقطاع العاقل عنه **اعنائه**

الاحكام ولا يبي حنيفة ان الخلع يبي عن الفصل ومنه خلع النعل وخلع العمل وهو مطلق
المسألة من الاحكام **اعنائه**

كالمباراة فيعمل باطلا فاما في النكاح واحكامه وحقوقه ومن خلع ابنته وهي صغيرة
حالية **اعنائه**

بما لها لم يجز عليها لانه لا نظر لها فيه اذ البضع في حالة الخروج غير متقوم والبدل متقوم
دولاب الاب نظرية **اعنائه**

بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الدخول ولهذا يعتبر خلع المريضة
اعنائه

بما لها لم يجز عليها لانه لا نظر لها فيه اذ البضع في حالة الخروج غير متقوم والبدل متقوم
دولاب الاب نظرية **اعنائه**

بخلاف النكاح لان البضع متقوم عند الدخول ولهذا يعتبر خلع المريضة
اعنائه

بما لها لم يجز عليها لانه لا نظر لها فيه اذ البضع في حالة الخروج غير متقوم والبدل متقوم
دولاب الاب نظرية **اعنائه**

جلد کتاب الطلاق

له قوله الاول اصح الرواية الاخرى ان الخلع في معنى اليمين والايان لا يجري فيها النسيئة ولو انعقد من الاب انعقد بطريق النسيئة ١٢ عن ابيه ١٢ قوله فيعتبر بالتطليق بسائر الشروط

من الثلث ونكاح المريض بمهر مثل من جميع المال اذ لم يجوز لا يسقط المهر لا يستحق ما لم يتم
اي من ثلث المهر ١٢ فكان مقابلة المتقوم بالمتقوم وهذا من وجه النظر ١٢ عن ابيه ١٢
يقع الطلاق في رواية وفي رواية لا يقع والاول اصح لانه تعليق بشرط قبوله فاعتبار بالتعليق
اي قبول الاب ١٢ عن ابيه ١٢

بسائر الشروط وان خالعهما على الف انهما ضامن فاخلعهما اقرب والالف على الاب ان شرط ابدال
اي الاب ١٢

الخلع على الزوجين صحيح فاعلى الاب والى لا يسقط مهرها لانه لم يدخل تحت لاية الاب وان
اي وان كان الخلع يسقط مهرها ١٢ عن ابيه ١٢

شروط الالف عليها توقف قبولها ان كانت من اهل القبول فان قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا يجب
اي القبول ١٢ بان كانت تعقل العقدة وتغير عن نفسها ١٢ عن ابيه ١٢

المال كالميسر من اهل الغرارة فان قبله الاب عنها فقير ولبيان كذا اخلعهما على مهرها ولم يضمن
اي بدل الخلع ١٢

المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت لا يسقط مهرها وان قبل الاب عنها فله الروايتان
١٢ عن ابيه ١٢ لانها ليست من اهل الغرارة ١٢ عن ابيه ١٢

وان ضمن الاب المهر هو الف درهم طلقت لوجود قبوله هو الشرط ويلزمه خمس مائة استحسانا
اي التزام على ذمته ١٢

وفي القياس يلزمه الالف اصله في الكثرة اذا اختلعت قبل لدخول الف مهرها الف في
بحكم الضمان ١٢ عن ابيه ١٢ اي اصل ما ذكر من هذه المسألة ١٢

القياس عليها خمس مائة زائدة وفي الاستحسان لا شيء عليها لانه يراد به حصة حاصل ما يلزم لها
١٢ عن ابيه ١٢

باب الظهار

واذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر امي فقد حرمت علي لحي وطبيها وامسها ولا

تقبلها حتى يكفر عن ظهاره لقوله تعالى الذين يظاهرون من نسائهم الي ان قال فتحرير قبته من
ثم يودون لما قالوا فتحرير الزوج ١٢

قبل ان يتأساوا الظهار كان طلاقا في الجاهلية فقصر الشرع اصله ونقل حكمه الى تحريم موقت بالكفاية

غير فزيل للنكاح وهذا لانه جنابة لكونه منكرا من لقول زورنا فينا سب لمجازاة عليها بالحرمة

وارتفاعها بالكفارة ثم اوطى اذ احرم حرم بد اعياه كمالا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف الحائض
كالمس والتقبيل ١٢

الصائم لانه يكثر وجودها فلو حرم الداء يفض الى الحرج ولا كذلك الظهار والاحرام

مثل ان يقول ان دخلت الدار وغيره وفي ذلك يقع
اذا وجد الشرط فكذا ان اوجده القبول ١٢ عن ابيه ١٢
قوله على انهما ضامن وسبب الضمان ههنا التزام المال
على نفسه لا الكفالة عن الصغيرة لان الزوج لا يستحق
عليها مالا حتى يتكفل عنها احد ١٢ عن ابيه ١٢ قوله في
فان الخلع تصرف دائر بين النفع والضرر او نفع محض
كقبول البينة على ما قيل فاذا كان التزام بدل من
الاجنبى صحيحا مع قصور الشفقة فلان يصح من الاب
مع وفور ما اولى ١٢ عن ابيه ١٢ قوله في رواية ايتان
في رواية يصح لان هذا نفع محض لان الصغيرة تتخلص عن
عهدته بغير مال فصح من الاب كقبول البينة كذا في بسوط
فخر الاسلام وفيه نظروني رواية لا يصح لان هذا القبول
بمعنى قبول اليمين وذلك مما لا يحتمل النسيئة ١٢ عن ابيه ١٢
له قوله في الروايتين في رواية يصح وفي اخرى
لا يصح ووجه الروايتين ما ذكرناه آنفا ١٢ عن ابيه ١٢
له قوله استحسانا لان فرض المسألة فيما اذا كانت
غير ملوثة فكان المهر الفاقاضات الحرج الى مهرها ما يجب
لها بالنكاح ولو اوجب لها بالنكاح في الطلاق قبل الدخول
نصف المهر وهو خمس مائة فكانت خالعهما على خمس مائة ١٢
عن ابيه ١٢ قوله عليها خمس مائة زائدة لان خمس
مائة من المهر سقطت بالطلاق قبل الدخول وقد
انقضت المرأة الالف ونصف الالف يسقط عن
ذمتها بطريق المقاصة لان لها على الزوج خمس
مائة باقية بعد سقوط نصف المهر فيجب عليها خمس
مائة زائدة على الالف تسمى الالف التي لزمتهما ١٢ عن ابيه ١٢
له قوله زائدة بالجر لان الصفة تتبع المضاف اليه
في الاعراب كما في قوله تعالى سبع بقرات سمان كذا في
النهاية وقال بهذا الفاو شخى مرارا ١٢ عن ابيه ١٢
قوله لا شيء عليها لان مقصود الزوج سقوط كل المهر
عن ذمته وقد حصل فلا يلزمها شيء زائد على ذلك ١٢
عن ابيه ١٢ قوله لانه يراد به الحرج قال تاج الشريعة
وجه الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر ما يلزمه لها
وهو خمس مائة بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهرها
في الحقيقة خلعا على خمس مائة وقد سقط عن الزوج فلتأني
عليها شيء فافهم ١٢ عن ابيه ١٢ قوله باب الظهار قد تقدم
وجه ترتيب الحركات المتقدمة في اول كل باب منها ويحتاج
الى تقديم الظهار على اللعان ووجه انه اقرب الى الاباحة من
سبب اللعان فان سبب اللعان عند اضافة الى غير منكوحة
يوجب حد المقدف وموجب الحد معصية محضه بغير
شبهة الاباحة والظهار في اللغة قول الرجل لامرأة
انت علي كظهر امي وفي اصطلاح الفقهاء تشبيه
المنكوحة بالحرمة على سبيل التابيد اتفاقا بسبب
اورضاع او مصاهرة ١٢ عن ابيه ١٢ قوله لكان طلاقا
له قوله لكونه منكرا المنكر ما ينكر الحقيقة والشرع و

في الجاهلية يعني ان احدهم في الجاهلية اذا اراد ان يطلق امرأته جعلها في التحريم على نفسه كما وضع النقي لا يطلع عليها من الا كفرت والظهار البطن الفرج ١٢ عن ابيه ١٢
الزور هو الكذب الباطل والجنابة ١٢ عن ابيه ١٢

جلد کتاب الطلاق

٣٩٠

له قوله غير الكفارة

الاولى الى الكفارة الاولى

بالظهار على الترتيب

المنصوص ١٢ عن ابيه

قوله فلا يتمكن الخ لان

في ذلك تغيير موضوع

الشرع وليس للعب

ذلك ١٢ عن ابيه

قوله المحللة بالحرمة

اللام في المحللة والحرمة

للعبدا في المحللة نكاحا

لا يملك اليمن بالحرمة

تاثير الاتوقفا ١٢ عن ابيه

قوله يتحقق في

عضو كالاعضاء المذكورة

بخلاف اليد والرجل و

الشعر والنظر لانه يحل النظر

والس فلا يكون مظاهرا

بالتشبيه بها ١٢ عن ابيه

قوله لا احتمال للحل

على الكرامة التي هي تشبيه

من حيث الكرامة فيحل

عليه الا لان بين خلافه

بالنية والقرض عد بها ١٢

عن ابيه قوله ادني

الحرمين فان الحرمة الثانية

بالا لا اراد في من الحرمة

الثانية بالظهار اذ حرمة

الا لا يغير ما هو بهتك

حرمة اعم الله تعالى وحرمة

الظهار لعينها وهو انه

منكر من القول وزورا

ولان الحرمة الثابتة

بالظهار لا ترتفع الا بالكفا

والتأبته بالا لا ترتفع

بدونها وهو الخنث ١٢

عن ابيه كقوله لانه

يتمثل الوجهين فحسب

لانه لما صرح بالحرمة لم

يبق كلامه محتملا للكرامة

كما في المسألة الاولى ١٢

عن ابيه

باب الظهار

حديث قال للذي

واقعه في ظهارة قبل

الكفارة استغفر الله و

لا تعد حتى تكفر لم اجد

في شيء من طرق ذكر

الاستغفار وقد اخرج

اصحاب السنن والبخاري

من طريق ابن ابي عن

عكرمة عن ابن عباس

ان رجلا ظاهرا امرأته

فوقع عليها قبل ان يكفر

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم فاعتزلها حتى

تكفر صححه الترمذي

ورجح النسائي ارساله

واخرجه الحاكم من جهة

اخبر عن ابن عباس

وفيه اسمعيل بن مسلم

وهو ضعيف وفي الباب

عن سلمة بن صحبح عن

النبي صلى الله عليه وسلم

في المظاهر يواقع قبل

ان يكفر قال كفارة

واحدة اخرج الترمذي

وابن ماجه ٣٣٥

فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى لا يعاد حتى يكفر

عليه السلام للذي اقع في ظهارة قبل الكفارة استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شيء آخر

واجبا للينة عليه السلام قال هذا اللفظ لا يكون الا ظهارة لانه صريح فيه لو نوى بالطلاق

لا يصح لانه منسوخ فلا يتمكن من كتمان به اذا قال انت على كبط اعني او كخذها او كزوجها

فهو مظاهر لان لظهار ليس لا تشبيه المحللة بالحرمة وهذا المعنى يتحقق في عضو يجوز

النظر اليه كذا ان شئها بمن لا يحل النظر اليها على التابيد من محاربه مثل اخت او عمت او اوق

من الرضا لان هن التحريم المؤبد كذا وكذا اذا قال اسك على كظها اعني او فوجك

او وجهك او رقبته او نصفك او ثلثك لا يعبر بها عن جميع البدن ويثبت الحكم في الشائع

ثم يتعد كما بيناه في الطلاق ولو قال انت على مثل عي وكافي يرجع اليه لينكشف حكمه

فان قال ردت الكرامة فهو كما قال لان لتكريم بالتشبيه فان في الكلام وان قال ردت الظهار

فهو ظهار لانه تشبيه بجميها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس بصريح فيفتقر الى النية و

ان قال ردت الطلاق فهو طلاق بان كنه تشبيه بالام في الحرمة فكانه قال انت على عي

ونوى لطلاق وان لم يكن نية فليس بشئ عندنا في حيفتوا في يوسف لاحتمال الحمل على

الكرامة وقال محمد يكون ظهار لان التشبيه بعضومنها لما كان ظهارا والتشبيه بجميها

اولى ان عنه به التحريم غير فعندنا في يوسف هو ايلد ليكون الثابت به ادنى الحرمتين

عند محمد ظهار لان كاف التشبيه تختص به ولو قال انت على حرام كافي نوى ظهارا وطلاقا

فهو على نوى لا يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم

فان كان نوى لا يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم

فان كان نوى لا يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم

فان كان نوى لا يحتمل الوجهين الظهار لمكان التشبيه والطلاق لمكان التحريم

والتشبيه تأكيد له وان لم تكن نية فعله قول يوسف ايداعه على قول محمد ظاهر الوجها
 بيناها وان قال انت على حرام كظهاقي ونوى به طلاقا او ايلاء لم يكن الاظهارا عند ابي
 حنيفة وقال هو على ما نوى لان التحريم يحتمل كل ذلك على ما بينا غير ان عند محمد اذا
 نوى الطلاق لا يكون ظهرا او عند يوسف يكونان جميعا وقد عرف في موضعه و
 ابي حنيفة انه شرط في الظهار فلا يحتمل غيره ثم هو محكم فيرد التحريم اليه قال لا يكون
 الظهار الا من الزوج حتى لو ظاهر من امته لم يكن مظاهرا لقوله تعا من نسائهم لان محل
 في الامة تابع فلا تلحق بالمنكوحة ولان الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في الملوكة فان
 تزوج امرأة بغير امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت لنكاح فالظهار باطل لانه صادق في التشبيه و
 التصرف فلم يكن منكرا من لقول الظهار ليس بحق من حقوقه حتى يتوقف بخلاف اعتقاد المشرك
 من الغاصب لا من حقوق الملك ومن قال لنسائه انتن على كظهاقي كان مظاهرا منهن
 جميعا لانه اضاف الظهار اليهن فصا كما اذا اضاف الطلاق وعليه لكل واحدة كفارة لان الحرمة
 تثبت في كل واحدة والكفارة لانها للحرمة فيتعذر بتعذرها بخلاف ايلاء منهن لان لكفارة فيه
 لصيانة حومة الاسم لم يتعد ذكر الاسم فصل في الكفارة قال كفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا للنص الوارد فيه فانه
 يفيد لكفارة على هذا الترتيب قال كل ذلك قبل مسيس وهذا في الاعتناق والصوفا هو
 للتصميم عليه كذا في الاطعام لان لكفارة فيه منهية للحرمة فلا بد من تقديمها على الوطى
 ليكون الوطى حلالا قال تجزى في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى

له قوله بيناها يعني قوله يكون الثابت اذ في الحرمتين وقوله لان كانت التشبيه تخص به ١٢ عن ايه
 فطلاق وان نوى ايلاء فاعل ١٢ عن ايه قوله على ما بينا اشار به الى قوله لا يحتمل الوجهين الى قوله تأكيد له ١٢ يعني
 بنيتة ويكون مظاهرا بالتصريح بالظهار ولا يصدق في صرف الكلام عن ظاهره وضعفه شمس الامة السرخسي بان الطلاق ان وقع بقوله انت على حرام كان منكها بلفظ الظهار بعد ما يانت والظهار بعد البينونة لا يصح ١٢ عن ايه قوله

مشروعا لا يكون من حقوق المشروعة ١٢ عن ايه قوله نكاحات الايام منهن يعني بان يقول لمن وال الله لا اقر بكن فانه اذا لم يقرب من حتى مضت اربعة اشهر طلقن جميعا وان قرب اكل قبل مضى المد تجب عليه كفارة واحدة ١٢ عن ايه قوله فصل في الكفارة لما ذكر حكم الظهار وهو حرمة الوطى ودد اعيه الى نهاية ذكر في هذا الفصل ما ينبغي فوجد ما حرمة عليه من نكاح او مصاهرة لم يثبت له ولاية الرد بسبب الحرمة فلا تكون الامة في معنى المنكوحة ١٢ عن ايه قوله فان تزوج الخ يعني لو ظاهر من امرأة نكحها موقوف لا يصح ظهاره لانها حين ظاهرها منها الرجل لم تكن زوجة فلم يصح ظهارها ١٢ عن ايه قوله لانه صادق لكونها محرمة قبل اجازتها فلم يوجد ركن الظهار وهو تشبيه المحللة بالمحرمة ١٢ عن ايه قوله والظهار الخ جواب سوال تقريره ان الظهار يبنى على الملك فملك موقوف فينبغي ان يكون الظهار موقفا على الاجازة توقف اعتناق المشتري من الغاصب على اجازة المصوب منه البيع الصادر من الغاصب وتقرير الجواب ان الظهار ليس من حقوق النكاح ولو اذ لم يزوج من توقف النكاح على الاجازة توقف الظهار عليها والدليل على انه ليس من حقوقه ان النكاح امر مشروعي والظهار ليس بمشروع لانه منكر من القول لا لا يكون

له قوله المرقوق واعترض بان تذكر الذات لا يجوز فالصواب ذات مرقوقة مملوكة واجيب بان الذات تستعمل استعمال النفس والشئ فتذكر الذات باعتبار المعنى الثاني ١٢ عننايه **له قوله** من كل وجه متعلق بالمرقوق دون المملوك لان المال في الرق شرط دون الملك ولهذا لو اعتق المكاتب الذي لم يؤنه شيئا صح عن الكفارة ولو اعتق المدبر عنها لم يصح ١٢ عننايه **له قوله** كالزكوة و

جلد كتاب الطلاق

٣٩٢

والصغير والكبير لان اسم الرقبة يطلق على هؤلاء اذ هي عبارة عن الذات المرقوقة المملوكة

له كل وجه الشافعي يخالفنا في الكافرة ويقول لكفارة حتى الله تعالى فلا يجوز صرفه الى عدو الله

كالزكوة ونحن نقول لمنصوص عليه اعتاق الرقبة وقد تحقق وقصد من الاعتاق ولكن لا يجوز صرفها الى الكافر ١٢

من الطاعة ثم مقارنة المعصية يحال الى سوء اختيار ولا تجزى العمياء ولا المقطوعة

اليدين او الرجلين لان الفأنت جنس لمنفعته البصر او البطش والمشي وهو المانع اما اذا

اختلفت المنفعة فهو غير مانع حتى يجوز العوراء ومقطوعة احد اليدين واحدا الرجلين من خلاف لانه فأت جنس لمنفعة بل اختلف بخلاف اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد

حيث لا يجوز لفوات جنس منفعته المشي اذ هو عليه متعذر ويجوز الاصم والقياس

ان لا يجوز وهو رواية النوادر لان الفأنت جنس لمنفعة الا انا استحسننا الجواز لان

اصل لمنفعة باق فانه اذا اصبح عليه ليسمع حتى لو كان بحال لا يسمع اصلا بان للاصم

وهو الاخرى لا يجزى ولا يجوز مقطوع ايها يمين اليدين لان قوة البطش بهما ففواتهما

يفوت جنس المنفعة ولا يجوز المجنون لذي لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح لا يكون الا بالعقل

فكان فأت المناقع والذى يحسن ويفيق يجزى لان الاختلال غير مانع ولا يجزى عتق

المدبر وام الولد لاستحقاقهما الحرية بجهة فكان الرق فيها ناقصا وكن المكاتب الذي ادى

بعض ماله لان اعتاقه يكون ببدل عن ابي حنيفة يجزى لقيام الرق من كل وجه

له هذا تقبل الكتابة الانفساخ بخلاف امومية الولد التدبير لانها لا يجتهد لان الانفساخ فان

اعتق مكاتب لم يود شيئا جاز خلافا للشافعي له انه استحق الحرية بجهة الكتابة

الجواب ان القياس جواز صرف الزكوة اليه ايضا لان فيه مواساة لعباد الله تعالى لكن قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خذها من اغنيائهم وروها في فقرائهم اخرجه من المصنف ١٢ عننايه **له قوله** وقصد الخ

جواب عن قوله الكفارة حتى الله تعالى وتقريره ان قصد المكفر بالاعتاق هو ان يتمكن المعتق من الطاعة بخلوصه عن خدمته المولى ثم مقارنة المعصية اي بقاؤه على ما كان عليه من كفره بحال

به الى سوء اعتقاده و اختياره ١٢ عننايه **له قوله** وهو الاخرى انما ذكر هذه اللفظة لان الاسم المولود لا يعرف الا بالكون

اخرى ١٢ عننايه **له قوله** لان قوة البطش بهما يفيد ان ما تزول به تلك القوة كان مانعا ففقط

اصلا كل يد يقطع جميعها ١٢ عننايه **له قوله** لا يجزى الخ لان المنصوص عليه تحرير رقبة مطلقة والمطلق يتفرع الى الكمال ورقبة المدبر

وام الولد ليست بكاملة لاستحقاقها ١٢ عننايه **له قوله** فكان الرق فيها ناقصا فانه اذا ثبت فيه شيء من القوة الحكيمة زال في مقابلة شيء من الضعيف الحكمي ١٢ عننايه **له قوله** يكون ببدل اي بعوض والعوض بطل

معنى الرقبة ١٢ عننايه **له قوله** من كل وجه لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

لان رقه لا ينقص بمال ادى من البدل ١٢ عننايه **له قوله** وهو لا يستيفر بعض او قبله ١٢ عننايه

بجلد کتاب لطلاق

فانشبه المذبر ولنا ان الرق قائم من كل وجه ما بينا وبقوله عليه السلام ما كاتب عبد
وبيع المذبر واعتاده عن الكفارة كل من عذره ١٢

ما بقى عليه رهم والكتابة لا ينافيه فانه فك الحجر بمنزلة الاذن في التجارة الا انه بعوض فيلزم
اخرجه ابو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٢

من جانبه ولو كان فانه انفسه بمقتضى الاعتناق اذ هو محتمل الا انه يسلم الاكساب لولا

لان العتق في محل بجهة الكتابة ولان الفسخ ضروري لا يظهر في حق الولد الكسب وان
اي يثبت ضرورة صحة الاعتناق ١٢ عننايه

اشترى اباه لوانه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها وقال لشفاعة لا يجوز وعلى هذا الخلاف وكفارة
عن الكفارة ١٢

اليمن والمسألة تاتي في كتابك ايمان ان شاء الله فان اعتق نصف عبد مشترك وهو
المشترك ١٢

مؤبر وضمن قيمته باقية لم يجز عندنا في حيفه ويجوز عندنا لانه ملك نصيب صاحبه
اي لان منصف النصف ١٢

بالضمان فصار معتقا لكل العبد عن الكفارة وهو ملكه بخلاف ما اذا كان لمعتق معصرا
فان اعتناق النصف اعتناق الكل عندنا ١٢

لانه وجب عليه السعاية في نصيب لشريك فيكون اعتناقا بعوض ولا في حيفه ان نصيب
صاحبه ينتقص على ملكه ثم يتحول اليه بالضمان مثله يمنع الكفارة وان اعتق نصف عبده
لتعذر استدامة الملك فيه ١٢

عن كفارته ثم اعتق باقية عنها جاز لانه اعتقه بكلايين والنقصان متكملا على ملكه بسبب
ولا يجوز فيه ١٢

الاعتناق بجهة الكفارة ومثله غير مانع كمن اصبغ شاة لاصحيتها فاصاب لسكين عينها
لا بجهة اخرى ١٢

بخلاف ما تقدم لان النقصان تمكن على ملك الشريك وهذا على اصل الحيفه واما عندنا
اي جعله اعتناقا بكلايين ١٢ عننايه

الاعتناق لا يجزى فاعتناق النصف اعتناق الكل فلا يكون اعتناقا بكلايين وان اعتق
نصف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهرها ثم اعتق باقية لم يجز عندنا في حيفه لان

الاعتناق يجزى عندنا ونشروط الاعتناق ان يكون قبل تأسيس بالنصف اعتناق النصف
فاعتناق النصف ليس كاعتناق الكل ١٢

حصل بعده وعندنا اعتناق النصف اعتناق الكل فحصل قبل تأسيس اذ لم يجد مظاهرها فيعتق
اي حصل اعتناق الكل قبل تأسيس فيجوز ١٢

عننايه قوله لان النقصان تمكن ان يجعل النقصان الحاصل في النصف الباقي مصروفا الى الكفارة لان عدم الملك له في ذلك النصف فيبطل
قدر النقصان ولم يقع عن الكفارة فاذا ضمن قيمة النصف الباقي واعتقه فقد صرفه الى الكفارة وهو ناقص فصار في الحاصل كانه اعتق عبدا الا قدر النقصان ١٢ عننايه

فكذلك النقصان الحاصل بفعل الكفارة ١٢

عننايه قوله لان النقصان تمكن ان يجعل النقصان الحاصل في النصف الباقي مصروفا الى الكفارة لان عدم الملك له في ذلك النصف فيبطل
قدر النقصان ولم يقع عن الكفارة فاذا ضمن قيمة النصف الباقي واعتقه فقد صرفه الى الكفارة وهو ناقص فصار في الحاصل كانه اعتق عبدا الا قدر النقصان ١٢ عننايه

فكذلك النقصان الحاصل بفعل الكفارة ١٢

عننايه قوله لان النقصان تمكن ان يجعل النقصان الحاصل في النصف الباقي مصروفا الى الكفارة لان عدم الملك له في ذلك النصف فيبطل
قدر النقصان ولم يقع عن الكفارة فاذا ضمن قيمة النصف الباقي واعتقه فقد صرفه الى الكفارة وهو ناقص فصار في الحاصل كانه اعتق عبدا الا قدر النقصان ١٢ عننايه

حديث ما كاتب عبد
ما بقى عليه درهم ابوداود
من طريق عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده وسياقي
طرفة في كتاب المكاتيب
+ ١٢

له قوله فان غدا هم وعشاءهم الرواية بالاولا بواو فان التقية الواحدة دون التقية والتقية من غير التقية لا يجوز ذكره في المبسوط وعن ابي حنيفة لو غدى ستين مسكينا وعشى آخرين لا يجوز ١٢ يعني له قوله وفي الاباحة ذلك اي التمكن كما في التملك فيتاوى الواجب بكل واحد منهما اما بالتمكن فالامارة عين الفهم اما بالتملك فلا شتمالة على المنصوص عليه لانه اذا ملكه منه فاما يطعمه او يصرقه الى حاجة اخرى فقد يقام التملك مقام المنصوص عليه ١٢ عن ابي حنيفة له قوله وهذا الشارة الى قوله لم يجزه الا عن يومه يعني اذا دفع المسكين واحد في يوم واحد ستين مرة بطريق الاباحة فلا خلاف لانه في عدم جوازه واما اذا كان بطريق التملك فقد اختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز لان المقصود سد الخلة ولهذا لا يجوز ان يصر الى الغنى وبعد ما استوتى وتطيفت اليوم للحاجة الى سد الخلة بصرت وتطيفت اخرى بخلاف كفارة اخرى لان المستوفى في حكم ملك الكفارة كالمعدوم ولا يمكن ان يجعل مثله في هذه الكفارة ١٢ عن ابي حنيفة له قوله تجدد الخ فاذا فرق بدفعات في يوم واحد جاز كما في الايام بخلاف حاجة الاباحة بالطعام فانه اذا استوفى حاجة منها في يوم ينتهي حاجته منها في يوم ينتهي حاجته الى الطعام ولا يتجدد ولا يتجدد الايام ١٢ عن ابي حنيفة له قوله وجب بالنقص وهو قوله تعالى فاطعموا ستين مسكينا ولم يوجد لا حقيقة ولا تقدير فلا يجوز كالحاج اذا رمى الحصيات بسبع دفعة واحدة ١٢ عن ابي حنيفة له قوله لا يعدل مشرو في نفسه كالبسج وقت النداء والصلوة في الاوقات المذكورة ١٢ عن ابي حنيفة له قوله وفاربها اذا الواجب عن كل تلباس بكل مسكين نصف صاع من برقي الصاع وفاربها لا محالة ١٢ عن ابي حنيفة له قوله او فرق في الدفع بان اعطى مسكينا نصف الصاع عن احدى الكفارين ثم اعطى النصف الآخر اياه عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق ١٢ يعني له قوله لولا ان النية للتمييز بين التلباس المختلفة والفرق بينهما فلغت النية ١٢ عن ابي حنيفة

فان غدا هم وعشاءهم جاز قليلا كان ما اكلوا وكثيرا وقال لشافعي لا يجزيه الا التملك يعني ان المعبر الشيع لا المقدر ١٢ عن ابي حنيفة ١٢
اعتبارا بالزكاة وصدق الفطر وهذا لان التملك اذ دفع الحاجة فلا ينوب منه الاباحة ولنا اي عدم جواز الاباحة ١٢
ان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام وفي الاباحة ذلك كمال التملك لانه جعل الغير طعاما ١٢ عن ابي حنيفة
اما الواجب في الزكاة الايتاء وفي صدقة الفطر الاداء وهما للتملك حقيقة ولو كان فيمن عشاءهم لقوله تعالى وآتوا الزكاة ١٢ عن ابي حنيفة ١٢ لقوله عليه السلام ادوا عن ثوبون ١٢ عن ابي حنيفة
صبي فطيم يجزيه لانه لا يستوفي كماله ولا بد من الاداء في خبز الشعير يمكن الاستيفاء الى عن اللبن ١٢ يعني اي لان الصبي الفطيم ١٢
الشعب وفي خبز الخنطة لا يشترط الاداء وان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه ان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد اي حاجة المحتاج ١٢
في كل يوم فالدفع اليه اليوم الثاني كالدفع الى غيره وهذا في الاباحة من غير خلاف واما اي الى مسكين واحد ١٢
التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل يجزيه وقد قيل يجزيه لان الحاجة الى التملك تتجدد في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان لتفريق وجبه الى مسكين واحد ١٢
بالنقص ان قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف كانه تعا فاشترط في الاطعام ان يكون قبل لمسيس لان منعه من المسيس قبله لانه ربما يقدر على الاحتياق والصوم اي ان المظاہر ١٢
فيقعان بعد لمسيس المنع ليعني في غيره لا يعدل المشرو عينة في نفسه اذ اطعم عظهاريين يعني نوبم القدرة على الاحتياق ١٢ عن ابي حنيفة ١٢ المظاہر
ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من بر لم يجزه الا عن واحد مني عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجزيه عنهما وان اطعم ذلك عن افطار ظهاري اجزاه عن مال الزبالمود لصوم رمضان محمد ١٢ بالاتفاق ١٢ محمد ١٢
وفاء بهما والمصروف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلفت اي بالتقاربين ١٢
السبب او فرق في الدفع ولهما ان النية في الجنس الواحد لغو وهذا ١٢ عن ابي حنيفة ١٢

لا يشترط الاداء وان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه ان اعطاه في يوم واحد لم يجزه الا عن يومه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تتجدد اي حاجة المحتاج ١٢
في كل يوم فالدفع اليه اليوم الثاني كالدفع الى غيره وهذا في الاباحة من غير خلاف واما اي الى مسكين واحد ١٢
التملك من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل يجزيه وقد قيل يجزيه لان الحاجة الى التملك تتجدد في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان لتفريق وجبه الى مسكين واحد ١٢
بالنقص ان قرب التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف كانه تعا فاشترط في الاطعام ان يكون قبل لمسيس لان منعه من المسيس قبله لانه ربما يقدر على الاحتياق والصوم اي ان المظاہر ١٢
فيقعان بعد لمسيس المنع ليعني في غيره لا يعدل المشرو عينة في نفسه اذ اطعم عظهاريين يعني نوبم القدرة على الاحتياق ١٢ عن ابي حنيفة ١٢ المظاہر
ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من بر لم يجزه الا عن واحد مني عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجزيه عنهما وان اطعم ذلك عن افطار ظهاري اجزاه عن مال الزبالمود لصوم رمضان محمد ١٢ بالاتفاق ١٢ محمد ١٢
وفاء بهما والمصروف اليه محل لهما فيقع عنهما كما لو اختلفت اي بالتقاربين ١٢
السبب او فرق في الدفع ولهما ان النية في الجنس الواحد لغو وهذا ١٢ عن ابي حنيفة ١٢

١٢ عن ابي حنيفة له قوله مح بها لان الفقير لا يخرج باخذ احد الحقيين عن كونه مصرفا لبقار الخلة والنية متعينة ١٢ عن ابي حنيفة له قوله او فرق في الدفع بان اعطى مسكينا نصف الصاع عن احدى الكفارين ثم اعطى النصف الآخر اياه عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق ١٢ يعني له قوله لولا ان النية للتمييز بين التلباس المختلفة والفرق بينهما فلغت النية ١٢ عن ابي حنيفة

حد القذف في الابدان كما
في الاجنبية لعموم قوله الذين
يرمون المحصنات الآية ثم
اتمسح ذلك باللعان فنظرنا
في آية اللعان فوجدنا ما دل على
ان الادل في اللعان ان يكون
شهادات مؤكدة بالايان
مقدومة الجزم ١٢ عننا ١٣
قوله عندنا انما قية بقوله عندنا
لان عند الشافعي اللعان
انما يكون ايمان مؤكدة
بالشهادة فمن كان اهل يمين
كان اهل اللعان ١٢ عننا ١٣

له قوله معتبرة الاتري ان من كان عليه قضاء ايام من رمضان فنوى صوم القضاء جاز ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر فيقتصر الى تعيين
النية لاختلاف جنسها ١٢ عننا ١٣ قوله كان له ان يجعل الجواب الاستحسان والقياس ان لا يجوز هو قول زفر بن جرح خروج الامر من يد ١٢ عننا ١٣ قوله جنس واحد
والنية في الجنس الواحد
فكذلك ١٢ عننا ١٣ جلد كتاب الطلاق قوله قلن قتل من كان في الجنس الواحد فكانت لغوا اذ الفت صار كان اعتق رقبته ٣٩٦
عن الظهارين ولم ينعها
وذلك جاز قوله ان يهر فيها
الى ايها شاء فكذلك ههنا
بخلات ما اذا كانت الكفارة
من جنس مختلفين لانه نوى
التوزيع في الجنس مختلف
فكانت معتبرة فلا يكون عن
واحد منها ١٢ عننا ١٣
قوله واختلاف الجزاى فان
قبل الاسلام اختلاف الجنس
فان الحكم هو الكفارة
بالاعتقاق في القتل الظهار
واحد اجاب عنه بقوله
اختلاف الجنس في الحكم
وهو الكفارة ههنا باختلاف
السبب فان القتل
يجزى لفت الظهار لا محالة و
اختلاف السبب يدل على
اختلاف الحكم لان الحكم
ملزم سبب اختلاف
الوازم يدل على اختلاف
الملزومات ولما اختلف
الجنس صححت النية فكان
اعتقاق رقبته واحدة عن
كفارتين مختلفتين فيكون
لكل منهما نصف الرقبة فلا
يجوز ١٢ عننا ١٣ قوله
يجزى الجزمنا على ما ذكرناه
من الفارسية التوزيع و
بقا اصل النية اذ الجنس
متحد ١٢ عننا ١٣ قوله
لا بد فيه من التمييز فان نوى
من الليل ان يصوم غدا
عنهما كانت النية معتبرة
فلا يغيرهما اذا اختلف
متحد وتعيين النية لا بد منه
الا لا يقع عن واحد منها ١٢
عننا ١٣ قوله باب
اللعان قد تقدم وجه المنا

له قوله معتبرة الاتري ان من كان عليه قضاء ايام من رمضان فنوى صوم القضاء جاز ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر فيقتصر الى تعيين
النية لاختلاف جنسها ١٢ عننا ١٣ قوله كان له ان يجعل الجواب الاستحسان والقياس ان لا يجوز هو قول زفر بن جرح خروج الامر من يد ١٢ عننا ١٣ قوله جنس واحد
والنية في الجنس الواحد
فكذلك ١٢ عننا ١٣ جلد كتاب الطلاق قوله قلن قتل من كان في الجنس الواحد فكانت لغوا اذ الفت صار كان اعتق رقبته ٣٩٦
عن الظهارين ولم ينعها
وذلك جاز قوله ان يهر فيها
الى ايها شاء فكذلك ههنا
بخلات ما اذا كانت الكفارة
من جنس مختلفين لانه نوى
التوزيع في الجنس مختلف
فكانت معتبرة فلا يكون عن
واحد منها ١٢ عننا ١٣
قوله واختلاف الجزاى فان
قبل الاسلام اختلاف الجنس
فان الحكم هو الكفارة
بالاعتقاق في القتل الظهار
واحد اجاب عنه بقوله
اختلاف الجنس في الحكم
وهو الكفارة ههنا باختلاف
السبب فان القتل
يجزى لفت الظهار لا محالة و
اختلاف السبب يدل على
اختلاف الحكم لان الحكم
ملزم سبب اختلاف
الوازم يدل على اختلاف
الملزومات ولما اختلف
الجنس صححت النية فكان
اعتقاق رقبته واحدة عن
كفارتين مختلفتين فيكون
لكل منهما نصف الرقبة فلا
يجوز ١٢ عننا ١٣ قوله
يجزى الجزمنا على ما ذكرناه
من الفارسية التوزيع و
بقا اصل النية اذ الجنس
متحد ١٢ عننا ١٣ قوله
لا بد فيه من التمييز فان نوى
من الليل ان يصوم غدا
عنهما كانت النية معتبرة
فلا يغيرهما اذا اختلف
متحد وتعيين النية لا بد منه
الا لا يقع عن واحد منها ١٢
عننا ١٣ قوله باب
اللعان قد تقدم وجه المنا

وفي الجنسين معتبرة واذا الفت النية والمودى يصلح كفارة واحد الان نصف الصاع اذ في المقام
فيمنع النقصان دون الزيادة فيقع عنها كما اذا نوى اصل لكفارة بخلاف ما اذا فرق في الدفع
لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين اخر ومن وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق رقبته لا
ينوى عن احد ما بعينها جاز وما وكذا اذا صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا
جاز لان الجنس متحد فلا حاجة الى نية معينة وان اعتق عنهما رقبته واحدة او صام شهرين
كان له ان يجعل لك عن ايها شاء وان اعتق عن ظهار وقيل لم يجز عن احد منهما
وقال زفر لا يجزى عن احد هما في الفصلين وقال لشافعي له ان يجعل لك عن احد هما
في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود جنس واحد وجه قول زفر
انه اعتق عن كل ظهار نصف العبد وليس له ان يجعل عن احد هما بعد اعتق عنهما
لخروج الامر من يده ولنا ان نية التعيين في الجنس لم يتحد غير مفيد فتلغوا وفي الجنس المختلف
مفيد اختلاف الجنس في الحكم هو الكفارة ههنا باختلاف السبب نظير الاول اذا صام يوما
في قضاء رمضان عن يومين يجزى عن قضاء يوم واحد ونظير الثاني اذا كان عليه
صوم القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التمييز والله اعلم

باب اللعان

قال ذاق الرجل امراة بالزنا وهما من اهل الشهادة وامراة ممن يحق قاذفها و
نفي نسب ولداها وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان والاصل ان اللعان عندنا شهادة اة
مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق ومقام حد الزنا
في اول الظاهر واللعان في اللغة الطرد والبعاد وفي الشريعة شهادات تجرى بين الزوجين مقرونة باللعن والغضب ثم لقب الباب اللعان دون الغضب وان كان
فيه الغضب ايضا لان اللعن من جانب الرجل وهو مقدم ١٢ عننا ١٣ قوله من اهل الشهادة اي من اهل اوتها وبهذا لا يجزى بين المملوكين ١٢ عننا ١٣ قوله وللمراة ممن
يجزى قاذفها حتى لو لم تكن من ذلك بان تزوجت بنكاح فاسد ودخل بها او كان لها ولد مجهول بالنسب لا يجزى بينهما ١٢ عننا ١٣ قوله او نفي نسب ولد بان قال هذا الولد من
الزمار او قال ليس مني قبل الاقرار بالولد وقبل مضى التهنئة التي هي قائمة مقام الاقرار ١٢ عننا ١٣ قوله والاصل ان اللعان الجزم ان موجب قذف الرجل زوجته كان

في اول الظاهر واللعان في اللغة الطرد والبعاد وفي الشريعة شهادات تجرى بين الزوجين مقرونة باللعن والغضب ثم لقب الباب اللعان دون الغضب وان كان
فيه الغضب ايضا لان اللعن من جانب الرجل وهو مقدم ١٢ عننا ١٣ قوله من اهل الشهادة اي من اهل اوتها وبهذا لا يجزى بين المملوكين ١٢ عننا ١٣ قوله وللمراة ممن
يجزى قاذفها حتى لو لم تكن من ذلك بان تزوجت بنكاح فاسد ودخل بها او كان لها ولد مجهول بالنسب لا يجزى بينهما ١٢ عننا ١٣ قوله او نفي نسب ولد بان قال هذا الولد من
الزمار او قال ليس مني قبل الاقرار بالولد وقبل مضى التهنئة التي هي قائمة مقام الاقرار ١٢ عننا ١٣ قوله والاصل ان اللعان الجزم ان موجب قذف الرجل زوجته كان

له قوله والاستثناء الخ يعني ان الشرع تعالى قال والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهن شهيد الا انفسهم والله تعالى ومستثنى الزواج من الشهادة والاصل في الاستثناء ان يكون من الجنس ولا شهيد الا بالشهادة ولا شهادة فيما نحن فيه الاكتمات اللعان فدل انها شهادات مؤكدة بالايمان نفيا للتهمة ١٢ عننا ١٢ قوله وفي جانبها بالغضب لانه يستعمل اللعن في كل ما من كثير على ما ورد به الحديث اكن تكثر اللعن وتكفر العشير

على الاقدام لكثرة جبره
اللعن على استناده وسقوطه
ونقطة عن قلوبهم فقرن الركن
في جانبها بالغضب وعالمهم
عن الاقدام فان قيل ما معنى
اقامة الشهادة مقام الحد في
الطرفين واما المناسبة بين
الحد والشهادة اجيب بان
الحد زاجر والشهادة باللعن
كذلك باقون باللعن على نفسه
سبب الهلاك وفي ذلك جبر
عن الاقدام على سببه ١٢ عننا ١٢
قوله اذ اثبتت هذا
ان الاصل ان اللعان يثبتنا
شهادات مؤكدة بالايمان
١٢ عننا ١٢ قوله كما اذا
نفى اجنبى الخ اي كما اذا نفى
اجنبى نسب ولد عن ابية المعز
فانه يكون قذف المراءة فكذلك
هذا ١٢ عننا ١٢ قوله
وليشترط طلبها بموجب لفظ
لانه حتم لان اللعان ينفذ
عار انما ناعنه ١٢ عننا ١٢
قوله وهو قادر على
ايقار احراز عن المدعيون
فان الدين حق مستحق عليه
لكنه غير قادر على ايقار فلا
يحبس ١٢ عننا ١٢ قوله
ليرفع السبب سبب اللعان
اي علمته وهو التكاذب لان
اللعان انما يجب اذا كذب كل
واحد منهما الآخر فيما يدعيه بعد
قذف الزوج امرأة بالزنا
واما اذا كذب نفسه فلم يثبت
التكاذب بل وافق المرأة
في انها لم تزني ولا يجوز اللعان
بعد ذلك ١٢ عننا ١٢
قوله لما تلونا من النقص هو
قوله تعالى فشهادة احدى
اربع شهادات بالله ١٢ عننا ١٢

في حقها القول تعا ولم يكن لهن شهيد الا انفسهم الاستثناء انما يكون من الجنس قال الله تعا
فشهادة احدى اربع شهادات بالله نص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة
باليمن ثم قرن الركن في جانبها باللعن لو كان كاذبا وهو قائم مقام حد لقتل في جانبها
بالغضب هو قائم مقام حد الزنا اذ اثبت هذا نقول لاجل ان يكونا من اهل الشهادة لان
الركن فيه الشهادة ولا بد ان تكون ممن يحقد قذفها لانه قائم في حقه مقام حد لقتل فلا
يد من احصائها ويجب بنفي لولد كانه لما نفى ولدها صار قاذفا لها ظاهرا ولا يعتبر احتمال
ان يكون لولد من غيره بالوطى من شبهة كما اذا نفى اجنبى نسب عن ابية المعروف هذا لان
الاصل في النسب لفرأش الصحيح والفاقد ملحق به فنقي عن الفرائض الصحيح قذف حتى
يظهر الملحق به ويشترط طلبها لانه حقه فلا بد من طلبها كسائر الحقوق فان امتنع منه حبس
الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه كنه حتى مستحق عليه هو قادر على ايقار فيحبس به حتى
يأتى بما هو عليه او يكذب نفسه ليرفع السبب ولولا عن وجب عليها اللعان لما تلونا
من النص لانها يتنأ بالزوج لانه هو المدعى فان امتنع حبسها الحاكم حتى تلاعن او
تصدق لانه حتى مستحق عليها وهي قادرة على ايقار فيحبس فيه واذا كان الزوج عبدا
او كافرا او محمدا في قذف فقد ن امرأته فعليه الحد لانه تعذر اللعان لمعه من جهة فصا
الى موجب الاصل وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية واللعان
خلف عنه وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محدودة في قذف او كانت عن
لا يجد قاذفها بان كانت صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد عليها ولا لعان لا تعلم

قوله لانه هو المدعى بناء على ان اللعان شهادات والمطالب بها هو المدعى ١٢ عننا ١٢ قوله او كافرا بان كانا كافرين فاسلمت
المرأة وقذفها الزوج قيل ان يعرض عليه الاسلام ١٢ عننا ١٢ قوله الى موجب الاصل فانه كان هو المشروع اول ثم صار اللعان
خلفا عنه في قذف الزوج عند وجود الشرط فاذا عدمت صير الى الاصل ١٢ عننا ١٢

باب اللعان

حديث اربعة كاللعان
بينهم وبين ازواجه اليهودية
والنصرانية تحت الحرد
والملوكة تحت الحرد
الحرة تحت الملوك وابن
باجة والارقطي من
طريق عمر وبين شعيب
عن ابيه عن جده مرفوعا
ومرفوعا دون عمر ومن
لا يعتمد عليه رجح الدار
تطعن الموقوف قوله
قال زفر تقع الفرفة
بتلا عنهما بالحديث كانه
يشير الى حديث المتلاعنا
لا يجتمعان ابدا وسيأتي
حديث كذبت عليها
ان امسكتها متفق عليه
من حديث سهل بن
سعد في قصة المتلاعنين
المطولة وفيه فقال عويمر
كذبت عليها رسول الله
ان امسكتها قوله قال
علي الله عليه وسلم
المتلاعنان لا يجتمعان
ابدا والارقطي من حديث
ابن عمر مرفوعا بلفظ
المتلاعنان اذا اتفقا لا
يجتمعان ابدا واسناده
الاباس يروى عن علي
عبد الله بن مسعود
قال امضت السنة ان
لا يجتمع المتلاعنان
ابدا واخرجه عبد الرزاق
عنه موقوف فاعن عمر
ايضا وفي حديث سهل
ابن سعد عن ابي هريرة
فطلقها عويمر ثلاثا قبل
ان يامر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وفي
رواية قال له سهل حضر
هذا عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكانت
سنة في المتلاعنين
ان يفرق بينهما ثم
لا يجتمعان ابدا

قوله لقوله عليه السلام
المتلاعنان الحرد من غلط
صاحب الحديث فانه قول
الصحابي رضي الله تعالى عنهم
ولم يرد مرفوعا مولانا محمد
عبد الحليم نور الله مراده
قوله رجوع اي عن الشهادة
والرجوع عنها بطل حكمها ولا
منافاة بين نص التابيد
والعود طالان من هذا
يجتمعان مادام متلاعنين
لانها يكون متلاعنين اما
حقيقتها بما نشرتها
اللعان او بما اعتبها
بقا حكمه فلم يبق شيء بعد
الاذاب اما حقيقة فظاهر
واما حكمها فلانها كذب
نفسه وجب عليه الحد
فبطلت اهلية اللعان
واذا ابطت الاهلية
ارفع حكمه فيجتمعان
عناية

للقوله عليه السلام الخ اخرج ابن ماجه في سنة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اربعة من النساء لا لعنة بهن النهرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والملوكة تحت الحرة والحرة تحت الملوك وانما هذا الحديث لم يوجد له في كتب الحديث نفصرون الاطلاع على كتب الاحاديث وهو كونه ليس من اهل الشهادة يعتبر ما اذا وجد مقتضى لانه عبارة عما يقتضيه الحكم مع قيام مقتضيه واذا لم يكن الزوج اهلا للشهادة لم ينعقد قوله مقتضيا للحكم وهو اللعان فلا يعتبر المانع والقذف في نفسه موجب للحرق في حالات ما اذا وجد اهلية من جانب فانه ينعقد قذف مقتضيا له فاذا اظهر عدم اهليتها بكونها محدودة في قذف بطل مقتضى فلا يجب الحد لانه لم ينعقد بل انعقد اللعان لا لعان لبطالة المانع اعناية

قوله قوله النطق بالاحتمال لانه اجتمع اذا اتى القريب فواو في ١٢ يعني كونه حتى يفرق الحرف فيد ان لومات احدهما بعد الفراغ عن التلاعن قبل تفرق الحكم توارثا اعناية

قوله بالحديث روى عبد الرزاق في مصنفه المتلاعنان لا يجتمعان ابدا موقوف على عمرو بن مسعود فنفي الاجتماع بعد التلاعن وهو تخصيص على وقوع الفرفة بينهما بالتلاعن وما في العناية قوله صلى الله عليه وآله وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا فقيه انه لم يرد مرفوعا انما روى موقوف على جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا قال العيني

قوله دل عليه اي على ان لا تقع الفرفة حتى يفرق القاضي ولو قال دل عليه ايضا كان اولي فاعل اعناية

جلد كتاب لطلاق

قوله عليه السلام الخ اخرج ابن ماجه في سنة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اربعة من النساء لا لعنة بهن النهرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والملوكة تحت الحرة والحرة تحت الملوك وانما هذا الحديث لم يوجد له في كتب الحديث نفصرون الاطلاع على كتب الاحاديث وهو كونه ليس من اهل الشهادة يعتبر ما اذا وجد مقتضى لانه عبارة عما يقتضيه الحكم مع قيام مقتضيه واذا لم يكن الزوج اهلا للشهادة لم ينعقد قوله مقتضيا للحكم وهو اللعان فلا يعتبر المانع والقذف في نفسه موجب للحرق في حالات ما اذا وجد اهلية من جانب فانه ينعقد قذف مقتضيا له فاذا اظهر عدم اهليتها بكونها محدودة في قذف بطل مقتضى فلا يجب الحد لانه لم ينعقد بل انعقد اللعان لا لعان لبطالة المانع اعناية

اهلية الشهادة وعدم الاحصان بجانبها وامتناع اللعان لمعنى من جهة فيسقط الحد اذا صدقته والاصل في ذلك قوله عليه السلام اربعة لعان بينهم وبين ازواجه اليهودية والنصرانية تحت المسلم والملوكة تحت الحرة والحرة تحت الملوك ولو كانا محددين في قذف فعليه الحد صفة اللعان ان يبتدئ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني لصادق في ما رويتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا ويشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد امرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله ان من الكاذبين فيما راني به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة غضب الله عليه ان كان من الصادقين فيما راني به من الزنا والاصل فيه ما تلوناه من النص روى الحسن عن بحيفة انه يأتي بلفظة المواجهة يقول فيما ريتك به من الزنا لانه اقطع لاحتمال جها فاذكر في الكتاب ان لفظه المعانيه اذ انضمت اليها الاشارة انقطع الاحتمال قال اذ التعلل لا تقع الفرفة حتى يفرق القاضي بينهما وقال فر تقع بتلاعنها لانه تثبت الحرفة المؤبد بالحد ولنا ان ثبوت الحرفة بقوت الامساك بالمعروف فيلزم التسريح بالاحسان فاذا امتنع نائب القاضي منابذة للظلم دل عليه قول ذلك الملا عن عبد النبي عليه السلام كذبت عليها يا رسول الله فقال امسكها فقال امسكها فمضى طالق ثلاثا قال بعد للعان تكون الفرفة تطليقة بانته عند بحيفة ومحمدا لان فعل لقاض انتساب له كما في العنين وهو خاطئ اذا كذب نفسه عند ما قال بويوسف هو تحريم مؤبد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا نص على التابيد ولها ان لا كذا اب جوع والشهادة بعد الرجوع

قوله قوله عليه السلام الخ اخرج ابن ماجه في سنة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اربعة من النساء لا لعنة بهن النهرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والملوكة تحت الحرة والحرة تحت الملوك وانما هذا الحديث لم يوجد له في كتب الحديث نفصرون الاطلاع على كتب الاحاديث وهو كونه ليس من اهل الشهادة يعتبر ما اذا وجد مقتضى لانه عبارة عما يقتضيه الحكم مع قيام مقتضيه واذا لم يكن الزوج اهلا للشهادة لم ينعقد قوله مقتضيا للحكم وهو اللعان فلا يعتبر المانع والقذف في نفسه موجب للحرق في حالات ما اذا وجد اهلية من جانب فانه ينعقد قذف مقتضيا له فاذا اظهر عدم اهليتها بكونها محدودة في قذف بطل مقتضى فلا يجب الحد لانه لم ينعقد بل انعقد اللعان لا لعان لبطالة المانع اعناية

له قوله الامرين اربعة الزنا ونفى الولد ١٢ يعني له قوله فيضمنه الخ اي يتضمن نفى الولد قضاء القاضي بالتفريق يعني اذا قال فرقت بينهما كيف فلا يحتاج الى ان ينفي القاضي نسب وليحقه بانه ١٢ يعني له قوله ويقول الخ حتى لو لم يقل ذلك لم يفت النسب عنه ١٢ عنايه له قوله لانه اي لان نفى الولد ينفك عنه اي عن التفريق

اذ ليس من ضرورة التفريق باللعان نفى الولد كما لو مات

جلد كتاب لطلاق

الولد فانه يفرق بينهما باللعان ولا يفتي بالنسب عنه فلا بد ان يصرح القاضي

بنفي النسب ١٢ عنايه له قوله وحل الخ تكرار

لقوله وهو فاطم اذا كذب نفسه عندهما ويجوز ان يقال

ذكر هناك تفريقا ونقل بهنا لفظ القدوري ١٢ عنايه

له قوله لما يباير يديه قوله لانه لما علم بيق اهل

لللعان فارتفع حكمه المنوط به ١٢ يعني له قوله وكذا

اذا زنت فحدث فان قيل لما جرى اللعان بينهما علم

انهما زوجان على صفة الاحصان والمرأة والرجل

اذا زنا بعد احصائهما يرجحان في كان قول فحدث

معناه رجعت فبعد ذلك اين تبقى محل الزوج اجيب

بان معنى قوله حدثت جدت وتصوير المسألة ان تلعنا

بعد التزوج قبل الدخول ثم انها زنت بعد اللعان

وكان الجلد دون الرجم لانها ليست بمحصنة لان من

شروط احصان الرجم الدخول بعد النكاح الصحيح

ولم يوجد ١٢ عنايه له قوله لانه لا يحد الخ لعدم

احصائهما لان من شرطه البلوغ والعقل ١٢ عنايه

له قوله لانه يتعلق الخ اي لانه قائم مقام حد

القدح وعد القدح ولا يثبت الا بالصرح

فذلك اللعان وفيه خلاف الشافعي هو يقول

اشارة الاخرس كعبارة الناطق ولنا ان الاشارة

لا تعري عن الشبهة لكونها محتملة والحدود تندرس بالشبهات واللعان في معنى الحديث ١٢ عنايه له قوله اذا جارت به الخ انما قيد به لانه اذا جارت لكثر من ستة اشهر

لا يجب للعان لانه لا يتيقن بوجود الحمل عند القدح ١٢ يعني له قوله وهو معنى ما ذكر الخ اي قيده بحجج الولد لا قل من ستة اشهر ما ذكره محمد في الاصل ١٢ عنايه

لا حكم لها ولا يجتمعان ما اذا متلاعين لم يبق التلاحم لاحكام بعد اركان اب فيجتمعان

ولو كان القدح بنفي الولد القاضي نسب والحقة باقية وصورة اللعان ان يافر الخ الحكم الجدل

فيقول شهد بالله اني من الصادقين فيما ريتك به من نفى الولد كذا في جانب امرأة ولو

قد فيها بالزنى ونفى الولد ذكر في اللعان لا مريث ثم ينفي القاضي نسب الولد يلحقه باقية لما روي في النجس

عليه السلام نفى ولدا امرأة هلال بن أمية عن هلال الخ الحقة بها ولان المقصود من هذا اللعان

نفى الولد فيوفى عليه مقصوده فيتضمنه القضاء بالتفريق وعن ابن يوسف ان القاضي يفرق

ويقول قد ازمته أمه اخرجته من نسب اب لانه ينفك عنه فلا بد من ذكره فان عاد الزوج

واكذب نفسه حدة القاضي لا قرارة بوجوب الحد عليه حل ان يتزوجا وهذا عند هلال

لما حل لم يبق اهل لللعان فارتفع حكمه المنوط به وهو التحريم وكذلك ان قدح غيرها فحدث

به لما بينا وكذا اذا زنت فحدث لا تنفك اهلية اللعان من جانبها واذا قدح امرأة وهي

صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما لانه لا يحد قاذفها لو كان احيا فكذا لا يحد الزوج لقيامه مقام

وكذا اذا كان الزوج صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة وقدح الاخرس لا يتعلق به اللعان

لانه يتعلق بالصرح كحد القدح وفي خلاف الشافعي وهذا لانه لا يعري عن الشبهة والحد

تندرس بها واذا قال الزوج ليس حمل مني فلا لعان وهذا قول ابى حنيفة وزفر لانه لا

يتيقن بقيام الحمل فلم يصر قاذفا وقال ابو يوسف محمد اللعان يجب بنفي الحمل اذا جاءت

به لا قل من ستة اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل لا يتيقن بقيام الحمل عند فيتحقق القدح

قلنا اذا لم يكن قدح في الحال يصير كالمعلق بالشرط فيصير كانه قال كان بك حمل

لعدم التيقن بقيام الحمل ١٢

لا تعري عن الشبهة لكونها محتملة والحدود تندرس بالشبهات واللعان في معنى الحديث ١٢ عنايه له قوله اذا جارت به الخ انما قيد به لانه اذا جارت لكثر من ستة اشهر

لا يجب للعان لانه لا يتيقن بوجود الحمل عند القدح ١٢ يعني له قوله وهو معنى ما ذكر الخ اي قيده بحجج الولد لا قل من ستة اشهر ما ذكره محمد في الاصل ١٢ عنايه

له قوله الامرين اربعة الزنا ونفى الولد ١٢ يعني له قوله فيضمنه الخ اي يتضمن نفى الولد قضاء القاضي بالتفريق يعني اذا قال فرقت بينهما كيف فلا يحتاج الى ان ينفي القاضي نسب وليحقه بانه ١٢ يعني له قوله ويقول الخ حتى لو لم يقل ذلك لم يفت النسب عنه ١٢ عنايه له قوله لانه اي لان نفى الولد ينفك عنه اي عن التفريق

اذ ليس من ضرورة التفريق باللعان نفى الولد كما لو مات

الولد فانه يفرق بينهما باللعان ولا يفتي بالنسب عنه فلا بد ان يصرح القاضي بنفي النسب ١٢ عنايه له قوله وحل الخ تكرار لقوله وهو فاطم اذا كذب نفسه عندهما ويجوز ان يقال ذكر هناك تفريقا ونقل بهنا لفظ القدوري ١٢ عنايه له قوله لما يباير يديه قوله لانه لما علم بيق اهل لللعان فارتفع حكمه المنوط به ١٢ يعني له قوله وكذا اذا زنت فحدث فان قيل لما جرى اللعان بينهما علم انهما زوجان على صفة الاحصان والمرأة والرجل اذا زنا بعد احصائهما يرجحان في كان قول فحدث معناه رجعت فبعد ذلك اين تبقى محل الزوج اجيب بان معنى قوله حدثت جدت وتصوير المسألة ان تلعنا بعد التزوج قبل الدخول ثم انها زنت بعد اللعان وكان الجلد دون الرجم لانها ليست بمحصنة لان من شروط احصان الرجم الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد ١٢ عنايه له قوله لانه لا يحد الخ لعدم احصائهما لان من شرطه البلوغ والعقل ١٢ عنايه له قوله لانه يتعلق الخ اي لانه قائم مقام حد القدح وعد القدح ولا يثبت الا بالصرح فذلك اللعان وفيه خلاف الشافعي هو يقول اشارة الاخرس كعبارة الناطق ولنا ان الاشارة لا تعري عن الشبهة لكونها محتملة والحدود تندرس بالشبهات واللعان في معنى الحديث ١٢ عنايه له قوله اذا جارت به الخ انما قيد به لانه اذا جارت لكثر من ستة اشهر لا يجب للعان لانه لا يتيقن بوجود الحمل عند القدح ١٢ يعني له قوله وهو معنى ما ذكر الخ اي قيده بحجج الولد لا قل من ستة اشهر ما ذكره محمد في الاصل ١٢ عنايه

قول انه صلى الله عليه وسلم نفى ولد امرأه هلال بن أمية عن هلال والحقة بها أبو داود و أحمد من حديث ابن عباس قال جاء هلال ابن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم عشرا فوجد عند أهله رجلا الحديث ففرق بينهما وقضى ان لا يرعى ولدها لا و لا ترمى ولا يرعى ولدها وقضى ان لا يبيت لها عليه ولا قوت من اجل انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وفي الصحيحين عن ابن عمر عن رجل امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتهى من ولد هافرق بينهما والحق الولد بالمرأة قوله انه صلى الله عليه وسلم نفى الولد عن هلال وقد قدحها حاملا هو في حديث ابن عباس لم يذكر قيل عند السجستاني راهوية زاد فيه وكانت حاملا و بعد الزنا من وجه آخر عن ابن عباس لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجاني و امرأته وكانت حبلية

له قوله لا شتم لها على الفصول الاربعة لان العجز قد يكون لفرط رطوبة فيشداوى بما يضاذه من البسوس او بالعكس من ذلك كذا بقية الطبايع ١٢ عن ابيه له قوله لا يقبل الطبع عندنا يعني بعد تمام العقد اما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البسور وخيار الفتاة لان ذلك امتناع من تمام العقد ١٢ يعني له قوله تعود معلقة بالمراجعة وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقة اما الاول فلفظ المقصود وهو الوطى اما الثاني فلا نها تحت زوج فلا يحصل دفع النظم ١٢ عن ابيه له قوله صحيحة فالمرأة قد سلمت المبدل مع وجود الالة فيجب عليه البذل ١٢ عن ابيه له قوله لانه ينكر استحقاق حق الفرة حقيقة وان كان مدعيا للوصول صورة والاصل في الجملة السلامة فكان انظاره شاهد بالقول قول من يشهد له الظاهر وكان كالمودع اذا ادعى رد الوديعة القول قوله لانه منكسر معني وان كان مدعيا صورة ١٢ عن ابيه له قوله يحلف الزوج لا مكان ان بكارتها زالت بوجه آخر فيشترط اليقين مع شهادتين ليكون حجة ثم كيف يعرف انها بكارة شرب قالوا يدعي في فرجها اصفر بفضة من بيض الدجاج فان دخل بها عفت فيثب والا فبكر وقيل ان المكنتها ان تقول على الجدار فبكر والا فثيب وقيل يكسر البضفة فيصب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر ١٢ عن ابيه له قوله محبوبا وهو الذي استوصل ذكره وخصيتها من الحب وهو القطع ١٢ عن ابيه له قوله والحصى من حصيت الفحل خضار ممدود اذا اسلست خصيته ١٢ عن ابيه له قوله حلف الزوج ماضل ان لا اراة للنساء مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعد

ان يكون الامتناع لعلة معترضة ويحتمل لافية اصلية فلا بد من معرفة ذلك ^{اي امتناع الزوج عن ايقار النكاح ١٢ رطوبة او برودة او بسوس فيرادى ١٢ عني اي في من علقته ١٢}

وقد رناها بالسنة لا شتم لها على الفصول الاربعة فاذا افضت المدة ولم يصل اليها تبين ان العجز باقية اصلية ففات الامسالك بالمعروف وجب عليه لتسريحه بلا حسان فاذا امتنع نابا لقاضي مناه ^{الزوج عن التسريح بلا حسان}

ففرق بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق حقها وتلك الفرة تطبيقا بئنة لان فعل لقاضي اضعف الى فعل الزوج فكانت طلقها بنفسه وقال لشافعي هو فسخ لكن النكاح لا يقبل الفسخ ^{التفريق ١٢ لانه قد تم من جهتها ١٢ عن ابيه}

عندنا وانما نفقه بئنة لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بها لا اطلاقا لم تكن بئنة تغشود ^{بالبئنة اي اطلاق التطبيق ١٢}

معلقة بالمراجعة ولها كمال مهرها ان كان خلامها فان خلوة العينين صحيحة ويجب لعدتها ^{عني ١٢ عن ابيه}

بينما من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل اليها ولو اختلف الزوج وامرأة في الوصول اليها ^{اي الزوج ادعى الوصول وانكرته ١٢}

فان كانت ثيبا فالقول قوله مع ميمنه لانه ينكر استحقاق حق الفرة والاصل هو السلامة ^{الامانة اي سلامة}

في الجملة ثم ان حلف بطل حقها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر انظر اليها النساء فان ^{بالله تعالى فقد اصبته ١٢ عن ابيه}

قلن هي بكر اجل سنة لظهور كذب وان قلن هي ثيب يحلف الزوج فان حلف لاحقها ^{الزواج ١٢}

وان نكل يؤجل سنة وان كان مجتوبا فارق بينهما في الحال از طلبت لانه لا فائدة في التأجيل ^{في السنة}

والحصى يؤجل كما يؤجل لعين لان وطيه مرجو واذا اجل لعين سنة وقال قد جامعها ^{في السنة}

وانكرت نظر اليها النساء فان قلن هي بكر خيرت لان شهادتين تأيد بمؤيد هي البكارة وان ^{فلو اخارت الفرة فرق القاضي ١٢ بها ومن اصل دويده فان البكارة}

قلن هي ثيب حلف الزوج فان نكل خيرت لتأييدها بالنكول ان حلف لا تخير وان كانت ^{بطلان حقها ١٢ عن ابيه}

ثيب في الاصل فالقول قوله مع ميمنه قد ذكرناه فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار لانها ^{بطلان حقها ١٢ عن ابيه}

رضيت ببطلان حقها وفي التأجيل تعتبر السنة القمرية هو الصحيح ويحتسب بايام الحيف

ثلثاثة وخمسة وستون يوما
وجزء من مائة وعشرين جزءا
من اليوم ١٢ عن ابيه له
قوله هو الصحيح لانه اطلق
محمد في الاصل ولم يقيده
بالقمرية ولا بالشمسية و
السنة يتصرف الى القمرية
مطلقا ١٢ عن ابيه له قوله
يحتسب الخ يعني لا يعوض
عن ايام الحيض عن شهر
رمضان الواقعة في مدة
التأجيل ايام اخر بل هي
محسوبة من مدة التأجيل
١٢ عن ابيه

الاجل للعجز ١٢ عن ابيه له قوله تأيد بالانكول اي التأيد دعوى المرأة انه لم يجامعها بنكول الزوج عن اليقين ١٢ عن ابيه له قوله وقد ذكرناه يعني قوله في القول قوله مع ميمنه لانه ينكر استحقاق الفرة ١٢ عن ابيه له قوله السنة القمرية وهي ثلث مائة واربع وخمسون يوما وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يعتبر السنة الشمسية وهي

له قوله قد تخلو عنه فلم يكن المرض في معنى ايام الحيض وشهر رمضان فيحس ذلك من ايام آخره عناية ١٢
 في البدن ويكون في بعض الاعضاء دون بعض وربما يكون في سائر الاعضاء حتى يكون ظاهر البدن كله ابيض وسببه سوء مزاج العضو الى البرودة وغلبة البلغم والكجنون وهو زوال العقل والرتق وهو مصدر
 من قولك امرأة رتقا رتقا رنية الرتق لا يستطاع جماعها
 من عظم او غيره ١٢ يعني له قوله حسا وطبعاما حسا فني
 الرتق والقرن واما طبعافني الجذام والبرص والكجنون لان
 الطباع السليمة تنفر عن جماع هؤلاء ودور ما يسرى اليه
 الادلاد ١٢ ع ١٢ له قوله فزكسر الفاروتشيد الرام المفقوت
 ويجوز كسر او المجزوم الذي اصابه الجذام وقوله فزكسر الفاروتشيد الرام المفقوت
 بنزع الخافض اي مثل فزكسر الفاروتشيد الرام المفقوت
 الزرائع ١٢ مولوي محمد عبدالحى نور الله مرقدته له قوله
 لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شئ من مهر ما قيل فيه ضعف
 لان النكاح سوت بجابتها ١٢ عناية ١٢ له قوله من
 الثمرات وقوات الثمرة لا يوشى في عقد النكاح الا ترى
 انه لو لم يستوفى الجراد وفرد قروح فاحشة لم يكن له حق
 الفسخ ١٢ عناية ١٢ له قوله وهو حاصل امانى الجذام والبرص
 والكجنون فظاهروا في الباقيين فالشق والفتق وقوله صلى
 الله عليه وعلى آله وسلم فمن المجزوم الحديث محمول على
 القرار بالطلاق ١٢ عناية ١٢ له قوله لها الخيار لانه تعذر
 عليها الوصول الى حقها المعنى فيكون بمنزلة الحب والعنة
 فتخير دفعا للضرر حيث لا طريق لها سواه ١٢ عناية ١٢
 قوله باب العدة لما كانت العدة اثر الفرقة بالطلاق
 وغيره عقبها بذكر وجوه التفريق في باب عناية ١٢ لان الاثر
 يعقب المؤثر ١٢ عناية ١٢ له قوله العدة هي في اللغة
 ايام اقرار المرأة في الشريعة تريض يلزم المرأة عند
 زوال ملك المتعة مؤكدا بالدخول او الخلوة او الموت ١٢
 عناية ١٢ له قوله او رجعا ولم يقل وقد دخل بها
 لان قوله رجعا يعني عنه اذ الرجعة لا تكون الا في المدخول
 بها ١٢ ع ١٢ له قوله بغير طلاق كخيار العتق وخيار
 البلوغ وعدم الكفاية ذلك احد الزوجهين الآخر
 الفرقة في النكاح الفاسد ١٢ عناية ١٢ له قوله
 للامتنع ان كان اللفظ الواحد عندنا لا يدل على
 معنيين مختلفين حقيقتين حقيقة او مجازا على ما عرف
 في الاصول فلا بد من الحمل على احدهما
 والحمل ١٢ عناية ١٢ له قوله لانه
 لو حمل الخو جيهه ان اقل الجمع ثلثة وذلك
 انما يتحقق عند الحمل على الحيض لا على الطهر
 لما ان الطلاق يقع في طهر وهو السنة
 ثم هو محسوب من الاتسار عند من يقول
 بالاطهار فيكون زوج مدة عتقها قرين وبعض
 الثالث لفظ الثلثة في قوله تعالى ثلثة قرو
 خاص لكونه وضع اى معلوم على الانفراد
 وهو لا يحمل النقصان وهذا ايضا مما عرفت
 في الاصول بخلاف ما لو اريد ما بقرو
 الحيض فانه يكمل ثلثا ١٢ ع ١٢ له قوله

باب العدة
 حديث عدة الامة
 حيضتان تقدم في
 الطلاق ١٢ +

جلد كتاب طلاق

وبشهر رمضان لوجود ذلك في السنة ولا يحتسب بمرضه لان السنة قد تخلو
 عنه واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج وقال لشافعي يرد بالعيوب الخمسة وهي
 المرض ١٢ في فتح النكاح ١٢ عناية ١٢
 الجذام والبرص والكجنون والرتق والقرن لانها تمنع الاستيفاء حسا وطبعافا والطبع مؤيد
 بالشرع قال عليه السلام فرم من المجزوم فراك من الاسد لنا ان فوت الاستيفاء اصلا بالموت لا يجزى
 اخرج البخاري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ١٢ عناية ١٢
 الفسخ فاختلا له بهذه العيوب والى الاستيفاء من الثمرات المستحق هو التكن وهو حاصل
 اى كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ ١٢
 واذا كان بالزوج جنون او برص وجذام فلا خيار لها عندنا بحنفية وابي يوسف وقال محمد لها
 الخيار دفعا للضرر عنها كما في الجب العنة بخلاف جانبها لا متكن من دفع الضرر بالطلاق ولها
 اى اذا كان بالزوجة جنون او جذام او برص فلا خيار له لان الم ١٢
 ان الاصل عدم الخيار لما فيه من بطلان حق الزوج واذا ثبتت الجب العنة لانها يخلان بالمقصود
 المشروع له النكاح وهذه العيوب غير محلة به فانفرت والله اعلم بالصواب

باب العدة

واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا او رجعا او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهو حرة
 من تحيض فعدت ثلثة اقراء لقوله تعالى ومطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قرو والفرقة
 عالية ١٢
 اذا كانت بغير طلاق فهي بمعنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة
 على النكاح وهذا يتحقق فيها والاقراء الحيض عندنا وقال لشافعي الاطهار واللفظ حقيقة
 عنده الرحم ١٢ عناية ١٢ ع ١٢ له قوله لانه
 فيهما اذ هو من الضلاد كذا قال ابن لسكيت لا ينتظمها جملة لاشتراك الحمل على الحيض و
 اما عمل بلفظ الجمع لانه لو حمل على الاطهار والطلاق يقع في طهر لم يبق جمعا ولا كونه معروفا
 لبراءة الرحم وهو المقصود او لقوله عليه السلام وعدة الامة حيضتان فيلحق بيانها
 اى التعريف ١٢
 هذا الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب ايقاع الطلاق ١٢ عناية ١٢

معرفة لبراءة الرحم لان براءتها انما تظهر بالحيض لا بالطهر لما ان الحمل طهر ممتد فيجتمعان فلا يحصل التعرف بانها حامل او عاقل ١٢ عناية ١٢ له قوله
 وعدة الامة حيضتان والرتق انما يوشى في النصف لانه في النقل من الطهر الى الحيض فيلحق اى هذا الحديث به اى بالمشتركة من الكتاب بيانها ١٢ عناية ١٢ +

حينئذ ما اعتبر باقي
الى وقت الموت في
حق الارث لانها عند
مسلمة والمسلمة لا ترث
الكافر ولكن يستند
استحقاق الميراث
الى دقت الردة وبذلك
السبب لزمها العدة
بالحيض فلا تلزمها عدة
الوفاة وههنا استحقاق
الميراث عند الموت لا
عند الطلاق فعرفنا
ان النكاح كالقائم
بينها الى وقت الموت
حكم ١٢ عن ابيه *

الباب قصة سبيعة
الاسلمية متفق
عليها عن ام سلمة
ومن طريق سبيعة
نفسها وعن الزبير
ابن العوام انه كان
تحت ام كلثوم وطلقها
واحدة فوضعت
فقال خذ عني
الحديث اخرج
عبد الرزاق وابن
ابي شيبة ١٢ *

ت بدليل قوله تعالى افليس
ي جعلت عدة الامه حيفه
كثرة ودقا ٢٢ عني
اشهر وعشر اشها كان بعد
لان قوله تعالى واولات
الاحمال اجلهن الاية تقيق
الا عتداد بوضع الحمل وقوله
تير بصن بالنفسهن يوجب
لا عتداد باربعة اشهر وعشر
تجمع بينهما احتياطا وقلنا
قال عبد الله بن مسعود
الم ٢٢ عنايه **قوله**
بالمه من المبالغة اي
الملاغته من البهل وهو
اللعن وكانوا يقولون اذا
اختلفوا في شيء بهله الله
على الكاذب منا قالوا اي
مشروعة في زماننا ايضا
٢٢ عني **قوله** سورة
النساء القصرى يعني سورة
يا ايها النبي اذا طلقتم
الم ٢٢ عنايه **قوله**
بعد الآية التي لا يريد ان
قوله تعالى واولات الاحمال
متاخر عن قوله تعالى تير بصن
بالنفسهن فيكون ناسخا في
ذوات الاحمال ٢٢ ع
قوله واذا ورثت المطلقة
الم اراد به امرأة الفارغى
المريض مرض الموت اذا طلق
امرأة ثلثا او واحدة بامه
ثم مات وهي في العدة ترث
باتفاق اصحابنا وهي في
العدة اختلف بينهم ١٢ عني
قوله بعد الاجل
تعد اربعة اشهر وعشر اشها
ثلث حيف حتى لو اعدت اربعة
اشهر وعشر اقل من كانت في
العدة ما لم تحض ثلث حيف
ولو حاجت ثلث حيف قبل
تمام اربعة اشهر وعشر نقص
عدها حتى تتم المدة ١٢ عنايه
قوله قد افق الم
واجاب بقوله الا انه كان
ن فقال لا يريد ان المرء
سنا بالطلاق البائن لا بالموت
ذكر في الكتاب النكاح

قوله بآخر الآية وهو قوله تعالى والائمه لم يحضن عطف الاله على المؤمنين وجعل لها خبرا واحدا ١٢ عنايه **قوله** نصف اعلى المحصنات من العذاب ١٣ يعني **قوله** واليه اي الى عدم تجزى الحيضة اشار عمر رضي الله تعالى عنه بقوله لو استطعت لجعلتها ونصف حيضة ولكن جعلتها حيزتين كالميتين لعدم الاستطاعة على تجزى الحيضة لانها تختلف قلة و
٢٠٣ **قوله** وقال عبد الله الخ اي كان على رضي الله عنه يقول تعد بالبعد الاجلين ابو نضع الحمل او باربعة جلد كتاب الطلاق

وان كانت ممن لا تحيض من صغيرا وكبر فعدتها ثلثة اشهر لقوله تعا واللائ ييسن من المبيض من نسائك الآية وكذا التي بلغت بالسنين ولم تحض باخر الآية وان كانت حاملا
ان ارثتم فعدتهن ثلثة اشهر ١٤ اي خمسة عشر سنة ١٥

فعدتها ان تضع حملها لقوله تعا واولات الاحمال جلهن ان يضعن حملهن ان كانت امه
هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في الاخر الفصل الذي فيه ١٦

فعدتها حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان عدتها حيضتان لان الرق
هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في الاخر الفصل الذي فيه ١٧

منصف الحيضة لا تجزى فمكملت فصارت حيضتين اليه اشار عمر بقوله لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفا وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف لان متجزئا فكيف تصيف
رواه عبد الرزاق في مصنفه ١٨

عمل بالرق وعدة الحر في الوفات اربعة اشهر وعشر لقوله تعا ويذرون أزواجهم
والذين يتوفون منهم ويذرون الخ ١٩

بانفسهن اربعة اشهر وعشر او عدة الامة شهران خمسة ايام لان الرق منصف وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها لطلاق قوله تعا واولات الاحمال جلهن ان يضعن
اي المتوفي عنها زوجها سواء كانت حرة او امه ٢٠

حمله قال الله عبد الله بن مسعود ومن شاء باهلكه از سورة النساء القصر نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة وقال عمر لو وضعت زوجي على سريرة لانشئت عدتها وحل لها ان تتزوج واذا ورثت
رواه مالك في موطا ٢١

الطلقت في المرض فعدتها بعد الاجلين وهذا عندنا بي خفيف ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيض
اي اجل الطلاق واجل الوفات ٢٢

ومعناه اذا كان لطلاق باننا او ثلثا اما اذا كان جميعا فعليه عدة الوفات بالاجماع لا يجزي
اي معنى الثلث في ابعد الاجلين ٢٣

ان النكاح قبل تقطر قبل الموت بالطلاق ولزمها ثلث حيض وانما تجب عدة الوفات
لان لا ينقطع بالرجعي ٢٤

اذا زال لنكاح في الوفات الا انه بقي في حق الارث لا في حق تغير العدة بخلاف الرجعي لان
ليس كذلك ٢٥

النكاح باقي من كل وجه ولهما ان لما بقي في حق الارث ويجعل باقي في حق العدة احتياطا
لان لا ينقطع بالرجعي ٢٦

فيجمع بينهما ولو قيل على روت حتى ورثته امراته فعدتها على هذا الاختلاف قيل عدتها
يجعل العدة بعد الاجلين ٢٧

لان الكلام في الطلاق البائن وهو قاطع في النكاح بلا خلاف ٢٨ **قوله** الا انه الخ هذا جواب عما يقال لو كان كذلك لما بقي في حق الارث النكاح يبقى في حق الارث بالدليل لدال على توأينها بسبب لفرا لا في حق تغير العدة ٢٩ يعني **قوله** ولو قيل الجواب عما استدلل به ابو يوسف اذا مات او قتل على روته ترثه زوجته المسلمة وليس عليها عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان برودة الامومة فكذا زوال النكاح هو وقته سواه ذلك ايضا على هذا الاختلاف عندما تقتد بالبعد الاجلين فلا ينقض دلتها وقيل عدتها بالحيف بالاجماع وعندرهما عن ذلك كما

كتاب الطلاق

له قوله بالشهر الحرام يعني لو كانت للتعريف عن فراغ الرحم لم تشرع بالشهر لان الحيض هو المعروف على ما عرفت ١٢ عن ابيه عليه قوله بخلاف الحمل المبرور عن قوله فصار كالحادث بعد الموت يعني انما كانت عدتها بالشهور لانا علمنا بفراغ رحمها عند الموت والزمن العدة وجبت العدة بالشهور حقا للنكاح بآية التبريس فلا تغير بحديث الحمل وفيما نحن فيه كما وجبت العدة وجبت مقدرة بمدة الحمل لانها عدة اولات الاحمال بالنسبة

الموت والحادث بعده ١٢

عنايه عليه قوله لا يلزم

الجواب عما يقال اذ مات

الرجل ولم تكن المرأة حاملا

فقد الزمن بها العدة بالشهور

ثم اذا ظهر الحمل يكون عدتها

بوضع الحمل فقد تغيرت العدة

بوضع الحمل فاجاب بقوله

ولا يلزم امرأة الحرام يعني

له قوله كالتام عند

الموت حكما تبعا لحكم شرعي

آخرو هو ثبوت النسب

لان النسب بما حمل لا يثبت

وحيث ثبت لها الحمل بالبلوغ

من حمل فجلنا كالتام

حكما وفي امرأة الصغير لم

يثبت النسب لم يحجج الى

حمل الحمل قائما عند الموت

فكان الحمل مضافا الى اقرب

الادقات فكان ابتداء

عدتها بالشهر لا بحالة ١٢

عنايه عليه قوله في

الوجهين اي في ما اذا كان الحمل

قائما عند موت الصغير وفيما

اذا كان حادثا بعد موته ١٢

عنايه عليه قوله والنكاح

الجواب عما يقال النكاح

موجود في مقام الممار

لقوله صلى الله عليه وسلم

الولد للفراس فاجاب بقوله

والنكاح الحرام يعني كنه

قوله واذا وطئت الحرام

المعدة عن طلاق بانوطئها

رجل شبهة بان قال ظننتها

تحمل لي ١٢ يعني له قوله

فعلينا تمام الزمورة

ذلك ان الوطئ الثاني اذا كان

بعد ما رأت المرأة حيضه

يجب عليها بعد الوطئ الثاني

ثلث حيض ايضا والحيض ثلث

تنوب عن اربع حيض حضا

للاولى وحضتان الثانية والثالثة عن الوطئ الثاني خاصة وان لم تكن رأت شيئا فليس عليها الا ثلث حيض وهي تنوب عن ستة حيض ١٢ عن ابيه عليه قوله كالتام

فان العدة كف عن التزوج والخروج كما ان الصوم كف عن اقتضاء الشهوتين فكما لا تدخل في الصوم هكذا في العدة ١٢ عن ابيه عليه قوله مع تركها الكف عن التزوج والتزويج

حتى اذا خرجت او تزوجت بزواج آخر لا تبطل العدة ولو كان معنى العادة فيها ركنا مقصودا لم تنقضي بدون الكف لان العادة لا تحقق بآثار ١٢ يعني له قوله ونكحها

له قوله

له قوله

له قوله

بالاشهر مع وجود الاقراء لكن لقضاء حق النكاح وهذا المعنى يتحقق في الصبي ان لم يكن

اي قضاء حق النكاح ١٢

الحمل منه بخلاف الحمل الحادث لانه وجبت العدة بالشهور فلا تتغير بحديث الحمل وفيما نحن فيه كما

وجبت وجبت مقدرة بمدة الحمل فافترا ولا يلزم امرأة الكبير اذا حدث لها الحمل بعد الموت لان

النسب يثبت منه فكان كالتام عند الموت حكما ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان لصبي ماء

اي الحمل ١٢

له فلا يتصور منه العلق والنكاح يقام مقامه في موضع التصو واذا طلق الرجل امرأة في

الماء ١٢

اي تصور الوطئ ١٢

حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق لان العدة مقدرة بثلاث حيض كواحد فلا

اي لم تحسب تلك المرأة ١٢

ينقص عنها واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليه عدة اخرى تدخلت العدتان يكون ما تراه امرأة

الحيض محتسبا منها جميعا واذا انقضت العدة الاولى لم تكمل لثانية فعليه ما اقام العدة الثانية

وهذا عندنا وقال الشافعي لا تتدخلان لان المقصود هو العادة فانها عباد كف عن التزوج والخروج

من العدة ١٢

عدة ١٢

فلا تتدخلان كالصومين في يوم واحد لئلا ان المقصود التعرف عن فراغ الرحم وقد حصل بالواحدة

قائمة داخل في العادات ١٢

من العدة ١٢

فتدخلان معنى العادة تابع الا ترى انها تنقضي بدون علمها ومع تركها الكف والمعدة عن وفاة

جواب عن قوله لان المقصود هو العادة ١٢ عن ابيه

المرأة ١٢

اذا وطئت بشبهة تعد بالشهر وتحتسب بما تراه من الحيض فيها تحقيقا للتدخل بقدر الامكان

وابتداء العدة في طلاق عقيب اطلاق وفي الوفاة عقيب لوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة

حتى مضت مدة العدة نقضت عدتها لان سبب وجوب العدة الطلاق او الوفاة فيعتبر

ابتداءها من وقت وجود السبب مشايخنا يفتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت اقرار

عدة ١٢

يريد قلنا في تحارري وسمعت ١٢ عن ابيه

نفيا لكمة المواضعة والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او عزم الواطئ على ترك

وطئها وقال زفر من اخر الوطيات لان الوطئ هو السبب الموجب

المرأة عليها بغير طائها من ذلك للمرأة

قال في المبسوط لا تزوجت

في عدة الوفاة فدخل بها الثاني

ففرق بينهما فعليها بقية عدتها

من الاول تمام اربعة اشهر

وعشر يوم وعليها ثلث

حيض للآخر وتحتسب بما

حاضت بعد التفريق من

عدة الوفاة ايضا ١٢ عن ابيه

له قوله ومشاخنا

الحق قال محمد اذا فارقت الرجل

امراة زمانا ثم قال لبا

كنت طلقك منذ كذا

والمرأة لا تعلم بذلك لئلا

تصدق وتعتبر عدتها من

ذلك الوقت ومشاخنا

١٢ عن ابيه له قوله نفيا

لتهمة المواضعة يجوز ان

يؤاخذوا على الطلاق ونقضها

العدة ليصح اقرار المبيض لها

بالدين ووصية لها بشئ

او يتواضعا على النقصاء

العدة لان يتزوج اختها

او اربعا سواها ١٢ عن ابيه

له قوله عقيب

التفريق بان يحكم الحاكم

بالتفريق بينهما ١٢ عن

له قوله او عزم الخروج

العزم امر باطن لا يطلع عليه

دله دليل ظاهر وهو الاحتياط

بذلك بان يقول تركت

وطئها وما يقيد معناه في مقام

مقامه فيدار الحكم عليه ١٢

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

عنايه

قوله روى عن علي و

ابن مسعود واسن

عباس ان ابتداء العدة

في الطلاق عقيب الطلاق

وفي الوفاة عقيب الوفاة

اما حديث علي فاخرجه

البيهقي بلفظ العدة من

يوم يموت او يطلق واما

ابن مسعود فاخرجه

ابن ابي شيبة وابن منذر

ومن طريق ابن عمر

نحوه واخرجه عن جماعة

من التابعين مشددا

باسانيد جيدة ١٢

٢٠٤ **له قوله** لا جناح عليكم الخ نفى الجناح في كساح المهبليات مطلقا فتقيده وبما بعد انقضاء العدة زائدة على النص ١٢ عنايه **له قوله** كان فيها حتى بنى آدم لانها تحجب صيانة لما هو محترم ولهذا لا تحجب قبل الدخول ولا حتى للحرجي لانه ملحق بالزوجة ١٢ عنايه **له قوله** الا ان تكون حاملا استثناء من قوله والحرجي ملحق بالزوجة ومعنى لان معناه والحرجي لا يحل له الا ان تكون امرأة حاملا لان في بطنها ولذا ثابت النسب والحمل ثابت بالنسب يمنع من احتماله الا يرمى ان ام الولد اذا كانت حاملا لا يزدوجها مولا واذا كانت حاملا جاز له ذلك وهذا لان الولد اذا كان ثابت النسب **جلد كتاب طلاق** كان الفراق قائما فكيفها

واما المأجورة فوجه قولها ان الفرقه لو وقعت بسبب اخروجت العدة فكن اسبباً للتبائن
 بخلاف ما اذا جاز الرجل تركها لعدم التبليغ وله قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقاً
 يفصل بين الحال والحال تنكحوهن مطلقاً
 قتيقيد به بالحال زيادة على
 النص فلا يجوز كما قلتم بآية
 الى العدة فاجواب ان قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 كان يؤمن بالله واليوم
 لا كذا ذلك اذا لم تكن قائل
 ان يقول قوله تعالى لا جناح
 عليكم ان تنكحوهن مطلقاً
 يفصل بين الحال والحال
 قتيقيد به بالحال زيادة على
 النص فلا يجوز كما قلتم بآية
 الى العدة فاجواب ان قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 كان يؤمن بالله واليوم

[illegible]

حشما بالإبانة فلا تأسف بفوته ولنا ما روى ابن النبی صلی الله علیه وسلم منی المعتقد أن
 فی المبوتة ١٢ ای بفوت الزوج الموحش ١٢
 تنصب بالحناء وقال الحناء طيب لأنه يجب اظهار التأسف على فوت نعمة النكاح الذی
 له ١٢ عنایه **قوله**
 فصل لما ذكر نفس جوب العدة
 وكيفية الوجوب وعلى من
 تجب عليه ومن لا تجب ذكر في
 زوج

تقبل الابانة لابعد ها والحداد ويقال لاحد دوهم لغتان ان تترك الطيب والزينة
 لكل والد من المطيب وغير المطيب لمن عذر وفي الجامع الصغير لا من وجع
 لمعنى فيه وجهان احدهما ذكرناه من اظهار التاسف والثاني ان هذه الاشياء دواعي
 اى في ايجاب ترك الزينة والطيب ١٢

نَجَتْ فِيهَا وَهِيَ مُنَوَّعَةٌ عَنِ النِّكَاحِ فَجَتَّبَهَا كَيْلَا تَصِيرَ ذَرِيْعَةً إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْحَرَمِ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ
 ١٢ الْعَوْنُ ١٣ أَمْتُتْ فِي مَعْرَةِ الْوَفَاةِ أَوْ الطَّلَاقِ ١٤ عَنْهَا ١٥ أَيْ النِّكَاحِ ١٦ عَنْهَا ١٧
 عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَأْذَنُ لِلْمُعْتَدَةِ فِي الرِّكَاحِ وَالْدَّهْنُ لَا يَغْرَى عَنْ نَوْعِ طَبِيبٍ فِي زِينَةِ
 ١٨ الْإِيْمَةِ السَّيِّئَةِ قَدْ أَخْرَجُوهُ ١٩ يَنْفَى ٢٠
 عَرُوهَا هَذَا يُنْمَعُ بِالْحَرَمِ عَنْهُ قَالَ لَا مِنْ عَذْرَاكَانَ فِيهِ ضَرُورَةٌ وَالْمُرَادُ الدُّاءُ لَا الزَّيْنَةُ
 ٢١ الْقُدْرَةُ ٢٢ الْعُذْرَةُ ٢٣

لا تخد المرأة على ميت فوق
 أيام الا المتوفى عنها زوجها فانهما تحدا أربعة أشهر وعشرون فكان ج اخبارا باحد المتوفى عنها زوجها فكان واجبالا اخبارا للشارع أكد من الامر ١٢ اع ٩٩ قوله نبي
 رة اعم من ان تكون معتدة الوفاة او معتدة الطلاق وتام الحديث الحنا طيب فالحديث واحد اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج عن خولة بنت حكيم عن
 ن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا تطيبى وانت محرمة ولا تمسى الحنا فانه طيب ٢ اعني ١٠ قوله وكفاية مؤنها وهو جمع مؤنثة من نفقتها وكسوتها ١٢
 ١٠ قوله اقطع لها الخ لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تنقضي العدة ١٢ اعني ١١ قوله وفي الجامع الصغير الخ اتى بلفظ الجامع الصغير لان لفظه يخالف لفظا

فصل حدیث

لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تحد على ميت فوق ثلاثة
أيام الا على زوجها اربعة
اشهر وعشر متفق عليه
من حديث ام عطية و
ام حبيبة وزينب بنت
جحش وعن حفصة و
هاشمة عند مسلم
واخرج ابوداود في مراسله
عن عمرو بن شعيب ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رخص للمرأة ان
تحد على زوجها حتى ينقضي
عدتها وعلى من سواه ثلاثة
ايام وفي التعبير بالرخصة
في ذلك نظرا لاحاديث
الصحيحة صريحة في تحريم
ذلك وامر ح من حديث
ام سلمة في الصحيحين ايضا
في قوله صلى الله عليه وسلم
للمرأة التي اشتكت عندها
فتكحل قال لا حتى ينقضي
اربعة اشهر وعشر ا-
حديث النهي ان تحض
المعتدة بالحائض وقال
الحناء طيبها حديثان
في حديث الحناء طيب
تقدم في الحج والحد يث
الاخر اخرج ابوداود من
حديث ام سلمة قالت قال
لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم واناني عذتي من
وفاة ابى سلمة لا تمتشط
بالطيب ولا بالحائض فانه
خضاب الحديث وروى
النسائي بلفظ النهي للمعتدة
عن المكحل والدهن الحضا
بالحناء وقال الحناء طيب
كذا عذاة السردجي في
الغاية ولم احد فليتا مل
قوله لم ياذن صلى الله
عليه وسلم للمعتدة في
الاكتحال والدهن
اما الاكتحال فهو في
حديث ام سلمة واما
الدهن فلم اجد ١٢

القدرى وفى الوجه إشارة
 الى العذر وهو التداوى لا
 الزينة ١٢ **ع ١٣ قوله**
 دواعى الخلل ان المرأة اذا
 كانت متزينة مطيبة
 يريد رغبة الرجل فيها ١٢
 عنايه **ع ١٤ قوله** الذين
 الخ اشار بها الى ان الذين
 ممنوع مطلقا لانه في
 ذاته لا يعرى عن نوع
 طيب وان لم يلق فيه
 الطيب ولهذا قال عن
 نوع طيب وفيه زينة الشعر
 لانه يحسنه ويريد فيه بهجة
 ولهذا اى لاجل كونه زينة
 للشعر يمنع المحرم عنه فلا
 يجوز استعماله ١٢ **ع ١٥**
ع ١٦ قوله لان في ضرره
 يحجز الادهان الاتكال
 لا على الزينة كما اذا
 كان بها صداع فدهنت
 راسها واشتكت عينها
 فالتحت ١٢ **ع ١٧**
قوله والمراد الدواى
 يعنى ان يكون مرادها
 بالاستعمال الدواى لا الزينة
 ١٢ **ع ١٨**

له قوله بحقوق الشرع والحداد من حقوقه اشار الى ذلك قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ١٢ عن ابيه

اي الاصل هو الاباحة في الزينة لا سيما في النساء قال الله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ١٢ عن ابيه ١٢ قوله ولا ينبغي الخ لقوله تعالى ولا تقربوا عقدة

جلد كتاب اطلاق

٢٠٨

النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله ١٢ عن ابيه ١٢ قوله لا بأس

بالتعريض الخ فذلك مثل ان يقول انك جميلة وانك

لشابة وان النساء لم يحرمن حتى وما اشبه ذلك من الاشارة

دون التعريض بالنكاح فانه لا يجوز ان يقول صريحاً اريد

انك زوجي او تزوجك اخطبك لان الخطبة التزوج والتعريض

ان يذكر شيئاً يدل على شيء لم يذكره ١٢ عن ابيه ١٢ قوله

ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء في

عدتهن من غير تصريح او اتم في أنفسكم اي سترتم في

قلوبكم فلم تذكره بسترتم لا سترتم في ولا مضمين

علم الله انكم سترتموهن فاذا ذكره من ولكن تواعدت

سراً اي وعلانية ما ليس الا ان تقولوا قولاً معروفاً وهو

ان تعرضوا ولا تصرخوا والاستشارة تتعلق بالاعذار

اي لا تواعدن مواعدة قط الا مواعدة معروفة كذا

في الكشاف ١٢ عن ١٢ قوله سر الخرج ابن المنذر

وابن جرير وابن ابي حاتم عن ابن عباس في قوله لا تواعدن

يقول له اني عاشق واخرج ابن جرير عنه قال السر الزنا

كان الرجل يدخل من اجل الزنا وهو يعرض بالنكاح

واخرج الطبري في مسأله عنه ان نافع بن الازرق

سأله عن السر قال الجماع ١٢ من مشهور كقوله

قال ابن عباس الخ اخرج البخاري عن مجاهد عن ابن

عباس لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال لكن تواعدن

سراً اي وعلانية ما ليس الا ان تقولوا قولاً معروفاً وهو ان تعرضوا ولا تصرخوا

والاستشارة تتعلق بالاعذار اي لا تواعدن مواعدة قط الا مواعدة معروفة كذا

في الكشاف ١٢ عن ١٢ قوله سر الخرج ابن المنذر

وابن جرير وابن ابي حاتم عن ابن عباس في قوله لا تواعدن

يقول له اني عاشق واخرج ابن جرير عنه قال السر الزنا

كان الرجل يدخل من اجل الزنا وهو يعرض بالنكاح

واخرج الطبري في مسأله عنه ان نافع بن الازرق

سأله عن السر قال الجماع ١٢ من مشهور كقوله

قال ابن عباس الخ اخرج البخاري عن مجاهد عن ابن

محدث السر النكاح لم يحد ولا يختلف لسوء

في المراد بقوله ولكن لا تواعدن وهن سراً فعن

الشعبي لا تأخذ عليها عهداً اخرج ابن ابي شيبة

والعبد الرزاق عن ابن عباس قال يقول انك

من حاجتي وعن مجاهد كالشعبي وزاد ان تقبض

نفسها ولا تنكح غيره قلت وقال البخاري قال الحسن

سراً الزنا وصله قوله حديث ابن عباس موقوف

التعريض ان يقول في اريد ان اتزوج ومثل سعيد

ابن جبير موقوف او فيك لا اغيب وان اريد ان

تجتمع اما ابن عباس فاخرجه البخاري مثله وزاد ووددت ان

تيسر لي امرأة تصالحني واما سعيد بن جبير فاخرجه البيهقي ١٢

ولو اعتادت الدهن فخافت جعافان كان ذلك امراً ظاهراً باحلالها لان الغالب لو اقعى

كذا ليس المحرم اذا احتاجت اليه لعذر لا بأس ولا تختص بالحناء لما روينا ولا تلبس ثوباً

مصبوغاً بصفر ولا بزعفران كذا يفوح منه ائمة الطيب قال لا حداد على كافر لانها غير طاهرة

بحقوق الشرع ولا على صغيرة لان الخطاب موعظ عنها وعلى الامة الاحاد لانها مخاطبة بحقوق الله

تجافيا ليس ابطال حق المولى بخلاف ما يمنع من الخروج لان فيه ابطال حق وحق العبد

مقدم الحاجة قال وليس في عدة ام الولد في عدة النكاح الفاسد جلد لانها فافانها

النكاح لتظهر الناسف الاباح اصل لا ينبغي ان تخطب لمعتدة ولا بأس بالتعريض

في الخطبة لقوله تعا ولا جناح عليكم عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال لكن تواعدن

سراً الا ان تقولوا قولاً معروفاً قال عليه السلام السر النكاح وقال ابن عباس التعريض

ان يقول في اريد ان اتزوج وعن سعيد بن جبير في القول المعروف اني فيك لراغب الى اريد

تجتمع ولا يجوز للمطقة الرجعية والمطلقة الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفى عنها زوجها

تخرج نهارا وبعض الليل لا تبين في غير منزلها اما المطلقة فلقول تعا ولا تخرجوهن من

بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قيل لفاحشة نفس الخروج وقيل الزنا

ويخرجن قافة الحد اما المتوفى عنها زوجها فلا نه لا نفقة لها فيحتاج الى الخروج نهارا والطلب

المعاش قد يمتد الى ن عجم الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دائمة عليها من حال زوجها

واختلفت نفقة عدتها قيل انها تخرج نهارا وقيل لا تخرج لانها اسقطت حقها فلا يبطل

به حق عليها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال

اي باسقاط حقها ١٢

الزواج ولو دوت ان يتيسر لي امرأة صالحة ١٢ عن ابيه ١٢ قوله لا يجوز الخ الا اذا اضطراب نحران فخافت سقوطه او يعارضه في نفسها او مالها او اخر جهابيل المنزل بالكانت

تسكن بكرا او كان زوجها غائبا او لا يقدر على الاجرة ١٢ عن ابيه ١٢ قوله نفس الخروج فيكون معناها الا ان يكون خروجا فاحشة كما يقال لا يسب النبي الا كافر ولا ينزلي احد الا ان يكون فاسقا ١٢

عنايه

له قوله من يوتهن نسب البوت اليهن بحق السكنى وانما البوت للازواج ١٢ يعني **له** قوله سكنى عام يشمل البيت المملوك والمستاجر والمستقر جميعا
١٢ يعني **له** قوله وللهذا اي ولاجل وجوب اعتداده في المنزل الذي يضاف اليهن بالسكنى ١٢ يعني **له** قوله للتي الخ وهي فرقة بنته كالك بن سنان اخت ابى سعيد
الخدرى خرج زوجه

في طلب ابعده ابقوا

فلحقهم فقتلوه ١٢ **له**

قوله كما اذا خافت على

متاعها اي في ذلك المنزل

من سرقة او نهب ١٢ يعني

له قوله ثم لا بأس اي

بعد وجود السرقة لا بأس ان

يسكنها في بيت واحد ١٢ يعني

له قوله والادلى ان

يخرج هو الخ لان مكنتها في منزل

الزوج واجب وكشفه

مباح ورعاية الواجب

اولى ١٢ عن ابيه **له** قوله

فلحقهم الخ يشير الى ان

المنزل من جملة العدا فلا

خرجت قالى الزوج تعيين

الموضع الذي تسكن اليه

بخلات المتوفى عنها زوجها

اذا خرجت بعد زفافها

اليها لا يستبداد في السكنى

١٢ عن ابيه **له** قوله

ليس باجترار الخروج مع

اي من حيث المعنى لا خروج

المعتدة ما دون السفر مباح

بل هو بناء على الخ خروج

الاول ١٢ يعني **له** قوله

خوف عليها لان وضع المسئلة

في الخروج الى مكة وغالب

طريقها مفازة ومعطش

فلا بد من الخروج ١٢ مع

له قوله الا ان الرجوع

الخ وان كان الى المقصد

اقل من ثلثة ايام مضت

الى مقصد بالانها اذا مضت

لا يكون مشية سفر ولا ساقية

في العدة مدة السفر وان رجعت

كان مشية سفر فلهذا مضت

الى مقصد ما ولم يذكر المقصد

في الكتاب بهذا الشق اعتمادا

على ان يفهم من الشق الاول

لانه اذا كان الجائز لسان

متساو بين كانت بالخيار

فاذا كان احدهما اقل تعيين ١٢ عن ابيه **له** قوله

الا ان يكون الخ استثناء من قوله ان شارت رجعت وان شارت مضت يعني ان ليس لها الخيار في ذلك اذا كانت

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

وقوع الفرقة والموت لقوله تعا ولا تخوجهن من بيوتهن البيت المضاف اليها هو البيت الذي

تسكنه ولهذا لو زارت اهلها وطلقاتها زوجها كان عليها ان تعود الى منزلها فاعتقد فيه قال

عليه السلام للتي قتل زوجها اسكنه في بيته حتى يبلغ الكتاب اجله وان كان نصيبها من دار

الميت لا يكفيها فاخرجها الورثة من نصيبها وانتقلت لان هذا انتقال بعد العبادات وتو

فيها الاعذار صار كما اذا خافت على متاعها وخافت سقوط المنزل وكانت فيها باجترار تجد

ما تؤديه ثم ان وقعت الفرقة بطلاق بائن او ثلثة بد من ساقية بينهما ثم لا بأس لان معروف

بالحرق الا ان يكون فاسقا يخاف عليها منه فيجوز له ان يخرجها عذرا ولا يخرج عما انتقلت

اليه والاولى ان يخرج هو ويتركها وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن و

ان ضاق عليها المنزل فلحقه والاولى خروجها واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة

فطلقها ثلثة اومات عنها في غير مصر فان كان بينهما وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت

الى مصرها لان ليس بالبلاء والخروج معن بل هو بناء وان كانت مسيرة ثلثة ايام انشأت

رجعت وان شاءت مضت سواء كان معها ولي او لم يكن معناه اذا كان الى المقصد ثلثة

ايام ايضا لان المكث في ذلك المكان اخوف عليهما من الخروج الا ان الرجوع اولى ليكون

الاعتداد في منزل الزوج قال **له** الا ان يكون طلقها او مات عنها زوجها في مصر فانها لا تخرج

حتى تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف محمد ان كان معها

محرم فلا بأس بان تخرج من المصر قبل ان تعتد لهما ان نفس الخروج مباح دفعا لادى

الغربة وحشة الوحدة وهذا عذر وانما الحرق للسفر وقد ارتفعت بالحكم وله ان العدة

فاذا كان احدهما اقل تعيين ١٢ عن ابيه **له** قوله الا ان يكون الخ استثناء من قوله ان شارت رجعت وان شارت مضت يعني ان ليس لها الخيار في ذلك اذا كانت

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

المفارقة في مصر ١٢ عن ابيه **له** قوله وهذا عذر اشارة الى كنية اخرى هي ان التبرع على المعتدة في منزلها وان كان واجبا لم يكن يجوز لها الانتقال بعد زفافها من المنزل

حديث اسكنى في
بيتك حتى يبلغ الكتاب
اجله قاله للتي قتل
زوجها اصبحاب السنن
واحمد واسحق والشافعي
والطيالسي وابويعل
عن قريظة بنت مالك
اخت ابى سعيد ان
زوجها خرج في طلب
اعبد له ابقوا فقتلوه
فاستاذنت ان ترجع
الى اهلها قال امكني في
بيتك حتى يبلغ الكتاب
اجله صححه الترمذى
وابن حبان والحاكم و
نقل عن ابن هبى
وجاء عن علي ان النبى
صلى الله عليه وسلم
امر المتوفى عنها زوجها
ان تعتد حيث شئت
اخرجه الدارقطنى و
ضعفه ١٢ +

وغیره واذی الغریة وحشة
الوحدة عذر لها الانتقال
نظرا الى وجود المقتضى وارتفاع
المأثرة وارتفاع التحريم
الحاصل للسفر بوجود المحرم
١٢ ع +

له قوله باب ثبوت النسب لما ذكر أنواع المعتدات من ذوات الأقرار والأشهر وأولات الأحمال ذكر ما يلزم من اعتدالات الاحمال وهو ثبوت النسب ١٢
له قوله من يوم تزوجها أي من وقت تزوجها لان اليوم قرن بفعل غير ممتد فيكون بمعنى الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان ١٢ عنايه قوله نقد جارت

بلاقل منها الخ فان الطلاق مشروط بالنكاح والمشرط يعقب الشرط بزمان وان لطف ١٢ عنايه قوله والقصور الخ أي فان قيل هذا نكاح لا يتصور فيه الوطى والعلاق لانه لما تزوج وقع الطلاق ويبدون لك لا يثبت النسب الا يبرى ان نسب ولد جارت به امرأة العقبى لا يثبت كذلك اجاب بقوله والتصور ثابت بان يجعل كانه تزوجها هو على بطنها يخاطبها والناس يسمعون كلامها فيكون الانزال قد وافق تمام النكاح مقارنا الطلاق لان الطلاق لا يقع الا بعد تمام الشرط وزوال الفراش حكم الطلاق فيكون العلوق حاصل قبل زوال الفراش ضرورة فيثبت النسب فان قيل هذا في غاية الندرة فكيف يفتنى عليه الحكم اجاب بقوله والنسب يحتاط في اثباته يعني وان كان نادرا لكن النسب يحتاط في اثباته فيجب بناؤه على هذا النادر ١٢ عنايه قوله لاحتمال العلوق الخ فكان وطية اللازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليها ١٢ يعني له قوله لوجود العلوق في النكاح او في العدة أي احتمال مست كعلوق بيش الاطلاق باشد در حالت محارح ونيز احتمال مست كبعد از طلاق باشد در اثناي عدت ١٢ ترجمه له قوله لان العلوق بعد الطلاق اذا الولد لا ينفى في بطن امه اكثر من سنتين و

منه من الخروج من عدم المحرم فان المرأة ان تخرج الى ما دون السفر غير محرم وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغيرا لسحرم ففي العدة اول

باب ثبوت النسب

ومن قال ان تزوجت فلانة فمضى طالق فتزوجها فولد ولد السنة اشهر من يوم تزوجها فهو ابنه وعليه مهرها والنسب فلا منها فراشه لانها لما جاءت بالولد ليست اشهر من وقت النكاح فقد جاءت به كقول من قات الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتصور ثابت بان تزوجها وهو يخاطبها فوافق الانزال النكاح والنسب يحتاط في اثباته واما المهر فلان لما ثبت النسب جعل اطيا حكما فتاكلا مهر به قال يثبت نسب المولدة المطلقة الرجعية اذا جاء به لسنتين او اكثر فاعلم تقريبا نقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لحوالها فانها تكون عتدة الطهر وان جاءت به لا قبل من سنتين بانث من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك وان جاءت به لاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا تنقضاء الزمان منها فيصير بالوطى مراجعا والمبتوت يثبت نسب لها اذا جاءت به لا قبل من سنتين لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطية حرام الا ان يدعي لانه التزوه وله وجه بان وطية شبهة في العدة

الولد من كاح شخص آخر مجهول بقى الولد ضالفا كما قال لا تنقار لتفصيل منها بالزنا او بما في معناه فيه ١٢ عنايه قوله حادث بعد الطلاق والازداد اكثر مدة الحمل على سنتين وهو باطل ١٢ عنايه قوله الا ان يدعي استثناء من قوله لم يثبت يعني انه اذا دعاه يثبت النسب منه ان جارت به لاكثر من سنتين ثم لم يحتاج فيه الى تصديق المرأة فيه روايتان ١٢ عنايه له قوله لانه التزوه في التزوه النسب عند دعواه وله وجه شرعي بان وطية شبهة في العدة والنسب محتاط في اثباته فيثبت ١٢ عنايه به

لما ثبت النسب جعل اطيا حكما فتاكلا مهر به قال يثبت نسب المولدة المطلقة الرجعية اذا جاء به لسنتين او اكثر فاعلم تقريبا نقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لحوالها فانها تكون عتدة الطهر وان جاءت به لا قبل من سنتين بانث من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك وان جاءت به لاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا تنقضاء الزمان منها فيصير بالوطى مراجعا والمبتوت يثبت نسب لها اذا جاءت به لا قبل من سنتين لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطية حرام الا ان يدعي لانه التزوه وله وجه بان وطية شبهة في العدة

لما ثبت النسب جعل اطيا حكما فتاكلا مهر به قال يثبت نسب المولدة المطلقة الرجعية اذا جاء به لسنتين او اكثر فاعلم تقريبا نقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لحوالها فانها تكون عتدة الطهر وان جاءت به لا قبل من سنتين بانث من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك وان جاءت به لاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا تنقضاء الزمان منها فيصير بالوطى مراجعا والمبتوت يثبت نسب لها اذا جاءت به لا قبل من سنتين لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطية حرام الا ان يدعي لانه التزوه وله وجه بان وطية شبهة في العدة

نسب لها اذا جاءت به لا قبل من سنتين لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش قبل العلوق فيثبت النسب احتياطا واذا جاءت به لتتمام سنتين من وقت الفرق لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطية حرام الا ان يدعي لانه التزوه وله وجه بان وطية شبهة في العدة

انظر انه منه واللازم الزنا وهو منتف حلالا على الصلاح قيل لا يلزم انه لو لم يكن منه كان من الزنا يجوز انها تزوجت بعد انقضاء العدة زوجها آخره الصواب في الجواب ان المراد بقوله لا تنقار الزنا وهو منتفيع الولد فان الزنا ملزوم لتفصيل الولد فيكون ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو مجاز في دفع السؤال لانا ان جعلنا

له قوله ان العدة الحائض سئل ان الفرائض يكون قائما بقية العدة ولكن العدة بهن ليست بقائمة لانها تنقضي الحائض اعنائه ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل نظر الرجل الى العورة فماده

جلد كتاب لطلاق

٢١٢

ثبت في جميع بشهادة امرأة واحدة لان الفرائض قائم بقيام العدة وهو ملزم للنسب الحاجة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الى تعيين الولدان منها فيتعين بشهادتهما كما في حال قيام النكاح ولا يخيصة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

كمال الحجة بخلافه اذا كان ظهر الحمل وصدا الاعتراف من الزوج لان النسب ثبت قبل الولادة

والتعين يثبت بشهادتهما فان كانت معتدتين فاة فصدقها الورثة في الولادة ولم يشهد الودة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

احد فهو ائنه في قولهم جميعا وهذا في حق الارث ظاهر لانهم خالص حقرم فيقبل فيه تصد يقرم ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

اما في حق النسب هل يثبت في حق غيرهم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة يثبت لقيام الحجة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

ولهذا قيل تشترط لفظ الشهادة وقيل لا تشترط لان البتوت في حق غيرهم تبع للبتوت في ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

حقهم باقرارهم وما ثبت به اطلاقا في الشرائط واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولد لقل ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان العلق سابق على النكاح فلا يكون منه ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

وان جاءت به ستة اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكنت لان ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الفرائض قائم والمدة تامة فان حمل الولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

لوفاء الزوج يلاعن لان النسب يثبت بالفرائض لقائم واللعان انما يجب بالقذف وليس ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

من ضروريته وجود الولد فانه يصح بونه فان لدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتني منذ ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

اربعة وقالت هي منذ ستة اشهر فالقول قولها وهو ائنه لان الظاهر شاهد لها فانها تد ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

ظاهر من نكاحها من سفاح ولم يذكر الاستحلاف وهو على الاختلاف وان قال لامرأة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

اذا ولدت ولدا فان طلق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابني حيفة وقال ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

عنه قوله ولم يذكر الاستحلاف اي ان المرأة تستحلف اولادها على الاختلاف المذكور في الاشياء الستة فتستحلف عند هذا خلاف ابني حيفة لان الاختلاف ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

اشترط شهادة الرجل و ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

اجيب بان النظر لا يلزم ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

بل اذا دخلت بيتا بين ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الشهود وهم يعلمون ان ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

ليس في غير ما تم خرجت ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

مع الولد كفي بجواز اداء ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الشهادة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

قوله ثابت قبل الولادة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

فلا يحتاج الى اثبات النسب ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

وانما الحاجة الى التعيين و ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

ذلك يثبت بشهادتهما ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

عنائه ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

غيرهم الى غير المقصدتين ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

وهم المنكرون من الورثة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

وغيرهم ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

يثبت اي يثبت النسب ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

في حق غيرهم حتى يشرك ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الولد المنكرين ايضا في ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

الارث ويطلب غيرهم ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

المسيت بدينه ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

قوله واللعان المزوج ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

عما يقال اللعان بهن انما ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

يجب بنفي الولد والولد ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

يثبت بشهادة القابلة ^{١٢} قوله فيشترط الحائض قبل لا يحل

له قوله شهادة النساء الخ بما حديث قريب فذكره اكثر الشراح وردى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الزهري قال مضت السنة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ١٢ يعني **قوله** فيما يمتنع الخ يعني ان الطلاق حكم متعلق بالولادة وشهادة القابلة حجة في اثبات الولادة فذكره فيما يتعلق بها ضمنها ذكر من شئ يثبت ضمنها لا يثبت قصد ١٢١ **قوله** ولا يثبت حجة في اثبات الطلاق حتى يثبت في انما دعواها حاشية في يمينه والحديث ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الا بحجة كاملة سلمنا ان

جاء كتاب الطلاق

ابو يوسف ومحمد تطلق لان شهادتهما حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع عليه غيرهن ١٢ يعني **قوله** فيما يمتنع الخ يعني ان الطلاق حكم متعلق بالولادة وشهادة القابلة حجة في اثبات الولادة فذكره فيما يتعلق بها ضمنها ذكر من شئ يثبت ضمنها لا يثبت قصد ١٢١ **قوله** ولا يثبت حجة في اثبات الطلاق حتى يثبت في انما دعواها حاشية في يمينه والحديث ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الا بحجة كاملة سلمنا ان

جاء كتاب الطلاق

شهادة عندنا بحقيقة وعندنا شرط شهادة القابلة لانه راجع من حجة لدعواها الحنفية و شهادتهما حجة في ما بيننا وله ان الاقرار بالرجل قرار بما يقضي اليه هو الولادة ولانه اقر بكونها مؤمنة فيقبل قولها في رد الامانة قال واكثر مدة الحمل سنتان لقول عائشة الولد لا يبع في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل واقفه ستة اشهر لقوله تعا وحمله و فصالة ثلثون شهرا ثم قال فصالة في عامين فيقبل للحمل ستة اشهر والشا في يقدّر الاكثر بربع سنين والحجة عليه رويانه والظاهر انها قالت سمعا اذ العقل لا يمتد الى اليه ومن تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فان جاءت بولد قبل سنتين من يوم اشتراها

لزوم الاكل يلزمه كونه في الوجه الاول لدل المعقود سابق على الشراء في الوجه الثاني ولد المملوك لانه يضاف الحادثة الى اقرب وقت فلا بد من دعوة وهذا اذا كان الطلاق واحدا بانما او خلعا او رجعي اذ اذا كان اثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها حرمت عليه حرفة غليظة فلا يضاف العلوق الا الى ما قبل لانها لا تحل بالشراء ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فمها ولد لان الحاجة الى تعيين الولد يثبت له بشهادة القابلة بالاجماع ومن قال لغلام هو ابني ثم مات فجاءت ام الغلام

مشبهة الميم وذك قال الفراء هو من اغزل اى ادير فاصله الغنم ١٢ من **قوله** واقفه الخ انما قدم بيان اكثر المدة على اقلها لانهما ما يذكره كونه مختلفا فيه ١٢ **قوله** يقدر الاكثر واجح على ذلك بكليات مثل ان محمد بن عجلان مولى فاطمة بنت الولد بن عقبة بقي في بطن امه اربع سنين وكذا كبره من جنان فمى به بالذك والنفخا من ثم اثم هكذا فمى صفا كالانه ضحك حين ولد ١٢ عن ابيه **قوله** فان العلوق سابق على الشراء لانها ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الشراء ونسب ولد المعتدة يثبت بلا دعوة لقيام الفراش ١٢ **قوله** لانها لا تحل بالشراء لان الامه حرم حرفة غليظة بتطليقتين فلا يحل له ان يطأها لما يملك اليه وان لم يحل ليقضى بالعلوق

من اقرب الاوقات بل من ابعدها حمل المورس على الفساح والبعده الا زمان هو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا اجازت به لاقبل من سنتين من وقت الطلاق واما اذا كان الطلاق واحدا يحل له وطئها بملك يمين فيصاف الولد اقرب الاوقات في كان ولد الامه فلا يثبت نسبة بغيرة ١٢ عن ابيه **قوله** في عناية **قوله** في ام ولده لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة الى مغزل عالة الدوران والغرض تقبل المدة فان ظل المغزل عالة الدوران سرع زوالا من سائر الظلال و رواية الميسرة والايضا في بعض نسخ الكتاب لو بطل مغزل اى ولو بدور فلكته مغزل والمعنى هو ما في الرواية الاخرى والظاهر ان عائشة هي التي عندها قالت سمعا لان العقل لا يمتد الى معرفة المقدار

من اقرب الاوقات بل من ابعدها حمل المورس على الفساح والبعده الا زمان هو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا اجازت به لاقبل من سنتين من وقت الطلاق واما اذا كان الطلاق واحدا يحل له وطئها بملك يمين فيصاف الولد اقرب الاوقات في كان ولد الامه فلا يثبت نسبة بغيرة ١٢ عن ابيه **قوله** في عناية **قوله** في ام ولده لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة الى مغزل عالة الدوران والغرض تقبل المدة فان ظل المغزل عالة الدوران سرع زوالا من سائر الظلال و رواية الميسرة والايضا في بعض نسخ الكتاب لو بطل مغزل اى ولو بدور فلكته مغزل والمعنى هو ما في الرواية الاخرى والظاهر ان عائشة هي التي عندها قالت سمعا لان العقل لا يمتد الى معرفة المقدار

باب ثبوت النسب حل بيث شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه لم اجزه لكن عند ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن الزهري مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وغيرهن وسياق شئ من ذلك في الشهادات - **قوله** قالت عائشة الولد لا يبع في البطن اكثر من سنتين ولو بطل مغزل الدارقطني من طريق جميلة بنت سعد عنهما ما تزايد المرأة في الحمل على ستين قدرا ما يتحول من عموذ المغزل واخرج من طريق الوليد بن مسلم قال سألت مالكا عن هذا الحديث فقال من يقول هذا هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان تحمل كل بطن اربع سنين قال البيهقي يؤيد قول عمر بن الخطاب امرأة المفقود اربعة عوام ١٢

باب حضانة الولد من احق به

حديث ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وجري له حواء وتدي له سقاء وزعوا بوه انه ينزع مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به فام تزدجي ابود اود عبد الرزاق والدارقطني واسحق من حديث عبد الله بن عمر بن صحيح الحالم قوله واليه اشار ابو بكر الصديق بقوله ربيعة اخبرني عن شهد وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته والصحابه متوافرون لم يجدوا بهذا اللفظ واصله عند ابن ابي شيبة من طريق سعيد بن المسيب ان عمر طلق ام عاصم ثم اتى عليها وعاصم في حجرها فارد ان ياخذها منها فاحتج اذبا به بينهما حتى تبي فانطلقا الى ابى بكر فقال له يا عمر مسجها وحجرها ورجعها خيرة منك حتى يشب الصبي فيختار لنفسه وعند عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه ومن طريق عكرمة نحوه لكن قال هي اعطت وانطف وارجم واحنا واراف وهي احق بولدها فام تزوج وفي الموطا عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كانت عند عمي امرأة من الانصار فولدت له عاصم ثم فارقها عمر فركب يوما الى قبا فوجدها يلعب بقضاء المسجد فذكر القصة وفي اخوها فقال ابو بكر دخل بينه وبينها فما لاجعه عمر الكلام واخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن يحيى بن عمار بن عبيدة عن عاصم بن عاصم عن اخو ثور قال ابو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولد والدته عن ولدها وروى ابن ابي شيبة عن ابن ادريس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عمر طلق جميلة بنت عاصم فتزوجت فجاء عمر فاخذ ابنه فادركته الشمس بنت عاصم وهي ام جميلة فزافعا الى ابى بكر فقال لعمر دخل بينهما وبين ابنها فاخذت حديث الحالة والدة احمد واسحق من طريق هاني بن هاني وهيرة بن مريه عن علي لما خرجنا من مكة اتتنا بنت حمزة الحديث وفيه والجارية عند خالها فان الحالة والدة واخوه ابن سعد من رواية جعفر بن محمد عن ابيه مرسله وابود اود من وجه اخر عن علي بلفظ الحالة ام والبخاري من حديث البراء بلفظ الحالة بمنزلة الام وفي الباب عن ابن مسعود بلفظ الباب مختصر عند الطبراني وعن ابى هريرة عند العقيلي وروى ابن المبارك في البر والصلة عن يونس عن الزهري بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العراب اذا لم يكن دون اب والحالة والدة اذا لم يكن دونها ام ١٢

له قوله معروفة بالحريه الخ قيد بكونها معروفة بالحريه لانها لم تكن معروفة بانها حرة من الاصل لا ترث لان للورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لمورثنا وانما عتقت بموته وقيد ايضا بكونها ام الغلام لانه اذا لم يثبت انها ام الغلام فلا ترث ١٢ يعني له قوله باب حضانة الممناسبة هذا الباب لباب ثبوت النسب فظاهره لا يحتاج الى بيان ١٢ ع

باب كتاب الطلاق

١٢

وقالت انا امرأته فهي امرأته وهو ابنه ثرثانه وفي النوادر جعل هذا جوابا لاستحسان القياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد بالوطي عن شبهة وبذلك اليقين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وجلا لاستحسان المسألة فيما اذا كانت معروفة بالحريه ١٢ اي قول المقر لغلام هو ابني ١٢ بنسبة ١٢ ع

وبكونها ام الغلام النكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعاد ولولم يعلم بانها حرة فقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها لان ظهور الحريه باعتبار الدارجة في دفع الرق لا في استحقاق الميراث ١٢ اي دار الاسلام ١٢ ع

باب حضانة الولد من احق به

واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وجري له حواء وتدي له سقاء وزعوا بوه انه ينزع مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به فام تزدجي ابود اود عبد الرزاق والدارقطني واسحق من حديث عبد الله بن عمر بن صحيح الحالم قوله واليه اشار ابو بكر الصديق بقوله ربيعة اخبرني عن شهد وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته والصحابه متوافرون لم يجدوا بهذا اللفظ واصله عند ابن ابي شيبة من طريق سعيد بن المسيب ان عمر طلق ام عاصم ثم اتى عليها وعاصم في حجرها فارد ان ياخذها منها فاحتج اذبا به بينهما حتى تبي فانطلقا الى ابى بكر فقال له يا عمر مسجها وحجرها ورجعها خيرة منك حتى يشب الصبي فيختار لنفسه وعند عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه ومن طريق عكرمة نحوه لكن قال هي اعطت وانطف وارجم واحنا واراف وهي احق بولدها فام تزوج وفي الموطا عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كانت عند عمي امرأة من الانصار فولدت له عاصم ثم فارقها عمر فركب يوما الى قبا فوجدها يلعب بقضاء المسجد فذكر القصة وفي اخوها فقال ابو بكر دخل بينه وبينها فما لاجعه عمر الكلام واخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن يحيى بن عمار بن عبيدة عن عاصم بن عاصم عن اخو ثور قال ابو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولد والدته عن ولدها وروى ابن ابي شيبة عن ابن ادريس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عمر طلق جميلة بنت عاصم فتزوجت فجاء عمر فاخذ ابنه فادركته الشمس بنت عاصم وهي ام جميلة فزافعا الى ابى بكر فقال لعمر دخل بينهما وبين ابنها فاخذت حديث الحالة والدة احمد واسحق من طريق هاني بن هاني وهيرة بن مريه عن علي لما خرجنا من مكة اتتنا بنت حمزة الحديث وفيه والجارية عند خالها فان الحالة والدة واخوه ابن سعد من رواية جعفر بن محمد عن ابيه مرسله وابود اود من وجه اخر عن علي بلفظ الحالة ام والبخاري من حديث البراء بلفظ الحالة بمنزلة الام وفي الباب عن ابن مسعود بلفظ الباب مختصر عند الطبراني وعن ابى هريرة عند العقيلي وروى ابن المبارك في البر والصلة عن يونس عن الزهري بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العراب اذا لم يكن دون اب والحالة والدة اذا لم يكن دونها ام ١٢

لا يكون لها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد بالوطي عن شبهة وبذلك اليقين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وجلا لاستحسان المسألة فيما اذا كانت معروفة بالحريه ١٢ اي قول المقر لغلام هو ابني ١٢ بنسبة ١٢ ع

وبكونها ام الغلام النكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعاد ولولم يعلم بانها حرة فقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها لان ظهور الحريه باعتبار الدارجة في دفع الرق لا في استحقاق الميراث ١٢ اي دار الاسلام ١٢ ع

تدلي باب ١٢ عن ابي له قوله تستفاد الخ لما ذكرنا من وفور شفقتهم فمن كانت تدلي اليه بام فهي اولي من تدلي باب ١٢ عن ابي له قوله وتقدم الخ معناه ان ذات قرابتين ترجع على ذات واحدة لما فيها من زيادة الشفقة ١٢ عن ابي

له قوله ترجع الى ان الحالة لاب وام او من الحالة لام والحالة لاب ولم ذات قرابتين والحالة لام ذات قرابة واحدة ١٢ يعني له قوله ينزل كذلك يعني ان العمة لاب وام او من العمة لام ثم العمة لام او من العمة لاب ١٢ يعني له قوله لما روينا من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انت احق به بالم تزويج ١٢ ع ١٢ له قوله ولان زوج الم اى لان حق الحفانة لنظر الصغير وقد فدت عند

جلد كتاب لطلاق

١٢ ع ١٢ له قوله يعطيه نورا اى يعطى الصغير شيئا قليلا يقال شئ نورا قليل ومادة نون وزا

وراء مهلة ١٢ يعني له قوله وينظر الم اى ينظر زوج الام الاجنبى الى الصغير بمؤخر عينيه يقال

شهره بعينه اذ انظر اليه بمؤخر عينيه ومادة شين معجمة وزا ثم را ١٢ ع ١٢

له قوله كل زوج الم اى كتم الولد اذا تزوج بامه لاسيما حتمها ١٢ ع ١٢

له قوله في موضع اى في باب الميراث ودلالة الانكاح ١٢ ع ١٢

له قوله غير ان الصغيرة الم قيد بقوله لا لان الصغيرة يدفع الى اقرب العصبات سوا اركان محرم

او غير محرم ١٢ ع ١٢ له قوله تحرز عن الفتنة كذا روى عن محمد وذكر الامام

الترمذى فان لم يكن احد من العصبات تدفع الى الاخ لام عند ابى حنيفة ثم

الى ذوى الارحام الاقرب فالاقرب وقال محمد لا حتى لذكر من قبل النساء والقدير

للقاضى يدفع الى ثقاته تخففت ١٢ ع ١٢ له قوله وفى الجامع المذكر

رواية الجامع الصغير لزيادة لفظ يستغنى وحذف لفظ يستغنى وذكر ان المعنى واحد

وهو ظاهر ١٢ ع ١٢ له قوله بالقدر على الاستبراء وهو ان يمكنه ان يفتح سره عليه

عند الاستبراء ولشدة عند الفراق ١٢ ع ١٢ له قوله

والشقيف قال فى العنايه فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالكتاب وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب ليعنى

ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن الحفانة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

لان المحى لهن من قبل لام ثم الحالات او من الحالات لعمات ترجيح القرابة الام وينزلن كما نزلنا الاخوات ١٢ ع ١٢

معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام ثم العمت ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء على ذات قرابة واحدة ١٢ ع ١٢

يسقط حقها لما روينا ولان زوج الام اذا كان اجنبيا يعطيه نورا وينظر اليه شررا فلا نظر قال فى الحفانة ١٢ ع ١٢

الا الجدة اذا كان زوجها الجدة لانه قام مقام ابيه فينظر له وكذلك كل زوج هو ذو رحم محرم منه الولد ١٢ ع ١٢

لقيام الشفقة نظرا الى القرابة القريبة ومن سقط حقها بالتزوج يعود اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال فان لم تكن للصبي ام او امه من اهله فاختصم فيه الرجال فاولاهم اقربهم

تعصبا لان لولاية لا قرب وقد عرف الترتيب فى موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى

عصبة غير محرم كسوى العتاقة وابن الم تحرز عن الفتنة والام الجدة احق بالعلام حتى ياكل حده

ويشرب وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده وفى الجامع الصغير حتى يستغنى فياكل وحده

يشرب وحده ويلبس وحده والمعنى واحد لان تمام الاستغناء بالقدر على الاستبراء

ووجه انه اذا استغنى يحتاج الى التاديب التخلت باداب الرجال اخلاقهم الاب اقدر على التاديب التثقيف والحفاظ قد رال استغناء بسبع سنين اعتبار الغالب الام والجدة

احق بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء وامرأة على ذلك بالاكل وحده وامثاله ١٢ ع ١٢

اقد ر بعد بلوغ يحتاج الى التحصين الحفظ والادب فيه اقوى واهدى عن محمد انها تدفع الى الادب ذابغت حل الشهوة لتحقق الحاجة الى لصيانة ومن سوى الام والجدة احق

بالجارية حتى تبلغ حد تشككه وفى الجامع الصغير حتى تستغنى لانها لا تقدر على استخدامها وللهذا لا تواجرها للخدمة فلا يحصل لمقصود بخلاف الام والجدة لقد تها عليه شرعا

اى لاجل خدمته من كان يريد استخدامها ١٢ ع ١٢

فى شرح كتاب الشقيف لتقويم المعوج بالكتاب وهو ليسوى به الرماح ويستعار للتأديب انتهى ١٢ ع ١٢ له قوله اعتبار الغالب ليعنى

ان الصبي فى الغالب اذا بلغ سبع سنين يستغنى عن الحفانة والترتبة فى بيتيه وحده ١٢ ع ١٢ له قوله اتقى وادى لان بالرجال من الغيرة باليس بالنساء فيمكن للاب

من حفظها على وجه لا تمكن الام من ذلك ١٢ ع ١٢ له قوله وعن محمد الم دون غياث الفتى الاعتماد على رواية هشام لقضاء الزمان ١٢ ع ١٢ له قوله اذا بلغت الم وحده

الشهوة ان تبلغ احدى عشرة سنة فى قولهم كذا فى النهاية وقال الفقيه ابو الليث عد الشهوة ان تبلغ تسع سنين ١٢ ع ١٢ له قوله ومن سوى الم ليعنى اذا كانت الصغيرة عند الاخوات او الحالات او العمت فانها تترك عندهن الى ان تبلغ حد الشهوة على رواية القدورى وحتى تستغنى على رواية الجامع الصغير فكل وحدها وتلبس وحدها لانها وان كانت تحتاج الى تعلم الآداب النساء ولكن فيه نوع استخدام الصغيرة وليس لغير الام والجدة ولداية الاستخدام فلا يحصل المقصود وهو التعليم ١٢ ع ١٢ له قوله ولهذا اى لاجل عدم قدرة من سوى الام والجدة على استخدامها ١٢ ع ١٢